



سنة الف و اعطاء ارجن فوفا ملكة كان هذا  
منفع المنعم المتعال على عباده العاقل الحاج  
دار النعمان الشرف خلد الله له ما يحسنه  
الواضع في سنة احدى وخمسين



الملك لله دخل في حفظ عبده  
الحاجي لشر اعداء امر السعيا الشقة  
لستما از وخمسة مائة  
و الف



به البسطة النعمة من وف مولا صاحب الحق  
حضر اعداء دار السعادة الحاج سرور و فخر المريد  
من هو على كل سى قدر حرج المخلص  
محمد امين المعين و ان محمد بن محمد  
عمو



٤١٤

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kıymı	Hacı Beşir Ağa
Yıl	1140
Eski Kayıt No	414

عدد اول  
١٥٥



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله الذي بدع العقول والملائكة النورية • واخترع هيولى الاجرام العلوية والسفلية •  
واوجد فيها على مقتضى استعدادها البصائر النورية • فحرّكها بالحركات الابدية واليكفية •  
فمزجها واوجد المركبات المعدنية والنباتية والحيوانية • واماز منها الانسان بالانواع الحكمة  
والفقه المظنكية • واخترع منه دوحا لا نفس القدسية الزكية • واصطفى منهم محمدا المخص  
بالعلوم الدنية • صلى الله عليه وسلم له العليّة • وجعلنا مؤمنين بان لا اله الا هو • وان  
محمدا رسوله • رسالة حتمية • وافاض علينا انوار العلوم الطبيعية والرياضية والالهية •  
المهتدين قلوبنا بنوره • حصل لعبوديه • ونور نفوسنا بانوار العلوم المحمدية • وصل وسلم على  
المظهر الام • واله • وصحبه السنية **اما بعد** فيقول المقتدر الى الله العنقى القوي اسعد بن علي  
بن عثمان الباني • لما فرغ من شرح بعض كتب المنطق لارسطو تلس بن نفوس ما خولس تباري  
معلم الملك المعظم اسكندر بن فيلقوس الرومي • وخدمت به خزانه كتب اعظم سلاطين الزمان  
والخند خاقان الدوران • سلطان العرب والعجم • ملك ملوك جميع الامم • خادم الحرمين  
الشريفين • وملك المشرقين والمغربين • غياث الاسلام والمسلمين • قاعم الكفر والمشركين  
خليفة الله تعالى في الارضين • المختص بالقيام مقام سيد المرسلين • السلطان بن السلطان  
ابن السلطان السلطان الغازي الجاهد في سبيل الرحمن **احمد خان بن السلطان محمد خان** • ابن السلطان  
ابراهيم خان • ابدا لله دولته الى اخر الزمان • ووسع سلطنته بحيث يحيط بجميع الامكات  
بواسطة وكيله المطلق • وخته الموفق • صدر الوزار العظام • واول وكلات الخيام • لسان  
العليّة • وترجمان السلطنة السنية • ابراهيم پاشا • يسر الله ما يريد ويشاء • وبشارة بخير  
زمانه • وسيلع اوانه شيخ الاسلام وسندا الشريعة والدين • اعلم العلماء المتبحرين ولهم  
الفضل والمكملين عبد الله افندي ادامة الله تعالى ففرحوا وانسطوا وتلقوه بحسن القبول  
وجعلوني مستغرفا وبجاء الغد فوق الماء مول • قارني بلسان الوكالة المطلقة الصدد  
الاعظم • والوكيل الاحم • قولا وخطا • وشار الى العالم الزباني • والجبر المصمدي لخطفا  
وبسطا • ان اترجم الكتب الثمانية للشيخ الطيغري التي ادرق من سائر كتبه • ومعتبر عند  
جميع الحكماء العربية واليونانية • والفارسية واللاتينية • حتى لما سمع الملك اسكندر تيسرها  
ونوزجها الى الطلاب الكثر قلبه • وخذل وارسل اليه بعد فقده ممالك الفرس ونخبها كتابا  
كان قدر قيم فيه • اذ لم يكن متفائرا بالملك والسلطنة • ولكن بما اخذت وتعلمت منك من  
الحكم الحقيقية • وقد جعلت في شرحها لعموم الناس توزيعك اليهم الكتب الثمانية في السبع الطبع  
فلم يبق ما اتفخ به • وخذل قلمي • واجاب ان سطوتك احب ان تعلم ان الكتب المذكورة اعطيت وما  
اعطيت لانها انما يعدها من يعلمها مني • وشرحها نقلت سمعا وطاعة • فرغت بموجلا من  
العالى في ترجمتها ترجمة مطابقة للاصل وشرحها في ضمن ترجمة شرح الفاضل لوانس قوتنوس  
القرن فرغوى شرحا موضحا لمشكلاتها • ومبيننا لمعضلاتها • حلا لا لمعقوداتها • وفلاحا لغلطاتها  
كشافا لمستوراتها • ومظهر لمخفياتها • مرثيا لرموزها وشارحاتها معاننا لكونها وبما انها هادي

إلى ما هو بعبادتها أوفق. ومرشد إلى ما هو بالاتباع الحق. كما نأجيب بيقين به سقاية الكثر الكتب  
 المدونة في هذا العلم لا سيما كتب الشيخ الأبرار ابن سينا ومن تبعهما مشتملة على إبحاث دقيقة  
 وتدقيقات انيقة. ما قرعت بسمع أحد من علمائنا الأعلام. وأجما من مله الصدوق والقلب  
 ان يهينني في حل المشكلات وفهم الصواب. حتى امتيز الصدق من الكذب. وابن كل  
 مقام على ما هو مقصود المصنف في كل باب. وألبه تفتي واستنادي وهو المجمع والمطاب  
مقدمة في بيان منفعة الحكمة الطبيعية وأحوال المصنف وفناء كل علم الأجسام الطبيعية بقينا  
 أولا وكيف نعلم وموضوع الحكمة الطبيعية. وعنوان الكتاب الثمانية. علو المنة لم ابدات  
 ابن ما هو من قبيل الواضحات مثل ان ابن من وضع أولا اسد فلسوفنا أي تحت الحكمة للعلم  
 الباحث عن أحوال الموجودات وأبداءها وأزديادها وتنوعاتها وأقامها فأنها مبتدئة  
 على التفصيل في كتب نوابغ الحكماء بل لا اصدع رؤس مسامع السامعين بكثرة صير البراعة  
 في مدايحها الكثيرة لانه ليس أحد من الناس لا يمدحها ولا يعرف قدرها وشرفها ولا يقبلها  
 حين ذكرت عظمتها لها. ولا يتحسرها عند غيبتها ولا يتحدر من جمالها للذي فيها. ولأنها  
 تلاءم لو كاشم بنورها الذاتية بحيث تنور جميع العوالم. فكيف يكون أحوالها وكما لا تهافت  
 عند أحد من ذوي المقام بل على منها فأنها تضيء فلو اسر الاشباح. وهي تؤذي بواطن الأرواح  
 بل هي مروج الاشياء وحيات الموجودات حتى من استضاء بضوءها لم لا يسميها وغيرهم ليس  
 الا بمنزلة الموتي. ولأنها ممدوحة بما جاء في الوحى لالهي من قوله تعالى ومن يؤتي الحكمة  
 فقد أوتي خيرا كثيرا ومن قوله تعالى في مقام الامتنان ومن قوله تعالى والموعظة الحسنه. ومن قوله تعالى ولقد آتينا لقمن الحكمة في مقام الامتنان ومن قوله تعالى وثبتنا  
 الحكمة وفصل الخطاب في مقام الامتنان ايضا ولأنها قد وصف الله تعالى ذاتها في كتابه العظيم  
 وبما قال نبيه الكريم الحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها ويقول لا تؤتوا الحكمة غير  
 أهلها فظلموها ولا تمنعوها أهلها فظلموهم ويقول عليه السلام الحكمة تزيد المشرقة شرفا  
 وترفع العبد المملوك حتى يجلسه بجانب الملوك وبما قال لراس الحكمة معرفة الله وبما كان يقول  
 إذا اكملت الفضيلة لأحد من أهلك هو أرسطاطلس لا مة على ما روى عنه عليه السلام في  
 بعض الكتب ولأنها علم الاشياء يقينا بالبرهان والتفكر وفضيلة العلم والتفكر ثابتة شرطان  
 الكتاب والحديث والا نأرأى ما الكتاب يقول في شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولوا  
 وقوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقوله تعالى هل يستوي الذين  
 لا يعلمون وأما الحديث فعوله عليه السلام على ما روى عنه العلماء ودثة الانبياء يحبهم  
 أهل السما ويستغفر لهم الجحش في البحر إذا ما نزل إلى يوم القيمة وقوله العلماء ائمة الله  
 على خلقه وقوله عليه السلام العلماء ائمة امتي وقوله العلماء مصابيح الارض وخلقاء الانبياء  
 وقوله عليه السلام اقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد والحديث وقوله عليه السلام  
 يؤذن يوم القيمة ملائكة العلماء بدم الشهداء وقوله عليه السلام يشفع يوم القيمة ثلثة الانبياء  
 ثم العلماء ثم الشهداء وقوله عليه السلام من طلب العلم لله فهو كاتصائم نهان والغائم ليل وان  
 يا با من العلم خير من ان يكون ابو قيس ذعبا له فانفقه في سبيل الله وقوله عليه السلام العلم  
 افضل من العبادة وملاكة الدين الورع وأما الاثر فيقول على بن ابي طالب كبر الله وجهه

وورثی وورثۃ الانبیاء





العلم افضل من المال بسبعة اوجه العلم ميراث الانبياء والمال ميراث الصرغته العلم لا ينقص  
 بالنفقة والمال ينقص بها المال يحتاج الى الحافظ والعلم يحفظ اذا مات الرجل خلف ماله  
 والعلم يدخل معه قبره والمال يحصل للمؤمن والكافر والعلم لا يحصل الا للمؤمن جميع الناس  
 يحتاجون الى العلم في امور دينهم ولا يحتاجون الى صاحب المال العلم يقوى الرجل عند الموت  
 على الصراط والمال يمنعه منه وقول ابن عباس رضي الله عنهما للعلماء درجات فوق المؤمنين  
 بسبعة درجات ما بين الدرجتين خمسة عام وقوله خير سليمان بن داود عليهما السلام  
 بين العلم والمال والملوك فاختار العلم والملوك معه ولا نهى ممدوحة من الحكماء الا باللائحة  
 قال ديمقراطيس الحكمة تلطف النفس وتهذيب الفكر فهدى افكاركم باقتباس الحقائق وتذوق  
 انفسكم بالخلص من عالم الفناء والا فصال بعالم البقاء وقال سقراط كل من يحصر بانيه من ان  
 حكيم وانما الحكيم اتها الرجال هو الله تعالى وقال للحكمة سلم العلون عدما عدم القرب من  
 بارئها وقال فلا طوبى الا على ليس في العطايا بالباري تعالى اعظم من الحكمة وقال موت  
 الاجساد وتورها وموت الارواح جعلها وقال للمعلم الاول من لم يكن حكيما لم يزل سقيما وقال  
 اذا كانت الحكمة خيرا الدنيا وثوابها خيرا لاخرة فاقض ما وجهت اليه متمك الحكمة قال يوانس  
 فونتيوس لكن لما كانت الكتب الثمانية التي اردنا الشروع في شرحها ابواب جميع الحكمة الطبيعية  
 على ما قال ابو الوليد بن رشد الصراطى فلما رى غا فلين في الشروع فيها وجب علينا ان نذكر  
 قبله امور خمسة الاول ان ينفع الحكمة الطبيعية للممارسين بها وما تعطيهم من النجوة الالهية  
 والثاني ان تترجم احوال الفلاسوف وكما ل علمه وعقله فانه يلق لنا ان نفتقد اعظم من جميع  
 الحكماء المتقدمين والمتأخرين من غير الانبياء والثالث ان تعلم هل تعلم الاجسام الطبيعية يقينا  
 ام لا وكيف تعلم والترابع ان تعين الموضوع المناوئ للحكمة الطبيعية والخامس ان تشرح عنوان  
 الكتب الثمانية فقسنا هذه المقدمة سوى ما ذكره اوله في ابواب خمسة **المبحث الاول** في منافع  
 الحكمة الطبيعية اعلم ان الانسان المخلوق للعلم والعمل يمكن ان ينسب اليه ثلثة اشياء له نفسه والى  
 العواطف والى اسائر افرد نوعه وهو اذا لم يخط بالوجد الا قد يكبر بارتباط الطبيعة المعقولة  
 والبسطة واقفا للدوام والزمان مع الادراك والعمل وهذه شامل لساير الحيوانات ايضا  
 وذلك هو الا فضل والمملوق بعلم العقل وهو متقسط على ما قال الفلاسوف في الفصل الثاني من  
 الكتاب السادس من اخلاقه الكبير في العلم النظري المسمى عندنا بالحكمة النظرية وله العلم  
 العملي المسمى بالحكمة العملية ومبدأ كل منهما وكما له من الحكمة الطبيعية اما الاولى فلان العلم  
 النظري على ما قال الفلاسوف في الفصل الاول من الكتاب السادس للفلسفة الاولى ينقسم  
 الى الرياض وما بعد الطبيعة والطبيعي وكل رياضي يجب للتعاليم وحام لها يقرر عن صميم  
 القلب ويشهد حقا بان ثبات مادتها وقوة مبادئها وطريق التعليم لها يؤخذ من الحكمة الطبيعية  
 لانها تدور على الاشياء التي توجد من لا تتزاع على ما قال الفلاسوف في الكتاب الثالث للنفس  
 والاشترار انما يعلم بالحكمة الطبيعية فانها تبين ان باي وجه ومن في قوة يحصل وهي تبحث  
 عن احوالكم المنفصل والمتصل ومنه يحصل لها قسمان الاول ثنائى والهندسة والا ولما لياث  
 عن العدد المنفرد عن المادة اما باحث عند على الاطلاق ومن غير نسبة الى امر حتى وهو  
 علم الحساب واما باحث عند من حيث نسبتة اليه الله السموات وتقدرون له وهو علم الموسيقى والاشغال

فان على المال

تجدد العلم

والعلم

مؤلفه

هو العلم بالباحث عن خواصكم المتصل المنتزع عن المواد الخارجية الغير المركب من امور لا تقوى  
 ومنه يتفرع علم المساحة الذي هو علم يتعرف به مقادير الخطوط والمنطوح والاجسام  
 بما يقدرها من الخط والمربع والمكعب وعلم ستر ومتر ياتى علم عقود الابنية وهو علم يتعرف  
 به احوال وصناع الابنية وكيفية احكامها وطريق حسناتها كبناء الحصون والحكمة والقناطر المشيدة  
 وعلم المناظر وهو يبحث في احد قسميه عن احوال المبصرات بحسب كينها وكيفيةها باعتبار رقبها وبطل  
 من المناظر وما يتوسط بين الناظر والمبصرات وغلطته ودقته وعلل تلك الامور وفي الثاني  
 عن احوال الخطوط الشعاعية المنعطفة والمنعكسة والمنكسرة ومواقعها وزواياها ومن ايجها وكيفية  
 عمل المرايا المحرقة والعينيك والدوربين والخردة بين وعلم جبر الاثقال وهو علم يعرف به  
 كيفية ثقل الاجسام الثقيلة بالقوة البسيطة وعلم بنات المياه وهو علم يتعرف منه كيفية خروج  
 المياه الكافية في الارض وعلم الالات الخيرية وهو علم يعرف به كيفية ايجاد الالات الخيرية  
 وعلم النيكومات وهو علم يعرف به كيفية ايجاد الالات المتقدمة للزمان وعلم الملاحة وهو  
 علم يعرف به الاحوال السفينة وكيفية اجزائها وان مقدار هذا الثقل بهذا المقدار من الترخيم  
 في تخليجها في مقدار هذه الساعات وعلم الاوزان والموازين وهو علم يعرف به مقادير اثقال  
 الاجسام وكيفية عمل الالات التي يوزن بها الاشياء من الموازين والقسطاس والصنع والكيل  
 وامثال ذلك وعلم الهيئة وهو علم يعرف به احوال الاجرام البسيطة العلوية واسكالها ومقاديرها  
 واصناعها وابعادها وحركاتها وعلم جغرافيا اي علم هيئة الارض وهو علم يعرف به احوال  
 الارض وعروض البلدان وطولها وعردها وجبالها وبراريها وبحارها وانهارها وغلاها  
 وعلم مسالك البلدان والامصار وهو علم يبحث عن احوال الطرق الواقعة بين البلاد وانهار  
 بية او بحرية عامرة او خامرة سهلية او جبلية مستقيمة او مخرفة والعلامات المنصوبة لتلك  
 الطريق من الجبال والتلال وامثال ذلك وعلم خواص الاقاليم وهو علم يعرف به ما في كل اقليم  
 او بلد من المنافع والمضار والنجائب والغرائب قول وهذا علم جليل يميل اليه النفوس فانه يطلع  
 به على غرائب الكائنات وغرائب المخلوقات مثل ما روى ان بلدا احدثت وروا مكتوبا في ورقته  
 محمد رسول الله على ما رواه الذهبي في الميزان ومثل ما ذكر ابن العليم في تاريخه في ترجمته لمن  
 بن احمد بن الحسن الورقانه روى مستدركه على بن عبيد الله الهاشمي انه راي في بعض بلاد الهند  
 كبيرة طيبة الرائحة سوداء مكتوبا عليها لا اله الا الله محمد رسول الله وابوبكر الصديق وعمر القادري  
 ومثل ما حكى الامام ابي الفتح في كتابه المستخرج بروض النور عن بعض الشيوخ انه راي بلدا احدث  
 شجرة تحمل ثمرة تشبه اللوز لها قشران فاذا كسر خرج منه ورقة خضراء مطوية مكتوب عليها الحمد  
 لا اله الا الله محمد رسول الله كناية جليلة وتلك البلاد يتبركون بها ويستسقون بها اذا منعوا من الغيث  
 فحدث بها ابا يعقوب الصياد فقال ما استعظم هذا كنت اصطاد على شرا لا يله قاصطت سمكة  
 مكتوبا على جنبها الايمن واذا بها اليسرى لا اله الا الله وعلى جنبها الايسر واذا بها اليسرى محمد رسول الله  
 فقد فها في الماء احتراما لما عليها قلت سمعت عن ابي يروى عن ابي ثوبان انه راي جراد في إحدى  
 جناحيها لا اله الا الله وفي الاخرى محمد رسول الله وامثال هذه الغرائب والنجائب في الافاق  
 خارج من احاطة الاوراق سبحان مبدعها ومخترعها وعلم مواز الاثقال وهو علم يعرف منه  
 كيفية استخراج موزن ثقل الجسود المحلول والمزكوز الثقل حد في الجسد عند تعادل بالنسبة الى المحلول  
 والمحال ان العلوم الرياضية وقرونها والصنائع الماخوذة منها لما كانت باسطة عنكم وهو معلوم

الاجزاء في البناء والاثقال



من الحكمة الطبيعية لانها هي المبينة لعدم تركبه من الاجزاء الغير المتجانسة وامكان انقسامه الى غير  
النهاية وعدم لاتناهيته بالفعل ولا وضاع النقاط والخطوط والسطوح والاجسام التعليمية  
الى غير ذلك من المبادئ والمواد المستعملة في الرياضيات المبينة فيها كانت محتاجة اليها قطعاً ومن  
الذي لا يمكن ان يكون الاشياء المذكورة مستنقاة بالتمام على الحكمة الطبيعية ولا يقدر ان يكون مبادئ  
العلوم الرياضية وكما لها مأخوذة منها بل الفلسفة الاولى المتقدمة بالشرف والرتبة ليست بمستغنية  
عنها بالكلية مع انها تتفاخر بالبحث عن اسرارها العالية فانها تبين احوال العقول السامية ويصطاد  
طبيعتها النورية فتكشف البساط وتنقش عن سكرها تقدر عدد هاتين افعالها تبين دواها  
وتعقل العقل الاعلى والاشرف الذي هو الباطن البسيط المجرد المنفصل المنق عن التركيب المنور  
جميع الاشياء المحركة للكل مع ثباته المسترمدى لانها تآخذ منها الاستدلال بالملحولات والحركة  
لا تباين الواجب تعالى ولهذا سماها الروافيق بالروح حين قسموا الحكمة الى المنطق والحكمة العملية  
والطبيعية وشبهوها بحيوان وقابلوا المنطق عظام والحكمة العملية لحوم والحكمة الطبيعية  
روح لان الاولين بلا عانة الثالث وامداده يكونان بلا روح واما الثانية اي الحكمة  
العملية التي تبين فيها الاخلاق فانها تقصد مرعيتها الى الحكمة الطبيعية صدور هاتين عن  
منع عظيم وصدور عن عز عن جواد كريم ومن الذي لا يصبر بنور البصيرة العلية و  
التجاعة والعفة والحكمة والحرية والتخافة ولبا ان الفضائل من الطبيعة فاننا اذا نظرنا الى العقل  
الدائم اللطيفة للديانة والتبدلات الناطقة النطقية للحياة الحاصلة من الطبيعة التي تمت  
خلعت صورة من الحيوانية الدنيا صورها بصورة اخرى جيدة ومتمم رفعت شيئاً ما بالفساد دفعت  
غيره مقام بالكون وقت الارتقاء ومتى اعدت جسام اجسام العالم اوجدت سحر القوى غيره  
من العدم وان جفت عينها ونهر او غدير ان موضع تخرج من منبع اخر اما انفسها او افعالها  
وان جمع من احدا زهار الطوفانية يهب اليه القوى الشداد الشبانية وان زرعها بالشيئ خفة  
زينة بالحكمة ولما سائر الاحوال تصادف منها والاحوال الحاصلة يتوسطها تعلم العادة التي  
سماها الحكماء بالعدالة العوضية واذا نظرنا ولو لحظة الى ترتيب الموجودات العريضة تنظيم كائناتنا  
الجيب وجريان عناصر السفلية ودوام الافلاك العلوية وما ملنا كيفية انبعاث الله تعالى بالوجود  
الا وضرر الحكمة الحق طابع الاشياء وحمايق المكنات واعطاء لها ما تستعمله من الخواص  
والحالات تعلم العادة التي سموها بالعدالة الجودية فاننا نرى ان تعالى رفع الافلاك التي ليست  
بثقل ولا خفيفة بمقتضى طبيعتها ووضعها فوق عناصر الساقلة ووضع تحتها العناصر الساقلة  
ويضعها من استلان وحاصرها بالاسوار والحصون الشداد الشاملة رفع ما هو اخف منها الى جهة  
العلياء ووضع ما هو اسفل من البهائم السفل ووسط ما هو في المحتين بينهما وربط بينهما ربطاً عجيباً  
بالقوى الطبيعية والخواص الذاتية لتعادل ولا تغلب واحد منها على الاخر فكلية كلية يكون  
كل منها مواقفاً لآخر من جهة ومخالفاً لآخر من جهة اخرى بحيث لا يهزم واحد منها الاخر ويتولد من تفاعلها  
المواليد العجيبة شيد مباني الصلح والاتفاق بين التراب والماء بالبرودة الطبيعية وربط تربط  
الامن والاتفاق بين الماء والهواء بالرطوبة العظيمة وعقد معاقداً الصلاح والاتفاق بين  
الهوى والنار بالحرارة العنصرية ونصب تاجيق الخلافة والعدالة بين الارض والماء باليوسنة  
والرطوبة الخلقية ورفع رايات الخصوبة والجدال بين الماء والهواء بالبرودة والحرارة الذاتية  
واقدرت ان الحرب والقتال بين الهواء والنار بالرطوبة واليوسنة الجبلية يجب كل منها حتى

ومكانة الطبيعي ويحفظه من سكون الاخر فيه كلياً ولا يرضى شيئاً منها عن وقوعه في موضع اخر  
الا قسراً وكلما تفكرنا في المركبات الحامدة والنباتات والحيوانات وفي المركبات الغير الحامدة  
كالسحاب والبرق والثلج والشمس وذوات الاذناب وقوس قزح والها لم نجد العلة التي  
مرعية فيها بل اربب ومن هذا العلم ايضا تعلم ان الطبيعة ملكة متوسطة بين التهور والجبن ساقطة  
لما اكملها الى الامور الخوف المملكة على مقتضى العقل والتاموس من غير فكر وروية فان الفيلسوف  
الطبيعي اذا علم انه يموت يقينا ولا يمكن للخلاص منه ووزن يمانان الصدق والعقل المستقيم  
ان المتكورات تخرب وتفسد جزماً وتفكر ان هذا البدن الذي هو لباس الجمل وجهه بالمعرفة  
ستفسد اخره وعلم بالتجربة ان الحيوانات العليم المنطق يحارب بطشاً مع اعدائها لحفظ النسل  
والمسكن لانه ان هلك وموت فاذا وقع امر مخالف لحسية او نسبة او مضر لحسية ونسبة او  
مضاد لدينه او قدره ورتبته او مقابل لا مورا مامه وسلطانه التي انفسه البتة ملبساً بدمع  
فضيلة الشجاعة في المخاض الجسيمة والمها لك العظيمة ولا يخاف من كينات الخضم ومكانة  
ولا يضطرب من هجوم الجيوش والايجاد عليه ولا يتوجع من جراحات الرماح والسيف بل يخذل  
بعد الحيوة قسماً والمات حسناً واما العفة فهو رفيق بالحكمة دائماً على ما حكم به الحكماء فانها تدر  
حول اللذات والالام وحول المحسوسات والحكمة اولاً تبين ان اللذات الحسية ليست بحسب اصل  
بل بمرتبة تطلب وتختار من حيث ان ما وجدته خارج الطبع تمنع وثانياً تزيل افراط اللذات  
والالام وتفرطانها حتى قيل ان الفلسفة هي الامتناع عن الالام والاضراب والصبر على الشداد  
وقيل هي تحقيق اللذات والاعادات الشهوية وروى عن فيثاغورس ثم عن افلاطون ان الحكمة هي  
ذكر الموت اي هو قطع النفس عن اللذات الدنيوية وكذا الحكمة وجميع الفضائل تبين بالحكمة  
الطبيعية على ما يسمي وان لو خطا الانسان بالنسبة الى العولمة اي الى الواجب تعالى والعقول الجودية  
والافلاك والجوهر النيرة فهو يأخذ من هذا العلم قواً جليلية ويعلم لمية حركة البشر الفلك  
الكوي الذي هو البسيط والجوهر الكلي المنفصل عن الامور الفاسدة المسائلة الثابتات القوى  
المحرك بالحركة الدورانية الطبيعية في كل زمان من غير عسر وض فتور وكلال ومنه يأخذون  
كيفية توقيف وجود عالم الكون والفساد وكما لانه الى حركاتها الدائمة وكيفية ظهور النقص  
له من الواجب تعالى بتوسط تلك الاجرام العلوية فاذا زين الانسان بهذا العلم الطبيعي يقف  
على حقائق العناصر والافلاك ويطلع على ما فيها من الاسرار والمكنونات يعرف كيفية ارتباط  
العالم بالواجب بالذات ويعلم كيفية نفوذ قدرته الشاملة في جميع الكائنات يتصور ما عاين  
الاياء والامهات ويرى ذاتيات المواليد الثلاثة من المعادن والنباتات والحيوانات بطير  
عازفاً من الاجسام الثقيلة والخفيفات فيصير دفعة الى الاجرام الشفافة العاليات وينظر  
حركاتها وكما لا تها التامات يكون جسمه ساكناً في الارض ويتحرك روحه مع السموات يعامل  
مع ابناء نوعه انواع المعاملات وهو متصل بعالم الاعلى والعقول العاليات بكل ويشرب  
ويبلس الالبسة الفاخرة وهو متجرد مستغرق في بحر المجربات بعد نفسه احقر الموجودات  
وهو في نفس الامر فوق السموات بيت ونيام في الدنيا بالمظلمات وهو يقظان سائر مع ناسر  
المنيرات لا ينظر في شيء من الاشياء الا يشاهد فيه قدره بارئ الكائنات ولا يرى ذرة من ذلك  
الموجودات الا يعلم الواجب تعالى ولا وبالات يتصل دائماً بعالم الملكوت ويتحد مع عالم  
الجبروت يكون كالقطب ثابتاً في قلب البحر وكالمركز ثابتاً في دائرة التوحيد يكون عبادته



خالص الوجه الله تعالى لا لكس مرتبة من مراتب الكمال وما ذكرناه هو المراد مما قال بعض  
 الحكماء ان غاية الحكمة هي ملكية الانسان حتى قال هاروقليس ان الحكمة يجعل الانسان ملكا  
 على حساب استعداده وان نسب الفيلسوف الى سائر افراد نوعه فاي فائدة ومنفعة لا يحصل  
 من المقارنة به واي خبير وكما لا يحدث من المصاحبة معه فانه لو كان ملكا ضعيفا لقوة  
 والمملكة وعلى بحسن مرأيه وتدريبه المصيب يصير اقوى الملوك واغلبهم ويتبعه جميع الناس  
 فيصير ملكا لوجه الارض بالقهر والكرم ويكون قطان سلطنته اغنيا متعينا بانواع  
 النعم مستريحين في مساكنهم واطنانهم بالامن والا مان مستظلين تحت عدائته وحمايته  
 مع رفاة الحال والرخاء فان كل قوة ومصلحة فعليه كانتا وصناعيته اذا تعلقت منه تلك  
 على ما علمها تقع البتة على وجه الصواب فانه العلم الحق والحكمة الصادرة كالحكمة له هو السطر  
 المستقيمة لجميع الافعال والصنائع وهو مبدؤها والاصحح وغايتها لا ان فيلسوف من حيث  
 انه فيلسوف ينظر ولا الى الموجودات الكثيرة الغير المحصورة في عدد مختلفة ماهية وقوة  
 وخاصة بالبرص ويلاحظ كمالها وخواصها والحكم الموضوعية فيها فيعشوا لها قد قوت  
 النظر فيها فيقتصر عن ما فيها من اعراضها الذاتية ويفتقر الى خواصها واحوالها فيجد  
 المبادئ المؤدية اليها فيغيرتها فيفيض من المبادئ الفاضل عليها واسرارها الموضوعية فيها فيعلم  
 منافع لحياتين ومضراتهما فيضع على مقتضى الحكمة والعدالة فيجعل قريته حكما عادلا فيعمل  
 على حب نفيته ويصير مدوح الفعال ومحور الخصال فيكون عيشه في الدنيا على الراحة  
 واحسن الاحوال ويخرج منها من رتبة اجناس الفضائل وعلى بحلى انواع الكمال قال هيجر  
 رئيس بلغاء اللاتين ان الحكماء هم الذين بنوا ولا على وجه الارض ابنية قوية وحصوننا  
 حصينة وقلاع مشيدة وهم الذين جمعوا الناس في القري والمدائن بعد كونهم متفرقين  
 في اطراف العالم والذين ادخلوهم في الدور والبيوت بعد كونهم ساكنين في الصحاري والجلال  
 ويوتنهم تحت الابحار والمقارنات والذين وضعوا لهم الناموس وقوانين المعاملات  
 بعد كونهم جاهلين لقواعد الاجتماع والذين زينهم بانواع الفصاحة والبلاغة  
 والحظاية والذين وضعوا بحا الحروف في كل لسان وعلما تزيينها وترقيمتها بانواع الاشياء  
 والكتابة والذين بنوا الهند فضاء لا خلاق يكتسبونها وزاد لها ليعجزوا عنها وانهم  
 منافع يتابعونها للمعارف الملكية ومطالع طوائع انوار العلوم الالهية وقال سيلان في زوده  
 صلوات الله على نبينا وعليهما ناصحا للرؤساء والملوك والسلاطين ودايا لهم الى حجة  
 العلم اجتمعوا كلهم اليها الولاء على الخلق نور العلم فانه بياض النور الدائم ومزج جلال الله  
 بلا وسخ وصورة خيريته **الحق الثاني** في بيان كمال عقل ارسطو وفضيلته من جميع الحكماء  
 المتقدمين والمتأخرين وفيه فصلان **الفصل الاول** في بيان صعوبة مثل هذا البحث وبيات  
 ولادة ارسطو وتربيته اعلم ان هذا البحث الذي شرعنا فيه امر مشكل اما اوله في تحقيره  
 لانه عظيم عند الناس لانهم قالوا ليس في الارض اعظم من الانسان وليس في الالنيات  
 اشرف من العقل ولهذا لا يتبع اكثر الناس لآخرين في العقل وان كانوا يتبعون اليهم في المال  
 والمباهة واما ثانيا في حجة ان المميزين عقول الحكماء وعلومهم يجب ما ان يكون عقل واعلم  
 منهم ويكون مساويا لما قال الفيلسوف في الفصل الثلاثين من كتابه الاسولة حين نزل  
 بان لم عين القديما لمصارعة المصارعين اجورا وعطائيا ولم يضعوا المباحة العلماء لان المميز

ثم نظروا فيها بالبصيرة

في العلم يجب ان يكون اعلم او مساويا للما ذ عين فمن الذي يكون مساويا في العقل والعلم  
 لا رسلون ولا فلاطون وسائر الحكماء المتقدمين او قريبا لواحدهم حتى يميز بينهم واما  
 ثالثا فلان هذا البحث لا يخلو عن الخطأ فان احكام اكثر الحكماء وشهادت طائفة العلماء  
 بكونه اعلم وافضل بمراحل كثيرة من الحكماء المتقدمين والمتأخرين حكما وشهادة لا يمكن  
 ردّها بل يجب التصديق بهما وان كان مقويا لنا من جهة في ان نحكم بما حكموا به ولكن عظم البحث  
 وكبره يمنعا منه من جهة اخرى مع اننا نحاف ان يكون لنا نفوس عظيمة الحكماء وارواح كبر العلماء  
 خصماء اقويا لاجل تفضيل شخص واحد على كل واحد منهم تفضيلا بلا مراء ولهذا اجاب الفيلسوف  
 ايضا في السؤال المذكور انما بان الملوك لم يروا مناسيا ان يضعوا اجورا وعطائيا بالمباحة  
 الناشئة منها الخضومات والفتن لان الناس اذا ذموا بعدد الجماعة وضعف البدن وان  
 العوارض البدنية يتحملون بسهولة ولا يخافهم من يذمهم كذلك ولودم العلماء بالجل  
 والنقصان وحكم عليهم بانهم جهلاء ناقصون لا يصيرون عليه بل تهترون وينشأ  
 منه خضومات عظيمة وقتن كثيرة واما راجعا فلان تعيين هذا راي امر مستحيل لانه  
 لو كان واحدا فضل من اخر في علم كان الاخر افضل منه في علم اخر ونعم ما قال بلنتوس من يقد  
 على تمييز كمال العقول وفضلية بعضها من بعض مع كون العلوم اجناسا كثيرة والاشياء  
 والاعمال مختلفة لكن لما كان الحق من في امر مشكل غاية الاشكال مع حله امر امدوحا بين  
 جميع العلماء هذا على ان شرع في بيان هذا البحث العظيم فنقول قال بندقليس لرجل كمال  
 ان ارسطو لم يكن قدوة حكما اليونان فقط بل كان اشرف رتبة حكما العالم كان يونانيا  
 من مملكة ماقدونيا من سايروا وستايرا على ما قال بطليموس في جغرافيا وستغافوس في تجارب  
 البلدان كانت قصبة قديمة من ماقدونيا ثم خربت من الفتن ومروا لا زمان ثم عومها السكة  
 بن فلقيوس كبريا لاستادته وقال بلنتا رقيوس خربها فلقيوس والدا سكندر ونفى بعض كتابها  
 الى بعض بلاد الاطراف واسر بعضهم ثم عومها واطلق المنفيين والاسراء بها فوالى  
 وطنهم وبني فيها مدرسة لتعليم العلوم كان زمان ولا دة قبل ميلاد عيسى عليه السلام  
 سبعين وثلاث مائة سنة فيكون من وقت ولا دة الى يومنا هذا اثنان وتسعون والعنا  
 سنة شمسية وستة مائة سنة اربع وثلاثين ومائة بعدا لالف من الهجرة النبوية واسم  
 ابيه نيقوماخوس من نسل اسقليبيوس رئيس جميع الاطباء كان طبيبيا حاذقا مشهورا ومعتبرا  
 متقربا بزيادة تقربا الى اميند ملك ماقدونيا والد فلقيوس والدا سكندر المرحوم المشهور  
 واسم امه كان نسيادا وكانت هي ايضا من نسل اسقليبيوس المذكور مات ابوه فيق نسيما ذا  
 اموال كثيرة بقيت من ابويه كما كتب امونيوس قريبا انا رنا او من احدا حبنا ابيه بتعليم مناب  
 للاطفال والا مردين فلما بلغ سنه الى سبعة عشر سنة ذهب الى هيكل الشمس التي كانت  
 مرجعا لاهل اليونان في ذلك الزمان فتوجه عنده واستدعى ان يلقيه ما هو خير له بعد  
 ذلك فسمع صوتا مضمونا ان الخيول هو الاشتغال بالحكمة كذا قال اكثر المتبحرين لاهواله  
 فذهب الى انة مدينة الحكماء فحضر في درس افلاطون بعد موت سقراط وسمع منه قريبا  
 من عشرين سنة باشتغال تام وجهده عظيم حتى سماه افلاطون عقل درسه وفيلسوف الصدق  
 وسمى مسكنه بيت الفارسي **الفصل الثاني** في بيان كمال عقله وفضيلته من الحكماء المتقدمين  
 والمتأخرين قولنا لجز اول من هذا المطلوب يظن انه ثابت من تسمية افلاطون الصلوق آياه

شبهة



عقل درسه و قيل سوف الصدق ومسكنه بيت الفاردي مع عدم تسميته غير بواحد من تلك  
الاسامي فان تسميته عقل درسه تدل على كمال عقله في ايام شبابه قطعاً وتسميته فيلسوف  
الصدق تدل على كونه حكيماً صادقا ومستقيماً والطبع وتسميته مسكنه بيت الفاردي تدل  
على كمال ايكابه وتمازج اشتغاله في تحصيل العلوم ويظهر بثبوتها ايضا من سرور فلقوس ملك الفاردي  
العارف بمقادير الحكماء حين ولد ابنته اسكندر حتى قال انما سررت من تولد في زمن الفيلسوف  
ارسطو مع عدم ذكر احد من الحكماء الموجودين في زمان ارسطو واختيار معلما لابنته مع  
وجود حكماء كثيرين في عصره وهذا الوجهان يظن انهما يدلان على فضيلته من معاصريه  
ايضا ويظهر اثبات مجموع المطلوبين منها ذات الحكماء العارفين بمقادير الحكماء والفلاسفة  
له فان اكثرهم يقدّمون على كلهم بلا استثناء واحد منهم تقديما بلا ملأ وبعضهم يمدحونه  
بمدائح يلزم بها تقدمه عليهم وحججهم في ذلك هو ما بلغ بلغاء اللاتين بقدمه على جميعهم  
الا على افلاطون قال سيميلقيوس في مقدمة شرح الكتاب الثمانية حين بين نسبته مع سائر  
الحكماء المتقدمين ان ارسطو ايمتاز عنهم بالنهضة قد كانوا كتبوا امورا مظلمة ورموز غامضة  
وسائل غير مثبتة بدليل وهو نورها وبين المراد منها واثبت المقبولة عنده ببراهاين  
قطعية وعن افلاطون بان افلاطون كان ينظر في الطبيعيات على التقواين الفيشاغورية  
من حيث تكون ذوات حصّة من الامور الالهية وكان لم يورد ادلة قوية على دعائه  
وهو يورد على دعائه ادلة قوية وبراهين قطعية مركبة من مبادئ الاولية والحسية  
وعن مجموعهم بان كل واحد منهم كان عارفا بقصد واحد فقط من اقسام الحكمة وهو كان  
عالمنا بجميع اقسامها النظرية والعملية على ما يشهد كتبه المتعددة وقدمه ثستوس على كل واحد  
من الحكماء المتقدمين في مقدمته لكتبا لنفسه حيث كتب فيها ان جميع كتب ارسطو ليس كان بحيث  
يفيد فيها من كماله لا يوجد بحث لم يظهر هو فيه قوة طبعه وكماله وكذلك اظهرها في  
الكتبا التي ألّفها لنفسه فان كتبه لها جامعة لجميع احوال النفس وهي بحيث لم يمكن ان يصل اليها  
احد من القدماء ولو بالنصود وقال ابو الوليد ابن رشد القرطبي الذي هو المعلم الثاني في حقيقة  
العلوم الحكيمة لا بوالنصر الفاردي في مقدمة شرح الكتاب الثمانية لتسليح الطبيعة ان ارسطو  
وجد علومها ثلاثة اعم المنطق والحكمة الطبيعية وما بعد الطبيعة وكلها اما انه وجدها فلان  
ما وجد من القدماء في هذه العلوم ليس يلايق لان يكون قسما منه واما انه كملها فلانه لم يقدّر  
احد من هذه حيوة الحيوان هذا المسمى خمسة والف سنة ان يضم على ما علمه امر معتد به ويقع  
عليه بقدح موجه ووجود مثل هذا في شخص واحد امر عجيب خارج عن العادة وحكمة عجيبة  
واذا وجد هذه الكمالات في رجل ينبغي ان ينضم في سلك الملائكة لا في سلك الانسان ولهذا كان  
القدماء يستمنون الهيا وقال في شرح الكتاب الثالث للنفس اعتقد ان ارسطو ليس كان سطة  
في الطبيعة فامتزجا او جلد الطبيعة لاطهارها لالاعلى في الارض وقال في الفصل  
الثامن من الكتاب الاول لجنس الحيوان فحمد الله تعالى على انه امتاز هذا الصدوق لرسطو  
من غيرهم بالكمال وخصه به نهاية المرتبة الانسانية اعم المكتسبة التي هي غير مرتبة النبوة  
التي لا يقدر ان يصل اليها احد من الناس سوى الانبياء صلوات الله عليهم فانهم  
وصلوا الى ما هو اعلى ما وصل اليه ارسطو بمراتب كثيرة وقال في بعض مقالاته ان علم ارسطو  
كان صادقا شريفا لان عقله كان نهاية العقول الانسانية فصدق ما قيل في حقه انه خلق في

جميعهم

بصيرة ملكية لئلا يجهل علم السمكات وقال حبرون الذي كان يقول انها كون خطا مع فلاطون  
احب عندي من ان يكون مع غيره مصيبا في بعض كتبه ان ارسطو ليس كماله العقل والتدقيق  
من جميع الحكماء مخجبا افلاطون منهم وقال ان ارسطو ليس رفيع بالعقل والعلم والا حاطة  
وقال هو رجل منقرد بالعقل وهو كان ملك وقال انه راي بدقيق نظره طباع جميع الاشياء  
وقواها وقال من الذي يكون اعلم من ارسطو ومن اذكي منه ومن اقبل منه وجدان الاشياء  
ولتحكم عليها منه بل هو اعلم واذا كذا وكل من اكل سوا افلاطون وسماء بليثوس في الكتاب الثامن  
من تاليفه رجلا اعلى في جميع العلوم وفي الكتاب الخامس عشر رجلا صاحب دقة لا يتحصى وقال  
ما قرى بليثوس في كتابه للرفيا اريانه رجل بعلم الاشياء وسماء ابوليوس في كتابه للعالم رجلا  
اعلم واكمل من جميع الحكماء وسماء جم غفير من العلماء اعجب الطبايع وتاج العقول وملك الطبيعة  
وقدمه بزيوس المتكلم المسيحي المقابل في كثير من المسائل الحكيمة لكونها مخالفة للملة النصرانية  
القليدية والمعين لافلاطون على جميع الحكماء وقال انه رئيس الحكماء واعظم اكرام الطبيعة في  
علوم جميع الاشياء التي يكون نوع الانسان قابلا لها بالطبع وتستدل على ما ادعينا بدقة كتبه  
وكثرة ما قانه لا يقوى شيء من الاشياء قوى العقل وشدة ونور ايته وذكاءه وكمال علمه  
الاكتبة فمن الذي ينظر الى كتبه ولا يقرب منه تجاوز حدود الانسانية فانها مع بلوغها في الكثرة  
الى سبعة واربعين وسبعائة كتاب على ما قال فرانسيس باريوس لجامع لها كلها دقيقة  
مملوءة بالبراهين مسلمة عند الكل برهنة عن اللغو والخطا جامعة لاكثر الفنون الحكيمة فانه  
لم يترك شيئا لم يجبه ولم يبق شيء لم يكمله كتب وكل الحكمة الطبيعية بجميع ابوابها واقسامها وكل  
مجموع المنطق بجميع اقسامه ونتم ما بعد الطبيعة وعلما تعليميا فلكيا وكل ثلوثها بجميع اقسامه  
تالامونيوس في ترجمة ارسطو ليس وان لم يوجد له كتاب في ثلوثها لكنه بين جميع اقسامه وعلم العلوم  
الرياضية قال لاريوس وفرانسيس باريوس المورخان القدماء ان كتب في جميع العلوم  
الرياضية ابحاثا كثيرة ونحن نرى الان انه لم يكتب ابحاثا منشورة فقط في كتبه بل كتب كتاباته  
فيها مثل كتابه للخطوط الغير المنقسمة وعلم الطب علما صحيحا قال بلنارخوس اعطى حجة الطبايع  
اسكندر ازيد مما اعطاه الى غيره وعلج كثيرا من اجائه المرضي والف كتابا في الصحة والمرض  
كذا قال لاريوس وكتب في الاخلاق وتدابير المنازل والسياسة المدنية كتابا عالية منقح وكتب  
كتابا ثلاثة لا نظير لها في علم الخطابة ونظم في الشعر كتابا لا يكارى يوجد مثلها وله قصائد وغزليات  
وقطع ورباعيات وابيات كثيرة وتواريخ لوفيات بكاء الحكماء والعلماء ويدل على ما ادعينا  
ايضا اعظم جميع الحكماء والعلماء الموجودين في مدة حياة وبعد هاله الى يومنا هذا واقران عمره  
بكامله العالي وتكريم جميع اهل اليونان في حيوة وبعد هاله حتى طبعوا بالاتفاق لاطهارها لالاعلى  
في دراهم سلطنتهم وذا نادرها صورته في طرف وكتبوا في طرفها الاخر عبارة بمجزة الطبيعة  
مريدن ان ارسطو ليس هو مجزة الطبيعة وجعلوا يوم ولادة يوم عيدهم قال ثستوس  
شارح الكتابان الحكماء لما كانوا يحكون من عند انفسهم باحكام مطلقة غير معيكة با  
بالقليد الى احد نقول في حل هذا الامر المشكل ان العقل الانساني يمكن ان يكون كاملا بطريق ثلاثة  
بطريق العموم الناقص بان يعلم من كل علم ومن اكثر بعض المسائل لا كلها او بطريق الخصوص  
لخاص بان يعلم علما واحدا فقط علما تاما او بطريق العموم الناقص بان يعلم جميع  
العلوم وكل علم معين علما تاما خاصا ويسمى العالم بالطريق الاول عالما سطحيا وقسريا



وبالثاني عالما محصورا وبالثلث عالما محيطا بليا والاعلاء الكاملون بالطريق الاول محيطون  
بعلم اشياء كثيرة بحيث يكونون حاضرين في ان يحيطوا كالفيلسوف عن كل مسألة اوردت عليهم  
ويجبون عنها لكن بحجاب سطحي ضعيف لا بحجاب قوي عميق فانهم انما يعرفون من كل علم  
نبذة لا كل شيء ويعلمون القصور على ما قال ابن سينا لا الالبوب وهو لا يسلمون بحسن اراءهم صفوة  
الذهن وذكاه وكما لا تلامه لاسطو فقط بل في عينه ايضا قول مثل اسكندر الا فريديسي  
وابن رشد القرطبي وابو النصر الفارابي وابن سينا البخاري والنصير الطوسي والكاملون  
بالطريق الثاني هم الذين يكونون عالمين بالعلم اللام علما واحدا فقط وما غيره فاما ان يطول  
منه نبذة او لا وقد كملوا بهذا الطريق كثير من الرجال وصاروا فائقين في فهم اعلى وافضل  
فيه من اكثر الخول العالمين لهذا الفن ايضا وسوايلا مسطو كبقراط الطبيب فانه فائق في علم  
الطب على اكثر المتقدمين والمتأخرين وسوايلا مسطو فيد اقول بل الحق انه اعلى منه في كل شيء  
فانه فائق في الارثماكي وبعض العلوم الرياضية على اكثر الحكماء اقول بل على اسطو ايضا  
وكما قيلدس فانه فائق على اكثرهم في الهندسة وسوايلا مسطو اقول بل هو اعلى منه فيها واقول  
كاثولونيوس في علم الخطوط المخفية التي ليست بمستقيمة ولا مقوسة فانه فائق على كلهم فيه  
وهو لا يكمل يكونا كالميلين بالطريق الثالث كما كان اسطو كما ملا بهذا الطريق ايضا فليسوا  
مساويين في الكمال اللام اصلا اما انهم لم يكونوا كالميلين بالطريق الثالث فلا نعم لم يكونوا عالمين  
بجميع اقسام المنطق والطبيعات وما بعد الطبيعات وتولييا واما ان اسطو كان كاملا فيه  
فبذلك كنه المؤلفه فيها عليه وانا اذكر بعض كتبه يدل على كماله بهذا الطريق دلالة ظاهرة فمن  
كتبه كتاب قانور يا وكتاب بزار منيا وكتب انا لثقا الا ولى وكتب انا لثقا الثانية وكتب  
التقسمة وكتبه الثمانية للسمع الطبيعي وكتبه في الافلاك وكتبه في الكون والفساد وكتبه  
في جو الكائنات وكتبه في العناصر وكتبه في النباتات وكتبه في الحيوانات وكتبه في النفس  
وكتبه في الحس والحسوس وكتبه في الجدل وكتبه في الخطابة وكتبه في الشعر وكتبه في الاخلاق  
وكتبه في تدبير المنزل وكتبه في السياسة المدنية وكتبه في ما بعد الطبيعة وكتبه في تولى سيا  
وكتبه في العدل وكتبه في الرياضة والادب وكتبه في شرف الجنس وكتبه في الملك وكتبه  
في الخير وكتبه في الخطوط الغير المنقسمة وكتبه فيما يقع عليه صفة العدل وكتبه في التبيان و  
الاخلاق وكتبه في العشق وكتبه في ان الصور موجودة او لا وكتبه الذي اختصر فيه قول  
افلاطون في المدن وكتبه في اللذة وكتبه في الحركات وكتبه في نيل مصر وكتبه في الرسائل  
وكتبه في اتحاد الحيوان ما يتخذ من مواضع ثيا وحيائها وكتبه المستحق لجميع الصناعات وكتبه  
في الحجة وكتبه في النقطة والنوم وكتبه في حركة الحيوانات وتشرحيها وكتبه في الاعضاء التي  
بها الحياة وكتبه في الصحة والمرض وكتبه في طول اعمار الحيوانات وكتبه في اقسام الزمان في اقسام  
النفس واقسام الشهوة واما الفاعل والمنفعل والفاعل والمراد واما المحبة والنوع ما يقع عليه القول  
وانواع الموجودات وما تنقسم اليه وكتبه فيما قضت القول بان تؤخذ مقدمات القول وكتبه  
في الموضوعات العشقية وكتبه في الموضوعات الطبيعية وكتبه في بيت الموضوعات وكتبه  
في الاشياء المحددية وكتبه في التحديد للبدن وكتبه في حدود مستعملة في الجدل وكتبه  
في الاسئلة وكتبه في المقدمات للمسائل وكتبه في المسائل الدورية وكتبه في الوصايا وكتبه  
في الوصايا وكتبه في التذكريات وكتبه في اصناف مسائل الطب وكتبه في تدبير الغذاء وكتبه في

عليه قال بعض المتأخرين شاع

وكتبه في الشريعة الى شفرط في القول مع

الفلاحة وكتابه في الرطوبات واليبوسات ومقالاته في يكون الحيوانات وكتابه اخره في المضاف  
وكتابه اخره في الزمان وكتبه اخرى كثيرة تركا ذكرها مفصلا مخافة الاطباب وقد نقلنا انفا ان  
بمجموعها سبعة واربعون وسبعائة على ما جمعها من النسخة المورخ القديم فمن الذي يكون مثله او  
من الحكماء المتقدمين والمتأخرين **المبحث الثالث** في انه هل يعلم الاشياء الطبيعية يقينا وكيف يعلم وفيه  
**فصل اول** في بيان اراء الحكماء المتقدمين في العلم الطبيعي والادلة الموردة على  
ان الحكمة الطبيعية ليست بعلم اعلم ان بين الحكماء المتقدمين اختلافات كثيرة في العلم ماخوذا على العمى  
وفي علم الصدق فان اخذوا فاما فقال بعضهم عناد الا يوجد شيء في طبيعة الاشياء الظاهر صدقا  
وقال بعضهم بصدقه اي يوجد كل شيء في طبيعة الاشياء الظاهر صدقا وقال بعضهم لا يعلم يقينا  
شيء من الاشياء اصلا وبعضهم حكم بصدقه اي يعلم كل شيء من الاشياء يقينا وقال بعضهم ان كل  
متناقضين صادق معا وبعضهم حكم بوجود الواسطة بينهما وقال بعضهم لا يمكن ان يقول احدهما  
يصاد قول الاخر وقد اورد الفيلسوف على هؤلاء الاقوام في مباحث ما بعد الطبيعة قائلا لو كان هؤلاء  
الاقوام الذين يطلبون الصدق ويجوز ان اراء كذلك في الصدق فكيف لا يكونون عاقلين عن  
الحكمة وان اخذ العلم لا على العموم فانكرهم فلتوس وفرانوس مكانا ان ثبت شيء على الاشياء الطبيعية  
صدقا ويعلم يقينا لان كل ما يوجد تحت فلك القمر ليسيل ويجري دائما كما ذكر الفيلسوف في الكتاب  
الواحد المذكور ويورده فيه دليلين يستدركهما بعيد ذلك واما افلاطون فيقرب من جهة كما نقل  
الفيلسوف في الفصل السادس من اول ما بعد الطبيعة الى امره هذين ليسان نهر ما تحت القمر على  
الدوام وقال لا يعلم اصلا شيء مما يوجد تحت فلك القمر ومن جهة اخرى يجب ان يحفظ درجة الحكمة  
الطبيعية وقد راعها فقال كونه ذاهبا الى الاعداد ايضا غورسية على ما اشار اليه الفيلسوف في  
الفصل السابق ذكره ما بعد على الكمال الى بروتيتوس وارجح الفيلسوف عوريتين على ما قال ماريلين  
اورد بعض صور كلية منفصلة عن المادة موجودة بالذات بحيث تكون الخواص موجودة  
من حصصها فوضع مثلا طبيعة واحدة كلية لا افراد الانسان منفصلة عنها موجودة بالذات  
بحيث يكون كل واحد منها موجودا من حصصها وسمى هذه الصور مثلا وقال العلم ليس لا يتحصل الخواص  
وان شئت ان تعرف ما قلنا مفصلا فارجع الى كتاب افلاطون في قريب غاية الكلام السادس  
من سياسة المدنية وفي اول الكلام العاشر لها وفي تمام ووس وفي الفصل العاشر من الكتاب  
الا ول للتحليل الثاني من كتب اسطو والفصل السادس والسابع من اول ما بعد الطبيعة له والفصل  
الاول من سايه له والفصل الثالث من ثاني عشر منه له والفصل الثالث من ثالث عشر منه له  
والفصل العاشر من اول الاخلاق له والى المواضع الاخر لكثيرة من كتبه **ذكر الادلة** على  
ان الحكمة الطبيعية ليست بعلم يستدل عليه او لا بان الاجسام الطبيعية متبدلة ومتغيرة دائما  
ولا شيء من المتبدل والمتغير يتعلق للعلم اذا اعلم انما يكون لا نور التي يمنع تبدلها وتغيرها  
على ما مر في الفصل الثاني من الكتاب الاول للتحليل الثاني فالاجسام الطبيعية ليست بمتعلقة  
للعلم وكما لم تكن الاجسام الطبيعية متعلقة للعلم تكن الحكمة الطبيعية علما لكن المتقدم حق  
فكذلك الثاني وثبت الصغرى بان الاجسام الطبيعية ذوات هيولى وطبيعة هيولى على ما قال  
الفيلسوف في كتاب الساج ما بعد الطبيعة تكون بحيث يمكن ان توجد وان لا توجد وكلما كان  
هيولا هاب حيث يمكن ان توجد وان لا توجد يمكن ان يتبدل وتغير وبانها متحركة دائما وكل  
متحرك متبدل ومتغير دائما بالضرورة لان حركة الشيء على ما برهن عليه الفيلسوف في السادس

يقين

يقينا

لا اجسام الطبيعة يمكن ان يتبدل  
وتغير فيبدل وتغير في وقت ما البتة



الطبيعية والصغرى ظاهراً من مسألة ان كل جسم مركب قابل للفساد فانها يدور من  
عليها بان كل جسم مركب حاصل من الطبايع المتضادة الكيفيات وكل حاصل من  
الطبايع المتضادة الكيفيات قابل للفساد فكل جسم مركب قابل للفساد ووضوحها  
الآلية في المتن وايضا متى فاعلم احوال الموجودات الطبيعية من علمها بحيث لا يمكن  
ان يتبدل تكون تلك الاحوال معلومة لنا لما قال الفيلسوف في الفصل الثاني من  
الكتاب الاول والتحليل الثاني في كتابها كذلك فاحوال الموجودات الطبيعية معلومة  
لنا وهذا العلم هو الحكمة الطبيعية وثبت المقدمة الواضحة باننا فاعلم ان القريب  
ما يلزم جهة الحق بالضرورة لانه ثقل ضروري وكل ثقل ما يلزم جهة الحق بالضرورة  
فالتراب ما يلزم جهة الحق بالضرورة وقيل بالضرورة بسبب علمنا ان مادة  
كثيرة ذات مقدار صغير بالضرورة وكل ما يكون كذلك فهو ثقل بالضرورة  
فالتراب ثقل بالضرورة وفعل ان النار ما تلزم الى الفوق بالضرورة لعلمنا  
انها خفيفة بالضرورة وكل خفيف ما يلزم الى الفوق بالضرورة ونعلم انها خفيفة  
من علمنا ان مادتها قليلة ذات مقدار كبير بالضرورة وكل ما يكون مادته قليلة  
ذات مقدار كبير فهو خفيف بالضرورة فالنار خفيفة بالضرورة وباننا فاعلم ان  
كل جسم بسيط كانا ومركبا متحرك لان كل جسم ذو طبيعة هي مبدأ الحركة وعلتها  
وكل ذي طبيعة هي مبدأ الحركة وعلتها متحرك فكل جسم بسيط كانا ومركبا متحرك  
وكذا فاعلم سائر احوال الموجودات الطبيعية من علمها بحيث لا يمكن ان يتبدل وهذا  
العلم هو الحكمة الطبيعية فالحكمة الطبيعية علم قطعا وايضا ان كثيرا من احوال  
الموجودات <sup>الطبيعية</sup> معلومة وهذا العلم حكمة طبيعية فالحكمة الطبيعية يكتب بالبرهان  
الذي في معلوم فكثير من احوال الموجودات معلوم وهذا العلم حكمة طبيعية فالحكمة  
الطبيعية علم اما الصغرى فلا فاعلم ثبوت النفس من علمنا بالحركة والحس وجود  
حركات العالم اعم العقول من علمنا بحركة الافلاك واما البرهان الذي  
ينبغي العلم كما علمنا الفيلسوف في الكتاب الاول من نالتقا الثانية واقول لو سلم وجود  
المثل الا فلا طونية على وجه بينهما الفيلسوف لا يمكن ان يؤخذ لها علم اصلا لان  
المثل الا فلا طونية على ما بينها الفيلسوف لا يمكن ان يعرف لما برهن عليه الفيلسوف  
في الساج من الفلسفة الاولى ولانه لو عرفنا الانسان مثلا نقول هو الحيوان الفلاني  
المات وهذا التعريف لا يمكن ان يصدق على مثال الانسان الا فلا طونية بوجه ما  
لانه صورة دائم الوجود لا يتغير ولا يفسد اصلا وظاهرا لانه لا يصدق عليه  
مفهوم المات ولا شيء مما لا يمكن ان يعرف فيكون ان يؤخذ له علم لما قال الفيلسوف  
في نالتقا الثاني والفصل السادس من الكتاب الحادي عشر ما بعد الطبيعة الجميع  
العلوم تستعمل التعريف كالمبدأ للبرهان فالمثل الا فلا طونية لا يمكن ان يؤخذ  
لها علم اصلا **الفصل الثالث** في بيان ان الحكمة الطبيعية علم نظري لا فعلي كما علم  
الفيلسوف في الفصل الاول من السادس ما بعد الطبيعة والفصل السادس من هادي  
عشر منه حيث استنبج في هذين الموضوعين قائلان ان كل علم اما علميا او ضاهيا  
او نظريا كانا الطبيعية علميا نظريا لكن لا مطلقا بل باحثة عن موجود قابل للحركة

الطبيعية ليس لا تبدل له وتغيره من حال الى حال اخرى فالاجسام الطبيعية متبدلة ومتغيرة  
دائما وثابتا بان الحكمة الطبيعية تبحث عن الجوهر المحسوس فانها على ما قال الفيلسوف في الكتاب  
الاول من الفلكيات تبحث عن الاجسام والمقادير واحوالها وعن مكانها وبادي هذه الاشياء  
والامور المحسوسة ليس لها تعريف ولا برهان كما علمه الفيلسوف في سابع ما بعد الطبيعة فالحكمة  
الطبيعية ليست بعلم ويقرب منه ان المحسوسات على ما قال الفيلسوف في الكتاب الاول والتحليل  
الثاني ليس لها علم لان العلم لما كان ملكة عقلية على ما علمه في الفصل الاول من السادس الاخلاق  
يدور حول الاشياء المعقولة والمحسوسات ليست بمعقولات كما ان الحس ليس بعقل كما سيظهر  
من الكتاب الثاني للنفس فلما كانت الاجسام الطبيعية محسوسة لا يكون لها علم لكن المقدم حق  
فكذلك الثاني وثالثا بانه لا يمكن ان يعلم شيء من الماديات على ما علمه الفيلسوف في سابع ما بعد  
الطبيعة حين قال فيه ان الجوهر المحسوس لا يعرف ولا يبرهن من علمها بقوله لان لها مادة وبسبب  
ظاهرها لاشي من الماديات بضرورة والتعريف والبرهان انما يكونان للامور الضرورية  
على ما علمه في الكتاب المذكور وفي الكتاب الاول والتحليل الثاني فتقربا لدليل على هذا ان الاجسام  
الطبيعية ماديات ولا شيء من الماديات يمكن ان يعلم فالاجسام الطبيعية لا يمكن ان يعلم  
وكما لا يمكن ان يعلم الاجسام الطبيعية لا يكون الحكمة الطبيعية علما لكن المقدم حق فكذلك  
الثاني وراعا بان الاجسام الطبيعية لا يمكن ان تفعل في العقل وتحرك لانها ليست باكمل واشرف  
من العقل لانها ماديات والعقل ليس بما دى والفاعل والمحرك على ما قال الفيلسوف في الكتاب  
الثالث للنفس اكل واشرف مادة وحالا من المتفعل والمتحرك فان الفاعل والمحرك بالفعل  
بوجه ما والمتفعل والمحرك بالقوة على ما علمه الفيلسوف في نالتقا الطبيعية وما هو بالفعل اكل  
واشرف مما هو بالقوة فالاجسام الطبيعية لا يمكن ان تفعل في العقل وتحرك وكل ما لا يمكن  
ان يفعل في العقل ويحرك لا يمكن ان يعلم بالعقل لان ما يعلم به بفعل فيه ويحركه قطعا لان علمنا  
هو افعالها على ما علمه الفيلسوف في الكتاب الثالث للنفس فالاجسام الطبيعية لا يمكن ان تعلم  
وكما لا يمكن ان تعلم لا يكون الحكمة الطبيعية علما لكن المقدم حق فكذلك الثاني **الفصل الثاني**  
في ان الاشياء الطبيعية تعلم حقيقة وان الحكمة الطبيعية علم حقيقة على ما ذهب اليه الفيلسوف  
في الفصل الاول من السادس الاخلاق الاولى حيث قال فيه لما كانا طبيعيات علم الجس من الموجود  
لانها تبحث عن جوهرية مبدأ الحركة والسكون الذين فيه ظهورها ليست عملية ولا صناعية لان  
مبدأ الصناعات في الصانع اما الادراك والفضعة او قوة اخرى ومبدأ العمليات في العامل  
هو الامادة لان العامل والمريد واحد فلما كان كل علم اما علميا او صناعيا او نظريا كانت  
الطبيعية نظرية باحثة عن موجود قابل للحركة وكرهنا الكلام في الفصل السادس من هادي  
من الفلسفة الاولى وجميع المتأخرين تبع الفيلسوف في هذا الرأي وبينه سيميلقيوس وطلونيوس  
وتمستوس وابوالويدان مرشد القرطبي في مقدمته هذه الكتب وبينه ايضا ثوماقوناس  
في شرح فضل المذكور من سادس الفلسفة الاولى وفي مواضع اخرى ويبرهن على قائلان ان الاشياء  
الطبيعية فيها ملكة سال كثيرة حاصلة من البراهين المركبة من المقدمات الصادقة الا ان  
الضرورة المختصة والعلم حقيقة على ما قال الفيلسوف في الفصل السادس من السادس الاخلاق  
والفصل الثاني من الكتاب الاول والتحليل الثاني ملكة سال حاصلة فينا من البراهين المركبة من  
المقدمات الصادقة الاولى والضرورة فلاشياء الطبيعية فينا علم حقيقة وهذا العلم هو الحكمة

فالتان مائة الى الفوق بالضرورة

الذي وكل يكتب بالبرهان



وهذا متفق عليه بين العلماء الفاضلين بانها علم ولا ننفهم هذا ينبغي ان تعلم ان  
القوى والملكات تغرق وتعلم من الافعال على ما قال الفيلسوف في الكتاب الثاني  
للتفسير فالعلم النظري والملكة النظرية هي التي تنظر الى الفعل النظري وكذلك  
العلم الفعلي والملكة الفعلية هي التي تنظر الى الفعل العملي وتستعرف موار كثيرة للعلم  
النظري والملكة في الكتاب الثالث للنفس فيكون فيما نحن فيه اشياء ثلاثة فعل  
نظري وفعل عملي وعمل الفعل النظري هو فعل العقل فقط لغير المجعول للتدبير  
عمل قوة اخرى مغايرة لهذا العقل بل يستقر في خالص نظر موضوعه فقط ويكون  
لاجل نفسه كالفعل الذي ينظر لما بعد الطبيعي في الوجود والفعل العملي هو  
فعل العقل ايضا لكن ليس لاجل نفسه بل لاجل الغير ولا يستقر في خالص نظر  
موضوعه بل هو مبدء العمل ولهذا يكون من ذاتة مجعولا للتدبير عمل لا مرادة  
او قوة اخرى مثلا الفعل العملي يكون هو الفعل الذي به يسد العقل رادة الى حجة  
الله تعالى والى جعل عمل اخر لان الفعلي ايضا ينقسم الى العملي والصنعي وكل هذا  
علم المعلم الا و في الكتاب الثالث للنفس حين كونه متكامل فيه للحركة المكانية  
للحيوانات فانه فرق العقل الفعلي عن النظري بهذين الامرين حيث قال كل واحد  
من العقل والشهوة يكون محركا بالحركة المكانية لكن هذا العقل الذي يفكر لاجل  
شيء ويكون قاعلا يضرق من النظري بالغاية وبين الغاية في ثاني ما بعد الطبيعة  
حيث قال فيه غاية النظري هو الصدق وغاية الفعلي هو العمل وقال ابو الوليد  
ابن رشد القرطبي تعلم بالنظري وتعلم بالفعل لان غاية الفعلي هو العمل  
فكل واحد منهما عمل العقل لكن فعل العملي يرتب وينتهي للغير وهذا هو معنى ما انتهى  
من ان العقل يكون بالامتداد عمليا والعمل هو الفعل الحاصل بالا رادة كالحجة الى الله تعالى  
او بقوة اخرى ولهذا يعرف العمل بانه هو فعل قوة مغايرة للعقل ومتأخرة عنه  
قابل لان يصدر مطابقا للسبب المستقيم ليستقيم فيفترق الملكة والعلم النظري  
والمملكة والعلم الفعلي والا بان النظري لا يخرج خارج ساحة نفسه بل هو محمول  
داخل ساحة النظر والفعل يسد عمل قوة مغايرة للعقل ويمتد نوع اقتدا الى العمل  
وتفترق ان ثانيا بالغاية لان غاية النظري انما هو محض صدق النظر كما مر وغاية  
الفعلي هو العمل فغاية النظري لا يجوز ان يكون امر خارجا كغاية الفعلي بل هو امر داخلي  
تابع لطبيعة العلم وحاله ويفترق ان ثالثا بان كل واحد منهما وان كان يمكن ان ينظر  
الى فعلنا لكن الفعلي يجب ان يحصل للعمل حتى لو لم يحصل لم يكن فعليا بل نظريا ولهذا  
قال الحكماء ثوما اقونا تس لو تفكرت تفكرا كيفية امكان بناء دار من غير تهيئة للعمل للجزء  
العلم يكون بالنظر الى الغاية ملاحظة نظرية لشيء عملي ويفترق ان رابعا بان في العلم  
النظري مبدء العلم يكون هذه الاشياء نفسها وح يكون العلم صادقا اذا كان مطابقا  
بها ولهذا يستحق منقول العلم النظري ميثاقا ومعايارا واما في العلم الفعلي فليس الامر  
كذلك لان مبدء العلم هو علمنا وهو معيارا لافعال الصادقة بحيث تكون كما ملاحظة طابقت  
به كذا افا العلم المكمل في الفصل الاول من سادس ما بعد الطبيعة وفي الفصل  
السادس من مادي عشر منه حيث قال لبيان النظر في الطبيعيات علم لبعض جنس

الموجودات في اخره حيث قال لبيان الفعلي لان مبدء المعجولات يكون في العامل وهو اما العقل  
او الطبيعة او قوة اخرى وحكم بما قلنا ثوما اقونا تس في مواضع من كتب وسقوثوس وقايتانوس  
وقايتانوس واولوس وپولو غوس وفراتونوس وسقوثوس والراهب وموثونوس ودهاين فوثونوس وپوليس  
وقايتانوس يقولون بئس ومثي واكثر شرح كتب المصنف من اليونانيين واللاتينيين وما ذكرنا  
بيان الملكة النظرية بعلم ما ادعينا اولا من ان الحكمة الطبيعية علم نظري لان فعلنا انك اذ علمت  
ان الحكمة النظرية لا تتجاوز عن حدود النظر ولا تتدد عملا لقوة مغايرة للعقل وان غايتها انما  
هو معرفة صدق مسائلها وان مبدءها ان تؤخذ من نفس الاشياء الخارجة علمت ان الحكمة الطبيعية نظرية لان فعلنا انك اذ علمت  
كما ستعرف في الكتاب الثامن من هذه الكتب الثمانية بحث عن لباري تعالى والعقول وبيتهما وهذا  
يحرك الشوق والا رادة الى مجتهد قطعا فانه يستحيل ان يعلم لخير المحض ولا يجب فيلزم ان  
تكون فعلية لانظرية لان العلم المحرك الى العمل فعلى قطعا فلتان الشوق والا رادة بحركان  
الى حجة الله تعالى والعقول المثبتة في الحكمة الطبيعية لكن هذا التحريك انما هو بالعرض للحكمة  
الطبيعية لا قصدا وبالذات فانها انما يريد بالذات اثباتها بالنظر لا تحريكها الى مجتهد  
والعلم العملي انما يريد بالذات تحريك قوة مغايرة للعقل الى العمل فالحكمة الطبيعية ليست بعلم  
فعلي بل انما هو نظري **الفصل الرابع** في حل الاسئلة المذكورة في الفصل الاول الموردة على كون  
الحكمة الطبيعية علما اقولا لادلة المذكورة على ان الحكمة الطبيعية ليست بعلم كانت في زمن  
الحكام الا وابل معطية لهم قوة عظيمة على مطلوبهم من فني كون الحكمة الطبيعية علما واما  
في زماننا هذا فليست شي منها بشي فان اكثر المستدئين في الحكمة يقتدوا بالارادة فانه  
يقولون ان ارادوا من صغرى دليلهم الا و ان الاجسام الطبيعية منطوية بالجزئية ومن حيث  
انها موجودة بالفعل متبدلة ومتغيرة فانها انما تثبت مع كبرها عدم كون الاجسام الطبيعية  
منطوية بالجزئية ومن حيث انها موجودة بالفعل متعلقة للعلم لا عدم كون الاجسام الطبيعية  
منطوية بالكلية ومن حيث ارتباط المحمول بالموضوع ارتباطا ذاتيا متعلقة لانهما غير متبدلة ولا  
متغيرة بل هي سلسلة الصدق الدائم والمقصود انما هو هذا وان ارادوا ان الاجسام الطبيعية  
منطوية بالكلية ومن حيث الارتباط الذاتي بين المحمول والموضوع متبدلة ومتغيرة فبطلانها  
ظاهرا فانه عرف غير مرة انها دائمة لا متبدلة ولا متغيرة ومحمولاتها مرتبطة بها ارتباطا  
دائما ضروريا وهي تكون متعلقة للعلم قطعا وهذا الجواب ما اخذ من كلام المصنف في رابع ما بعد  
الطبيعة حيث قال فيه مقابل لاسقوثوس وفراتونوس الفاضلين بانه لا يمكن اثبات شي يقين للعلم  
الاجسام لانها متبدلة دائما انما متبدلة بحسب الكم لا بحسب الكيف فانه اراد بلفظ الكيف على قدر  
في ذلك الموضوع الصورة مريدا بها الكل ووجه صحة هذا الارادة ظاهر فان الكل كل الجزئيات  
اجزاء لما علمه في هذا الكتاب الاول والكل صورة ما والاجزاء المنسوبة اليه مادة على ما افاده  
في ثاني الطبيعيات وخامس ما بعد الطبيعة فكل صورة ما و اراد بلفظ الكم هذه الجزئيات  
الممتدة بعضها عن بعض بعوارض مخصوصة وان قالوا ان قول التبدل والتضاد من الحوال  
الخاصة حقيقة بالاجسام الطبيعية فيكون ثابا للكميات ايضا اولا والجزئيات ثانيا  
فاذا اريد ان الاجسام الطبيعية الكلية متبدلة ومتغيرة لا يكون بطلانها ظاهرا بل يكون  
هذه الارادة حقا وتكون متبدلة ومتغيرة فلا يكون معلومة اما الصغرى فلا في قول التبدل  
والتضاد يصدر من الاجسام المركبة من الامور المتخالفة واما الملازمة الا ولى فثابت بما قال

نظري لان فعلنا انك اذ علمت ان الحكمة الطبيعية

نظري



الفيلسوف في فضل مقولة الجواهر من ان سقراط ضاحك لاننا لا نساكن ضاحك لا بالعكس  
اي ليس الانسان ضاحكا واما الملازمة الثانية فلا تملك ان يقول بالتبدل والفساد بالكلية  
اولا تكون مبتدئة ومتغيرة بالفعل ايضا لان ما يكون قابلا لشيء يكون متصفا به بالفعل على ما صرح  
به الفيلسوف في كتاب النجوم والبقعة واما الثالثة فلما مررنا من ان العلم انما يكون للأشياء  
الدائمة الضرورية قلنا بعد تسليم الصغر ان يقول بالتبدل والفساد يكون ثابتا للكمالات ايضا  
ان كان الكلام بالنظر الى الارتباط الواقع بين الماهية والحال المختصة بها لكن لا يكون التبدل  
والفساد بالفعل ثابتا لها مثلا ان يقول الضحك بالنظر الى الارتباط الذي يكون أولا ثابتا لنوع  
الانسان والجزئيات ثابتا واما الضحك بالفعل فلا يكون ثابتا ولا لان نوع الانسان اى ماهيته  
الكلية لا يضحك بالفعل بالجزئيات قال الفيلسوف في الفصل الاول من اول ما بعد الطبيعة ان  
العرض العام يكون ثابتا للجزئيات فكذلك يجب ان يعلم ان يقول بالتبدل والفساد يثبت ولا لنوع الجسم  
الطبيعي والجزئية ثابتا وان التبدل والفساد بالفعل انما يثبت اولاً للجزئيات لا لنوع الجسم الطبيعي  
لان نوع الجسم الطبيعي لا يفسد ولا يتبدل بالفعل بل الفاسد والمتبدل بالفعل ليس الا الجزئيات  
وما نقل عن الفيلسوف من ان ما يكون بالقوة يكون بالفعل فهو مخصوص بالجزئيات وبما يجب ان يكون  
الثاني **هذا الوجه** بان يقول ان الجواهر المخصوصة الجزئية لا يكون لها تعريف ولا برهان وهذا هو  
مراد الفيلسوف مما نقل عنه في هذا الدليل من سابع ما بعد الطبيعة واما الكلية فيكون لها تعريف  
وبرهان وقد وقع بالفعل وعما يقرب منه بان المحسوسات الكلية لا تكون منظورة للحس بل للنظر  
له ليس للجزئيات على ما صرح به الفيلسوف في اول الطبيعيات والثاني من كتب النفس بل يكون  
منظورة للعقل وبهذا الوجه يكون لها علم ولذلك هو ما قال الفيلسوف في سكران الاقويدي  
في الفصل الثالث من الكتاب الاول من كتابه ثلاث بحاث الطبيعة مبدئيا فيه ما يكون له الحد وما لا يكون  
له قال ان الجزئيات لا تعرف لانها تكون جزئيات بسبب بعض العوارض لا بعرض واحد انما بل  
الاشياء الفاسدة التي تكون اعرف بالحس من ان تعرف بالعقل مستغنية عن التعريف العقلي بل  
ولا يعرف الكل المتفصل عن الجزئيات وما يكون طبيعة لاجسمية دائمة فانه كيف يكون الا جسمى  
ذاتيين وبما يجب ان يكون الداعي ما ثابنا كما قد نقول معرفتين للانسان انه هو الحيوان المحرك والقدرة  
وقد نقول انه هو الحيوان الناطق المات ولكن تعرف الكمالات الكائنة في هذه الجزئيات وبما يجب  
عن الثالث بان الفيلسوف اراد بلفظ الماديات في قوله لا يمكن ان يعلم شيء من الماديات لان الماديات  
ليست بضرورية بل يمكن ان توجد وان لا توجد الجزئيات المادية فقط وهي كما قال ليست بضرورية  
بل هي معرضة للفساد ولا تكون معلومة لا الكمالات المادية فانها ضرورية ليست في معرض الفساد  
كما مر مراراً عن الرابع بان العقل يعلم الماديات بالصورة المعلومة التي تكون صوراً غير مادية  
للماديات وبهذا تكون حركة للعقل وان كانت بحسب طبيعتها اذ في منه فان الجدار يحرك حاسة البصر  
بصورة المعلومة وان كان اذ في منه طبعاً وما نقل عن الفيلسوف من ان الفاعل والحركة كل واحد عرف  
مادة وحالاً من الفعل والحركة فله بيانات مختلفة مستكلم في موضع ونقل ههنا ان الفاعل  
من حيث انه فاعل اشرف من المتفعل لكن يقع ان يكون بعض العوارض بحسب ذاته اذ في من المتفعل كذلك  
كالثاني الفاعل في الانسان بان قصيره حاراً فانها من حيث انها متفعله لا اشرف منه من حيث انه متفعل  
منها مع انها اذ في منه بالنظر الى ذاتها بلث مراتب **الحث الرابع** في موضوع الحكمة الطبيعية وفيه  
فصول اربعة **الفصل الاول** في اسماء الموضوع وشروطه قد كلفنا الى هذا الان لجس الحكمة

الطبيعية ببيان انها علم نظري قال ان نشرع في بيان فضلها لئتم معرفتها فاعلم ان فصول العلوم  
النظرية على ما يستفاد من الفصل الاول من سادس ما بعد الطبيعة ومن الفصل السادس  
من الحادي عشر منه تؤخذ من الموضوعات التي هي مبادئ للعلوم النظرية ومعارها كما  
بيننا في البحث السابق ولما اقتضى المقام ان يبين موضوع الحكمة النظرية فنقول ينبغي ان يعلم  
اولاً اسماء الموضوع وشروطه فهو يسمى موضوعاً قدام العلم لانه يوضع قدامه لينظر اليه  
لانه كما ان المحسوس موضوع تحت الحس والمحسوسات الموضوعات موضوع تحت الحس المحسوس كذلك  
المعقول موضوع تحت العقل والمعقول الموضوعات موضوع تحت العلم المحسوس وقد يستحق مقابلاً  
على ما قال الفيلسوف في الكتاب الثاني من كتب النفس وفي الثاني للكون والفساد لانه يقابل العلم  
تقابلاً اضافياً كما ان المحسوس يقابل الحس كذلك كما قال الفيلسوف في الكتاب المذكور ولا وقاية  
موضوعات تحتها اما اولاً فمن جهة المعلوم لانه الذي يوضع تحت المحسوسات في العلوم المبرهنة  
واما ثانياً فمن جهة العلم لانه يوضع تحت علمنا لان عقلنا على ما قال الفيلسوف في الكتاب الثالث  
من كتب النفس هو صورة التصور كما ان اليد لا تالات فيما ان اليد اذا استعملت لا تضعها تحتها  
كذلك العقل اذا اراد ان يعلم شيئاً يضعه تحته ويستعمله كثيراً موضوعاً من غير ضافة وقد يستحق  
مادة العلم والمادة بعضها مادة فيها كالمقسطات فانه مادة وجد فيه البياض وبعضها مادة  
منها كالجوهر الاول التي يظهر منها الصور الجوهرية وبعضها مادة عليها كالحام فانه  
مادة يعمل عليها الحمار وبهذا المعنى لا يخفى يسمى موضوع العلم مادة العلم وقد سماه الفيلسوف  
في الكتاب الاول من كتابي ثالثاً الثانية جنس المعلوم اما الاول فلكونه امراً كلياً شاملاً للكل  
بالقوة كالجنس واما الثاني فلان عن الجنس المنطقي وقد يسمى معلوماً بالنسبة الى العلم كما يسمى  
الشيء محسوساً بنسبته الى الحس على ما قال الفيلسوف في فضل مقولة الاضافة وفي موضع آخر  
وقد يسمى غاية العلم ومقصوده لانه الذي يطلب لاجل العلم واعلم ان بعض العلماء فرق بين  
الغاية والمقصود لكن هذا المقام ليس مقام البحث عنه وقد يسمى معطى وسماً كما قال الفيلسوف  
في الكتاب الاول من كتابي ثالثاً الثانية لانه اذا اعطى وسلم في العلم يطلب حواله وهذه هي الماديات  
المشغولة عن الحكماء فاذا عرفت هذا فاعلم ان بعض الموضوعات مساو وهو الذي يساوي العلم ولا يكون  
اعم منها ولا احض وبعضه اصلي وليس وهو الذي يكون له مقام اصلي بين الموضوعات الجزئية  
هذا العلم ولا يكون مساوياً له وبعضه لا رئيس وهو الموضوع الجزئي الغير الاصيل في الموضوع  
المساو ينقسم على ما يستفاد من ثانياً الطبيعيات الى الشيء المنظور ووجه النظر وقال بعضهم  
الى الماديات والصورى ثم اعلم ان شروط الموضوع المساو للعلم ثلاثة احدها ان يكون شاملاً لا يباين  
عنه في هذا العلم اما بان يكون المبحث عنه عين الموضوع او مبداه او احواله وثانيها هو ان يكون  
معرفته مقصوداً بالذات في هذا العلم بحيث يكون جميع ما يبحث فيه عنه مجهولاً لتفصيل كما لا بد  
معرفته وثالثها ان يكون يبحث بمتاز هذا العلم بهذا الموضوع المأخوذ صورة من كل علم احض  
**الفصل الثاني** في بيان مذاهب ثمانية في الموضوعات المساو للحكمة الطبيعية ودر ثلث منها  
اعلموا ان قد وقع اختلافات كثيرة بين كثير من العلماء في تعيين الموضوعات المساو للحكمة الطبيعية  
حتى صنف كثير منهم كتباً مفصلة ورسالات عظيمة لم يوجد فيها مذاهب ثمانية الا في هوان الموضوع  
المساو لمجموع الحكمة الطبيعية هو الوجود القابل للحركة على ما اختاره ابو الوليد بن رشد القوطي



على ما يتفاد من شرح الكتاب الرابع من كتب ما بعد الطبيعة للفرس من شرح الكتاب الثاني عشر  
منها واختار الحكيم الاطريثا في مقدمة شرح هذه الكتب الثمانية وتبعه جميع تلاميذه  
وكثير من فحول العلماء الثاني هو انه هو الجسم الطبيعي واليه ذهب جميع الشراح اليونانيين  
لكتب المصنوعين واما ارسطو وقوتارتوس والثالث هو انه هو الجسم الفلكي والثاني هو الجسم  
ذهب بن سينا والبرقوس الكبير وبعض اهل الرابع هو انه هو الجسم الطبيعي واليه ذهب شقوتوس  
وتابعه والخامس هو انه هو الموجود الطبيعي واليه ذهب شقوتوس وبعض اهل السادس هو انه  
الطبيعة وهو ما ذهب اليه الحكيم الخليلي وقوتارتوس فاما بن سينا فذهب الى ان يكون  
لفظ الطبيعة المركبات الطبيعية وجميع مبادئها واحوالها السابع هو انه هو الجسم المتكون الفاسد  
لا الجسم الفلكي واليه ذهب شقوتوس قلة الثامن هو انه هو الجسم الطبيعي المركب من حيث انه مركب  
واليه ذهب بعض شراح اللاتين لكتب المصنف والمذاهب الخمسة الاول متخذ في المال كما استنبه  
في الفصل الاخير والثالث الاخيرة متغايرة للخمسة الاول وكل واحد منها مغاير لآخره لان  
زيدان بحث ههنا عنها فقولوا ولا ان الراي السادس كاذب لان المركبات لا يقال انها طبيعية  
بل يقال انها ذات طبيعة اولها طبيعة اما الموجبة فلما حكم به الفيلسوف في ثانی الطبیعیات  
حيث قال فيه جميع الاشياء التي يكون لها مثل هذا المبدأ تلك الطبيعة وهي جميع الجواهر لان الطبيعة  
موضوع ما وتوجد في الموضوع دائما انتهى يعني لان الطبيعة هي المادة موضوع ما وتوجد  
الطبيعة اي الصورة في الموضوع وليس شيء منها مركب طبيعي بل جزاءه واما السابعة فلما قال  
الفيلسوف في الكتاب المذكور بعلمها ان كون الطبيعة مادة بوجه وصورة بوجه اخرى علة  
للحركة والسكون كما عرفها الفيلسوف في الكتاب المذكور فان المركب ليس بطبيعة واما المركب ليس  
مبدأ ما يكون فيه لانها عرفت به ايضا فان المركب ليس بطبيعة ولا فهم جميع مبادئ المركبات  
من لفظ الطبيعة ردي لان العدم مبدأ ثالث لا لاجسام المركبة على ما قال الفيلسوف وسلم ما جاء  
بعده والعدم لا يدل عليه لفظ الطبيعة واذا عرفت هذا فاستنتج هكذا ان الطبيعة لا تشمل  
العدم الذي هو المبدأ الذي يبحث عنه في الحكمة الطبيعية والموضوع المساوي لكل علم  
هو الشامل لكل ما يبحث فيه عنه فالطبيعة ليست بموضوع مساو للحكمة الطبيعية ولان الطبيعة  
لا يفهم منها جميع احوال الاجسام الطبيعية المذكورة في هذه الكتب الثمانية فضلا عن ان يفهم  
منها جميع احوالها المذكورة في الكتب الاخر من الحكمة الطبيعية فان العلة والبحث والاتفاق  
والخلاص والمكان والزمان وعدم التماهي والحركة من الاحوال المذكورة في الكتب الثمانية  
مع ان شيئا منها لا يفهم من لفظ الطبيعة ومن يقول بكون الحركة والزمان واثما هما مبدأ الحركة  
الجسم الطبيعي ومكونه وان قال ارباب هذا الراي ان الطبيعة موضوع مساو للعلم الطبيعي  
لان الطبيعة كون الحكمة الطبيعية لها على ما قال الفيلسوف في مواضع كثيرة من كتبه وكل ما كان  
كذلك يكون الطبيعة موضوعا مساويا للحكمة الطبيعية فالطبيعة موضوع مساو للحكمة الطبيعية  
قلنا هذا الاستدلال ليس بشيء لان مراد الفيلسوف من كون الحكمة الطبيعية للطبيعة هو كونها  
للجسم الطبيعي كما حصل من الطبيعة على ما فسر ابو الوليد بن رشد القرطبي وجميع شراح اليونان  
واتا قولنا ان الفيلسوف الثاني يكون الجسم الطبيعي طبيعة على ما مر من الطبيعة الجسم الطبيعي  
ويكون هذه الارادة صحيحة كون ارادة اصحاب الراي المذكور منها جميع الاجسام ومبادئها  
صحيحة بلا مرء فلا يكون كاذبا كما قال وثانيا ان الراي السابع ايضا كاذب لان الحكمة الطبيعية

شما نقله

ولا ما يكون من المادة والصورة ليس طبيعة بل  
من الطبيعة كالنفس والقدس من غيرهما لان  
الروح ليس مادة وحقه الحركة والسكون والطبيعة  
مبدأ  
في المتن الثاني عشر من  
في الطبيعة مبدأ ما يكون فيه

بحث قصدا وبالذات عن الاجسام الفلكية وهي اجسام طبيعية ليست بمكونة ولا فاسدة اما القضية  
الاولى فلا تبحث قصدا وبالذات في كتب الفلكيات التي هي من اقسام الحكمة الطبيعية عن الاجسام  
الفلكية ولان الفيلسوف بعد ما قال في الثاني عشر مما بعد الطبيعة ان الجواهر ثلثة بعضها  
محسوس وهو قوامان احدهما هو المحسوس الدائم الوجود المتحرك وهو الجسم الفلكي والثاني هو المحسوس  
الفاسد المتحرك والبعض الاخر غير محسوس ولا متحرك دائم الوجود جعل محسوسا لانه لا يفسد  
كانت او فاسدة حكمة طبيعية دون الجواهر الغير المحسوسة وقال فذلك كون الحكمة الطبيعية  
لان لما بعد لحركتها وهذا القول موافق لما قال في الكتاب الثاني من الطبیعیات من  
ان جميع الاشياء التي اذا تحركت تكون للطبيعات وبالمثل كذلك فلا تبحث الاجسام الفلكية من الحكمة الطبيعية  
قصدا وبالذات واما القضية الثانية فلان الاجسام الفلكية كونها طبيعية لا منها يوجد فيها  
الطبيعة ولما اوردها الفيلسوف في الفصل الاول من كتاب الثالث للفلكيات بين الجواهر الطبيعية  
وقال في ثامن الطبیعیات ان الجواهر الطبيعية الدائمة ليس لها ميول كغيرها كون للمكونات الفاسدة  
لكن ارباب هذا الراي يقولون ان البحث عن الاجسام الفلكية في كتابه فلاك ليس قصدا وبالذات  
وكما بحث عن قسم موضوع الحكمة الطبيعية بل بالعرض وكما بحث عن مبادئ الاجسام الطبيعية واما  
القول كاذب جزا فان البحث عنها في الكتب المذكورة بالقصد وبالذات وبحث عن قسم موضوع الحكمة  
الطبيعية وهذا معلوم لكل من ينظر فيها ولو بالنظر الجليل سوى ارباب هذا الراي وبعض اخر  
فان البحث عنها فيها بانها هل هي بسيطة وهل هي عليم الكون والفناء وهل هي متحركة بالحركة البسيطة  
والاستدارة وهل هي متناهية وهل جوهرا كواكب متحد بجوهر الافلاك او مخالفة واثما هما  
ما يبحث فيها بالدقة والاهتمام ليست باحاثا بالعرض وكما بحث عن مبادئ الاجسام الطبيعية بل  
بالقصد وبالذات وكما بحث عن الاجسام الطبيعية الساقلة وايضا لما كانت الاجسام الفلكية لاجسام  
طبيعية بل اكمل من غيرها يجب على معلم الحكمة العارف بمبادئ الموجودات واحوال اقسامها البحث عنها  
قصدا وبالذات في محل معين من كتب الحكمة لانه لو لم يبحث عنها كذلك في محل معين من محال مجموع  
الحكمة مع كونها اكمل من الاجسام الساقلة وقصر البحث في الساقلة يكون ابله غير عارف بمبادئ الموجودات  
واحوال اقسامها والثاني فاسد لانه افترضناه معلما للحكمة عارفا بمبادئ الموجودات واحوال اقسامها  
فكذلك المقدم فيلزم ان يكون البحث الواقع عنها قصدا وبالذات لا تبعا وبالعرض ولئن قال اصحاب  
هذا الراي ولا ان الجسم الطبيعي ليس مشتركاً مغنوا بما قال الفيلسوف في عاشر ما بعد الطبيعة  
من ان الدائم والفاسد مختلفان بالجنس وكل موضوع مساو للعلم مشترك معنى بالضرورة فالجسم  
الطبيعي ليس بموضوع مساو للعلم بالضرورة وثانيا ان الجسم الفلكي ليس بداخل في الجسم الطبيعي  
الطبيعي فطبيعة الفيلسوف في ثانی الطبیعیات لان الجسم الفلكي ليس فيه مبدأ باطني للحركة بل هو  
الطبيعي ما يكون فيه مبدأ الحركة والسكون ولانه ليس فيه مبدأ باطني للحركة لان حركات الافلاك  
امور خارجية هي العقول لا داخلية فيها والجسم الطبيعي المحدود منه فيه هو الذي يكون فيه مبدأ  
باطني للحركة والسكون فالجسم الفلكي ليس بداخل في الجسم الطبيعي وكل موضوع الحكمة الطبيعية  
هو الداخل في الجسم الطبيعي المعروف بطبيعته فيه فالجسم الفلكي ليس بموضوع الحكمة الطبيعية وثالثا  
ان الفيلسوف حين عدا الاجسام الطبيعية في اول الكتاب الثاني من هذه الكتب الثمانية ذكر الحيوانات  
واقسامها والنبات والاجسام البسيطة ثم ذكر متصلا بهن اهتماما الارض والماء والهواء والنار  
باسماها ولم يذكر تلك اصلا فموضوع الحكمة الطبيعية هي المذكورة فقط لا الفلك وادبا

المتن الخامس من

الحادي والسبعين من

المتن الثاني عشر من

الذي

المتن الثالث من



ان الاجسام الطبيعية الفاسدة قد بين مباديها فقط في اول الحكمة الطبيعية وموضوع العلم هو ما بين مباديها في اول هذا العلم لا غير فالاجسام الطبيعية الفاسدة هو موضوع الحكمة الطبيعية لا غير فالاجسام الفلكية ليست بموضوع لها واقول في جواب عن الاول ان الاجسام الفلكية والاجسام الساقطة يمكن ان تلاحظ على وجهين الاول بما هيتهما وبهذا الوجه تختلفان بالجس والاثاني بما هيتهما الموضوع من حيث تتخذ كلها في اتزان طبيعي واحد وبهذا الوجه تختلفان تحت معنى واحد مشترك هو معنى الموضوع ونظيره يوجد في سائر الاشياء الطبيعية فان العناصر والحيوانات اذ الوجودات بما هيتهما يختلفان بالجس القريب جريا ولكن تتخذ كلها في اتزان طبيعي واحد وبهذا الوجه يكون اقواما لموضوع العلم الطبيعي وعن الثاني ان الاجسام الفلكية ايضا داخلية في هذا الجسد الطبيعي كما سنبين في محله واقول في دفع دليله الاول وجوده في الحركة في الفلك كاف في ان يصدق عليه هذا الجسد الطبيعي وفي دفع الثاني ان مبدأ الحركة باطن في الاخرى عنه كما سنبين في الفلكيات وعن الثالث ان الفيلسوف لم يرد ان يذكر جميع الموجودات الطبيعية حتى يلزم ان يكون الاجسام الفلكية المتروكة غير داخلية فيها بل انما ذكر ما ذكره لاجل المثال مع انه قد اشار اليها بقوله والاجسام البسيطة وبقوله بعيد هذا فان هذا وامثاله نقول انها طبيعية وستتكمّل لهذا في موضعه وعن الرابع ان المبدأين من المبادي الثبوتية في اول الطبيعيات هي الطولية والقوتية مبدأ ان الاجسام الفلكية ايضا واما الخدم فهو وان لم يكن مبدأ لها من حيث صورها الجوهرية لكنه مبدأ لها من حيث حركتها المكانية بحسب اجزائها وثالثا ان الراي الثاني الذي هو ان موضوع الحركة الطبيعية هو الجسد الطبيعي المركب من حيث انه مركب بعيد عن الصدق لان معظم مباحث هذا العلم هو بحث الاجسام البسيطة على ما يرى في الكتابين الاخيرين للفلكيات فانه يبحث فيها عن العناصر الاربعة ملحوظة من حيث قولها الحركة وفي كتابا يكون والفساد من حيث تكيفها بالكميات المتبدلة كما سنقول فيه في غير موضعها هو الجسد الطبيعي المركب فقط من حيث انه مركب بل البسائط الطبيعية ايضا لا يبحث في هذه الكتب الثمانية عن المبادي الاول للاجسام الطبيعية المركبة واحاطا المشتركة بينها فقط بل عن مبادي البسائط ايضا فانها مركبة من الطولية والقوتية وما ادر عينا يحصل ظاهرا من كلام الفيلسوف في اول ثاني الطبيعيات فانه حين عد الاشياء التي تحصل من الطبيعة والتي يدور عليها الحكمة الطبيعية عد الحيوانات والنباتات والاجسام البسيطة على السوية وايضا وضع هذه الاجسام البسيطة بين الاجسام الطبيعية في مواضع كثيرة لاسيما في ثالث الفلكيات بل حققت الفصل الاول من سادس ما بعد الطبيعة وفي الفصل السادس من حادي عشر منه ان الحكمة الطبيعية تدور على الموجود الذي يمكن ان يتحرك ولا ريب لاحد في مكان حركة الاجسام البسيطة واجاب ما قد قيل من ان تدور على العناصر ليس من اقل موضوع هذا العلم حقيقة لانه لا يبحث عنها في لاجل نفسها بل لاجل المركبات فقط وهذا الجواب ليس بشي فان العناصر وان بحث عنها في لاجل المركبات لكن بحث عنها في لاجل نفسها ايضا من حيث انها اجسام طبيعية بسيطة لان ما يبحث عنه لاجل اعتبار فقط اذا ارتفع ذلك لبحث ايضا فانه اذا ارتفع القدر يرتفع ما هي واسطة لانه لا يرتفع بحث الاجسام البسيطة لوان تقع المركبات لانه لو وجد الاجسام البسيطة فقط كان مادة الحكمة الطبيعية محفوفة فالاجسام البسيطة لا يبحث عنها في العلم لاجل المركبات فقط **الفصل الثالث** في بيان الاراء الخمسة الاولى هذه الخمسة متعارفة بالبيان لكنها متفقة بالمعنى المقصود من تلك العبارات فان كل واحد منها يدل على شيء واحد ونعكاس

المعرف طبيعته في المتن  
الثاني المذكور  
المعرف طبيعته فيه

هذا العبار رتقى

فانزاع

فانزاع بين الاديان المذكورة كما قالوا ما بين المسماة بقول فيلثينس ورويس الراية قليل ليجب المعنى بل لا نزاع فيه كثيرا بحسب اللفظ فالنزاع يرجع حقيقة الى ان له عبارة من عبارات الخفية فوقي ويشج المعنى الصوري لموضوع هذا العلم اذ اوشرنا في واقرب واذا عرفت هذا فاعلم ان الفاظ الموجود القابل للحركة والجسم الطبيعي والجوهر الطبيعي يدل في نفس الامر على شيء واحد فان الموجود القابل للحركة وان كان يدل على معنى اعم بحيث يدخل فيه كل موجود قابل للحركة باي حركة كانت حتى يدخل فيه الملاكة المتحركة عند اهل الملل بالحركة المكانية لكنه لا يؤخذ منها بهذا المعنى الا في حركة الملاكة ليست طبيعية ومن شدة كمالها ان الملاكة لا يكونون في المكان بحسب اشتراك الاسم كذلك يكونون متحركين بحسب اشتراك الاسم وايضا الموجود القابل للحركة وان كان يدل على اعم مما يتحرك بالحركة الطبيعية العرفية كما ان بعض الاعراض متحركة حركة طبيعية فان كيف والكيف يتحركان الحركة بالذات كما افادنا المعلم الاول في المنطق الطبيعية وما يتحرك بالحركة الطبيعية الموضوعية لكنه لا يراد به هنا ما يشمل القسم الاول بل المراد منه ههنا بقوله المقام هو الموجود القابل للحركة الطبيعية الموضوعية فهو يدل على كل ما هو قابل للحركة الطبيعية الموضوعية اي على كل ما يقدر ان يقبل الحركة الطبيعية كالاستحالة والنمو والذبول والحركة المكانية وهذه الدلالة مسلمة عند الرعايين المذكورين على اخصا في كتبهم الطبيعية الموافقة باتفاقهم وكل ما هو قابل للحركة الطبيعية الموضوعية فهو جسم طبيعي فالوجود القابل للحركة جسم طبيعي والجسد الطبيعي يدل على كل جسم له مبدأ للحركة وهو موجود قابل للحركة فالجسد الطبيعي هو موجود قابل للحركة وبين هذا الصدق بوجه اخر لان حين نقول ههنا ان موضوع الحكمة الطبيعية هو الموجود القابل للحركة لفظا القابل للحركة يدل على شيئين له على قوة الحركة والاستعداد والقريب لها وهو من مقوله كيف وعلى الاصل الذي يمد منه الاستعداد المذكور كما ان قابلية الضحك صورة تدل على قوة الضحك التي عرض واصالة على الناطقية التي تصدر منها القوة المذكورة والمقصود من القابل للحركة ههنا هو الماخوذ باللفظ الثاني فيكون المراد بالموجود القابل للحركة هو الموجود المتصف بها هو مبدأ الحركة وكل موجود متصف بها هو مبدأ الحركة جسم طبيعي فكل موجود قابل للحركة جسم طبيعي والجسد الطبيعي يدل على ما يدل عليه الجسد القابل للحركة فان الجسد بلا قيد القابل للحركة وان كان شاملا للجسد الطبيعي يدل على ما يدل عليه الجسد القابل للحركة والرياضي والصنفي لا يقبلان الحركة فيكون كل جسم طبيعي جساما بلا للحركة وكل جسم قابل للحركة جساما طبيعيا فلما كان كل موجود قابل للحركة جساما طبيعيا وكل جسم طبيعي جساما قابلا للحركة كان كل موجود قابل للحركة والجوهر الطبيعي والقابل للحركة بقابلية مرادة ههنا لان على ما يدل عليه الاول فان الجوهر الطبيعي يدل على كل جوهر فيه مبدأ للحركة والسكون وهو الاول الكلمات الاول والجوهر القابل للحركة يدل ههنا على ما يقبل الحركة الطبيعية الموضوعية وهو الاول الكلمات الا ولما ايضا ومدلول الجوهر الطبيعي فظهر ان هذه العبارات الخمسة دالة على شيء واحد والان تعرف لم استعمل الاستاد المكل بالفرق حين اشارة الى موضوع الحكمة الطبيعية تارة عبارة من هذه العبارات واخرى اخرى وعين له في الفصل الاول من سادس ما بعد الطبيعة الموجود القابل للحركة حيث قال فان كان كل علم اما عمليا او صناعيا ونظريا يكون الطبيعيات نظرية حقا لكن نظرية على الموجود الذي يمكن ان يتحرك وشارفا واول كتب الفلكيات الى ان الجسد الطبيعي حيث قال فيه العلم الذي للطبيعة يرى على الاجسام والمقدارات واحاطا بالحركة وعلى المبادي

والجسم القابل للحركة والموجود الطبيعي

بقرينة المقام

بل بمعنى الجسم الطبيعي القابل للحركة الطبيعية وهو

هو يكون قابلا لان

س يكون قابلا لان

شجما قابلا للحركة



لأنه يكون جوهر كذا وكذا اشار إليه ثانيا في الحادي عشر كما بعد الطبيعة حيث قال فيه مكراما اما العلم الطبيعي  
 يكون على الاشياء التي يوجد في نفسها مبدأ الحركة فان الاشياء التي يوجد في نفسها مبدأ الحركة انما هي  
 الاجسام الطبيعية كما يظهر من ثانيا في الطبيعيات وحينئذ في المثل الثاني والستين من الجسد القابل للحركة حيث  
 اشار إليه بقوله جميع الاشياء اذا تحركت تحركت في الطبيعة في النظر الطبيعي وجميع ما لا فلا واشارة في الفصل  
 السادس ما بعد الطبيعة الى انه الجوهر الطبيعي حيث قال ولكن لما كان الطبيعي علما على جنس ما للوجود  
 لا على الجوهر الذي فيه مبدأ الحركة وانما يكون الذين فيظهر ان ليس علميا ولا صناعيا الى اخره  
 ثم قال بعيد هذا ان العلم الطبيعي يدور على الجوهر بحسب الصورة الغير المتعارفة كثيرا ومحا الصورة  
 الطبيعية كما يظهر من ثانيا في الطبيعيات وهذا قال ابو الوليد بن رشد القرطبي المتابع للمعلم الاول  
 في مقدمة الطبيعيات ان موضوع الحكمة الطبيعية هي المحسوسات من حيث يتبدل وبين مراده من التبدل  
 وقال له من حيث يوجد فيها مبدأ الحركة فيكون مراده منها هي الاجسام الطبيعية وقال في شرح الكتاب  
 الخامس ما بعد الطبيعة وفي شرح الكتاب الثاني عشر منه ان موضوع العلم الطبيعي هو الموجود القابل  
 للحركة وقال في شرح الكتاب السادس من هذا التصنيف انه الشيء القابل للحركة وفي شرح الكتاب السابع  
 منه سمى هذا الموضوع بالجوهر القابل للحركة وقال في شرح هذا الكتاب انه هو الجوهر الطبيعي وقال  
 في نهايتها في الفلاسفة ان الجسد القابل للحركة وكذا الحكيم ثوما اقوات لا يمتنع من استعمال هذا اللفظ  
 في موضوع العلم الطبيعي فانه عينه في مقدمة كتب الفلكيات ان يكون هو الجسد القابل للحركة وذكر هذا  
 ثانيا في مقدمة كتب الكون والفساد حيث كتب فيها ولهذا ناسب ان يقع التعليم ولا بعد حيث الحركة والحركة  
 على العموم الذي كان يعطى في الطبيعيات على الاجسام من حيث تحرك بالحركة المكانية في كتب الفلكيات  
 التي هي في العلم الطبيعي في البحث عن الحركات الاخرى المتعاقبة التي لا تقع جميع الاجسام بل توجد  
 في الاشياء الاخرى وقال في موضع اخر ان العلم في العقل فلو لم يعلم العقل الاجسام بل لم ان لا يكون  
 اصلا علم للاجسام في يعلم العلم الطبيعي الذي يكون للجسد القابل للحركة وعينه في اول الطبيعيات  
 وفي السادس ما بعد الطبيعة الموجود القابل للحركة وذكر في شرح السادس ما بعد الطبيعة امرين احدهما  
 هو ان الموجود القابل للحركة موضوع الحكمة الطبيعية والاخر هو ان هذا الموضوع الجوهر الطبيعي  
 حيث كتب فيه وقال ان سطو تلس ان العلم الطبيعي ليس على الموجود المطلق بل على جنس من الموجود  
 له على الجوهر الطبيعي الذي يوجد فيه مبدأ الحركة والاشياء التي يكون لها يكون عليه علم يكون  
 موضوعا لهذا العلم وما هو ان يد من هذا مسطور في اول الطبيعيات فانه يفرق فيه الموجود القابل  
 للحركة من الجسد المتحرك ويقبل ذلك ويرد هذا ثم اذ بين الموجود القابل للحركة الذي قبله بصرح بلعلم  
 الطبيعي فانه قال الحكمة الطبيعية هي الطبيعيات والطبيعيات هي التي يكون الطبيعية مبدأ الطبيعة  
 هي مبدأ الحركة والاشياء التي يكون فيها مبدأ الحركة والاشياء التي يوجد فيها مبدأ الحركة  
 واما بلا نزاع ان الاشياء التي يوجد فيها مبدأ الحركة والطبيعة التي هي مبدأ الحركة يكون جميعها  
 اجساما طبيعية فان الفلاسفة قال في ثانيا في الطبيعيات في المثل الثاني والستين من الجسد القابل للحركة  
 الطبيعة وهي جميع الجوهر التي وكل ما يوجد فيه الطبيعة يكون جوهر طبيعي تاما بل جميعا طبيعيا  
 فعلى ما قال الحكيم اقوات ان العلم الطبيعي يكون لهذه الاشياء التي يوجد فيها مبدأ الحركة يعني الاجسام  
 الطبيعية يكون الجسد الطبيعي موضوعا وايضا قال في هذا الموضوع ولما كان كل ما يوجد فيه  
 الحيواني قابلا للحركة لزم ان يكون الموجود القابل للحركة موضوع الحكمة الطبيعية انتهى في نقول ان  
 الموجود القابل للحركة يوجد فيه الحيواني وكل ما يوجد فيه الحيواني جسم فالوجود القابل للحركة جسم

بله

المثل الحادي عشر من

المثل الرابع من

فيكون

فيكون الموجود القابل للحركة والجسد القابل لها امرا واحدا عند الحكيم اقوات هذا ولما كان الموجود  
 القابل للحركة والجسد الطبيعي والجسد القابل للحركة والجوهر الطبيعي والموجود الطبيعي ذاته على  
 شيء واحد ولا يبطل استعمال الحكماء العظيم هذه العبارات في معنى واحد كما ان مجموع البحث  
 راجع الى ان اي عبارة منها تكون اشوح للمعنى الصوري لموضوع الحكمة الطبيعية ولما كان ما ذكرنا  
 صادقا فانظر ولا كيف انما يوافقنا في بعض احوالنا ان ثوما اقوات ان كان يجب على كتب  
 الفلكيات ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسد القابل للحركة كان بلا خط السبب الذي رده في اول  
 الطبيعيات كونه موضوع العلم الطبيعي لان الموضوع العلم الطبيعي لان الموضوع يوضع مقدا في العلم  
 العلم لكن كون كل جسد قابلا للحركة يثبت في هذا الكتاب يعني في الكتاب السادس كما بان باطل ولما  
 رجع وناب عما قال اوله واصح كلامه بتعيينه للجسد القابل للحركة لان يكون موضوع العلم الطبيعي  
 انتهى ما قالوا فانه نسبوا اليه كذا بتعيين الموضوع لان الموجود القابل للحركة والجسد القابل  
 للحركة يدلان على معنى واحد عند كما نرى انه ثانيا يستعمل هذا وتارة يستعمل هذا وتارة يستعمل  
 ذلك على مقتضى ما ناسب للمقام الذي يكون فيه فانه رجع ان يستعمل الموجود القابل للحركة في اول  
 الطبيعيات الذي يبحث فيه عن اشياء اسم كالمبادئ العامة والاحوال فان الموجود يشير الى عموم  
 اكثر من اشارة للجسد اليه وهذا العموم يتبين ثوما يقوله مطلقا حيث قال موضوع العلم الطبيعي هو  
 القابل للحركة مطلقا ولما ذكر هذا العموم المفاد ضم اليه قوله لكن لا اقول هو الجسد القابل للحركة  
 الخاخر ولما كان استعمال الجسد ارجح من استعمال الموجود في كتب الفلكيات لكون البحث الواقع فيها  
 عن الافلاك والعناصر رجع فيه استعمال الجسد على الموجود واما السبب الذي ذكره فيحفظونه  
 اتباعه ولم يرد ان يبحث عنه ههنا وثانيا كيف وقع اتباع ثوما مثل باولوس وفرايرس وقاينان  
 واثالم بعيد عن مراده متبوعهم حين ما قالوا ان الموجود المتحرك اعم وضعا من الجسد المتحرك  
 ولهذا لا يتعكس معه كليا وان الجسد القابل للحركة وضع للمركب الجوهرى فقط للحاصل من الحمول  
 والقصور الجوهرية والموجود القابل للحركة يدل على شيء اعم ولم يوضع للمركب الجوهرى فقط  
 بل للمركب العرضي ايضا ومن ثم يكون المركب العرضي في نفس الامر من الاقسام المستقيمة لموضوع  
 العلم الطبيعي على ما يذهب كما قالوا لان هؤلاء المتأخرون لا يتفلسفون كذا باق ان المركب العرضي موجود  
 بالعرض لتركيبه من الاجناس المختلفة والموجود بالعرض لا يدخل في العلم على ما علم المعلم الاول  
 في السادس ما بعد الطبيعة وفي الفصل الرابع من هذا الصنيع وضم وقال ان الموجود العرضي لا يكون  
 مباديه واحواله مطلوبة في كتب العلم الطبيعي على ما سيعلم منها بل انما يطلب فيه مبادي المركب الطبيعي  
 الحاصل من المادة والصورة واحواله وموضوع العلم هو الذي يكون مباديه واحواله مطلوبة  
 في كتب هذا العلم كما بين في محله فالوجود العرضي ليس بموضوع العلم الطبيعي وثالثا كيف ظهر كذا  
 بعض ثوما وبين وبعض اخر منهم مثل قوزماس الاما نوس ان ثوما عين الموضوع المساوي للعلم  
 الطبيعي الموجود والموضوع الرئيس للجسد القابل للحركة لان ثوما يفهم من كل منهما امرا واحدا  
 لكنه يستعمل كلاهما في مقام نسب له من الاخر **الفصل الرابع** في ترجيح الاثنين من الاراء الخمسة  
 المذكورة ورد بعض الشبهات هذه العبارات الخمسة المذكورة وان كانت تدل على امر واحد لكن فن  
 ان الاثنين منها له الموجود القابل للحركة والجسد الطبيعي نسب من الثلاثة الباقية وبصور موضوع  
 العلم الطبيعي ان يد تصورا واشرح في منها والاول منها له الموجود القابل للحركة وان كان يرى بالغة  
 الاولى مطلقا بالنسبة لثانيا في اي الجسد الطبيعي لكنه اذا فهم كما ينبغي في معنى الصوري لموضوع

المثل الثاني من

المثل الحادي عشر

من كادى عشر



الطبيعات اشرح واقرب من الجسد الطبيعي والجسم الطبيعي يعطى معنى بسطه مما يشترج الموجود  
 القابل للحركة وبيان مجموع ما قلنا اقولا ولا انى رجعت الموجود القابل للحركة لا فى اجد فى عبارات  
 المعلم الا قلا من كل واحد من ابوابى لا نه ذكره بعينه فى الفصل الاول من سادس ما بعد الطبيعة  
 حيث قال ان الطبيعة تكون على الموجود الذى يمكن ان يتحرك ولم يمين من موضع من المواضع وحدا  
 من سائر العبارات وانما قلنا يرمى بالنظر الا ولا مطلقا لا نه ينبغي ان يبين اقلا انا لا نقول بالموجود  
 المابعد الطبيعي واللاهيو لا فى ولا الموجود الرياضى والصلى بل نفهم الموجود المستعد فى نفسه  
 لان يقبل الحركة الطبيعية ثم يليق ان يبين ان القابل للحركة لا يدل ههنا على القابل للحركة بالعرض ولا على  
 الحركة بالقوة القريبة من الحركة بل فى خذ القابل للحركة اساسا واصلا والجسد الطبيعي وان كان لا يحتاج  
 الى هذه القيود لكن الموجود القابل للحركة ههنا يشترج ويؤدى الى وجهه الصورى لموضوع العلم الطبيعي  
 شرحا واداء او فى واقرب من شرح الجسد الطبيعي ثم ان عبارات وادائها لا يظهر هذا بان المعنى  
 الصورى الذى ينظر العلم الطبيعي تحته كل واحد مما يحاط فى دائرته هو الذى والاستعداد الى الحركة  
 وقابلتها وكلما اسمع القابل للحركة بانى بلا فكرته خلفها الاستعداد الى الحركة وتلك القابلية  
 لكنى اذا سمعت الجسد الطبيعي ينبغي ان اقيس وتفكر ان الجسد الطبيعي ما يوجد فيه الطبيعة والطبيعة  
 هو مبدأ الحركة حتى عرف ان الجسد له تهي واستعدادا اليها فالوجود القابل للحركة يشترج ويؤدى  
 المعنى الصورى لشرح واداء او فى واقرب من شرح الجسد الطبيعي وادائه له والقضية الاولى  
 مقبولة عند الكل وعند الفيلسوف من مواضع كثيرة فانه قال انه ثا فى الطبيعيات كل ما اذا تحرك  
 يحرك يكون طبيعي وكل ما لا فلا وورد فى الثا فى عشر ما بعد الطبيعة ثلثة جواهر ثا فى الحركات  
 الافلاك وما تحت فلان الفلك والثا فى الثالث هو القابل للحركة ثم ذكر ان الاولين يكونان للعلم الطبيعي  
 وعلا بقله لانها يكونان مع الحركة وقررت فى الفصل الثالث من الحادى عشر من هذا الصنيع ان الكم  
 ينظر من الاطى والرياضى والطبيعى لكن بيجدييات مختلفة حيث قال الاطى ينظر فيه من حيث انه موجود  
 وينظر فى الاحوال التى تقع عليه من حيث انه موجود والرياضى ينظر فيه من حيث انه مقدار متصل  
 او منفصل ما الطبيعي فيبان ينظر فيه من حيث انه يكون ذا حصة من الحركة انتهى فيق ان الموجود  
 القابل للحركة يشترج ويؤدى المعنى الصورى لموضوع العلم الطبيعي شرحا واداء او فى واقرب من  
 شرح سائر العبارات وهذا ينبغي ان يمين لموضوع هذا العلم فان قلت ان موضوع العلم هو الذى  
 يصدر منه الاحوال التى تنظر فى هذا العلم والاحوال المنظورة فى العلم الطبيعي هي الحركة والتكون  
 وهذا لا يمكن ان يصدر عن قابل للحركة لانه مقابل لها لكنه يمكن ان يصدر عن الجسد الطبيعي الذى  
 فيه مبدأ الحركة والتكون معا بل لا يمكن ان يصدر منه اصل التكون الذى سميناه قابلية التكون  
 فان قابل للحركة وقابل للتكون متقابلان واحدا لمتقابلين لا يصدر عن اخر لكنه يمكن ان يصدر  
 عن الجسد الطبيعي فهذا هو الباقى لان يمين موضوعا للعلم الطبيعي لا ذاك قلت لما كان الموجود  
 القابل للحركة مفيدا للثا فى الاولى الرئيسة للعلم الطبيعي لكنى لان يمين موضوعا للعلم الطبيعي  
 وان لم يكن مفيدا للتكون لما قال الفيلسوف فى اقلنا الفلكيات ان قوى شى تؤذن بالاكبر لكنه مفيد  
 لها فيكنى ثم اقولا الموجود القابل للحركة اذا اخذ صورة لا يفيد التكون ويرد السؤال واما اذا اخذ  
 اساسا وهو ليس لا طبيعة الجسد كما بينا انما يصدر عنه الحركة والتكون بل كما يصدر عنه  
 القوة القريبة الى الحركة بالفعل كذلك يصدر عنه القوة القريبة الى التكون بالفعل وان  
 قلت ثا ان القابل للحركة لا يعلم فى الحكمة الطبيعية ولا بل الطبيعي هو المعلوم ولا ثم القابل للحركة

القابل للحركة  
 الطرية ولا على  
 القابل

لانه صادر عن الطبيعة صدور المعلوم عن العلة ثم عن الطبيعي لكن لا بالعكس وموضوع كل علم  
 هو ما يعلم فيه والا لانا فبقابل الحركة ليس موضوع الحكمة الطبيعية بل الطبيعي هو موضوعه اقول  
 هذا السؤال ليس بشى لان القابل للحركة صورة ومن حيث الاستعداد القريب الى الحركة وان كان  
 متاخرا عن الطبيعي لكنه ليس بمبدأ من القابل للحركة ههنا واما القابل للحركة اصلا واساسا وهو المبدأ  
 ههنا منه فليس بمبدأ اخر عنه كما بينت سابقا وهذه المذكورات كتبت للموجود القابل للحركة وان  
 ثبت ان تاخذ الجسد الطبيعي من حيث انه طبيعي موضوعا لمجموع الحكمة الطبيعية تقدر ان تثبت بان  
 تقول الجسد الطبيعي من حيث انه طبيعي بحث فى الحكمة الطبيعية عن مباديه واحواله اقسامه واذا لم  
 لان كتبت الحكمة الطبيعية لاسرطوتلس التى هى اصول جميع الحكمة الطبيعية وما اخذها بحث عنها  
 لان كتابه الا ولي بحث عن الميولى والصورة اللتين هما المبدأان الداخلان فى الجسد الطبيعي والثا فى  
 بحث عن الطبيعة والعلل الاربع التى تقوم مقام المبادى والكتاب الثالث وما بعد بحث عن  
 الحركة والكم وعن عدم التماهى والمكان والزمان التى هى احوال الجسد الطبيعي التى تعرض لاداء  
 وبالدات وتبعث عن قسامه وانواعه فانها هى الاجسام البسيطة التى هى الافلاك والعناصر  
 والمركبات الثا فى كالمات والحيوانات والاشياء والغير الثا فى كالمات فى الجوامع والموضوع  
 المساوى لكل علم هو ما يبحث عن مباديه او عن احواله اقسامه وانواعه فيه فالجسد الطبيعي  
 من حيث انه طبيعي هو الموضوع المساوى للحكمة الطبيعية ثم اعلم انه لما كان موضوع كل علم اثنين  
 احدهما الموضوع المادى والاخر هو الموضوع الصورى وهو الغنى الذى ينظر تحته فى مثل  
 هذا العلم الاشياء وهذا التقسيم هو عين ما قالوا انه يكون فى كل علم الاشياء المنظورة ووجه  
 النظر ويحصل ايضا مما قال الفيلسوف ثم ثا فى كتب السماع ان الاشياء المنظورة فى العلم الطبيعي  
 هو جميع اشياء المحسوسة الموجودة فى العالم يعنى مجموع العالم الجسمانى وكل واحد من اقسام الاربع  
 اى البسائط والمركبات الجاذبة والنبات والحيوانات واما وجه النظر والمعى الصورى الذى  
 ينظر تحته الاشياء فى مثل هذا العلم فهو المعبر عنه بقولنا من حيث انه طبيعي لان المعنى الصورى  
 للموضوع هو الذى يمتا به ينظر هذا الموضوع من موضوعات سائر العلوم ويختص بواحد فانه  
 من حيث انه طبيعي يميز نظرا لاجسام الطبيعة عن نظركل موضوع من موضوعات سائر العلوم  
 فان هذا العلم يبحث ايضا عن هذه الاجسام الطبيعية لكن لا من هذه الجثية وهذا الرأى مقبول  
 عند كبار الخول سيما عند ثا فى الفلاسفة وعند تلاميذ وعند شرح اليونانيين  
 كتب الفيلسوف ويثبتون بشهادات كثيرة من كتب الفيلسوف **البحث الحادى عشر** انه عنوان هذه الكتب  
 الثمانية بتر فيكس وقراسوس وراى السماع الطبيعي زعم سيميلقيوس من مقدمة شرح هذه الكتب  
 ان المص عنونها بهذا العنوان حيث قال فيها ان سبب التسمية طاهر لانه لما كان يعلم فيها الاشياء  
 التى توجد فى مجموع الطبيعيات عموما من حيث انها طبيعيات ناسبا لاسمها باسم اعم اى بعنوانات  
 برفسكن وراسوس لى السماع الطبيعي وقيل للسماع بسبب انها صنعت ليوضع فى تعليم الاخرين ولسماعهم  
 وتبعه الاكثرون منهم ثوما اقواتس ويقولون موسوسى وراهم وبعض اخر مثل قدر من بندياس  
 وتوا بههم يقررون بانهم لا يعرفون ان هذا العنوان هو موضوع من المصنفام من المتأخرين  
 وانا اظن قطعا ان هذا العنوان لم يضعه المص بل انما وضعه بعض من تلاميذه او غيرهم واما  
 اظن كذلك لانه لو وضعه المص لما ذكرها فى موضع من كتبه بهذا العنوان لكنه لم يذكرها فى موضع  
 منها بل لما ذكرها باسم اخر فانه سماها كثيرا بالطبيعيات فى مواضع كثيرة من كتبه كما سماها

المجتمعة ههنا فيه  
 من اللتين اللتين

من نظر كل موضوع  
 المعنى الصورى



بها في الفصل الثاني والرابع والاخير من اول ما بعد الطبيعة وفي الفصل الاول من التاسع منه  
وفي الفصل الخامس من العاشر منه وفي الفصل الخامس من الثاني عشر منه وكذا اسماءها في موضع  
كثير من الكتب الثمانية وسماها ايضا باسم الحركة في المتن الثامن والثلاثين وفي المتن الحادي والعشرين  
من اول الفلكيات وفي الفصل الثاني من ثامن ما بعد الطبيعة وفي الفصل الثاني من الكتاب الثاني  
للجبل الثاني وفي المتن الثامن والثلاثين من ثالث الفلكيات وسماها ايضا بالكلام للحركة في المتن  
الخامس من الكتاب الثالث للفلكيات وفي المتن الرابع عشر من الكتاب الاول والكون والفساد وفي  
الفصل السادس من كتاب الحس والحسوس وسماها ايضا بالكلمات لا وفي المتن العشرين من الكتاب الاول  
للفلكيات وفي المتن الخامس والعشرين من الكتاب الرابع هذا القنيع وفي المتن الحادي والستين  
من الكتاب الثاني للكون والفساد وسماها ايضا في ثامن الكتب الثمانية باسم الكلمات لا وفي المتن  
ايضا في هذا الكتاب باسم الطبيعة وفي الفصل الثالث والرابع من اول ما بعد الطبيعة وفي الفصل  
الخامس لروبارمندس وفي موضع كثيره اخرى ولم يسميها في موضع من كتب با عنوان المذكور  
ولنورد ما نقل سيمليقيوس في المقدمة المذكورة عن ادراستوس يظن ايضا ان هذه التسمية ليست  
من المص قال فيها لكن ادراستوس قال في شرحه لترتيب كتب المصن ان هذا التعليم  
هذه الكتب الثمانية بلفظ المبادئ وعنوانه بعض اخر لفظ السمع الطبيعي فانه لما كان هذه التسمية  
اي السمع الطبيعي من البعض لا يكون للمصنف ثم لما كان ينبغي ان يبين وجه تسمية هذه الكتب بهذا الاسم  
سواء وضعه المص كما ذهب اليه الاكثر من او غير من تلاميذه او ممن جاء بعده كما ذهب اليه بينه  
ابو الوليد بن رشد القرطبي في مقدمة شرح هذه الكتب وقال وضع هذا الاسم اي السمع الطبيعي  
لهذه الكتب الثمانية لانها تكون للكلام الطبيعي ولما يقع ان يكون الكلام مسموعا وضع مقام للكلام  
للسمع مجازا للتفريع والترغيب الذين يوجدان في الجاز على ما علم المعلم الاول في ثاني رتبة  
لله في الخطاب ثم قال ان الكلمات الطبيعية وانما يختص في هذه الثمانية بل توجد في غيرها ايضا في  
الطبيعات لكن لما كانت هذه الكتب مبدءا واصلا لهذه الاقسام وضع هذا الاسم لها لانها في قوة  
مجموع الاقسام كما ان العناصر في قوة مجموع المتكونات اقول قوله ان الكلمات الطبيعية هي التي  
مستمع كما ينبغي مني ايضا لكن وضع السمع مقام الكلام مجازا مردود من اكثر الشراح لانه يعيد  
خاية البعدان يقال السمع للكلام وان كان مجازا ولا ان فيلسوف يستقيم المجاز في تعليم العلوم وانا  
اقول ذكر الصفة مقام الموصوف مجازا ليس بعيد لوجود العلاقة لا سيما اذا كان مشتقا على نكتة  
لطيفة كما وقع ههنا واستقبح الفيلسوف المجازا مما هو في تعليم العلوم لا في غيرها بل قد يكون  
مستحكما في الخطابة والشعر وعنوان العلم ليس من تعليم العلوم بل هو اسم له والمسمى يعلم منه احسن  
ما يفهم من لفظ الكلام فاندفع السؤال ان نعم يرد انه لما وضع للسمع الطبيعي لما اولا كان اسما لها  
حقيقة لا مجازا لان يقال ان الكتب الثمانية عبارة عن الفاظ معينة دالة على معان مخصوصة  
ووضع السمع لها ليس ولا وبلا مراهات المناسبة بل بها للتفريع والترغيب وقال البروقس الكبير  
في الباب الرابع من تعليم الكتاب الاول من الطبيعات يقال كتب الطبيعات لان مجموعها يحيط بحال  
الطبيعات ويقال للسمع لان الاشياء التي تذكر فيها تعلم بالسمع اكثر من البرهان اقول يجب  
من هذا الرجل كيف لم ينظر ولم يفكر في هذه الكتب الثمانية المأثورة بالبرهان الكثير المفيدة  
لتفصيل اليقين في المطالب المذكورة فيها ان كون تلك البراهين اكثر ثباتا من السمع فظاهر حتى  
قال الحكم بوقاوس حين اظهر فيها الضرورة انتاجها وظهر انها يمكن ان تحول الى اسلوب البيان

وكيف لم يفهم التحريات الكثيرة المفيدة لليقين المذكورة في هذه الكتب المناسبة وقال اقول هذا  
الوجه ليس بكاف لان الاعطاء بوجه التعليم من شريك بين هذه الكتب وبين ما تركته الطبيعة  
واللاهية والمنطقية فان تعليم الكل لم يكن الا بوجه التعليم فلا بد من بيان سبب جعل هذا الوجه الامم  
مختصا بغيره انما اتوا في شرح هذه الكتب الثمانية هذا هو كتاب الطبيعات الذي يقال ايضا  
للطبيعة والسمع الطبيعي لانه اعطى الى اسم معين بوجه التعليم وقال في شرحه بوقاوس في الفصل  
الثلاثين من مقدمة العلم الطبيعي ان اسطوكب ان هذه الكتب للسمع الطبيعي لفظه لفرق بين السمع  
كتبه وبين اسلوب كتب فلاطون فان فلاطون كان اعتادا ان يفيد علومه بالحوار بين الحاورين  
واما اسطوكب فكان يعطي التعليم والمتعلمون كانوا معين بعني كان يتكلم هو فقط وانما يتكلمون  
لكلامه ملاحظون لمقصوده وكذا قال بعض اخر اقول هو لا قد كذبوا فيما قالوا ان اسطوكب  
ان هذه الكتب للسمع الطبيعي ثم ان هذا الوجه يوجد في ما تركته ايضا فلا بد من بيان سبب جعله  
مختصا بهذه الكتب وبعض اخر وجه اخر تركها ذكرها بحافة الاطباء وثاني الى التقييم المشهور  
لكتب اسطوكب وهو ان بعض كتبته خارجية كان يعطيها لتلاميذه ولم يكن من تلاميذه يحصل  
غيرها خاصة منها ايضا وهذه الكتب تسمى خارجية وكتبها على العموم مثل كتب الشعر والخطابة  
والاخلاق وتدبير المنزل والسياسة المدنية وبعضها سميته كتب الفيلسوف فيها حقايق  
الحكمة ودقايقها وكان يحفظها عنده ويعلمها لتلاميذه فقط وهكذا فعل اجدثا وفرستوس  
تلميذا المص وكثير من اخوان الرجال كان يعطي هذا التقسيم فان سيمليقيوس قسمها اليهما في مقدمة  
هذه الكتب وفي الكتاب الاول من الفلكيات وكذا قسمها اليهما ثيمستوس في مقدمة هذه الكتب  
واسكندر في رديسي في الكتاب الاول من طبوقا ومونيوس في شرح ايليجوي يوردغريوس  
وبلثارخوس في ترجمة اسكندر بن فيلقوس اليوناني وقلمنس الاسكندر في الكتاب الرابع من كتابه  
المسمى بالمدارك واستراخيوس في الكتاب الاول للاخلاق وجالينوس في جزء من كتابه في جوهر  
القوى الطبيعية وقد اشار الفيلسوف الى هذا التقسيم في الفصل الثالث عشر من الكتاب الاول من  
الاخلاق وفي الفصل الرابع من الكتاب الثالث لبولثا في السياسة المدنية وفي الفصل الاول  
من ثالث عشر ما بعد الطبيعة ولهذا كتبه في الكتاب الاول للاخلاق وقال لثا في هذه يعني الاشياء  
التي كان الكلام هناك لاجلها بوجه كثيرة في الكتب الخارجية وفي التي كتبت للحكمة واذ علم هذا  
التقسيم فاقول هذه الكتب الثمانية من القسم الثاني اي التسمية وخصص عنوان للسمع الطبيعي  
بهذه الكتب مع وجود وجه العنوان في جميع الكتب التسمية بوجه اربعة اما اولا فلان هذه  
الكتب لما كانت محيطية بخايق الامور الطبيعية ودقايقها الصعبة ارادوا ان يشرروا ان يفهمها  
يحتاج كثير الى السمع عن الاستاذ الكامل واما ثانيا فلان هذه كتاب ومدخل لتأليف الحكمة  
الطبيعية كما قال ابو الوليد بن رشد القرطبي هي مبدء مجموع الحكمة الطبيعية واساسها ومحيطها  
بالقوة لا كحاطة العناصر لما يحصل عنها واما ثالثا فلانها شاملة للباني في الاصلية للتعليم للطلوب  
وهذا كان اعتادا اسطون يعلمها بازيد دقة واهتمام وكان يشغل تلاميذه في اخذ منه اشد  
اشتغالا واما رابعا فلان سائر الكتب لما كانت للاشياء المخصوصة تاخذ عنوانها عن الشيء الذي  
تبحث عنه مثل الفلكيات والكون والفساد ونحو الكائنات والنفوس وامثالها ولما كان هذه الكتب  
تبحث عن مبادئ جميع الاجسام الطبيعية وحوادثها اخذت عنوانا اعم وما ذكره في هذه الغاية كان  
هذه الغاية كان لوجه تسمية الكتب الثمانية بالاسم المذكور ثم اعلم ان بعض الشراح سمي بعضهم

ثم اتوا في شرح هذه الكتب  
الثمانية هذا هو كتاب الطبيعات الذي  
يقال ايضا للسمع الطبيعي لانه  
اعطى الى اسم معين بوجه التعليم

نهم



في كتاب الطبيعة  
الذي هو كتاب  
الطبيعة  
الذي هو كتاب  
الطبيعة

من هذه الثمانية باسم المبادئ والعلل وبعضها باسم الحركة لكن تنازعوا في ان يسموا بعض سمي بهذا الاسم  
او بذكر اليونانيين فظنوا ان الكتاب لا رتبة الا وسموها بهون المبادئ والاربع الاخرى  
في المسماة باسم الحركة وبعضهم ظنوا ان الكتابين الاولين سمي باسم المبادئ والعلل والباقي الاخرى  
باسم الحركة وبعضهم ظنوا ان هذا اقبل عندي ويستدل عليه بان المصنف لم يفرق بين مقدمتين جديتين  
في اول الكتاب الثالث ويبدو منه ان يبحث عن الحركة التي لو لم تعلم الطبيعة ويسبب هذا هذا  
في بناء مجموع الحكمة الطبيعية **هذا شرح الكتاب الاول من الكتاب الثمانية للشيخ الطوسي**  
**بن نفق ما خسر استاير** مع اجابات دقيقة ونكات لطيفة **في بيان عادة في شروع في الكتاب الثمانية**  
**وتبينها** اعلم ان اسطوقلس قد كان اعتاد في تعليم هذه الكتب الثمانية التي هي اجزاء اصلية وكما لو كان  
لما رها ان يشرح فيها بمقدّمات مناسبة للمقاصد لئلا يدخل فيها من راد لا يشغل بالها بل انما  
واستعداد ويخير بعد اختيار شديد واعاد في التعاليم التي ليست كالروس بل كالتوايح لا خلاف  
ان لا يشرح فيها بمقدّمات بل ياتي في اخرها بخاتمة ولهذا اورد في هذا الكتاب الذي هو مبداء  
التكلم الحكيم مقدّمات وخبره صعبة مناسبة للمقاصد وقيل المشروع في شرحه اردت ان بين مقاصد  
الكتاب الثمانية كلها وان يفهم عند عيون الطالين اجمالا فاعلم ان معلم العلم الطبيعي يسعى ان يعلم  
موضوعه على وجه الكمال فلان يحيط علم الموت والكامل يجب ولا ان يبحث عنه بعمومها وعلى  
طريق الاشتراك ان يبحث عن موضوعه الا عم اشياء من موضوعات جميع اقسام العلم من حيث  
اعم ثم ان ينزل عنه الى البحث عما هو اخص منه ذكرته حتى ينتهي الى البحث عن انواع الساقلة وهذا الطريق  
اختار المعلم المتكلم فانه يبحث في هذه الكتب الثمانية فقط عن الاشياء التي توجد في كل جسم طبيعي  
فربحت فيما يستعقبها عن غيرها على ترتيبها المناسب والمشتركات العامة بين جميع الاجسام الطبيعية  
اثان المبادئ والاحوال ينكشف بالاول ما هيده الجسد الطبيعي ويعلم بالثاني عوارضه وكلا  
منهما يعلم في هذه الكتب الثمانية تعلما تاما يعلم الا المبادئ في الكتابين الاولين منها اللذين  
سميا خاصة باسم باروخ بن ليون له تلميذ دى كما ذكرت في البحث السابق ويعلم ثانيا في الكتب الستة الباقية  
الاحوال المشتركة بين جميع الاجسام الطبيعية والمبادئ تنظر على ثلاثة اوجه الاول تنظر في حال  
المكون من حيث يجمع لمصوّر المبدء الثاني تنظر بعد التكون بالفعل من حيث انتهت الاشياء داخله  
حصل من انضمامها للجسم الطبيعي الثالث تنظر من حيث انها اشياء بها تعلم الجسم الطبيعي وبسبب هذا التعليم  
ان الاشياء على تصنيفه الترتيب الطبيعي يتبداء ان تكون ثم توجد ثم تعلم فابتداء المصنف من المتن  
الاول بالمبادئ منظورة بالوجه الاول ورده من المتن السادس الى الحادي والاربعين فلما سبقت  
الحكمة المتقدّمين في المبادئ ثم حكم برأيه المصيبان مبادئ الاجسام الطبيعية ثلثة الهيولى والصورة  
النوعية الجوهرية والعدم وبينها عبادات وجيزة بليغة الى المتن الاخير ثم اعتبر المبادئ المأخوذة  
بالوجه الثاني اصبحت من حيث انها اشياء حصلت من انضمامها الاجسام الطبيعية ومعلوم ان مثل هذه  
المبادئ مركبة تكون هي المادة والصورة النوعية الجوهرية فقط لان العلم مبداء بالعرض فقط  
المتكون للشيء المادة والصورة تكونان من طبيعة ولهذا يبحث من اول الكتاب الثاني الى المتن السابع  
والعشرين من الطبيعة ثم من هذا المحل يصرف كلامه الى ملاحظة المبادئ بالوجه الثالث له من حيث  
انها اشياء تعلم بها الاجسام الطبيعية ولما كان الشيء يعلم بعلة وهيولى والصورة منها يشرع في ان  
يعلم عللها وبين انها بالذات اربعة فقط المادية والقدرية والفاعلية والغائية التي يرجع اليها البحث  
والا اتفاق من حيث انها علل ثان بالعرض لان كل ما يكون بالعرض كذا يرجع الى ما يكون بالذات كذا

قد رما يمكن ان يعلمه والاشياء  
امكن ان يعلم الغرضه اللاحقة به  
او بغيره المسألة من جهة اخرى  
لما ويرى العارض له لذاته او بغيره  
المساوي له واذا لم يعلم الذات  
جزئية المساوي لا يمكن ان يعلم الا  
لشيء منها والمساوي

المتن الثاني

التكون والكان كل واحد

بالفعل

وهذا

وهذا تكلم المصنف عنها ولما تم هذا وبقا ان الطبيعة تكون من الاشياء التي تفعل لاجل غاية ام تحرك  
عشا وتفعل لاجل غاية اخرى صوب بين من المتن الخامس والسبعين ان الطبيعة تفعل لاجل غاية ولما وجد  
في تلك الطبيعة وجوب بين من المتن السابع والثمانين الى نهاية الكتاب الوجوب الذي يوجد  
في الاجسام الطبيعية من المادة والذي يوجد فيها من الغاية والصورة وعند هذا ينتهي تعليم المبادئ  
منظورة بالوجه الثالث ولهذا يفعل في اول الكتاب الثالث مقدّمات جديده ويسعى ان يبين الاحوال  
العامة المشتركة بين جميع الاجسام الطبيعية التي تكون سائر الحركة التي يرتبط بها التكون وعدم التناهي  
الذي يعلم من بيانه التناهي ولا تقصا لا الذي ينكشفه الانفصال والمكان الذي هو ضروري لاجل  
الحركة والمخلو الذي هو قريب منه والزمان في الكتب الستة الاخرى لكن الحركة منها لها المقام الاطر  
من بينها لان الطبيعة ليست لامبدا داخلها وحده للحركة والتكون وذلك ليجب ان يبحث في الحركة ان يبين  
اولا مطلبين بسيطين احدهما هل هي موجودة والثاني ما هي ثم مطلبين مركبين احدهما كيف يكون  
هي والثاني كم كانت كذلك كما كان السائر الاحوال وتكون الحركة موجودة في طبائع الاجسام فضع  
الحكام الطبيعيين كالعلوم بالحس حوى قال الفيلسوف في المتن الحادي عشر من الكتاب الاول  
يوضع منها الاشياء التي تكون من الطبع نحو الماء كلها او بعضها واقاما هي فيحتاج الى فحص عظيم لانه  
اذا لم تعلم الحركة لا تعلم الطبيعة بالضرورة بل يتوقف على تعريفها من المتن الثالث من الكتاب  
الثالث الى المتن الثالث والعشرين منه وصرف كلامه من هناك الى بيان سائر الاحوال العامة المشتركة  
بين الاجسام الطبيعية التي تكون مناسبة لمطلبين بسيطين للحركة يبحث كون اما داخله في ما هيته او  
لا زمة لبياتها فلما كان الحركة من جنس المتصلات وكان المنفصل قابلا للانقسام الى غير النهاية وجب  
ان يبحث من غير المتناهي ولما كان هو اما بالقوة او بالفعل وجب ان يبحث عن كل منهما الدخول غير المتناهي  
بالقوة في حقيقة الحركة وكون غير المتناهي بالفعل مخالفا لما في الفيلسوف من حيث انه طبيعي من المتن  
الرابع والعشرين من الكتاب المذكور عن عدم التناهي فان الطبيعي هو الذي يبحث عن الحركة والكم والذات  
من حيث انها عوارض الجسد الطبيعي وكل واحد منها يجب ان يكون اما غير متناه او متناهي بالضرورة  
فبين ولا انه لا يعطى غير المتناهي المنفصل والمنفصل عن المحسوسات ثم قال انه لا شيء من المنفصلات  
من المحسوسات تصفا بالكم والعدد الذي يحصل من تقسيم الكم وعدم التناهي عما يلا خطفه فها هم بين  
انه لا يعطى ان يكون جسدا محسوسا بسيطا كانا ومركبا غير متناه بالفعل بل ولا يعطى عددا ان يكون غير  
متناه بالفعل لان كل جسم يحسب سطح ما وكل عدد يمكن ان يتجاوز عنه وكل منهما يصاد  
عدم التناهي ويعطى غير المتناهي بالقوة اقا بالتقسيم كالجسد المنقسم الى غير النهاية او بالضم كالماء  
فانه يمكن ان يضم الى كل مرتبة من مراتبه مراتب غير متناهية الى حد او بالغاية كحركة الافلاك والارباب  
والتكون الدائم للاجسام ثم لما كان المكان مطلوبا للحركة والجسد الطبيعي يبحث عنه في الفصول  
الخمس من الكتاب الرابع من المتن الاول الى المتن الحشرين وقررا انه يوجد في نفس الامر ومظهر  
للحركة الاينية للاجسام الطبيعية ثم بين انه ليس بصورة ولا هيولى كما زعم بعض الاولات  
الهيولى والصورة لا تفارقان عن الجسد المتمكن اصلا مادام موجودين والمكان يشارك  
عن الجسد المتمكن كما ان الكوز يشارك الماء وبين في المتن الثاني والاربعين تعريف المكان  
بانه السطح الباطن من الجسد الحادي المماس للسطح الظاهر من الجسد الحوى ولهذا يكون كل جسم  
محوى متمكنا وما ليس محوى كالفلك الاول فليس متمكنا وبعد تعليم المكان بدأ ان يعلم المخلو من  
المتن الحشرين الى السابع والثمانين مناسبة بينهما حتى ذم بعض القدماء ان المكان هو المخلو واذا

يجب في البحث عنه



اطلق الخلافة حقيقة لا يجوز ان يفهم منه شيء ليس فيه شيء او شيء ليس فيه ثقل ولا خفيف بل يجب  
 ان يفهم انه مكان بلا جسد وهذا الخلافة مستحيل الوجود في الخارج فانه ليس بضروري للحركة الازنية  
 بل لو وجد لما يمكن ان يقع الحركة فيه لانه لو وجد لما كان فيه فوق ولا تحت وكل ما لا يوجد  
 فيه فوق ولا تحت لا يمكن ان يقع الحركة فيه وكل ما لا يمكن ان يقع فيه الحركة من المكان لا يتحرك  
 منفصلا كان عن الجسد او علوا به يستحيل وجوده في الخارج فهذا الخلافة مستحيل الوجود في الخارج  
 ثم بحث عن الزمان من حيث انه مكالم عام للأجسام الطبيعية والحركة في الفصول الخمسة من الفصل  
 العاشر هذا الكتاب مبتدأ من المتن السابع والثمانين الى غاية الكتاب وبين اولا انه موجود  
 في نفس الامر بعد ابطال ادعاء ثلاثة الحكماء المتقدمين عيان الزمان عدد الحركة من حيث انها  
 متعقلة ومتاخرة لانا اذا اخذنا من الحركة جزءا المتقدم والمتأخر وربطناها بواسطة الحال  
 متميز وهذا الحركة وبهذا الوجه نفهم الزمان ولهذا كان يقول الفيلسوف في المتن الثالث عشر  
 والمائة انه لو لم يكن شيئا بالطبع الا ان بعد النفس وعقلها استحالة ان يوجد الزمان لو لم يوجد  
 النفس واذا تور هذا هكذا يرجع الفيلسوف في اول الكتاب الخامس الى بحث الحركة الذي كان  
 مشروعا فيه في اول الكتاب بتقريره في المطلبين البسيطين وهذا يفرق الحركة عن التغير في ابتدا  
 هذا الكتاب الخامس اذ تهيأ قرق شيء فيفسر الى المطلبين البسيطين ثم كتب في المتن الحادي والعشرين  
 من هذا الكتاب جامعا للامور التي كان يقررها للمطلبين البسيطين الحركة في هذا المتن انه  
 قد ظهر مما قلنا ما الحركة وما السكون وكما يكون التغيرات وكما تكون الحركات ثم شرع من هذا  
 المتن الحادي والعشرين ان يبين المطلبين المركبين للحركة يعني كيف يكون الحركة ولم تكون كذلك  
 فشرع من بيان بعض الكلمات التي ترى مظهره نوع تركيب ما لبعض الحركات ولما كان يجب  
 على كل من يتأمل كيفية شيء من الاشياء ان ينظر هل هو واحد وكثير فقرر من الفصل الرابع الى  
 الخاتمة الكتاب وحدة الحركة وتباينها فان الحركات اما واحدة بالجنس واما بالعدد  
 فالحركات الواحدة بالجنس هي الداخلة تحت جنس واحد من المقولات العشرة والواحدة بالنوع  
 هي الداخلة تحت نوع واحد والحركة الواحدة بالعدد هي التي يكون المتحرك بها واحدا بالعدد و  
 صورتها واحدة بالعدد بحيث يكون منها واحد بالعدد والزمان الواحد في نفسه كذلك  
 والحركات المتعددة هي التي يكون طرفاها متضادة والحركة يقابلها السكون تقابل لعدم الحركة  
 ولما كان الحركة الموجودة واحدة ومتصلة وكل ما كان كذلك وجب ان ينظر من شيء يتركب  
 ويكون متصلا بينه المصنف في الكتاب السادس وبين فصله الا ولما لا يتركب متصل  
 من غير المتجزئات بل من المتجزئات فعلى هذا لا تتصل الخط من النقاط ولا الزمان من الانا فالحركة  
 ليست من التغيرات المتجزئة بل من الاجزاء القابلة للتقسام الى غير النهاية فمثل كل الحركة ولما  
 كان كل ما يحلل الى ما تركب منه لزم ان لا يحلل متصل ما الى ما لا ينقسم ولما كان كل الحركة والزمان  
 والمسافة بجذرا الاخر يلزم اولا ان لا يمكن ان يقع الحركة في الا ان وثباتا ان لا يمكن ان يتحرك ما  
 لا ينقسم من المقدار كنقطة الخط الا بالعرض والغير وثباتا ان لا يمكن ان يقطع مسافة غير متناهية  
 في زمان متناه ولا بالعكس لانه لا يمكن ان يقطع مسافة متناهية في زمان غير متناه الا ان تدور  
 الحركة على الدوام كما تكون في الافلاك واما ان يخص كل حركة وتغير بين طرفين متقابلين  
 ولما لم يزل يمكن ان يوجد حركة متصلة واحدة بالعدد دائمة اولا وضع الفيلسوف في هذا السؤال  
 في آخر الكتاب السادس ولا يفهم بما يجب عليه على وجه الكمال وضع في الكتاب السابع مقدمات

انما يحل

مشكلة

مناسبة له ويكون هذا الكتاب كالمقدمة للثامن كله في الثامن الذي هو على من كتب السابق  
 فيه مقدمة يتولى ثلاثة ثم اثبت من المتن الرابع الى العشرين قدم العالم والحركة واثبت هاتم  
 بين من المتن الحادي والعشرين ان الموجودات ثلاثة اقسام بعضها يتحرك دائما وبعضها لا يتحرك اصلا  
 وبعضها يتحرك جينا ولا يتحرك جينا اخر ثم بين من المتن الثامن والعشرين ان كل متحرك يتحرك من غير  
 لكن بحيث لا يذهب الى غير النهاية بل يبحث بنهي الى مبداء واحد اما متحرك من نفسه كالفلك او  
 يتحرك اصلا ولما كان يظهر ان يعطى حركة متصلة واحدة بالعدد دائمة اثبت من المتن الحادي  
 والستين ان مثل هذه الحركة يجب ان يكون مكانية مستديرة اولى ثم يرجع من هذه الحركة ويستنتج ان  
 يكون الحركة الا ولربما عن الهوى غير منقسم اصلا ولما كان يتحرك دائما سرمد يكون قادرا  
 بقدرته غير متناهية وهو غير متحرك لا بالذات ولا بالعرض قال هو مال كونه ثابتا يعطى الحركة  
 لكل فانظر الى كمال المعلم الاول الحكيم الالهى وجوده تعليله كيف شرع في اول الكتاب لا ولم يركب  
 الطبيعيات من اذ في الموجودات التي هي الهوى ثم عرج متدرجا الى اول الموجودات واصلا  
 الذي هو واجب الوجود بالذات ومن هذا الصنيع يظهر ما قاله في المتن الثامن والثلاثين من طرف  
 الثاني عشر ما بعد الطبيعة ان الفلك وكل الطبيعة مربوط باثنين **تقسيم مجموع الكتاب الاول**  
**الثمانية وحكم الاول قسمه** اقول هذا الكتاب شتمل على تسعة فصول وينقسم الى اربعة اقسام  
 رئيسة يكمل المصنف في اول هذه الاقسام الذي هو الفصل الاول والمقدمة يمتد ويعد ويصل  
 في القسم الثاني من المتن السادس الى الحادي والاربعين في ضمن فصول ثلاثة اراء بعض الحكماء  
 الا والواقعة على مبادئ الاجسام وبين في القسم الثالث فصول ثلاثة ايضا من المتن  
 الحادي والاربعين الى السبعين مرية في هذه المبادئ على العموم يعني كيف تكون احوال اشياء  
 وكما تكون وبأى وجه تكون فيبين في الفصل الخامس كيف يكون حين بين انها تكون متضادة  
 ثم يبين في الفصل السادس من المتن الحادي والاربعين اشياء هي وكما تكون بين يمتد حين ثبت انها  
 ثلاثة لا ازيد ولا اقل وبين لاشياء تكون اذ بين اثنين احوال الصورة والعدم كالمضادة و  
 موضوعا واحدا ثم بين في الفصل السابع من المتن الثامن والحسين انها بأى وجه تكون مبادئ  
 فيبين في هذا القسم الثالث كيفية ولايتها وكيفية وجهتها ويبحث في القسم الرابع عن هذه المبادئ  
 على الجزئية بالنظر الى طبيعة مخصوصة لكل واحد ويبحث من ههنا في الفصل الثامن من المتن الحادي  
 والسبعين حلا لمشكلات الفلاسفة المتصلين من الهوى ويتكلم في الفصل التاسع من المتن  
 التاسع والسبعين ناضرا في الهوى على العموم فيعينها ايضا للعدم ويعلم الصورة قليلا والنفس  
 الاول من الاقسام الاربعة الذي هو المقدمة مشكلة وصعبة باتفاق جميع الشراح تكونها موجزة  
 في اعلى مراتب الايجاز وقطعية ولكونها باخنة عن الاشياء المشككة في نفسها ولهذا دعم بعضهم من  
 لم يصلوا الى فهمها احقا انها لم تصل اليها مصححة بتصحيف المصنف بل وصل اليها كانت سقيمة حتى  
 حتى بعض من فهمها اصل النسخة التي كتبها المصنف كانت محفوظة في حجره موطونة فبكت بعضها من البلى  
 واكمل السوسة بعضها الطول حفظها فيها ثم اخرجت عنها فوصل الى ايدي العلماء فعلى ابقوا بغير  
 الاتوى ثم تراينوس الخوى الرومى في تصحيحها وما صححها ما تصحيحا جيدا بل رد يا فحق النسخة الثلاثة  
 في ايدي الناس فخار دية لا يفهم المقصود منها السقامتها وهذه الحكاية كتبها سراسر في الكتاب  
 الثالث عشر من كتبه الجغرافيا والها اعتمد فرايقوس وقوم قاس كنزهم هؤلاء فاسد نشاء من  
 عدم فهم المقصود منها كمال دقتها ووجاهتها لان النسخ المتداولة في ايدي جميع العلماء صحيحة

في الثامن والعشرين



ليس مناسقة اصلا والحكمة مصنوعة كاذبة ولو سلم صحتها فالنسخ التي كتبها تلاميذ الكثير من أهل  
النسخة وضروها عليه وصححوها منه كانت أكثر من ان تصح ومنهم انسخ النسخة في اقطار الارض  
فالنسخة صحيحة بلا شك لكن فهمها كما ينبغي صعب قطعا ولا نقتصر هذا كما ينبغي تذكر الفرقا كان  
بين المقدمة الحكيم والمقدمة الخطابية فان المقدمة الخطابية انما تجعل السامع القابل للمعنى مستغلا  
ومقيدا وجوبا مقصود منها بعبارةها الفصيحة البليغة للطبيعة المزيينة بانواعها الخالصة و  
التشبيهات والتخيالات فيحتاج الى تطويل الكلام وانما المقدمة الحكيم فيكون لقبولها مجرد ان يكون  
السامع قابلا للمعنى ولا يحتاج الى تطويل الكلام فيها بل قد يكفي ان يؤدى المقصود بحيث يقبله  
بمقدرة وبسبب هذا ان الحكيمات تكون ظاهرة بانوارها الذاتية فيقبلها السامع بالضرورة  
بجلاء وغير الحكيمات فانها تحتاج الى المنورات حتى يقبلها السامعون كذا علمنا المعلم الاول  
في الفصل الرابع من الكتاب الثالث للخطابة هذا ثم اعلم ان المصنف فعل في هذا المقدمة شيئا ثلثة  
الاول بيان مراده او قليا بالاشياء التي سيبحث عنها الثاني بيان الترتيب الذي به يعلم تلك الاشياء  
الثالث وضع الطريق الذي يستعمل في تعليم هذه الاشياء والا ولا نعلم ان في المتن الاول والثالث  
بين في المتن الاربعة الباقية وهما انا اشرح في شرح المقدمة الموجزة المقطعة الضيقة العبارة  
المصنوعة من النسخ المقروءة على المصنف **الفصل الاول في بيان المقصود وترتيب العلم وطريق التعلم**  
وفي متن خمسة **المتن الاول قال استاد لكل والمعلم الاول** لما كان العلم واليقين يتبعان في جميع الفنون  
التي تكون لها مبادي وعلل وعناصر من ادراك هذه لانا انما نظن ان يتقن شيئا ما حين ندرسه  
علما الاول ومبادي الاول حتى اعنا صرنا نرى ان نعلم لان نعلم ولا الاشياء التي  
تكون علم مبادي علم يكون للطبيعة اقول ساسعي ان اظهر مقاصد اخص الخفية وشرحتها بعلم نظارة  
بعبارة تسهل الماء خذ حتى اجعل الاشياء التي اوردتها قطعة ومطوية في بعض المواضع اما الخطة قوة  
عقله ولغضد الايجاز والوجود الكلمات اليونانية ماء نوسة ومناسبة لاسم هذا الزمان فاعلم  
ان المصنف في هذا المتن مقصوده احيى الاشياء التي سيبين والترييب الذي يجب ان يحفظ فيها  
حتى تعلم ان تتخرج هذا المدعى فاحررين له بجملته لان نعلم ان نعلم ولا الاشياء التي  
التي يكون للطبيعة وان نعلم اول الاشياء التي تكون على المبادي كانه قال ناستكمل الاشياء المتأينة  
للعلم الطبيعي ويجعل نعلم لان نعلم المبادي والعلل والعناصر وان نعلم اول الاشياء التي تدور  
على المبادي وهذا المتن مشتمل على تلك الجزاءين في الاصل فاضيفت كبرى لاجل الجزاء الاول والمدعى  
المذكورة ويثبت في الثاني في قوله لانا انما نظن ان نعلم حتى اعنا صرنا نرى ان نعلم ولا الاشياء التي  
المذكورة في الثالث بقوله فطامنا به ينبغي الى اخره قال بعض الشراح ان المراد من الجزء الاول والمدعى  
المذكور هو تعيين مبادي العلم وقال بعض اخر ان المراد منه هو تعيين مبادي الاجسام وانا افعل كذلك  
واقول ان العلم الطبيعي يكون للاشياء التي لها مبادي وعلل وعناصر وكل ما يكون للاشياء التي لها مبادي  
وعلل وعناصر يتقن من ادراك تلك المبادي والعلل والعناصر فالعلم الطبيعي يتقن من ادراك تلك  
المبادي والعلل والعناصر واذ كان كذلك فطامنا به ينبغي ان نعلم اول الاشياء التي تكون  
على مبادي علم يكون للطبيعة يعني فنحن حال كوننا كاسبين اليقين للطبيعة ودارين على البحث عن الاشياء  
الطبيعية يجب علينا ان نعلم ان نعلم المبادي هذه الاشياء وعللها وعناصرها وان نعلم اول الاشياء  
التي تكون على تلك المبادي والمصنف ثبت الكبرياء ما هو متفق عليه بين جميع العلماء له بقوله لانا انما  
نظن ان نعلم شيئا الى قوله حتى اعنا صرنا نرى ان نعلم ولا الاشياء التي

للاخره ولما ثبتها وقع الاختلاف بين الشراح فقال بعضهم وصنعها المصنف كذا لظنهم ولم يثبتها  
تلميذه ثانيا وقرئ شمس وقال كما نقل عنه يحيى الخوي بطريك الاسكندرية ان العلم الطبيعي يبحث عن البنى  
الطبيعية والاجسام الطبيعية مركبة وكل مركب له مبادي وعلل وعناصر فالعلم الطبيعي يكون للاشياء  
التي تكون لها مبادي وعلل وعناصر وقال بورفريوس لا يليق للمصنف ان يبين هذا الضمير ههنا لانه  
لا يليق للحكيم الطبيعي ان يثبت مبادي علم في ذلك العلم وقال سيمليقيوس عدم اثبات المصنف لها  
ههنا هو المناسب للمقام لان مجموع الكلام بعد هذا سيكون لاثباتها وهذا القول اقبل عندي من  
غيره واشار الى الجزء الثاني من الدعوى الذي هو الترتيب بقوله اول الواقع في قوله يجب ان نعلم  
بين اوله فان هذا اللفظ يدل عليه ان يكون حاصل الكلام ان العلم الطبيعي له مبادي وعلل وعناصر  
الاشياء الموجودة فيه وكل علم له مبادي وعلل وعناصر من سائر الاشياء الموجودة فيه فبين مباديها وعللها  
هذا العلم فالعلم الطبيعي بين مباديها وعللها والمصنف عين هذه المبادي وعللها في هذا الكتاب خمسة  
بياناتها **اشادات وشبه على الخيالات** **اول هذا المتن** اشير ولا مع يحيى الخوي ان المصنف لما كان اعتادات  
يجتهد في كتابته بمقدرات عامة معلومة ولا شرع في هذا الكتاب ايضا بمقدرة عامة معلومة ولا شرع  
كل علم يكون له مبادي وعلل وعناصر يعلم من علمها ولهذا بدأ بلفظة اذن المرادفة للفظه چونك الذكاء  
اي كلمة لما المشيرة الى ارتباط ثبوت الثاني له وجود التقدم والى كون المقدم معلوما او لا مباديها  
او في موضع اخر كما ان هذا المقدم قد كان علم في كتاب التحليل الثاني قال لما كان العلم واليقين قول  
قال اقونا تاسي اذ بالعلم العلم المأخوذ في العلوم من التعريفات وباليقين العلم المأخوذ فيها من  
البرهان فان الالات القوية الحاصل بسببها العلم اثنان الحد والبرهان وكل واحد منهما يحصل من العمل  
وهذا قال المصنف في الفصل العاشر من الكتاب الثاني ان الحد التام يقتضي عن البرهان وصفا فقط  
فلا يشمل كلامه على كل ادراك يقيني قال لما كان العلم واليقين ولم يقتصر على ذكرها انتهى وهذا السج  
يرى معقولا لكنه غير مطابق لعبارة المصنف اليونانية ولعل هذا انما نشأ من سقم الترجمة القديمة  
اللاتينية التي كانت موجودة عنده وعند ابن رشد وكثير من العلماء فان عبارة هذه الترجمة لما كان  
التعقل واليقين فهو ليست مطابقة لعبارة اصل النسخة اليونانية فان التعقل ليس بمعنى ذلك  
لله العلم الواقع في العبارة اليونانية بل التعقل بمعنى ثبوت ولم يقع لفظ ثبوت في اصل النسخة اليونانية  
بل الواقع فيها هو لفظ اذن له العلم وقال سيمليقيوس ويحيى الخوي ووقور قاس ان اذ  
واستات الواقعين في عبارة المصنف لفظان مترادفان ذكرهما معا لتحسين الكلام والتأكيد قالوا  
واشال هذا الضنيع واقعة كثيرا في عبارات فلاطون واورد وقور قاس امثلة من عبارة  
المصنف انتهى وهذا انما يصار اليه عند الاضطراب فان التكرار ليس بحسن في العلوم الحكيمية  
فان معلومها تابعه في تعليمه للطبيعة فانها لا تفعل امورا كثيرة اذ كانت تفعل قليلا  
كافيا والانس هو ما قال اسكندر الافروديسي وشمسيوس وابن رشد فترجى ان اذن العلم  
اعم من استات اليقين فان اذن له العلم كالجس شال للعلم من العمل والعلم بلا علل والعلم  
الضروري وغير الضروري ويجطف اليقين عليه صار محصيا بالعلم اليقيني فصا حاصل  
المعنى لما كان العلم الذي صار يقينا يتعاقب الى اخره ويؤيد هذا الشرح ما كتب المصنف في الفصل  
الثاني من اول ما بعد الطبيعة من قوله والعلم واليقين يوجد لاجل نفسه حقا في علم المعلوم تافا  
فان لفظ العلم ههنا اعم من اليقين وانا اقول لما كان المراد ههنا هو الامرالخاص فقط على ما يفتيه  
شرح هؤلاء كان ينبغي ان لا يذكر لفظ اذن العلم لان معناه العام ليس مقصود ههنا على ما قد

نتم بينهما

التحليل الثاني



بل المقصود هو الحاصل بوظائف است عليه اي اليقين وهذا المعنى الخاص بقيد لفظ  
 اليقين يقينا بلا ذكر المعلم مع فيكون ذكر حثوا بلا طائل قال لا حوى عندي هو ما قال اقول ان لا يقع  
 ما اورد عليه ولا بان العلم وان كان اعم من اليقين لكنه اختص ههنا بقضية المقابلة والمقام  
 بالعلم المأخوذ في العلم من الحدود ثم لما وقع عبارة الترجمة اللاتينية القديمة كان العلم واليقين  
 قوتنكك ليعتق على جميع الفنون وكان لفظ قوتنكك انما يستعمل في عرفهم في مادة الامكان  
 اشبه بعضهم على هذا القول فلما انما طبق اصل عبارة المصنف بانه لما كان هذا المقدم مشير  
 الى مقدمة صادقة ضرورية كان يجب ان يعبر بعبارة مضبوطة للضرورة فلم يعبر بعبارة مضبوطة  
 فلا كان المضاد للضرورة مع ان المعبر به انما يشير الى المقدمة الممكنة وهي مع رخصتها لا يبيح الدعوى  
 الضرورية مع انها مطلوبة المصنف ههنا على ما يدل عليه قوله فظاهرا ان يجب السعي الى اجاب  
 عنه اكثر شراح اللاتين بان الفنون والعلم الكمالين يمكن ان ينسبا الى امرين الى المعلومات والى الطالبين  
 فانسبا الى المعلومات فهي لا تعلم علما تاما الا من علم مبادئها الضرورية واما انسبا الى الطالبين  
 الذين يكتبون هذا الفن والعلم فليس علمهما ضروريا بل يمكن ان يقع وان لا يقع وان يعلم زيد او عمرو  
 فبما على هذا قال المصنف قوتنكك ليعتق ان يقع وهذا الجواب ليس بشئ لان المقدمة المشار اليها  
 تكون ممكنة ايضا على هذا الجواب لا ضرورية فلا يندفع الاشتباه به والجواب الصحيح ان هذا الاشتباه  
 انما يرد على ما وقع في الترجمة القديمة اللاتينية وهي غير مطابقة لعبارة المصنف لانه اصل العبارة  
 فانه لا يعبر بالا مكان اصلا بل بالوجوب ولا على الوجوب ولا على عبارتنا المطابقة لعبارة اصل  
 فانها سمون ليعتق ان لا يتخذه اي يمكن ان يقع قال في جميع الفنون اقول لفظ الفنون وقع موقع  
 مشودوس وهو جمع مشودس وهو يقال باشتراك الاسم على معان كثيرة كما هو ظاهر من عبارات  
 المصنف في الفصل الثالث من اول طوبى وفي المتن الرابع والخامس من كتاب الاول للنفس وفي الفصل  
 الاول من كتاب الاول للاول للاول في موضع اخر فانه استعمالها بمعان مختلفة والمراد ههنا  
 بمجموعة المقام هو مجموع العلم في الفنون والطب والفن الهندسة وفي الجدل اي مجموع علم الطب مجموع  
 علم الهندسة ومجموع علم الجدل كما قال الفيلسوف في اول الجدل ان علم الجدل هو الفن الذي يقتضيه  
 ان يجيب عن كل سؤال اورد علينا بدلا بل سلكه وسمى ما بعد الطبيعة في المتن الثالث من الكتاب  
 كتاب السمع الطبيعي بالفن للمبدأ الاول وقد يطلق على الأدلة الجزئية مما يقتضيه العلم وبهذا المعنى  
 كان يقول المصنف في الفصل الحادي والثلاثين ان مشودوس اس الفنون بحسب الفلسفة اربعة  
 فهي نظن الا لا تبعد لينة اليقين والتعريف والبرهان والتحليل قال فيكون طابا داو علل وعناصر  
 اقول قد اختلف الشراح في بيان المراد من هذه اللفاظ ولا شيء تكون فذهب لنا رايي وقا بعبارة الى  
 انها مبادئ العلم التي يجب ان تؤخذ في العلم وان تعلم مقدما ولهذا قالوا المراد بالمبادئ هي المبادئ  
 المشتركة العامة والمقدمات المحصورة بالذات والى المحصورة وبالعناصر هو الحد  
 الاصغر والاكبر وهذا الراس بعيد عن مقصود المصنف فانه يريد ان يعلم الاجسام الطبيعية وهي  
 لا تعلم بدو مبادئها وعناصرها فاما المراد منها مبادئ الاجسام الطبيعية وعناصرها  
 لا المقدمات المشتركة العامة والمقدمات المحصورة نعم فظاهر عبارة المصنف يشعر بما قالوا فان  
 الضمير في طابا راجع الى الفنون لانه يعنى العلوم وان لفظ المبادئ في قوله الله تكون على مبادئ  
 علم كون الطبيعة مضادا الى العلم لكنه ليس بمراد المصنف وانما اضافها الى الفنون لكونها مبادئ  
 للموضوعات المعش عنها في العلوم فالمصنف تكلم ههنا بالالفاظ المذكورة لمبادئ الاجسام كما في

وفي هذا المتن  
 وهو بهذا المعنى في كلامه  
 من اول التحليل الثاني

بلغ

اليه شراح اليونان وابن رشد القرطبي وثوما اقوناس وسائر الحكماء المتأخرين فانهم اتفقوا على  
 ان المراد ههنا الالفاظ العلة الاربعة وان اختلفوا في ان اي علة اريد باي لفظ فمجموعها  
 انه اراد بلفظ المبادئ معنى اعم شامل للعلل الاربعة ثم قسمه باللفظين المتعاقبين وادى بالعلل  
 العلتين المتعاقبتين للفاعل والغاية وبالعناصر العلة المادية والصورية وتبعه بحسب الفنون  
 واثبت كون المراد من المبادئ معنى اعم باستعمال المصنف في مواضع اخرى كذلك وزعم اسكندر  
 الافروديسي تا بعلا وذمون تلميذ المصنف انه اراد بالمبادئ ههنا العلة الفاعلية فانه اطلق المبادئ  
 واراد به الفاعل في مواضع كثيرة مثلا في المتن التاسع والعشرين من كتاب الثاني في من الثمانية وفي  
 المتن الخامس والخمسين من كتاب الاول للكون والفساد وبالعناصر العلة الغائية والصورية والعناصر  
 العلة المادية وبه قال اقوناس وكثير من الشراح وتبع ابو الوليد ابن رشد القرطبي الاسكندر  
 في الاربعة بالمبادئ العلة الفاعلية وخالفه في الاربعة الاخيرة وقال المراد بالعلل هي  
 هي العلة الغائية وبالعناصر هي العلة المادية وبالعناصر هي العلة المادية والصورية وقول ههنا  
 الشروح الثلاثة وان كان يمكن ان يضاه من حيث دلالة بعض الالفاظ المذكورة على بعض هذه  
 على اخرى يمكن رده على ما اتفقوا عليه من ان المراد بالالفاظ المذكورة هي العلة الاربعة ولا ان المراد  
 حين بحث في كتاب الخامس مما بعد الطبيعة عن هذه الالفاظ هي المبادئ والعلل والعناصر بين  
 ان المبادئ اعم من العلة لان معنى المبدأ هو الذي هو الاول الذي يكون منه شئ او يتكون او يعلم وهذا  
 يكون كل علة مبداء ولا يكون كل مبداء علة كما ان كل عنصر علة وليس كل علة عنصرا فلما ذكر المصنف  
 ههنا الالفاظ الثلاثة معا لا يجوز ان يجعل مبادئ مقصورة باجناس العلة الاربعة وثانبات  
 المصنف قد عدل لعدم من المبادئ مع انه ليس من اجناس العلة الاربعة وثانبات ان المصنف بحث ههنا  
 اولا عن المبادئ لا عن العلة الاربعة وادى بها ان المصنف في اول سادس ما بعد الطبيعة ان المراد باللفظ  
 مبادئ وعناصر صولكن الرضا كما قال ابن رشد واقوناس يبرهن بالعلم الصورية فقط فاللفظ  
 المذكور في المبادئ والعلل والعناصر لا تدل ههنا ايضا على اجناس العلة الاربعة وليس هذه  
 الدلالة مراد المصنف وقال بعض المتأخرين من الشراح ان المصنف استعمل هذه الالفاظ الثلاثة لا على التميز  
 دلالة على معنى واحد في العلة وبذلك كما ان بعض القدماء كان يعبر عنها بالمبادئ وبعضهم  
 بالعلل وبعضهم بالعناصر فبعد المصنف بكل عبارة عبروا عنها فكانه قال التي تكون لها مبادئها  
 شئت فسمها فان المال واحد لان كل فن وعلم شئ يكون له علة انما يكتب من هذا العلة وهذا  
 البيان يؤيد الامران الاول وكلمة او التحيرية والثاني مطابقة لما ذكره في تعريف العلم المذكور  
 في الفصل الثاني من كتاب الاول والتحليل الثاني وهو انما نظن ان ينبغي ان نذكر في العلة التي  
 تكون الشئ لاجلها وهذا البيان ايضا مردود بما ذكرنا من وجوه الابرادات وايضا لا يمكن ان  
 يثبت ان بعض القدماء كان يعبر كذا وبعضهم كذا وبعضهم كذا وبجهد احتمالا ان يكونوا يعبرون  
 كذا لا يكون شرا لمراد المصنف بل تشويشا واختلا لا وايضا هو مخالف لما في المصنف لاختصاص  
 الجنب عن المشو والتقليد والتكرار بلا فائدة لا سيما في اول شروعه في الكتاب واضن ان المصنف  
 اراد ان يشير به الى مصنع فاراد بها الى الاشياء التي جعلها في الكتاب الاول والثاني في المبادئ  
 والصورة والعدم والطبيعة والعلل بناء على ان هذه الاشياء المعينة تجعل مختلفة وتسمى باسماء  
 مختلفة بحسب جهات مختلفة بها تنسب الى معلولاتها فان تسمى مبادئ من حيث انها مبادئ لكونها  
 ومن حيث انها اجسام مربوط بها في الوجود والاولى عناصر من حيث انها اجسام تدرك بها في

حيث قال فيها العلة الفاعلية  
 مبداء اول يكون منه مبداء  
 الحركة والاسكون

المتن الاول والثاني  
 والثالث من

كما قال الجليلي في بيان  
 الاشياء التي يكون علمها  
 علم يكون للطبيعة

بلا فرق

في الالفاظ الثلاثة الى

الاول الثلاثة منها







لا بد ان يكون العلم لا ينظر ان يتبين شيئا قبل ان ندرك علمه وهذا هو علم حلة الا وله فلفظ لا وله  
المذكور ههنا يراد به هذا المعنى في العلل المختصة القسرية بلا واسطة لا ما تقوم ان يثبت ويثبت  
وبعض اخر من ان العلل الاول في العلل البعيدة فمقتضى هذا الكلام انما ننظر ان يتبين شيئا حين  
ندرك علمه المختصة القسرية بلا واسطة لانه تكون الاشياء لاجلها ومباديها المختصة القسرية  
بلا واسطة حتى نذهب الى العناصر الى الاشياء المركبة للحد والافان قلت لم ذكرها في الكبر  
لانه مجموع الفن ومبادي مجموع الفن وكذا صلا لا تكون الا اول فلم يبق حاجة الى التقييد فيها  
ولم ينسبها في اثباتها الى مجموع الفن بل تنزل الى علم شيء ما اي شيء كان من الجنيات ونسبها اليه لما  
كان يمكن ان يكون للجزئي مبادي قسرية وبعبارة اخرى لا لا يتقنه من علمه ومبادي  
البعيدين بقائه لم قال فظاهر انه يجب ان لا يكون من الاشياء التي تكون على مبادي علم  
يكون للطبيعة مع انه ينبغي ان يقول يجب ان لا يكون مبادي علم يكون للطبيعة ولعل المص  
لم يقل كذلك لانه وضع كونه مبادي الاجسام الطبيعية كالظواهر وقال كما قال لانه يجب ان  
عن الاشياء التي تكون عليها لانها ليست كالظواهر مثل احوالها وعددها ونسبها بعضها الى بعض  
واشغالها واعلم انه ذكر في هذا المتن الفاظ اربعة العلم واليقين والادراك واليقين وانما نسب  
الادراك في الكبر والاثبات الى المبادي لانها على ما قال في حيلتيه في المتن الثاني لا تعلم بقينا  
بل ضعيفا لان المبادي لا يعلم بالعلل بل بما هو اعرف لنا اولان علم المبادي اعرف لنا ولنا زيادة  
العلم به على ما اظن لان لفظة ضرور في الواقع موقعها لفظ الادراك انما يستعمل في عرف اليونان  
في علم يكون لنا زيادة الفقه به واراد بالعلم واليقين واليقين ما يحصل من المبادي والعلم وان  
كان اعم من الاخيرين لكنه خص يعطف اليقين عليه به على ما قد رسا بقا وانا اقول اراد بالعلم العلم  
الحاصل بالعرفيات وباليقين العلم الحاصل بالبرهين وبالتيقن العلم الحاصل من كل واحد منهما  
ولقد شرح هذا المتن بازيد مما كنت عرفت ان اشرحه لكن لا بد ان ازيد مما اشرت وقلت يمكن ان شج  
كتبه الدقيقة بكمال التدقيق لكنه لا يمكن ولا يلتزم ان يكون لانه لو شرح كذلك لكان شرح كل متن  
من مائة مجلد كبير خارجا عن احاطة الفحول فضلا عن الطالبيين **المتن الثاني قال المص والطريق**  
**الطريق من الظهريات والعرفيات** لنا في الظهريات والعرفيات طبعا لان المعلومات لنا على  
الاطلاق ليست امرا واحدا فيجب علينا ان نتحرك بهذا الطريق من الاظهوريات طبعا والظهوريات لنا  
الى الظهريات والعرفيات طبعا **اقول** قد اختلف الشراح في ان المص من شيء يبحث في هذا المتن وفي  
المتن الثالث الالية قال يحمي الحقوقي وثوما وكثير من شراح اللاتين انه يريد ان يبين الترتيب  
الذي يراعيه في بيان مبادي الاجسام الطبيعية وقال بعض اخر لا يريد هذا بل يريد ان يبين  
طريق وجدان مبادي الاجسام الطبيعية وسنبين كل واحد منهما حتى نأخذ ما هو راجع عندك  
لكن ينبغي ان يبين في الترتيب وطريق التخصيص فنقول الترتيب هو وضع مناسب الاجزاء بالتقدم  
والتاخر الى شيء اول والترتيب المناسب للمقام انما هو طبيعي وهو يكوننا ذاتنا هذه الاجزاء على  
ما وضعت من الطبع وتعليمي وهو يكوننا ذاتنا ما يوجب كون تعليمها على هذا الوجه اسهل مكللاها  
بظهور ان في تعليم الحواس خمسة الظاهر فانه اذا بدئ باللاسه ثم الذائقة ثم الشامة ثم السامعة  
ثم الباصرة على ما علمها افلاطون في تيمائوس ما بين شيئا في الفن السادس من طبيعيات  
الشفا يكون هذا على الترتيب الطبيعي واذا بدئ بالباصرة ثم السامعة ثم الشامة ثم الذائقة ثم  
اللاسه كما علمها المص في المتن السادس والستين من الكتاب الثاني للنفس يكون هذا على الترتيب

الغلي

التعليمي وطريق التخصيص هو السلوك من المعلومات الى المجهولات بالانتاج كما نسلك في الاقسيمة من  
المقدمات الى النتيجة او الحركة الصورية كما تقع في التقسيم فان من يقول الحيوان انا ملوك فينظر  
الى ان يقول بعدد او غيرنا طبق لان اسبق التقسيم هو ان يكون بالا مود المتقابلة ومن هذا يعرف ان  
طريق التخصيص يكون دائما مع نوع الانتاج واما الترتيب فلا يكون معه ولهذا ترى بعضهم يمتنعون  
بينهما بان في الترتيب بين شيئا بعدا اخر وفي السلوب التخصيص بين شيئا باخر **شرح المتن على اي محيى**  
**الحقوقي وثوما اقوالا ثانيا** **تأبعهما** هؤلاء ربطوا هذا المتن بما قبله بان قالوا لما قال المص في المتن  
السابق ينبغي ان يبحث في الحكمة الطبيعية اولا عن المبادي لان الاشياء التي تكون لها مبادي يتبين  
من ادراكها توجه حيلتيه بعض المبادي اعم وبعضها اخص فمن انهما ينبغي ان يتبين في اعم من  
الاخص فاجاب في هذه المتن الاربعة بانه ينبغي الابتداء من اعم والحركة منه الى ما هو اخص  
منه وهكذا بين هذا في مواضع اخر من كتبه لاسيما في الفصل الاول من كتاب الاول لا مقام الجنيات  
ويثبت هذه الدعوى في المتن الاربعة بالا قسمة الثالثة ووضعها بعينها في اخر المتن الرابع حيث  
قال فيجب السلوك من الكليات الى الجنيات وكان المص قال في هذا الدعوى في هذا المتن على ما يرى  
هؤلاء الشراح ان الابتداء في تعليم العلوم وتعليمها يكون من الطريق المذكور التي وضعت فينا من الفهم  
لان نسلك فيده منها **والطريق المذكور الموضوع** فينا من الطبع لان نسلك فيده منها من الظهريات والعرفيات  
لنا الى الظهريات والعرفيات والطبع فالابتداء في تعليم العلوم وتعليمها يكون من الظهريات والعرفيات  
لنا الى الظهريات والعرفيات والطبع والمص على الصغرى واثار الكبر بقوله **الطريق من**  
**الظهريات الى قوله من الطبع** واثباتها بقوله لان المعلومات لنا وعلى الاطلاق ليست امرا واحدا ولنا  
الى النتيجة بقوله فيجب علينا ان نسلك الى اخر ثم يستلج في المتن الثالث المبتداء بقوله وتكون المعلومات  
والظاهرة لنا اولا هي المختلطات زيادة اختلاط الى اخره ان الابتداء يكون من المختلطات زيادة  
اختلاط بطريق ان يقال لا ابتداء يكون من الظهريات والعرفيات لنا والظهوريات والعرفيات  
لنا هي المختلطات زيادة اختلاط فالابتداء يكون من المختلطات زيادة اختلاط اما الصغرى  
فقد اثبت بالقياس السابق واما الكبر فاثار له اثباتها بقوله في المتن الثالث والمعلومات المتأخرة  
من هذه تكون عناصر مبادي للمقسمين لها يعني تا تعلم والا الكمل ثم مبادي وعناصر اي  
اجزاء لا تا تعلمها حين تقسيمها الكمل فانه لا يمكن ان يقتصر احد ما لا يدرك في يقال الظهريات  
والعرفيات لنا هي الكليات والكليات مختلطات بالنسبة الى اجزاء فالظهوريات والعرفيات لنا  
مختلطات ثم عين الدعوى المقصودة ههنا في المتن الرابع بتدريج السلوك من الكليات الى  
الجنيات وكما قال لاجل انتاجه المشتركات والكليات زيادة اشتراك وكلية مختلطات زيادة  
اختلاط والمختلطات زيادة اختلاط يكون السلوك منها الى ما هو اقل اختلاط منها فالمشتركات  
والكليات زيادة اشتراك وكلية يكون السلوك منها الى ما هو اقل اشتراكا وكلية اما الصغرى  
فظاهر لان المشتركات والكليات زيادة اشتراك وكلية كليات ما يحيطه بالقوة لما هو اخص  
منها كالاجزاء واما الكبر فهي نتيجة القياس السابق ثم اورد امثلة ثلثة لبيان ان الكليات  
زيادة كلية اعرف لنا ما هي اخص منها احديها في المتن الرابع والاخرين في الخامس وهذا البيان  
يثبت ثوما اقوالا ثانيا في اخر شرحه بوجهين اما اوله بان يقول ان عرضا فيلسوف في مجموع هذا  
المقدمة يجب ان يكون ناظر الى شيء واحد وهذا انما يوجد في هذا البيان لا في بيان الاخر فهذا  
البيان هو الصريح المطابق لغيره فيلسوف واما البيان الاخر فيشوش هذه المقدمة ويفسر بما عطا

بين المراتب

الطريق

الموصلة

بالنسبة







**بالزيادة وبان التقسيم** قد وقع بين الشراخ في بيان الخلط انقلاب عظيم حتى تولد منه اختلاط جسيم  
فهم منها ثوما اقواسا لكتابات الطبيعية التي تكون واحدة في الكثير فالخلط يقال لما يحيط شيئا  
اخر بالقوة وبلا فرق والكتابات ايضا شاملة في نفسها بالقوة وبلا فرق لانواعها وبهذا يقال اذا علم احد  
امرا بالكلية انه علمه مشوشا واخلط ثم يمتد الى العلم اخوا ويكمل اذا علم بالفعل كل واحد بنفسه مما كان يحاط  
بالقوة وبلا فرق في الكلي وفهمه سيميلقيوس من لفظة الخلط المركبات ونسبها الى الحس فانه قال في  
شرحهم والتي تودح للمبادي والعناصر تكون في المركبات منها وكلتا مامتا معا لا جزاء والمركبات  
والخلطات تكون اعرف لنا من مركباتها والبسائط لانها تتركب بالحس وتكون مدركة لاكثر الناس  
ادراكا حاصل من كثرة التجربة والتجسس واما البسائط فانها مستعلة لان عقلها بعقل لا ناعلم  
كل واحد من الحيوان والنبات في الحان ويحس ويرى كون هذا انسانا وذاك فرسا وهذا شجرة لثين وذلك  
كرها ولكن لا يكون كونها مركبات من العناصر الا بغير معلوما بالدقة لكل احد انتهى وعلى هذا الوجه  
فهم ابن رشد القليل من الخلطات المركبات المعلومة من العناصر وبسبب هذين الشرحين امرنا لحدما  
هو ان المركبات شاملة للاجزاء التي في مباديها وعناصرها داخل في حقيقتها اي طبيعتها والصورة اللتين  
يجت عنهما المصنف في هذا الكتاب وثانيهما هو انه لو قسم هذا المركب بقدر في الحال بلما دي العناصر  
المطوية في العلم الطبيعي وهذا قال فرا يخسوس وبعض المتأخرين ان عبارة الخلطات الواقعة في النسخ  
سهو وقع من غفلة الناظرين والصحيح هو عبارة المركبات اقوال هذا الصحيح سقيم فان عبارة المركبات  
لم توجد في نسخة من نسخ اليونان واللاتين وعبارة الخلطات مقبولة عند جميع الشراخ الى يومنا  
هذا وقال يحيى الخوي ان المراد من الخلطات هي الافراد المنتشرة الغيرة المعينة الدالة على هذا  
الشيء الجزئي او ذلك الشيء الجزئي وتطلق على الكثير ولما كان حالها كذلك لا يكون تسميتها بالكتابات  
بلا مناسبة وورد امثال المشهور وقال كما اذا انا حيوانا ما او انسانا ما من بعيد تصوماه واولا بلا  
فرق واخلط فان حيوانا ما يمكن ان يكون انسانا او فرسا او حمارا او غيرها وكذلك الانسان يمكن ان  
يكون سقراطا او فلان وغيرهما فالخلط هو المعلوم لنا او لا فاننا اذا راينا سقراط من بعيد  
نصوون ان يكون حيوانا ما ونصوون بهذا الوجه اي من حيث انه حيوان ما يكون خلطا لان كل  
واحد من الحيوانات حيوان ما ثم اذا قرب منا وتبيننا ان انسانا لظهور ما رات لاسانية منه عندنا  
فهو بهذا الوجه وانما نعرفه من الحيوانات لكانا ندركه خلطا وبلا امتياز لان كل واحد من  
الناس يمكن ان يكون هو الانسان المرئي ثم اذا حضر عندنا وميزناه بهوارضه المشخصة عن ازار  
افراد الانسان نتيقن انه هو سقراط انتهى وبعض المتأخرين شرح الخلطات بما يكون بئنه ههنا من  
قبيل الاشتغال بالعبث واطن ان المصنف لم يرد بها الكلمات فقط كما زعم ثوما اقواسا ولا المركبات  
فقط كما ظن ابن رشد القليل من الخلطات والافراد المنتشرة كما توهم يحيى الخوي بل اراد بها معنى عاما  
شاملا للكلمات والمركبات الجزئية الغير المتشخصة فان الخلط قسمان خلط محسوس واخلط معقول  
فالمحسوس لنا او لا بلا امتياز وتعين شخصي كما يشيخ المرئي من بعيد هو خلط المحسوس وهو المرئي المنتشر  
المركب والكل هو الخلط المعقول وكل كل كانا من كل اخر فهو ان يدا خلطا من الا حصر ولا يفتق  
هذا الشرح ينبغي ان تعلم ان الاشياء التي اخلط بعضها بعضا كالماء والعسل والخل الخلط في  
التكليفين هي المستامة بالخلطات حقيقة ثم اطلق الخلط على الكل الحاصل منها لا شاملة اياها  
والكل المشتمل على امرين بان احدهما هو الكل المشتمل عليه بالفعل والكل المركب الكائن على هذا الوجه  
يشتمل على المبادي والعناصر المركبة له بالفعل كزيد المركب من الحيوان والصورة والثاني هو الكل

المسلمات من المصنف في المتن الا في الكلمات  
فان مثل هذه الافراد على ما قال يحيى  
من حيث انها تدل بالفرق في ولا على  
التعيين تمتاز عن الافراد الغيرة

المشتمل

المشتمل عليه بالقوة كالحوان والا انسان الكليتين فانها محيطان بالقوة لما تحتهما فصارا لخلطتين  
مخلط بالفعل ومخلط بالقوة واما ما اراد المصنف بالخلطات والاول مدرك او لا بالحس والثاني  
بالعقل من حيث انه عقل وايين كون هذا البيان هو مراد المصنف بوجه اما او لا فلان المصنف قال بالخلطات  
تكون معلومة لنا او لا ونحن ندركها ولا الخلطات بالحس والعقل كوننا من بين بقسيمي القوة الادراكية  
فالمصنف لا يريد بها الكلمات فقط التي تتركبها بالعقل ولا المركبات فقط ولا الافراد المنتشرة فقط  
المدركة لنا بالحس بل يريد كل واحد من الخلطات العقلية والكلمات والخلطات بالفعل في المركبات  
بالفعل واما ثانيا فلان المصنف لا يريد بالخلطات ما سيعلم في المتن لا بئنه وفيها يعلم كل واحد من الكلمات  
الخلطية والافراد المنتشرة الخلطية فانه يتكلم للكلمات الخلطية في المتن الرابع والمركبات والافراد  
المنتشرة الخلطية فيه وفي الخامس كاسيتين فيهما واما ثالثا فلان الكلمات والمركبات تسلك من كونها  
اعرف واظهر لنا في معرفة المبادي وكل ما تسلك من كونه اعرف واظهر لنا في معرفة المبادي بحيث  
يراد هو بالخلطات ههنا فالكلمات والمركبات هو المراد بالخلطات ههنا وتبيننا اصغرى بالنسبة  
الى المركبات بانما متى ما قسمنا ما وحللتها باخذ المبادي والعناصر كما قال المصنف في هذا المتن واما  
نظن ان تعلم المركب هكذا حين نعرف من اي وكما يكون كما قال في المتن الخامس والثلاثين وكذلك بالنسبة  
الى الكلمات والمركبات فانها تسوق الى معرفة هذه المبادي من حيث تنتشر منها مثل ثوما اقواسا في المتن  
والخلطات بالتقسيم الى الاقسام والمتعينات كما فعله المصنف في المتن السادس حيث قال ان المبدأ اما  
واحد وكثير واما متناه او غير متناه واما قابل الحركة او غير قابل الحركة فان هذا خلط ما ثم اذا تركت  
الاقسام المراد في عين شرط المبادي وعددها ووجهها واطن ان سيميلقيوس فهم من عبارة  
الخلطات التي تكون معلومة ولا المتعنى الشامل للمركبات او قل الافراد المنتشرة والكلمات متنا  
فهمه المركبات منها فقد علم من قبل كلامه فيما مر من ان هذا يكون اعرف لنا ومعلومة او لا بالحس وقد ذكر  
ايضا هذا الشيء في شرحه مثال الانسان المرئي من بعيد واما فهمه الكلمات منها فيعلم من كلامه هذا يراد  
هذا المثال فانه قال بعد هذا والكل يشابه الكل من حيث يوجد فيه تركب موركيين مركبة له كاجزاء موجودة  
في الكل فالكلي اعرف لنا كالمركب والخلط والمعلوم اول لنا كما انه متأخر عن الطبيعة لا نرى يكون هذا الجزئي  
فانه نسب في كلامه الكلي الى الكل وبما خلط لان فيه تركب لا موركيين المركبة له وقال انه اعرف  
ومعلوم اول لنا فكلامه هذا انما يكون لا دورا في العقل كما ان كلامه الاول لا دورا في الحس فان قلت فيد  
المصنف بالخلطات بقوله زيادة اختلاط قلت لان الخلط يمكن ان ينسب الى امرين الى المتفرق بالمتنا بل والى  
الخلط القليل والزائد فلا حاطهما قال كذلك من يدا ان الخلط اعرف لنا من المتشخص المتنا والخلط  
زيادة اختلاط اعرف لنا من الخلط واد من التقسيم المنفصل من قوله للمصنفين هذه الخلطات التقسيم  
الشامل للتقسيم الحقيقي والحل فانه بالنسبة الى المركب حل حقيقة وهو عادة المركب الى الاشياء التي تركب  
منها كل المركب من عناصرها وكل المعلوم الى علله وكل النتيجة الى المقدمات وبهذا المعنى استعماله  
في المتن الخامس لان الحد لا يقسم بل يحل لحدود الاشياء التي يحد بها فمن حيث اراد بالخلطات  
المركبات ضمنا التي تخل لخل لا يصح ان يرد بلفظ التقسيم ضمنا الحل ومن حيث اراد بها الكلمات ايضا ضمنا  
التي تكون لما تقسيم حقيقي لا تقسيمها الى الاشياء التي تكون ضمنا التقسيم الحقيقي فكانه قال  
ثم يصير العناصر والمبادي معلومة منها المقسمين تقسيما حقيقيا للكلمات الى الاشياء التي تكون  
تحتها والعالين للمركبات الى اجزائها **المتن الرابع قال المصنف فيجب ان تكون الكلمات الجزئية لان**  
**الكل كما لا يمحيط كثيرا لا اجزاء والكل اعرف بحس** اقول قد اختلفنا الشراخ في شرح هذا المتن

قله اختلاطه



اوربطوه بما قبله بانها طافات مجبة تركها ذكرها تركا تنكيا السواد وانا اشرحه واربطه بما اقتدر  
عليه راي فرط بما قبله ظاهرا من تعيين المصنف في المتن السابق كون سلوكها لوجدان المبادي من المختلطة  
زيادة اختلاط لانها معلومة لنا اولا وقد بينا ان اراد بالاختلاط ما يشمل الكليات وهي مختلطات بالقوة  
والمركبات او قول الافراد المنتشرة وهي مختلطات بالفعل فالاشع ان يبين سبب كون كل واحد منهما  
اعرف لنا قاطنا ودر ثلثة اسباب في هذا المتن والمتن الا في هذا يفعل في هذا المتن امين يحصل النتيجة  
اولا بالاختلاط بالقوة في الكليات وهذا فرغ قوله فيجب السلوك من الكليات الى الجزئيات بالفاء الثانية  
المفصلة لمصولة النتيجة مما تقدم ثم ثبت كون هذا المختلط له الكل اعرف لنا اما الاول بان يقال ان  
السلوك لوجدان المبادي يجب ان يكون من المختلطات والكليات مختلطات فالسلوك يجب ان يكون من  
الكليات واما الثاني فيبان يقال ان لكل كليات العقل والكل العقلي بالنسبة الى العقل كالكليات الحسية بالنسبة الى  
الحس لما قال الفيلسوف في المتن الثالث من الكتاب الثالث للنفس كما يكون الحس بالنسبة الى الحسوس كذلك  
يكون العقل بالنسبة الى المعقول والكل الحسني اعرف لنا بحسب الحس من اجزائه فالكل العقلي ايضا اعرف لنا  
بحسب العقل من اجزائه فالكل اعرف لنا بحسب العقل من اجزائه واثبت كون الكل كلاً ما يقوله لانه يحيط كثير  
كالاجزاء بصورة ان لكل يحيط اجزاء كثيرة تكون يحيط للكثرة التي تكون تحتها وكلها يحيط اجزاء كثيرة  
كلها فالكل كلاً **المتن الخامس** قال المصنف **بقوله هذا بعينه الاسماء بالنسبة الى الواحد لانه تدل على كل**  
**ما بلا تفصيل كالدائرة واما احدها فيفصلها الى الاجزاء والطفيليات لتسمى اجزاء بالانسان**  
**امهات ثم تميز كل واحد منهما** اقول لما عيّن في المتن الثالث ان المختلطات زيادة اختلاط اعرف لنا وكان  
اراد بها المعنى شامل للكليات التي هي مختلطات بالقوة والمركبات وقول الافراد المنتشرة التي هي  
مختلطات بالفعل وبين في المتن الرابع كون الكليات المختلطة بالقوة اعرف لنا بحسب العقل شرع في  
هذا المتن ان يبين كون المركبات المختلطة بالفعل اعرف لنا بحسب الحس بوجوب الاول ماخوذ من دلالة  
اسماء الاجسام فان شيئا واحدا كالا انسان يكون مدلولنا بالاسم وبالحد اما بالاسم فكما اذا ذكرنا الانسان  
واما بالحد فكما اذا ذكر الحيوان الناطق وهذا هو الجاهل فيستقران بان لفظ الانسان يدل على الانسان  
المركب بلا تفصيل والحيوان الناطق يفصل هذا المركب الى اجزائه ويبين مباديه متفرقة وبسبب على ما قال  
المصنف في المتن الثاني من جاس ما بعد الطبيعة ان الاسماء صلافة والحد يكون للشيء ومن هذا يكون اذا  
ادعى شيئا باسمه يكون هو اعرف لنا بل للجهلاء ايضا واذا ادعى بحد لا يكون كذلك بل انما يكون معلوما  
للعلماء وهذا العلم على ما قال الفيلسوف في الفصل الثالث من سادس الجدل هو العلم الدقيق الشريف ومثل  
لهذا بالدائرة لان اسمها تدل على كل ما بلا تفصيل اجزائه واما حدّها الذي هو شكل مسطح في وسط  
نقطة يكون جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى محيطه متساوية فيفصلها الى هذه الاجزاء والاول  
اعرف لنا من الثاني بل الثاني ليس معلوما الا لبعض العلماء في وقتنا هذا والمناسبات لوما ناهي لان  
فان عدلوا لاسم كل واحد معلوم لكل احد لما كان اجزاء يدقيا افرقيا واما حدّها فليس يعرف  
للجهلاء بل للعلماء فقط وتصور الدليل هكذا ان نسبة المختلط الى اجزائه المتفرقة مثل نسبة المدلول  
الاسمي الى المدلول الحقيق والمدلول الاسمي اعرف واظهر لنا من المدلول الحقيق لانه يجب ان تصور  
اولا شيئا ثم تحده فاختلط اعرف واظهر لنا من اجزائه المتفرقة في الكثرة ثابتة بقوله لانه تدل  
على كل ما بلا تفصيل كالدائرة واما حدّها فيفصلها الى الاجزاء يعني ان المدلول الاسمي هو كل المختلط  
والمدلول الحقيق هو المفصل المتفرق واختلط اعرف واظهر لنا من المفصل المتفرق فالمدلول الاسمي  
اعرف واظهر لنا من المدلول الحقيق والوجه الثاني هو انما يدعى بالقول والطفيليات لتسمى اجزاء بالانسان

ه بل المدلول الاسمي معلوم لنا  
اولا ثم المدلول الحقيق  
ثم معلوم لنا اولاً ثم اجزائه  
المتفرقة

والنساء امهات ثم يميز كل واحد منهما وهذا الوجه ماخوذ من اكل المجتمع من الجزئيات الكثيرة بالثبوت  
بالاختلاط وبلا فرق الذي تدركه بادراك الطبيعة دون اجزائه المتشخصة المفصلة وصورة  
القياس هكذا ان ما يدركه الطفيليات من الرجال والنساء مع كلاً يتحد بقوة طبعها هو اكل المجتمع  
من احدهما لا جزؤ المتفرق لانه هذا الرجل وهذا المرأة ولهذا تستحق كل رجل تارة واما وكل  
امراة تارة اما اكل المجتمع من احدهما مختلط لا متفرق فما يدركه الطفيليات اولا هو المختلط  
لا جزؤ المتفرق **بعض اشارات على المتن الرابع والخامس** اشرنا ولا ان المصنف يريد بقوله في المتن الرابع  
والكل اعرف بحسب الحس لانه ليس اعرف بحسب العقل كما يريد به هذا المعنى في نواضع كثيرة منها ما قاله  
المتن التاسع والا ربعين من هذا الكتاب ان الكل اعرف بحسب العقل والجزء بحسب الحس بل يدان لكل  
اعرف بحسب الحس من اجزائه وبسب هذا ان لكل طبيعة في الحس قوي واسرع من كل جز من اجزائه و  
ستكلم هذا الشيء كثيرا فيما بعد وثانيا انه قال في موضعين منهما كلاً ولم يقل كل بل وصفه بما ذكره  
لان احاطة الكل اقل من احاطة الكل الذي ليس بكل لانه لكل يحاذي الخط والمختلط كما بينا اننا  
الكل والمركب الجزئي في الغير المعين فوصفه بها ليعرف من الكل الاخر ولا كل اقل لان الكل المركب  
لما كان مركبا من الاجزاء بالفعل سمي صدقا وحققة مركبا والكل لما كان يظن ظاهرا امراسيا بالفعل  
فليس بمركب حقيقة بل مركبا بالقوة وثالثا انه قال والطفيليات بالتصغير ولم يقل والاطفال لان  
المستبين منهم للرجال اباء وللنساء امهات هم الصغار المبتدئة بالتكلم عسرا وراها ان بيان عريضة  
المختلطات وتقدم معلوميتها من المتفرقات بحال الاطفال بيان حسن لانه ماخوذ من سن الطفولة  
لانه فيها تكون تابيع للطبيعة وتعمل بمحض قوتها وخواصها ولهذا سمي الحكيم بقريوس لاطفال  
بمرايا الطبيعة هذا غاية بيان مراد المصنف من هذه المتون الخمسة مع قطع النظر عن صدقها وكذبها  
فلنورد بعد ذلك ابحاثا ثلثة متعلقة بهذه المتون **البحث الاول** في انه هل يجب ان يتيقن شيئا ما  
شيء كان تدرك جميع علله الاربع الفاعلية والغائية والمادية والصورية اولا وهل يجب ان تدرك  
جميع علله الاربع الفترية والبعيدة الى العلة الاولى من كل جنس من علله الاربع يعني هل يجب ان يتيقن  
شيئا ما اي شيئا كان ان تدرك علته الفاعلية القريبة والبعيدة الى علته الفاعلية الاولى هل ليس له  
بعد هذا علة فاعلية وان تدرك علته الغائية والمادية والصورية القريبة الى علته الغائية والمادية  
والصورية العليا التي ليس له بعد هذا علة غائية ومادية وصورية اصلا اولا وهذا البحث نشأ من  
قول المصنف لانا انما نظن ان يتيقن شيئا ما حين تدرك علله الاولى وبمباديه الاولى حتى اننا نصور  
فصول ثلثة **الفصل الاول** في اثبات هذين الوجوبين وفيهما اما الاول على الوجوب الاول فلو ان  
المصنف رعى ان يذهب اليه فان العلة والمبادي والعناصر الواقعة في كل مشروعة من طائفة الشراخ  
بالعلل الاربع ولما قال المصنف من ادراك هذه الال للعلل الاربع ثم قال لانا انما نظن ان يتيقن شيئا  
ما حين تدرك علله الاولى وبمباديه الاولى حتى اننا نصور لعل علله الاربع علم ان يتيقن شيئا  
لان يتيقن شيئا ما ان تدرك جميع علله الاربع لكنه قال فعمل وعلى الوجوب الثاني فلو انما قال  
حتى اننا نصور علم انه لا يكون عند معرفة العلة القريبة يتيقن شيئا ما بل يجب الحركة الى العلة البعيدة  
من كل جنس منها لكنه قال فعمل ثم يقال لاثبات الوجوب الاول ايضا ان الاشياء لا سيما الطبيعية  
توجد بالعلل الاربع والاشياء يتيقن كما توجد بها على ما قال الفيلسوف في المتن الرابع من ثانی ما بعد  
الطبيعة من ان الشيء يكون بحسب الصدق على ما يكون عليه بحسب الوجود فالاشياء يتيقن بالعلل الاربع  
والاشياء علمنا هاكلا ويثبت على الثاني بان علم الشيء كلاً انما يكون يحده الى مباديه الاولى على



ما قال الفيلسوف في الفصل الثاني من الكتاب الاول والتحليل الثاني وحده لا مباديه الاول هو علم كل  
من علمه مبتدئا من العلة الساقلة من كل منها منتها الى العلة العليا من كل منها فاعلم الشيء كما ملاه علم  
كل من علمه مبتدئا من العلة الساقلة من كل منها منتها الى العلة العليا من كل منها ويصير بين هذا ان  
المصير من كثير من المواضع بانه لو كان المبادي غير متناهية لما امكن ان تعلم ذات المبادي فانه  
يفهم منه ان يجب الحركة لاجل علم شيء منه الى مباديه حتى ابتداء الاول واما الثاني فيسأل في الوجوب  
بالمعنى الاول فلان موضوع الوباضات شيء ما ونحن نتيقن احواله بتقنا تاما بلا ادراك جميع علمه  
الا ربع لانه يكفي هذا التيقن مصرفة علة الصورة كما استدلل عليه ابو الوليد بن رشد القرطبي  
في هذا الموضوع فشي من الاشياء يتيقن احواله بتقنا تاما بلا ادراك جميع علمه الا ربع ولان العلم  
الاطمعي علم اعم وليس جميع العلوم الذي له ان يبحث عن الجميع على ما قال المصنف في المتن الرابع من كتاب  
ما بعد الطبيعة وهو لا ينظر الى موضوعه بجميع العلل الا ربع لانه يجذب الشيء عن كل مادة حسية  
كانت او عقلية على ما علم الفيلسوف في المتن السادس والثلاثين من كتاب ما بعد الطبيعة وفي الفصل  
الثالث من كتاب ما بعد الطبيعة ويجذب ايضا عن كل حركة فالعلم الاطمي لا ينظر الى العلة المادية ولا الى العلة  
الفعلية لان الفاعل منه يكون ابتداء الاول للحركة والتكون كما علمنا المعلم الاول في المتن السابع والثين  
من كتاب ما بعد الطبيعة فلا ينظر الى جميع العلل ولا الى الحد الطبيعي يكون من المادة والصورة على ما قال  
الفيلسوف في المتن التاسع من كتاب ما بعد الطبيعة وهو يولد اليقين لكامل الشيء المحدود ولا يولد  
للمحدود بل يبرهان كما قال المصنف في المتن الثالث عشر من الكتاب الثاني من التحليل الثاني وقال في المتن  
الثاني عشر من الكتاب الثاني من كتب النفس انه لا ينبغي ان يبين معنى المحدود وجوده المعروف بل العلة  
الموجودة فيه المقوقة له والمحدود يكون بالمادة والصورة فقط على ما علمه المصنف في المتن التاسع من  
كتاب ما بعد الطبيعة وزد عليه وقل ان البرهان يولد اليقين لانه على ما قال الفيلسوف في المتن  
الثامن من اول التحليل الثاني قياس مقيد علمنا يقينا والبرهان الطبيعي يمتد الى طلب جميع اجزاء العلل  
الا ربع بل يمكن ان يصير كما ينبغي بواحد منها فلا يطلب جميع العلل الا ربع لان يتيقن بعض الاشياء  
واما في الوجوب بالمعنى الثاني فيعلم من انه لا يوضع في الحدود الاجناس والفصول البعيدة على ما  
بينه المصنف في المتن الثالث والاربعين من كتاب ما بعد الطبيعة بل القربة فقط مع اننا علم بها  
المحدودات كما ذكرنا انما فلا يجب ان يدرك العلل القريبة ولا البعيدة وايضا ان علم جميع  
الاشياء هو الله تعالى فلو وجب ليقين شيء ادراك جميع علل القربة والبعيدة لوجب ان نفهم  
ليقننا الى العلة الاولى ولا ندرك شيئا لانا لا نقدر اصلا ان ندرك الواجب تعالى لان نفوسنا  
بالنسبة اليه تعالى كالحفاش بالنسبة الى نور الشمس ومتى لم يدرك الاول لا يدرك شيء اخر على ما قال  
المصنف في الفصل الثالث من اول التحليل الثاني **الفصل الثاني في حل الشبهة المذكورة** اعلم ان اقوال  
العلماء هنا كثيرة مختلفة تركنا ذكرها لانها لا تفيد الحل بل العقدة والواجب ذكر ما يفيد الامانة  
فلندكر متوكلين على الملهم للصلوب فنقول ان العلم النام شيء على قسمين الاول هو العلم التام  
على الاطلاق ومن كل وجه وكل جنس ما الثاني هو العلم النام في جنس معين واحد فقط للعلم والاول  
سماه المتأخرون علما محيطا ويخبره انما اقواته في مواضع كثيرة وما لا وعستوس المتكلم في ثمان  
عشر مائة من مكاتيب العلم المحيط تاما هو العلم الذي يحاط به بالمعالم احاطة تامه بحيث لا يبقى  
شيء منه لم يكن معلوما قال اقواته انما يقابل الشيء محاط علما اذا نيل في غاية علمه وهذا يكون اذا  
علم علما كما لا يقدر ما يمكن ان يعلم كما ان القضية البرهانية تعلم يقينا ان علما بالبرهان لا اذا علم به

أفانقي وقال في موضع اخر لبيان المحاط هو الذي يعلم بتمامه والمعلوم بتمامه هو الذي يعلم بقدر  
ما يمكن ان يعلم ومن ثم لو اعتقد بوجه مقنع ما امكن ان يعلم بالبرهان لا يكون محاطا مثلا لو علم  
احد كون زوايا المثلث متساوية لثلاثين بالبرهان يكون محاطا ولو علم تقليدا بسبيلنا العلماء  
حكما به لا يكون محاطا به لانه لم يصل الى الوجه الكامل للعلم الذي يمكن ان يعلم هو به والثاني في العلم  
الثام في جنس معين واحد فقط للعلم ينظر الى معنى الموضوع الصوري تعلم كذا وكذا وهذا التيقن  
يمكن ان يؤخذ من كلام الفيلسوف في المتن الحادي والعشرين من كتاب ما بعد الطبيعة عاذا الانواع  
معاني الكامل فانه قال فيه الكامل يقال بوجه كما ملاه على الاطلاق وبوجه اخر كماله في جنس والعلة  
ايضا قسمان احدهما علم بالذات والثاني علم بالعرض كذا قسمها المصنف في المتن الحشرين من الكتاب  
الثاني من الثمان ونسب المتن الاول من الخامس منه وفي المتن السابع والعشرين من الثمان منه وفي الفصل  
الثالث من كتاب ما بعد الطبيعة والعلل بالذات هي التي يرتبط بها المعلول بالذات كالواحد فانه  
يرتبط به بالذات وجود ذلك وكما نقاش فانه يرتبط به بالذات وجود النفس والعلل بالعرض هي التي  
لا يرتبط بها المعلول بالذات بل بالعرض كالحكمة اقلا طون فانها علم بالعرض لولده كونه صفة  
لا فلا طون الذي هو علم بالذات وانما هذا فاقول او لا يطلب كمال علم شيء معرفة العلة  
بالعرض على ما حققه المصنف في المواضع المذكورة لان العلل بالعرض شيء واحد يمكن ان تكون غير متناهية  
لان العلة بالذات متناهية والعلل بالعرض غير متناهية لانها تقع علينا بلا نهاية على ما قاله المتن  
الحشرين المذكور والامور العينية المتناهية تستحيل ان يكون معلومة لنا لما علم المعلم الاول في المتن الحادي  
والثلاثين من اول الطبيعة وطلب العلم الكامل المطلق المحيط بشيء الاشياء التي يرتبط بها وجودها  
الشيء لان الشيء كما يجرد نفسه بالنسبة الى الوجود كذلك يجرد بالانسية الى العلم على ما قال المصنف في  
المتن الرابع من كتاب ما بعد الطبيعة ولا يرتبط في وجوده الى الاشياء التي تقع عليه بالعرض واقول ثانيا  
يجب العلم شيء علما كما ملا احاطيا ان يعلم جميع علله الا ربع قربة كانت او بعيدة التي يرتبط هذا الشيء  
بها بالذات وجميع محولاته الذاتية واحواله وجميع قواه وجميع كماله واعماله التي تحاط في قوته  
الطبيعية كذا حصل كثير من الفضل من كلام ثوما اقواته في مواضع كثيرة من كتبه وسببه ظاهر  
لانه لو لم يعلم بهذا الوجه لانه علم العالم ويكون منه شيء غير محاط له ولا يعلم بقدر ما يمكن ان يعلم فلا  
يكون محاطا بالعلم الاحاطي فيجب ان يعلم بجميع ما ذكره لو لم ان يعلم علما احاطيا وانما قدنا الكمالات  
والاعمال يقولنا لانه تحاط في قوة الطبيعة لتخرج الكمالات والاعمال التي يمكن ان ترد عليه بقوة  
بحسب قوة بعية لانها كما توجد على الطبيعة كذلك لا تطلب الاحاطة الطبيعية لهذا الشيء وليس  
مرادنا بما قررنا من وجوب علم جميع كماله واعماله لعل شيء علما كما ملا احاطيا ان يعلم المحيط  
جميع كمالات الشيء بالعدد وجميع اعماله كذلك سيما اذا كانت شيئا بل كشيء علم قواه واعماله بالنتج بقدر  
ما يمكن ان يمتد تلك القوة مثلا يحيط احد بحارة اخر ولا يجب عليه ان يعلم مستنصا جميع الصور والمكان  
الخصائية التي يمكن ان يعلمها هو في مواد جزئية مختلفة فانها يمكن ان تكون غير متناهية بل كشيء ان  
يعلم قوته بمرتبها العالية وكونها سببا لهذا العمل وغيره وكذا اذا علم احد القوة الباصرة والعاقلة  
لزيد مثلا علما احاطيا ليس بواجب ان يحيط بجميع ابصاره وقدراته وقدراته متفرقة بل كشيء لان  
يكون علمه محيطا لو علم انما له درجتها العليا والموضوع الصوري البصر الذي هو اللون والموضوع  
الصوري للعقل الذي هو الموجود من حيث انه موضوع العقل كذلك من يحيط الطيفي لا ولا يلزم  
ان يعلم جزئيا جميع الاشياء التي يمكن ان ينقسم اليها المتصل وان يعلم جزئيا جميع الصور الجوهرية التي



يمكن ان يكلها المصنوع الا وفي بل يصل الى مقصوده لو احاط ما هيته المصنوع الا وفي معنى المصنوع  
لكنها تكلها المصنوع الا وفي ما قلنا يعني هذا الشيء الاول ان نقل الكلام الى بيان العلم الكامل المتخصص  
في جنس واحد متعين للعلم ونورد هذا مطلبين الاول المعنى الاول للبحث المذكور وهو انه اذا احاط  
المعنى المصنوع بالموضوع علم جميع اجناس العلل الاربع فيختم ذلك من اراد ان يتيقنه يتيقنا تاما  
في هذا العلم بحيث يدرك جميع علل الاربع وان لم يحيط معنى الموضوع المصنوع بجميع اجناس العلل  
بل بعضها بكتفه لان يتيقنه تاما ان يدرك هذا البعض فقط مثلا معنى الموضوع المصنوع في الصورة للحكمة  
الطبيعية يحيط بجميع اجناس العلل الاربع كما هو ظاهر من ثاني الكتاب الثمان فمن اراد ان يتيقن الطبيعى  
يتيقنا تاما يجب عليه ان يدرك جميع اجناس العلل الاربع كما اثبتنا فينا سوف في المتن السبعين من  
الكتاب المذكور ومعنى الموضوع المصنوع في الرياضيات غير محيط بجميع اجناس العلل الاربع بل  
العله المصنوعة والمادية كما قال اسكندر الافروديسي وابو الوليد بن رشد القزطلي وثم القزطلي  
فمن اراد ان يتيقنه يتيقنا تاما فيمكنه ان يدرك هذه العلة فقط ويمكن ان يعطى سبب هذين التقريرين  
نما قال المصنف في المتن الثالث والعشرين من الكتاب الثاني للفلكيات ان الكامل هو الذي لا يمكن  
ترك شيء من الاشياء التي تكون له خارجا عنه بان يقال لو احاط معنى الموضوع المصنوع في العلم جميع  
اجناس علل الاربع واراد احدان يتيقنه تاما ولم يدرك جميعها البقي خارج علمه بعض من اشياء التي  
تكون له فلا يكون علمه تاما واذا لم يحيط معنى الموضوع المصنوع في جميعها بل بعضها واحد هذا البعض  
فقط لم يتق خارجا عن علمه شيء مما يكون له فيكون علمه تاما ويمكن ان يثبت هذا التقرير بان يقال  
المسائل الطبيعية لا ينقطع السؤال للمعنى ليقضيها الا اذا ادرك جميع عللها الاربع وانما يتيقن شيئا  
اذا انقطع السؤال للمعنى فالمسائل الطبيعية انما يتيقن اذا ادرك جميع عللها الاربع ويلاحظ ههنا  
ايضا السببان اللذان ذكرهما المصنف في المتن السبعين من ثاني الطبيعيات ليرى الحكيم الطبيعي الاكتفاء  
بجميع العلل الاربع الا ولما هو ان فينا سوف الطبيعي ينظر الى الاجسام الطبيعية كيف توجد في العالم  
الطبيعية توجد باعلل الاربع فالفياسوف الطبيعي ينظر اليها بجميع اجناس العلل الاربع والثاني ان فينا سوف  
الطبيعي يبحث عن جميع الاشياء التي يسأل عنها بالسؤال للمعنى ويسأل بالسؤال للمعنى جميع اجناس العلل الاربع فا  
فالفياسوف الطبيعي يبحث عنها بجميع عللها الاربع وله سائر العلوم لا يجب طلب العلل التي لم تكن غائبة  
في معنى الموضوع المصنوع في الرياضيات فان قلت اذا برهن احد في الحكمة الطبيعية بعلة واحدة مثلا اذا  
قال كل مركب من الاضداد يقبل الا يتخلل بعلمه علمه يقينا لانه كلما برهن شيء يعلم هو يقينا واذا  
كان الامر كذلك فلا يجب ان يدرك جميع العلل الاربع فيها قلت نعم هذا المركب يعلمه علمه يقينا يجب  
وجه واحد من فينا سوف ولا يعلمه يقينا تاما في جنس العلم الطبيعي لان ذلك المركب الطبيعي الذي  
فعله البرهان قابل طبعا لان يعلم بوجه اخر وعمل طبيعي اخر بحيث لو لم تدرك لم ينقطع جميع سائر  
النسبة لذلك المركب فلا يكون معلوما علما كاملا ومطلقا في ذلك العلم ثم قولنا العلم المأخوذ من  
البرهان بعلة واحدة فقط هو علم كامل من علمه العالم لانه ولد فيه العلم اليقيني لكنه ليس بكامل من طرق  
الشيء المعلوم لانه يمكن ان يعلم علمه يقينا ايضا في هذا العلم بغيره من اعمدة من عللها الاخر و  
المطلب الثاني ينظر الى المعنى للمعنى المذكور وهو انه لا يجب تكرار التسليم وحل العلل الى العلة الاولى  
المطلقة كما ان يتيقن شيء في جنس واحد متعين للعلم بل يكفي لوجوبه الى العلة الاولى في هذا الجنس الذي  
يحاط في المعنى المصنوع في ذلك العلم ونسما هذا التقرير فلهذا فان الاول هو في الرياضيات  
فانه يبرهن فيها بغيره من اعمدة يقينية بلا رجوع الى العلة الاولى المطلقة لله هو الواجب فيها والثاني ايضا

توضيح

ظاهر لانه لا يمكن ان يعلم مفصلا من كل علم الاشياء التي تكون قريبة بلا من ادراك المقدمات  
الاول لانه كما قال في الكتاب الاول والتحليل الثاني لو علمنا بالاول فنعقد وتعلم ايها ونعقد  
علما واعتقادا نانا لانه لا نعلم الاخرين ثم قال فيه ولولم تكن الا ولمعلومة لا تكون الاشياء  
التي تكون منها معلومة على الاطلاق وعلى التحقيق بل بالتسليم لو كانت هي **الفصل الثالث في بيان**  
**حالات الادلة الموردة في الفصل الاول لكل قسم من اقسام البحث وبهذا السببين كم على نظرنا**  
**وكم على نظرنا لا يفي** ادفع الاولين بان المصنف يرد بالمبادي والعلل والعناصر اجناس العلل الاربع  
وان ذهب اليه عامة الشراح كما ذكرنا في شرح المتن الاول وايضا لو اشارنا بالانفاط المذكور اليها  
ينبغي ان يدرك اذا كانت العلل الاربع مندرجة في معنى الموضوع المصنوع كما ذكرنا في المدعى  
الثالث ولم يرد بقوله حتى العناصر لا يتخلل الى العلة الاولى المطلقة بل الى الاولى في مثل هذا العلم  
كما ذكرنا في المدعى الاخير لان المراد بالعلل الاربع في وسطنا كما ذكرنا في شرح هذا القول ودفع هذين المطلبين  
علمه الاول في اخره هي العلل القريبة بلا واسطة كما ذكرنا في شرح هذا القول ودفع هذين المطلبين  
مع اننا قلنا هراي من تقريرنا الثالث من ان الاشياء الطبيعية كما توجد بجميع العلل الاربع فكذلك  
ينبغي ان يعلمها الحكيم الطبيعي بها اذا اراد ان يعلمها علمه يقينا تاما ومنه يكون ان الشيء كما يوجد نفسه  
بالنسبة الى الوجود كذا لا يجد بالانسبة الى العلم واما الاشياء الرياضية فلا تحيط بجميع العلل الاربع  
بل العلة المصنوعة والمادية المخردين من كل مادة حسية ومن كل حركة وبهذا القيد يخرج العلة الفاعلة  
لانه تكون منها مبداء الحركة على ما قال المصنف في المتن التاسع والعشرين من ثاني الطبيعيات وفي  
المتن الثالث من ثانيا وفي مواضع اخرى وباني عن العلة الغائية الحقيقية لان الرياضيات لا يبين ان اللذة  
والمرجع يعملان كذا الاجل ان معموليتهما كذا الحسن والى كما يبين في الطبيعيات كون الانسان لا يغير  
بانه اذا كان له يفعل اعراضه النفسانية او في بطريق اسهل وكما يبين في الامور الصناعية كون  
بناء البيت وقواعد من مواد صلبة قوية محكمة اولى بان يكون استنادا للجدان الثقيلة والسطح الثقيل  
عليهما اولى ولا يبين في الرياضيات ان هذا الشيء يفعل كذلك لان كونه كذلك اولى ولولم يفعل كذلك  
يكون ردنا فظهر ان الرياضيات لا تنظر الى العلة الفاعلية والغائية الحقيقية وقد في المصنوع العلة  
الفاعلية والغائية عن الرياضيات في المتن الثالث من ثانيا بعد الطبيعة فانه بعد ايراد هذه التهمة  
انه هل ينظر لعلم واحد بجميع اجناس العلل والعلوم كثيرة يورد لاجل التبيين احد ما عام منطوق  
كما قال ابن رشد في ذلك المقام والثاني هو قوله لانه لا تكون جميعها الكثير من الموجودات انتهى ولا توجد  
في كثير من الموجودات جميع اجناس العلل الاربع ويثبت هذا القول بالنسبة الى العلة الفاعلية بقوله  
لانه كيف يمكن ان يكون مبداء الحركة في الامور كذا باللاتصا كذا بالرياضيات والاعداد فينا سوف  
والمثل الا فلا طونية المنفصلة يعني ان الرياضيات ليس بمحركة بوجهها والعلة الفاعلية يكون المبدأ  
لان الفاعل يكون منه مبداء الحركة فالرياضيات ليس لها فاعلية ويثبت بالنسبة الى العلة الغائية  
بانه ليس لها طبيعة لغزيرة لان كل ما هو خير فهو يجب ذاته وطبيعته غاية وعلة كذا بحيث يصير  
الخير لاجلها ويفعل والغاية والذاتي يوجد الغاية لاجلها ويفعل يكونان نهاية لفعل جميع الافعال  
تصير مع الحركة فلا يمكن ان يكون هذا المبدأ او ذاك خيرا بالذات في الامور كذا وهذا لا يبين شيء  
ما في الرياضيات بهذه العلة ولا يبرهن فيها اصلا بانه اذا كان كذلك يكون حسنا ولا يكون قبيحا وانما  
قدنا العلة الغائية بالحقيقة لان بها علمه في نظر الصدق وسنستكمل هذا البحث مفصلا في الثاني من الثمان  
فلنقل الكلام الى الجواب من الادلة المذكورة فنقول يدفع الدليل الثاني الموردة لاثبات وجوب معرفة



جميع العلل قديمة كانت او بعيدة الى العلل العليا براد الكبرية اي قوله وحكمة مباديه هو علم كل من  
 صله مبتدأ من علل الساقلة من كل منها منتهيا الى العلل العليا من كل منها لان كل حقيق وان كان  
 يجب عليه ان يحلل مطلوبه الى مباديه الاو لكن لانه لا يقد على الاطلاق بل الى الاو ولذا هذا  
 العلم الذي يبحث عنه فيه على ما يظهر من تقريرنا الاخير ومن هذا يظهر الجواب عن الاستدلال  
 بانه لو كان المبادي غير متناهية لما امكن ان تعلم ذوات المبادي الى اخره ثم نقول في دفع الدليل  
 الثاني للتأخير لو جوبد ذلك جميع العلل لتيقن شي ما يتقنا كما ملا ان العلل اتفقوا على ان ما  
 بعد الطبيعة ينظر الى العلل لثالث الصورية والفاعلية وحصولها الغائية قال ثوما اقوتنا  
 في شرح المتن الا وان ما بعد الطبيعة يبرهن بالعلل الصورية والفاعلية لا سيما الغائية وكذا  
 قال ابرنوس الكبير وذا رقترا اريب وهايين قوتنيار جتيس ورويوس وهو الى الفيلسوف  
 ذكره في موضع كثيرة وفي الفصل الثاني من الكتاب الا ولما بعد الطبيعة وقال في المتن الثالث  
 من الكتاب لثالث ما بعد الطبيعة من حيث انه رئيس واشرف بحيث لا يجوز ان تخالفه سائر العلوم  
 كالحكمة هذه الغاية والخيول لانه لا جمل البواق وهذه ترجمة عين عبادته اليونانية وتقريره ان  
 ما بعد الطبيعة رئيس العلوم واشرفها بحيث لا يجوز ان يخالفه سائر العلوم كالحكمة هذه الغاية  
 وكل رئيس العلوم واشرفها بحيث لا يجوز ان يخالفه سائر العلوم التي يخدمونه كالحكمة هذه الغاية  
 هذه الغاية والخيول ينظر اليه فاما بعد الطبيعة هذه الغاية والخيول ينظر اليه واثبت الكبرية بقوله  
 لانه لا جمل البواق اي بواق الموجودات يصير لاجل الغاية والخيول يريد ان كما يجدا العلوم نفسها كذلك  
 موضوعاتها وما بعد الطبيعة رئيس سائر العلوم وحاكمها وسائر العلوم خدامه فموضوعها ايضا  
 رئيس موضوعات سائر العلوم وحاكمها والغاية والخيول هو الذي يكون تغيره لاجله ثم ثبت كونه  
 تافرا الى العلل الصورية حيث قال ما بعد الطبيعة يكون العلل الاو ولما يكون معلوما زيا دة علم العلم  
 الذي يكون للعلل الاو ولما يكون معلوما زيا دة علم يكون هو هذا الجوهر الذي ينظر الى الصورة الجوهرية  
 فاما بعد الطبيعة ينظر الى الصورة واما كونه تافرا يحب ويحب المحض وموضوعه الى العلل المتحركة او  
 قل الى العلل الفاعلة قضا من ثانيا عشر ما بعد الطبيعة حيث يبحث فيه بالقصد عن عقول الافلاك  
 المتحركة وتختلف في نظرها الى العلل المادية وبسبب الاختلاف هو ان ما بعد الطبيعة لا ينظر الى المادية  
 بل يتجرد الشيء عن كل مادة حية وعقلية والعلل المادية ليست لا نفس المادة فاما بعد الطبيعة لا ينظر  
 الى العلل المادية بعضهم قد ما بعد الطبيعة الى علين احدهما ينظر الى الجوهر المجردة اي الى الجوهرية  
 والعقول والاخر ينظر الى المقولات العشرة ولما ما يكون تحتها من الماديات والمركبات وقال ثوما  
 ما بعد الطبيعة ينظر الى العلل المادية ما خذوا بالقصد الثاني لا بالاعتدال الاول وبعضهم وان لم يتبين  
 الى قسمين ولكن بلا خطون فيه وجهين بحيث يؤخذ مرة باحد هما كعلم جزئي واخرى بالاخر كعلم كلي  
 ورئيس جميع العلوم كما بينه المصنف في الفصل الاو من اول الفلسفة الا وفيه اول التحليل الثاني  
 وهذه الملاحظة يقولون ان ما بعد الطبيعة ملحوظا بالوجه الثاني لا ينظر اليها الا قوله هذا ان المذيعان  
 من الاوهام الباطلة والخيالات العاطلة اما كون الاو كذلك فلان الفيلسوف يجعله في المراتب  
 السابع من مراتب ما بعد الطبيعة وفي المتن الثالث من مباديه وفي الفصل الاو من الماديات عشر  
 منه علما واحدا وهذا المجلد حتى فلا يجوز ان ينسبه الى علمين ويثبت الحقيقة بان ما بعد الطبيعة علم  
 يكون موضوعه الصورية واحد او هو الموجود من حيث هو موجود بالا اتفاق وحقيقة المصنف في الفصل  
 الاو من مباديه عشر ما بعد الطبيعة وكل علم يكون موضوعه الصورية واحدا واحدا لا متعدد فاما بعد

ان ما بعد الطبيعة

الطبيعة

الطبيعة واحد لا متعدد ولما كان الموجود من حيث هو موجود شاملا للجواهر المجردة والمقولات  
 العشر يكون المسائل المتعلقة بهما داخلية فيما بعد الطبيعة واما كون الثاني كذلك فلان ما بعد  
 الطبيعة الذي هو علم واحد لما كان موضوعه هو الموجود وكان له قوة ان ينظر الى الجميع كما قال ارسطو  
 فالمتن الرابع من الرابع ما بعد الطبيعة وعلمه في الفصل الثاني من اول ما بعد الطبيعة وبحسب الالحى  
 عن الموجود وعوارضه من حيث انه موجود وعن قضا داته من حيث انه موجود كما يبحث في بعضه عن  
 الحكم كما قال في الفصل الاو من مباديه عشر منه في الحاجة الى اعتبار وجه اخر جزئي وان نقول  
 ان ما بعد الطبيعة ملحوظا بوجه خادم لما بعد الطبيعة ومخدوم للملحوظا باخر وان نقول انه ملحوظا  
 بالوجه الاو ينظر الى العلل المادية ثوما نقول ان ما بعد الطبيعة كما ينظر الى الموجودات المجردة عن المادة  
 كذلك ينظر الى الموجودات المادية ولا نفس المادة لكن ينظر اليها بوجه غير مادي يعني تحت مفهوم  
 موضوعه الصورية وشبهه بها عنها او قل ينظر اليها من حيث انها موجودة فلا مانعة بين ان يكون ما  
 بعد الطبيعة مجردا من كل مادة حية وعقلية وبين ان يكون تافرا اليها لانه لا ينظر اليها تحت  
 مفهومها بل في تجريد الاصل ومنه يكون ان هذا التجريد برفع النظر اليها بالوجه المادي المرعي  
 في الحكمة الطبيعية للمناظر اليها ولا يرفع ان ينظر اليها علم اعلى بوجه عال غير مادي ومن هذا عرفت  
 الوجه الذي نظرية الفلسفة الاو الى جميع اجناس العلل وجوب كون النظر اليها بهذا الوجه  
 لولزم ان يكون العلم فيها كما ملا فنقول ثوما الدليل المود بان الحد يولد العلم الكمال للشيء المحدود  
 من غير ذلك العلل الفاعلية والغائية ان المصنف اجاب عنه في المتن السابع من ثانيا الطبيعية  
 فانه لما حكم فيه بان الحكيم الطبيعي يسلك بجميع العلل الا ربع توجه اليه ان الحد الطبيعي يولد علم الشيء  
 المحدود من غير ادر ذلك جميع علل الا ربع فالفيلسوف الطبيعي يتيقن بلا ادر ان العلل الا ربع فلان  
 بقوله ثوما في المثلثة معاني واحد الى اخره اي ياد في معاني العلل الثلاثة في واحد لان الصورة والغاية  
 امر واحد بالعدد يسمى صوت من حيث انه يعطى وجود الشيء وغاية من حيث انه يحرك الفعل للعمل  
 ويتم التكون والصورة والفعل متحدان نوعا لان الانسان والاولاد والاشياء المولود على ما قال  
 بوزقريوس في فصل النوع متحدان في نوع الانسان فاذا كان المادة والصورة في الحد الطبيعي  
 متحاط فيه علثان اخر بان لانه ان ما تحقق المادة الطبيعية يجب ان تحقق العلل الاخر ايضا لان  
 المادة لا يمكن ان تحقق بلا صورة ما والصورة يجب ان تصدر من الفاعل والفاعل لا يفعل الا ان  
 يتحرك من الغاية فينا على هذا اكل من ينظر في الطبيعيات الى المادة ينظر فيها البتة الى العلل الثلاثة  
 الاخر فيكون مراد المصنف ما قال في ثانيا ما بعد الطبيعة من ان الحد يكون بالمادة والصورة  
 فقط طاهرا ولولا الدليل ان الحد المصدريان البرهان يولد اليقين في اخره انه قد علم مما قلنا  
 ان من يبرهن بجملة واحدة فقط يتيقن ما برهن عليه يتقنا تاما بهذه العلل ومن جانيه ولا يعلم تافرا  
 جنس هذا العلم ومن طرفه للمعلوم لانه يمكن ان يعلم فيه بعلم اخر ايضا ما ردا الدليلين الاخيرين  
 فظا هو ما ذكرنا لا نأزده على الاو بان الجنس الما فل شاملا لكل جنس يكون فوقه فالمرور في هذه  
 لجنس الما فل ظاهرا مود فيه ضمنا الاجناس لمحاظة فيه فتكون مدركا لها وعن ثانيا يات  
 التدرج الى المبدء الاو من كل وجه ليس بواجب لما ذكرنا في المطلبين **البحث الثاني في الاشياء**  
**التي هي عروق من طبيعتها والاشياء التي هي عروق تافرا في هل لا يتحد الا عرقا واحدا او يتحدان**  
 وفيه فصول **الفصل الاو في بيان المراد من الاعرف طبعا ودر بعض الاداء** ذهب بعض شراح  
 اللاتين من سقاة المنه والترجمة الى ان العروقات يجب ان تضع في التي تكون بحيث لو كان الطبيعة عللة

انه يكون منها فقط

عليه



لأنها لا تملكها أولاً ونقل هذا عن شرح ابن رشد المتطوع والنقل والمذهب باطلان أما الأول  
فلعدم وجود المنقول في هذا الشرح الذي نقله عنه وأما قال فيه ما هذه عين عبارة العلة  
تكون عرفيات عند الطبع لأن الطبيعة تفعل المركبات من العلة ومنه ربحان العلة اعرف عند ما كما  
يكون لترتيب في الأشياء الصنعية مع فاعليها هي كما يكون العلة اعرف عند ما أما المذهب فلأن  
المصر قال بعض الأشياء تكون اعرف بحسب الطبع مطلقاً وبلا قيد الطبع بلو كان عالماً وايضا ان الطبع  
ليس بعالم وليس من شأنه ان يكون عالماً فلا يكون شئ اعرف له في نفس الامر مع ان اقواله في المتن الثاني  
تدل على ان بعض الأشياء اعرف في نفس الامر لا فرضاً وذو هب بعضهم الى ان الاعرف للطبيعة هو الاعرف  
للمفع الذي هو الطبيعة العلية وفاقا على الطبع على رايهم وهذا ايضا باطل لانه تعالى لا يعلم بعض  
الأشياء مقدماً وبعضها مؤخراً وبعضها ازيد وبعضها انقص بل يعلم جميع الأشياء دفعة وعلى السوية  
فاعرفيات طبعاً تستحق الأشياء التي تكون اعرف بحسب ذاتها وطبعها ومعروفة بلا شرط فان الطبع  
الواقع في كلامه مفعول به غير صريح بتقدير من أي من الطبع أي اعرف من طبعها وذواتها التي  
بمعنى بحسب الطبع كما وقع كذلك في مواضع كثيرة من كتبه على ما لا يخفى من يتبعها لا مفعول به صريح  
للعرفيات بتقدير لا دم على ما وقع في أكثر التراجم العربية واللاتينية خطأ ولا مضاً في المظهر  
مقدراً بمعنى عند الطبع كما هو الظاهر من كلام ابن سينا فانه باطل بما مر من ان الطبع ليس بعالم و  
العرفيات طبعاً بمعنى بحسب الطبع ومن الطبع مقابلة للعرفيات بالنسبة اليها واما هذه الدلالة  
هو ان المصنف سمي في المتن الثاني الأشياء التي سماها فيه ولا عرفيات طبعاً عرفيات على الإطلاق  
أي في نفسها وبلا نسبة اليها وهذا المعنى سماها معرفيات طبعاً في الفصل الثاني من اول الخلق  
وفي الاصلين التحليل الثاني وفي المتن العاشر من سابع ما بعد الطبيعة وفي مواضع اخرى كثيرة فان  
قلت ان موجدات تكون اعرف بحسب الطبع قلت قال ثوما اقونا تس في التي يكون لها وجود أكثر لان  
كل شئ يعلم بقدر ما يكون موجوداً وما يكون وجوداً هي التي يكون لها وجود أكثر ازيد وجوداً هي التي  
يكون ازيد بالفعل تقرب كل ما يكون ازيد بالفعل هو ازيد وجوداً هو اعرف بحسب الذات والطبع  
فقط فكل ما يكون ازيد بالفعل هو اعرف بحسب الذات والطبع فقط فها هو اعرف بحسب الذات  
والطبع فقط هو ما يكون بالفعل ويمكن ان يثبت هذا الرأى ايضا بان يقال ما هو ازيد بالفعل  
هي الموجودات المنفصلة على ما قال المصنف في المتن الحين من الثاني عشر ما بعد الطبيعة والموجودة  
المنفصلة هي اعرف بحسب الذات والطبع لانها اظهر الكل كما قال المصنف في اول الكتاب الثاني ما بعد  
الطبيعة فها هو ازيد بالفعل اعرف بحسب الذات والطبع فها هو اعرف بحسب الذات والطبع هو ما يكون  
ازيد بالفعل بخلاف ما هو اعرف لنا فانه ما هو بالقوة ازيد لاننا نملك لتحصيل العلم من القوة الى الفعل  
وانتد عليه بان جميع المحسوسات والماديات معلومات بالقوة فقط على ما قال المصنف في المتن  
السادس عشر من الثاني عشر النفس والمعلومات بالقوة هي اعرف لنا فالمحسوسات والماديات اعرف لنا  
وايضا المحسوسات والماديات مبداً علمياً وكل مبداً علمياً اعرف لنا فالمحسوسات والماديات اعرف  
لنا اقل ما قال من ان الموجودات التي تكون اعرف بحسب الذات والطبع فقط هو ما يكون ازيد وجوداً  
وازيد بالفعل ليس بصداق على الكلية اما اولاً فلا ان الجسول لا اعرف بحسب الذات والطبع لانها  
حالة وكل حالة اعرف بحسب الذات والطبع من معلومها لان ترتيب الطبع وحركته من العلة الى المعلول  
فاالجسول لا اعرف بحسب الذات والطبع مع انها ليست ازيد وجوداً بل اقل وجوداً وليس بالفعل البند  
الذي اتمها كما قال اقونا تس في هذا في مواضع كثيرة من تصانيفه وهذه عبارة الجسول لا ولي لا توجد

وكل ما هو ان وجوداً

ان ازيد وجوداً

الامر بالثالث لانها ليس بموجودة بالفعل بل بالقوة فقط وكما قال الفيلسوف في المتن التاسع والعين  
من هذا الكتاب من ان الجسول تكون لا موجودة بالعرض وجوهراً بوجه ما وفيها منه واما  
ثانياً فلان الجسول في الاولى من تصنيفها المركبات والمختلطة الى اجزائها كما يظهر مما قال المصنف في المتن الثاني  
والاشياء التي تنقل اليها من المركبات والمختلطات هي التي تكون اعرف طبعاً على ما بين من المتن الثالث  
فاالجسول لا ولي تكون اعرف طبعاً مع انها ليست ازيد وجوداً وان يلد بالفعل فلزم بالضرورة  
ان لا يكون قوله المذكور صادقا على الكلية واما ثالثاً فلا نه لو كان كل ما هو ازيد وجوداً و  
بالفعل اعرف بحسب الطبع لكنا الأجسام المركبة من الجسول والصورة الجوهرية اعرف منهما بحسب  
الطبع لانها ازيد وجوداً وبالفعل منها قطعاً لكن الثاني باطل لان العلة اعرف من المعلول  
بحسب الطبع فكذا المقدم واما رابعاً فلا نه لو كان كل ما هو ازيد وجوداً وبالفعل اعرف بحسب  
الطبع لكنا بسبب التعاقب كل ما هو اقل وجوداً وبالفعل اعرف لنا ولو كان كل ما هو اقل وجوداً  
وبالفعل اعرف لنا لكنا الجسول لا ولي اعرف لنا لانها اقل وجوداً وبالفعل بل لانها ليست بالفعل  
اصلاً فلو كان كل ما هو ازيد وجوداً وبالفعل اعرف لنا لان الجسول لا ولي اعرف لنا والثاني باطل  
فكذا المقدم واما خامساً فلا نه لو كان كل ما هو ازيد بالفعل والوجود اعرف بحسب الطبع لكنا  
المحسوسات والماديات التي حكم عليها اقونا تس بانها اعرف لنا اعرف بحسب الطبع ايضا لانها ازيد  
بالوجود والفعل قطعاً لانها جواهر اول وموجودات بالذات تامة وحركة للواس كما قال المصنف  
في المتن السنين من الكتاب الثاني للنفس والثاني باطل عندك لان ما هو اعرف لنا ليس باعرف  
طبعاً فكذا المقدم فثبت ان قوله المذكور ليس بصداق على الكلية وذو هب الى رايها اقونا تس كثير  
من الفضلاء من تلازمه وغيرهم فبعضهم يبنون المقام بعين عبارته وبعضهم كرها بين قوتين جسر  
بعبارة اخرى قالوا ان اسطوسمي في الابداء الاشياء التي تكون اكل اعرف طبعاً لكن لا ياخذها  
اكمل بالكلية وعلى الاطلاق بل ياخذ فقط الاشياء التي تكون في الترتيب كليات اقل بالنسبة الى  
كليات ازيد وعين بعض اخر منهم روي ان لا اعرف طبعاً هي الاشياء التي تكون اولاً في التكون  
ولتي تكون اقدم في عرض الطبع وقصد والاشياء التي تكون اقدم في عرضها وقصد هي التي  
تكون اكل لان الطبيعة تطلب الاكمل دائماً كما يظهر في الفصل العاشر من كتاب الثاني للحيوانات  
وفي مواضع اخر من كتب المصنف ما يعجز عن العلامة بقليل فانه مع غاية كماله وقد فقه الخطأ ههنا  
مع انه بذل جهداً لتحقيق المقام فانه قال ان الاعرف طبعاً ولا اعرف ثانياً فاقان دائماً بالفعل  
لان امر واحد يقال اعرف لنا من حيث انه يقع تحت الحس ازيد ويقال اعرف طبعاً لانه يكون اولاً  
مطلقاً من طبعه ومن حاله اماً بالمبدأ والاصل وبالعقد وسلك بهذا سلسل طريق اخر وزعم  
ان الاعرف طبعاً هي الاشياء التي تكون اعرف بالتعريف الذي يطر الى ما هيته الاشياء وتحقيقها  
ولهذا قال فلا يقال شئ معروفاً طبعاً لانه يعلمه الطبع بل لانه معروفاً بحسب ترتيب الطبع المعطى  
من العلة الداخلية امر خارجياً ومحسوساً يعني معلوماً مركباً لان طبيعة الاشياء تقتضي علماً تاماً لا يحد  
الا بقوى التعريف في هذا الوجه سماها المصنف معروفاً بحسب التعريف الى اخرها قال ورد هذا الال  
لما كان يقتضي تطويراً في الكلام الكيفي فيه بيان الواقع الحق فانه يكون بنفسه راد الفرض فليكن  
بأذن الله تعالى **الفصل الثاني في بيان البحث المذكور وتحقيق العرفيات لنا والعرفيات بالطبع** اعلم  
اولاً ان الاعرف طبعاً يقال ايضاً متقدماً طبعاً والمتقدم طبعاً متمايز متقدم طبعاً تقدم المبدأ  
والطريق والتكون ومتقدم طبعاً تقدم الغاية والمقصود والعرض وهذا ان القسمين متمايزين



لان المتقدم تقدم الغاية متأخره الوجود والمتقدم تقدم المبدأ وانما اتسم لهما لأن الطبيعة  
 يمكن ان ينظر بوجهين الاول من حيث انه يفعل لاجل الغاية على ما برهن عليه المصنف في المتن الخامس والستين  
 من ثانی الطبیعیات والغاية تسمى بهذا الوجه اقدم طبعا لان الغاية في كل شئ يطلبها الفاعل ولا  
 تحرك للفعل كما بينه المصنف في المتن التاسع والعشرين من ثانی الطبیعیات ولهذا قال في المتن الثالث  
 من خاص ما بعد الطبيعة ان العلة الغائية اعلى سائر العلل وغايتها وما يطلبها الطبع الذي هو فاعل  
 امر كامل لا يطلب في اعماله الشئ الذي يكون خيلا على ما قال المصنف في المتن الرابع والثلاثين  
 من ثانی الفلكیات وفي مواضع اخرى بهذا المعنى اخذ المصنف مقدم طبعا في المتن الثامن والخمسين  
 والخامس والسبعين من ثانی الطبیعیات وفي المتن الثاني عشر من كتاب لا اول للفلكیات وفي  
 المتن الثالث والعشرين من ثانی منها حيث قال فيها المتقدم طبعا يكون كاملا في اللاكامل وكذا  
 اخذ بهذا المعنى في المتن الثامن والخمسين من ثانی الطبیعیات وفي الفصل الاول من الكتاب  
 الثاني من اقسام الحيوانات حيث قال الاشياء التي تكون متأخرة في التكون تكون اقدم طبعا وما  
 يكون اقدم طبعا هو متأخره في التكون فيناء على هذا المعنى قال في المتن الخامس وعشرين من ثانی  
 الطبيعة ان الرجل متأخر من الصبي بالتكون ومتقدم منه طبعا وقال في المتن السابع من كتاب الثاني  
 من كتب الكون والفساد ان الباصرة والبصر متقدم من الالامسة والملموس مع انه يظهر من المتن التاسع  
 عشرين من ثانی كتب النفس والفصل الاخير منه ان الالامسة تكون في جميع الحيوانات اقدم من سائر الحواس  
 والثاني ينظر من حيث انه فاعل والطبع المحفوظ بهذه الحسنة يترك في اعماله من اللاكاملات  
 الى الكاملات اي من البسائط الى المركبات ومن العلل الى المعلولات وبهذا الوجه يستحق البسائط  
 والعلل التي هي متقدمة بالمبدئية والتكون متقدمة طبعا وحلم ثانيا ان المتقدمة بالمبدئية  
 فتان احدهما هي الاشياء التي يتكون من تركيبها المركبات كالمادة والصورة والقوة والفعل و  
 الجنس والفصل التي يتركب منها جميع الاجسام الطبيعية وما بعد الطبيعة والمنطقية وتسمى  
 هذه متقدّمات في التكون المركبات منها والثاني هي الاشياء التي يرتبط بها الاجسام كالحادثة باقبا  
 ما وهي الاشياء الدائمة الوجود والمرتبطة بها الفاسدات وهذه الاشياء وان لم تكن داخل في  
 تركيب شئ لكنها تكون متقدمة من طبيعتها بحيث يتعلق بها الحوادث على ما قال المصنف في المتن السابع  
 عشرين من ثانی ما بعد الطبيعة واستخرج مما سبق ان البسائط التي تقدم بالمبدئية تكون على مرتبتين  
 بعضها تستحق البسائط لعدم تركيبها وبهذا الوجه تسمى الحيولى والصورة والعناصر بسائط لعدم  
 تركيبها من امواد اخرى بل تتركب المركبات منهما لانه قد برهن المصنف ان البسائط متقدمة من المركبات  
 وبعضها تستحق بسائط كونها مجردة عن الحيولى وبهذا الوجه نقول للعقول صور بسيطة وبهذا  
 المعنى قال ابن رشد القرطبي في شرح الكتاب الثاني عشر مما بعد الطبيعة البسيطة ليس في المادة  
 اصلا وانما عرفت هذا قولا ولا ان تعريفات طبعا التي وضعها المصنف في مقابلة تعريفات  
 لنا هي الاشياء التي تكون متقدمة بالمبدئية او قل هي البسائط بضميرها وليست الاشياء  
 التي تكون متقدمة بالعرض والقصد اما الاول فطاهر مما قررنا اننا وثبتنا ايضا بانظر الى  
 القسمة لا اول البسائط بان كونها متقدّمات بالمبدئية التي يتكون من تركيبها المركبات معلومات  
 طبعا معلوم من المتن الثاني والثالث فانه عين في المتن الثاني ان يجب علينا ان نسلک من الاطراف  
 بحسب الطبع والظاهر لنا ان الاطراف والعرفيات بحسب الطبع ثم قال في الثاني من المتن  
 والظاهر لنا اول الخفاطات زيادة اختلاف ثم يبين عناصر والمبادئ معلومة منها المقسمتين

ايضا تكون

لها وكذا عين سلوكنا في المتن العاشر من سابع ما بعد الطبيعة حيث قال يكون العلم لكل من اقل العلل  
 طبعا لان يد المعلومات طبعا وصورة القياس هكذا المبادئ والعناصر المعلومة لنا بعد الخفاطات  
 حين تقيمتا اياها اعرف طبعا على ما علم من المتن المذكورين والمبادئ والعناصر متقدمة بالمبدئية  
 قال اعرف طبعا هي المتقدّمات بالمبدئية وايضا قد اثبت المصنف وجوب تركيبها من العرفيات طبعا  
 في الفصل الثالث من سادس الجدل بانه يجب ان يذكر من الجنس والفصل فانه يفهم من هذا الكلام انه يريد  
 ان الجنس والفصل الذين هما يكونان مبدءا المركب منهما اعرف طبعا واقدام طبعا بالمبدئية ثم قال في المتن  
 المذكور لان ما يكون متقدّم ما هو اعرف على الاطلاق من الذي يكون متأخرا كالنقطة من الخط والخط من  
 السطح والسطح من الجسم وكالوحدة من العدد والحرف من الكلمة وصورة الزمان ان العلل والبسائط  
 اعرف طبعا والعلل والبسائط متقدمة طبعا بالمبدئية قال اعرف طبعا هي المتقدّمات طبعا بالمبدئية  
 وثبت بالظن في القسم الثاني بالبسائط التي هي الموجودات المجردة بان يقال البسائط المجردة  
 اعرف بحسب الطبع لما يظهر من كلام المصنف في الفصل الثاني من ثانی ما بعد الطبيعة حيث قال في  
 الجواهر المجردة اظهر الجميع ولما قال اقوالا ثلث البسائط اعرف طبعا والبسائط المجردة متقدمة طبعا  
 بالمبدئية لما قال المصنف في المتن السابع وعشرين من ثانی ما بعد الطبيعة كما مر ولما قال اقوالا ثلث بعد  
 ما قال البسائط اعرف طبعا واقدام تقع في طولها بالمتأخر ومن ثم لا تعرف المبادئ الا اولها والاول  
 تقع الا بالمتأخرات وتعرف من هذا البيان الذي يفهم منه مراد المصنف من المتن الثاني عشر من اول  
 التحليل الثاني الذي تحذف في فهمه جميع اقواله عقول المشايخ حتى يفهمه الى احدا لان حق فهمه ان  
 جميع المتقدّمات طبعا بالمبدئية التي هي البسائط مطلقا ليقول ان تسمى بالكميات بالسببية اما تسميته  
 البسائط المجردة كذلك فتعق عليه بين الحكماء وينتج وجهه بانها علل في نفس الامر لموجودات  
 الجسمانية فان الواجب انها وسائر مجردات علمها واما تسميته بمبادئ الاجسام الطبيعية وعناصرها  
 اعني الحيولى والصورة الجوهرية اللتين تكونان متقدّمتين بالمبدئية وبسيطتين وعرفيتين طبعا  
 بالكلية بالسببية فابنه بان لهما معلولات كثيرة غير متناهية وكل ما يكون له معلولات كثيرة غير  
 متناهية كالبسائط فالحوي والصورة الجوهرية كليات بالسببية والصورة مبينة بما قال الفيلسوف  
 في المتن الثاني والاربعين من اول الطبیعیات انهما الشئان اللذان يكون جميع الاجسام منهما وكذا  
 الجنس والفصل كليات بالسببية لهذا الدليل لانهما باجمعهما يحصل اشياء كثيرة وهذه المذكورات  
 اراد المصنف بقوله الكليات الواقعة في المتن الثاني عشر من اول التحليل الثاني حين تسمى الكليات والبعيد  
 عرفيات بحسب الطبع ووضعها فيه مقابلة للاشياء التي تكون اعرف لنا لزيادة قربها من حيث قال  
 واقول للاشياء التي تكون اقرب الى الحسن اقدم واعرف بالنسبة اليها وبالعلاقة اقدم واعرف على الاطلاق  
 والبعيدات خالبا هي الكليات والقربيات الجزئيات وهما متقابلان والقربيات من الحسن والماد لوقفا  
 والظهوريات لنا هي المركبات والمعلولات والجزئيات كما عرفت فان تعريفات على الاطلاق وبحسب الطبع  
 هي البسائط التي عينها اعرف طبعا وهما متقابلان اذ البسائط تعد من حجابها ليس الواجب في  
 العقول يعيد من علمنا وليس الحيولى الاولى التي لا تعرفها الا بالمقارنة والاصناف بعين منه  
 وليس الصورة الجوهرية التي لا يصل اليها حس بعينه منه كما بين في الخامس والستين من ثانی كتب النفس  
 فظهر الجواب الاول مما اردنا ان يظهر ان تعريفات طبعا هي المتقدّمات طبعا بالمبدئية اي البسائط  
 بكلا ضربيهما واما الثاني فانه عدم كون تعريفات طبعا الاشياء التي تكون متقدمة في عرض الطبع  
 وقصد فلان المتقدّمات طبعا تقدم العرض والقصد هي هذه المركبات الجزئية والمعلولات والمحو



لان الطبيعة تقصد ان توجد الجزئيات لاجل حفظ الانواع قال الفيلسوف في المتن الرابع والثلاثين  
من ثانياً كتب النفس العمل الطبيعي الكامل الذي يكون في جميع دقاي لا نفس الكمالات واللافتات  
اللا متكونات تكونا اتفاقاً هو جعل الغير كيف ما يكون هو له جعل الغير مثل نفسه الحيوان جواراً  
والنبات نباتاً حتى يكون ذا حصه من الدوام الا على بقدر ما تقدمه لان الجميع يطلب هذا ولا يجر  
يفعل جميع ما يفعل بالطبع انتهى وهذه المركبات والمعلولات وجميع المحسوسات عرفيات لانها كما يتشاء  
والعرفيات طبعاً ليست هي العرفيات لنا فليست هي هذه المركبات الجزئية والمعلولات والمحسوسات  
ومنه ترى مقادماً قال العلماء المشهورون العرفيات طبعاً هي المتقدّمات طبعاً تقدم العرفيات المقصد  
واقول ثانياً ان العرفيات لنا هي هذه المركبات والمعلولات والجزئيات والمحسوسات كذا علمنا المصنف  
مقتضاه في المتن الثاني عشر من اول التحليل الثاني حيث قال لا نه ليس لا قدم طبعاً ولينا واحداً ولا  
الاعرف على الاطلاق والا عرف لنا لكن اسمي الاشياء التي هي اقرب من الحسن اقدم الينا واعرف لنا  
والاشياء التي هي اقرب الينا هي هذه المركبات والمعلولات والجزئيات والمحسوسات واستمع بنايات  
الفيلسوف لانه قال بعد هذا الاشياء التي هي اقرب من الحسن هي هذه الجزئيات ويضمر هذه الجزئيات  
في المتن العاشر من ثالث كتب النفس حيث قال فتميز بالحس الحار والبارد وسببه هو هذا اللحم وسببه  
ظاهراً علمنا يتشاء من الحواس التي هي للجزئيات الموجودات بالذات كما يظهر من المتن السنين من ثانياً  
كتب النفس وبما قرأنا يظهر حقيقة العرفيات طبعاً والعرفيات لنا **الفصل الثالث في بيان الطريق**  
**التي يتوصل بها الى العلوم** اعلم ان طريق العلم والحركة فينا اثنان الاول من ذوات المبادى والمعلولات  
وقد اظهر المصنف ردوداً قبله افلاطون في انه من له طريق واحد تسلك وتترك لنفعل الاشياء  
حيث قال في الفصل الثاني من الكتاب الاول من الاخلاق لا يكن محضاً علمنا الفرق بين الابحاث  
التي تكون اماناً من المبادى او اليها لان افلاطون كان يشبه فيه ويسأل بانه يكون الطريق من  
المبادى ام اليها ثم وضع الفرق قائلاً ان بعض الاشياء يكون اعرف لنا وبعضها مطلقاً وما مضى  
طريق السلوك والحركة ظناً وقال فلعل البدء يكون لنا من الاشياء التي تكون اعرف لنا وقال ههنا  
في المتن الثاني بلا ظن وعلى الاطلاق لكن الطريق الفطري في طريق الحركة والسلوك من العرفيات  
والظهوريات لنا انتهى ويكون بخلاف هذين الطريقين سلوكنا وحركتنا في العلوم على وجهين احدهما  
فطرته لنا والثاني كسبي مفيد للعلم اليقيني والسلوك الفطري في العلوم يكون من ذوات المبادى  
الى المبادى ومن المعلولات الى العلل ومن المركبات الى البسائط ومن المحسوسات الى غير المحسوسات واذا  
كان كذلك يكون حركتنا من العرفيات لنا الى العرفيات طبعاً والسلوك الكسبي المفيد للعلم اليقيني  
يكون بعد وجدنا وادراكنا المبادى والعلل والبسائط وغير المحسوسات من المبادى الى ذوات  
المبادى ومن العلل الى المعلولات ومن البسائط الى المركبات ومن غير المحسوسات واذا كان كذلك  
تكون موافقين للسلوك في تلك الحركة فيكون حركتنا المفيدة للعلم اليقيني من العرفيات طبعاً الى العرفيات  
لنا وفي هذا يتحقق السبيل الصادق للعلم اليقيني كما مر وهذا الطريق اخوان المصنف كتب كما لا يخفى  
على المنتسب فيها والان يعرف وجه تسميته المصطلح في المتن الثاني فطرياً وهو فرق عن  
الطريق الذي تحصله بالضعفة والجهد ويعرف ما قال في الفصل الثالث من سادس الجدل  
من ان الانسان قد يظن بحاله الفطرية وقد يظن من حيث كونه على بالعلم والانسان المنظور بالحال  
الاولى يكون المحسوسات والمركبات اعرفه من غيرها وعلى هذا يكون الحس اعرفه من السطح وهو من  
الخط وهو من النقطة وليس الامر كذلك في الانسان المحفوظ بالحال الثانية فان الانسان العلم من

من حيث انه عالم يكون مصوراً باطبع فيتحرك في انظاره كما يتحرك الطبع مثلاً يتحرك من النقطة الى الخط  
ومنه الى السطح ومنه الى الجسد وبالجملة فما هو اعرف طبعاً الى الاعرف لنا او قل كثيرين كما قال في الفصل  
المذكور او قل الخلق قد كما قال في الفصل العاشر من سابع ما بعد الطبيعة يعني الى الاعرف لجميع الناس  
عالمنا كان واجاهلاً وكلما تاملنا المصنف المذكورة في الفصل الثالث المذكور وان كان قد علم بعضنا ما  
تقدم لكن لما كانت مثبتة لكلا الدعويين لنا وموضحة لحال الانسان وحركته فاسبل ان نذكرها  
تماماً فاقول قال المصنف فيه لان ما يكون متقدماً هو اعرف على الاطلاق مما يكون متأخراً كانه نقطة  
من الخط والخط من السطح والسطح من الجسد وكما ان الواحد اعرف من العدد لانها اقدم ومبدى كل عدد  
وكذا الحرف من الكلمة لكن قد يقع خلافه في علمنا لان ما يكون جسمياً يقع تحت الحسن اذ يدعى سطحاً وما  
يكون سطحاً ازيد مما يكون خطاً والخط من النقطة لان جميع افراد هذا القسم معلوم للكل لانها كل  
واحد وافراد القسم الاول تكون معلومة بالعلم الدقيق الكامل وان كان الجهد في ان نفهم ونعلم الامور  
المتأخرة من المتقدمة لانه اوفق للعلم لكن الى اخره فعلى هذا الوجه تكون الحركة الفطرية من العرفيات  
لنا الى العرفيات طبعاً ثم يكون الحركة الكسبية المفيدة للعلم اليقيني من العرفيات طبعاً الى عرفتاتنا  
وقد ورد المصنف نظيراً لهذا في المتن العاشر من سابع ما بعد الطبيعة حيث قال الحركة الى الاعرف هي  
حسن لانه اذا كان كذلك يكون العلم في الكل مما هو اقل معلوماً الى ان يدعوا له وهو واجب  
فكما تجعل الاعمال التي هي حسنة على الاطلاق بحيث يكون خيراً للكل من حيث هو كل من الاعمال  
التي تكون خيراً للكل واحد على الاطلاق كذلك تجعل الاشياء المعلومة طبعاً معلومة لك مما هو اعرف  
لك انتهى واذا ضبط معرفة الامور المتقدمة والعرفيات لنا بالحواس لا ينبغي الاستغناء عنها ويجب  
ان نؤتيها بالخرانة العقل المشتركة حتى توجد فيها ما يكون اعرف طبعاً ويكون معلومة لنا ثم نتحرك منها  
بالحركة الكسبية المفيدة للعلم اليقيني ونستفيع من الاقدم عرفتاتنا فان قلت صار هذه الحركة  
واجبة قلنا لان الامور التي يكون معلومة لكل فرد اولاً عنده تكون كثير اقل معلوماً وتكون  
خصتها من الوجود اقل ولا تكون ذوات خصه منه اصلاً كذا الجواب فيلنفس في المتن العاشر  
من الكتاب المذكور فعلى هذا يكون عرفتاتنا معروفة ضعيفة لان الحواس تغطى كثيراً والجزئيات  
متغيرة دائماً ولهذا تكون خصتها من الوجود اقل فليصدق اقل ولا تكون ذوات خصه منه اصلاً وإنما  
فرضنا الوجود بالصدق للعلم اليقيني لانه هو المراد ههنا كما قال اسكندر الافرونيسي والافريك  
يكون عرفتاتنا الى هي المركبات والمحسوسات التي هي موجودات مائة في الخارج اقل موجوداً ولا يوجد  
اصلاً **الفصل الرابع في انه هل لا تتحدد انما العرفيات لنا والعرفيات طبعاً او قد تتحدد** معنى هذا  
المستفهم هو ان جميع الاشياء التي تكون اعرف طبعاً هل يكون دائماً اقل معلوماً لنا وان جميع الاشياء التي  
تكون اعرف لنا هل يكون دائماً اقل معلوماً طبعاً او يكون بعض الاشياء اعرف لنا ومن طبعها ذهب بعض  
العلماء مثل يوانس في شرح هذا الكتاب ويقولون ما من شيء خيرة على المتن الثاني وينداس في شرح  
المتن الثاني وما كثر سوتون في شرح المتن المذكور وقرئ غير جنس في هذه المقدمة وروى كذا  
هو اكبر لانه ان بعض الاشياء يكون اعرف لنا ومن طبعها وهذا واقع في الامور الرياضية والطبيعة  
واستدلوا على دعويهم باقوال المصنف فانه بعد ما قال في الفصل الثالث من سادس الجدلات  
ما يكون مقدماً هو اعرف طبعاً من المؤخر كما ان النقطة متقدمة على الاطلاق من الخط وهو من السطح  
وهو من الجسد والواحد من العدد والحرف من الكلمة حكم حكماً خيراً وقال لكن قد يقع خلافه في علمنا  
ليقيد انهما قد يختلفان وقد تتحددان وانه قال في المتن العاشر من سابع ما بعد الطبيعة ان الامور



التي تكون معلومة لكل فرد واقل من كثير اقل معلوما وتكون حصتها من الوجود اقل ولا تكون  
ذوات خصه منه اصلا وهو يفيد انها قد لا يكون اقل معلوما وان يفهم من المتون الخمسة المذكورة  
ان الكليات اعرف لنا فلهذا يجب السلك منها وعين في المتن الثاني عشر من الكتاب الاول والتحليل  
الثاني ان يكون ما هو اعرف لنا هي الاشياء القريبة من الحس وان يكون ما هو اعرف طبعا الذي يكون  
بعيد من الحس هي الكليات والمجردات فيكون الكليات اعرف لنا وطبعا هذا ما ذهب اليه هؤلاء وانا  
اقول لا يكون في الامور الطبيعية ما هو اعرف لنا معرفة فطرية وما هو اعرف طبعا امرا واحدا اصلا  
ولان تعرف حقيقة ما قلنا ينبغي ان تذكر ما مر من ان الانسان ينظر بحالة الفطرية والادراك لا يكون  
اذا كان نفسه الناطقة كالوجه الساذجة ثم يتبداء ان يكتسب العلم وهذه الحالة معرفة بلاكتساب  
تسمى فطرية وينظر بالعلم والكمال اذا اكتسب العلم بالجد والسعي وليس هذا العلم كسابيا وقيدينا  
للعلم وهذا العلم ليس بمقصود فيما ادعينا لان الامور الحاصلة بالجد والسعي تكون كثيرا ما اقدم و  
اعرف لنا وطبعا مع الا نأجل كوننا متخيلة بتلك الحال متيقنين من العلل في المعلومات ومن المبادئ  
في ذوات المبادئ ومن المقدمات الى النتيجة فتكون العلل والمبادئ والمقدمات اقدم واعرف  
لنا في تلك الحال وهي بعينها اقدم واعرف طبعا فيكون ما هو اقدم واعرف لنا في حالنا الكسبي ما  
هو اقدم واعرف طبعا امرا واحدا قطعنا ولا نافي في تلك الحال بخلاف من البرهان الصادق يكون من البهانة  
الاول الا وهو الوسطة القدرية ومن حلال النتيجة على ما قال المصنف في اول التحليل الثاني وشار  
له هاتين الحركتين ايضا ابن رشد القرطبي حيث قال في شرحه لوقع ان يكون المعلوم عندنا  
معلوما عند الطبع تكون حينئذ البراهين المعطاة في هذا العلم براهين العلل والوجود وان وقع  
ان لا تكون المعلومات عندنا معلومات عند الطبع وهي لا تكون متقدمة بالوجود بل متاخرة يكون  
البراهين المعطاة في هذا العلم من عداد العلامات لا براهين مطلقة انتهى فانه اشار في هذا القول  
الى انه يكون في العلم الطبيعي حركتان وكذا رها نافي احد الحركتين في برهان العلل والوجود في البرهان  
من الاقدم والعلل ومن الذي يكون وجوده اول وقبل عبارة واحق من لا يظهر طبعا وشار الى ان  
هذه الحركة تكون من المعلومات لنا وطبعا لكن هذه المعلومات ليست بمعلومات علم فطرية لانه لا تعلم بالعلم  
الفطري العلل بالمبادئ بل علم اكتسابيا واخرهما في البرهان من العلامة اي من المعلوم والمتاخر وهذه  
الحركة تكون حينئذ من العرفيات لنا لا طبعا وهذه هي حركة علمنا الفطري وقد بينا هذا الفصل  
السابق بما قال المصنف في الفصل الثالث من ساج الجدل وما ادعينا هو في المصنف ايضا فانه قال في المتن  
الثاني مطلقا وكليا لان المعلومات لنا وعلى الاطلاق ليست امرا واحدا لانه اخر وانما ذكر هذه القضية  
على الاطلاق لان مراده من المعلومات هي الامور الطبيعية كما هو المناسب للمقام وقال في هذا  
المتن يجب علينا ان نخرج بهذا الطريق من الاظهريات طبعا والظهوريات لنا الى الاظهريات والظهوريات  
طبعا ولو امكن ان تكون المعلومات لنا والمعلوم طبعا امرا واحدا لزم ان يكون حركتنا من شئ واحد معين اليه  
بعينه وهو باطل قطعنا وكان قولنا الفيلسوف هذا ينافي مع بعض المتأخرين الذين منهم رابا وكس عدم  
كون هذه القضية كلية بل حربية بمعنى انه ليس كل ما يكون اقدم واعرف طبعا يكون اقدم واعرف لنا  
وبالعكس بل بعض ما يكون اقدم واعرف طبعا يكون اقدم واعرف لنا لان ما قال المصنف لان المعلومات  
لنا وعلى الاطلاق ليست امرا واحدا مسا وتقولنا ليس كل معلومات لنا يكون معلومات طبعا ولهذا لم  
يقبل لا يمكن ان يقع هذا اصلا بل قال لا يقع دائما ان يكون المعلومات طبعا والمعلومات لنا امرا واحدا  
كما قال راس وفيلسوفنا فيقولوننا وس باطل ايضا زعم هؤلاء فانه انما هو الكلام الفيلسوف فان

والبرهان  
الصادق

ن علما فطرية

معنى قوله ليست المعلومات لنا وعلى الاطلاق امرا واحدا ليس لان معلوماتنا امور والمعلومات طبعا امور  
اخر هكذا شرح كلامه شراح المعبرون قال يحيى الخوي بعد ما فرق المعلومات لنا والمعلومات طبعا فبقى  
ان نستعمل الوجه الثاني للبرهان لتحصيل مبادئ الاشياء وفي من الاشياء التي تكون متأخرة طبعا  
لنا علما لانه قال دائما يكون المتقدم والظهوريات طبعا متأخرة وقل معلوما لنا ولما يكون اقدم  
واظهر عندنا تكون متأخرة ولا يظهر طبعا هل تسمع قوله دائما يكون المقيد لكلية كون المتقدم  
والظهوريات طبعا متأخرة وقل معلوما لنا ويكون ما هو اقدم واظهر عندنا متأخر ولا يظهر طبعا  
المقيد للافتراق الكلي بين ما هو اقدم واظهر طبعا وبين ما هو اقدم واظهر لنا وقال ابن رشد القرطبي  
ولما بين طبيعة البرهان الذي يستعمله ههنا اعطى سببه وقال لان الاشياء التي تكون معلومة عندنا  
الى اخره يعني ان السبب وجوب كون الطريق التي يذهب بها في هذا العلم من الاشياء المتأخرة في الوجود  
الى الاشياء والمتقدمة فيه هو ان الاشياء التي تكون معلومة عندنا في الاشياء الطبيعية ليست الاشياء  
لانه تكون معلومة على الاطلاق له طبعا وهذا مخالف لما في الرياضيات لان التي تكون معلومة فيها  
على الاطلاق وتكون عللا ومتقدمة في الوجود تكون معلومة عندنا انتهى وكذلك قال غيره  
من الشرح المعبرين لا اذكر اقوالهم لا تخاد ما طامع ما قلنا ونقلنا بل اعود الى كلام المصنف فانه  
عين في المتن الثاني عشر من اول التحليل الثاني ان لا يكون شئ من القدييات والعرفيات طبعا اقدم  
واعرف لنا حيث قال لان القدييات والعرفيات قسمان لان الاقدم طبعا ليس باقدم عندنا ولا  
الاخر طبعا اعرف لنا وهذا ثبت من بيانه فانه قال بعد هذا ان القدييات والعرفيات عندنا هي  
لانه تكون اقرب من الحس والقدييات والعرفيات على الاطلاق هي التي تكون اقدم منه ثم قال مينا هذه  
ان البعدييات من الحس زيادة بعد هي الكليات زيادة كلية والقدييات هي الجزئيات فهما متقابلان ولا  
يمكن ان تكون البعدييات من الحس زيادة بعد والقدييات منه امرا واحدا ولا الكليات والجزئيات  
كذلك امرا واحدا ولا الامران المتقابلان كذلك امرا واحدا فلا يمكن ان يكون الاقدم والاعرف لنا  
معرفة فطرية في الامور الطبيعية والا اقدم والاعرف طبعا فيها امرا واحدا ونستدل على ادعينا بان  
المتقدمات والعرفيات طبعا هي المبادئ والعلل والبسائط او قل هي المتقدمات بالمبدئية كما مر غير مرة  
والمتقدمات والعرفيات عندنا معرفة فطرية في الامور الطبيعية ليست المبادئ والعلل والبسائط  
او قل ليست هي المتقدمات بالمبدئية بل ذوات المبادئ والمعلومات والمركبات او قل هي المتقدمات  
في قصد الطبع كما مر غير مرة فالمتقدمات والعرفيات طبعا ليست هي المتقدمات والعرفيات عندنا  
معرفة في الامور الطبيعية والامر ان يكون المبادئ عين ذوات المبادئ والعلل عين المعلومات  
والبسائط عين المركبات وهو مستحيل قطعنا فان قلت قال رابا راس ان الاعرف لنا والاعرف طبعا لينا  
بمتقابلين بل مختلفين فيمكن ان يكون شئ اعرف لنا وطبعا معا ويستدل عليه بانه قد يقع ان يكون  
شئ علما ومحسوسا معا واذا كان كذلك يكون من حيث انه علما اعرف طبعا ومن حيث انه محسوس اعرف لنا  
وايض قد قال راس قد يقع بسبب اختلاف لاسباب ان يكون بعض الاشياء اعرف لنا وطبعا معا فان  
الاسباب المختلفة يمكن ان تجتمع في شئ واحد بحيث يكون ذلك الشئ بواحد منها اعرف طبعا وبالاخر  
اعرف لنا مثلا يمكن ان يجتمع في الاجزاء بالاشياء الى الكل بحيث ان احدها يكون اعرف لنا وطبعا معا  
من الكل وهذه الجهة تكون متقدمة منه طبعا فتكون اعرف طبعا وتاخرها كونها بحيث يعرف بها الكل  
وهذا يكون متقدمة عندنا منه فيكون اعرف لنا فتكون اعرف لنا وطبعا معا قلت في الجواب عن الاول  
بان الاعرف لنا والاعرف طبعا في الامور الطبيعية لانه كلاهما متقابلان على ما صرح به المصنف في موضع

فطرية

بالفعل في الامور الطبيعية

حيث تكون اقدم



كثر كما هو فلا يمكن ان يتجلى وما استدلل عليه من انه قد يقع ان يكون شيء صفة وحسوسا معاملة الحق فليس  
 شيء لانه لا يكون بوجه واحد علة وحسوسا معاملة بل بوجهين مختلفين فيكونان متقابلين بهما ثم اقول ان قال  
 هذه العلة ليست اعرف طبعا الا يتصور ان هذه النار الحرة لهذا الخشب علة وليست باعرف طبعا حقيقة  
 قطعاً ولو قيل انها اعرف طبعا فاما يقال بطريق المجاز بطريق اطلاق صفة الكل على الجزئ وعن الثاني  
 بان الاجزاء مطلقاً اقدم واعرف طبعا ومتأخرة واقل معلومة لنا علة فطرية اذ انما فليست الاجزاء بحيث  
 تعرف بها الكل معرفة فطرية بل الامر بالعكس فاننا انما نعلم الاجزاء بالكل يعني تحليلها اليها على ما يستفاد  
 من المتن الثالث والرابع فانه قال في الرابع والكل اعرف بحسب الحس وفي الثالث ثم تصيد الغاصة بالكل  
 معلومة منها من المختلطات التي هي كلات للمقتسمين فما هي المقتسمين هذه المختلطات التي هي كلات  
 وايضا ما قال من ان الاجزاء تتكون اقدم من الكل بالنظر الى العنصر واللاتمات لان الاجزاء لا تتكون اقدم من  
 الكل من حيث الوجود بل الكل يتكون من الاجزاء كما حققنا في كتاب كون والفساد ولان الاجزاء  
 ليس لها وجود الا في الكل وكل شيء يتكون كما يكون فالاجزاء لا تتكون في الغل واللاتمات لا بسبب الكل فلا تتكون  
 اقدم من الكل بالنظر الى العلم واللاتمات ثم اقول ليس الاقدم ولا اعرف طبعا ولا اقدم ولا اعرف عندنا امر واحد  
 في الامور المابعد الطبيعية وهذا المدعى ظاهر لان الاعرف طبعا في الامور الالهية هي الموجودات  
 الجردة كما يظهر في اول الكتاب الثاني من الالهيات وهي ليست باعرف لنا بل بعين عن علمنا الفطري كما  
 قال المصنف ان عقل نفوسنا بالنسبة الى الاشياء التي هي اظهر الكل مثل بصير الحفاش بالنسبة الى نور  
 الشمس ونكتبها بالتي هي اعرف لنا مثل الحركة والزمان وعدد الالف ونحو ذلك من هذه الالهيات الى هذا  
 الطريق سلك المصنف في الكتاب السابع والتاسع والثاني عشر من الالهيات ثم اقول ان تعريفات طبعا  
 والعرفات عندنا تتجلى في البراهين الرياضية كذا افادنا ابو الوليد بن رشد القسطنطيني وثم اقول ان  
 وهو متفق عليه بين العلماء وسببه ظاهر لان مبادئ الرياضيات اما مشتركة عامة او مختصة بها وكلها  
 اعرف طبعا ولنا ما كونها اعرف طبعا فلا نحتاج الى مبادئ اعرف طبعا فهي اعرف طبعا وما كونها  
 اعرف لنا قلنا مبادئ المشتركة العامة هي القضايا المسماة بالعلوم المتعارفة فقولنا كل كل اعظم  
 من جزءه والامور المتساوية متساوية وكلما نقصت من الامور المتساوية امور متساوية وبقيت  
 متساوية وهي اعرف لنا بديهية فالقضايا المشتركة العامة اعرف لنا بديهية وكذا المبادئ المختصة هي  
 بعض قواعد وتقرينات مبنية للحدود وهي تكون اعرف بعرف مدلولات لا لفاظا لواقعها فاما فائدة  
 المختصة ايضا اعرف لنا معرفة فطرية وما ذكرنا يظهر دفع الادلّة الموردة في اول الفصل على خلاف  
 ما ادعينا لان ما قال المصنف في الفصل الثالث من مبادئ الجدل المذكور في الدليل الاول من انه  
 قد يقع خلاف في علمنا انما قد نعلم بحسب اولنا السطح ثم النقطة وكذا انما قضية جزئية  
 صادقة لان لنا علمين فطريين كبسي كما ذكرنا في الفصل الثاني والثالث قد تتحرك من احدهما وقد تتحرك  
 من الاخر فيقضي بالبسي اذا سلكنا بعين للطبع من الطريق التي سلكها هو منها وعلى هذا يكون النقطة اقدم  
 واعرف لنا من الخط وهو من السطح وهو من الجسم فبذلك انما بابا بطريق حيل سلك من الطريق المقابل  
 للادنى من الاعرف لنا معرفة فطرية فقط لا اعرف طبعا وعلى هذا يكون الجسم اعرف ثم السطح ثم  
 وثم وذكر المصنف في الفصل المذكور حيث قال لان الذي يكون جميعا يقع تحت الحس وقوا زاندا  
 من نوع السطح وهو من الخط وهو من النقطة لانها كلها تكون معروفة لاكثر فترقب بينهما وقال لان  
 هذه معرفة للعامة وكل واحد تلك معرفة با علم اللطيف اعلم وهذا الوجه يمكن ان يبين القول  
 المنقول من المتن العاشر من سابع ما بعد الطبيعة ثم نقول ان قوله في ان الامور التي تكون معلومة لكل

نالست حلا وطرفا اول السكون  
 بل الكل

فد اول علة تكون كثيرا اقل معلوما وتكون حصتها من الوجود اقل ولا تكون ذوات حقيقة منه  
 بمعنى تكون كثيرا اقل معلوما وتكون حصتها من الصدق اقل لانها من حيثها جليات وحسوسا  
 متغيرة بتغيرات كثيرة على ان يكون كثيرا اقل لا مودلا بمعنى تكون اقل معلوما في كثير من الاوقات  
 وفي بعضها لا تكون كذلك على ان يكون قيدا للعلم ولانه قد ظهر من الفصل الثاني من هذا البحث  
 الكلمات المذكورة في المتن الثاني عشر من الكتاب الاول من التحليل الثاني في الكلمات بالتبعية وليس  
 المبحث عنها في هذه المقدمة من هذا القبيل كما ظهر من شرحها المكنى لما بقي منها اية كلمات يكون اعرف عندنا  
 وبأي وجه تكون كذلك اردنا ان نذكر بها اخبيا هذا فلنذكر **الباب الثالث فيما يكون مدلكا اقل**  
**بالحس وما يكون كذلك وبالفعل وفيه مقدمة وفصول ثمانية المقدمة** اعلم ان القوة المدركة في الانسان  
 اثنان القوة الحاسة والقوة العاقلة ولما كان ينبغي ان يبين له شيء يدركه او لا بكل واحد منهما لانه  
 ليس باجنبي عن المقام بالكلية فان المصنف لما ريقوله لنا في المتن الثاني عشر ان يكون المعلومة والظاهر  
 لنا اول المختلطات زيادة اختلاط الكل واحد من القوتين ولهذا بين في المتن الرابع والخامس ما  
 يدرك بكل منهما كما عرفت في شرحهما اردنا ان نبينه فنقول لا درك الحس في الانسان اقدم في  
 التكون من العقل لان العقل لا يدرك شيئا ما يأخذ من الحس بوجه ما ولما قال المصنف الذي يكون تارة  
 في التكون يكون اقدم طبعا وبالعكس والعقل الا في من حيث انه كامل اقدم طبعا وكما لا فيكون  
 الحس اقدم في التكون فلنبحث عنه **اولا الفصل الاول في بيان ان شيء يدركه الانسان اولا بالادراك**  
**الحس** اعلم ان الموجودات بعضها كلمات وبعضها جزيئات وايضا بعضها جواهر وبعضها اعراض  
 وسنبحث عن كل منها فلو رددنا لا كيف يكون حال الحاسة بالنسبة الى الكلمات والجزيئات فاما كيف  
 يكون حالها بالنسبة الى الجواهر والاعراض فنقول اولاً ان الحس اقل الحاسة نظراً ولا الى الكل والاعراض  
 وعملها الثاني يتعلق دائما بالجزيئات كما قال المصنف في كتابه الاول من التحليل الثاني حيث قال  
 يحس الجزئية اما حاسة قللكي مثلاً للانسان لا للانسان الجزئية وبسبب الجزئية اول من المطلوب طاهر  
 فان كل حاسة نظراً للطبع الى موضوعها المساوي الذي يأخذ منه الصوت كما افادنا المصنف في كتابه  
 الثاني من كتب النفس وموضوعها المساوي هو امر كلي لانه لو كان هذا الجزئي اذ ان لما امكان  
 تحس سوى هذا اذ ان قوة من القوى لا تقدر ان تنظر الى الخارج عن موضوع المساوي  
 فكل حاسة نظراً الى الكل وجوب ما قلنا في البصر الذي ينظر الى المبصر لانه لا شيء يكون البصر  
 يكون هو مبصراً كما علمنا المعلم الاول في المتن السادس والستين من ثاني النفس وهو ليس بمخصص وهذا  
 المبصر اذ ان كل هو امر كلي مشترك بين جميع المبصرات وهذا قاله في المتن المذكور ان المبصر هو الاول  
 والذي يبين بالكلام ويكون غير مسمى باسم فالحس يكون للكل ولا يضطر بك ما قال الفيلسوف  
 في المتن التاسع والاربعين من اول الطبيعيات وفي المتن الستين من ثاني النفس من ان العقل والعلم  
 للكلمات والحس للجزيئات لان مراده بالحس الواقع في المتنين المذكورين هو المعنى المصدري  
 الاحساس بالفعل وهو يتعلق دائما بالجزيئات وهذا يخرج قوة الحاسة بلقط بحسب عمل الحس حين قال  
 في المتن الستين المذكور لانه للجزيئات بحسب عمل الحس وما ذكرنا يظهر الجزء الثاني من المطلوب  
 وهذا يحصل طاهراً من الفرق الذي ذكره المصنف في المتن المذكور بين الحس والعقل من ان معمولات  
 الحواس وموضوعاتها هي الامور الخارجية الموجودة بالذات وموضوع العقل يوجد في النفس فانه قال  
 فيه والسبب بوجود لانه للجزيئات بحسب عمل الحس والعلم للكلمات ومن هذا العلم ان صاحب الملاك يقدر  
 ان يعلم اذ اراد ولا يقدر ان يحس اذ اراد كذا نستفيد من الكتاب الاول والتحليل الثاني حيث قال ولا



اعلم بالحق لا انه ان كان حس هذا الشيء لا يكون لذلك الشيء لكن يجب للاحاس هذا الشيء والموضع للمعين  
والحال اما الكل الكائن في الجميع فيستحيل ان يحس لانه ليس هذا ولا الا لان لما كان كلياً بوجه لا انا  
نقول الكل لا يكون دائماً وفي كل موضع انتهى ويمكن ان يلاحظ هذا بعينه في جميع اعمال الحواس ولئن استنعت  
هل يمكن ان يدرك الحواس الباطنة الكليات ولا قلنا لا يمكن لانها فعل بالصور المنقولة اليها من الحواس  
الخارجية والصور المنقولة تكون للجزئيات كما ستبينه فالحواس الباطنة ايضا لا تقدر ان تدرك بالفعل  
الاجزئيات ولان تعلم هذا كلياً في جميع القوى الحسية اقول لا يمكن ان يحس الحواس الكليات لما في من طرف  
الحس ومن طرف الموضوع اما من طرف الحس فلا الكل الذي يلقا يحس لا يخلو اما ان يكون كلياً من هذا  
الحس ومن قوة اخرى ثم يحس بالحاسة لا يمكن ان يكون كلياً من قوة اخرى ثم يحس بالقوة الحاسة لا ليس في  
الانسان قوة مدركة اقدم من الحس ولا يمكن ان يكون كلياً من الحاسة لا ان الكل يحصل بالجذب والتجريد و  
لا يقدر ان يفعله الحاسة واما من جهة الموضوع فلا نه يجب ان يكون بين القوة والموضوع مناسبة بها يمكن  
ان يتعلق به والكل امر غير مادي ليس له مناسبة مع الحس المستغرق في المادة وسيفصل هذا في الكتاب  
الثاني لنفس فلننقل الى حال الحواس بالنسبة الى الجواهر والا عراض ونقل ثانياً الى الحس لا يتعلق بالجواهر  
بالذات بل بالعرض فقط كذا يستفاد من المتن الثالث والستين والرابع والستين والخامس والستين من  
ثاني النفس فانه حين كونه مبيداً للحسوت عين ان المحسوس ثلثة اقسام الاول مخصوص بالذات وهو يدرك  
بحس واحد فقط ولا يخطئ عليه والثاني مشترك بالذات لانه يدرك بحواس كثيرة كالامتداد والشكل  
والعدد والحركة والتكون والثالث هو المحسوس بالعرض فقط وهو الذي يتعلق بالحس به بالعرض مع المحسوس  
بالذات كزبد الابيض فان الابيض يبصر بالذات والان شخص زيد بالعرض فقط كذا افادنا ايضا  
في موضع اخر من الكتاب المذكور وفي الكتاب الثاني حيث قال فيه الجوهر وما هذا لا يبين بالحس اوبلا اصعب  
المشتركة وصدق هذا يظهر ايضا بتفحص موضوعات جميع الحواس فان الجواهر ليست بكميات ملموسة  
والموضوع المساوي واللامسة هي الكميات الملموسة فالجواهر ليست بموضوع مساوي للمسة فلا تكون  
ملموسة بالذات وان الجواهر ليست بطعم ورائحة والموضوع المساوي للذات هي الطعم والرائحة هو  
الرائحة فالجواهر ليست بموضوع مساوي للذات فلا تكون مذوقة بالذات ولا للذات فلا تكون شموماً  
بالذات وان الجواهر ليست باصوات والفاظ والموضوع المساوي للذات هي الاصوات والافات  
فالجواهر ليست بموضوع مساوي للذات فلا تكون سموعة بالذات وان الجواهر ليست بالوان والموضوع  
المساوي للذات هي الالوان فالجواهر ليست بموضوع مساوي للذات فلا تكون مبصرة بالذات ولما  
لم يكن للجواهر مدركة بالذات بحاسة من الحواس الظاهرة لم تكن ايضا مدركة بحاسة من الحواس الباطنة لانه  
الحواس الباطنة لا يعمل الا بالصور لما تخرجه من الحواس الظاهرة واقول بالثاني اول مدركة الانسان بالذات  
بالادراك الحسي هو العرض في التركيب لا الجوهر يدرك العرض لا عم زيادة وعموم اولا ثم القليل  
عموماً اقل عمومها ثم العرض الاخير المتعين اما عدم كون الجوهر مدركاً بالذات اولا بالادراك  
الحسي فظاهر لان العرض فقط تدرك بالادراك الحسي بالذات والجواهر بالعرض فقط كما مر انفاً  
وكل ما يكون بالذات كذا يكون اول ما يكون بالعرض كذا علمنا من المتن السادس والستين من ثاني  
الطبيعات ومن الفصل الا من الثاني عشر مما بعد الطبيعة فالجواهر ليس يدرك بالذات اولا بالادراك  
الحسي بل بغيرها من الاعراض وبالعرض واما بقدرنا العرض بقولنا في التركيب لان العرض في التركيب ليس  
مدركاً بالذات اولا بالادراك الحسي لان الاعراض من الطبيعة لا تفعل اصلاً بل الفاعلة هي الجزئيات  
لما قال الفيلسوف في الفصل الاول من اول ما بعد الطبيعة من ان الاعمال للجزئيات الموضوعات الطبيعية

يجب ان تفعل في الحاسة لان ادراك حركة ما وانفعال ما علمنا استغناء من المتن الحادي والخمسين من ثاني  
النفس واما كون العرض الا عم زيادة عموم مدركاً بالذات اولا بالادراك الحسي ثم القليل ثم الاقل ثم  
العرض الاخير الجزئي فبين اولا بالتحسيرة الصحيحة الواقعة في المثال المشهور يعني فيما اذا كان زيدا مثلاً  
من مسافة بعيدة تدرك اولا انه جسم ما ومقدار مختلط وشبح مشوش وهي اعم زيادة عموم ثم اذا اقرب  
في الجملة تدرك الحركة وانه حيوان وهذا قليل من الاول ثم اذا اقرب قرية زائدة ونرى انه ماش على قدميه يستقيم  
القائمة وفيه خواص الانسانية تدركنا ان الانسان وهذا اقل ثم اذا اقرب تقرباً ازيد ونرى عوارضه الشخصية  
تدركنا انه زيد ونميز عن جميع ما عداه وهذه العوارض هي العوارض الاخيرة الجزئية وهذا غير مختص  
بالمبصر البعيد المتقرب تدركها بل جارية في المبصر عوارضه العامة والخاصة والجزئية دفعة فان زيدا  
اذ تحسرت لنا بغية تدرك اولا انه جسم ما وذو مقدار واما تدركنا انه حيوان فتدرك ثم تدرك انه يستقيم  
القائمة ملتبس ما لبسته الانسانية ثم تدرك انه زيد والتقدم والناخريتها بالطبع لا بالزمان بخلاف في الاول  
فانها بالزمان ايضا ولان تعرف حقيقة ما قلنا ينبغي ان تعلم ان الاشياء التي تحرك الحس ولا وبالذات  
هي الاعراض وهي موجودة وصفات للجواهر الجزئية لانه على هذه الحال تكون الاعراض في التركيب في احدى  
جواهر جزئية توجد المحولات المذكورة سابقاً كما توجد في زيد الانسان والحيوان وذو النفس والجسم وتوجد  
فيه ايضا الاعراض التابعة لطبيعة كل واحد منها كما توجد في زيد بعض الاعراض من حيث انه جسم وبعضها  
من حيث انه ذو نفس وبعضها من حيث انه حيوان وبعضها من حيث انه انسان وبعضها من حيث انه جزئي متفصل  
والاعراض التابعة من حيث انه جسم هو الطول والعرض والعمق والجملة مطلق الامتداد والتابعة من حيث انه  
ذو نفس هي النمو والتغذي والتوليد والتابعة من حيث انه حيوان هو الاحساس والحركة من نفسه والتابعة من  
حيث انه انسان هو التشكل بشكل الانسانية وقادريته التكلم والكتابة وامثالها والتابعة من حيث انه شخص تميز  
عن جميع الاغيار وقيامه بولونه وفطسه ونديه وسائر الاوصاف المختصة به وطباع الجسم وذو النفس  
والحيوان والانسان الموجودة في زيد مشتركة بين الكثير فالاعراض التابعة لها مشتركة ايضا فكون زيد  
بالادراك الحسي اولا ومنه تعلم ان الاعراض العامة زيادة عموم تقرب الحس وتخص بضرها واحساساً ازيد  
هو قليل عمومها ثم ان انتهى الى الجزئيات الحقيقية لانا الاعراض العامة زيادة عموم تقرب الحس وتخص بضرها  
المكان الا بعد ذلك الاعراض القليلة والا قل عمومها وكل ما تقرب الحس وتخص بضرها من المكان لا بعد تقربه وتوكل  
ضرباً وحركة ازيد واحكم ما يضرب ويحركه من المكان القريب والا قرب لان الذي يفعل في شئ من المكان  
الا بعد يكون فعله وتاثيره اقوى من فعل الذي يفعل من المكان البعيد او القريب والا قرب والذي يفعل  
فيه من البعيد يكون فعله وتاثيره اقوى من فعل الذي يفعل من القريب وكذا الفصل من القريب اقوى من البعيد  
من الاقرب وايضا ان الاعراض الكلية زيادة كلية تكون مختلطة زيادة اختلاط لا يخطئ الاشياء التامة  
منها قوة واختلاطاً كما قال المصنف في المتن الرابع ان الكل كل ما لانه يحيط كثيراً بالاجزاء والمختلطات زيادة  
اختلاط هي المعلومة والظاهرة لنا اولا كما قال في المتن الثالث فالاعراض الكلية زيادة كلية بحس اولا  
ثم القليل والاقل كلية ومن هذا التعليم نفهم مثال الاطفال الذي ذكره المصنف في المتن الخامس فانه لما كان  
اعراض الانسان اعم من اعراض الوالدين يسعون متحركين من المختلطات زيادة اختلاط جميع الرجال التي رافهم  
باسم الاب وجميع النساء باسم الام ثم يميزون ويختصون ان هذا ابو لا ذاك لانهم يأخذون منه بالحس والبيان  
عوارضه المختصة به الغير الموجودة في غيره فربما ان الانسان باي حاسة من حواسه الظاهرة يحس اولا وتأتيه  
بالميدانية حتى قد تدرك بقولنا موضوع هذه الحاسة مطلقاً هو مدرك اولا بالادراك الحسي واما ان الحاسة  
للمدرك به الانسان اولا وتأتيه بالميدانية هي للامسة فكون مدركه الاول مطلقاً هو المحسوس ثم الباصرة ثم



التسعة في بعض الاوقات والذائقة في بعضها ثم الشامة ولينين كل واحد منها تفصيلا ونقل ان كون  
القوة اللامسة في الاطفال اقدم من سائر الحواس نظا من ان الطفل يمكن ان يلاحظ بحالين حال  
كونه جنينا وحال تولده اما حال كونه جنينا فيحس في بعض الاوقات وحاسة ليس بالباصرة ولا بالسامعة  
ولا بالشم ولا بالذائقة فتكون باللامسة اما الموصية فما حكم بها المصنف في الفصل الاول من الكتاب  
الاول من كتب كون الحيوانات حيث قال ان الاطفال اذا تولدوا اعتادوا ان يناموا فاما ان يناموا فاما ان يناموا  
الاولا كما مله لانهم اذا باشروا ان يحسوا ولا في ارحام امهاتهم ينامون في اكثر اوقاتهم ثم قال فيه واذا اتفقوا  
فيها ترى ان يناموا بعيدا فورا انتهى وايضا الحوامل يقولون ان الجنين يحس في الرحم واما السالبة احيان  
احساس الجنين فيه ليس بالباصرة ولا بالسامعة ولا بالشم فلا في هذه الحواس لا تفعل فاعمالها يدور  
الواسطة على ما حكم به الفيلسوف في تعليم هذه الحواس في ثا في النفس وهذه الواسطة لا توجد في السرح  
واما ان لا يكون بالذائقة فلا في الذائقة انما تكون في اللسان كما قال المصنف في فصل الذائقة من الكتاب  
المذكور والجنين يرى ويتغذى من سترته كما قال المصنف في الفصل الثامن من كتاب الساج من تاريخ الحيوانات  
ومتى كان لا يبصر ولا يسمع ولا يشم ولا يذوق ومع هذه يحس بالقوة اللامسة الملوحة كالحرارة  
والبرودة واليبوسة والرطوبة وتفعل عنها فيتحرك في من يمين الى الشمال وبالعكس ومن فوق الى تحت  
وبالعكس فالحاسة التي يدرك بها الانسان ولا اولى بالميدانية هي اللامسة فيكون مدركه الا في اقلها  
هو الملموس واما حال تولد فيحس ايضا ولا بالقوة اللامسة تكون صاحب تلك القوة في الرحم اولا ولا في  
يكن حين التولد لثا فيه من ارحام اجرائه وتمدد هاجين سعيه الى الخروج من الرحم كما اشار اليه  
الفيلسوف في الفصل العاشر من ساج تاريخ الحيوانات ومن حدة البرودة والصلابة الواقعتين  
من اصابة الهواء البارد ببدنه لكان بجرارة الرحم واللين لكنه لا يحس في حالته مملوسا متعينا اي برودة  
او حرارة او رطوبة او يبوسة متعينة بل امرامضرا سوديا على وجه الاختلاط ثم يوجد فيه القوة الباصرة  
قبل سائر القوى الثلاثة الظاهرة لكن لا اقول انها متقدمة عليها فقد ما بالاطبع او بالشرف بل قول  
انها وقعت كذلك في الخارج لانه يفتح عينيه حين تولد فيبصر قطعا ومن هذا تعرف كذب ما قال  
بعضهم من ان الذائقة توجد فيه بعد ثلاثة ايام وقيل القوى السائرة مستد لعلية بانه رضيع الثدي  
حال تولد لانه يبصر قبل الرضخ ويعلم ان كلامنا في طفل الانسان فان كثير من الحيوانات يتولد في  
واطن ان السامعة توجد فيه قبل الذائقة وهي قبل الشامة **الفصل الثاني في بيان بعض اللواتم المذكورة**  
**الاول بالادراك العقل** نذكره ولا التقسيم المورده في الفصل السابق من ان بعض الموجودات جواهر  
وبعضها اعراض وان كل واحد منهما اما كلييات او جزئيات ثم اعلم ان عقل الانسان يدرك هذه الاربعة  
اما كونه مدركا للجواهر ولا اعراض فيبين اولا بان المنطوق بحث عن المقولات العشرة ويترك بعضها  
عن بعض ويعرف كل واحد منها منفردا وبين انواع كل واحد منها وخواصه وانما يفعل هذه الافعال  
بالعقل فاعقل مدرك لها وثانيا بان الطبيعي بحث عن الحيواني والصوره وعن الجسد المركب منها وهذه  
جواهر ويبحث ايضا عن احوالها واعمالها التي هي اعراض وانما يفعل تلك الافعال بالعقل فيدركها به وثالثا  
بان الاطبي بحث عن الموجود وهو شامل للجواهر والاعراض فيعلم كل واحد منهما ولهذا قال المعلم الاول  
في اربع ما بعد الطبيعة للفيلسوف في الايمان يتدرج على النفس في الكل لانه لو لم يكن له في نفس يكون الذي  
ينظر في مقدرات هذا ومقدرات القاعد وسقراط جوهرا والقعود عرض فيعلمها بالانظر فيها ويلزم  
من هذا ان يعلم الجزئيات ايضا لان مقدرات وقعود جزئيات واما كونه مدركا للكليات فما اتفق عليه  
جميع العلماء ويثبت بان الكليات موضوع عند العقل وكل موضوع عند العقل يدركه العقل فالكليات

يدرك العقل وبان العقل عليه الاله الجسمية كما قال المصنف في الكتاب الثالث من كتب النفس فيدرك  
شيا فوق الجسد والكليات كذلك فيدركها واما كونه مدركا للجزئيات فقد علم مما ذكر ويثبت ايضا  
بان العقل يعمل الاستقراء كما قال المصنف في الفصل الاخير من التحليل الثاني وكل ما يعمل الاستقراء  
يدركه الجزئيات لان الاستقراء هو الانتقال من الجزئيات الى الكل كما قال المصنف في الفصل العاشر من اول  
الكتاب فيدرك الاشياء التي يتفعل عنها ولتت يتفعل ايها وبان الجزئيات يحكم عليها العقل ببعض المحولات  
ايضا بالقولنا زيد جوهر وسلبا كقولنا زيد ليس بعرض وكل ما يحكم عليه العقل فهو مدرك للعقل فليدرك  
مدركه للعقل لا يقال ان العقل انما يعمل القضايا المستقراء بعد كون موضوعاتها مدركا بالحس لانه  
وكذلك انما يحكم على الجزئيات بعد كونها مدركه بالحس لانه بالجزئيات انما يدركها الحواس لا العقل  
لان العقل لا يمكن ان يعمل القضايا المستقراء من غير ان يدرك موضوعاتها بديهية وكذلك لا يمكن  
ان يحكم على الجزئيات من غير ان يدركها بديهية والا دراك العقل ينقسم الى الادراك البسيط وهو ذلك  
اليسائط الغير المركبة كادراك الانسان والفرس بلا اثبات شئ على واحد منهما او نفيه عنه وبلا اثبات  
شئ منهما على اخر وهذا قال المصنف في الكتاب الثالث من كتب النفس ان هذا العقل يكون متعلقا يا  
بالاشياء التي لا يكون فيها كذب والى الادراك المركب وهو الادراك الذي به تركيب وتفصيل وفيه ثم  
يكون فيها صدق وكذب كما قال المصنف في الكتاب المذكور ويبحثنا ههنا ليس للمركب بل البسيط ثم يتقدم  
الى العلم بالفعل والى العلم بالقوة والا قل هو الذي به تتفعل امرا تاما من حيث انه بالفعل في نفسه والثاني  
هو الذي به تصور هذا الامر لثام من حيث انه يمكن ان ينسب الى اساقله من كما تلاحظ الحيوان ينظر باقله  
وكل واحد منهما ينقسم ايضا الى العلم بالفعل وبالقوة اجمالا واختلاطا ولما العلم بالفعل وبالقوة تفصيلا  
والعلم بالفعل اجمالا واختلاطا يكون حين تصور امرا تاما من حيث توجد في نفسه بلا ملاحظة اجزاء  
بل اجمالا واختلاطا وبلا تفصيل فقط والعلم بالفعل تفصيلا يكون حين تعلم من حيث تلاحظ فيه بالفعل  
محولات فانه كما ان تصورنا في الحيوان الجوهر والجسم وذا النفس والحساس والعلم بالقوة اجمالا واختلاطا  
يكون حين تصور امرا تاما مجمله بنسبة الى اساقله والعلم بالقوة تفصيلا يكون حين تصور بنسبة  
لثا اساقله تفصيلا والمقصود ههنا بيان ان له شئ يتفعل تفعله بالفعل اجمالا فاعلم ان عقلنا يلاحظ  
على وجهين يلاحظ اولا بحاله الطبيعي وهو في هذه الحال اصلية كلوحة بلا نقش على ما قال المص  
في الكتاب الثالث من كتب النفس ثم يتدرك بالحس ان يحصل ادراك الاشياء وعلمها وثانيا بحال اكمال وهو  
في هذه كلوحة منقوشة بانواع النقوش وحصل العلم وادراك الكليات بالجهود والسعي ويبحثنا ههنا  
ليس للمحيط بالوجه الثاني لانه من البين ان من حصل علم الاجناس والا انواع يعقد رباختياره ان يعلم  
له شئ يريد من الجواهر والاعراض والكليات والجزئيات بل البحث انما هو للعقل المحيوط بالوجود  
الاول يعني ان هذا العقل حين يتدركه وان يتفعل له شئ يتفعل ولا تفعله مجمله مختلاطا وهذا العقل  
يسمى تفعله ابتدائيا لانه ليس للعقل قبله تفعل اخر بالفعل **الفصل الثالث في ان ما يدركه عقولنا اولا**  
**ادراكا اجماليا بالفعل في الجواهر والاعراض** قال بعضهم في هذه المسئلة قولين احدهما ان عقولنا يعمل  
الاعراض ولا اولى بالميدانية ثم الجواهر والثاني ان الجواهر لا تفعل صورها في العقل بلا واسطة ولا  
تفعلها بالفعل ويدركها القول الاول بان الحس والعقل قوتان مدركتان والحس في الانسان موضوع تحت  
عقله والعقل قوة وكل قوتين مدركتين وضع احدهما تحت الاخرى بالذات فادرك بالقوة القوية  
اولا بوردا في القوة فتدركه اولا بعد ادراك الاولى اياه فادرك بالحس ولا بوردا في العقل فتدركه  
اولا بعد ادراك الحس اياه والحس وبلا ذات فكون ذلك العقل وبصيرت من هذا ما يقال ان جميع ادراكاتنا



في المتن الثالث من

العقلية تتولد من الحس والحس لا يدرك الا عراضا واما الجوهر فاما يدركها بالعرض ولا يدركها بوجه  
فكذلك العقل يدرك الا عراضا ولا واما الجوهر فلا يدركها الا بتوسط الا عراض ويبدو القول  
الثاني بانه لو انطبع صورة الجوهر في العقل بلا واسطة الا عراض المدركة بالحس ولا لا يمكن العقل  
جميع العلوم المتعلقة بالجواهر الهيولانية بدون اعانة من الحس والثاني باطل فلا ينطبع صورة الجوهر  
في العقل بلا واسطة الا عراض المدركة بالحس بل بواسطتها كما ان النار تفعل في القش ولا الحرارة والبرق  
في الجوهر ولا تفعل جوهرات اخرى بلا واسطة بل بواسطتها ويثبت بطلان الثاني بما قال المصنف في كتاب  
الثالث للنفس من لا يحس شيئا لا يتعلم شيئا ولا يفهم اذا نظر في جبال بنظر الى شيء وثبت للملازمة  
بان الفاعل والمنفعل الطبيعيين المرتبين ترتيبا جديدا اذا اقتدنا وارفع الخواص يجب العقل بالفردية  
لانه لا يتوقف في وجوده الا على ما ذكره لكن الفاعل الطبيعي بصورة القابل للعقل هو العقل الفاعل  
بشرط موضوعه والمنفعل الطبيعي هو العقل القابل وهما مرتبان ترتيبا جديدا ومقتزمان غير متوحدان  
بما فيهما فاعمل بالضرورة فلو طبع صورة الجوهر في العقل بلا واسطة الا عراض المدركة بالحس  
لا يمكن ان يحصل جميع العلوم المتعلقة بالجواهر الهيولانية وقال بعضهم مقابلا للراي الاول ان  
عقلنا يعقل ولا الجوهر ثم لا عراض واستدلوا عليه بان الجوهر متقدمة من العراض بالتعريف  
والشخص والزمان والطبع كما علمنا المعلم الا انه في شأنا ما بعد الطبيعة وكل متقدم بما ذكره يعقل  
قبل المتأخر لان العقل يدرك الاشياء علميا على علمه في نفسها لانها كما تكون بحسب الوجود كذلك تكون  
بحسب الصدق كما قال المصنف في ثاني ما بعد الطبيعة فالجوهر يعقل قبل العراض وبان العقل يعلم  
الا عراض ولا الجوهر لما قدر ان نجزم بان الجوهر اقدم منها بما ذكر من الوجوه لكنه جزم فلا يعلم العقل  
ولا الجوهر بل حكم بالقدرة عليها تعقلها قبلها وبان الجوهر الذي هو مائة اشياء موضوع القوة  
العاقلة ومنظرها وموضوع كل قوة ومنظرها يعلمها اولاً فالجوهر يعلم بالقوة العاقلة اولاً  
وبانه لو كان العقل يعقل ولا الا عراض الكائنة في المركب التي مدركة بالحس ولا وثانياً الجوهر  
لانه تدرك بالحس ايضا ثانياً على ما هو مذهب الفالسين بالولاء الاول لم يفرق بين العقل والحس  
والثاني باطل فكذلك المقدم وايضا لو كان العقل يدرك اولاً الا عراض الكائنة في المركب كانت هي  
جزيئات ولحركات جزئية لا ترفع النزاع فان ما يدرك اولاً هله الجزئيات ام الكليات ولم يبق  
السؤال بان المدرك اولاً هله الكليات زيادة كلية ام الكليات فكلية كما يسئل اصحاب المذهب الاول  
فبعض كلامهم مخالف لبعض اخر فليس بصواب وبشيء هذا الرأى الثاني الذي يظهر منه خطأ الراي  
الاول هو ان العقل يصل الى الشيء بوجه والحس بوجه اخر الحس يحس الشيء على ما يكون في الخارج وعلى  
ما يكون موجودا في نفسه كما صرح به المصنف في ثاني كتب النفس في هذا الوجه لا يحرك الا الا عراض  
الموضوعة والعقل يتنوع والاشياء تنوع بغير شيء من عوارضه الجزئية بحيث اذا انفصل عنها بغير  
فقط وهذه القرينة يكون من العقل الفاعل ثم يوفق منه صورة الجوهر في العقل القابل فيعلمه اولاً  
بصورة الموضوع ومن هذا يظهر الجواب عن دليل اصحاب الولاء الاول فلو ان  
القوتان المذكورتان الموضوع احدهما تحت الاخرى بالذات انما يكون ما يدرك اولاً بالقوة  
التي هي مورد القوة العالية فتدرك هي ايضا اولاً اذ كانت هاتان القوتان معمولتين ومعدرتين  
على وجه واحد كما ان البصر لا يبصر بالبصر ولا يورد هو له الحس المشترك ولا فيدرك ثم يقال  
فبذلك واما ان لم تكون معمولتين ومعدرتين على وجه واحد كما عقول الحس فليس الامر كذلك كما قلنا  
واما عن الثاني فبطلان الملازمة ونقول على اثباتها اننا لا نقدر ان نحصل العلوم بلا اعانة الحس لانه

في المتن الثالث من  
في المتن الرابع من

شبه

العقل

لان العقل لا يوجد فينا بدون تحقق جميع ما يتوقف عليه لا يتوقف على الخيال كما بين في موضع  
وانا اقول ان عقولنا يمكن ان يتأخر على وجهين الاول من حيث تقتضي تفصل الخيال والثاني  
من حيث ذواتها والعقل المحفوظ بالوجه الاول والعقل الا عراض الكائنة في المركب ولا فيدرك الجزئيات  
اولاً والمحفوظ بالوجه الثاني يعقل ولا الجوهر والكليات وسنبين راي هذا في الفصل السابع والثامن  
ثم **الفصل الرابع في بيان ان المدرك اولاً ادراكا بالفعل عقليا اختلاطيا هو الجزئي على راي**  
فيه ادراك اربعة متخالفات للجزئ ان عددا رايانا واحدا منها وسنورد بعد بيان غيره وذلك اذلة القوة  
قال بعضهم الذي منهم برانديس وغريغوريوس واما موس وبولوس وفرانجيسقوس وذا بالوس وغيرهم  
ورهابين فوغير جنس ان العقول بعقولنا تعقل بالفعل اختلاطيا ولا اولية بالميدنية هو الجزئي  
وذكروا اذلة كثيرة على مدعاهم والتي سندكرها هي اقوال الاول ان الاشياء تكون في نفسها اقدم  
من ان تكون في غيرها وما يكون في نفسها اقدم من ان تكون في غيرها يدركها العقل من حيثها في  
انفسها اقدم من ان تكون في غيرها لان الاشياء تدرك كما توجد قال المصنف في ثانياً ما بعد الطبيعة  
كما يكون كل شيء بحسب الوجود كذلك يكون بحسب الصدق في العلم فالاشياء يدركها العقل من حيثها في  
انفسها اقدم من حيثها تكون في غيرها والاشياء التي تكون في نفسها اقدم من ان تكون في غيرها  
هي الجزئيات لان ما يكون في نفسه جزئي بالضرورة والاشياء انما تكون كلياً بسبب وجودها  
في العقل لان الكليات لا توجد الا بالعقل فالمعقول بعقولنا تعقل بالفعل اختلاطيا اولاً واولية  
بالميدنية هو الجزئي لا الكل والثاني ان العقل قوة موضوعة بالذات فوق الحس وكل قوة موضوعة  
فوق اخرى يتقدم في ان فعله وتدرك ما تنتمي اليه الاخرى فالعقل يتقدم في ان فعله ويدرك  
ما تنتمي اليه الحس والحس ينتمي الى الجزئي فيبتدئ منه ان يعمل ويدرك فيكون الجزئي هو المعقول ولا  
بعقولنا والثالث ان العقل ينتزع من الجزئيات الكليات ويفعلها منها جديداً كما علمنا الفيلسوف  
في الفصل الاخير من كتاب الثاني لا ثالثا الثانية حيث قال الحيوان الكل اما لا شيء او متاخراً وكل ما  
ينتزع شيئاً من اخرى يجب ان يعقل ولا المنتزع منه فالعقل يجب ان يعقل الجزئي ولا ثم الكل والاربع هو  
ان الجزئي يدرك ادراكا اسهل من الكل وكل ما يدرك ادراكا اسهل من اخر يدركه هو اولاً ثم الاخر  
فالجزئي يدرك اولاً ثم الكل اما الصغرى فتثبت بان الجزئي يختلط بالنسبة الى الكل لا يشتمل على الجوهر  
والا عراض ولا يحصل انقسام بعض العوارض الجزئية الى الكل وهذا الامران لا يوجدان في الكل لانه  
لجوهر فقط له المعنى عن العوارض الجزئية وكل يختلط يدرك ادراكا اسهل من المنفصل لما قال  
المصنف في المتن الثالث يكون المعلومة وانظروا لنا المختلطات زيادة اختلاط فالجزئي يدرك ادراكا  
اسهل من الكل واما الكبرى فظاهرها والخامس هو انه لما كان الجزئي يدرك بعقولنا حقاً وحقيقة فهو يدرك  
بها ولا لكن المقدم حق فكذلك الثاني ما الملازمة فتثبت بانه لو لم يكن الجزئي المدرك بعقولنا حقاً وحقيقة  
مدركا بها ولا بل مدركا بعد ادراك الكل فاما ان يقال انه يدركها بعده بقوة الخصوصية وبقوة  
اندك الكل فانه قيل انه يدرك بعد ادراك الكل بقوة الخصوصية فكذلك يدركها قبله لان  
الجزئي المنظور يوجد لمن اول الامر قوة فاعلية طبيعية كافية ومقدرة في جبال العقل القابل لذلك  
هو قوة مستقلة ومنتهية على الكمية للعقل كما يكون بعد ادراك الكل وكلما اقترب العقل الفاعل الطبيعي  
الكل في الغايل المشي لوجود العقل لم يكن شيء ما فاعل يلزم العقل بالطبع من اول الامر فالجزئي ان كان  
يدرك بعد ادراك الكل بقوة الخصوصية فكذلك يدرك قبلها وان قيل انه يدركها بعده بقوة ادراك  
الكل فهو مستحيل لان الكل يكون بالقوة بالنسبة الى جميع الجزئيات فيكون نسبة الكل واحدتها على الكل



درك ان هذا الجزء في

وبلا فرق بعضها عن بعض وكل ما يكون بالقوة بالنسبة الى جميع الجزئيات ويكون نسبته الى كل واحد منها على السوية وبلا فرق بعضها عن بعض لا يمكن ان يوصل الى ادراك هذا الجزء في الكل لا يمكن ان يوصل الى ادراك هذا الجزء دون ذلك الجزئي فلا يدرك بعقولنا جزئي من الجزئيات على التعيين بقوة ادراك الكل قالوا والى هذا التمسك ذهب المصنف حين قرر في الفصل الثاني عشر من الكتاب الاول لان المقام الثانية ان الكليات تعلم بالصعوبة واما الجزئيات فعملها يكون سهلا وهي معلومة لنا ولا قربية الى حواسنا جدا والكليات بعيدة منها جدا وبعبارة هذه والتعدييات والعرفيات تكون على ضربين لانه ليس الاقدم طبعا والا قدم بالنسبة اليها امر واحد ولا الا صرف طبعا ولا يعرف لنا كذلك وتقول الاشياء القسرية الى الحس جدا هي اعرف واقدم بالنسبة اليها ولا اشياء البعيدة منه جدا هي اعرف واقدم على الاطلاق والبعيدة منه جدا هي الكليات زيادة كلية والقسرية اليه جدا هي الجزئيات وهما متقابلان **الفصل الخامس في ان المدرك اولا هي الكليات زيادة كلية على راي اعلم انه ذهب الشرح اليونانيون الى ان المدركات اولا هي الكليات زيادة كلية قال سيميلقيوس في شرحه العجائب والكليات تكون اعرف لنا من الجزئيات واوردا الشيخ المروني في البعيد مثلا لانه قال ان الكليات مركبة الكل من حيث كون اجزائه المركبة له مدركة لاجل اجمع ادراكه كاجزاء المركب فالكليات اعرف لنا كالمركب والمخطط واقدم في تعقلنا ومناخره بحسب الطبع لانه يكون بعد الجزئي واليه ذهب يحيى الخوي فانه قال في شرح المتن الرابع لو بينا البادئ بتدلي من الكليات والمحيطات للكثير ولا نتجسسا فاننا في منها الجزئيات لان العادات اعرف لنا من التخصصات كما يرى في المحسوسات فاننا ندرك من الحيوان المرئي من البعيد جسمه اكل اقدم من راسه ويده وقدمه وساير اجزائه وعلى هذا الوجه ندرك انه حيوان اذا كان اقدم من ان ندرك انه انسان وكذا الحال في الاشياء التي نطلب معانيها تكون الكليات والعادات تظهر لنا من التعدييات والجزئيات لانه مخططة ازيد اختلاط من الجزئيات لان الكل كالكليات عند العقل واليه ذهب ايضا ابن رشد القزطلي وثوما افوناس وبعده تلامذته وكثير من علماء اللائتين فانهم ذهبوا الى ان المدرك اولا بعقولنا ادراكا بالفعل اختلاطيا هو الكليات زيادة كلية او قل هو الموجود ولهذا يقال اتفاقا ان الموجود هو المدرك اولا لكن ينبغي ان تعلم ان اصحاب هذا الرأى لم يريدوا بلفظ الكل الذي حكوا عليه بانه معقول ولا تعقله بالفعل اختلاطيا الكل بالسياسة كما بالادريتها والعقول لان تعقلنا اياها لا يقع الا بعد تعقلنا الماديات ولا الكليات بالجمال الذي يكون بالصوت جنسا او نوعا فانه لا يمكن ان يعلم احدهما بدون الاخر لانهما مضافان كما قال ارسطو في ثوبوس في فصل النوع ولان علمهما ماخوذ من على هذا الوجه علم تفصيلي وليس كلامنا فيه وليس كلامنا للكليات زيادة كلية من حيث اجزاء الكليات كلية اقل وبما ليس كلامنا مثلا للحيوان من حيث انه جزء من مركبه الانسان الذي هو الحيوان الناطق لان هذه الكليات تكون متاخرة في نظرنا واقل معرفتنا من الكليات اقل كلية لانها لما كانت اجزاء الكليات اقل كلية تكون الكليات اقل كلية كلاما واكمل اعرفنا ولان الكليات زيادة كلية كمثل اجزاء الكليات فكل كلية وبما فيها اقدم واعرف بالطبع على ما علمنا التمسك في الفصل الثالث من كتاب الجدل حيث ثبت وجوب كون الحد من التعدييات بالطبع بانه يجب ان يدرك من الجنس والفصل وقد علمنا هذا الشيء في الفصل السابقة بل اراد به الكليات زيادة كلية من حيث كون طباع مشتركة موجودة بالفعل في الكثير لا في هذا المعنى فنظن كلاما متقبا لقوة واستدراك ثوما افوناس على رايه بانه كلما كان في شيء قوة اشد استعدادا وفعل كان ما يكون فيه القوة والقوة اقدم بالمبدئية ما يكون فيه الفعل والفعل طبعا افادنا العلم الاول في الكتاب الثاني والثالث من كتب النفس**

تمت

فكذلك

بحر

فكذلك في عقلنا يكون ما يكون بالقوة والقوة اقدم بالمبدئية ما يكون بالفعل والفعل قادمات شي بامر عام وكل فاعط ادراكه بلا تفصيل والقوة فقط وادراكه بمقتضا ادراكه بالتفصيل والفعل بحيث يكون ادراكه الاول واسطة بين العقل بالقوة والصرف في بين العقل بالفعل فاذا خرج العقل من القوة الصرفة يدرك الكليات زيادة كلية اقدم من كليات قلة كلية ويكون ادراك الاول واسطة لا ادراك الثانية واستدل ايضا بان عقلنا لما كان في مبدئية فطرية طبيعة كل شيء من غير حصوله يخرج في افعاله من العلم بالقوة الصرفة الى العلم بالفعل وكل طبيعة تخرج في افعالها من الامور كماله وتدرج الى الكمال ثم الى الكالات والتعقل للامور كماله هو ادراك الاشياء الكلية زيادة كلية له الاشياء الكلية بالقوة وادراك الموجود الذي هو اعم الاشياء وكلياتها زيادة كلية فهو المدرك اولا اما الصغرى فقد اثبتنا المصنف في الكتاب الثالث من كتب النفس واما الكبرى فما علمنا حاله المتعلم الاول في الكتاب الثاني من كتب كون الحيوانات حيث قال لا يتكون الانسان من النطفة في الحال والاول بل يتكون اولا النفس البنية في ثم النفس الحيوانية في ثم النفس الانسانية لان ما يكون اوله بالتكون هو متاخر الكمال وبالعكس ما يكون متاخر في التكون هو متقدم بالطبع كما قال في الكتاب الثاني من مناهج الطبع وكذا الحال في الامور الصنعية ويمكن ان يستدل على هذا التمسك بان العقل قوة وكل قوة داخلية الى موضوعها المساوي ولا ثم الى جزئياتها فالعقل باطل الى موضوعه المساوي ولا ثم الى جزئياتها و موضوعه المساوي هو الموجود فهو مدرك اولا ثم يسيبه سائر جزئياته والمقدتان ظاهران في رايه على الكبرى بان قوة البصر باطل الى موضوعها المساوي ولا الذي هو اللون ثم ينظر يسيبه الى الاسود والابيض وامثاله ويميز بعضها عن بعض وكل ما يبصر انما يبصره من حيث انه ملون ويناسب هذا ما قال المصنف في المتن الرابع من هذا الكتاب ان الكليات كل ما لانه يحيط كثيرا لا اجزاء ولهذا يجب ان تكون الكليات الجزئيات **الفصل السادس في ان المدرك اولا هو النوع السافل على راي** قال سقوتوس في البحث الثاني والعشرين من سابع ما بعد الطبيعة وفي البحث الثاني والعشرين ايضا من كتاب النفس ان المدرك منا اولا اولية بالمبدئية ادراكا اختلاطيا هو الجزئي المد المادى المحسوس وقال في مقالة مفردة وفي البحث السادس عشر من كتاب النفس ان المدرك اولا بين الكليات هو الكليات القليل له النوع السافل وافترقا تابعوه في توفيق كلاميه المتشابهين الى فرقتين فذهبوا لفظة الكبيرة الى انه ادعى من الاول هو ان المدرك اولا على الاطلاق ومن غير قيد اولية بالمبدئية هو الجزئي المادى وهذه الدعوى ارادها سقوتوس في الموصفين المذكورين اولا والثاني هو ان المدرك اولا بين الكليات لا مطلقا اولية بالمبدئية هو الكليات القليل له النوع السافل ثم الكل الراد وهذا الدعوى ارادها في الموصفين الاخيرين لكن لما ورد عليهم انه لما قال سقوتوس في البحث السادس عشر من كتاب النفس ان ادراك النوع السافل اقدم من ادراك الجزئي فظهر ان رايه ليس بالنسبة بين الكليات كلية ازيد واقل بل هو حكم مطلقا بان المدرك اولا هو النوع السافل فقط لا الجزئي ولا سائر الكليات فيكون اقدم مطلقا وبلا نسبة فلا يصح التوفيق المذكور اياها بوجه بان الجزئي قد يطلق ويراد منه الجزئي المعين وقد يطلق ويراد منه الجزئي الغير المعين والجزئي الغير المعين يدرك اولا على الاطلاق وقبل النوع السافل والجزئي المعين يدرك بعد ادراك النوع السافل فحين قال المدقق المذكور ان النوع السافل يدرك قبل ادراك الجزئي اراد بالجزئي الجزئي المعين وحين قال ان المدرك اولا هو الجزئي الغير المعين وهذا التوفيق ليس توفيقا من الخارج بل من كلامه الواقعة في مواضع متعددة فحين ان اراد به ان الجزئي الغير المعين يدرك قبل الكليات والجزئيات المعينة والنوع السافل

القوة الى الفعل سبيلها  
الممكنة لها ففعلنا يتبع في افعاله  
من الامور كماله وتدرج الى  
الكالات ثم الى الكالات ص

اراد به الجزئي



يدرك قبل ما في الكلمات والجزئيات المعينة والدعوى الاولى تثبت بانه مذكورة في الفصل الرابع  
 لا يثبت ان الجزئيات هي المدرك اولا واما الدعوى الثانية فيثبت ان المدرك اولا ثم تثبت فاعلم ان الذين  
 حكوا بان المدرك اولا هو الكثرة والذوق قالوا ان النوع السافل يتفق في ان المدرك له  
 اولا هو المختلط بزيادة اختلاط على ما علمنا الا ان في المتن الثالث من ان المختلطات بزيادة اختلاط  
 تدرك اولا وتختلف في بيان المراد من المختلط بزيادة اختلاط فالمختلط هو كل ما وتمام ما يحيط في نفسه  
 بوجه ما مختلطات اخرى مثل مركبات الكل والناس فبما ان احدهما كل وتمام بالفعل والاخر كل وتمام بالقوة  
 فالمختلط ايضا يكون قسمين مختلط بالفعل ومختلط بالقوة فالذي يكون كلياً ان يدرك كية اي الموجود هو  
 المختلط بالقوة بزيادة اختلاط والاخر السافل مختلطات بالفعل بزيادة اختلاط ومن هذا يظهر  
 محل الاختلاف بين ثوما اقواس وسقوتوس ويستدل على كون الموجود مختلطاً بزيادة اختلاط بالقوة  
 والنوع السافل مختلطاً بزيادة اختلاط بالفعل بانه لما كان حكم المختلط والكل واحداً يكون المختلط بالفعل  
 كالكل بالفعل امر مختلط بالفعل لاجزاء مركبة يتركب هو منها تركيباً داخلياً ويحللها كالانسان المحيطة بالفعل  
 للحيوان والناطق الذي يتركب هو منها ويحللها وكذا كسكبج في المحيط  
 الماء والحل والعسل ويكون المختلط بالقوة مثل الكل بالقوة امر مختلط بالقوة فقط للاجزاء الكائنات هو منها  
 والموجود هو فيها كالانسان المتسبب في افراجه فالموجود محيط بالقوة للكل وموجود فيها فيكون مختلطاً  
 ان يداختلاط بالقوة وضم الى هذا وقل ان الموجود ليس محيط بالفعل لاجزائه يتركب هو منها تركيباً داخلياً  
 لانه لا يحيط بالفعل لاجزائه والخالق والخلق فلا يمكن ان يخلل في الاجزاء فلا يمكن ان يكون  
 مختلطاً بالفعل فيكون بالقوة فقط والاخر السافل من بين سائر الكليات تحت جميع الكليات المحيطة  
 عليها الواقعة في مرتبة عليا منها المركبة هي منها والمختلة اليها فالنوع السافل من بين سائر الكليات  
 هي المختلطات بالفعل بزيادة اختلاط وهي مدركة بعقولنا اولاد ادا كان بالفعل اختلاطاً ويثبت  
 اولاً بان العقل الفاعل والصورة القابل للعلم حلة فاعلية طبيعية للتعلق قريبة الى العقل القابل لان الفعل  
 طبعاً غير ممنوعة من التأثير فيه وكل حلة فاعلية طبيعية قريبة الى الفاعل لا تفعل طبعاً غير ممنوعة  
 من التأثير فيه تفعل فعلاً كما لا تقدر ان تفعله اولا فالعقل الفاعل وصورة العقل يفعل فعلاً له  
 تفعل كما لا تقدر ان يفعله اولا وتعمل النوع السافل تفعل كما لا تفعل حتى يقدر ان يفعله العقل الفاعل  
 والصورة اولا فيفعله اولا اما الكبرية فقد اختلفوا في فهمها قال بعضهم انها صادقة بمعنى ان كل  
 حلة فاعلية طبيعية قريبة الى القابل لا تفعل طبعاً غير ممنوعة من التأثير فيه يفعل فعلاً اشرف  
 تقدر ان تفعله مطلقاً اولا وقال آخرون لا ينبغي ان تفهم الفعل الا كمال الذي تقدر مطلقاً ان تفعله  
 مطلقاً بل الفعل الذي يمكن ان يفعله في الحال واما سائر القضايا المذكورة في الدليل فتدري ان تكون  
 مشهورة فان كان العقل الفاعل والقابل حلاً طبعاً معروفاً لانها يحصل بهما جميع الافعال  
 الاختيارية وكذا غير ممنوعة عن بشي من الموانع فلا هو لان منعها من حالها لا يمكن ان يقع ولو  
 بالتسويل وكون تفعل الانواع السافلة يجعل كل بين تفعلات الكليات الجملة معروفة لان الانواع  
 السافلة موضوع اكمل من سائر الكليات لانها كليات بالفعل بالنسبة الى ما فوقها والموضوع الاكمل  
 للمعرفة في الكليات كما قال الفيلسوف في الفصل الثالث من حاشي ما بعد الطبيعة فلا لا نوع السافل  
 اعرف من سائر الكليات وثانياً بان قال بعد تمهيد هذه المقدمة يعني كل ما يعرف بطريقا سهل موعرف  
 لنا عرفاً بالمبدئية لان الطبيعة الواحدة للشيء ولذا عملها متلذذة بزيادة لذته ان النوع السافل  
 يتنوع انتزاعاً اسهل من انتزاع الاجناس وكل ما يتنوع اسهل يعرف اسهل ولا فالنوع السافل يعرف اسهل

واولاً اما الكبرية فيثبت واما الصغرى فيثبت بان النوع السافل يتنوع من المتماثلين وما فوقه من  
 الاجناس من المتجانسين الغير المتماثلين وكل ما يتنوع انتزاعاً اسهل ما يتنوع من المتجانسين الغير  
 المتماثلين فالنوع السافل يتنوع انتزاعاً اسهل ما يتنوع من المتجانسين الغير المتماثلين من الاجناس  
 اما الصغرى فلان الانسان الذي هو نوع سافل يتنوع من زيد وبكر وعصفور والمتماثلين واسألها والحيوان  
 الذي هو جنس يتنوع من الانسان والفرس والبقر والاسد المتجانسين الغير المتماثلين وسائر الحيوانات  
 المتجانسين الغير المتماثلين ولان النوع السافل يستدعي ولا ادراكا اقل من الجنس لان من يتنوع النوع يلزم  
 ان يدرك اولا افراد هذا النوع فقط ومن يتنوع الجنس يلزم ان يدرك اولا افراد انواع كثيرة وهذه  
 الانواع وكل ما يستدعي ولا ادراكا اقل الاشياء التي يتنوع منها يتنوع انتزاعاً اسهل ما يستدعي  
 اولاد ادراكا اكثر للاشياء التي يؤخذ منها فالنوع السافل يتنوع انتزاعاً اسهل من انتزاع الاجناس ولها  
 بان علم ما بعد الطبيعة يكون متاخراً عن سائر العلوم في ترتيب العلم والتعليم والمعلم على ما صرح به ابن سينا  
 في الفصل الثالث من المقالة الاولى من الهيات حيث قال واما مرتبة هذا العلم ما بعد الطبيعة فهي  
 ان يعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية وعلى ما يدل عليه عبارة ما بعد الطبيعة والقرينة التعليمية  
 يكون من الاسهل لنا وما كنا نتعلم قبل ما بعد الطبيعة علوماً اخرى كان موضوعات تلك العلوم ومبادئها  
 معلومة لنا علماً اقدم من علم ما بعد الطبيعة وموضوعات سائر العلوم ومبادئها كليات اقل من  
 من موضوع ما بعد الطبيعة الذي هو الموجود الذي هو كل كية ان يدرك كليات كية اقل يدرك  
 ادراكا اقدم من الكليات كية ازيد ودراجا بانه لو كان المدرك بعقولنا اولا هو الكل ازيد كية  
 لوقع واسطة بين ادراكنا للجنس العالي وادراكنا للنوع السافل لوجب ادراك المتوسطات والتالي اقل  
 لانه مخالف للتحيزية المحضة فانما تفعل الموجود والجوهر ثم ان شئنا تفعل الانسان دفعه من غير توسط شئ  
 بينهما **الفصل السابع في تحقيق ما ذهبنا اليه في هذا البحث** اقول لما كان ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة الدقيقة  
 مبينة على مقدمات ثلث وجب ان نبينها اولا ثم نبرهن على ما ذهبنا اليه المقدمة الاولى هي ان العقل  
 حاليين الاولي يكون من حيث انه متصل بالخيال والثانية من حيث انه عقل مطلق والمقدمة الثانية هي ان العقل  
 من حيث انه متصل بالخيال يدرك الجزئيات مفصلاً ومستقيماً وبلا واسطة ادراكاً اخر ومن حيث انه عقل مطلقاً  
 يتفعل الكليات فقط والمقدمة الثالثة هي ان عقلنا اذا خرج من قوة العقل الى فعله يعمل اولا من حيث انه  
 متصل ومقادير بالخيال ثم يعمل من حيث انه عقل مطلقاً وليبين تلك المقدمات قال الاولي هي باخوة من  
 الكتاب الثالث للنفس حيث قال المصنف فيه ان الانسان يفرق المقادير وان يكون مقادير الماء وان يكون  
 ماء والليم وان يكون لهما يرد بقوله المقادير والماء والليم للجزئيات المادية وبقوله ان يكون مقادير وان يكون  
 ماء وان يكون لهما ما جابها وكلياتها وهذه عبارة المقادير وان يكون مقادير والماء والليم وان يكون  
 يكون ماء كذلك في الكثير لكن لانه الكل لا يشبه البعض يكون الليم وان يكون لهما واحد يفرق امّا  
 بالغير واخذ نفسه متحلاً يعني ان الانسان هل يدرك ويفرق هذين بالغير اي يدرك المقادير  
 والماء للجزئيات بالجنس ويدرك ان يكون مقادير وان يكون ماء اي الكليات بالعقل ام يدركها و  
 يفرقها بالعقل كمن اخذ نفسه متحلاً لانه العقل من حيث انه عقل وبالنظر لانه يدرك الكليات ومن  
 حيث انه متصل بالخيال يدرك الجزئيات يفرق ويقي ويجه بان العقل الواحد الذي هو وجه واحد حلة طبيعية  
 واحده ميكيفة بوجه واحد وكل حلة طبيعية واحده من حيث انها واحده وميكيفة بوجه واحد يصدر فعلاً  
 واحداً فقط وكل فعل ادراك واحد فقط لان الباقي مراد واحد بوجه يفعل مراد واحد انما هذا الوجه كما  
 قال في الكتاب الثاني من كتب الكون والحساد فالعقل الواحد الذي هو بوجه واحد من حيث انه واحد وكيف

من المتماثلين يتنوع



الكتاب الثاني من كتب الكون والحساد



بوجه واحد يصدر احد معنى الادراك اي يدرك اما الكليات فقط والجزئيات فقط ولما كانت  
مدركا لكلهما وجب ان تقتضاها يكون على وجهين يدرك الكليات ويكون على وجه اخر حين يدرك  
الجزئيات وايضا ان العقل يدرك الجزئيات قطعا وهو لا يقدر ان يدركها من حيث انه عقل وبالنظر  
ذاته لا تبهذا الوجه يكون للكليات لما قال فيلسوف في الكتاب الاول من السبع الطبيعي الكلي معلوم  
بالعقل والجزئي بالحس لان العقل الكلي وقال في المتن الثاني من التحليل الثاني فالعقل يدرك الكليات حين  
العقل والعلم للكليات وكذا قال في الكتاب الاول والثاني من التحليل الثاني فالعقل يدرك الكليات حين  
كونه على حال ويدرك الجزئيات حين كونه على حال اخر ومنه قل لو لم يقبل العقل ويجي الادراك المذكورين  
لما كان سبب قوته لا وقوته تعقل الكليات من تعقل الجزئيات ولا ولية ادراكها الجزئية من ادراكها  
فلا يدرك على تعيين الجزئيات ادراكا اولى من الكليات وهذه اولى من الكليات يكون مقارنا وتصل  
بالقوة المختلة ناطق اليها حتى يدرك الاشياء الجزئية التي تكون صورها فيها وان شئت ان العقل وان  
كان يدرك الجزئيات بل وتزاع لكن يدركها ادراكا اخرافيا ورجوعيا وينتوا هذا بان العقل اذا نظر  
الى الخيال الحاصل في القوة المختلة وتور هو من العقل الفاعل وصفي يدرك اولا الكليات الذي هو موضوعه  
المختص ثم يرجع الى ان ينظر الى هذا الخيال الذي اخذ وطبع منه صورة المعقول التي بها تعقل الكليات  
كون هذا الخيال للشيء الجزئي في يدرك هذا الشيء رجوعا هذا هو ما قالوه واقول هذا خالفا في نفس  
الامر وطنا وصفت المقدمة الثانية القائلة بان العقل من حيث انه متصل بالخيال يدرك الجزئيات مفصلا  
مستقيما وبلا واسطة ادراكا اخر ومن حيث انه عقل مطلقا يعقل الكليات فقط مقابلة هذا مع انه  
لو لم يوافق ما ثبت ما ذهبنا اليه واثبت اولا كونه خالفا لما في نفس الامر بان العقل من حيث انه عقل مطلقا  
وبالنظر الى نفسه غير متعين وبلا فرق لهذا العقل ولذا ان العقل كما ان البصر مثلا غير متعين لهذا البصر  
اولا ولكن تعيين ذلك بالصورة المعقولة وهذا بالصورة المبصرة واذا عرف هذا فاقول لو كانت  
العقل حين يتبدل ان يعقل مدركا للكليات ولا كما قال هؤلاء لكان حينئذ متعينا لتعقل الكليات  
اولا ولو كان متعينا لاولا لما قدر بعد ان يعود منه ويدرك هذا الشيء الجزئي واذ كان الجزئي ولو كان  
العقل حين يتبدل ان يعقل مدركا للكليات ولا كما قالوا لما قدر بعد ان يعود منه ويدرك هذا  
الجزئي واذ كان الجزئي اما الملازمة الاولى فظاهر واما الثانية فلو كان متعينا لتعقل الكليات اولا  
لوجد فيه امور ثلاثة العقل والصورة المعقولة والعقل والعقل لا يقدر ان يوجه نفسه من ذاته الى هذا  
الموضوع اذ كان لا يصاد من طبعه غير متعين وبلا فرق بالنسبة الى هذا اذ كان وكما ان اللوح المتأخر  
لا يقدر ان يعين ويختص بنفسه لقبول هذا النفس واذ كان كذلك العقل الذي هو كاللوح المتأخر الذي  
ليس فيه نفس لا يقدر ان يعين ويختص بنفسه بالصورة المعقولة او طبع من تعقل الامر الكلي لان الشيء الذي  
يكون متعينا بلا فرق الى جميع جزئيات النوع والحس لا يمكن ان يعين قوة لان يكون ادراكها  
لغيرها اولى من ادراكها لغيرها منها والصورة وتعقل الامر الكلي يكون نسبتها الى جميع افراد النوع والحس  
على السوية وبلا فرق لانه لا يكون نسبتها الى هذا الفرد اولى من ذلك فلا يمكن ان يعين ويختص بالعقل  
لما كان يكون هذا اولا من ذلك ولا يفيد شيئا ان هذه الصورة المعقولة قد انتزعت من هذا الخيال  
اولى من انتزاعه من ذلك لان الخيال اذا نور من على العقل الفاعل وصار صورة معقولة بغير جميع قوته  
الجزئية المتألية وبقي صورة كلية فقط ولا يبقى بها جزئية اصلا ولا لكات كلية ولم يكن كلية معا  
فالصورة المعقولة المذكورة لا تكون نسبتها الى هذا الجزء اولى من ذلك ثم اقول لو سلم ما قلنا فثبت اننا  
اليه اثباتا ظاهرا لان كل ادراك حيا كان او عقليا يكون بصورة معينة مشابهة للشيء المدرك حاصلة

المتن في سبع والاربعين من

ادراك هذا اذ كان لا يكون ان يتبدل

في قوة مدركه على ما اتفق عليه جميع الحكماء واذا اقرر هذا فنقول لما كان العقل عند هؤلاء القوم الذين  
يناحونهم مدركا للجزئيات كزيد وعسرا وادراكا اخرافيا رجوعيا وجب ان يدرك زيدا مثلا بصورة قطعا  
وهذه الصورة اما صورة جزئية او صورة الطبيعة الكلية له الانسان او صورة طبيعة كلية اخرى  
لا يجوز ان تكون صورة طبيعة كلية اخرى لان العقل لا يدركها الماهية الانسانية فضلا عن ان يدرك  
زيدا وهذا يدعي لا يحتاج الى البيان ولا يجوز ان تكون صورة الانسان الكلي لان الصورة المعينة للزائد  
المشابهة له ليست صورة معينة لزيد مشابهة له وايضا لان صورة الكلي كاهية الانسان لا يوافق شيئا من الجزئيات  
الا بالقوة والابصار لا بالعقل والتفصيل مع ان هذه الصورة مشتملة بالقوة والابصار على الامور المتماثلة  
لزيد ايضا ولا يجوز ان تكون صورة جزئية اخرى يدرك العقل زيدا اخرافيا ورجوعا لانه كيف يتقدان  
يكون احدهما مدركا لزيد بصورة عمومية ولغيره رجوعا فيكون العقل مدركا لزيد بصورة المعينة  
المشابهة له ومنه يلزم ظاهرا ان العقل لا يدرك زيدا مثلا رجوعا واخرافيا كما زعم هؤلاء بل بلا واسطة  
واستقانة كما ذهبنا اليه لان العقل يدرك بصورة المحصورة به المشابهة له الغير ذات الواسطة الماخوذة  
فيه وكل ما يدركه العقل بصورة المحصورة به المشابهة له الغير ذات الواسطة يدرك من غير واسطة واستقانة  
فالعقل يدرك من غير واسطة واستقانة لا رجوعا واخرافيا كما زعم هؤلاء ثم نقول ان العقل من حيث انه  
عقل صرف وبالنظر الى ذاته لما لم يقدر ان يصدر هذا الادراك لانه لا يكون للكليات فقط لانه ان  
يدرك زيدا من حيث انه عقل مطلقا واقفنا بالقوة المختلة ومنه قل ان الصورة المحصورة لزيد المشابهة له  
امر حيا لما يدري وهو لا يمكن ان يقبل في العقل من حيث انه عقل لانه يجب ان يكون بين القابل والمقبول  
مناسبة فيجب ان تشابه ههنا بوجه اخر ثم نقول لما قدر العقل ان يدرك الجزئي بعد تعقل امر كلي منتزع  
من الخيال لم يدركه قبل انتزاع الكليات مع انه يطالبه بالطبع كما سنبينه ولم يفعل الرجوع جديا وعشا وقما  
ذكرنا ظهر المقدمتان المذكورتان اولا والا ولما ان عقلنا حالين الا وفي تكون من حيث انه متصل بالخيال  
والثانية من حيث انه عقل مطلقا والثانية ان العقل من حيث انه متصل بالخيال يدرك الجزئيات مفصلا  
ومستقيما وبلا واسطة ادراكا اخرافيا والثالثة وهي ان عقلنا اذا خرج من قوة العقل الى فعله عمل  
اولا من حيث انه متصل بالخيال يعمل من حيث انه عقل صرف فاثبتنا اولا من عاده الطبيعة وحالها المتغيرة  
فانها في اعمالها لا تتصل اصلا من طرف الى طرف اخر بدون واسطة بل يربط الطرفين بها وهذا هو  
درجة الطبيعة طرف واحد كنها فظلمة وديقة بمرتبة ترى ان تكون لا بسة حال الطرفين الاخر وخواصه  
وهذا يتقدان باخذ طبيعة طرف والشيء مبهم لانا لطبيعة على ما قال فيلسوف في الفصل الاول من كتاب  
تاريخ الحيوانات تنتقل تدريجيا كذا بحيث يستمر بالاشياء مستمر ههنا ولا يمتد بها يكون واسطة واذ  
عرفت هذا فاقول ان الادراك الا في الطفل هو الا في طرف الى طرف من حيث ان كل علم لما في جيبات  
ينتقل الى الادراك العقلي المأخوذ من العقل الذي هو الطرف الاخر لا ادراكا فلا يمكن ان ينتقل منها  
اليه في واسطة بل يجب ان يقرب من ادراك المحسوسات الى الادراك الحاصل بالعقل من حيث ان اتصال بالخيال  
الذي هو كالداخل تحت حواس المحسوسات وواسطة بين محسوس الادراك الحسي وصرف الادراك العقلي  
وايانا من طرف العقل الذي هو في الطفل ضعيف جدا ونور العقل الفاعل قليل وهذا بسبب كثرة طوبى  
الالات الكاشفة في سن الطفولية ومم يكون ان لا يقدر العقل الفاعل ان يور الخيال وينتزع  
الكليات ولا العقل القابل ان يقبل عملا كما يكون تعقل الكليات بل يوافق طرف لا عقل اي  
الخيال ويدرك معه الجزئيات لكن لا مفصلة بل جملة ومختلطة اي يدركها مع باع العوارض كما يتبين  
سابقا ثم يتدعى ان يدركها مفصلة وان يفرق بعضها عن بعض على علم بالجزئية العمومية فان الأطفال

زيدا  
صورة

اخره

الكل من



في صغرهم يستعملون كل رجل با وكل امرأة اما ثم يفرضون باء عن خبرهم وامها ثم عن خبرهم ومن هذا  
يستخرج ايضا ان العقل المتصل بالخيال لا يدرك الا ولا وفي الحال الجزئية على التيقين وبالا عرض المختصة  
بل يدركها بوجه لجامي وبالا عرض الكلية زيادة كلية ثم يميزها لا عرض ويضربها ويبدئ في يدرك  
الاشياء مفصلة كذا يتحرك الاطفال في ادراكهم كما ذكرنا وعلى هذا الوجه يجب ان يلاحظ ايضا في ادراك  
العقل من حيث انه عقل محض الكليات فانه يدرك اول الكليات كلية ازيد ثم الكليات كلية قليلة ثم الكليات  
كلية اقل كما بينا في الفصل الخامس من ذكرنا مذهب ثوما اقربا ثم وبعد هذه فندعي ميلا احدهما هو انه لا يفعل  
النسبة بين الكل والجزء فيكون الامور الذي يدركه العقل ولا اولية بالمبدئية ادراكا اجماليا با الفعل هو  
الجزء في ثمانها هو انه لو فعل النسبة بين تلك الكليات يكون الامور الذي يدركه ولا هو الكل ازيد كلية  
وهذان المطلبان يظهران من المقدمات المذكورة ويثبت الاول ايضا بالادلة المذكورة في الفصل الرابع  
على ان المدرك اوله هو الجزئي فانه كمالها تدور للعقل الذي يتصل بالخيال بالمعنى الذي بيناه من ان العقل  
يدرك الجزئي اوله اولية بالمبدئية ويثبت ايضا بالادلة سقوتين لما قيل بان راي سقوتين هو ان  
المدرك اوله هو الجزئي ويثبت الثاني ايضا بالادلة المذكورة في الفصل الخامس لاثبات ثوما  
ثوما اقربا ثم فانها ثبت ان العقل من حيث انه عقل صرف يدرك اول الكليات كلية ازيد ويعرف  
صدق ما قلنا من حل الادلة المذكورة فليقلها **الفصل الثامن في رد الادلة المذكورة في الفصل**  
**السادس المودعة لاثبات ان المدرك اوله هو الكل اقل كلية اما النوع السافل قد عرفنا ان يتبع سقوتين**  
قالوا ان مذهب سقوتين هو ان المدرك العقل اوله لا ما خذ على الاطلاق لا بالنسبة هو الجزئي ونحن  
نوافقهم في ذلك عقيدا للعقل بقيد من حيث انه مقارن مع الخيال لا من حيث انه عقل محض وقالوا ان  
المدرك اوله لا ما خذ على الاطلاق بل بالنسبة بين الكليات هو الكل اقل كلية ونحن لا نوافقهم  
في ذلك بل نقول ان المدرك اوله بين الكليات للعقل من حيث انه عقل محض هو الكل ازيد كلية وصدق  
هذا بين من الادلة المذكورة في الفصل الخامس لاثبات ثوما اقربا ثم وسيظهر من بطلان الادلة  
المودعة على خلافه والدليل الاول المودع على خلافه يستند على هذه المقدمة اما اذا اقرن الفاعل  
الطبيعي مع المتفعل الطبيعي لم يكونا ممنوعين بصدور الفاعل ولا الفعل الا كل الذي يقدر ان يصدر  
وهذه المقدمة اما كاذبة ولا ينجح فيما نحن فيه شيئا فانها اذا اخذت على الوجه الاول المذكور سابقا  
لنا بمعنى كل حلة فاعلية طبيعية قريبة الى القابل لا تفعل طبعيا غير ممنوعة من التأثير ففعل الان ولا  
فعلا اشرف تقدر ان تفعل مطلقا كما فهمها بعضهم من يتبع سقوتين تكون كاذبة كذا باها هو الان لانه  
القريبة الى قابل الحركة غير ممنوعة عن التأثير لا تصدر ولا وفي الحال الحرة التي تقدر ان تفعل مطلقا  
وهكذا يبرهن ان الفاعل الطبيعي فانها تصدر فاعلا تدريجا مبتدئا من الادلة الى على على هو  
حادثها وقدا بطلها ايضا فقول العلماء مثل اوخاموس وبريوس بان تفعل النوع السافل تفعل تفصيليا  
تفعل كل يقدر ان يفعل العقل مطلقا بين الكليات فعلى مقتضى هذه المقدمة يجب ان يصدر العقل  
اولا في هذا العقل التفصيلي فيلزم ان يكون المدرك اوله بين الكليات هو النوع السافل  
لكن با درك وتفعل تفصيلي وهذا مخالف لادلة سقوتين ولما في نفس الامر فان العلم الواسع الى مقوله  
عن التفصيلي ويعتقد عليه واجاب عن الاول بعض سقوتين عن الاول بانه اذا كان في المتفعل ما في  
مقابل الماثر من الفاعل القريب منه يكون الفاعل ممنوعا من التأثير فلا يفعل ولا فعلا اكل يقدر ان يفعل  
مطلقا بل حينئذ يصدر اوله فعلا ناقصا ثم كماله اكل كما يكون كماله كذلك في النار الحرة للشيء في  
برودة وطلوبه تمنعان ويقابلون ان تفعل النار فيه فاعلا اكل الذي يقدر ان تفعل مطلقا فاما

حين يتكلم على الاطلاق

يلج

لا تفرغ

لا تفرغ منه لا تفعل فعلها الا كل فيه وانما تفعل اوله فعلها الناقص مع معاركة معها ثم بالثاني في دفع  
الحاجرين تفعل فعلها الكمال ثم اكل واما لو لم يجد العقل الطبيعي المقارن له المتفعل ما قاما بفعل  
فيه اوله ولا اخيرا فاعلا اكل الذي يقدر ان يفعله مطلقا كما تسمى فانها يفتي الهواء المظلم والظلمة  
اكل تقدر ان تفعلها فيه مطلقا لعدم مانع ومقابل لقبول الاضائة ولما كان العقل كذلك غير ممنوع  
بشيء من الموانع يفعل فعله الكمال ولا بين الكليات الذي يقدر ان يفعله مطلقا وهو تفعل النوع السافل  
وعن الثاني بان العقل لا يقدر ان يفعله اوله لا تفعل التفصيلي الا كل الذي يقدر ان يفعله بعد  
لوجود المانع الذي هو ان مرتبة الادراك الاجمالي في كل جنس تقدم على مرتبة الادراك التفصيلي  
ولذا قال سقوتوس في كتاب النفس ان الادراك الاجمالي مثل واسطة بين الجهل والادراك التفصيلي  
ولذا تقدم على كل ادراك تفصيلي فادراك النوع السافل من اوله امر تفصيلي لا يكون ماضيا  
في الادراك الاجمالي ولذا انما لا يكسر ان قوة ادراكه الا بطلان اوله فلا ان العقل يمنع فان  
يعمل بجمله بوجهين الاول ما دية الموضوع فانه ما لم يجرد عنها لا يمكن ان يفعله العقل بجمله الا الموضوع  
المادى الموجود في نفسه يكون قابلا بعيدا لان تفعل وتفعل بالقدرة البعيدة واذا حصل في الخيال  
يكون قابلا قريبا لان تفعل وتفعل بالقدرة القريبة وليس تفعل بالفعل في تلك الحالين ثم يكون  
متفعل بالفاعل من العقل الفاعل كما بين في موضعه والثاني هو مقتضى الطبيعة وعادتها فان الطبيعة  
تتقدم في اعمالها من الناقص ثم من الكمال الى الاكل ولا يمكن ان يكون شيء كاملا ولا كاملا  
معا ولو كان العقل يفعل في الحال العقل الكمال الذي يقدر ان يفعله مطلقا يلزم ان يكون شيء واحد  
كاملا ولا كاملا معا وهو امر ظاهر البطلان وهذه الضرورية تقتضي ان يكون الادراك الاجمالي  
قبل الادراك التفصيلي كما قال كذلك سقوتوس ثم المجيبون المذكورون يقولون ان العقل  
يعقل من اوله لا امر تفعله الكمال الذي يقدر ان يفعله اوله ولا مطلقا لعدم كونه ممنوعا بشيء من  
الموانع واذا اورد عليهم يلزم ج ان تفعل النوع السافل ولا تفعل تفصيليا يقولون لا يمكن  
هذا الوجود المانع وليس هذا الاتفاقي فظاهر فيكون جوابهم باطلا قطعيا ولا يجديهم شيئا تبليهم  
بالشمس لان نور الشمس لا يضاد امر لانه كيقظة جسم فلكي والفلكية لا يضادها امر لانه الظلمة  
فقد صرف على علمه المعلم الا ول في الكتاب الثاني من كتب النفس والعقل يجد في الشيء الذي  
يتفعله بجمله مضادا هو ما دية المقابلة لتفعل للامادي قطعيا واذا اخذت المقدمة المذكورة  
بالمعنى الثاني في معنى كل حلة فاعلية طبيعية قريبة الى القابل لا تفعل طبعيا غير ممنوعة من  
التأثير فيه تفعل فعلا اشرف تقدر ان تفعله الان لا مطلقا كما فهمها بعضهم من يتبع سقوتين  
لا ينجح فيما نحن فيه شيئا لان العقل الكمال الذي يقدر ان يفعله في اوله لا يرتفع تفعل النوع  
السافل بل العقل من حيث انه عقل انما يتفعل الكمال الا عند كما مر غير مرة والدليل الثاني انتقال من  
جنس تفعل الى جنس اخر منه لان بحثنا ههنا لتفعل لا يتخلل على المبدئي والنوع او الجنس المنتزعات  
من حيث انها نوع او جنس ليسا بتفعل تفعل اختلا طبا مبدئيا بل تفصيليا فانها ينظر ان الى مسا  
انتزاعا منه ومن ثم قال كثير من المشايخ في رد هذا الدليل ان الحيوان مثلا يمكن ان ينظر بوجهين  
الاول من حيث انه جنس والثاني من حيث انه طبيعة من الطبايع من جوفه في الجزئيات الكثيرة والمنظورة  
بالوجه الاول يكون انتزاعا صعبا من انتزاع النوع وعلى هذا الانتزاع يجبي الدليل والتمشيدات  
المذكورة فيه والمنظورة بالوجه الثاني لا يكون انتزاعا من الجزئيات اصعب من انتزاع النوع منها بل  
يكون اقدم واسهل منه لانه لما كان اقل والحيوان مثلا اكثر من افراد الانسان وكان عوارضه وازيد

وجوب تقدم

الكيفية



محسوسا من عوارض الانسان على ما بيننا في الفصل الاول من هذا البحث يكون خيالات الحيوان مهيبة اشدها  
تهيبا لان يصل اليها طبيعة الحيوان الكلي من خيالات الانسان والدليل الثاني ايضا انتقال من الموجودات  
الموجود بمعنى اخر فان الموجود الذي هو موضوع ما بعد الطبيعة ليس هو الموجود المدرك أولا لعقلنا من  
حيث انه عقل فاني اول مجرد عن كل مادة وحسية وعقلية ولهذا يكون عقله صعبا فيكون تعلم علم ما  
بعد الطبيعة الذي يكون هذا الموجود موضوع متاخرا عن تعلم العلم الطبيعي والرياضي فان موضوع  
العلم الطبيعي مما يجرد عن المواد الحسية الجزئية لا عن المواد الحسية الكلية وموضوع الرياضي  
انما يجرد عن المواد الحسية الجزئية والكلي لا عن المواد العقلية الكلية كما قال الفيلسوف في الكتاب الحادي  
عشر من كتب ما بعد الطبيعة وموضوع ما بعد الطبيعة يتجرد عن كل واحد منهما والموجود المتعين لان يكون  
معقولا ولا يتحقق في الموجودات الخارجية وهو كما يقول أصحاب هذا الرأي مركب من الماهية والوجود  
واقول ما قاله ما سبق ان تعقلنا شيئا من حيث انه موجود مغاير لتعقلنا شيئا تحت مفهوم الموجود فان الاول  
اصعب تعقلا من المتعقل به متعقلا تفصيلا ومتاخرا من الكل والثاني اسهل تعقلا لان تعقل شيئا لا تعقل شيئا  
مفهوم المحسوس بل تحت اعم العادات تعقل له لاجلا واختلاطا وهو اسهل التعقلات واقدامها ولود بعض  
سقوتين على كون الموجود المركب من الماهية الحسية ومفهوم الوجود متعقلا اولاه اما ما يراى بالوجود  
المركب المفهوم من الموجود والماهية الحسية او مفهوم الوجود مستقلا فان اريدا الاول فلا يكون المعقول  
الاول هو الموجود بل كليا اقل لان مفهوم الماهية الحسية كلى اقل وان اريد الثاني يلزم ان يكون ما بعد  
الطبيعة اقدم العلوم التي تنتج بسببها فلو كان مفهوم الموجود هو المدرك اولاه فلما كان موضوع ما بعد  
الطبيعة يكون ما بعد الطبيعة علما اولاه في ترتيب التعقلات لاجلا واقول في دفع هذا ومثاله في  
الموجود المركب من الماهية الحسية والوجود لينج الموجود الذي هو اعم العادات الشامل لجميع الحركات  
والجاذبات كالواجب والعقول وهي لما كانت متعقلة لنا بافعالها لا يمكن ان تعقل ولا وكذلك  
الموجود المركب من الماهية الحسية كلى اقل من الموجود الذي هو اعم العادات ولكن لا يكون لاجل هذا نوعا  
سافلا بل كليا ازيد فاقول في الشق الثاني ويراى بالوجود المركب من الماهية الحسية ومفهوم الوجود  
الآخر فان اريد بمفهوم الوجود مستقلا مفهوم الموجود من اية موجود الذي هو اعم العادات الشامل  
للحركات والجاذبات فنقول بربيه هذا المعنى بل اريد به مفهوم الموجود الذي هو المناسب لتعقلاتنا  
ونقول هذا هو المراد به وهو المعقول ولا وليس بنوع سافل وهكذا ينبغي ان يقال على قوله وان اريد  
الثاني يلزم ان يكون ما بعد الطبيعة اقدم العلوم لآخر فلما كان موضوع ما بعد الطبيعة هو الموجود  
من حيث انه موجود لا الموجود المنضم الى المحسوسات على ما قال الفيلسوف في الفصل الثالث من الكتاب  
الحادي عشر من ما بعد الطبيعة يكون هذا الموجود صعب تعقلا فيكون تعلم ما بعد الطبيعة متاخرا من تعلم  
سائر العلوم وينبغي عن الليل الرابع بان سرعة العقل في تعقلا ليس في مرتبة يمكن بيانها فانه يعلم  
بالحسنة النورية من حسيص الارض الى الفلك لا على دفعة ويتجاو جميع الوسايط عند الاقتضاء  
فتعقل الموجود وينتقل منه الى النوع السافل بلا تراخ ومكن محسوسا فاما قلنا عند الاقتضاء  
لانه قلنا ان ينزل تدريجا من الموجود الى الجوهر ومنه الى الجسد ومنه الى النفس ومنه الى الحيوان  
ومنه الى الانسان كما يقع في الادراك الحسي كذلك فاننا اذا راينا انسانا يجرى من بعيد فيسب قد يتجاوز  
الوسايط فذلك ان جسمه ينتقل منه الى احساس الانسان في الحال بلا تراخ محسوس وان كان عقل  
هذا الانتقال والتعقل تعاليم الادراك الاول على الثاني اما ما بالطبع وابعاده لا بالاركان فذلك ان

ثم

به ايضا فقير محسوسا صلا كما يقع كذلك اذا قرب من ابصارنا بصيرة مثلا اذا دخل زيد بقعة من باب البيت  
فان الحرك لبصرنا أولا واقوى مما هي عوارضه الكلية زيادة كلية لانه وان كان الداخل متقابلا لبصرنا  
هو الانسان المستحصل له زيد لكن الحرك لبصرنا أولا واقوى هو الطول والعرض والصورة والشكل  
واللون الكليات دون صورة الشخصية الحاصلة من الاعراض الجزئية اى دون وجهه المدور والابيض  
وعينه الانديين وانفعا لافطس ولحيته الاسود والابيض كما قلنا سابقا لان الاقدار مشتركة  
بين الكبر والكون الاعراض الكلية محركة لبصرنا أولا واقوى من الاعراض الجزئية يظهر ايضا من اشبع  
المرئى من المسافة البعيدة فان الحرك للبصر منه أولا واقوى مما هو مطلق للجسم التعليمي والشكل واللون  
والصورة دون اعراضه الجزئية فكذلك اذا دخل زيد مثلا من باب بيتنا جرك اعراضه الكلية لبصرنا أولا  
واقوى من اعراضه الجزئية ولما كان قوة الباصرة يبصر من الداخل من باب البيت اعراضه الكلية ثم ينتقل  
ويبصر اعراضه الجزئية بلا حركة ولا تراخ محسوس فكيف لا ينتقل العقل الذي يكون سرعة انتقاله عقله  
ازيد بمراتب كثيرة من انتقال البصر في ابصاره من الكلي الى كلياته الى اقل كلية بلا تراخ محسوس  
اصلا فاقول لو كان المدرك بعقولنا أولا هو الكلي ازيد كلية لوقع واسطة بين ادراكنا للجنس العالى  
واذا كان النوع السافل لوجود ذلك المتوسطات ويجوز ان ادراكها تدريجا دائما فيطو ان دفعة فقير  
مضرا **الفصل الثاني في مقام المقادير** في بيان المبادى المختلفة للاجسام الطبيعية التي وردت في  
قضاء الفلاسفة **المقن السادس قال المصنف** فيجب ان يكون المبدأ اما واحدا او كثيرا فان كان واحدا فاما  
لا يتحرك كما قال پارمندس وفلسوس ويتحرك كما قال الطبيعيون بعضهم ان المبدأ لا يتحرك هو الهواء وبعضهم  
هو الماء وان كان كثيرا فاما متناه او غير متناه فان كانت متناهية فوقا لولحد فاما اثنا وثلاثة  
او اربعة او معدودات او بعدد اخر معين وان كانت غير متناهية فاما كما قال دموقريطس تحت  
بالجنس مختلفة بالشكل والصورا واصدا **اقول** من هذا المقام شرع المصنف في الفصل الثاني من هذا الكتاب  
فابتدا بعد تمهيد المقدمة ان يعلم المبادى التي كان عين في المتن الاول ان يكون لا ابتداء منها في الطبيعة  
الطبيعية لكن تتبع اولاه في تعليم رايه الى الطبيعة الوالدة للاجسام الطبيعية التي يخرج عند تولد الاشياء  
اولاه عن موضوع علمها اليكيمات المتصادة حتى الصورة الجوهرية ثم يدخل الصورة المطلوبة لها  
فابتداء ان يقطع عروقا كذا في بادى القدماء المختلفة للعقل في تعيين مبادى الاجسام الطبيعية  
ليظهر رايه الذي سيفضه بعد ظهور اتماما فوضع في هذا المتن جميع اراهم فيها وصرح ببعض  
روسا اصحاب الراى وقال بيجان يكون مبادى الاجسام اما واحدا او كثيرا ثم قسم كل قسم منها فقال  
فان كان واحدا فاما لا يتحرك كما زعم پارمندس وفلسوس ويتحرك كما زعم القوم المسمون بالطبيعيين  
الذين قال بعضهم متناهية الهواء مثل ديموقريطس ولا يتحرك وانا قسمت من بعضهم ان المتوسط بين الهواء  
الملط والموئوس وهما سواس وبعضهم ان النار مثل هراقلitus ورتون وبعضهم ان المتوسط بين الهواء  
والنار مثل اناقسا ندروس وبعضهم ان الاراب مثل هسيودوس وفركدس ساقوى وير وتوبدوس  
وان كان كثيرا فاما متناهية بالعدد او غير متناهية به فان كانت متناهية بالعدد فوقا لولحد فاما  
اثنا مثل النار والارض كما قال پارمندس على ما قال المصنف في المتن الثاني والاربعين من هذا الكتاب  
وفي الفصل الثالث من الكتاب الاول من كتب ما بعد الطبيعة او مثل النار والهواء كما قال بواوس وثلاثة  
على الكبر والصغير الواحد على وجه ذكره افلاطون كما استفاد من تماوس وذكره المصنف في المتن الثامن  
من هذا الكتاب وثلاثة لان الواحد والزيادة والنقصان مبادى الموجودات لكن لا بوجه واحد بل قال  
القدماء الاثنان هما الفاء والواحد من المتعقل وقال المتأخرون الواحد هو الفاعل والاثنان هو المتعقل

الفيلسوفين



كذا قال المصنف في المتن الخامس والخمسين أو ثلثة صحح الهيولى والصورة والعدم على ما ذهب إليه المصنف والاربع  
 كما انما صلا لا رتبة اذ علقوا للعالمين انما عليتين في العداوة والحيمة كما ذهب إليه ابن دوقوس واثبتا  
 من الاربعه محدوده بعد معين على ما ذهب اليه فيثاغورس من انها عشرة تضادات على ما قال المصنف  
 في الفصل الخامس من الكتاب الاول مما بعد الطبيعة وان كانت غير متناهية بالعدد فاما كما قال دوقوس  
 متناهية بالجنس مختلفة بالشكل والقياس او اضداد وهذا القول يمكن ان يشح بوجوهين الاول هو انه كان  
 المبادى غير متناهية بالعدد فاما كون متناهية بالجنس مختلفة بالشكل والقياس او اضداد كما ذهب اليه  
 دوقوس ولا يجوز وان يقرر فان المبادى عند المصنف هي الاجسام الصغيرة الغير المنقسمة الدخلة  
 في جنس واحد المتخالف بالشكل والترتيب والوضع المتضادة كذا صرح المصنف في المتن الثاني والاربعين  
 من هذا الكتاب وفي الفصل الرابع من الكتاب الاول مما بعد الطبيعة ولا تكون متناهية بالجنس كما ذهب  
 اليه انا فيثاغورس فانه عني ان يكون في حضرة عجيبة اجسام غير متناهية للاجزاء المتناهية مثلا عيون  
 اجزاء غير متناهية للماء وهما وكذا الهواء والليم والعظم وساير البسائط والمركبات والماء والليم والهواء  
 واما المتخالف بالجنس وهذا القسم الاخير على هذا البيان يشهد من سوق الكلام فقوله او متناهية  
 يكون مربوطا بما قال دوقوس فيكون المعنى كما مر فاما تكون كما قال دوقوس متناهية بالجنس مختلفة  
 بالشكل والقياس او اضدادا على ان يكون او بمعنى الواحد لان المصنف من مذهب دوقوس ثلثة تضادات  
 الاول بحسب الشكل والثاني بحسب الترتيب والثالث بحسب الوضع فلو كان هذا القول مربوطا بما قال  
 دوقوس يكون القسم الاخر متفهوما من سياق الكلام متعلقا بمذهب انا فيثاغورس فان المبادى  
 المتعينة ان تكون في حضرة عظيمة عميقة لا ترى ان تكون اضدادا فان الاجسام الموجودة في الجوهر  
 وهي غير متضادة والثاني هو انه ان كانت غير متناهية فاما تكون كما ذهب اليه دوقوس متناهية بالجنس  
 متخالف بالشكل والقياس او تكون اضدادا كما ذهب اليه انا فيثاغورس فان الاجسام المتجمعة في  
 الحضرة المذكورة كالماء والارباب والهواء والنار والذهب والفضة ترى ان تكون متضادة حقيقة  
 ووضعها واما الاجسام الذوقرية لا ترى ان تكون متضادة حقيقة ووضعها لانهما متشاكلتان  
 لا تكون متضادة حقيقة وعلى هذا لا يكون قوله او اضدادا مربوطا بما قال دوقوس بل عديلا  
 ويكونا بمعنى الحقيقي ولا يكون القسم الاخير مستفادا من الخارج وانا اقول هذا هو مقصود المصنف  
 لا الاول وتكون جميع المبادى المذكورة مضبوطة لكم غاية ضبط اورداها في هذا الترتيب بان  
 تقول مبدء الاجسام الطبيعية اما واحد وهو ما غير متحرك متناه كما قال بارمنديس وغيره متناه كما  
 قال بلسوس واما متحرك وهو اما ما كما ذهب اليه انا فيثاغورس وهو بلسوس وهيباسوس وهوا كما ذهب  
 اليه ديوكليس وقسطوقس وانا قسمتس انا كما ذهب اليه هراقليتوس وزنون رئيس الى وايقين واير  
 متوسط بين الهواء والنار كما ذهب اليه انا قسمتس انا فيثاغورس وقرب كما قال هيبودورس وفركدس  
 وبرونوبليس وكثير وهو اما متناه بان يكون اثنين وهما اما النار والتراب كما اظن بارمنديس  
 اوزار وهو كما قال بواثوس وبيان يكون ثلثة اما الموضوع والزياة والنقصان كما ذهب اليه  
 قديما الطبيعيين واما الكثير والقليل والواحد كما قال فلاطون واما الهيولى والصورة والعدم  
 كما ذهب اليه ارسطو بلسوس وبيان تكون اربعة وهي العناصر الاربعة كما ذهب اليه ابن دوقوس وبيان تكون عشرة  
 تضادات كما ذهب اليه فيثاغورس وغيره متناه وهو اما البسائط الصغيرة المتحدة بالجنس المتخالف بالشكل  
 او الصغرى كما ذهب اليه دوقوس ولا يجوز وان يقرر وهي اما متضادة بالاشكال لغير المتناهية كما ذهب  
 اليه انا لان او محاطة بالاشكال المتناهية الغير المتناهية العدد كما ذهب اليه الثالث واجسام الاجزاء

مختلفة والاشكال

المتشابهة

المتشابهة المتخلطة في الحفرة العظيمة العميقة المتخالفة بالجنس كما ذهب اليه انا فيثاغورس فان قلت لما كان  
 المبدء الواحد لا متحرك عندهم قسمين متناهيا كما ذهب اليه بارمنديس وغيره متناه كما قال بلسوس  
 والواحد المتحرك ايضا قسمين متناهيا كما ذهب اليه انا فيثاغورس وديوكليس وهراقليتوس وهيبودورس وغيره متناه  
 كما ذهب اليه انا قسمتا اندرويس كان واجبا على المصنف ان يقسم ثانيا كل واحد من الاثني عشر المتحرك والمتحرك الى قسمين  
 ليستوفي جميع الاقسام الذي في صدد بيانها ولما تركه كان تقسيمه قاصرا ناقصا قلت لما كان مقصود  
 المصنف ههنا بيان عدد المبادى التي عينها القدماء لا بيان كيفيةها من كونها متناهية وغير متناهية  
 لم يجب عليه بل يلحق ان يقسم ثانيا كل واحد من الاثني عشر المتحرك والمتحرك الى قسمين متناهيا وغير متناهيا  
 يعلم من ان المصنف قسم المبادى الكثيرة الى المتناهية وغير المتناهية ثم المتناهية الى اقسام من قول فوق الواحد  
 ليشير انه لا يتكلم ههنا من المبادى المتناهية وغير المتناهية بل بالظهور وصف المتناهية وعدمه كما يشعر به بيان  
 وان كان كثيرا فاما متناهية وغير متناهية بل بالظهور الى عدد واحد ولهذا قال فان كانت متناهية فوق الواحد  
 فاما اثنين او ثلثة او اربعة او معدودة بعد اخر معين هذا ما الجواب به الشارح وانا اقول لو كان مقصود  
 المصنف مجرد بيان العدد اى مجرد بيان كون المبدء واحدا واثنين او ثلثة او اربعة او ازيد لا بيان اوصافها  
 ايضا كما قال لما تعرض كون المبدء الواحد متحركا او لا متحركا والكثير متناهيا او غير متناه وكونه الغير المتناهى  
 متناه بالجنس مختلفة بالشكل او اضدادا لان الحركة وعدمها والمتناهية وعدمها والاتحاد بالجنس والاتحاد  
 بالشكل والنضاد اوصاف للمبادى يليه ولوجبان يقول لكن يجب ان يكون المبدء اما واحدا كما قال  
 بارمنديس وبلسوس والطبيعويون وكثيرا اثنين او ثلثة او اربعة او معدودات اخر معين وغير  
 معدودة بعدد لكنه تعرض لهذه الصفات ولم يقل كذا فليس مقصوده مجرد بيان العدد لا الصفة  
 بل كليهما على ما هو ظاهر من عبارته فاندفع الجواب وبقي السؤال وانا اقول في دفعه ان المصنف يرتد  
 المبدء الى اقسام من اقسامه تفصيلا بل تقسيمه الى اقسام بحيث لا يخرج واحدا منها من التقسيم وهذا التقسيم  
 كذلك فان المتناهية وغير المتناهية من الاثني عشر المتحرك والمتحرك داخلان فيهما قطعا فلا يكون قاصرا ناقصا كما  
 قال السائل نعم يلزم ان يكون هذه الاقسام كما كثرت اقسام مذكرة اجمالا لا تفصيلا لكنه ليس  
 بقصود وتقصان فان قلت وان اندفع هذا لكنه يرا ان هذا التقسيم فاسد لخروج بعض الاقسام منه  
 وهو التراب على ما ذهب اليه فركدس وبرونوبليس قلت هو داخل في الواحد ولم يصحح به كمال ظهور  
 بطلان حتى زعم البعض عدم هذا المبدء ثم ان قلت كان يجب على المصنف ان يقسم الكثير بعد تقسيمه الى  
 المتناهية وغير المتناهية الى الاثني عشر المتحرك والمتحرك فلما لم يقسمه اليهما كان تقسيمه ناقصا قلت تقسيم اليهما  
 باطل لان المبادى الكثيرة متناهية كانتا وغير متناهية لا يمكن ان تكون غير متحركة لان معنى كونها متناهية  
 الاجسام الطبيعية عند القدماء بانها ليس الا ان الاجسام تكون باجتماعها وتقسما ما فترابها والاجتماع  
 والافتراق لا يمكن ان يوجد بدون الحركة اصلا **المتن السابع قال المصنف** وكذلك يطلب الى المصنف  
 كم تكون الموجودات لانهم يطلبون اولا الذي توجد منه الموجودات هل هو واحد وكثير وان كان كثيرا  
 فهل يكون متناهيا او غير متناهية فيقتضون هل يكون المبدء واحدا وكثيرا **القول** هذا القول شرح اسكندر  
 بوجه ومقتضى بوجه اخر ومقتضى بوجه مغاير لها وانا اظن ان المصنف يريد ان بين ههنا امرين  
 احدهما ان الشروع في تعليم العلم الطبيعي يجب ان يكون من تعليم المبادى كما كان يقول في المتن الاول وقد  
 شرع فيه من المتن السادس والثاني ان الشروع الصحيح في تعليم المبادى يكون من تقسيمها كما فعل في المتن  
 المذكور ويثبت المصنف ما قلنا من ان المصنف لا يرد على المتقدمين الذين يجحوا عن احوال الموجودات  
 لانهم كانوا يكتبون ان يكتبون وكانوا يسلكون كاسلاك على ما يدل عليه قوله لانهم يطلبون اولا

بعد داخرا

كما ينبغي على ان يخرج غير مصر  
 لانه لم يذهب اليه احد من القدماء  
 العارضة بل بعض الفلاسفة  
 والمعتقود ههنا بيان ما ذهب اليه  
 وزماد الفلاسفة







المؤنية كالحكمة الطبيعية فانه ينبغي ان يفعل صاحب هذا العلم ان ينبغي ان يتثبت بذيل  
علم اخر ينفذ مبادى علمه بحيث بان هذا العلم الذي انكر مبادىه ان كان من العلوم التي يكون تحت بعض اخر  
يجب عليه ان يتثبت في الحال بذيل علم عال مثبت من الاقدم مبادى هذا العلم فانه يجد هاميه هنة فيه لان  
مبادى علم اسفل شايح علم عال منه كما يمكن ان يرى في علم المناظر بالنسبة الى الهندسة والموسيقى بالنسبة  
الى الارثامطيق وان لم يكن من العلوم التي تكون تحت بعض اخر فلا يمكن ان يتثبت مبادىه من الاقدم في هذا العلم  
ولا في علم اخر ولكن يمكن ان يتثبت بطريقين اخرين اما اولاهما فلا يمكن ان يتثبت بالجدل من القضايا المسلمة المتقدمة  
لان من الحاصل المعروفة للجدل على ما عدها المصنف في الفصل الثاني من اول طريقها ان يكون له قوة كثيرة  
يفتح بها طريقا الى معرفة المبادى والاسرار العلوية واما الثانية فلا يمكن ان يتثبتها الفلسفة الاولى لانها لما  
كانت باسطة عن الموجود من حيث انه موجود بحري حكمها على جميع العلوم حتى تقدم ان يتثبت مبادىه الا ولا ينبغي  
لأن يتقدم ههنا وتقف امور ثلاثة احدها ان بعض مبادى العلوم يكون مبدا اول على الاطلاق وبعضها  
لا يكون كذلك بل متعلقاته الاولى على الاطلاق فلو انكر احد مبادى علم متعلقة بالمبادى الاولى لا يقدر  
صاحب هذا العلم ان يتثبتها بالمبادى اول من الاقدم كونها اول اقدم منها وان انكر مبادىه الا ولا على الاطلاق  
لا يمكن ان يتثبت بهذا الطريق لا تقدم مبادى اقدم منها في هذا العلم بل يكون العار فيها على فادنا المصنف في  
الفصل الثاني من اول التحليل الثاني وثانيها ان كل عالم يقدر ان يتثبت مبادى علمه من المناظر على ما علمنا المعلم  
الاول في الكتاب الاول من التحليل الثاني وفي الفصل الثالث من الكتاب الثالث من كتب الجدل ويقدر كذلك ان  
يتثبتها عارضة واخرها اذا وقع المشكلات والسولات الواردة عليها واريد بالمشكلات التي اصلها من سقراطية  
فعل المبادى كما فعل المصنف كذلك في المتن الحادي عشر من هذا الكتاب وثالثها هو ان انكر مبادى علم  
يمكن ان يكون على وجهين الاول بلا واسطة مثل ان ينكر احد الحركات في الطبيعيات وكذا ان ينكر المتصل بالاول  
لا ينفي الاخر في الهندسة فاذا وقع هذا الانكار لا يقدر الحكيم الطبيعي والمهندسين ان يلزموا منكر هذين  
المبدئين والثاني عارضة واخرها وهو يكون اذا انكر احد في علم مبدء ويسلم مبدء اخر يحصل هوئله  
مثل ان ينكر في الطبيعيات الحيوان لا في الحركة الا في الحركة الطبيعية فيصور في الحركة المطلقة  
فاذا وقع مثل هذا الانكار يقدر الحكيم الطبيعي ان يلزمه ويثبت اثباتا صحيحا بثبوت مبدءه ولزمه اي وجود  
الحيوان لا في الحركة الا في الضرورة فان قلت لو انكر احد مبادى الفلسفة الاولى فما يفعل صاحبها  
هل يتثبت من نفسها او يتثبت من علم اخر فلو انثبتها من نفسها فلم لا يثبت صاحب علم اخر مبادىه المنكرة من نفس  
هذا العلم ايضا وان اثبتها من علم اخر فما هو قول مبادى الفلسفة على ضربين بعضها يكون ذا واسطة مخصوصة  
مناسبة لمبادىه من علمه في علم اخر وبعضها لا يكون ذا واسطة كذلك والضرب الاول مبدء الفلسفي  
الا فاما بعض الموجودات جوهرية غير متحركة اصلا ولو انكر هذا المبدء احد باخذ الفلسفي لا فاما  
الفلسفي الطبيعي الواسطة لمخصوص من المناسب له الذي هو الحركة لان الفلسفي الطبيعي يقتضيه بالحركة ويجد بعض  
موجودات جوهرية غير متحركة عن الحيوان غير متحركة اصلا فاذا وجدها يعطيه الى الفلسفي الا في اخذها  
فينظر ما هي وكيف تكون كما بينا في شرح الكتاب الثامن من هذه الكتب الثمانية واذا خدمته هذا الواسطة  
المخصص المناسب له يثبت به المبدء المذكور في بعض الموجودات جوهرية عن الحيوان غير متحركة اصلا هكذا ينظر  
المصنف في مواضع كثيرة مثلا يلزم من الثاني عشر ما بعد الطبيعة بالحركة الدائمة على ان بعض الموجودات  
جوهرية عن الحيوان ثمة يبين في الكتاب المذكور باخذ واسطة من الحيوان عدد الاقلاق وان لم يكن بل  
الفلسفة الاولى ذا واسطة كذلك يتثبت منها في علم اخر يقال للمصنف الجاحد بان بقوة علم الجدل يعنى  
بمقدار سلمه عند الكل ويضطره الى التسليم وتام بدلا لا الا لفاظا وبيان استغنائها وتام فيجده

المتن الثالث والتلثين من

بشهادت الحواس وتام يلقيه الى امر مستحيل بمقدار مشتركة بل ضرورية بعد تسليمه ونصه فيجعله  
مضطرا الى الاقلاق وتام يقابل بوجه اخر مناسب على ما يعلم ظاهرا من كتب المصنف لما بعد الطبيعة هكذا  
يفعل الفلسفي الا في اثبات مبادىه اذا انكرت واما صاحب علم اخر لا يقدر ان يفعل كذلك لان سائر  
العلوم جزئية تحت عن موضوع مخصوص وهي على ما علمنا من المتن الاول من الكتاب السادس ما بعد الطبيعة  
تدور على شئ واحد ويخط جنتا وحدا تحت عند لا عن الموجود على الاطلاق ولا من حيث انه موجود  
ولا تتكلم عن حقيقة اصله بل بعضها تحت عن الموجود المحض وواضعا اياه محسوبا وبعضها تحت عن  
واضعا اياه مسلما اياه ويجري هذا الوجه بينان وبينان الاول في توجد بالذات في الجاهل الذي يكون تحت  
اما بغيره من قوى وضعيف واما الفلسفة الاولى فيثبت عنده من حيث انه موجود وما يكون له بالذات على ما قال  
في اول الكتاب الرابع من ما بعد الطبيعة وهذا سميت في الفصل التاسع من الكتاب الاول من التحليل الثاني بسند  
سائر العلوم وفي ثالث ما بعد الطبيعة بالملاك الاعظم والسلطان الاظم الذي لا يجوز ان يقابل  
العلوم كالعبيد انتهى وهي مدوحة بمدايح جليلة واصناف جميلة وكما لا تشرى لبت في علم من العلوم  
الحكيمة فلهذا الاسباب تقدم ان يتثبت مبادىه المنكرة بوجه ذكرناه واما سائر العلوم الجزئية فليست  
كذلك بل تحتاج في اثبات مبادىها الى الجدل والفلسفة الاولى واعلم انه يستفاد من المتن الثاني اثبات  
مذهب الذين يقولون ان المطلق علم لان المصنف غير عن الجدل بلفظ العلم حيث قال فيه لكن يكون تعلم اخر  
له الجدل على ما قال جميع الشرح ولا يكمل لانه اذا كان الجدل علما يكون المطلق علما بالطريق الاولى ويستفاد  
من هذا المتن التاسع ان لفظ شئ في الوضع يدل على راي ظاهر انفسا دصادر عن حكم مشهور معتبر  
عن غفلة ولعرف هذا الشئ اسمع ما قال المصنف في الفصل الاول من اول الجدل ان شئ في الوضع  
هو ظن خارجي لا حد للحكماء المعروفين المشهورين في الفلسفة مثل ما قال المشيوس لا يمكن ان يقال  
قول منا قضي القول وكما قال هو اقل قسوس ان جميع الاشياء تبدل وكما قال ملوسوس ان جميع الاشياء واحد  
فان قلت لما كان الوضع ظن حكم معروف ومشهور في الفلسفة فكيف يكون خارجيا وبعيد من الحق  
كناهل لا يلزم ان يكون هؤلاء الحكماء المعبرون الممدوحون جاهلين ومجانين قلنا اجاب عنه ضمنا في  
هذا المتن بانها من الاوضاع التي يقال لجرها المباحثة فانه بمعنى انه لا ينبغي ان يظن ان هذه الحكماء  
المشهورين والرجال الكاملين تكلموا بما قالوا عن ضمير القلب واراد وحقيقة مدلولات ما قالوا بل  
ينبغي ان يظن انهم ذكروا امثال هذه الاقوال ليجرد المباحثة والحاورة فتشيد هذا الادعاء على ينبغي ان  
يعتقد احد ان يذهب الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق هو اقل قسوس الى ان لا يضل لا يكون ازيدا يصرف  
ان يكون اسود والشار لا يكون ازيد حاراً من ان يكون بارداً في جرد ذلك من جميع الموجودات حاشا بل  
ينبغي ان يعتقد انه تكلم بامثال هذه الاقوال ليجرد المباحثة وتعليم الحق بجدها وكذلك ينبغي ان يعتقد  
ما قال بارمنديس وملوسوس وهذا التعليم مؤيد من اقلاطون فانه وصف بارمنديس بانه عظيم والطريق  
بان وضعه ليس لان قبيل الامثال والحكايات فانه قال في المكالمة المذكورة السما لا يسوفط والوجود  
على الا لا قاي بارمنديس فانه كان من الات عندنا من فسوف قانوس الذي كان معلم بارمنديس بل الخديعة  
عن الغداه ووضع جميع الموجودات كالواحد وكان يقره الحكاية لا اصلها **المتن العاشر قال المصنف وان**  
يجيب عن الدليل الجلي سواد كان ملوسوس وبارمنديس لانها اخذت الحكاية وتغير التغير لكن دليل ملوسوس انقل  
ولا يملك شكاً ولكن اذا سلم امر فاسد بعبارة مفسدة كثيرة وهذا ليس بمفسد **اقول** ادبناط هذا المتن  
بالمثل السابق فاعرف ان المصنف قال في النظر في كون مبدء اللبصام الطبيعية واحداً في ان جميع الموجودات  
واحد وهو المبدء للابصام الطبيعية والحادثة في اي وضع مقول لجرها المكالمة والحاورة متشابهان لان



ضم إليه وقال في شبه الجواب عن الدليل العنادي لمسلمين وبارندس والمجادلة على الا وضلع المقول المجرد  
المكاملة والمباحثة فمرا المصنف من هذا المتن هو انه لا يلزم على احد من العلماء والعلا سفة ان يجيب عن  
الادلة الجدية الصادقة الكائنة لمسلمين وبارندس ويثبت هذا المراد بدليلين احدهما في هذا المتن والثاني  
في المتن الا في ودليله ههنا هو قوله لانها اخذ الكاذبة ولا تتجبع يعني ان ادلة مسلمين وبارندس فاسدة  
مادة وصورة وكل دليل فاسد مادة وصورة لا يلزم على الحكم بل على عالم ما ان يجيب عنها ويردها  
فادلة مسلمين وبارندس لا يلزم على الحكم بل على عالم ما ان يجيب عنها ويردها اما الجبهة فظاهرة  
واما الصغرى فلما قال لانها اخذ الكاذبة لانه لان المقدمات الماخوذة فيها كاذبة مادة ولا تتجبع  
لانها فاسدة صورة كما سيحكي ثم بين النسبة بين دليليها المشهورين المتداولين بين جميع الطلبة  
في دفاة وقال لكن دليل مسلمين ثقيل ليس بمناسب المقصود اصلا ولا يملك شكاي اي ليس بشكل  
اصلا ثم قال لكن اذا سلم امر فاسد يتعاقبه مفسد كثيرة يعني ان هذا له صنيع هذين الحكمين  
ليس باو متجبر لانه اذا سلم امر فاسد يتفرع عليه مفسد كثيرة ثم قال وهذا ليس بمبتعس قول هذه  
العبارة تحتل معينين احدهما وهذا له تعاقب مفسد كثيرة اذا سلم امر فاسد ليس باو عسير ان يرى  
في سائر الاشياء فانه علم بالتجربة ان كل من خرج عن الطريق المستقيم مرة يضطر ان يخطئ في جميع الطرق  
بعده وايضا كما ان من اصابته ولحده يتعاقب اصابات كثيرة كذلك يتعاقب من خطأ واحدا خطايا كثيرة  
وثانيهما هو ان هذا له تعاقب دلته الفاسدة عن امر واحد عن كون جميع الموجودات امر واحد وهو  
مبدء الحكمة الطبيعية ليس باو عسير بانه وانا اقول ان هذا القول جوابي لاول مقدر وهو انه وان كان  
لا يلزم على علم ما ان يجيب عن دليليها اليكي المشابه بالا وضلع المقول المجرد المكاملة لكنه لو اراد ان يجيب  
عنه حل يكون عسير ام ليس او مفهوم لجواب ظاهر فيكون نقطة هذا مشيرة الى الجواب فيكون المعنى  
ان الجواب عن هذه الادلة الفاسدة مادة وصورة ليس باو عسير لكان سهولة ردها وهذا هو المراد لا اقول  
الا ولان **المتن الحادي عشر قال المصنف** لكن نحن نضع نحن ان الموجودات الطبيعية تتحرك اما كلها او بعضها  
وهذا ظاهريا لا يستقر ومع ذلك لا يليق ان يجيب عن الجميع بل عما تركب من المبادئ التي استنتج منها  
المبرهن وانما التي لا تتركب منها فلا يليق ان يجيب عنها مثلما تتركب الدائرة الكائنة بالقطع ينبغي ان يرده  
المهندس وما تتركب انتقون من فلا ينبغي ان يرده المهندس **قول** هذا هو الدليل على انه لا يلزم على  
احد من الحكماء والعلماء ان يجيب عن الادلة الجدية لبارندس ومسلمين صورة الادلة لبارندس ومسلمين  
ثم تركب من المبادئ الكائنة للحكمة الطبيعية بل مما يصادرها وكل دليل لم يركب الحكم من المبادئ الكائنة  
للحكمة الطبيعية بل مما يصادرها لا يلزم على احد من الحكماء الطبيعيين وعالمها ان يرده بل انما يلزم عليه رده  
لويك من مبادئها المفهومة له خطأ فادلة لبارندس ومسلمين لا يلزم على احد من الحكماء الطبيعيين وعالمها  
ان يردها والصغرى ماخوذة من قوله نضع نحن ان اصحاب الحكمة الطبيعية في الحكمة الطبيعية التي تبحث  
فيها عن احوال الاجسام الطبيعية مبدء الاول هو ان الموجودات الطبيعية تتحرك اما كلها او بعضها وهذا الثابت  
ليس غير مثبت من دليل بل هو مثبت وغلط من دليل الاستقراء فان المبادئ لا يكون ظاهرا لثبات الاستقراء  
كما قال في خاتمة التعليل الثاني بين بوجه فان التراكيب والعناصر والمركبات الجائدة والنباتات والحيوانات  
تتحرك وبارندس ومسلمين لما ردها الحركة اخذوا ان المبادئ المصادرة لمبادئ الحكمة الطبيعية فلا يلزم  
حاليا ان يردها وبين الجبهة بما قال ومع هذا لا يليق ان يجيب عن الجميع بل عما تركب من المبادئ التي  
استنتج منها المبرهن وانما التي لا تتركب منها فلا يليق ان يجيب عنها واثبت كلامهما بمثال هندسي اي بان  
الدائرة فانها بوقرط الساقري لما سئل ان يردها بالاشكال فلا بد من هندسية واجزاء الدائرة وكان ان ليس

دالوقرطاطه

بعد تسليم المبادئ الهندسية بمقدمات هندسية وتوجب على المهندس ان يردها تريعه واما انتقون فلما سئل  
ان يردها بسببه زعم ان الدائرة يمكن ان تشارك في اشكال المستقيمة الا ضلاع وهو مضاد  
للمبادئ الهندسية لم يجب على المهندس ان يردها تريعه فكذلك لما كانت ادلة لبارندس ومسلمين مركبة من  
المقدمات المصادرة لمبدء اول موضوع من الحكماء الطبيعيين وهو ان الموجودات الطبيعية تتحرك اما كلها  
او بعضها لا يجب على الحكماء الطبيعيين ان يردها وهذا وبعد ذلك ينبغي ان تعلم بعض فوائده المتعلقة بالمتن العاشر  
والحادي عشر الا وفي هو الفرق بين الدليل الجدي والسفسطي وهو ان السفسطي يستعمل المقدمات الصادقة  
لكنه ليس على شكل من الاشكال المنهجة الشئ والتي يتخلل مادة وصورة وراجع لهذا الكلام الغيا سوفي  
في الفصل العاشر من الكتاب الاول من المعالمة تجد فيه الفرق بينهما بان الجدي هو الذي لا يتركب من حقيقة  
العلم الذي يكون موفيد بل من العادات الشاملة لساير العلوم والسفسطي هو الذي يتخلل من  
مختصات العلم الذي يكون موفيد وعجابه في هذه فن ينظر المشتركات بحسب الشئ هو جدي ومن يفعل  
هذا ظاهرا سوفسطائي والقياس الجدي والسفسطي قياس واحد ظاهرا على اشياء يكون لاحد الجدل الجدي وان  
كانت النتيجة صادقة لانه خادع للمعي وكل ما لا يكون بحسب تعليمه ربحان يكون قياسا مشاهيا للصغرى  
لان المكمل الكاذب ليس لهما لانه خدعة بالنسبة الى الاشياء التي تكون تحت الصغرى ولا لو كان مكتوب كاذب  
على الصدق كترتبع الدائرة بالاحاديث بل كما رجع برسوس الدائرة وان كان رجع الدائرة لكانت كاذبة  
بحسب الشئ يكون سوفسطائيا فان تتركب برسوس كان من مشتركات والكاذب كما ستعرف بعد ذلك  
ولهذا كان لهما وقديمين المصنف الادلة الجدية ايضا في الكتاب الرابع مما بعد الطبيعة فلما كان ادلة  
لبارندس ومسلمين من مشتركات الشاملة لساير العلوم لانها كانتا يتكلمان لا على ثنائيات الطبيعية كانت  
الجدي والثانية هو ان توصيف دليل مسلمين بانه ثقيل له غير فاسد جدا دون دليل لبارندس ما يكون  
دليل لبارندس مع فساد مشتركاته وكثرة ودقة بخلاف دليل مسلمين فانه مع فساد مشتركاته وكثرة ودقة  
بل هو امر سطحي لا يورث لساير مشتركات مسلمين على ما قال لبارندس من ان المبدء هو الموجودات لا تتحرك  
وان زياره عليه كونه غير متناه والخال ان كونه غير متناه يقتضي ان يكون كمالا وان كان كمالا يكون جوهر مع  
الكم فلا يكون ولذا يكون كلامه مشترك على التناقض اظاهري كذا قال سيمليقيوس وتبعه بعض الشايعين  
واقول ان الوجه الثاني في غيرنا سبب لما قال المصنف لكن دليل مسلمين ثقيل فانه انما اثبت زيادة الثقل على  
الدليل لا على دعواه وسيجيء الوجه لهذا التوصيف والثالث هو ان قول المصنف نحن نضع ان الموجودات  
الطبيعية تتحرك اما كلها او بعضها يشعر ان بعضها غير متحرك فظن سيمليقيوس ان ما لا يتحرك هو قطب العالم  
ومركزه والمحور وزعم اسكندر الافروديسي ان النفوس وقال بجي النفوس هي القوى الموجودة في موضوعها  
والنفوس غير الناطقة للنفوس هي من الطبيعيات ولكن لا تتحرك بالطبع وقال ابن رشد في الاجزاء القريبة  
من المركز وهذه الاقوال ليست بصادقة اما الاول فلان القطبين والمركز فقطان موضوعتان وكذا المحور  
هو لفظ الموهوم المنتهي طرفاه الى نقطتين اقول بل هي امور موجودة خارجية لا استلزام وجود الحركة  
المتحركة وهو محدد للجهات وجودها الخارجي على ما بين في الفلسفة الاولى واما الثاني والثالث فلان  
النفوس وقوىها تتحرك بالعرض اقول هذا لا يتلزم كذبهما واما الرابع فهو كاذب من الكل اقول هذا تخم  
محض غير متصور بل اقول هو صادق من الكل لا لثواب الصغرى بل للمركز غير متحرك قال الشارح فالحق  
ان صورة القول المذكور لا يشعر ان بعض الموجودات الطبيعية لا تتحرك لانها كانت طبيعة تكونت  
لا محالة ذواتها الحركة لكن لما كان لبارندس ومسلمين بغيران الحركة فبما كذا وكان لا يجاب فبعضا كافيما  
لانه اورد المصنف الوضع المذكور مردا بينهما وسأني في الكتاب الثاني من ما تتحرك دائما وما تتحرك تارة



**ذكر بعض الادلة في تربع الدائرة** على ما هو رأي بعضهم <sup>في تربع الدائرة</sup> هو ان يكون كل دائرة مساوية لمربع ما اظهرها كون مساحة سطح كل دائرة مساوية لمساحة سطح مربع ما قال بوسيدون ان اربعة اشكال من المربع المتساوي النافع جدا لبعض كتبا رياضيات المصنف قد سعى كثير من المتقدمين والمتأخرين سعيًا كثيرًا ليلبوا لتربع الدائرة وكل من ظن انه وجد به تساوي الخطوط بحيث يكون محيط الدائرة واربعه اضلاع المربع متساوية فقد كذب والتربع عملا وان لم يبرهن عليه برهان صحيحا احدهم المتقدمين والمتأخرين الى يومنا هذا مع صرف جهتهم وجهد قوتهم عليه لكنه ليس هذا المكون او يكون اقامة البرهان عليه مستحيلا لانه ظنه الحكماء الكاملون ممكنا وسعوا في اقامة البرهان عليه لكن لم يجدوه وانما وجدوا انهم قد علموا وانهم هذا كما ينبغي بحال ان يعلم ان البحث عن التربع من حيث العلم مغاير للبحث عنه من حيث العمل قال انا اهاب المذكر في الشرح المذكور ان تربع الدائرة على قسمين احدهما علمي والاخر عملي والعلمي هو تصديق برهاني بان كل دائرة يساويها مربع ما من غير عمل والعلمي يقتضي عمل شيء لمسه جعل نفس الدائرة مساوية للمربع باقامة البرهان العملي عليه وكلاهما كانا غير موجودين في عهد ارسطو تلس ثم ظهر ارسطو تلس بعد مرور مائة سنة ومهر في العلوم الرياضية وجدا لتربع علماء على ما يستفاد من رسالته لمساحة الدائرة واما التربع عملا فلم يجد له الا ان احدا انتهى ولنورد ههنا وجه التربع المستفاد من الرسالة المذكورة قال ارسطو تلس في المسئلة الاولى من هذه الرسالة كل دائرة فهي مساوية لمثلث قائم الزاوية يكون احد ضلعيه المحيطين بالزاوية القائمة مساويا لنصف قطر تلك الدائرة والثاني مساويا لمحيطها فليعط دائرة يكون نصف قطرها اب وليكن مثلث ابج بحيث يكون زاوية ب قائمة وضلعي اب والمحيط مع قاعدة ب ج زاوية ب القائمة مساويا لنصف القطر الذي هو خط اب وقاعدة ب ج مساويا لمحيط الدائرة المذكورة وبرهن ارسطو تلس فيها ببرهان صحيح قوي على تساوية هذا المثلث لتلك الدائرة هذا حاصل كلامه فيها ثم نحن نبرهن بالشكل الغير من المقالة الثانية من كتاب اقليدس على ان هذا المثلث يساوي مربع د ه وفيكون مساويا للدائرة المذكورة قطعانا لان الاشياء المتساوية لشيء متساوية على ما عرفت في العلوم المتعارفة وهذه صورها

قال بوسيدون المذكور والشراح معا هذا البرهان انما اقيم على التربع العلمي لا العملي ولو ادعى بالوجه العلمي ان يجعل مربع مساويا لدائرة معطاة لم يوجد برهان هندسي مثبت له اثباتا يقينيا هذا وحل الصعوبة برهان بوضع في التفتيش بله ياتي وجهه بخلافه ب ج المستقيمة مساوية لمحيط الدائرة المعطاة مع انه لم يقدر احدا ان يجعلها هذا لا مد وجدنا اننا عند تساوية د ه ولم يبينه كذلك ببرهان هندسي وان وجدها ارسطو تلس كذلك في كتابه الخطوط الحلقية لكن لا عمل بل عملا فقط فاته وجديا حقق في المسئلة الثامنة عشر من الكتاب المذكور خطا مستقيما مساويا لمحيط الدائرة الاولى للخط الحلقية وفي التاسعة عشر منه خطا اخر مستقيما مساويا لمحيط الدائرة الثانية وان شئت ان اتقت على حقيقة

يكون في محيط

الحال فارجع اليه تجد امر دقيقا غريبا وحفظه ينفعل كثيرا ولتدريج نحن الى بيان المتن فنقول ليس من المصنف في قوله وكذب منها المبرهن هو بوسيدون كما ذهب اليه كثير من الشراح منهم اقواناس بل هو ابو قراط المتأخر في التربع بوسيدون كان بالمشركات العامة قلة عموم على ما قال المصنف في الكتاب الا قد من التحليل الثاني وفي موضع اخر وتربع ابو قراط المتأخر في على ما قال المصنف في الكتاب الا قد من كتب المغالطة كان بالاشكال الحلقية المستهانة ههنا بالمقطع ولا يعرف كلام المصنف على وجه الحال اذ دلت ان ذكر طرقا ثلثة للتربع قاوردا ولا يقاس ابو قراط الذي اراد به ان يعمل التربع قاوردا لا ابو قراط كل دائرة ترجع الى شكل مستقيم الاضلاع وكل شكل مستقيم الاضلاع يربع فكل دائرة تربع وقاطع في اثبات الصغرى لا نارا ان يجعل محيط الدائرة خطا مستقيما بالاشكال الحلقية ولم يتقدم قاطع وسعى بعض اخر مثل بوسيدون لا سكندري وقلا ويونس خوستوفوروس المهندسين تاسع لاصول اقليدس ان يجعلها مستقيما بخط يحدت مربع وبعض اخر بوجه اخر ولم يتقدموا في اثبات ثلث الصغرى التي يدور عليها المهندسون الى هذا لا مد ولوا ثبت لكان التربع العملي على طرف التمام كذا قال بوسيدون ثم قال سعى ابو قراط ان يجعل الدائرة مربعا بهذا الوجه اي بان قال ليكن الدائرة التي يريد ان تربعها دائرة ابج د وتعمل على قطرب مربع ب ح ه فليتنصف قطره ب ه على نقطة ج من محيط الدائرة وهذا بفهمه ايضا ان نصف قطره ج ه من نقطة ج التي في مركز الدائرة عمودا على قطره ب ه فانه ينصف قطره ب ه على استقامة قاطع دائرة ج ه ونصل نقطتي د ه بقطره د ه وينصف ايضا نصف محيط الدائرة اي قوس ب ج ه ثم نرمس على ج ب بعد ب ج دائرة ب د ه وتعمل على الزاوية القائمة من مثلث ب د ه التي يوترها ضلع ب ه فيكون مربع هذا الضلع الموتر للقائمة ضعف مربع ب د بشكل من اولي اقليدس فيكون ايضا دائرة ب د ه رضعف دائرة اب ج وبالشكل الثاني من المقالة الثانية عشر من اصول اقليدس فيكون نصف دائرة ب د ه راي ب د ه ضعف نصف دائرة اب ج واي ضعف ب د ه ويكون سطح ب ج د ه مساويا لنصف دائرة اب ج واي ب د ه فاذا اتى السطح المشترك ل ب ج د ه بقي الشكل الحلقية اي ب ا وح مساويا لمثلث ب ج د وهذا المثلث يوربع بموجبا الشكل الاخير من المقالة الثانية من كتاب اقليدس يلزم ان يربع هذا الشكل الحلقية ايضا ويبيانه الى هذا صحيح بلا ريب

بشكله من اولي الاصول ول من قالها وكو من اولها

بشكل كونه دائرة الامور

ولكن لما قال التربع ما بقي من الدائرة فنضع خطك ل نصفه اقطوب ونرمس عليه نصف دائرة ل ا م ونرمس عليه نصف مسدسا مساويا لاضلاع اي سطح ل ك ن س ل ونرمس على ك ن نصف دائرة ل ك ن وعلى ن س نصف دائرة م ن س وعلى س ل نصف دائرة ل م س ولما كان قطرك ل نصف كل قطر من اقطار



ب. ان يكون نصف دائرة كالمساوي الاربعة انضاف للدائرة المذكورة بالشكل الثاني من المقالة  
 الثانية عشر من اصول اقليدس وبما يراعى من الثانية فاذا انجز القطع الثلث المشترك اى قطع لاق ن م  
 س س وليبق سطح ل ن س مساويا لنصف الدائرة الذى هو اب و الهلايات التى هى ل ن س فى ف  
 س م ل وليقطع سطح ل ن س تلك مثلثات متساوية للهلايات بالوجه الذى فعله في الشكل الاول  
 فباقي منه يكون مساويا لنصف الدائرة الذى هو اب وهو يربط بالشكل الاخير من الثانية اورد على  
 ما قال ليقطع سطح ل ن س تلك مثلثات متساوية للهلايات بحيث يكون ما بقى منه مساويا لنصف الدائرة  
 الذى هو اب بالوجه الذى فعله في الشكل الاول لان الثلث في الشكل الاول كان قائما على ضلع ب د من  
 اضلاع مربع ب د ه فالسوم في داخل الدائرة ل ن س يفعل مع بقية قطعة ك ر ه من قطعة يفعلها ك ل م ل  
 مع اضلاع ل ن س ل فلا يكون نسبة نصف دائرة ل ن س الى واحد من هلاياتها كنسبة نصف  
 دائرة ب د ه الى الشكل الهلالي الذى هو قطعة ب ا و ج فعلم ان قوله هذا حذوته وسفسطة لكن  
 لا ينبغي ان يظن انه قال هذا القول عن جمل فانه كان وجد عصره في هذا الفن حتى يدرك المصنف  
 كثيرا ما اراده السديك كما سيجي فكيف يخفى هذا القول على مثل حاشاه عن ذلك بل انما فعل  
 هذا الاظهار ليعلم ان ما اخترعه من ثلثات الشكل الهلالي وتبعه امر غريب يتجيد منه كذا المهندسين  
 والطريق الثاني هو ما ذكره بروس ولنه كره بعبارة ذكرها بروس في شرح الكتاب الاول للتحليل الثاني  
 قال فيه قال بروس نحن نقدر ان نربط كل دائرة فليكن من جملتها دائرة ا ب ج و نلهم سم عليها اسباع رابعة  
 اقليدس مربع ه فح ط وفيها با د س رابعة ل ن م ن وفي حاق وسط المربعين مربع س ع ف ص ف نقول  
 ان مربع س ع ف ص مساو لهذه الدائرة ونبرهن على المساواة بان مربع الوسط والدائرة يزيدان معا على المربع  
 في الدائرة وينقصان معا من المربع على الدائرة وكل شيئين يكون كذلك متساويان فمربع الوسط والدائرة  
 متساويان قال المصنف مبدا دليله كراه عاتة مشتركة بين ساير العلوم غير مختصة بالهندسيات لانها  
 تستعمل في الاعداد والازمنة والخطوط والسطوح  
 والكميات وايضا هي كما ذكروا قطعا لان استة والحدة  
 من الاربعة وناقصتان معا عن السبعة مع انها لينة  
 الثالث هو ما ذكره انتقون يزيدان فعل مربعها مساويا  
 دائرة ا ب ج و نلهم فيها مربع ا ب ج و نلهم في  
 الاربعة المتساوية اربعة مثلثات متساوية اى مثلثات  
 و د ح و د ط ا ثم نرسم على خطوط ه ب و د ج ح  
 مثلثات متساوية ثم نرسم مثلثات اخر على قواعد  
 حتى يكون اضلاع هذا الشكل المستدير المرسوم في الدائرة موائفا محيطها ولا يكون هذا ممكنا كان ياخذ  
 مقعد مخالفة لبعض المبادئ الهندسية الذى هو ان الحكم المتصل قابل للانقسام الى غير النهاية غير ممكن  
 التقادير ونرسم ان يكون انقسامه متساويا ويكون نفسه منقسما مجموع الدائرة بتقسيمها الى مثلثات صغيرة  
 ونرسم ان يكون الخط المستدير حاصل من الخطوط المستقيمة الصغيرة فاخطا في الهندسة كما اخطا  
 ابقراط فخطا هي وانما انتقون اخطا في المبدأ الهندسي حيث خالفه وابوقراط ياخذها من كذا في الهندسة  
 وانما بروس فاخطا ياخذها من عام لسائر العلوم في قياسه ولهذا لا يكون كذب شكل انتقون لحيلا كما ذابا  
 لانه لم يقس بالعامة لسائر العلوم فلم يمكن انتفال كذب شكله او كذب برهانه الى خارج حدود الهندسة  
 اللهم هو سبب الخ ومن هذا نعرف ان المصنف لا يميل الى كذب برهانه بل يميل الى التبرع الذى كان الاشكال

انه خدعه لانه لا يمكن ان نرسم في  
 السطح المذكور ثلاثة مثلثات متساوية  
 للهلايات بالوجه الذى فعله في  
 الشكل الاول

حيث قال

الهلاية

الهلاية لا عن برهان انتقون وشكل هذا لا يميل الى جيب الطبيعى عن ادلة بارمنديس وبلوسين وللدبرع  
 طرفا اخر من اهل اليونان واللاتين جميعا  
 كلها في مجلد يونان يونان وسكها ناقصة  
 بل فاسق وسعى كثير من مهندسي الاسلام  
 فيه فاخطا اكثر من حتى المهندسين  
 ولدت رسالة لواحدهم اظن انه مصيب  
 ولولا خفاة الخرج عما نحن بصدده بالكلية  
 وهو شرح كلام المصنف لذكرتها ههنا  
 ولواقتنى مقام لجزء ذكرها بعد ذكرها  
 ان شاء الله تعالى **المتن الثاني عشر من المقالة**  
 ولما للطبيعة لا يمكن ان يذكرها  
 طبيعة ناسبا ان نبحث قليلا لاجلها  
 لان في هذا البحث حكمه **اقول** ترجعنا الى مطابقة لاحدا حتميا لبيان المصنف اليونانية فانه يمكن ان يكون  
 لفظه الموافقة فيها المرادفة لكلمة لا سلطة له ما قبلها كما رتبنا على حتى يصير المعنى تمام يتكلم بارمنديس  
 وبلوسين للطبيعة ولكن يمكن ان يذكرها بشيئا طبيعة ناسب لنا ان نبحث معها قليلا لاجل هذه الشبهة الطبيعية  
 اما علمت بكلمتها للطبيعة فيفسد ما ذكرنا فاما من ان الطبيعة مبدا الحركة والوجود الواحد لا يتحرك الذي  
 وضعها مبدا للوحام الطبيعية برغها واما ان كان ان يذكرها بشيئا طبيعة فظاهرا فانه اذا رقت الحركة ينشأ  
 منها اشكال لا تكثر متعلقة بالطبيعة ويمكن ان تكون سلطة الى ما بعد ما تسعد العباد اليونانية لهذا  
 ايضا فخر يتبرهن بان يقال ولما للطبيعة لكن لا يمكن ان يذكرها بشيئا طبيعة وح يصير المعنى ان بارمنديس وبلوسين  
 لما تكلموا للطبيعة اقول لما اقر التكلم لها وان لم يمكن ان يذكرها بشيئا واشكال لا طبيعة ناسب لنا ان نبحث  
 معها قليلا في بعض الشرح من المتقدمين والمتأخرين ذهب الى لا ولو بعضهم منهم الى الثاني والحق عندي  
 هو المعنى الاول اما اول فلان صورة النصف العدى لقاطعة لما بعد عما قبله على ما هو رسم كتابهم  
 من صورة بعد لفظ الكس لا في جميع النسخ التى اربنا عليها ثانيا فلان الاول هو المناسب لبيان عيان للمصنف  
 على ما لا ينبغي على من استا من هلايات اليونانية واما الثاني فلان المعنى الاول هو المطابق لما قال في المتن  
 الثامن فلو كان الشئ الذى يخطر واحدا ولا يتحرك لا يكون منظورا للطبيعة اصلا وقوله لان في هذا  
 البحث حكمه يمكن ان يشرح بوجوه ثلاثة غير متناقضة بان يقال ولا لان في هذا البحث حكمه يمكن ان يشرح  
 حكمه اى دقة لان لفظة فلو سوفون الواقع موقعه لفظ الحكمه وقد ذكرنا وادها هذا المعنى على ما  
 صرح ابا بكتبا للغات اليونانية فيكون المعنى لان في هذا البحث الحكمه الذى سنورد دقة اى هذا البحث  
 القليل دقة لا ينبغي ان يتحرك لانه يدق الا دهان ويتحركها وثانيا لان في هذا البحث حكمه اى ليس  
 بخارج عنها حتى ناسبا بل من الحكمه لان هذا البحث بحث عن بعض اشكال الحكمه الطبيعية والبحث  
 عن بعض اشكال الحكمه الطبيعية ليس بخارج عن الحكمه فهذا البحث ليس بخارج عن الحكمه فلما كما بارزين  
 في معرفة الحكمه مع بارمنديس وبلوسين ناسب لنا ان نبحث معها قليلا وثالثا بان برادفيلو سوفون الفلسفة  
 الاولى فانها تكونها اكمل من سائر العلوم سميت حكمه على الاطلاق ويكون المعنى لان في هذا البحث الحكمه القليل الواقع  
 لنا معهما حكمه الاولى المعنى وان لم يكن البحث عن الموجود الواحد لا يتحرك بطبيعتها كما قلنا ولا لكنه بحث  
 من الفلسفة الاولى والمعنى من جملة ما لا نثبت مبادئ سائر العلوم انما انكرت فثبت انما نبحث معها

في اكثرها



متلبا بلها من فلسفة الأولى وبعد هذا يشترع المصنف في البحث معهما في المتن الذي **انقسم الى فصلين**  
 في بيان ان الموجود ليس بواحد وان مبدأ الطبيعيات ليس هو الموجود الواحد كما زعم پارمنديس وفسوس  
**المتن الثالث عشر قال المصنف** والشئ لا وفق من الكل لما كان الموجود يقال بوجوه كثيرة فالذين يقولون  
 ان الجميع واحد باي وجه يفهمونه ان يكون الكل جوهر او كما يفهمون ان يكون كما او كيفا وايضا  
 اما ان يكون الكل جوهر واحد مثل الانسان الواحد والفرس الواحد والنفس الواحد واما ان يكون كيفا  
 واحدا كذا الابيض والحار وامر اخر كذلك لان هذه كلها متغايرة في نفسها وتكون مستحيالات قولنا **اقول**  
 يجب ان تعلم ولا ان في كل ما حجة يجب ان تقدم تفتيشا تفتيشا في تفتيش المقدمات التي توقف عليها  
 المدعى فكل من اراد ان يبطل رايه على القانون يجب عليه ان يبطله ودليلا لا يمكن ان يبطل المدعى فقط مع  
 بقاء دليله سالما لا ان يارده المدعى ونفي الدليل سالما غير مردود لا يعلم كذب المدعى بل يمكن ان يكون  
 صادقا بقاء دليله المربوط هو سالما في نفسه ولا يمكن ان يبطل الدليل فقط مع بقاء المدعى سالما  
 لانه لا مانع من ان يكون الدليل فاسدا مادة وصورة ويكون المدعى صادقا مثبتا بدليل اخر لان عدم ثبوت  
 من الدليل فاسد لمردود لا يستلزم عدم ثبوت من دليل اخر صحيح فكل من اراد ان يبطل رايه على القانون يجب عليه  
 على القانون يجب عليه ان يبطله ودليلا وهذا القانون يعمل المصنف ههنا وفي موضع اخر فانه يرد ولا يمتد  
 من هذا المتن الى المتن الحادي عشر ثم يرد دليله في الفصل الذي واما كان شرع في هذا البحث متلبا بلها  
 الفلسفة الاولى شرع فيه على وجه يشترع منه الفلاسفة الى اعني من دلالة اللفظ واما كان شرع في هذا  
 الموجودات واحد يفتش ولا عن موضوعه على الموجود ثم عن محموله الى الواحد ويبرهن على ان مكان صدق  
 بوجوه ما فقال الشروع الا وفق عن الكل للتعليم الا في هوان يفتش انه شئ يفهم الخضم من لفظ الموجود  
 والواحد فقال لما كان الموجود يقال بوجوه كثيرة اه اي يستعمل بوجوه كثيرة كما بينته في الفصل السابع من  
 الكتاب الاول للفلسفة الاولى وهو ظاهر من نفسه ايضا لان الجوهر والكم وكيف وشا من الاجناس العالية  
 موجودات في نفس الامر فطلب عن الخضم ولا هل يفهم من وحدة المجموع وحدة في نفس الامر حتى يكون للنفس  
 جميع الموجودات الخارجية امر واحد فقط وموجود واحد فقط ويفهم منها وحدة لفظا فقط حتى يكون  
 الخضم جميع الموجودات الخارجية يسمى باسم واحد موجودا اي يطلق عليها لفظا الموجود وهي موجودات  
 كثيرة في نفس الامر وهذا الشق وان لم يذكره المتن لكنه يجب ان يقدر فيه ويفهم منه تقدير ان  
 الشق الثاني باطل قطعاً لان الحكم لا يبحث عن اللفاظ من حيث تسمية الاشياء بها فحق الاول ان اراد  
 منه لفظ الموجود مقولة الجوهر حتى يكون المعنى جميع الموجودات الخارجية جوهر فقط ومقولة الكم فقط  
 او مقولة كيف فقط ومقولة اخرى واحدة من المقولات العشرة حتى يكون المعنى ان جميع الموجودات الخارجية  
 مقولة واحدة فقط اي كم فقط وكيف فقط او مقولة واحدة اخرى فقط او اراد ان جميع المقولات معا اي  
 الجوهر والكم وكيف والاصافة والتميز والاي والافعال والوضع والملك معا موجود واحد  
 فلما اراد مقولة واحدة فقط مثلا الجوهر فقط والكم فقط ومقولة اخرى واحدة فقط لبيان ذلك هل يريد  
 بها ان يكون جميع الموجودات جوهر واحد كالانسان الواحد والفرس الواحد والنفس الواحدة او يريد  
 كيفا واحدا كذا كذا لا يضر والمارا من التوكيد ان يكون المعنى ان يكون جميع الموجودات واحدا  
 بالجنس وبالنوع كالانسان الواحد والفرس الواحد والنفس الواحد يدعي ان يكون الجميع واحدا  
 بالعدد والى هذا الشق اشبهت واما ان يكون كيفا واحدا كذا الابيض وكيف وكيف ههنا مركب عن  
 وجه واحد بل هو المعنى هو الجناسيات كما يقال في المتن التاسع والاربعين من هذا الكتاب في المتن السبعين  
 من الكتاب الثاني للنفس وطنا قائم في المثال كذا الابيض وقال لان هذه كلها متغايرة كثيرا وتكون

هو ان يرى انه

منه

منه

منه

كثيرا

مستحالات

مستحالات قولنا ومن لا يتيقن ان يتحقق في كثير من ان يفهم من كون جميع الموجودات واحدا انها جوهر  
 واحد فقط وكم واحد فقط وكيف واحد فقط ومقولة اخرى واحدة وان يفهم من ان جميع الاجناس  
 معا واحدا كما سيقول ويرى وان يفهم من ان الجميع واحد جنسا ونوعا واحدا فان تفاوت والتغاير  
 كثير بين هذه الشقوق وهذه كلها مستحالات قولنا اي هذه الاقوال والشقوق ممنوعة في نفس الامر  
 فان جميع الموجودات كيف تكون واحدا بالعدد مع بليتها لاختلافها به ولو قيل انها واحد جنسا ونوعا  
 فلا تكون واحدا في نفس الامر بل كثير **المتن الرابع عشر قال المصنف** لانه ان كان جوهر او كيفا او كيفا  
 كانت في نفسها منفصلة بالتعاكس ولا يكون كثيرا وان كان كما او كيفا وجد الجوهر او كم يوجد يكون حينا  
 لو كان ان يقال العيش المستحيل لانه لا شئ من الاعراض بمنفصل من الجوهر لانها كلها تقال في الموضوع **اقول**  
 قد حصل من الترديدات المذكورة في هذا المتن والمتن الذي قبله مبطلا لدعوى پارمنديس وتكون  
 صورة ان ما قال من ان جميع الاشياء موجودة واحد باطل لانهما اما ان يريد بالموجود الواحد من اجزاء  
 الجوهر والكم وكيف وكذا سائر الاعراض معا او يريد امر واحد على التعيين منها وهو ايضا كما تم فقط  
 وكيف فقط اذ لم يوجد الجوهر او يريد ان جوهر فقط بدون مقولة اخرى والثاني باطل بجميع اقسامه فكنا  
 المقدم اي جميع الاشياء موجودة واحدا اما المنفصلة فظاهرا لصدقها واما بطلان القسم الاول فبينته  
 المصنف بقوله لانه ان كان جوهر او كما وكيف منفصلة كانت ولا يكون كثيرا يعني ان اراد بالموجود  
 الواحد امر واحد اجزاء جميع المقولات العشرة معا ولا اثنين معا وثلاثة معا الى التسعة يكون كثيرا بالترتيب  
 لا واحدا لان الجوهر والكم وسائر المقولات معا اورد كثيرة جرما وكذا الاشياء الثلاثة والاربعة الى التسعة  
 منها جميعا كقوله سوا كانت في نفسها منفصلة بالتعاكس ولا تقطع احتمالا ان يقول احدا للجميع  
 واحد كونها متصلة لان الاتصال لا يمنع الكثرة في الواقع لان وحدة الاشياء وكثرتها ليستا من الاتصال  
 او الاتصال بل من وحدة وجود الماهية وكثرتها واما بطلان القسم الثاني فاشارة الى بقوله يكون عينا  
 جازا ان يقال العيش المستحيل يعني ان اراد بالموجود الواحد في قولها ان جميع الاشياء موجودة واحد كما  
 او كيفا واحد الى غير ذلك فهو مستحيل لان شيئا منها لا ينفصل عن الجوهر الموجود بنفسه ولا يوجد بدون  
 واثبت هذا بقوله لانها كلها تقال في الموضوع الجوهر على ما في بعض النسخ وفي بعضها في الجوهر الموضوع  
 والمال واحد يعني ان جميع الاعراض تحمل على الجوهر كما في الموضوع اي على ان تكون موجودة فيه وتعمل على  
 الذي هو الجوهر كما في الموضوع اي على ان توجد فيه واما بطلان القسم الثالث فيجب في المتن الذي **المتن**  
**الخامس عشر قال المصنف** ان قال فليس هو الموجود غير متناه فالوجود حينئذ كماله لان غير المتناهي يوجد  
 في الكم واما الجوهر وكيف ولا انفصال لا يمكن ان يكون غير متناهية الا بالعرض يعني ان كانت مع الكم لان  
 الكم يوجد في حد اعيانها متناهي لا للجوهر ولا كيف فان كان الموجود جوهر او كما يكون اثنين لا واحدا  
 وان كان جوهر فقط لا يكون غير متناه ولا يملك امتدادا اذ لو ملك كان كمالا ما اقول بطل المصنف في  
 هذا المتن الشق الثالث من الشقوق المذكورة اعني لا يجوز ان يراد بالموجود الواحد في قولها جميع الاشياء  
 موجودة واحد الجوهر فقط ويرى دليله ما هو مسلم عند ملوسس وبارمنديس وذكرته هذا المتن امور ثلاثة  
 1- كبر دليله من صغري مسلمة عند الخضم ثم بين اثباته لمقصوده ثم يجيب عن سؤال مقدرف قال ملوسس  
 ان الموجود غير متناه وكما كان ان لا يكون جوهر فقط بل كم لان غير المتناهي يوجد في الكم وعلى هذا الوجه  
 قال پارمنديس ان الموجود الواحد متناه فهو حينئذ لا يكون جوهر فقط بل كم لانه لو كان جوهر فقط لا يملك  
 امتدادا ما لانه لو ملك كمالا ما واما صرح بقوله ملوسس فقط كونه اعزب واجيب بقوله پارمنديس لانه كان  
 يلزمه ان ياخذ الموجود امر غير متناهي المقدار بدون المقدار وهو مع شئ على الشا افضل اعزب واثبت المصنف

كذلك يقول



التناقض بقوله لا يجوز ان يوجد في حد غير المتناهي لا يجوز ان يوجد في حد لا يتحدد به مقلد ان ينقسم  
بالفعل الى غير المتناهي وكلما كان كذلك لا يجوز ان يوجد فيها ليس فيه كم كما ان الصالح والزوج والفرد  
لما كان يتحدد بالانسان الذي هو صفة وبالعقد الذي ينقسم الى متساويين والعقد الذي لا ينقسم  
الى المتساويين لا يجوز ان يوجد فيها ليس بالانسان ولا الزوج والصرف فيها ليس بعدد لا نهاية بل بالوحيد  
الثاني من وجوه القول بالذات في حد في حد ما على ما صرح المصنف في الفصل الرابع من اول التحليل  
الثاني في غير المتناهي لا يجوز ان يوجد في حد ليس كم فلو كان الموجود جوهر ففقط او كيفا فقط يلزم ان يكون  
غير متناه على ما هو رايه ولا غير متناه ولو كان جوهر مع مقوله اخرى واحدة او اثنين او ثلاثة الى غير ذلك  
بدون الكم يلزم التعدد المتناقص للوحدة وهذا الفساد ايضا وان كان كما فقط يلزم وجود العرض بدون  
الجوهر الموصوف له ولو كان جوهر او كما يلزم التعدد المتناقص لما اعتقد من الوحدة والتناقض وان  
كان يلزم على راي يار منس ايضا لان المتناهي يتحدد بالكم ايضا فلو لم يكن الموجود الواحد كما يلزم ان  
لا يكون كما وان يكون كما ولو كان كما مع مقوله اخرى يلزم التعدد المتناقص للوحدة ولو كان كما فقط يلزم  
وجود العرض بدون الجوهر الموصوف له وهو مستحيل لكن قوله ليس باعرب واعجب يقول السوس ولما كان سائر  
ان الجوهر لما صح ان يكون صغيرا او كبيرا يجوز ان يكون الموجود الواحد هو الجوهر بل يلزم التناقض اجابته  
المصنف بقوله اما الجوهر وكيف لا نفعلا لا يمكن ان تكون غير متناهية الا بالعرض لا بها انما يقال  
متناهية او غير متناهية بسبب كونها مع الكم حقيقة او فرضا في بعض اشارات ومشكلات على الملوك الثلاثة  
المذكورة ينبغي ذكرها هنا اقول ولا ان تسمية المصنف بدها بتفتش المراد من الموجود الواحد حين يشر  
المباحث مع الخصم او قمن لكل حتى لان الابقا ولا بكل مباحثة هو بيان محلها وكشف المراد من الموضوع والمحل  
على ما صرح به في مواضع كثيرة من كتبه سيما في الفصل التاسع عشر من اول الجدل وكذا افلاطون في تايروس  
وثانيا ان المشتقات كالكي وكيف قد تدرك عندهم ويراد منها معنى المشتق وقد تدرك ويراد منه معنى المشتق  
شدي فحين يحمل الكي وكيف المذكورين في الملوك المذكورة على معنى مناسب للمقام وثالثا ان المصنف لما كان  
يرحان بصا دريما قال في المتن الثالث كما سلم لما كان الموجود يقال بوجوده كثيرة فان كان الموجود مقولا  
بوجوده كثيرة لما لم يكن للخصم ان ينكر ويقول ان هذا غير مسلم عنده ويبنى دليلك هو حين مطلوبك الذي  
هو ان الموجود امور متكررة فقد صادرت اجاب عنه ذابا راس وكثير من الشرح بان بيان معنى اللفظ والمحل  
الزاع له هل الموجود امور متكررة ام واحد متناهي لاننا اذا بينا معنى لفظ التقاء او القولوا والكسوف  
لا يبينه على ان يكون موجودا في نفس الامر فكذا لا يبينه في المصنف ان لفظ الموجود يدل على اكثر  
له الجوهر وكيف والكم وسائر المقولات ولا يضر ان يكون هذه معطاة في نفس الامر بوجوده فيها وهذا  
هو محل النزاع لاننا لا نوجبنا عند بان المصنف لا يتكلم ههنا للفظ الجوهر وكيف وثالثا ان الاشياء  
لما جبهة ويأخذ وجودها ظاهرا وباشها في الحسن وقوله في كتاب المقولات وفي الفصل السابع من اول الفلسفة  
الاولى عليه فاننا نطلب بصرنا بغيرنا حقيقة ونذكره بعقولنا ادراكا صادقا ان بعض الكمات والكميات  
كالارواح والالوان تبدل مع عدم تبدل ذات موضوعها الذي هو الجوهر صلا ولا يلزم من اخذ هذا  
مصادره على المطلوب لان النزاع ليس في ان هذه الاشياء موجودة او لا بل في انها موجودة واحد فقط  
او كثيرة ولم يأخذ المصنف هذا في دليله حتى يلزم ان يكون مصادرا في مطلق بل يثبت بالبرهان فانه اثبت  
ان لا يمكن ان يكون تلك الاشياء واحدا بل انها كثيرة بالضرورة وقول على المتن الرابع عشر ان قوله  
الجوهر لم يوجد فيه سهو من قدام المتأخرين والمكتوب بقاءه تاما هو وان كان كما وكيف ولم يوجد الجوهر  
على ما يقتضي احد شي النسخة المكتوبة او لم يكن غير مقول او جاز ان يقال المستحيل غير مقول فالقول

الضاحك  
على ما

يسئل

فرد

خاتمة

في كتابه  
في كتابه  
في كتابه

انها

انها كتبت كذلك سهوا فيا لبت شرعي لم يتعوض الشرح لهذا وان قوله فيه لا شيء من الاعراض يتفصل  
عن الجوهر لما كان من القضايا المشروحة ينبغي ان يشرح وشرحا ان شيئا من الاعراض لا يمكن ان يتفصل  
عن الجوهر ويوجد في نفسه بدون الجوهر والجوهر يمكن ان يتفصل ويوجد في نفسه بدون العرض اما القضية  
الا ولي قل ان كل عرض يتوقف ويستند وجوده الى الجوهر ولا شيء مما يتوقف ويستند وجوده الى الجوهر  
بمتفصل عن الجوهر فلا شيء من الاعراض يتفصل عن الجوهر وهذا كان الجوهر مقدما من العرض معنى وعلا  
وذا ما ناطلنا على ما قال المصنف في المتن الرابع من سابع ما بعد الطبيعة واما الثانية فلان بعض الجوهر  
كما هو قول خالية عن جميع الاعراض كما بين في محله وبعضها كالجوهر لحدثة مثلا وان لم يوجد في الواقع لا عرض  
ما ولا يتفصل عن عرض ما لكنه لا يزول ولا يتعدم ولا يتبدل في ذاته بل في الاعراض الخاصة وانفصالها  
عنه بل يكون باقيا بذاته بل ويمكن ان يوجد بلا عرض ما تقدم عليه بالوجود المذكورة واقول ان قوله  
غير المتناهي يوجد في الكم واما الجوهر وكيف لا نفعلا فلا يمكن ان تكون غير متناهية الا بالعرض يعني  
ان كانت مع الكم لان الكي يوجد في حد غير المتناهي يرحان يكون كاذبا لان الواجب بالذات هو المحل  
الاول لما كان موجودا ومحركا في جميع الازمنة عند المصنف يكون غير متناه البتة مع انه ليس كمي لما قال المصنف  
في خاتمة الكتاب الثامن من الكتاب الثامن ان تقع غير قابل للانقسام وبلا جرح وليس له امتدادا وبجواب بان المصنف  
انما يتكلم ههنا للجوهر المادي والجسم لا الاشياء المجردة عن الجسود والكم كالايجاب تقا والعقول وبسببه ان  
المصنف انما يتكلم ههنا للاجسام الطبيعية وبما فيها افراد من الجوهر ههنا ليس لا الجوهر المادي وهو  
لا يمكن ان يكون غير متناهية الا بالعرض يعني ان كانت مع الكم كما قال وايضا ان غير المتناهي يطلق على  
وبحين احدهما هو غير المتناهي امتدادا والثاني هو غير المتناهي ذاتا وجودا وقدرة وعلا والمراد ههنا  
هو غير المتناهي امتدادا والجوهر مطلقا وكيف لا نفعلا لا يمكن ان تكون غير متناهية بهذا المعنى الا  
بالعرض وكذا الواجب والعقول لا يمكن ان تكون غير متناهية بهذا المعنى نعم غير متناهية بالمعنى الثاني  
لكنه ليس بمراد ههنا ثم اقول يعلم من قوله وان كان جوهر ففقط فلا يكون غير متناه ولا يكون له امتدادا  
اذ لو كان له امتدادا لما كان كمي ان ليس في ذات الجوهر مجردة كانت او مادية امتدادا اصلا وليس امتدادا  
جزءا من جوهر ما مجردا كان او ماديا فاما قال بونصر الفارابي وابن سينا وجميع المتأخرين في اقلين عن  
الحكما المتأخرين ان كل جسم طبيعي مركب من الجسود والصورة الجسمانية الجوهرية الممتدة في الجهات الثلاث  
وان في الجسود امتدادا ذاتا في اقتداره وكذب ويلزم من هذا كذب انصاف كتبهم الطبيعية نعم قال بعض  
متكلمي النصارى انه يمكن ان يوجد في الجوهر المادية امتدادا ذاتا في بلاك الكم انهم يدعون وجوده بل لا مكان  
فلنذكرها قالا في هذه المسئلة فنيا وابشانا في ثلثة فصول الفصل الاول في ان الجسود والجسود كمي  
ومن الصورة النوعية الجوهرية يمكن ان يتفصل عن الكم المتفصل عن الكم المتفصل عن الكم المتفصل عن الكم  
اعلم انه وقع مباحثات كثيرة بين متكلمي النصارى في ان الجسود في الاولى والجسود المركب منه من الصورة الجوهرية  
هل يمكن لو يفرقا عن الكم المتفصل بغير كونها متفرقة عن اجزاء متفرقة وامتدادا ما غير كمي ويكون  
امتدادا المطلق واجزائها المتفرقة من الكم المتفصل بحيث لو تجردا عنه ببقيا غير قابلين للتقسيم ولا امتدادا  
ما لكن ينبغي ان تعلم ان الكلام ليس للاجزاء الذاتية الطبيعية والما بعد الطبيعة لانه قد بين في محله ان اذا ذكر  
جوهر ما كان لا شأن في الفرض منها يجب ان يشار بها في جميع اوقات وجوده بل الكلام للاجزاء الثابتة كاليد  
والرجل مثلا فتقريب متكلمي النصارى مقابلين للمشايخ ان الله قادر ان يخلق ويحفظ جوهر جسمانيا  
بلا كم ما لا نه تعالى خلق وحفظ في السر النصارى الذي هو تبدل الفيز الذي يدعون عليه في اعيان كتبهم  
جسم عيسى عليه السلام كيم بلا جوهر وما خلق هذا مع انه يرى محلا لا ظاهرا فان كان كيم بلا جوهر

المصروفات

منع قطع النظر عن الامتداد الكمي

لا يوجد في

منع قطع النظر

يفصل من الجسم الجوهرية  
الامتداد العرضي ويقتضيه بدو

كيسم

وهو قادر ان يفصل من الجسم الامتداد العرضي ويقتضيه بدو



فوقه قد وان يفصل الجسم الجوهري لا امتداد العرفي  
ويجيبه  
بدونه

ان يخلق كذا خلقكم المذكور بلا جوهري مع انه يري ان يكون مستحلا فان شاء ان يخلق جوهرا او جسما  
ما يري بين بلاك ما يقدر ان يخلق بلا ريب ما ثم اختلفوا في انه هل يكون هذا الجوهري والجسم المادي  
امتدادا و اجزاء تامة ام لا والناهيون في الاول ذهبوا الى ان امتدادا لاجزاء التامة وانقسامها على اثنين  
يسمون احدهما امتدادا كليا والاخر امتدادا جوهريا ووجوديا والامتداد الكلي هو الذي يملك به  
الجوهري المادي كالانسان فاما لما لمكان بحيث يكون مجموع هذا الجوهري الى الانسان مثلهما لئلا يجمع لكان  
وكل جزء من اجزائه يجمع في كل واحد منها بحيث يكون مكان كل جزء مغايرا لمكان الاخر  
قال اصحاب هذا الرأي وهذا يوجد في الجوهري المادي من الكمية وهذا السبب يقال كذا بالعرض كما يقال ايضا بسبب  
البياض لعارضه ولهذا لو جرد من هذا الامتداد الكلي لا يكون له اجزاء مكانية والامتداد الجوهري لوجودي  
مختص بالجوهري المادي بحيث يكون اجزائه مرتبلا لا مختلطا وغير متجانس بعضها عن بعض بل يحفظ به ارتباطها  
المتقيد وترتيبها المناسب الذي يقتضيه الكل من غير ان يحتاج الى المكان مثلا مجموع جسم زيد هو مجموع ما  
جسمي ولما كان يقال الكل بالنسبة الى اجزائه يتم هو بلا ريب بالاجزاء البسيطة الوجودية وهذه الاجزاء يكون  
متقاربة فلو فرض ان يرفع الله تعالى منه الكمية مع حفظ جسمه الجوهري يكون راسه مغايرا لساير اجزائه وكذا  
يد مغايرا لراسه وقده وساير اجزائه قطعا فيكون هذا المركب الجوهري من الحيواني والصورة وهو لا ايضا  
ما كالحلقة الاجزاء والامتداد الجوهري الذي لا امتدادا كليا صلا وذهب بعض من اصحاب هذا الرأي  
الى ان بدن زيد مثلا لو جرد عن الامتداد الكلي لوجد فيه امتدادا مكانيا فيبحث في راسه في الفوق وقوله  
في تحت وكذا باقي اجزائه ونظهور هذا التكرار جميع من عداه وحلثا باب هذا الرأي ايضا بعض  
اجزاء جوهري لا متقسمة مشابهة للنقاط الغير المتقسمة للخطوط يتواصل بها تلك الاجزاء الجوهريّة  
لوجودية فيحصل كل جوهري متصل بالجوهريّة كما يتواصل بالنقاط المشتركة اجزاء الكمية المتصل فيحصل مجموع  
الكم المتصل الى هذا الرأي ذهب وهندوس وهرمان وما يورد ويستويوس واندلس وباروس وسارح  
وقونسقار وهاين فون غير جنس في البحث الثاني من الفصل الثاني من الكتاب الاول من الطبيعيات وروبو  
ودقال اليهودي ويستدل ولا على هذا الرأي بأنه لما كان الجوهري مقدما على الكمية معنى وعلمنا وزمانا  
وطبعا على ما قال الفيلسوف في المتن الرابع من سابع ما بعد الطبيعة وكان نسبة اجزاء الجوهري الى اجزاء الكمية  
كنسبة كل جوهري الى كل كمي لان نسبة الاجزاء كنسبة الكل الى الكل عا ما قال هو ايضا في الفصل الاول  
من الكتاب الاول لما رجع لحيوانات كان اجزاء الجوهري ايضا مقدما على اجزاء الكمية معنى وعلمنا وزمانا وطبعا  
لكن المتقدم حتى فكذلك الثاني فالجوهري من حيث انه جوهري يكون قابلا منقسم بالذات ويكون له اجزاء جوهريّة  
بالذات قبل عرض الكمية وقاينا بعد تمهيد مقدمته في ان الجوهري الطبيعي المادي عرضي لكم بلا واسطة  
شي ثم عرض على ما بين في كتاب الكون والفساد انه لو كان الجوهري المركب مستغنيا في ذاته  
عن اجزاء التامة وغير متقسم في ذاته اليها لما امكن ان يكون معرضا لكم بلا واسطة شي لان ما ليس بمتقسم  
لا ينقسم لا يمكن ان يقبل في نفسه امرا منقسما بلا واسطة فلما كانا كما في ذاته امرا منقسما لا يمكن ان  
يقبل الجوهري لانه كان غير قابل ينقسم بالكلية ولانه لا بد من المناسبة بين الموضوع والصفة العارضة  
له ولا مناسبة بين الامتناع والتمسك صلا ولا في الجوهري المادي على هذا التعديين يكون كالعقول والنفس  
الناطقة المتأخرة عن الابدان في عدم قبول الانقسام وفقدان الاجزاء فيلزم ان لا يقبل الكمية المتصل  
كما لا يقبل هي فانها انما لا تقبل لعدم قبولها الانقسام وفقدان الاجزاء فيها وهذا موجود في عليا وفي  
ولان الموضوع يعقل قبل ان يعقل ما يقبله لان الموضوع يري ان يكون اقدم من المحل على ما قال الفيلسوف  
هذا الكتاب فاذا قبل الكمية فاما ان يقبل حال كونه غير متقسم او يقبل حال كونه منقسما فان كان الاول

ما لنا

اي الرأي الذي للكريم

سقوطه

وكان يكون كل الجوهري بالنسبة  
الى الكمية كذا يكون اجزائه  
بالنسبة الى اجزائه مع

فلما قبل ان يقبل الجوهري الكمية فاما يقبله من حيث انه منقسم او يقبله من حيث انه غير منقسم فان كان الاول فيكون  
منقسما في الكمية وان كان الثاني فيكون غير منقسم فان وجه القول والمفاد انما يقبل بحد ذاته كذا جففة بعده وكذا

فيلزم ان يكون غير منقسم حين قبول الكمية المنقسم وان بقي على حاله الاولى وهو خلاف الواقع وان كان  
الثاني فيكون قبل عرض الكمية منقسما وكذا يستدل اصحاب هذا الرأي على كون الحيواني الاولى قابلا للانقسام  
في ذاتها وكونها ذات اجزاء في نفسها وثالثا بان الجوهري اذا قبل الكمية المتصل بها ما يقبل كل الجوهري كل الكمية وجزءه جزء  
كما يقبل كل هذه الوردية كل هذه الوردية كل البياض بعضها وبعضه او يقبل كل الجوهري وجزءه ايضا كل الكمية كما اعتاد  
ان يقولوا ان كل النفس الناطقة يوجد في كل البدن وكذا كلها يوجد في جزءه لكنه لا يمكن الثاني لانه يلزم  
منه ان يكون للكم المنقسم طبعا وجه غير منقسم يصور بالجوهري وهو مخالف لطبيعته فطعا في الاولى ولما ان  
يقبل كل الجوهري كل الكمية وجزءه جزء ويلزم منه ان يكون للجوهري اجزاء قبل عرض الكمية وهذه الاجزاء لا يمكن  
ان يعطها الكمية الجوهري لانه لا يعطيه شيئا الا بان يصور وهو لا يصور الا عند العرض وذا بان كل  
جوهري جوهري ممتد بالكم يكون له بالضرورة اجزاء تامة كمية وجزءا تامة جوهريّة وجودية والكم لا يمكن ان  
يحصل منه اجزاء جوهريّة وجودية لان الكمية عارض والعارض لا يمكن ان يحصل منه امر جوهري فاجزاء  
الجوهريّة الوجودية ذاتية لا غير حاصلة من الكمية والقسمة الاولى في قولنا كل جوهري جوهري لا اخر ظاهرة  
فانه ليس في ذات زيد مثلا وفي يد بعض اجزاء كمية فقط مغايرة لاجزاء كمية اخرى كانه في قدسيه  
بل فيهما اجزاء جوهريّة وجودية مغايرة لاجزاء جوهريّة وجودية كانه في قدسيه والالكان للجوهري غير المتقسم  
يحسب انه امر واحد في الراس واليد والقدم وهو مستحيل وايضا لو قطع يد او قدمه يكون في اليد والقدم  
جزء جوهري وجودي مغاير للجزء الكاني في الراس بديهة فكذلك تكون الاجزاء الوجودية في الكل المركب  
قبل هذا القطع لانه لا يجوز ان يظن ان هذه الاجزاء حصلت بسبب القطع وخامسا بان الجوهري جوهري وجزءه  
عن الكمية المتصل يكون في مكانه الا ولا بالضرورة لانه لو جرد الكمية المتصل من الماء الموجود في الجبل ومن مجموع  
الجبل المحيط بجوهري الماء في مكانه الاول في الجوهري المحيط ايضا في مكانه الاول بالضرورة لانها  
لم يخلها ولم يتقلد الى موضع اخر وكل ما يوجد في المكان يكون له اجزاء جوهريّة وامتداد جوهري مناسب لامتداد  
المكان فجوهري الماء الكاني في الجبل الجرد عن الكمية المتصل وجوهري المحيط الجرد عنه يكون لها اجزاء جوهريّة  
وجودية وامتداد جوهري بالضرورة **الفصل الثاني في ان الحيواني الاولى والجسم المركب منها وفيه نص**  
**النوعية لوانفصلا عن الكمية المتصل لا يكون لها اجزاء متغايرة وامتدادا** ما اعلم انه كثير من يقول الرجال الفلاسفة  
انكم وان يكون للجوهري المادي المتصور بلاك ما او الموجود في الخارج بدونه امتدادا وفاعلا و اجزاء ما يري  
ان الجوهري الجرد عنه يكون بالفعل بلا امتداد وغير متقسم والى هذا الرأي ذهب الحكم سيمليوس  
والحكم ابوالوليد بن رشد القرطبي وثوماس اكواس والبونوس الكبير وفارابونوس وقاينا ونوس ودونوس  
وقارونوس ونازاروس وقوميلنس واسقوج بل ورهابين فون غير جنس فانهم استدلوا في البحث  
الثالث من الفصل الثالث من شرح هذا الكتابين طرقا لمثليين ان الحيواني الاولى يكون في ذاتها متقسمة  
ومتمة ثم قالوا فيه لكن الراس المضاف لهذا هو الصادق والموافق لتعليم ارسطو نلس وهو مدعي الحقيقة  
وان كانوا يرون ان يرجعوا منه فيما بعد هذا القول قال الشارح وهذا هو رأي الفيلسوف كما علم من كلامه  
في هذا المتن فهو صدق حقا وينبغي ان يعتقد حقا ولتقدم ثانيا من مسئلتين المسئلة الاولى في ان الحيواني  
الاولى وادركت وهما بدون الصورة الجوهريّة النوعية وبدون الكمية المتصل لا يكون لها امتدادا صلا  
ولاجزاء ما تام بالفعل بل يكون غير متقسمة بالفعل بل او عدما وهذا هو الاولى والمسئلة الثانية  
فان الجسم المركب من الحيواني والصورة الجوهريّة اذا ادرك بدون الكمية المتصل او وجد في الخارج بدونه  
لا يكون له بالفعل ايضا امتدادا ولا اجزاء ما وجودي بل يكون غير متقسم بالفعل قال الشارح وثالثا بانها  
اولا ثم اقيم البرهان عليها ما قول قيدا الادراك في الاولى فقط ما لو هو لان الحيواني الاولى لا يمكن

وفي مواضع اخرى







جزء عن جزء ولا يكون بعضها فوق وبعضها تحت آخر لا يكون فيه امتداد بالفعل لان الامتداد بالفعل  
للأجزاء ليس لان بعض الأجزاء يكون بها تيميز عن الآخر ويكون بعضها فوق وبعضها تحت آخر  
ويكون بعضها في حين ليس فيه الآخر وكذلك لا يميز الكل المركب له زيد مثلاً عن كل مركب آخر هذا  
الفرق ولا يكون أحدهما في حين ليس فيه الآخر بل يكونان معا في حين واحد لا يكون فيه امتداد بالفعل  
لان الامتداد للكلين المركبين ليس لان يكون كل منهما بما لا يميز بها عن الآخر في اختياره وإيضائه  
بتميز الأجزاء ولم يكن بعضها فوق وبعضها تحت آخر ولم يميز حينهما وكذلك يميز ان كان المركبان  
في الحيز بل التحد حينهما يلزم ان يكون الأجزاء الممتدة بالفعل عند دم والكلان الممتدان بالفعل صلحا الأجزاء  
بالفعل متخيرة في امر لا ينقسم على النقطة وهو مستحيل بالذات وان قالوا لا يمكن بل بعض الأجزاء يوجد في  
مكان لا يوجد فيه غيره ويكون بعضها فوق وبعضها تحت آخر يكون زيد الجرد عن الكم في حين وهذا  
الفرق الجرد في آخر رفع قطع النظر عن كونه خافيا لما ذهبوا اليه ليس هذا القول بشئ لان الجوهر من حيث  
انه جوهر لا يطرده جوهر آخر حينه بل يكون معه في حين واحد لان ملكين وملائكة كثيرة ونفسين  
ونفوسا كثيرة مقارنين عن البدن يمكن ان توجد في نقطة واحدة لعدم وجود الامتداد فيها وتكونها  
جوهر صرفة وليستين خطا راي المحضوي بليق ان يبين اصلا يظهر منه خطأ وهم فنقول لما كان الجوهر جردا  
بالذات وعلى الاطلاق ومقدما من الكل على ما صرح به المصنف في المتن الرابع من سابع ما بعد الطبيعة  
وكانت لا عرض موجودة لا بالذات بل في الغير لزم ان يكون الا عرض متاخرا عنه ويلزم منه ان لو اخذ  
الجوهر حسب الذات فقط يكون متفعلا بالقوة لقبول الا عرض ولا يكون متفعلا بشئ منها بالفعل اصلا  
فكما لو اخذ الجوهر حسب ذاته فقط لم يكن ابين بالفعل ولا متفعلا من البياض بالفعل اصلا وكذا لا يكون  
تمكنا بالفعل ولا متفعلا من التمكن بالفعل اصلا كذلك ليس في ذاته امتدا ولا كبيرا ولا صغيرا بالفعل  
بل قابلا لان يمتد وان يكثر ويصغر لان القابل للصورة ما عدا بالفعل عن هذه الصورة كما قال المصنف  
في المتن الرابع من الكتاب الثالث تكملة النفس فيكون عدم الفعل متاخرا عن القوة والقوة متقدمة عن الفعل  
وفي هذا سبب المحضوم لانهم لم يأخذوا الجوهر المادي بحسب ذاته فقط مع ان هذا لاخذ واجبها فيكون  
ان يوجد فيه امتداد بالفعل وأجزاء متغايرة بعضها فوق وبعضها تحت آخر على انه لو اعطى هذه الحالك  
الجوهر المادي يكون امرا ناديا باطلا لان الجوهر المادي على مقتضى قواعد الطبيعة لا يوجد بدون  
الاعراض في نفس الامر بل يكون دائما ممتدا بالفعل باقندا ما خذ من الكم فيكون مازدهوا من الامتداد  
امرا باطلا قطعاً ويتفق حقيقة الحال كما ينبغي بحسب ان يرد ادلتهم المذكورة فتشعر فيه **الفصل الثالث**  
**في ردالة الناحية الاولى** قال الشارح اما الدليل الاول انه قولهم ان الجوهر مقدم من الكم فباطل لانه متفوق  
بما لو قيل ان الجوهر المجردة متقدمة من الجوهر الفاسدات على ما قال الفلاسوف في سابع ما بعد الطبيعة وكما  
يكون الجوهر المجردة بالنسبة الى الجوهر الفاسدات كذلك يكون نسبة اجزائه الى اجزائه مع انه ليس للجوهر المجردة  
جزء ما وامتدادها اتفاقا وما نقل عن الكتاب الاول للشارح الحيوانيات من نسبة الاجزاء الى الاجزاء كنسبة  
الكل الى الكل فانما يصدق فيما اذا كان الكل من الكليين اجزاء والا فلا واما الثاني فاخذوا واما ما اشتهر بين  
الفلاسفة وصرح به المصنف في موضع كثيرة من كتبه من ان جميع الا عرض ملحق بالمركب الكل ثم قولوا ولا على  
قول فيه لان ما ليس ينقسم في ذاته لا يمكن ان يقبل في نفسه امر متقسما بلا واسطة المورد لا بذات قوتهم  
لو كان الجوهر المركب متغنيا في ذاته على الأجزاء الدائمة وغير متغنى فلما يمكن ان يكون معروفا للكم بلا واسطة  
شئ انه اضداد عجيبة فان يقبض هذا القول له ما ليس ينقسم في ذاته يمكن ان يقبل في نفسه امر متقسما  
بلا واسطة مولق المطابق الواقع لان المتقسم في ذاته والمتمدد في نفسه لا يمكن ان يقبل الا تقسام والامتداد

بعد الزوم بتحصيل الحاصل ولان الداخلين يمتدان لثابحين على ما قال المصنف في المتن الرابع من الكتاب  
الثالث من كتب النفس ولهذا اشتهر بين جميع العلماء ان جميع القوابل تجبان تكون عارية من المقبول فعلى  
هذا لا يمكن الجوهري وليس المركب متدين ومنقسمين في ذاتهما وصاحبى الاجزاء الوجودية في نفسها  
بل تجبان يكونا قابلين بالقوة لها على ان هذا الدليل متفوق من باب الا عرض لا نقول لو كان الجوهر  
المركب على سبيل الكيف في ذاته فلما يمكن ان يكون معروضا للكيف لان ما ليس يمكنه في ذاته لا يمكن  
ان يقبل في نفسه كيفا ولو كان الجوهر المركب صليلا لاضافة في ذاته عن الاضافة والفعل والافعال والوضع  
والاين والتمتد والمثل لما يمكن ان يكون معروضا لشئ منها مع ان المدة على تخلف في كل منها ان الجوهر المركب  
ليس يمكنه كيف جوهرى ذاتي قبل الكيف العارض ولا بعضا في اضافة جوهرية تامة قبل عرض الاضافة  
ولا بالفعل بفعل جوهرى ذاتي قبل اضافة بالفعل ولا بالفعل بفعل جوهرى ذاتي ولا بدنى متى جوهرى  
ذاتي ولا بما لك جوهرى ذاتي قبل عرض لاين والتمتد والمثل له وتحقيق المقام هو ان هذه المحضوم قد  
لخطا في لفظة غير المتقسم حين قالوا غير المتقسم لا يمكن ان يقبل الا تقسام فان غير المتقسم يطلق على معنيين  
احدهما غير المتقسم بالقوة اى غير قابل للتقسام كالنقطة والاولى متبدا فان كل واحد منها غير متقسم بمعنى  
غير قابل للتقسام اى لا يمكن ان يمتد شئ منها وينقسم في ذاته وكما لو اوجب تعالى والعقول والنفس المتغايرة  
عن الايدان فانها غير منقسمة بهذا المعنى ولا يمكن ان تقبل في ذاتها اجزا ما والاخر غير المتقسم بالفعل بمعنى  
غير المتقسم بالفعل القابل للتقسام بالقوة كالجوهري الاول والملاحظة بنفسها والجسد المركب منها ومن الصورت  
الجوهرية المفروض تجرده عن الكم فانها يصح ان يقبل الامتداد وينقسم بالفعل لانها وان كانا غير متقسمين  
بالفعل على التقدير المذكور كما قلنا بل ان بالقوة ولهذا ينقسمان عند حقوق الكم المتصل بهما وهم اخذوا الغير  
المتقسم في الجوهري الاول والجسد المركب المجرد في فرضا بمعنى غير قابل للتقسام وهو ليس ونما كذلك لا يقبل  
غير المتقسم بالفعل القابل للتقسام بالقوة وهو كذلك فيهما فخطا وخطا فاحشا واما على قولهم ولانه  
لا بد من المناسبة بين الموضوع والصفة العارضة ولا مناسبة بين المتقسم واللا متقسم اصلا ان المناسبة  
الواجبة بين الموضوع والصورة القائمة به ليست بمعنى ان يكون مناسبة بينهما بالفعل كما يجوز ان يكون  
كذلك لزم ان لا يكون بين القوة والفعل مناسبة اصلا ومضاده بين بل بمعنى ان الموضوع يجبان يكون  
له قوة الافعال لقبول هذه الصورة والصفة او قل الصورة بحسب القوة لان يصف وتصور هذا الموضوع  
وهذا الجبان يكون الموضوع عاريا بحسب ذاته عن الصفة اللاحقة له قابلا للجوهرية او هذه المناسبة بهذا  
المعنى متفقة فيما نحن فيه بل يرب وثالثا على قولهم ولا الجوهر المادي الى اخره ان الجوهر المادي على هذا  
التقدير لا يكون كالعقول والنفس المتغايرة عن الايدان في عدم الانقسام فان الجوهر المادي لو جرد عن الكم  
غير متقسم بمعنى غير متقسم بالفعل وقابل للتقسام والعقول والنفس متغايرة عن الايدان غير متقسم  
بمعنى غير قابل للتقسام ولو بالقوة فان هذا من ذلك وراى على قوله ليجد تسليم قوله الموضوع اقدم من المحل  
اذا اريد بالقدم التقدم في العقل ان الموضوع في قولنا كل انسان حيوان ليس بمقدم عن المحل لاجتماعه واما  
بل المحل متقدم عنه طبعاً الى الجوهري متقدمة من هذه الصورة الشخصية وهذا الكم المحضوم وهو وجوده دائما  
مع صورة ما وكم ما اعدم تجرده هاجر مطلقا فاما لاجل هذا القول فلما اتفق ان يقبل الجوهر الكم فاما  
يقبل من حيث انه ممتد ومنقسم او يقبل من حيث انه غير متقسم وغير ممتد فان كان الاول كان ممتدا ومنقسما  
قبل الكم فيحصل المطلوب وان كان الثاني فيبقى دائما غير ممتد ولا متقسم فان وجه القبول والملاحظة لاجل القول  
ان هذا القول اعجوبة فانه متفوق من قولنا فحق ان يقبل الجوهر كالجدار المكيف مثله البياض فاما يقبله من حيث  
انه لا يبصر فان كان الاول كان ابين قبل البياض وان كان الثاني فيبقى لا يبصر دائما لان وجه القبول والملاحظة

قبل حقوق الانفعال به ولا بدنى  
وضع جوهرى قبل عرض وضعه  
ولا بدنى جوهرى ذاتي

ولان الموضوع يتقبل قبل ان  
يتقبل ما يقبله الخ







پہلے

الطبقية لا تجزأه وان هذا الكل يدل  
 على موجود ثالث مغاير للاجزاء  
 وقابل لهذا الوحدى بعض اخر منهم  
 مثل ما ستر بوس وبتنس وهو كذلك  
 ونفس الأخر لا نه لورد هذا الكل  
 على ٢



في الخارج لا جزاء الحقيقة بالفعل بعض الوجود الباطنية وهذه الوجوه يضمها الكل الى الجزاء  
وهي اثنان بعضان يكون في الغير وهذا الصق وان يكون الذي يكون فيه الغير وهذا الميولي والكل متين  
لهذين الوجهين واما الاجزاء الحقيقة فلا تتضمنها اصلا فالكل بهما يعبر في الخارج لا جزاء تغاير المحيط  
للمحاط وهذا الراس باطل لان هذين الوجهين اللذين بهما يقولون ان يفارقا لكل عن اجزاء اما جزاء الكل وح  
يمتاز الكل عن جميع اجزاء باجزاء اخرى وهو مستحيل واما من لوازمه لكن لما كان حال الشيء متاخرا عند طبعه لم يكن  
ان يميز الكل بالذات اولا عن اجزاء هذه الوجوه العارضة له واما عين الكل وهذا ايضا غير ممكن لانا لكل  
ليس بغير نفسه وهذا الوجهان متغايران والكل موجود مطلق ومن قوله الجوهر وهذا الوجهان لا يمتد  
الاعتبارية ليسا بداخلين في مقوله بالذات كما يصرون اصحاب هذا الرأي فالكل لا يفارق الاجزاء في الخارج  
بهذين الوجهين على ان هذين الوجهين وصفان للاجزاء لانا لكونه في الغير والصوره لا الكل وان يكون الذي  
يكون فيه الغير وصف الميولي التي هو الموضوع كما عرفها المصنف في المتن الثاني والثالث من هذا الكتاب  
وذهب البعض الى ان الكل معيار لا جزاء الحقيقة بالفعل بوجه ثابت ليس للاجزاء وهو من حيث انه كل موجود تام  
لا للاجزاء ليست كذلك قالوا بهذا الوجه الذي يفتقر من الاجزاء الماخوذة معا لكن لما افترقا خارجا كما فترقا  
شيء عن شيء بل افترقا بحسب الطبع وهذا قالوا لكل بغير لا جزاء بتغاير وجهي وهذا الرأي يمكن ان يخرج الى وجه  
حين لو اردنا بوجه ثابت لانه المناسبه للكل الغير المناسبه للاجزاء وشككنا بهذا بعد ذلك **الفصل الثاني**  
**في ان لكل الطبيعي معيار لا جزاء الحقيقة معا فاعبر خارجا كغير شيء عن شيء** اعلموا انه ذهب كثير من العلماء الى  
ان لكل الطبيعي معيار في الخارج لا جزاء الحقيقة معا فاعبر عن شيء عن شيء لا بوجه يضمه الكل الى الاجزاء بل لانه  
يحصل من اتحاد الميولي مع الصورة موجودا له مغاير طما وهو جوهر تام وباهية المركب الجوهرية اذ يتحدان  
يحصل وجودا له به يصير الكل كلا بالصورة والى هذا الرأي ذهب ابن سينا وتبعه سقوتوس حتى سمي هذا  
الوجود الثالث في مواضع من كتبه ماهية الكل وصورة وبيان فيها انه ليس صلا للكل كالميولي والصورة  
بل هو عين الكل وله هذا الرأي ذهب تلاميذه ايضا مثل يارونوس واسوليوس وخنوس وانطون ويوانس  
قانونوس واكننوس وماستريوس وبلجوتوس وزماريوس وفونسقا ولا ندون بل يفهمون من قول القائل ان  
في موضع من كتبه ان يكون هو قائل بهذا الرأي وطنا ذهب اليه ايضا رؤساء اتباعه كماريوس وقابانوس  
وفابريوس ويانوس ويخفى ان يعلم ان سقوتوسين اختلفوا في وجه البيان على ما قال ما سقوتوسين المذكور فان  
البعض منهم قال ان الاجزاء المتحدة بالفعل تغاير لكل كغير شيء عن شيء لا بالعكس كما قال توفلوس  
واكننوس وتبعهما بعض اخوانهم وهذا الرأي باطل لانه لا يمكن ان يفارق شيء شيء في الخارج تغاير عن  
اخر ولا يغاير الثاني لا اول كذلك وهذا من اجل اليد بهيات فقولهم متخالف لليدي هي الجلي وكل متخالف لليدي هي  
**بطل** وكل متخالف لليدي هي الجلي باطل فقولهم هذا باطل وقال يوانس قانونوس وبعض اخوانهم ان الاجزاء متغايرة  
للكل في الخارج وبالعكس يمكن قالوا ان التغاير المتعاكس ليس بالذات والوجود ولهذا تتقدم بالذات والوجود  
ولا بالعكس وهذا الرأي ايضا باطل لانه لا اقل يكون الاجزاء بمعنى الكل كما يكون الكل بمعنى الاجزاء لانه لو كان  
شيء كلا ومركبا يكون بالضرورة كلا للاجزاء ولهذا قال الفيلسوف في المتن السادس والثالثين من هذا الكتاب  
ان لكل تبع الاجزاء وقال بعض اخوانهم ان الاجزاء متغايرة للكل في الخارج وبالعكس والتغاير المتعاكس بالذات  
والوجود يستدلون على تعاكس بان تغاير الكل والاجزاء تغاير في الخارج بين العلل والمعلول والتغاير في الخارج  
بين العلل والمعلول متعاكس تغاير الكل والاجزاء متعاكس ويتشبهون كون هذا التعاكس بالذات والوجود بات  
التغاير والتغاير يلزمه التغاير بالذات والوجود لان كل شيء جزئي له ذات وجود مخصوص فان كان الكل والاجزاء  
شبهين متغايرين في الخارج يكون ذاتهما وجودهما ايضا متغايرين كهما ايشان متغايران فيكون ذاتهما وجودهما

في اوله

في انهاء الكل

متغايرين

متغايرين واستدلوا على هذا اقراسه بما قسمه المصنف الجوهر الطبيعي في الكتاب الثاني من كتاب النفس في سابع ما بعد  
الطبيعة وفي الثامن منه وفي الحادي عشر منه الى الميولي والصورة والمركب منها وقالوا لما وجب ان يكون الثالث  
الكائنة في تقسيم واحد متغايرة وجب ان يكون المركب من الميولي والصورة الواقع في هذا التقسيم معيارا  
للميولي والصورة لكن المتقدم حتى فكنا الثاني وبما قاله في حاشية ما بعد الطبيعة ان الستة ليست هي الستة بل هي  
بل هي ستة مرة فانهم قالوا كما يكون نسبة الثلاثة مرتين الى الستة كذلك يكون نسبة الميولي والصورة الى المركب  
منهما لكن الستة ليست هي الستة مرتين على ما قاله المصنف فكذلك المركب من الميولي والصورة ليس هو الميولي  
والصورة فقط بل معيار بينهما وبما قاله في المتن السادس والثالثين من اول الطبيعة ان الاجزاء بحسب الكمية  
في الصغر والكبر فانهم قالوا ان لكل الطبيعي لما كان يتبع الاجزاء الى الميولي والصورة يكون مغاير لها اذ  
لا يكون تابعا لنفسه لكن المتقدم حتى فكنا الثاني وبما قاله في اخر السبع ما بعد الطبيعة ان المركب الطبيعي  
ليس كالجوهر الامور المهيمنة الذي ليس الا بجهة المحيطة بل هو كالجاء الذي هو اخر ما عدا الخوف لان الجاء باليس  
هوب وانقطع بل هو اخر ما عدا هذين الحرفين وكذا العلم ليس هو الراب والماء والهواء والشار فقط  
المركب هو منها بل هو اخر ما عدا هذه الاربعة واستدل عليه بانه اذا انحل الجاء بابقى حرفا او بغيره لم يكن له  
وكذلك اذا فسد العلم بقي اعتصار المركبة له ولا يبقى الجاء واللم فانهم قالوا كلما كان شيء كثير بحيث اذا  
امرته لا يفسد البواقي بل يبقى سائمه يكون الكثير مغاير للاجزاء والا يلزم ان يفسد ولا يفسد وهو مستحيل  
والمركب الطبيعي كذلك بالنسبة الى الميولي والصورة فهو مغاير لهما وبما اجاب في المتن الخامس عشر  
من الكتاب بل الثامن للسمع الطبيعة حين سأل بان شيء يجعل لحد واحد ويتحد فاجاب بان كل ما يكون  
له اجزاء كثيرة وليس كلاهما لصيرة بل هو مغاير للاجزاء يوجد فيه سبب فانهم قالوا ليس فيه الا كون  
وجوده وذاته معيار الوجود الاجزاء المتحدة بين بالفعل علان موجودتان في الخارج وذاتهما واستدلوا  
ايضا بان الميولي والصورة المتحدة بين بالفعل حلة موجودة في الخارج ما هو حلة موجودة فيه شيء  
موجود فيه فهو مغاير له في الخارج بالوجود والذات لان علل الخارجية تقتضي اضافة خارجية فيه  
للمعلولها المتوجود فيه والاضافة الخارجية فيهم تقتضي مضامين متغايرين فيه بالوجود والذات و  
والمضامين المتوجودان فيه متغايران في الخارج بالوجود والذات فالميولي والصورة الخارجيتان  
الماخوذتان معا والمتحدتان بالفعل مغايران في الخارج للكل الطبيعي بالوجود والذات وثبت الصغرى  
بان كونهما حلة له امر يدي ومتمفق عليه بين القائلين بهما لانهما تعللان للكل بالادخول فيه واما انهما  
حلة له من حيث توخذان معا وتتحدان بالفعل فلا منهما لا تكونان حلة له لو اخذتا منفصلتين فاما من حيث  
توخذان معا وتتحدان بالفعل حلة للكل الطبيعي وبانهما لا تكونان حلة للكل مالم يكن احدهما قابلا للآخر  
مقبولة وهذا لا يكون الا بان توخذان معا وتتحدان بالفعل فلو لم يكن الكل معيارا للاجزاء المتحدة بالفعل  
وكانت تلك الاجزاء حلة له لزم ان يكون الاجزاء حلة لنفسها وهو مستحيل قطعاً ويتدل ايضا بان المركب  
الطبيعي والميولي والصورة المتحدة بالفعل يقال على كل منهما امور متضادة ومتناقضة لانه يقال على المركب  
الطبيعي انه معلول وانه موجود بالذات ويحل عليه ما انهما حلة وكثير وموجود في الاخر وهذا كله متناقض  
وكذلك الكل والاجزاء ليست بواحدة والكل نهاية التكون الجوهرية والاجزاء ليست كذلك والكل موضوع  
الاعراض بالواسطة والاجزاء ليست كذلك وهذه كلها امور متناقضة وكل ما يحل على كل منهما امور متناقضة  
ومتناقضة متغايرة بالوجود والذات ولا لزم اجتماع المتناقضات والمتناقضات في شيء واحد بعينه  
وهو مستحيل فالمركب الطبيعي والميولي والصورة المتحدة بين بالفعل متغايران بالذات والوجود وبانه لو لم يكن  
الكل الطبيعي مغاير للاجزاء المتحدة بالفعل لزم ان لا يبق فرق بين الموجود بالذات والكل الطبيعي و

ان الكل يتبع

في ذاتها

الكل الطبيعي الخارج في الخارج وكل  
ما هو حلة موجودة في الخارج شيء  
خارج في الخارج فهو مغاير له في  
الخارج

وانه واحد



والموجود بالعرض كصورة الاجزاء واللازم بط فكذا المعلوم **الفصل الثالث في تحقيق ان المركب الطبيعي ليس بمغاير في الخارج لاجزائه المتحققة بالفعل بالذات والوجود** اقول ان صاحب هذا الرأي يفتون ان يكون في المركب الطبيعي ذات وموجود ثالث جوهرية في الخارج ماعدا الطولي والصوره ماخوذتين معا وتحتين بالفعول ويقولون ان الكل الطبيعي ليس الا هو الطولي والصوره المتحدتين بالفعل وله هذا الرأي ذهب الفيلسوف على ما ستعلم وجميع شراح اليونان كاسكندر ارا فريدسي وسميتوس وبجني الخوي وسميتوس واليه ذهب ابو الوليد بن رشد القزويني وصرح به في مواضع من كتبه بل واليه ذهبوا علماء اللاتين تلاميذ الفاضلون وان زعم اصحابه في السابق دها به الى ما ذهبوا اليه بل واليه ذهب كثير علماء اللاتين مثل البرنوس الكبير ودانوس واوغستوس وسانتوس واخيلوس وسارنج وواسوس ويوانس وغيرهم فواترثوس ويعقوب وعمرتا ووس وانطون وبارفولوس وراقابل وغيرهم فحسبوا ان هذا هو الوجود والصوره المتحدتين معا في الخارج لا مروي ينبغي ان نورد لبيان مسئلتين الاولى هي ان الكل المركب يتمايز في الخارج عن اجزائه الماخوذة بالافتراض اى عن كل جزء جزء منفرد بالذات والوجود مثله السفينة تمايز في الخارج عن هذا الخشب الجزء منه المنفرد وذلك الخشب الجزء منه المنفرد بالوجود والذات وصورة الاجزاء تمايز عن هذا الخشب الجزء منه المنفرد وذلك الجزء منه المنفرد بالذات والوجود والانسان اكل والفرس اكل والخشب اكل تمايز في الخارج عن موادها الماخوذة بالافتراض والمنفرد وعن صورها الماخوذة كذلك وهذا الاقتران والتغاير ليس تغاير لا تساويا وتغاير بين المحيط والمحتوى ولا يجوز **المحذور** بالفعول ان تلاحظ هذه المسئلة بان الكل المركب يتمايز في الخارج عن اجزائه الماخوذة بالاجتماع المتحد بالفعول بالذات والوجود وان هذا المحيط يتمايز عن الاجزاء المحاطة المتحققة بالفعل فان هذا بعيد عن الصلوة بل المعنى ان الكل المركب محيط باجزاء كثيرة مثلا باجزاء ثلاثة يكون كل منها متمايزا عن اجزاء الذات والوجود وما كان شاملا لجزئين اخرين سوى الجزء المتمايز عن هذين الاخرين يتمايز عنهما امتياز لا تساويا وامتياز المحيط عن المحاط وكذلك لو فرض ان يوجد في الكل الطبيعي سوى الطولي والصوره المتحدتين بالفعل ارتباطا خارجي وجوهرية للاتحاد تمايزا بالكل الطبيعي في الخارج عن الطولي والصوره المتحدتين بالفعل بالذات والوجود لا شتما له على هذا الا ارتباطا خارجي والوجه الجوهرية للاتحاد والمسئلة الثانية هي ان ليس في الكل المركب الطبيعي موجود خارجي وثالث ماعدا الطولي والصوره النوعية الجوهرية مغاير لهما في الخارج بالذات والوجود كما لا اتحاد الذي هو الوجود الكلي وما هيته الكلي بل الكل الطبيعي ليس في نفس الامر شيئا الا الطولي والصوره النوعية المتحدتين بالفعل بالذات والوجود بان الكل يتمايز في الخارج عن اجزائه المتحققة بالفعل بالذات والوجود اما بطلا وبثبت هذه الدعوى من طرف ثلثة من طرف الاجزاء المتحققة بالفعل ومن طرف هذا الوجود الثالث ومن طرف الاجزاء والوجود معا **اثبات ان الكل الطبيعي لا يتمايز في الخارج امتياز شي عن شيء عن اجزائه المتحققة بالفعل من طرف الاجزاء** ابرهن اولها انما الطريق الاول بان اقول ان الطولي والصوره النوعية الجوهرية الماخوذتين معا والمتحدتين بالفعل مع قطع النظر عن الوجود الثالث واحد او قل هو متحد مع قطع النظر عنه وكل واحد واتحد كذلك كل مركب جوهرية طبيعي في الخارج مع قطع النظر عن الوجود الثالث فالطولي والصوره النوعية الجوهرية الماخوذة تان معا والمتحدتين بالفعل مع قطع النظر عن الوجود الثالث كل مركب جوهرية طبيعي في الخارج مع قطع النظر عنه واذ كان كلا ومركبا جوهريا طبيعيا مع قطع النظر عن الوجود الثالث لم يكن هذا الوجود الثالث متمايزا داخلا فيه بل امر ومهيأ تا اذ خارجا عنه قطعنا اما الصغرى فلا انما ماخوذة تان معا واتحدت تان معا وكل ما كان كذلك فهو امر واحد او قل متحد

نزل بولس



الكل

فالطولي والصوره النوعية الجوهرية الماخوذة تان معا والمتحدتين بالفعل امر واحد او قل متحد واما البرهنة فاثبتها اولها بان الواحد والمتحد المذكور مركب من الاجزاء الطبيعية اى الطولي والصوره النوعية الجوهرية وكل مركب من الاجزاء الطبيعية فهو كل ومركب جوهرية طبيعي في الخارج لان المركب الجوهرية الطبيعي ليس الا ما يتركب من الاجزاء الطبيعية وثانيا بان الواحد والمتحد المذكور واحد واتحد بالذات لان هذا الواحد والمتحد حصل من الاجزاء التي يكون احدها بالقوة بالذات والاخر بالفعل بالذات لانه حصل من الطولي التي هي بالقوة بالذات على ما يظهر من المتن الثاني والثالث من هذا الكتاب وفي المتن الثاني هي بالفعل بالذات على تبين من المتن الثاني من الكتاب الثاني في النفس وكل حاصل من الاجزاء التي يكون بعضها بالقوة بالذات وبعضها الاخر بالفعل بالذات والذات واحد واتحد بالذات فالواحد على ما علمنا المعلم الا ولتة ثامن ما بعد الطبيعة وفي ثانيا في كتب النفس فالواحد والمتحد المذكور واحد واتحد بالذات وكل واحد واتحد بالذات كذلك كل مركب جوهرية طبيعي في الخارج فالواحد والمتحد المذكور كل ومركب جوهرية طبيعي في الخارج يا الشاهد المركب الطبيعي المحدود بانه الواحد المجتمع من الطولي والصوره النوعية الجوهرية كما ان المركب اللام هو الواحد المجتمع من الاجزاء الثمانية والمركب المنطقي هو الواحد المجتمع من الجنس والفعل والمركب الماهي الطبيعي هو الواحد المجتمع من الذات والوجود او من الطبيعة والجوهرية اقول ان كل واحد واتحد كذلك مجتمع من الطولي والصوره النوعية الجوهرية وكل مجتمع من الطولي والصوره النوعية الجوهرية كل ومركب جوهرية طبيعي في الخارج فكل واحد واتحد كذلك كل ومركب جوهرية طبيعي في الخارج واذ ابا بانه متى ما اتحدت الصوره الجوهرية مع الطولي بالفعل مع قطع النظر عن الوجود الثالث يوجد امر ثلثة فقط بالفعل لا يوجد المصور الجوهرية بالفعل وهو الصورة الجوهرية القائمة بالطولي والصوره الجوهرية بالفعل لانه يستحيل قيام الصورة بالطولي بالفعل كما يستحيل قيام الحرارة بالشيء بالفعل من غير ان يجعل حارا بالفعل وقيام البياض بالجسم بالفعل من غير ان يجعل ابيض بالفعل والمصور الجوهرية بالفعل متى ما يوجد المصور الجوهرية بالفعل والصوره الجوهرية بالفعل بالفعل والمصور الجوهرية بالفعل فقط يجب ان يوجد المركب الطبيعي بالفعل فمتى ما اتحدت الصوره الجوهرية مع الطولي بالفعل قطع النظر عن الوجود الثالث يجب ان يوجد المركب الطبيعي بالفعل لكن الصوره الجوهرية قد اتحدت مع الطولي بالفعل لان النزاع انما هو في الاجزاء الماخوذة معا والمتحد بالفعول فيجب ان يوجد المركب الطبيعي بالفعل وقد استدل اصحابنا الى السابق المتبادل لهذا الرأي الى الجواب عن هذا الدليل فانكروا ولا ان يكون المتحد الذي حصل من الطولي والصوره الماخوذة تان معا والمتحدتين بالفعل مركبا جوهريا طبيعيا بل هو مركب مجتمعت ومتحد مثل في المركب الطبيعي مركب له لما عينه بل وانكروا ان يكون واحدا بل وانكروا زيادة انكار جوهرية ان يقال انه واحد بالذات بل انما يجوز ان يقال انهما شيان متحدان بالذات وبشيء انكارهم هو الفرق بين الوحدة والاتحاد فان الاتحاد يكون للاجزاء ويكون مقبولا فيها ويكون سببا لتسميتها بمتحدة والوحدة تكون للمركب وتقبل فيه وحال فخصه وبسبب تسميته واحدا يعني غير منقسم من ذاته ومنقسم من غير ومن هذا يكون ان يكون الاتحاد من موقود الاضافة والوحدة اتفاقا لا اتحادا مع المركب وقالوا ايضا ان التركيب قسمان تركيب قاعلي وتركيب منفعلي والتركيب لقاعلي هو العلوية الفاعلية بها يفعل الاجزاء وكل وتركبه وهي توجد في الاجزاء المتحدة وتكون سببا لتسميتها مركبة بالكون لا مركبة بالفعل وهذا التركيب ينتهي الى حصول الكل الذي هو الطرف المنتهي ولهذا لا يكون هذا التركيب الفاعلي عين الاتحاد بالصوره ولانه في الخارج بل مغاير له لان الاتحاد انما يوجد بين الاجزاء لا بين الاجزاء والكل والتركيب لقاعلي يكون بين الاجزاء والكل والتركيب المنفعلي يكون في المركب ويكون

من غير ان يصورها بالفعل





ويكون صفة له ويكون سببا لتسميته مركبا وبسبب كون من قولهم هذا جوايا على ما اهل التحقيق ويقولون  
 ان الاجزاء المتحددة بالفعل الماخوذة مع قطع النظر عن الموجودات الثلاث ليس بمركب طبيعي بل هو مركب من اجزاء  
 بل هي اجزاء مركبة بالمركب ويوجد فيها تركيبا على فقط لا تركيب منفعل فاما يوجد فيه تركيب منفعل  
 يوجد فيه المركب لكن اينما يوجد التركيب المنفعل لا يوجد فيه المركب ومن عمو ان يدفوا الدليل المذكور  
 بامثال هذه الاقوال حتى قالوا ان الاجزاء المتحددة او قل المجمعة من الهوى والصورة ليست بواحد لان  
 تلك الاجزاء المتحددة بالفعل تأسس لا اتحادا لا الواحدية ولهذا لا يقال هي اجزاء المتحددة ولما بالذات  
 اقول ان هذه الاقوال لا تدفع ادلتها المذكورة فانه كما لاحظ العلماء المذكورون للوحد والاتحاد  
 كذلك ينبغي ان يلاحظوا الاتحاد يستعمل على معان كثيرة الا اولها هو الماخوذة بعيدا او قل علما وهو  
 فعل الموحدة لا مودا لانه لا اتحاد وهذا هو المسمى بالتوحيد حقيقة او الثاني هو الماخوذة قريبا وهو  
 ضربان الاول ان يكون الان كما يتبادر ان يتصل شيان او اشياء قابلة للاتحاد فان كل جزء يتبادر  
 ان يفعل في الاخر وبكسر صوت وبالعكس كما يكون الحال كذلك في تركيب العناصر فانها اذا اتصلت بعضها  
 ببعض يتبادر ان يفعل كل منها في الاخر وينفعل كل من الاخر وبالعكس ويتبادر ان يتكسر كيفيات كل منها بالتكسر  
 الثاني هو الاتحاد بالفعل وهو كالفائدة المتقدمة ويحقق اذا امتزجت وتعادلت وحصلت كيفية اخرى موطنة  
 بينها على حسب اقتضائه كفياتها المتضادة وحصل المركب بالفعل وهذا الاتحاد بالوحد بل بالوحد  
 ولا فرق بينهما الا وجه الدلالة فانه اذا تم الحامية بينهما وتعادلت وحصل المخرج لا يوجد فيه امر اخر  
 الا الواحد ولا يجوز ان تشبه فيما قلنا فانك ترى عينيك الحال كذلك في جميع الامور التي تخلط و  
 تتحد وهذا المعنى عرفه المصنف الامتزاج والاختلاط في المتن الاخير من ذلك الكون والفساد حيث قال  
 هو اتحاد واختلاط المتحولات وفي هذه العبارة اشعاره بتقديم التحولات للاتحاد والاختلاط بعد بل يتبادر  
 الاختلاط في التركيب الخارجي من الفساد بحسب الصور كما بينه ثوما اقوتنا من وهكذا فيما نحن فيه اتحاد  
 الهوى والصورة الماخوذة معا والمتحدتين بالفعل اتحاد هذا الوجه الثالث والاتحاد بالوحد والوحد بالمعنى  
 المضموم ان الاتحاد مغاير دائما للوحد لكنه متساو لها والوحد بحيث يمنع ان يتحقق الاتحاد ولا يلزم  
 الوحد والوحد على حده على ما يعلم بالاستقراء فانك اذا اختلطت الماء والعسل يتحد ويحصل واحد  
 ثالث وفيما نحن فيه اذا اتحاد الهوى والصورة كاتحاد الهوى القوة والفعل فحصل منهما امر واحد  
 بالذات بل يتحقق موجود ثالث وهذا الواحد واحد بالذات لانه هو الحاصل من اتحاد القوة والفعل على ما  
 قال المصنف في المتن الخامس عشر من ما بعد الطبيعة واما ايضا المراد بالهوى والصورة الماخوذتين  
 معا والمتحدتين بالفعل ليس اتحادهما على وجه كان بل هو اتحادهما على ان يكون احدهما بالقوة الصادقة  
 والاخرى بالفعل الصادق وان يكون احدهما حلا مادية والاخرى حلا صورية فالتحدت او العلة الطبيعية  
 اذا اختلفت من حيث انها حلا طبيعية بالفعل غير ممنوعة بشئ بفعل صليته بالصورة وعلية الهوى هو كونها  
 بحيث تظهر منها الصورة وكونها بحيث تقبلها وكونها بحيث تفعل الصورة مشتركة لنفسها وكونها بحيث تتحد  
 الصورة وتقبلها متعينة جبرية وعلية الصورة هو كونها بحيث تظهر من قوة الهوى وكونها مقبولة لها كونها  
 بحيث تفعل الهوى مشتركة لنفسها وكونها بحيث تتحد الهوى وتقبلها واما كاتحاد الهوى والصورة  
 علة بالفعل بحيث لا يحصل منهما تلك الاعمال المذكورة واذا عرفت هذا فابرم ثانيا بان كما تحقق الهوى  
 والصورة المتحدتان بالفعل مع قطع النظر عن احوال تحقق العليات المذكورة بالفعل بالصورة وكما  
 تحقق العليات المذكورة بالفعل تحقق المعلوم بالفعل بالصورة فكما تحقق الهوى والصورة المتحدتان بالفعل  
 مع قطع النظر عن احوال تحقق العلول بالفعل بالصورة وهذا المعلوم المحقق بالفعل بالصورة ليس بالبد

لا يجيبهم نقلا

الطبيعي

الطبيعي ثم اقول ان هذا الواحد المركب من الهوى والصورة مع قطع النظر عن الاحكام التي قال به  
 للمضموم ليس هو واحدا فقط بل هو واحد وموجودا بالذات والواحد بالذات والموجود بالذات يسمى  
 الما بعد الطبيعة بانه يقال ان نسبة الوجود ووحدة فهو الحاصل من طبيعة واحدة لاحد  
 المقولات والموجود والواحد بالعرض هو الحاصل من الطبع المختلفة للمقولات هكذا ينبغي ان يقال  
 في الفصل الثالث عشر والرابع عشر ان كل ما يحصل من الموضوع والعرض وكل ما اجتمع فيه عرض كثير  
 موجودا بالعرض وقال الموجود بالذات هو المنقسم الى مقولات عشر وقائمه المنان الثلاثة اربع  
 من سابع الطبيعيات وفي المتن الخامس عشر من ثامن الطبيعيات وفيما قلنا سابع من ثاني النفس ان الموجود  
 بالذات والواحد بالذات يكون اما بسيطا كما لعقول ومركبا من القوة الجوهرية والفعل المختصة واذ  
 عرفت هذا فابرم ثانيا ان المركب من الهوى والصورة المتحدتين بالفعل مع قطع النظر عن امثاله حاصل  
 من طبيعة واحدة لاحد المقولات ومركب من القوة الجوهرية والفعل المختصة وكل ما كان كذلك فهو  
 موجود واحد بالذات مع قطع النظر عن امثاله كالمركب من الهوى والصورة المتحدتين بالفعل موجود  
 بالذات والواحد بالذات مع قطع النظر عن امثاله فبطل ما قال المضموم انه ليس بواحد فضلا ان يكون  
 واحدا بالذات وابرهن راجعا لما كان اجتمعا من الهوى والصورة امرا موجودا يكون كلا وهذا الكل  
 اما ان يكون مغايرا لمجموع اجزائه في الخارج بالذات والوجود او لا لكن الاول بطل لانه نقل الكلام  
 الى مجموع الاجزاء فيلزم التسلسل وهو مستحيل فثبت انه لا يكون مغايرا لاجزائه في الخارج بالذات والوجود  
 ولتكن في هذا المقدار في ثبات المدعى من طرف الاجزاء **في ثبات ان الكل الطبيعي لايمان في الخارج ثبات**  
**شئ عن شئ عن اجزائه المتحددة بالفعل من طرف الموجودات** ثم هذا ولا يثبت ما ادعى من هذا الطرف  
 مقدمة لا يشبه فيها احدا صلا ومجان مغايرة شئ لشيء وامتنان عنه في الخارج بالذات والموجود هو ان  
 لا يكون احدهما هو الاخر فيه بالذات والوجود بحيث لو لاحظنا الفعل ان احدهما عين الاخر لا يكون كذلك  
 في الواقع بل يكون احدهما بحيث لا يمكن ان يكون عين الاخر فيه بالذات والوجود اصلا بل يكون وجود  
 كل منهما وذا مغايرا في الخارج لوجود الاخر وذا ثم تاخذ هذا الموجود الثالث الذي يسميه المضموم  
 ذاتا ومهمة الكل وكلاهما مغايرا في الخارج بالذات والوجود مغايرة شئ عن شئ فيه للاجزاء الماخوذة  
 معا والمتحدتين بالفعل كالمعنى فيبرهن اول بان نقول لو كان هذا الموجود الثالث المغاير في الخارج بالذات  
 والوجود للاجزاء المتحددة بالفعل كذا يكون له اجزاء باضرورة فاجزائه اما الهوى والصورة او لولا  
 اخروا لاني بطل لانه لا يمكن ان يكون على هذا التقدير الهوى والصورة لانهما خارجا عنه على هذا  
 التقدير خروج زيد عن عمرو ولا امور اخر لانه ليس فيه امر اخر سوى الهوى والصورة فكذا المقدم  
 فثبت ان هذا الموجود الثالث ليس بمغايرة في الخارج بالذات والوجود للاجزاء المتحددة بالفعل بل  
 عينها فيه يهما وثانيا هذا الموجود الثالث المغاير في الخارج بالذات والوجود للاجزاء المتحددة بالفعل  
 اما بسيطا في ذاته او مركب لاجزاء ان يكون بسيطا لا نرح لا يكون المركب الطبيعي مركبا والتا بطل لانه  
 مركب عندهم وفي نفس الامر ولا ان يكون مركبا والا لكان اجزائه اما الهوى والصورة او اشياء اخر  
 لاجزاء ان يكون في الهوى والصورة لما هو ولا ان تكون اشياء اخر لانه لا يوجد فيه شئ اخر ولا لولا  
 كانت اجزاء اخرى نقل الكلام اليها ونقول هل يحصل من تلك الاجزاء موجود ثالث مغاير لاجزائه في الخارج  
 بالذات والوجود تغاير شئ عن شئ ام لا فان كان الاول نقل الكلام الى تلك الاجزاء فيفسد وهو بطل  
 وان كان الثاني فيسلم المضموم كون وجود الكل واجزاؤه المتحددة بالفعل امرا واحدا وثانيا لانه لو كان هكذا  
 الموجود الثالث مغاير لاجزائه المتحددة بالفعل في الخارج بالذات ووجود تغاير شئ عن شئ فيلزم

المتخلفة







من ثانی النفس ان النفس فعل وصورة اقل بجسم طبيعي ثم قال ولهذا لا ينبغي ان يسأل هل النفس  
 والجسم واحد كما لا ينبغي ان يسأل هل الشمع والشكل الذي فيه واحد وكما لا ينبغي ان يسأل هل الحيوان  
 وما يكون له الحيوان واحد ولا ان نفس هذا القول ينبغي ان تعلم ان المصير يدان يثبت بهذا القول  
 ان تعريف النفس صحيح وبثبته بان تعريف المذكور يدفع به الاشكال لا يمكن ان تدفع تما  
 ان يرضى عليه الا بالكل وكل تعريف يدفع هذه الاشكال لا يصح فهذا التعريف صحيح فانه كانت  
 قد ورد عليهم كيف يكون المركب من النفس والبدن واحدا بالذات وهم لما كانوا قائلين بان النفس  
 جسم على ما بين المصنفين في المتن الثاني والثامن من الكتاب لا وللمنفس لم يقدر وان  
 يرفعوه لانه لا يحصل من اجتماع الجسمين واتحادهما واحدا بالذات بل واحدا بالاتصال  
 وكذلك لم يقدر ان يرفعوه فانه على ما نقل عنه المصنف في المتن السبعين من الكتاب  
 المذكور وفي المتن الثامن عشر من ثانی النفس عين في الانسان نفوسا ثلثة متمايزة بالمكانات  
 والموضوع وقال ان النفس الغضبية في القلب والشهوية في الكبد والناطقة في الرأس ولما قال  
 المصنف في تعريف النفس لثلاثة اقسامها فعل وصورة لجسم كذا اندفع الاشكال المذكور والمصنف  
 بين هذا وبين ان الشمع والشكل واحد لا ينفصل ههنا ان الشكل فعل وصورة والشمع مادة هذا  
 المركب وهذا المركب ليس الا الشمع والشكل كذلك لا يسأل باي وجه صار المركب من البدن والنفس  
 واحدا لان النفس عند صورة وفعل في اخره والمثال المذكور هو ان كان مركبا عرضيا لكن المصنف  
 اوصلنا به الى ما قصد في ذلك المحل بل لا دليل حيث قال في المحل المذكور فان الواحد والموجود وان  
 كان يقال على وجه كثيره لكن ما يكون بالحقيقة هو الفعل صورته ان البدن مادة والنفس فعل  
 كما علم من تعريفها ومتى اجتمع المادة والصورة او قل الفعل حصول شيء لا يسأل باي وجه حصل السر  
 واحد بالذات منهما لانه اذا اتصل كل واحد منهما بفعل واحد بالذات بالضرورة والى هذه  
 الشريطة اشار المصنف بقوله فان الواحد والموجود الى اخره فان معناه ان الواحد والموجود يقابلان  
 بوجه كثيره كما صرح المصنف في الفصل السادس والسابع من كتابه الطبيعي وهذا هو الحيوان كذا يوجد  
 وواحده بوجه مغاير يكونا الصورة والفعل موجوده وواحده فان الحيوان يكون موجوده بالقوة فقط  
 وتكون واحده بالحقيقة لان كل شيء يكون وحده بحسب وجوده والصورة والفعل يكون موجوده  
 وواحده بالحقيقة فاذا اتصلتا بفعل واحد بالذات ويكون الموجود الثالث الذي يقول به المصنف  
 امرانا لم نجد بالواهم وذكر في المتن الثامن من الكتاب المذكور القدر وموقع القطع نظير الباطن  
 الفرض والتشبيه حيث قال مثلا لو كان واحد من الالات جسما طبيعيا كالقدم كان للحديد بمنزلة  
 البدن والقطع بمنزلة النفس وكذا اورد تشبيهها في المتن التاسع منه وقال لو كان العين حيوانا يكون  
 بصره نفسه فكما ان القدم ليس بالحديد والصورة العقلية فالعين ليس بالجوهر العين وقوة  
 البصر فكذلك الكل المركب الطبيعي ليس عند الاطوبى والصورة وبين هذا وبين اننا ههنا في المتن  
 الخامس عشر من ثانی ما بعد الطبيعة حيث يسأل فيه باي سبب يكون الحد والاعداد ويقول لان هذا  
 مادة وهذا صورة وهذا قوة وهذا فعل فلو كان في المركب الطبيعي امروراد الحيوان والصورة  
 عند المذكور وسمى المصنف لثلاثة اقسامها اوردنا للشهادة من اقول ان فيلسوف وقالوا انها ينبغي ان  
 تفهم لا بالصورة بل بالسببية اعني ان الحيوان والصورة المتصلة هلثان للكل والعلل من مغاير العمل  
 لكن لا يحصل منه وكما ان فيلسوف تفهم بالصورة على ما لا ينبغي على من يلاحظها وما ادعينا من قبله  
 ابن رشد القائل فانه قال في شرحه لهذا الكتاب ان الكل ليس الا اجزاء المجتمعة وقال في اخر هذا

فانه كما ان الشمع اذا كان زهرا  
 او صريحا لا يسأل باي وجه كان  
 الحاصل من الشمع والشكل

الشرح كل جزء يقال انه مغاير للكل لكن مجموع الاجزاء معا لا يجوز ان يقال انها مغايرة للكل وهذا ينبغي  
 ذكره ايضا في شرحه للكتاب السابع مما بعد الطبيعة في موضعين وذكر في مواضع اخرى كثيرة وثالثا  
 على ما صرح في مواضع كثيرة من كتابه فانه قال لا يجوز ان يتفعل ان الانسان صورة حاصلة من اتصال  
 الصورة والحيوان بحيث تكون مغايرة لهما لانهما اذا افعل الحيوان بالصورة هذا المثلث بالفعل لا يكون الصورة  
 الثالثة التابعة جوهريا بل عرضيا وقد شرحنا هذا الدليل قبل بان هذه الصورة الثالثة يصرف على الموجود  
 بالفعل ثم قال ان الانسان ليست الا المادى لذاته والمادى لذاته هي المادة والصورة انتهى  
 ولئن سللت هل يقع بين الكل الطبيعي والاجزاء المتحد بالفعلي مغايرة وميتاز عقلي واميتاز بوجه ما ولا يجب  
 بان يقول العلماء اختلفوا فيه ايضا فقال بعضهم منهم سار قزور ويوسر ان الكل الطبيعي والاجزاء المتحد  
 بالفعل يتمايزان مغايرة عقلية معتبرة وهي تتحقق بين الاشياء التي تكون بحسب الذات وفي الخارج  
 واحده بالمادية والصورة ويكون لها معنى وسببا قريبا يقدر العقل ان يبنى عليه مغايرة بينهما وان ياخذ  
 مفهومين غير متحدين والحاصل يكون لها معنى هذه المغايرة معنى في نفس الامر وقال بعض اخوانا لكل  
 الطبيعي لا يمتاز ولا يغير عن اجزائه المأخوذة من نفس الامر مغايرة عقلية بل غاية ما في الباب ان يتمايزا  
 ويمتازا بوجه الاخذ لا لا تتفعل ما هيته اخرى ما عدا ماهية الاجزاء نعم بل لاحظ وما اخذنا لاجزاء  
 بوجه اخر وكلا هذين القولين محتمل بحسب العقل يمكن ان يقبل بل يوجبنا اننا مستقيما لم يبق بينهما الا فرق  
 قليل والاسباب عندى هو القول الثاني ويرى ان من حيث ان جميع ما لا يصدق للاجزاء بالصورة  
 يصدق للكل وبالعكس وبسبب ذلك بعد **الفصل الرابع** في رد ادلة الخصوم التي بها قالوا ان لكل  
 الطبيعي متغاير لا جزاء المتحد بالفعل تغاير خارجا جابجا لما خرون عما قالوا اولاما وجب ان يكون  
 الاقسام الكائنة في تقسيم واحد متغايرة وجب ان يكون المركب من الطوبى والصورة الواقع في تقسيم مص  
 للجوهر الطبيعي اليها مغاير للحيوان والصورة لكن المقدم حق فكذلك الثاني بان **فصل** في رد ادلة الخصوم التي بها  
 هو باطل فان المصنف انما قسم الجوهر الطبيعي الى الطوبى والصورة والمركب منهما والاقسام المأخوذة في هذا  
 التقسيم ثلثة لحدها الطوبى والثاني للصورة والثالث للمركب منهما وقسم المركب منهما مغاير لكل من القسمين  
 الاخرين له الحيوان منفردة والصورة منفردة لان كل مركب مغاير لجزءه من اجزاء ولم يؤخذ فيه  
 الطوبى والصورة المتحد بالفعل معا فسميته حتى يلزم ان يكون مغاير للمركب وعما قالوا ثانيا من ان كل  
 يكون نسبة الثلثة مرتين الى السداسي كذلك يكون نسبة الطوبى والصورة الى المركب منهما لكن استدعى  
 ليس في الثلثة مرتين لا لما قال المصنف ان السداسي ليس في الثلثة مرتين بل في ستة مرة فكذلك المركب  
 من الطوبى والصورة ليس هو الطوبى والصورة فقط بل مغاير لهما واثنا من ان الكل الطبيعي لما كان  
 يتبع الاجزاء كما قال المصنف في اول الطبيعيات يكون مغاير لها الى اخره وادعا من ان المركب الطبيعي ليس  
 كالطوبى بل كالجماء مثل باله اخره بان السداسي ليس في الثلثة مرتين فقط والاثنين ثلث مرات فقط  
 وجماء باليس جزئي **ب** فقط بل اخر متاخر منهما وهو اتحادهما واثنا طهما الخارجى كذلك الكل  
 الطبيعي ليس هو الطوبى والصورة فقط بل يوجد اتحادا وارتباطا خارجي جوهري مغاير لهما في نفس الامر  
 حتى يصح ان يقال كما قالوا ان لكل الطبيعي هو الطوبى والصورة والاتحاد الجوهري وبسبب هذا في  
 البحث لا في مقصلا وعما قالوا خامسا من ان كل ما يكون له اجزاء كثيرة وليس كلاله كالصغيرة بل هو مغاير  
 لاجزائه له اخره بان الكل الطبيعي يوجد فيه كما مر اخر سوى لاجزاء وهو الاتحاد والارتباط الخارجى  
 للجوهري وهذا لا يوجد في صيرة الاجزاء صلا وانا اقول في الجواب ان السداسي ليس ثلثة مرتين  
 ولا اثنين ثلث مرات كما قال فيلسوف بل ليس لوجودات الستة المتصلة بل موافق من لا عداد بالذات

ما مأخوذة من نفس الامر

ما مأخوذة من معاني  
 هذه الملازمة ليست بحجة بل هي

يوجد فيهما

عما قالوا ثانيا

المقاربة باي تقارب كان



حاصل من تقاربا بحيث يقوم الحسنة الاول مقام المادة والاخيرة مقام الصورة لان الوحدة  
 الاخيرة صورة العدد على ما بين في مقولة الحكم فلا يمكن ان يكون الثلثة مادة والثلثة اخرى  
 صورة قال الفيلسوف السداسي ليس ثلثة مرتين بل ستة مرة وكذلك اقول ان في مجاز **ب** يوجد ترتيب  
 مخصوص بحيث يقوم مقام المادة ومقام الصورة لانه لو فسد هذا الترتيب لم يكن **ب** بل يكون  
**اب** وشهد هذا الترتيب لا يوجد في مثال الصبغة واقول ايضا ان السداسي ليس ثلثة وثلثة بوجه ما  
 لان ثلثة وثلثة نوع معيار لنوع السداسي واحدا النوعين لا يحل على الاخر لا نه ما بين بالذات فلما في  
 عن الاخر وسما هذا الطبع والمادية في ذلك المحل جوهرا وحكم على الاطلاق انها في كل شيء هو هذا  
 الشيء مرة حيث قال جوهرا كل شيء هو هذا الشيء مثلا هو هذه الستة ليس ثلثة مرتين واثنين مرات  
 ثلث بل لو قلت مرة لانا الستة تكون ستة مرة ويجوز عما قالوا انها مائة لانه لو كان ما يكون له اجزاء كثيرة  
 وليس كلا كالصبغة بل هو مغاير لاجزائه يوجد فيه سبب على ما قاله **الفصل الخامس عشر** في  
 ما بعد الطبيعة بان مراد **ب** بل هو مغاير لكل فرد من اجزائه لا مجموع اجزائه **المحقق** بالفعل على ما يدل  
 عليه كلامه **الاخرى** وما استدلوا ايضا بان الحيولى والصورة المتحدتين بالفعل علته موجودة في  
 لكل الطبيعي في الخارج وكل ما هو علة موجودة لشيء موجود فهو مغاير له في الخارج بالوجود والذات  
 لانه اخر بان الجبر اى قولهم كل ما هو علة موجودة لشيء خارجي فهو في الخارج بالذات والوجود  
 اما تصديق في العمل الخارجية لا في العمل الداخلية لانه تعقل بالذاتية والدخول له لا في عمل الذات  
 الداخلية فيها كما يكون الحيولى والصورة كذلك فانها ليستا عليتين خارجيتين بل داخليتين لانا العلية  
 بالذاتية والدخول عليه يجعل العلة نفسها مشاركا للمعلول في الوجود ولا شيء من المشاركون في الوجود  
 بمغاير لاخر فيه ولو كانت صادقة على الاطلاق لا يمكن ان يثبت ان كل كل متماز عن اجزائه المتحد في  
 الخارج لانه كما ان الاجزاء الذاتية للكل الطبيعي تكون علة للكل لذاته كذلك اجزاء الكل العرضي  
 كما لا يصدق وان كان يكون علة لكلها العرضي فلو كان كل علة موجودة في الخارج مغايرة في الخارج لمعلولها  
 الموجود في الخارج لوجب ان يقرر المضمون بان اجزاء الكل العرضي الموجودة في الخارج مغايرة لكلها  
 العرضي الموجود في الخارج وهم لا يقررون بل يهدم مغايرتهما في الخارج وبان الحيولى والصورة  
 المتحدتين يمكن ان لا يخطا على وجهين احدهما في التكون **المحقق** في هذا المعنى تكونان اذا لوحظ كل منهما  
 ان يفعل بالتعكس عليه ليحصل الكل والثاني بعد التكون وهو بهذا المعنى يكون اذا لوحظ كل منهما  
 كما لا يمكن عن العلية بالتعكس في الخارج عين الكل او قل في كون كلا الحيولى والصورة في التكون تكونان  
 علة الكل لا الحيولى والصورة بحدلهما لكن كون الحيولى والصورة علة في التكون لا يجوز ان يفهم كان  
 الحيولى والصورة مأخوذتين بالاجتماع تعلالا ان الكل كما اخذ المضمون في دليلهم بهذا المعنى لكن  
 يقال انهما يعلالا لكل لان كل واحد منهما يكون علة لآخر بالتعكس وهذا يعقل ظاهرا في تركيب العناصر  
 الاربعة فانها تكون علة المركب في التكون وبعد كون عين المركب وما استدلوا بان المركب الطبيعي  
 والحيولى والصورة المتحدتين بالفعل يقال على كل منهما امور متضادة ومتناقضة لانه لا يجب  
 ان تكون الاشياء التي يقال عليها امور متضادة او متناقضة متغايرة في الخارج دائما بل يكفي ان تغاير  
 بتغاير عقلية معتبرة او بتغاير باعتبار العقل والواجب ان يكونا يمتازا في الخارج في الخارج و  
 العدم عن الحيولى فيه والكل الكي عن اجزائه والاضافة عن مبادئه والشكل عن الكي والعقل عن الانفعال  
 لانه يمكن ان يفعل في هذه الامور قضايا متضادة او متناقضة كذا اجاب برديوس واجاب الشرح عنه بانه  
 لا يقال على المركب الطبيعي والاجزاء المتحد بالفعل امور متضادة او متناقضة على الاطلاق لانا المتضادة

من مغاير الكل الطبيعي لاجزائه  
 المتحد بالفعل لذل على فائرة  
 الكل العرضي كالاشياء الذي  
 ليس كالصبي لاجزائه في الخارج  
 مع انه لم يقل به احد  
 في الخارج  
 بالوجود والذات لانه اخر بان  
 الكل الكي اى قولهم كل ما هو  
 علة موجودة لشيء موجود فهو  
 مغاير له في الخارج

يجب ان يقال على شيء واحد بعينه بسبب وجه واحد بعينه للتكلم والفهم فالمجولات المذكورة  
 في الدليل المذكور في العلول والعلية والواحد والكثير واما لا تصدق على الكل واجزائه المتحد بوجه  
 واحد بل بوجوه متغايرة فان الاجزاء تكون ذات قطع كثيرة والكل واحد تام والاجزاء تكون علة  
 والكل معلول بمعنى سبق ذكره وكذلك اجاب عما قالوا ان الكل مشترك في التكون الجوهرى والاجزاء ليست  
 كذلك والكل موضوع الاعراض بالواسطة والاجزاء ليست كذلك لانه غير ذلك بان يقول لقضايا  
 السوابل المذكورة ليست مسلمة على الاطلاق بل مع الفرق لانا لو تكلمنا بحسب الوجود وبالنظر الى الشيء  
 الموجود المتداول تكون المجولات المذكورة صادقة على اجزاء المتحد ايضا ولو تكلمنا بحسب اختلاف  
 الفهم والتكلم تصدق على الكل لا على الاجزاء لكن لا يحصل منه التغير الخارجى على ما ادعوا انفسهم  
 ان الاجزاء المتأخوذة في الحدا تعقل والمحدود تعقل لان الحيوان الناطق المأخوذ من الحدا لا يفهم  
 والاشياء المحدود يفهم لكن هذه الاجزاء لا تكون مغايرة للمحدود بالاختلاف ووجه الفهم والتكلم  
 على ما سيجي في الكتاب الاول من الطبيعيات ولذلك لا خلاف في وجه الفهم والتكلم لا نقول  
 ان الاجزاء متكبدة من الكل بل نقول لكل مركب من الاجزاء المتحد ولا نقول لاجزاء المتحد تحصل من  
 الاجزاء المتحد ولا نقول لاجزاء المتحد يحصل من الاجزاء بل نقول لكل يحصل من الاجزاء كذلك  
 نقول صبغة الاجزاء ولا يصح ان نقول الاجزاء يحصل من الاجزاء مع ان صبغة الاجزاء ليست  
 الا عين الاجزاء وعن لا خيد بان اجزاء المجموع من العرض موجودة بالفعل وليس بينهما علاقة طبيعية  
 واجزاء الكل الطبيعي بعضها موجود بالقوة وبعضها بالفعل وبينها علاقة طبيعية بالتعكس لان  
 الحيولى يظهر الصورة فقط كما ان البقيع يكشف الحسن بل كنههما متضادان ايضا على ما سيجي في المق  
 السادس والعشرين من سابع الطبيعيات وقال لاكثر من ان يبين اجزاء الطبيعي كون اتحادا وارتباطا  
 ذاتي جوهرى وهذا الاتحاد لا يوجد في المجموع من العرض ولما ناسب ان يبين اتحادا ذاتي في بحث  
**المبحث الثاني** في بيان اتحاد الحيولى الاولى مع الصورة النوعية الجوهرية وفيه مقدمة وفصول ثلثة  
**المقدمة** في اتحاد الحيولى مع الصورة الحاصلة من كل واحد بالذات علما ان فيه اختلافات كثيرة بين  
 المتأخرين سيما بين علماء هذا العصر فانهم تخصصوا هل يتحدان بالذات وبلا واسطة او بواسطة وان كان  
 بواسطة فهل هي جوهرية او عرضية مطلقة او مضافة وان كانت مطلقة فهل هو شيء متماز عن الحيولى  
 والصورة او هو وجه ذاتي فقط للاتحاد ولو كانت وجه الاتحاد فهل هو واحد فقط وبسيط من طرف  
 الحيولى والصورة او كثير بان يكون من طرف الحيولى او من طرف الصورة او هذه الابحاث قد استوت  
 من كثرة نزاعات المتأخرين والقدماء لم يذكرها الا بعضها منها على وجه الاختصار وسنذكر فيما يلي  
 ما هو الحق في هذا المطلب **الفصل الاول** في اتحاد الحيولى مع الصورة مع **الذات**  
**وتفتيش بعضها** قد كان يزعم الاقاديون ان النفس الانسانية يتحد بالجسم انما بواسطة جسمية  
 على ما روى سقراط وافلاطون وجالينوس وبسارديوس وثوما اقوفاتس وهذا ذهب بعضهم الى ان النفس  
 الناطقة جسميا غير قابل للتفساد متصلا بها بالطبع مركبا لها لا تفارق عمنه اصلا وبواسطة يتحد مع  
 البدن الانساني الفاسد وذهب بعض اخر منهم الى انها تتحد مع البدن الانساني بواسطة روح جبان  
 فذهب بعض اخر الى انها يتحد معه بواسطة نور جوهرى وقالوا ان البدن الفاسد بعيد من انفس  
 الا فاسد ازيد بعدا من هذا الواسطة والنفس الانسانية انما يتحد مع البدن كاتحاد الحرك مع الحرك  
 والحرك لا يلبس بالشيء البعيد منه بواسطة قريبة منه انتهى الحق كما ان النفس يتحد مع البدن كاتحاد  
 الصورة على ما بينا في الفصل الاول من البحث الرابع من كتابنا المعقول للاحوال ثلثة للنفس يستحيل ان

تتصل من الاجزاء







الرابع يلزم ان يكون عبثا عطلا ولا يجوز ان يكون عرضا لان هذا المتوسط على تقدير وجوده  
يجب ان يقوم بالاجزاء من غير توسط امر ولا شيء من الاعراض بقاء بالاجزاء من غير توسط امر ولا  
لو كان عرضا لا تحدث الحيوى والصورة با مر عرضي فلو لم يكن الكلى الطبيعي وجودا واحدا بالذات  
بل بالعرض ولم يقل به احد هذا واعلم ان رويوس القائل بهذا الرأى الثالث قال بعد ما اعترف بان لم يقبل  
احدا من بين هذا الارتباط المتوسط الجوهرى على وجه التعيين ان هذا الارتباط الجوهرى هو حلول المتو  
الجوهرية في الحيوى بالتصوير اياها لانه كما ان الصورة العرضية تتحد مع المعروض بالحلول العرضي بالمثل  
فيه بحيث لا يكون اتحاد العرضي مع الموضوع شيئا الا وجه حلو فيه بالفعل ولا يمكن ان يتصور  
امر اخر سواه كذلك الصورة الجوهرية تتحد مع الحيوى بالحلول الجوهرى فيها وهذا الحلول الجوهرى  
ليس اتحادا من حيث يتصل الصورة مع الحيوى وتصويرا من حيث يكون به صفة للحيوى وهو الحيوى بالحيوية  
وفعلنا من حيث يخرج قوة الحيوى الى الفعل انتهى وهذا لم يظهر امره كونه بالذات لانه لو لم يكن هذا الارتباط  
والوجه الموجود الجوهرى والقيام التام شيئا الا للحلول الجوهرى للصورة في الحيوى والتصور المذكور  
فاى حاجة الى ذكر هذه الكلمات اى الارتباط والوجه الجوهرى والقيام التام الموجود في الحيوى عن الحيوى  
والصورة وهذا ليس الا ببيان امر ظاهر بالتحقيقات فان كون الصورة في الحيوى مرظاه وكذلك كونها  
مقصودا بالارتباط والوجه الجوهرى والقيام الموجود فكلمات لا تستعمل في اتحاد الشيء بالاجزاء  
بل توقفت ان الحيوى والصورة يتحدان بالفعل كون ظهور من لا راد بالكلمات السابقة فاذا قلنا  
الحيوى والصورة يتحدان بالفعل فنفهم من هذا القول امورا ثلاثة الاول الحيوى والصورة والثاني  
هو انهما لم تؤخذاهما بغير السبب لذات والاطلاق ولا من حيث انهما مستندان بل من حيث انهما صارتا  
مع بالفعل والثالث هو ما يفهم منه ايضا ان معيتهما واتحادهما ليس على الاطلاق بل الجوهرية  
ومن قبل اتحاد القوة والفعل لانا اذا قلنا ان الحيوى تدل بها على القوة الجوهرية وهذا المعنى  
يفهمه جميع الطبيعيين وحين قلنا والصورة تدل بها على الفعل الجوهرى وهذا المعنى يفهمونه  
والقوة والفعل الجوهرى ان يتحدان بالجوهرية ومنها يحصل واحد بالذات بل لا يستلزم ان كان الوجه  
الجوهرى والارتباط الجوهرى هو الحلول والتصوير للصورة للهوى الى لا يصح ان يحكم بانه بمكان  
عن الصورة لان تصوير الصورة ليس الا ظهورها في الحيوى وسرايتها الفعلية فيها وليس ظهور  
شيء وسرايتها الفعلية ذاتا مما ناعده بل هو هذا الشيء مأخوذ بوجه اخر مغاير لوجه الاول ثم اقول ان اتحاد  
الربط والفرقة والغائية واقفاها تدل في نفس الامر على طبيعة مخالفة للاشياء المتحددة وليس اتحاد  
الحيوى والصورة ام كذلك واذا عرف هذا فلدن جعلا ما نطق ان حق فقول ان الحيوى الاول  
والصورة الجوهرية لا تتحدان بواسطة داخلية مغايرة لهما اصلا بل يتحدان بالذات وبلا واسطة داخلية  
لانما تخيلنا انما يتحدان بالوجود وح كونه تلك الاجزاء المتحددة بالفعل هو الكلى الطبيعي ثم  
لها اضافة الاتحاد وبيان هذه كلها اما عدم اتحاد الحيوى والصورة بلا واسطة داخلية بل انفسها  
معلوم ما ذكرنا انما وايضا ان الصورة لا تبدع من خارج الحيوى مثلا بان يكون موجودا اولاً ثم تعبت  
منها فالصفت وانفت بها بل تخير من قوة الحيوى وتخلق فيها بصلب استعدادها كما قال المصنف في المتن  
السادس والعشرين من كتاب الثاني لنفسه ان فعل كل شيء فيما يوجد قوة يكون استعدادا بالحيوى ان يكون  
ومن هذا يلزم ان لا يكون اتحاد الصورة بالحيوى شيئا اخر جها من قوة الحيوى فحين اتفصل عنها  
بالفصل بها فتصور واسطة بين الحيوى والصورة تتحدان بها امر خارج عن دائرة الصدق  
ولان فصل الحقيقة لما لا يخفى ان تفكره يتلوه كون بان لا يتحدان بالحيوى فكأن اولاً تمت صورة ما مع

القابل

والحلول

والواسطة

الاستعداد

الاستعداد الى صورة اخرى ثم الغافل يجعلها مستعدة الى صورة معينة مناسبة لصورتها الاولى فيوجد  
فيها قوة تلك الصورة ويوجد ما معها والاما المتحدان اصلا فهذا الاتحاد المجعول كون من الغافل  
ولكن بلا حقد من طرف الحيوى والفرقة الملاحظة الا ان يكون اذا ابتدا ان تتحد وتفعلا عليهما بالتعاضد  
وح تسمى الاجزاء فتحد في حال التكون وكذلك الاتحاد يكون في حال التكون والثاني يكون اذا المتحدان  
بالفعل وفرقتا عن التعاضد بالتعاضد كانهما قد سكنا متحدتين وح تسمى الاجزاء فتحد وتفعلا عليهما بالتعاضد  
الاتحاد ايضا بالتعاضد وهذا ان الاتحاد ان جوهرى ان في نفس الامر يقال الاجزاء تتحد بالحيوية  
لانه يتحد للجوهر ان الحيوى والصورة والقوة والفصل والثالث هو اضافة الاتحاد للحاصلية للحيوى  
والصورة المتحدتين لا يتها لم تكونا ولا يتحدتين ثم صارتا واذا عرفت هذا فعرف كيف يتحد الحيوى  
الصورة بلا توسط امر داخل بل بانفسهما وكيف يتحدان من الغافل بالجعل والايحاد وبما وجب حصل  
بيهما اضافة الاتحاد وهذا هو مذهب المصنفين وهذا هو مراده من المتن الخامس من ثامن ما في الطبيعة  
الما ذكره فانه لما كان يعلم الحيوى والصورة بالنظر لانهما قبل ذلك المتن شرع ان يعلم في اتحادهما  
على ما به وقتل فيه السبب فان اجزاء الحد مع انها كثيرة فانها الحيوى والصورة والجنس والفصل  
وفي اجزاء العدد تكون واحدة بالذات ويضع فيه امورا ثلاثة يضع وجه الاشكال ويجري عنه  
على اى افلاطون ويرد لقصوره ثم يجيب عن الاشكال براه المحض وجه الاشكال هو ان كل ما  
يكون له اجزاء كثيرة وليس كالصورة بل هذا الكلى امر مغاير لاجزائه يوجد سبب لاتحادها ويجيب  
بان السبب في بعض الاجسام المشتملة على الاجزاء تماثلها وفي بعضها هو الزوجة والغائية اوحا اخرى  
ثم يضع الصغرى فلا يكون الحد ليس واحدا كاصيرة بالارتباط لاجزاء كغيرها المترتب بل هو واحد  
لسبب انه للواحد لانه حلهماية واحدة ودال على شيء واحد ثم يصحح بالنتيجة ويقول فما الذي يجعل  
الانسان واحدا ولم جعله واحدا وليس الحيوان وذو القدرين كثيرا وهذا السؤال على مقتضى العقل  
ثم بعد رد جواب فلاطون عن هذا السؤال للذين لا يلزم ذكرهما ههنا يجيب نفسه بان لو وضعنا  
احدا جرحا الحد الحيوى والقوة والثاني الصورة والفعل وقد بين هذا الوضع اولا لا يرد السؤال  
بانه كيف حصل منهما امر واحد بالذات قال لانه حين نقول هذه حيوى وتلك صورة وهذه قوة وذلك  
فعل لا يرى فيه بعدا شتبا لانه لا يحصل من الحيوى والصورة والقوة والفعل واحد بالذات  
في الحال وبيان جوابه بانه لو كان تعريف لفظ اللباس هو الخناس المدور كان لفظ اللباس دالا على هذا  
التعريف لان المعنى الذي يدل عليه اللفظ تعريف فلو شل احد من اقسامه برب صار هذا التعريف اى  
الخناس المدور وكذلك هذا المشرف له اللباس واحدا لم يبق الا امر اشكلا لان الخناس كان مادة والمدور  
كالصورة ولا يطالب بهذا الشيء سبب اخر فافهم هذا فيما نحن فيه لا يطلب سبب اخر داخل به صاير اجزاء المعرف  
والعرف واحدة الا ان المادة والقوة امرها الصورة والفعل امره عين عبارة لان هذا الاشياء عين ما لو كان  
تعريف اللباس هو الخناس المدور لان هذا اللفظ دال على هذا المعنى فما يطلب هو ما السبب يكون الخناس  
والمدور واحدا فلا يرى بعدا شتبا لان احدهما مادة والاخر صورة واورد في القول السابع  
والثامن والثاسع من ثا في نفس لفظا ومثابه طذا كما شمع والمدور والمدور وقوة القطع والعين  
والبصر لكن لما كان لاحدا ان يقول ههنا الحيوى والصورة والقوة والفعل يتحدان بالذات لكن ما  
الشيء الذي يجعلهما واحدا بالايحاد اجاب عنه الفيلسوف بانه هو الغافل المكون الذي يخرج القوة  
المذكورة الى الفعل قال فما يكون عليه لان يكون الشيء الذي كان بالقوة لا يصير بالفعل في كل ما يوجد فيه  
ايكون ما عدا الشيء الذي يكون عليه لانه ليس شيء اخر على ان يكون الشيء الذي كان كوة بالقوة ان يصير

بكل منهما

نقطا بقا السبب ان يفتش

الحاصل من جري

في



كرة بالفعل بل هذا كان كونه بالقوة لأن يصير كرة بالفعل بل هو كان هذا الشيء الذي كان موجودا مع كل واحد منهما وقال ثوما اقونا شمس مطا بقا لما بينا ان كان النفس يتحد بالبدن كما لصورة كما بينا يتبع ان يتحد مع بواسطة جسم اخر لا نه انما يقال شمس واحد اذا كان موجودا والصورة يفعل الشيء بذاتها ان يكون بالفعل لا بفعل بذاتها ولا يعطى ان يكون بواسطة وهذا يكون اتحاد الشيء المركب من الحيوى والصورة بهذا الصورة التي تتحد بذاتها مع الحيوى من حيث انها فعلها وليس شمس من حيث هو الاتحاد الفاعل الذي جعل الحيوى ان يكون بالفعل كما يقال شمس ما بعد الطبيعة وتماحقا لانه هذا يدفع الاستفسار المذكور في المقدمة بان الواسطة التي بها يتحد الحيوى والصورة هل هي جوهرية او عرضية مطلقة او مضافة لانه اذا لم يكن بينهما مثل هذه الواسطة يكون الاستفسار المذكور غير معقولا لان يكون للاضافة العارضة الاجزاء المتحد وكذلك يدفع الاستفسار بان هل يقع بين الحيوى والصورة اتحاد واحد وبسيط فقط او كثير لا واحد ولا اثنين انه يوجد بينهما اتحاد واحد وبسيط فقط وهذا يمكن ان يبين من طبيعة الاتحاد لان الاتحاد يكون بمقتضى طبيعة بين الطرفين الذين يوحدهما فيكون واحدا فقط بينهما ثم اذا كان الاتحاد واقع بين العناصر الاربعة المختلطة المتتحدة الحاصل منها المركب واحدا فقط لا ينبغي ان يشبه في ان الحيوى والصورة والقوة والفعل يتحدان باتحاد **الفصل الثالث في الجواب عن الادلة المرددة للادلة المذكورة في الفصل الاول** ولما كان الراس الاول اذ بين باننا يصح ما يكون حقا ويتحد مع رايها كما استرنا اليه سابقا كان منها المتأخوذ من المصنوع ثوما اقونا شمس لراينا ايضا من ان الحيوى قوة والصورة فعل والقوة يتحدان باتحاد داخلية بالذات لا بواسطة واما الجواب فنقول الفاعل الذي يخرج الحيوى من القوة الى الفعل ومن ثمة قال ابن رشد القوي في شرح المتن الخامس عشر وسبب هذا الاتحاد بان ينتقل الذي هو بالقوة حتى يكون بالفعل من الفاعل يعني من الخارج باها من القوة الى الفعل فيصيرها من كونها في القوة ثم ينتقل من القوة الى الفعل لان اتحادها لا يعطى كثرة بل كما لانه الوجود وكذلك ينتج ما ذكرنا الدليل المذكور هنا ان لا من الذين يكون كل واحد منهما ما لا لانه لاخر بالذات ليتحد فيفعلا من اتا لثافتها لا يحتاج الى متوسط لان اجتماعهما يحتاج كل منهما الى ان يستعد الى الاتحاد فيصيرها واما الراس الثاني الذي هو ان اتحاد الحيوى والصورة اتفاقية فيكون متكررة بينهما يقال الحيوى يتحد مع الصورة بالفعل والصورة تتحد بالحيوى كذلك بالفعل فقد بينا ان مثل هذه الاضافة تكون تابعة للاتحاد الجوهرى للحيوى والصورة ويجاب عن اول ادلة الراى الثالث المتأخوذ من المتن الخامس عشر من ان ما بعد الطبيعة بالذات ما نقول عندهما ادعوه لان ما نقول ليس لا تقرير السؤال المذكور وهو انه يقع في بعض الاجسام التي يوجد فيها امر سوى الاجزاء كالتناس والذوق والغرائبية يكون موحدا لها لكن مثل هذا الامر لا يوجد في اتحاد الحيوى والصورة كما اجاب فيه المنصف وبينا في الفصل السابق وبان المنصف يقول الكلمات التي ليست كالصين يوجد فيها تكون مغايرة للأجزاء لانه يوجد فيها اما ترتيب كما في الكل الصالحى او وضع كما في الكل التام واتحاد جوهرى كما في الكل الطبيعى ولا يربط بالذات المذكور والوجه الجوهرى من قوله اذا لم يكن الكل مثل الصين بل يكون هذا الكل امر اخر سوى الاجزاء لانه يمكن ان يحصل منه ايضا مثل هذا الارتباط والوجه الجوهرى في الكل التام والكل الصالحى لان هذين الكلمتين ليسا كالتصيرة وعن الثاني بان اصحاب هذا الراس قد اخطوا فيما عجزوا ان الحيوى والصورة تفارقان ويوجد كل منهما مستغفرا عن الآخر مع الاستعداد لان يتحدان ثم تصالان وتحدان فان هذا بعيد عن الصدق جدا لانه لا حيلة ما يخرج من بطن الاخرى كما بينا سابقا وبان ما قال ان الاتحاد بالفعل ليس ذاتيا لشيء منهما كذبح حال كونه سلبا كليا لان الاتحاد بالفعل يكون ذاتيا لكل حيوى واولى لانه لا يمكن ان يوجد بدون الاتحاد بالفعل بصورة ما والذات كانت بالفعل بلا فعل وهو مثل على التناقض

بالفعل

بلغ

صناعي

على نقل ثوما اقونا شمس عن ابن رشد القوي نعم اتحادها بالفعل بصور معين ليس بضروري لوجودها وكذلك الاتحاد بالفعل يكون ضروريا لكل صورة موجودة ما عدا النفس الناطقة فان كل واحد منها انما يوجد في الحيوى ولئن سلمت المقدمة المذكورة اعني ان الاتحاد بالفعل ليس ذاتيا لشيء منهما من حيث انه يمكن ان يوجد صورة النفس مثلا بلا هذه الحيوى وهذه الحيوى يمكن ان يتحد من هذه الصورة وتوجد تحت اخرى ومن حيث ان صورة الانسان لنفسه الناطقة توجد مغايرة عن كل حيوى يخل الا نتاج اعني ما قالوا فلاون تكونا متحدتين بالفعل بحال بلقي بهما شمس حتى تتحد بسببه وما يجب ان يلحق بهما ليس الا الارتباط والوجه الجوهرى بان يلحق لحي فاحار جيا من اتحاد الفاعل الذي يوجد الان ولم يكن قبل ويلحق طوقا داخلية تعال كل منهما كفعلة الصورة وتصويرها للحيوى واما ان الحيوى وحفظها للصورة ويلحق الاتحاد الجوهرى الذي هو بالفعل والقوة والاشياء تتحدان ان من هذه كلها متحد ولا تسحق قبل ولا بعد واما يلحق ليس شيئا مما راعى الاجزاء المتحد بالفعل بالذات فان قلت الحيوى اذا كانت متحد مع الصورة تكون على وجه مغاير لم تكن قبل كذلك ولا بعد وكذلك الصورة فاذا اتحدتا تطلبان امر موجودا سوى ذاتيهما قلت المقدمة الاولى مسلمة واقول ان اردت يقولك فاذا اتحدتا تطلبان امر موجودا سوى ذاتيهما تطلبان ذاتا متمازا بالذات عنهما فالملامة مردودة وان اردت تطلبان ذاتا موجودا تكونان به الان بالجوهري لم تكونا كذلك قبل ولا بعد فليلاهما اذا اتحدتا تكونان مركبا طبيعيا وان لم يتحدتا لا تكونان كذلك وعن الثالث ان اتحاد الحيوى والصورة يقع تقيدها فيكون لا واحد بل كثير يقع ولا فعل الفاعل وتوجد الذي يكون الان ولم يكن قبل ثم يكون لا استعدادات المتقدمة المصيرية للحيوى الى الفعل ثم تعال للحيوى والصورة ثم يكون اتحادها في حال تكونهما وبعد وطنه التبدلات الموجودة تكون الاجزاء متحد وتكون عين لكل الطبيعى باقل ولا بعد وما امر يحصل الجواب عن الدليل الرابع ايضا فان الاضافة الموجودة الجديدة عين اتحادها بل سائر التبدلات الحادثة ليست بمتميزة عنهما بالذات على ما عرفت واما اطينا الكلام لدفع الباطل وتحقيق قلنا جزم الى شرح كلام المنصف **المتن الثامن عشر قال المنصف** واما ان كان لا لا منقصور فلا يوجد كم ولا كيف ولا يكون الوجود غير متمناه كما قال ملوس ولا متاهيا كما قال بارفندس لان غير المنقصور حد لا محدود **اقول** فكان المنصف يرد رايه الراعي ان الموجودات واحدة بمعنى انها اما واحدة كالمفصل او كالمقسوم وكالتعريف ثم يرد في المتن السادس عشر على انها ليست واحدة كالمفصل ووضع في المتن السابع عشر السؤال المذكور ويبرهن ان على انها ليست كالمقسوم بوجهين احدهما على الاطلاق والثاني بالنظر الى القابل لتغيره الاول هو انه لو كان الموجودات واحدة لا يوجد كم ولا كيف في نفس الامر والثاني باطل وكذا المقدم والملازمة ظاهرة لان الكم ممتد ولا لا منقصور ليس بمتد فلو كان جميع الموجودات كالمقسوم يلزم ان لا يوجد امر ممتد فلا يوجد كم وكذلك لا يوجد كيف لان وجود الكيف تابع لوجود الكم كما بين في المقولات وكلما لا يوجد المتبوع لا يوجد التابع والثاني بين من الالباب الاول بان يقال لو لم يكن الواحد المذكور كما لا يكون غير متمناه كما قال ملوس ولا متاهيا كما قال بارفندس وعدم كون غير المنقصور غير متمناه وضعه المنصف كالبديهي ولذا لم يبين الملازمة بالنظر الىه وبيدها بالنظر الى الشق الثاني بقوله لان غير المنقصور نهاية لامتناء **المتن التاسع عشر قال المنصف** واما ان كان جميع الموجودات واحدا بالحد كالباس الردي واليديد فيلزم ان يقول قول امر قلتوس لانه يكون الخير والشر والاختلاف والاختلاف واحد في الانسان والفرس كذلك ولا يكون الكلام ح يكون الموجودات واحدة بل لانه لا تكون اصلا ويكون الكيف والكم واحدا **اقول**

ناحية

بان لما قالوا  
امر متحد دحق صح

فيكون الحيوى والحيوى والحيوى







وليس بشكل بسيط فانه ان ملوس بارالوكرات لم يقس قوتنا فلهذا هو الحق لان لفظة بارالوكرات  
تستعمل على وجه كثير على ما قال اسكندر لا فرد ليس في شرح الكتاب لا ولا المعالفة فانه يطلق  
اولا على كل قياس على ثانيا على كل قياس مركب من مبادي مختصة بعلم مفهومه خطأ واعوجاجا على ما قال  
المصري الا ان فصل الاول من اول الجدل وثالثا على كل قياس فاسد الصورة وبهذا المعنى استعماله المصر  
في مواضع كثيرة من كتبه واطن ان مراد المصر منه ههنا هذا المعنى لانه قابلهما معاهه ملوسين وبارالوكرات  
بوجوب قابلهما اولا باثباتهما اخذا كذا يعنى اتها خطأ في مادة الدليل وثانيا بان لم يقس على خطأ  
في صورة القياس وبين وقوع كل واحد من هذين الخطأين من كل منهما لكن بين وقوعه من ملوسين  
فبداه ان يبين خطأه في صورة القياس وقال ان ملوسين بارالوكرات فوضع بارالوكرات مقام لم يقس  
المذكور اولا ولولم يقس القائلون لم يقس على مقتضى القائلون المنطقي بل خطأ في صورة قياسه  
هكذا ينبغي ان نفهم مراد المصر لان كثيرا من الشراح لم يصيبه بيانه ولان تفهم ان ملوسين خطأ في صورة  
قياسه بجعل قلم القياس الذي ذكره فان المصر لم يذكره تمام لانه كان معروفا وشهورا بين الطلبة  
واما ذكر جوابه فاما وهو يقس ولا على ان الموجود غير متناه لانه لا ابتدا ولا لا نهاية بل ان يقول ان  
كل ما يكون لا يجوز ان يكون له ابتدا فكل ما ليس بمجول فليس له ابتدا في تصور القياس ويقول ان الموجود  
ليس بمجول وكل ما ليس بمجول فليس له ابتدا فالموجود ليس له ابتدا وكل ما ليس له ابتدا ليس له انتهاء  
فالموجود ليس له انتهاء وكل ما ليس له ابتدا ولا انتهاء فهو غير متناه فالموجود غير متناه وثبت  
صغرى الدليل الاول ان الموجود ليس بمجول بانه لو كان مجولا فاما يكون مجولا من الموجود ومن  
اللا موجود لا يجوز ان يكون مجولا من الموجود لانه لو كان كذلك لكان الموجود قبل ان يكون وهو  
مستحيل بالبداهة ولا يكون من اللا موجود لان اللا موجود لا يجعل شيئا وكذا ليس ثانيا على ان هذا الموجود  
واحد بان الموجود غير متناه وكل غير متناه واحد فالموجود واحد ويثبت الكبرية بانه لا يكون غير متناه في  
جنس محيط تمامه وهذا الجنس الذي قد عين ان يكون غير متناه فيه ويمنع ان يكون وراءه شيء من جنس  
اخر ولا يمكن ان يقبل به فيلزم ان يكون غير متناه ومتناهما وهو محال وكل ما كان ليس لا واحدا  
فكل غير متناه ليس لا واحدا فلما كان الموجود غير متناه ومحيط تمامه هذا الموجود وما كان ان يكون  
وراءه شيء من جنس اخر فلا يكون الا واحدا ويقس ثانيا على ان هذا الموجود الغير المتناهي لو لم يكن  
يتحرك بان الموجود الغير المتناهي الواحد محيط تمامه وسعة جنس الموجود ولا شيء مما محيط تمامه وسعة جنس  
الموجود ويكون واحدا يتحرك والا لوجب ان يوجد مكان يتحرك منه واليه ولو وجد المكان لم يكن الموجود  
واحدا وهو باطل لما مر فالوجود الغير المتناهي الواحد ليس يتحرك واعتذر عليه المصر وبين ان دليله  
بارالوكرات على قياسه على خلاف القائلون اي قياس فاسد الصورة وقال لانه زعم ان ياخذ ان كان  
ما يكون مجولا لا يكون له ابتدا فاما لا يكون مجولا لا يكون له ابتدا فخطأ في صورة القياس لانه يتحرك  
منه لا يخص له الا حيزا مستقيما وهو خدعة الاستلزام كما لو قلت لو وجد الانسان يوجد الحيوان فلو لم يوجد  
الانسان لم يوجد الحيوان فان المقدم لا يستلزم التالي لانه يمكن ان لا يكون شيء انسانا بان يكون مثلا  
فرا او بقر او يكون حيوانا وبين كون السلوك من لا يتحرك حيث قال ثم انه لا ينبغي ان يكون له ابتدا  
لكل شيء لا للزمان ولا للكون لا للشيء بل للتغير في الشيء في صورة القياس لانه لا يشاء به  
الكلام في الميراثين بين كون الاستلزام المذكور من لا يخص له الا حيزا مستقيما وبين معوج خطا في فائدة  
القياس ويثبت الاول بان هذا المبدأ اعم من المجول لان المجول انما يغلغل في العالم كالمبدأ وهذا الاستلزام  
والمبدأ لان المبدأ والزمان ومبدأ الشيء وهذا على منسوب لانه اما مبدأ شيء بمبدأ متناه

على القائلون

في زمانه  
فلهذا هو الحق  
الرجاء

لا شيء والاشياء لا يحصى

ان السلب لا يتم  
هذا ايضا غير معتدل  
اي ان فطن ان الابتداء  
يكون

وهو مبدأ هذا الفعل وذلك

كما ان لراس مبداء الانسان ومبداءه بحسب الذات كما ان الحيوان والصورة مبداءه لكونه الجسم الطبيعي  
بحسب ذاته وما هيته ومبداءه التغير فان التغير الذي هو امر قديم في نفس الامر فابتداء في الموضوع  
من طرف واحد مثلا ان يتحرك اذا ابتداء ان يتحرك من الذراع الا ولا يتحرك منه هذه الذراع  
الثاني في القياس ثم وثم انما يتحرك الجميع يكون حرقا للذراع الا ولا مبداء للحركات باقية حرقا لظهور  
خطا ملوسين في صورة القياس ومن هذا المبدأ من كون لفظ الابتداء والمبدأ مشتركين بين معان كثيرة  
مختلفة ظهر خطأ في ما ذكره لان الابتداء او قبل المبدأ او قبل الا ولا مشترك بين معان كثيرة كما مر وكل  
مشترك بين معان كثيرة يجب ان يمتد ويميز لا ولا اذا استعمل في العلوم فالا ابتداء وعتاد فاه يجب ان يمتد  
ويميز ولا اذا استعمل في العلوم وملوس لم يقسمه ولم يميزه اولا بل استعماله بلا تقسيم وتبين فخطأ في زمانه  
ايضا **المقن الرابع والعشرون قال المصر** ثم ان كان واحدا لم يكن لا يتحرك لانه اذا تحرك جاز واحد يتحرك  
كالماء في نفسه فلم لا يتحرك الكل ثم لم لا يكون استحالته ولكن لا يمكن ان يكون واحدا بالانواع الا ان يكون الله  
هو منه هم كما قال بعض الطبيعيين انه واحد لكن لا بدك الوجه لان الانسان معيارا للعنصر بالانواع  
والفصلين معايران بالمتعكس **اقول** دليل ملوسين قد كان مشتملا على مقدمات كثيرة ونتائج كثيرة كما  
عرفت والمصدرة الى ههنا استلزام الا والصورة ومادة ويرد ههنا استلزام الاخر بوجوبين فلما قال  
ملوسين ان كان الموجود واحدا فيكون لا يتحرك لانه لو كان متحركا لوجب ان يكون مكان يتحرك منه لانه فيلزم  
ان لا يكون الموجود واحدا بل اثنين لانه قد وجد المكان يتحرك عليه مصر بان هذه الملازمة الا ولا  
تقوله ان كان الموجود واحدا فيكون لا يتحرك كاذبة ويعتدض على دليلها ويقول لا يلزم التحرك في المكان  
ان يتنقل من مكان الى مكان فان الماء الكائنة في الفاروق لحواله يتحرك حركة مكانية في نفسه مع انه لم يتنقل  
من مكان الى مكان وكذلك العنكبوت يتحرك في نفسه مع انه لا يتنقل من مكان الى مكان فلما كان يكون اجزا الموجود  
كالماء المذكور ومثالهما يتحرك في انفسها فلم لا تقول ان الموجود يتحرك حركة مكانية في نفسه لانه ليس بجزء  
ان يتنقل التحرك من مكان الى مكان اخر ثم يسلم ان الموجود الواحد لا يتحرك حركة مكانية لكن لا يمكن ان  
يتحرك بجزء مكانية ولا هذا اشار بقوله ثم لم لا يكون استحالته يعني لم لا يتحرك في كيف بان يتنقل مثلا  
من الحرة الى البردة ومنه الى الحرة ومن السواد الى البياض ومنه الى السواد ثم قال ولكن لا يمكن ان  
يكون واحدا بالانواع الا ان يكون ههنا الذي هو منه اعلم انه قد تحير الشراح في بيانه ولم يفهم احد منهم مقتضى  
المصر من هذا القول ولعمري فهمه مقصوده قالوا هذا القول ليس يتعلق اصلا بدليل ملوسين الذي كان  
يرده المصر من المتيقن السابقين له عن باطل انما يتعلق بابطال دعواه اولا لكن اذا سلم هذا وورد عليهم  
ان المصر قد ابطال دعوى ملوسين بانه كثيرة ثم تصدى له ابطال دليله حين كونه مبطلا لدليله بعد  
الفراغ عن ابطال مدعاه قد رجع له ابطال مدعاه فيلزم ان يكون متخلطا وشوشا ككلامه وهذا مذموم  
جدلي يتخبرون في الجواب وقول ليس مراده ما زعموا بل مراده رد الملازمة المذكورة اعني لو كان الموجود  
واحدا فيكون لا يتحرك بدليل اخر لكن بسيط اولا هذه المقدمة يعنى ان جميع الموجودات لا يمكن ان يكون  
واحدة بالانواع بل بالصورة بل لو كانت واحدة لكانت بالذي هو منه له بالموضوع له الحيوان الى كانت  
واحدة بالحيوان التي تحفظ هي منها ويثبت هذه المقدمة اولا بالقتل كما قال لانه كما قال بعض الطبيعيين  
انه واحد لكن لا بدك الوجه بانه ان جميع الموجودات لا يمكن ان تكون واحدة بالانواع والصورة بل لو كانت  
لكانت بالبداهة الحيوان في الحيوان على ما قال بعض الطبيعيين الذين يتكلمون على مقتضى الطبيعة كما مر  
المطلة فانه قال ان جميع الاجسام من الماء ومبدأها هو الماء ومثل هذا قلوب فانه قال ان جميعها من النار  
وانكماش فانه قال ان مبداءه الهواء وعلى كل واحد من هذه الاقوال يكون الاجسام واحدة بالبداهة الحيوان

ومن هذا يظهر ان هذا الابتداء اعني  
من المجول والمكون فلهذا

بلح

الا على

فلهذا هو الحق  
الرجاء



والجواهر والماء والنار والهواء واما كون جميع الموجودات واحدة بالصورة فلم يقل به احد من الطبيعيين  
ثم بالدليل العقل والبداهة يقولون لان الانسان ممتاز عن الفرس نوعا والاضد لا يتغيران بالتعاكس  
يعني ان بعض الاشياء كالانسان والفرس واما لهما يكون كل منهما مائنا وممتازا نوعا عن الاخرية  
بحيث لا يجوز لاحد ان يقول انهما متحدان نوعا وصورة والاخرى من طبيعة الانسان وبعض الاشياء  
تكون متضادة كالبياض والسواد وهما ليسا متحدان نوعا وصورة اذ ليس صورتهما واحدة وحاصل  
رد الملة ان ما يقول ملوس واحد اما واحد نوعا وصورة او واحدا مادة وهو لا يمكن  
ان يكون واحدا بالصورة فيكون واحدا بطيولي لكن الواحد بطيولي يمكن ان يصور بصورتين  
ويحرك من صورة الى صورة اخرى كما يرى بالعين من كون الاجسام الطبيعية وقادها واذا كانت  
الامر كذلك يكون قوله ان كان الموجود واحد يكون لا تحركا قضية كاذبة قطعاً هذا ثم علم ان بعض  
الشرح قد اورد على اجوبة المصنوعة في المتن الثالثة السابقة بانها هل هي طبيعية او ما بعد طبيعية  
او منطقية لكنها ليست طبيعية لما قال المصنوع في المتن الثامن لو كان الشئ يتحرك واحدا ولا يتحرك الا يكون  
منظورا للطبيعة اصلا وما قال في المتن العاشر ان ليس من وظيفة الحكيم الطبيعي ان يجيب عن الدليل  
التي سوا كان ملوسا وليا رندس وليس ما بعد طبيعي ولا منطقيا لان الكلام ههنا لما كان  
الطبيعية لا ينبغي ان يجيب عنه استعمال علم اخريه فاجوبته المذكورة في هذه المتن الثالثة فيجيب  
واقول في الجواب عنه ان اجوبته مخلوطة من فنون ثلثة هي الطبيعية وما بعد الطبيعة والمنطق بعضها  
طبيعي لا يتحرك من الحدود الطبيعية كالنقطة واللا يتحرك والاستحالة والكون والفساد والكل والجزء  
والطولي والذي هو منه فان هذه كلها بيانية في الطبيعيات وبعضها منطقي مثل ما بين ان قياس الملوس  
وبارندس على خلاف قانون القياس وبعضها ما بعد طبيعي مثل نظره الى العلوم والمخصوصين بالوعين  
بين المبدأ والمختول وليس تخليط العلوم في الجواب عن شئ اذا كان على وجه الحق بغير فان العلم  
يخلف بعضها بعضا واورد ايضا على ما قال المصنوع ان الموجود الواحد لا يتحرك حركة مكانية لكن الموجود  
ان يتحرك بحركة غير مكانية لكن لا يجوز ان يتحرك بحركة غير مكانية بان يتحرك في الكيف بان هذا مناف  
لما قال في المتن السادس والخمسين من ان الحركة مكانية اول الحركات الاخرى وهي تابعة لها واذا  
ارتفع بها المستوعر يقع التامع ايضا فاذ لم يكن الموجود الواحد يتحرك على ما سلم يلزم ان لا يمكن ان  
يتحرك بحركة اخرى واقول في الجواب عنه ان الحركة مكانية يمكن ان تلاحظ على وجهين على الاطلاق  
وبالنظر في موضوع معين واذا اعدت الحركة مكانية على الاطلاق بغد كل حركة ايضا واما اذا  
اعدت الحركة مكانية من موضوع معين بان يكون ساكنا في مكان مستقرا فيه غير متحرك عند فلا يلزم  
ان يغد حركته عند فانه يمكن ان يتحرك في الكيف بقرب جسم حار اليه وبعد عنه فلما كان الموجود الواحد  
الذي يقول ملوس ان لا يتحرك موضوعا معينا ياف عليه ما قال المصنوع بعد تسليم عدم حركته في المكان  
لم لا يجوز ان يتحرك بحركة في الكيف **المتن الخامس والعشرون قال المصنوع** كذا في المتن بارندس ايضا ما اورد  
على ملوس ان كان بعض اخر مختصا بالاجابة لانه كاذب غير منبج اما ان كان كاذبا فلا يباخذ الموجود  
ان يقال بسلطانه ان يقال بالكثر واما ان حقيمه لانه لو فرضت بيضاء ففعلت في البيض واحد لكن توجد  
بيضاء كثيرة لانه لا يكون الابيض واحدا لا اتصال ولا بالحد لان ماهية البياض وماهية قابله ممتازان  
ولا يكون شئ ما عدا الابيض منفصلا لانه ليس من حيث انه منفصل لماهية البياض وماهية قابله ممتازان  
لكن بارندس كان لم يفكر في هذا **اقول** لما فرغ المصنوع من بيان ان ملوس قد اخطا في دليله مادة وصورة  
شرح الان ان بين خطأ بارندس والمصنوع في هذا المتن امور ثلثة بين اولها ان دليله يهتد بها اليه

ثامن الثانية من

ومن جهة لانه

اولا

البيض

دليل ملوس ويهتد بوجه اخر ايضا وبين ثانيا ان خطأ في مادة الدليل وبين ثانيا ان خطأ في صورة  
فيقول ويرد على بارندس ايضا ما يرد على ملوس وان كان بعض اخر مختصا به يعني ان وجه رد دليل بارندس  
هو وجه رد دليل ملوس وان كان بعض وجه الرد مختصا بدليل بارندس لانه كما ان ملوس في الدليل  
لان ملوس كان يقول ان الموجود الواحد لا يتحرك غير متناه وهو كان يقول ان هذا الموجود متناه وفي  
الدليل لان مقدمات دليله ما متغايرة فترها فما اتفقا فيه من ان الموجود واحد لا يتحرك واحد وفيما  
اختلفا متغاير ثم يقول ان دليل بارندس مردود لانه كاذب مادة وغير منبج صورة ولم يذكر المصنوع دليله  
شهرته فذمنا لانه كان منهم رد دليله موقفا على فقه ذلك الدليل وجب علينا ان نسرده في اوله ولا تم بيتين  
وجه الرد عليه فنقول استد ملوس على مداه بان كل ما عدا الموجود لا موجود وكل لا موجود لا شئ  
فكل ما عدا الموجود لا شئ لكن الموجود واحد لانه يقال باليساطة وكل ما يقال باليساطة واحد فالموجود  
واحد فاما الواحد لا شئ فيكون الجميع واحدا فثبت الصغرى بانه لو لم يكن كل ما عدا الموجود لا موجود  
لكان موجودا للزم صدق المتناقضين لانه ان يكون بعض الموجود موجودا وهو مستحيل بالبيانية واما  
الكبرى فيبينة واما كون الموجود مقولا باليساطة لانه يعني واحد فظاهرا ايضا لانه لو افترق موجود عن  
موجود لفرقا اما بالموجود او باللا موجود لا يجوز ان يفارقا بالموجود لاشتركا في ماهية ولا باللا موجود  
لان الا موجود لا يمكن ان يكون فارقا شئ وكثير من الشرح لم يعرف دليل بارندس على ما ذكره نفسه فلما  
عرفت دليل الذي ذكره فلنات له بيان رد المصنوع عليه قال هذا الدليل مردود لانه فاسد مادة وصورة  
اما فساد مادة فلا يتخذ الموجود فيه على ان يقال باليساطة وعلى بمعنى واحد مع انه يقال بالكثر وعلى  
معان كثيرة يعني انه استعمال المشترك اللفظي والمثاسب بدون ان يقسمه اولاه اخذ لفظه عن الموجود كان  
مشترك معنوي دال على ماهيته واحدة فقط وهو ليس كذلك بل يقال على معان كثيرة وهذا تارة على الجوه  
وتارة على العرض فيقول ان اذا بما قال ولا كل ما عدا الموجود لا موجود كل ما عدا الموجود الذي  
هو جوهر بمحض وعرض بمعنى لا موجود فهذه الصغرى مسلمة ونتيجة مع البره ما استنتج من قوله فكل  
ما عدا الموجود لا شئ لكن اخذ الموجود في قوله لكن الموجود واحد هذا المعنى فاسد لانه ليس يوجد  
على هذا المعنى بل كثير الامة يشتمل جميع المقولات العشرة المتباينة بالذات واما فساد صورة فلا منه  
غير منبج يعني ان دليل بارندس غير منبج لمطلوب مع تسليم كون جميع مقدماته صادقة لان مطلوبه هو ان  
الموجود واحد لا يتحرك وهو لا يتبج هذا وكل دليل غير منبج لمطلوب مع تسليم كون جميع مقدماته صادقة  
فاسد صورة فليل بارندس فاسد صورة اما الصغرى مع دليلها فيبينة المصنوع دليله على دليل  
بارندس في جنس واحد الموجود في الابيض لان الحكم الكائن على جنس واحد الموجود هو حكم على كل  
الموجود قال في تقرير كلامه لو فرضنا ان لا يوجد شئ ما عدا الابيض وانه دال على امر واحد وصورة  
دليل بارندس عليه بان تقول كل ما عدا الابيض لا ابيض وكل لا ابيض لا شئ لكن الابيض واحد لا يقال  
على امر واحد وكل ما يقال على امر واحد واحد فالابيض واحد كونه النتيجة كاذبة مع تسليم كون جميع  
مقدمات دليله صادقة فليل بارندس فاسد صورة لانه الدليل الصحيح صورة ومادة لا يتبج بالبيانية  
الصادقة واثبت كونه هذه النتيجة كاذبة بان قال ان توجد بيضاء كثيرة لا واحد واثبت هذا ولا يتبج  
لانه لا يكون واحدا لا اتصال ولا لولمنا ان الابيض يدل على المتصل واحد فلا يلزم منه ان يكون مجموع  
البيض واحدا متصلا بل بعضها منفصل عن بعض كالثلث والعاج واما ثبوتها واما بما قال ولا بالحد  
لان ماهية البياض واما قابله ممتازان وان كان الابيض مجزا واما لانه كثير مجزا ولما جازمه  
لان ماهية البياض متغايرة لماهية قابله ثم قال ولا يكون شئ ما عدا الابيض منفصلا لانه ليس من حيث

الغير المتغايرة بالفضول











وذا القديمين في حد الانسان لا يجوز ان يوجد بوضع معنى الانسان في حد الحيوان او في حد القديمين  
 لان الحدود وكل وكل ما وقع في حد جزاء ووضوح معنى الحدود في حد الجزاء كان الكل جزاء  
 او الجزاء كلاً وكل واحد منهما مستحيل بالضرورة وايضا كل ما يركب ما هيته شئ يحل عليه بالمعنى الاول للفظ  
 بالذات وكل ما يحل بالمعنى الاول لفظاً بالذات لا يؤخذ في حد الحدود ولا يؤخذ في حد الحدود وعلى ما  
 بينه المصنف في الفصل الثالث من اول التحليل الثاني والا لا يخلط ويختل معنى بالذات ولا يخلط الا وفي  
 الثاني وبعد تقرير هذا بين ان الحيوان وذا القديمين ليسا بعرضين للانسان بانه لو كان الحيوان وذا القديمين  
 عرضين للانسان لكانا اما عرضين مفارقين كما اشار اليه بقوله فلو كانا على هذا الوجه الى اخره او عرضين  
 موجودين فيه بالذات غير مفارقين عنه اصلاط ما اشار اليه بقوله واما يكون في حد ذي القديمين  
 معنى الانسان والثاني بطريقه فكذا المتقدم وثبت بطلان القسم الاول على ما اشار اليه بقوله فيمكن ان  
 لا يكون من اقدمين له وهو محتمل بل بان الاعراض العامة المفارقة تكون الاشياء التي اذا تقدمت لا تقدم  
 الموضوع بل يبقى سالما كما يعرف من تعريفها المذكور في فصل تعرض لعام من سائر ما يورث في فلو كانت  
 الحيوان وذا القديمين عرضين مفارقين للانسان لا يمكن ان يفارقا عنه مع يقاها سالما وهو مستحيل بديهته  
 وبطلان الثاني بان الحيوان وذا القديمين لا يمكن ان يأخذ في حد كل واحد منهما لانهم لا يؤخذان في حد  
 وكل ما يؤخذ في حد شئ لا يمكن ان يأخذ في حد هذا الشئ والاعراض الخاصة اللازمة تأخذ في حد كل  
 معنى موضوعها كما بين في المتن السابق فالحيوان وذا القديمين ليسا عرضين خاصين للانسان  
 ثم قال ولو عرض الحيوان وذا القديمين على شئ اخر لكانا اثبت ههنا انهما لا يمكن ان يعرضا لشيء اخر  
 بان الحيوان وذا القديمين لو عرضا على شئ اخر لم يكونا جوهرين يلزم ان يكون الانسان عرضا لهذا الشئ  
 لان الحدود ليس الا لاجزاء المعرفة فلو كانا لاجزاء المعرفة عرضا لشيء كان الكل المعرفة ايضا عرضا  
 له لكن الانسان استحيل ان يكون عرضا لشيء لا نه جوهر ولا شئ من الجوهر يعرض لشيء فالحيوان وذا القديمين  
 ليسا بعرض لشيء اخر بل يكونا موجودين حقيقة في جوهرهما فلما كان الانسان منقسم بالحد فظاهر  
 ان الجوهر ينقسم الى جوهر اخر فلا يكون الموجود المأخوذ بمعنى الجوهر واحدا بالحد والمعنى **المتن**  
**الثالثون قال المصنف** لكن الذي هو موجود بالذات غير جارض لشيء ويقتل ان الذي عليه كلاهما وكل  
 منهما والذي منهما فيكون الكل من اذيرنا واما بعضهم فيقول ان كلاهما من الدليلين قبل هذا الى ان يكون  
 واحدا لوجود الموجود على الواحد لا نه يوجد ايضا هذا الوجود والذات من التقسيمين غير المتقسمات  
 فلهذا متدا ذات **قول** يتكلم في هذا المتن ثلثة اشياء ايضا يوضع اولا بطلان تالي الدليل المذكور سالما  
 وبينه وثبت ان الموجود ليس بواحد غير منقسم ويند كونه تسليم بعض الحكماء للدليلين **المتن** قد كنت  
 علمنا الدليل المذكور هو ان لو كان الحيوان وذا القديمين عرضين لشيء اخر سوى الانسان لكان الانسان  
 ايضا عرضا لهذا الشئ لكن التالى مستحيل فكذا المتقدم قال ان ثبت استحالة التالى بان قال يمكن ان يكون  
 هو موجود حقيقة غير جارض لشيء تصويره ان الانسان موجود حقيقة وجوهه ويمكن معلوما ومحققا  
 عندنا ان الموجود حقيقة والجوهر لا يكون جارضا لشيء فلا يكون الانسان جارضا لشيء اصلا بل لا  
 ثم بين ما هيته الانسان وما هيته الموجود الحقيقي والجوهر غاليا فلو قيل ان الذي عليه كلاهما  
 الذي يحل عليه كلاهما الذي منهما والمعنى هذا الكلام لكن يقال ان يكون الموجود حقيقة على الانسان  
 والاشياء الحيوان والاشياء القديمة وليقل ان يكون الموجود بالذات في الاصل فيقول ان الذي عليه كلاهما  
 من اثنين بل من اثنين مركبين للحد ثم قال فيكون الكل من اذيرنا **قول** ينبغي ان يذكر ههنا شئان ويتكلم

وكل ما يحل على شئ بالمعنى الاول  
 بالذات للفظ اما عين هذا الشئ  
 او يؤخذ في حد

فيكون  
 ما حصل

مفصلات اكثر الشرح احدهما ان المصنف اذ بلغ هذا اذيرنا الغير المنقسمه له الجوهر لا نه غير منقسمه بانظر  
 الى انفسها كما قرر سابقا فيكون المعنى الكل من مجموع الموجودات يحصل من الجوهر وروح يكون هذا القول  
 نتيجة الدليل المذكور بمعنى ان الحيوان وذا القديمين لا يكونان عرضين للانسان ولا اعيان فالوجودات  
 تحصل من الجوهر وان شئت ان تفهم منه اللا منقسمه كما فهمه مسيوس واسكندر وسميلقيوس فلا تلتزم  
 لان المعنى واحد لان المراد باللا منقسمه على الجوهر ايضا فانها تقال لا منقسمه لتفرق عن الاعراض التي  
 تقال منقسمه عما هي فيه والشرح الثاني وهو الذي اظنه اولى من الاول هو ان المصنف قد في المتن السادس  
 عشر ان يرد على بارمنديس بحجبه الدلائل ان تلك اللفظ الواحد اعني ان الموجود ليس واحدا متصلا ولا واحدا  
 بالمعنى متحد ولا بالانقسام واثبتنا الى هذا المقام ان لا يكون واحدا متصلا ولا واحدا بالمعنى متحد  
 وبقي اثباته ان ليس بواحد بمعنى غير المنقسم الذي بينه في المتن الثامن عشر فاستدل عليه ههنا موجزا  
 وكما يقول المصنف ان الموجود المأخوذ بمعنى الجوهر واحد متصلا ولا واحدا بالمعنى متحد بل لو كان  
 واحدا يكون واحدا بمعنى عدم الانقسام لسايت كونه واحدا بالمعنيين الاولين وعلى هذا احتمال اعني ان  
 له ههنا سوى عدم الانقسام لكنه ليس واحدا بهذا المعنى ايضا فليس واحدا بوجه ما وثبتنا الصغرى  
 بانه لو كان الموجود حاصلا من اللا منقسمات لكان مجموع الموجودات لا منقسما لان ما يحصل من الانقسام  
 يكون لا منقسما بالضرورة وعدم كون مجموع الموجودات لا منقسما من اجلي البديهيات وعلى هذا الشرح  
 يكون كلام المصنف سافها ميا لا يكون قوله فيكون الكل من اللا منقسمات بمعنى ان يكون الكل من اللا منقسمات  
 اي لا يكون على ان يكون الاستفهام انكاريا وعدم ذكر ان الاستفهام غير مضر لانه يترك كثيرا في كلام  
 اليونان **وقلم** ان المصنف قام هذا الدليل في مقابلة زنون الذي زعم ان الموجود واحد غير منقسم وههنا  
 ختم الرد والجواب عن دلة الزاعمين ان الموجود واحد وليتفع جميع اسباب الخطا ووضوح في الجواب الاخر ههنا  
 المتن وفي المتن الاخر ما قال بعض الحكماء على دلة بارمنديس وزنون فقال واما بعضهم فيقول كل دليل معنى  
 ان بعض الحكماء سغوا ان يحسبوا الحكماء لا نه قبلوا بعض مقدمات غير مقبولة اصلا ولا نه اذا  
 اذا قابلو ايقعون في مفاسد اخرى بل اجوبتهم عن دلتهم انما هي ان تقضي قوة طاعتهم ان يكون لوجوده  
 علمه وان شئت من كان هذا الحكماء وما كان الادلة التي سغوا ان يردوها وعجزوا في زودها وما كان لوجودهم  
 قلت هم افلاطون وتلميذه قسنوقراطس وبعض اخر فان افلاطون يدلل بارمنديس في سوفسطاوس ودليل  
 زنون فيقال ان التسمية بمكانة بارمنديس وقسنوقراطس سعي ان يحجب عن دليل زنون والادلة كانت اثبت احدهما  
 كان بارمنديس وقدينيه فيما سبق وده المصنف وهو الذي اراده المصنف ههنا لانه بعد ما قال قبلوا  
 وسعد عن الدليلين قال قبل هذا اي يكون وهو الدليل الاول الذي هو ان المجموع يكون واحدا لوجود  
 على الواحد قد كان بارمنديس يثبت ان الموجود واحد بان الموجود يدل على الواحد فيكون كل ما يكون حاصلا  
 الموجود لا موجودا والدليل الاخر كان لزون تلميذ بارمنديس وهو الذي يشير اليه المصنف بقوله **وقلم** الذي حصل  
 من التقسيم معناه وقيلوا وسيلوا الدليل الذي حصل من تقسيم الموجود المتوصل بالضرورة الى ان الموجود واحد  
 قد كان ذهب زنون كما ذكرنا الى ان الموجود واحد مستدل بانه لو كان منقسما لكان واحدا وكثيرا وهو محتمل  
 لانه مشتمل على التناقض واثبت الملازمة بانه لو انقسم ما يذهب الى اللوثة او الى غير النهاية او الى اجزاء  
 متناهية والا ولان باطلان قطعاً فان انقسم الى اجزاء متناهية كانت عشرة او مائة او الاف فتكون كثيرة  
 الموجود واحد وكثيرا معا وهو مستحيل فثبت ان الموجود واحد غير منقسم واجبا بافلاطون عن دليل بارمنديس  
 بما اشار اليه المصنف حيث قال لانه يوجد هذا الوجود ايضا ولا نه تفهم هذا ينبغي ان تعلم ان افلاطون  
 حين اذ اذيرنا على بارمنديس سلم مقدمته انما لانه بان الموجود يدل على الواحد فثبت

مؤخره

في وطن غالب



مقصود له ان الموجود واحد واذا سلمت له الموجود يدل على الواحد كان المقصود المذكور  
له ان الموجود واحد مساويا لقضية ان جميع الموجودات واحد لان الموجود يدل على ما يوجد فلو  
كان واحدا يكون الجميع واحدا بلا ريب واقله طوبى سلم ان الموجود يدل على الواحد فسلم بالضرورة ان  
الموجود واحد ثم انكر ان يستلزم هذا كون مجموع الموجودات واحدا وبين سبب كاره بان قال ان كون  
الموجود واحدا صدق لكن يوجد ايضا الوجود الذي هو ماعدا الموجود وكان يريد بالوجود  
الهيولى لا وحده لئلا يستلزم بوجوده بل دون الموجود بل قال بعضهم اراد بالوجود الوجودات  
لا يستلزم بوجوده عند بل فوق الموجود وله جوابه هذا اشار المصنف حين قال لا يوجد هذا الوجود  
ايضا وطنا كان يقول اقله طوبى ان مجموع الموجودات ليست بواحدة ثم وضع ان اقله طوبى لم يجز  
يصح لانه لما سلم ان الموجود يدل على الواحد لا يجوز ان يقابل على بار منس بان يدخل في احاطة الموجود  
الكلمة ايضا هذا الوجود الذي هو في نفسه شيء بل كان يجب عليه ان يرد المقدمة القائل بان الموجود  
يدل على الواحد وله هذا اشار بقوله قل ان هذا ان يكون واحدا لودل الموجود على الواحد ثم اشار في  
المتن حين قال والذات من التقسيم غير المتقسمة فاعلم امتدادات الوجودات لا تستلزم دليل زنون  
القائل بان انقسام الموجود لا يذهب الى الاشياء ولا الى غير النهاية بل الى الخطوط الغير المنقسمة وتسلم  
هذا وقوله تسليم امر باطل كما بينه المصنف في رسالته للخطوط الغير المنقسمة من ان الامتداد لا يمكن  
من الامتناع فقبول فستوفر من محله ان المقدار والامتداد ينقسم الى غير النهاية بالقوة لا بالعقل  
**المتن الحادي والثلاثون قال المصنف** وظاهرا انه ليس بصادق انه لودل الموجود على الواحد ولم يمكن ان  
يكون المتناقضان معا يكون الوجود لا شيئا لانه لا مانع من ان لا يكون لا على الاطلاق بل يكون الوجود  
اخر ليس اياه وان يقول لودل الوجود ملحا الموجود شيئا اخر يكون المجموع واحدا غير معقول لان  
غير ما يوجد بالذات وان هذا في لا يمنع شيئا ان يكون الموجودات كثيرة كما ذكر فظهر ان كون الموجود واحدا  
كذا من مستحيل **قول** هذا المتن ينقسم الى جزئين رئيسين ويشرح كل منهما بوجهين الاول هو ان المصنف يظهر  
في كل منهما خطأ بين آخرين لا فلا طوبى عن دليل بار منس لا اول هو ان ما قال فلا طوبى في الجواب انه  
يوجد الوجود الذي هو دون الموجود لا يدفع ما قال بار منس بل كونه موافقا لاقرب من ان يكون  
دافعا لانه لا بار منس كان يلحق ان الموجود يدل على الواحد اعني على الموجود بالذات ويقول ان كل ما يكون  
ماعدا هذا الوجود الحقيقي هو لا موجود بالذات لثلاث يقع في التناقض لانه لو كان ما يكون ماعدا الموجود الحقيقي موجودا  
بالذات لكان الوجود واحدا وكثيرا معا واحدا ولا واحدا معا والتاخي لانه تناقض فكذا القدم قال المصنف واذا وضع  
جوابا فلا طوبى ان الوجود شيء في مدي بار منس الذي هو الوجود واحد تاما غير مستعمل على التناقض بان يكون  
واحدا وكثيرا وهذا السبب يخالف لبار منس ولا هذا بل موافقا له وهذا قال المصنف وظاهرا انه لو سلم ان الوجود يدل  
على الواحد وسلم انه لا يمكن اجتماع النقيضين لا يلزم ان يكون الوجود لا شيئا لان الوجود مطلقا  
لما لا يكون له وجود اصلا او يقال بالاضافة الى موجود كان الانسان ليس ببار موجود ولا فرسا موجود او لا امر اخر  
والثاني ليس بلا شيء محض ومبطل فلا طوبى اننا حين قلنا الوجود شيء اخر هو امر لا موجود على ما ذهب  
اليه يدفع دليل بار منس يلزم ان يكون الجميع واحدا فان هذا القول والتسليم منه امر غير معقول والى هذا اشار المصنف  
بقوله وان يقول لودل الوجود ماعدا الموجود بالذات شيئا اخر يكون الموجود المجموع واحدا غير معقول وانما كونه غير معقول  
بقوله لا تدل على اخذ من الموجود غير ما يوجد بالذات يعني من مفهوم لفظ الموجودين يقال الوجود واحد ما لا يكون  
بالذات بل كل من سببه بعضهم ما يوجد بالذات ولا يفهم منه ما لا يوجد بالذات ثم قال وان هذا في لا يمنع شيئا ان يكون  
الموجودات كثيرة يعني ان سلمنا هذا اي ما قال فلا طوبى من ان ماعدا الموجود شيء لا موجود فلا يمنع هذا الوجه

في حين اجاب

ان يكون الموجودات كثيرة لانه يوجد الموجود بالذات والشيء الذي هو ماعداه ويمكن ان يشرح هذه الكلمة اي فلان هذا  
في لا يمنع شيئا اخر بان يقال ولا كان كما يأخذ ويفهم من سبب لفظ الموجود من انه يأخذ ويفهم الموجود بالذات  
لا يلزم ان لا يكون الموجودات كثيرة بل يكون كثيرة لان الموجود بالذات يمكن ان ينقسم الى موجودات كثيرة كما ان الانسان  
ينقسم الى حيوان وذئ القديمين الموجودين على ما بين في المتن التاسع والعشرين والشرح الثاني لهذا المتن بان  
لا يؤخذ اعتراضا على فلا طوبى بل على بار منس بلا واسطة بان يظهر ان النقيضين القتين ذكرهما بار منس كما ذكرنا  
لانه لو سلم ان الوجود يدل على الواحد وان اجتماع النقيضين مستحيل كما قال لكن قوله الوجود لا شيء على الاطلاق  
كاذب لما قال المصنف لانه لا مانع من ان يكون لا على الاطلاق بل يكون لا موجودا اخر ليس اياه فان الوجود اما لا يكون  
مطلقا وهو لا يوجد اصلا وهو الاشياء المحض ولا موجودا مضافا وهو لا يكون شيئا موجودا اخر مثل ان يكون  
الانسان موجودا اخر وهذا ليس لاشياء محضا فعوله المذكور كاذب لان القضية التي تكون صادقة بمعنى وكافية  
بمعنى اخر تكون كاذبة اذا اعتبرت على الاطلاق وقوله الموجود واحد وهو الموجود بالذات مجموع ما يوجد يكون واحدا  
كاذبا ايضا واليه اشار في الجزء الثاني من المتن بقوله وان يقول لآخر لانه لو سلم ان ماعدا موجود هو موجود بالذات  
بناء على ان كل من سبب لفظ الموجود يفهم الموجود الحقيقي لا يلزم ان يكون الجميع واحدا لانه لا مانع من ان ينقسم على  
الى الكثير كما بين سابقا في هذا يكون دعوى بار منس باطله وادله مادة وصورة فاسدة فلا ينبغي ان يلتفت اليها  
وختم المصنف هذا المتن بان قال فظهر استحالة كون الموجود واحدا كما انما يفهمه يكون واحدا كما انما يكون واحدا كما قال المصنف  
ملسوس وبار منس لانه يمكن ان يعين ويقال ان الموجود واحد لكن على ما قال ملسوس وبار منس بل على ما قال  
الحكماء المتقدمون وسنستكمل فيما بعد **الفصل الرابع** في بيان اراء قدماء الطبيعيين المتكلمين على مقتضى الحكمة الطبيعية  
في تعيين مبادي الاجسام الطبيعية وتفتيش واحد منها **المتن الثاني والثلاثون قال المصنف** لكن كما يقول الطبيعيون يوجد  
طريقان لان بعضهم حين جعل الموجود جسما واحدا موضوعا اما واحدا من الثلاثة او امر اخر متوسطا اكتفوا ثلثا  
والسطح من الهواء يولد من الاخر بالتكاثف والتخلل وهما متضادان وبالجدة يوجد الاقراط والقرنيط كالأكبر والاضيق  
على ما قال فلا طوبى الا انه جعل هذين هيوولى والواحد صورة واما غيره فجعل الواحد الموضوع هيوولى والمتضادين  
ضوولا وصورا وبعضهم افترضوا الاضداد الموجودة في الواحد منه كما قال ناقضما ندروس وكل من يقول ان الوجود  
واحدة وكثيرة مثل **بنيدوقليس** و**اناكساغوراس** لانهم يفصلون السائر من الاختلاط ويتفرق كل من الآخر  
بان ذلك يفعل ودلاها وهذا مرة وهذا يجعل غير المشابهة واللاتي يكون لها اجزائمشابهة والاضداد وذلك  
السميما بالعناصر **قول** اعلم ان مجموع قدماء الحكماء ينقسم الى فريقين في تعيين مبادي الاشياء الطبيعية فان بعضهم  
وقال ان مبادي الاشياء الطبيعية هو الموجود الواحد لا متحرك ولما كان هؤلاء متحركين للحركة الطبيعية التي هي عز  
الحركة ستموا بهذه المناسبة غير طبيعيين وبعضهم عينو مع حفظ الحركة والطبيعة ولهذا سمو طبيعيين ثم انقسم  
هؤلاء الى فريقين من حيث ان بعضهم كان يقول ان مباديها واحد متحرك وبعضها اخر كثير متساويا كان او غير  
متناه والمصنف لما بين الى هذا الفصل راي اللاتطبيين وابطله بوجه عرفت وخرج عن المباحة معهم شرع الا ان  
الذين اراء قدماء الطبيعيين ويبحث بعده معهم وسامح في ابتداء كلامه بالطبيين ليمتازوا عن اللاتطبيين  
الذين المتكلمين على مقتضى الطبيعة كما قال في المتن الثاني عشر وهذا هو ارتباط هذا الفصل بالمقدم على الوجه الكلي  
واما وجه ارتباط هذا المتن بالمقدم فانه لما قال في اخر المتن السابق استحالة كون الموجود واحدا كذا اي على وجه  
قال به ملسوس وبار منس كان توجه ان يقال هل يكون ماعدا ماعدا الطبيعيين من المبادي الاشياء  
الطبيعية واحد مستحيلة ايضا هذه الوجه فاجاب بقوله لكن كما يقول الطبيعيون يوجد طريقان في تعيين  
كل منهما فيما بعد حتى يعلم الصحة او الضداد وليظهر مقصوده ذكر في هذين الطريقين المختلفين الذين قال قدماء  
الطبيين بهما من ان المبدأ واحد لكونه للجوع وقبل ان يذكر الاول قال ان الذين عينو اجساما واحدا موضوعا



وَمَا كُنَّا مِنَ الْخَائِلِينَ وَاللَّهُ كَافٍ  
بِمَعْلُومِهِ

افترقا الفرقين فقال بعضهم ان هذا الجسم الموضوع واحد من العناصر الثلاثة اما الماء والهواء والنار والى هذا نقول  
المع بقوله اما واحد من الثلاثة لان النار لم يضعه احد منهم مبدا وان كان قد وضعه بعض قدما لا الهيين وقال بعضهم  
هو جسم متوسط بين الهواء والنار والطف من الهواء واكثر من النار بالطريق الاول هو ان يكون ذلك المبدأ الواحد  
بحيث كان تكون منه شأنا الاجسام اولا والان بسبب تغيره بالتحلل والتكاثف مثلا الوصفون المبدءا كما نوا يقولون  
ان الماء اذا تحلل يكون هوا حقا تحلل تحلل لا زيد يكون نارا واذا تكاثف يكون ترابا وبحسب نوعات التحلل والتكاثف  
نرى من متضادين لزمان يقول الحكماء المذكورون يتكون شأنا الاشياء من مبدأ واحد موضوع بتعاقب الاصداد  
عليه والا فذا هم حكم المصنف بان الاشياء تتكون من الهيوولى والقصور والعدم ولكن المصنف يجمع هؤلاء  
القدمات على ان يكون تكون الاجسام بالتحلل والتكاثف بين المصربعد ذلك ان جميع الحكماء الطبيعيين وضعوا  
صدين بالاتفاق لتكونا وهما يرجعان الى الافراط والتفريط وصرح بان افراطون لم يقل بان الاشياء تتكون  
بسبب التحلل والتكاثف لكن وضع مقامها الكبير والصغير وهما متضادان ايضا والكبير يقول مقام الافراط  
ويجادى الصورة على رأى المصرو والصغير يقوم مقام التفريط ويجادى عدم ثم وضع الفرق الذى كان بين القديس  
القائلين بالتحلل والتكاثف وافراطون القائلين الكبير والصغير حيث قال الا ان هذا يفعل هذين هيوولى والواحد  
صورة الى اخره يعنى قد وقع الاختلاف فى تعيين المتضادين والواحد بين القدماء وافراطون قافلاطون  
ياخذ المتضادين من الهيوولى السماة منه بالكبير والصغير ويعين الواحد ان يكون صورة واما القدامى فيقولون  
ان يكون المبدأ الموضوع واحدا والاصداد صوراً وفصولاً يختلف بسببها الهيوولى وتكيف بسببها بوجوه مختلفة  
كثيرة بحيث يحصل بهذه السبب اجسام كثيرة مختلفة بان يتصرف الهيوولى المتصفة بصورة الماء بصورة النار  
فيحصل التراب وبصورة الهواء فيحصل الهواء وبصورة النار فيحصل النار لكن هذا الاختلاف الواقع بينهما  
غير مضر لانه كفى هذا النفاذ ما فى الاشياء تتكون من واحد والتضدين هذا هو الطريق الاول ثم وضع حيث  
قال وبعضهم افترقا الاصداد والموجودة فى واحد منه الطريق الثانى الذى قال به بعض اخر من الطبيعيين  
الوامعين مبدا واحدا وصغوه ان يكون ذاجس واحد وذاصورة واحدة كالماء والهواء والنار وبعضهم  
وصغوه ان يكون مختلفا الجنس والقصور يعنى طبيعة ما يعين امتنانا من العناصر موجودا فيها اصدا غير متماثلة  
مختلفة كذا كان خليط انا فساعوراش وكذا كانت كرة ابد وقلس والاولون كانوا يقولون ان الاشياء تكون  
من المبدأ الواحد والتحلل والتكاثف وهذا هو الطريق الاول كما عرفت والتذكرون بعد هم سلوكوا فى طريق اخر  
فانهم قالوا ان تكون الاشياء بالاقرار والاجزاع من المبدأ المذكور الخاط فيجميع الاصداد والموجودات وهذا  
هو الطريق الثانى لتكون الاشياء وهو الذى نقله المصرا فاسماد ريش والى هذا الطريق يرجع مذهب بندوقلس  
واما فساعوراش حين قال وكل من يقول ان الموجودات واحدة وكثيرة الى اخره ويفرغها عنه بانه يعين مبدا ماديا  
واحدا فقط وهما عينان واحدة واحدا اخرى كثيرا لان انا فاسماد ريش وان كان وضع مبدا مختلف الجنس والقصور  
ومركبا من امورا لان كل مختلف الجنس والقصور يحصل من اجناس مختلفة ولكن كان لا يستعمل الاشياء التى يحصل  
منها ذلك المبدأ مبادى فكان يكون المبدأ على اية واحدة واما بندوقلس واما فساعوراش ففعلوا مبدا واحدا  
بعض مبادى كثيرة بمعنى اخر فابندوقلس ذهب الى ان جميع الاشياء تكون مختلفة فكرة واحدة عند غلبة الطبيعة  
ولما كان هذه الكرة كادة يخاف منه مجموع العالم عند علمه انه كان يظن مبدا واحدا ماديا بالاجسام وكان يقول  
اذا قلبا العداد وتكون العالم يكون العناصر لا بعد مبادى شأنا الاشياء لم يستبكون هذه الكرة مجدا بعددنا  
معين فعلم من هذا انه قد كان يعين المبدأ واحدا نانة ونانة كثيرة وعلى هذا الطريق عين انا فساعوراش ومنه  
يوجد فيه جميع الاجزاء المتشابهة الغير المتشابهة وكان يظن هذا الحوض وقل هذا العجين مبدا واحدا وكانت  
لك الاجزاء الغير المتشابهة كثيرة فلهذا وافقنا انا فاسماد ريش فيما قال ان تكون الاشياء يكون بالاقرار

ولان نفهم هذا يجب ان تعلم ان  
بعض القداماء الطبيعيين الو  
الواصفين مثلا واتخذوا

والاخراج

والاخراج من الواحد واختلاف بينهما بوجوهين فان ائبد وقلش ذهب الى ان العالم والكرة قد صنعوا من غير متناهية  
وكذا سيبصنعوا وهذا هو دور الاشياء كما سيجي مضمنا في الاول الفصل الاول من ثامن التسماع الطبيعي وقال  
انافساعوراس ان هذا العالم قد صنع مرة فقط من الحوض المذكور ولا يشهد بعد ذلك ابدا ووضع مبادى مادة  
غير متناهية مسترة في هذا الحوض واما ائبد وقلش فذهب الى الاربعة فقط فان لم يكن المراد ذهب مرة فربما  
ولفكوس مع انهما من الطبيعيين المتكلمين على مقتضى الطبيعة لا فراهما بالحركة قلت لاننا انما اردنا ان نذكر ههنا  
مذا هيا الطبيعيين القائلين بان المبدأ واحد واحد فكثير في موقر بنس ولفكوس لم يقول كذلك بل عتيا  
المبادى جسميات لانقسام غير متناهية يحصل من اجتماعها الاجسام فان قلت لما كنا ناعتنا هذه الجسميات الغير  
المتناهية في الخلاء كاعين انافساعوراس مبادى مادة غير متناهية في حوضه فقد صنعنا مبدأ واحدا مثله بوجهنا  
قلت ليس الامر كذلك فان بينهما فارقان وجيه الاول ان انافساعوراس قد كان وضع في حوضه اختلافات واسما  
لاشياء المختلطة وهما لم يضعه اصلا بل ناعتنا كون هذه الجسميات متفاضلة متفارقة والثاني ان حوض انافساعوراس  
كان امرا موجودا بخلاف خلائقها وان قلت لما كان ما وضع فمادة الطبيعيين مبدأ واحدا ماديا الاجسام الطبيعية  
غير خالفة لما وضع المر فانه وضع الميوى التى هي واحدة مبدأ اما ديا لها مسمى في المتن الثاني والثمانين من هذا  
الكتاب بالموضع الاول وكان يعين عنوان التكون الاشياء موضوعا واحدا والتخلل والتكاتف كالتضادين وهذا  
غير خالف لما ذهب اليه المصنف لم يرض المصنف بالاولا قلنا لان بينهما فارقا فان ما وضعوه مبدأ ما ديا هو الجسم وهو  
وضع الميوى التى ليست بجسم بل قوة جوهرية فقط ولان انقد ما حين عتينا لتكون الاجسام موضوعا واحدا  
اعالجسم الواحد والتخلل والتكاتف كما لا مندأ لم يفكر وبافكار دقيقة صحيحة موصلة الى ما هو الحق كما هو الاخر ولم  
الى وجه المقصود الامتياز المجردة فقصروا في كل منهما بل ان باب اما في الموضوع فلا نهم عنوان امر موجود بالفعل واما  
في الاضداد فلا ن التخلل والتكاتف من الاعراض وهى لا يمكن ان يعين مبادى لتكون الجوهرى والمركب فقصروا  
ونقصناهم فعين لتكون الجوهرى الميوى الموجودة بالقوة لان تكون موضوعا والعتورة والعدم كالتضادين ثم  
ان قلت لم سمي افلاطون الميوى كبيرة وصغيرة كما نقل عن المصنف في هذا المتن وفي المتن الثمانين وسميها هو كذلك في  
نماؤس قلت فاختلاف الافلاطون في وجهها وذكرها وجوها كثيرة الاول ان سميها كبيرة لكون استعدادها لتلقب  
الصورة التعاقبة كثيرة غير متناهية وسميها صغيرة لعدمها الذى لا يفرق ولا يتفرق افلاطون عنها اصلا كما سيجي في  
المتن التاسع والسبعين والثاني سميها كبيرة لانها يمكن ان تكون مع كل جسم موجود وصغيرة لانها ليست موجودة  
بالفعل اصلا عند بلون الوجود كما بينا في المتن الثلاثين والثالث سميها كذلك لانها في نفسها بهيمة غير عتية  
كما قال افلاطون في مكالمة فيلوؤس والكبير والصغير يدلان على غير المعين والرابع سميها كبيرة لانها منسأة لا نندأ  
واصله وصغيرة لانها لجسب ذاتها ليست لها بهيمة امتداد اصلا واختلا مش سميها كذلك ليشعرها فانه مقام  
الضدين والسادس سميها كذلك ليشعر متقابلات البدلات ولما وقع كلا منافيها قال افلاطون من الكبير والصغير  
اتحاد بين لتكون الاجسام الطبيعية على رايه ناسب ان نذكر الاشياء التى ظن انها تجتمع في كونها على ما قال في مكالمة فيلوؤس  
من انها خمسة غير المعين وللد والواحد والجامع والماهية غير المعين هو الميوى المتصف في نفسها بالعدم والحد تابع لكل  
الى الصورة والواحد هو المركب الذي سماه في نماؤس بالولد والجامع هو الفاعل للوحد والماهية هو المثال وقل هو  
الشي المركب لا يقال ان افلاطون هنر الواحد بالمركب والواحد المفعول في هذا المتن قد اخذ بعين الصورة فيكون هذا  
الاخذ غير مطابق لماده فيكون باطلا لانا نقول الصورة يمكن ان تسمى حدا واحدا باختلاف الوجه لانها من حيث  
تحدد توجد شيئا فتكون واحدة والمركب يسمى واحدا كما لعل المتن الثالث والثلاثون قال المصنف لكن برى انافساعوراس  
ظن المبادى غير متناهية كذلك لانه ظن راي الطبيعيين المتفق عليهم بينهم حقا وهوا يكون شئ من الامور جولة  
لاجل هذا قالوا ان المجموع قد كان مجتمعا وان التكون كذلك يكون لاختلاف اجزائه عتيا الاقتران والافترق **قول**

انغم

لأن الكبير والصغير كالصديقين



لما فرغ المر من تعداد مذاهب قدماء الطبيعيين شرع ههنا في بيان مذاهبنا ههنا عوراش فقط وترك ما عداه  
لا ينبغي ولا كان ينبغي للفيلسوف ان يكون مطلع نظره تفصيل الصدق واستطلاعه وكل من يكون مطلع الصدق  
يكون قاضيا لخصما كما قال المصنف في المتن الحادي والثمانين من اول الفلكيات ذكر المصنف ههنا وفي المتن الثاني المباني التي  
ذهبنا ههنا عوراش الى ما ذهب اليه حتى يقدر ان يحكم بعده حكما صادقا صحيحا فقال ان انا ههنا عوراش ذهب  
الى هذا الرأي لانه ظن ان ما ذهب اليه الطبيعيون بالاتفاق من انه يوجد شيء من العدم حتى كان استدلاله بانه  
لما كان هذا القول المنقح عليه بينهم اى ان اشياء ما لا يوجد من العدم صادقا وجبان يكون كل ما يحدث موجودا  
بوجه ما قبل ان يحدث والالكان يحدث من العدم وهو مخالف لما اتفقوا عليه فكل ما يكون ويكون الان وسيكون  
يكون موجودا بوجه ما قبل كونه وكون شيء موجودا قبل التكون بلا حيلة على وجهين بان يوجد قبل كماله او يتجزأ  
على وجهه يكون بعدا وبان يوجد قبل بوجه مغاير لما يكون بعدا بان يوجد اولانا فاصحنا خطا وبلا فرق شتم  
يتكون ويوجد تاما متميزا ومتفرقا والاول مستحيل لانه تحصيل الحاصل فعبث الثاني وهذا لا يمكن ان يكون لوقوع  
وان يبين الان بان يتضح ان يوجد قبل كونه شيء لجزء غير متناهية متناهية للاجسام مختلطة معا في حوض محيط  
لمجوعها فاجل هذا يقولون انا ههنا عوراش وتابعوه ان المجموع اى مجموع الكونيات قد كانت معان العقل الى الوجه  
تعالى بين تلك المختلطة وافترضا خلق مجموع العالم منها فزال ومثل هذا التكون الاختلاف وبعضهم عين الافتراق ولا  
والافتراق قال بعض الشرح ان هذا الكلام متعلق الى طرفي التكون المذكورين في المتن السابق يعني ان الذين يقولون  
الاشياء من مبدأ واحد بالفضل والتكاثف قالوا ان مثل هذا التكون اختلاف والذين يقولون ههنا من مبدأ واحد  
مركب مختلف الجنس يولدونها بالافتراق وهذا الشرح ليس بمراد المصنف لانه لا يتجمل من ترتيب الكلام  
فقط بل لانه هذا الكلام اى وان التكون كذا يكون اختلافا من كلامنا ههنا عوراش وهذا الكلام يذكره المصنف ايضا  
في المتن الاول من الكتاب الاول للتكون والفساد حين يرد على انا ههنا عوراش بانه لم يعرف اللفظ المخصوص للتكون حيث  
قال فيه ولكن لم يعرفنا ههنا عوراش اللفظ المخصوص للتكون لانه قال التكون والفساد ههنا اختلاف ومعناه ح  
انه لما كان يقول ان الاشياء يتولد بالاجزاء والانفصال من الحوض كان ينبغي ان يسمي التكون حين اراد ان يسميه  
بالافتراق والافتراق كما سماه المصنف البعض ههنا فربما له وعلى هذا المعنى يكون المصنفينا الراى انا ههنا عوراش  
بتمامه فكانه قال كان يقول انا ههنا عوراش بتمامه فكانه قال ان الاشياء لا تحدث من العدم بل كانت موجودة قبل  
في حوض الموجودات فيتمتع بوجوه ما وهذا هو كون هذا الشيء اذ ذاك وقوله في اخر القول الافتراق  
والافتراق يمكن ان يكون منسوبا الى التكون الاشياء فقط يعني ان يكون شيء متفضل وتفرق للجسيمات المتشابهة  
من العجين اغبر الشاهي الموجود في الحوض المذكور وتغارب وتختام بعض اجزاء هذا التكون ببعض اخر وهذا هو  
تصير خطا واثنا واما شجرة انا ههنا عوراش وانما يمكن ان ينسب الافتراق الى التكون الاشياء والافتراق الى ههنا عوراش  
**المتن الرابع والثلاثون** ولان كل صفة يحدث من اخر فيوجد ههنا لان كل ما يحدث لما وجب ان يحدث ما من الموجودات  
او من الامور وجودات واستقلال الحدوث من الامور لا اتفاق عليه ان الطبيعيين ظنوا انه في الضرورة ان  
ان يحدث من الموجودات ويوجد فيها الكون من صغر مقدرا فانها ليست محسوسة لنا وقالوا ان كل شيء مختلط  
بكل شيء لانهم كانوا يرون ان الكل يكون من الكل وظهرت في نفقات وتبينت في اختلافات يكون مما يزيد غلبته  
بسبب كثرة غير المشاهيات في الاختلاف لانه ليس كذلك كل ابيض خالصا ولا اسود ولا احمر ولا ليم ولا عظم  
وما يكون منها اكثر في شيء يري ان يكون هو طبيعة ذلك الشيء **اقول** يذكرك المصنف في هذا المتن امور ثلاثة يذكرك المصنف  
الثاني انا ههنا عوراش وجعلنا من شئ الى شئ او ردا عليه في عصره فقال اخذنا ههنا عوراش دليله الاخرين  
ان كل صفة يحدث من اخر فيوجد ههنا لانهم كانوا يقولون ان كل صفة يتولد من صفة مثلا البياض من السواد  
والنار من الماء والعكس فثبت ان هذه اما تحدث من الامور وجودات والافساد من الموجودات لا يمكن اثبات

الشواهد الاول لانه مخالف لما اتفق عليه اذ الطبيعيين من انه لا يصير شيء من العدم والشواهد الثاني يمكن ان يؤخذ  
على وجهين الاول بان يتبدل طبيعة شيء كالسوداء مثلا الى ابيض كالبياض وهذا ايضا يمكن اثباته بالذرية  
فيكون لو حدثت من الموجودات تحدث من اجزائها الموجودة في امتدادها ولما افكر ان يكون كل شيء من كل  
شيء اخر لانه ان يكون كل شيء في كل شيء ولهذا قالوا ان كل شيء مختلط بكل شيء اخر ولما افكر ان يكون كل شيء مختلطا  
في كل شيء كذب لانه لو كان كذلك فلم لا نرى اجزاء الابيض في الاسود وفي الماء اجزاء النار وفي اللحم والعظم اجزاء الماء  
والحديد والنحاس والفضة لانه لو اخذ السبب القصاد في الحكمة من الحسن كان من افراط الجنون ان يحكم بما يخالف  
الحس وضع المصنف جواب هذا الاليل من جانبنا ههنا عوراش فقال لكن من صغر مقدرا فانها ليست محسوسة  
لنا يعني ان كل شيء مختلط في كل شيء واجزائه موجودة في نفس الامر كما لا نرى كمال صغرها وانما نرى اذ لم يزد  
واجتمعت في شيء ثم لما اورد عليه انه لو كان في الاسود مثلا اجزاء الابيض وفي الماء اجزاء النار وبالمجمل كل شيء في  
كل شيء في اي شيء تنماين الاشياء ولم يسمي الاسود اسودا والماء ماء والاشياء ما نارا او ههنا اجاب عنه بقوله  
وظهور المتغيرات وتسميتها باختلافات يكون ما يزيد غلبته بسبب كثرة غير المشاهيات الى اخره يعني ان تنماين الاشياء  
وتغاربها وتسميتها باسماء متخلفة يكون باكثرية بعض الاجزاء الموجودة فيها من بعض اخر وغلبته بعضها على بعض  
مثلا الماء يتمايز عن النار واليابس وسائر الموجودات الجسمية ويسمى باسم مخصوص لان الاجزاء المائية  
الموجودة فيه اكثر من الاجزاء النارية واليابسية والاجزاء الاخر المتبقية الموجودة فيه وغلبة عليها اذ  
غلبة ولهذا قال لانه ليس كل ابيض خالصا ولا اسود الى قوله وما يكون منها اكثر في شيء يري ان يكون هو طبيعة ذلك  
انه لا يمكن الحكم للغالب فتميزها بسبب حساسات ذلك الغالب الاكثر في الاجزاء العقلية المغلوطة فيها وتحكم  
بتغارب بعضها عن بعض اخر وتسميتها باسماء مخصوصة وبما فتر علم تمام راى انا ههنا عوراش ومبانيه وجوابه  
عما اورد عليه ثم لذكر بعض سؤالات على المتن السابقين مع اجبتها سئل اكثر الشرح ما السبب في ان المصنف ذكر وين  
مذهبنا ههنا عوراش من المذهب المذكور لانه قد ما الطبيعيين في المتن الثاني والثلاثين وابطل ولم يبين  
ولم يطلها بل بالسبب في انه ذكر مذهب مسنوس وبارمندش وانا ههنا عوراش من المذهب المذكور لانه  
الحكمة في المتن السادس وابطلها ولم يطلها بل بالسبب في انه كان يليق به ان يبطل كلامه لانه لا يتجمل واجيب بان المصنف  
ذكر مذهب القدماء ورد ههنا على ما كان ينبغي ان تذكره ولم يرد ههنا على الترتيب في شاك واحد وفي كل موضع ذكره  
لانه لو فعل كذلك لرى انه يذكي في التلخيص لانه غير وهذا بعيد عن الفيلسوف لكن يرد المذهب الذي يخالف الاشياء  
التي يجب ان تذكر بالصدق في المحل الذي كلامه فيه اما لانها تعين لبيان الحق ولا انها كانت شهرة وصادة من الرجال الكبار  
الكثيرة مع كونها كاذبة اولانا ههنا عوراش الى راي يستند اليه المصنف ايضا اولانا يترجم من ردها دعيها اولانا دعيها  
يورد في موضع اسبب به وهكذا فعل ههنا عوراش مذهبنا ههنا عوراش وترك المذهب الاخر لانه كان في ذلك الزمان  
مشهورا ومذكورا عند كثيرين من العلماء ولان انا ههنا عوراش كان في ذلك الزمان في مرتبة عليا من الاشهر اورو  
ولانه كان مبينا على مقدمات بنى المصنف عليها ايضا اثبات الحسوى الاولي لانه كما قال انا ههنا عوراش بالتحليل المذكور  
الكائن في الحوض لانه لا يلزم وجود الكائنات من العدم كذلك قال المصنف بالحسوى الاولي لانه لا يلزم ذلك ولان حليلنا  
انا ههنا عوراش بيشابه بالحسوى الاولي زيادة مشابهة والمشابهة سبب الاختراع ولانه لا يلزم من ابطاله ابطال  
مذهب ذموفريوش ولا جوش وابطلها بل بالسبب في انه كان يليق به ان يبطل كلامه لانه لا يتجمل واجيب بان المصنف  
انا ههنا عوراش يبطل المصنف عدم تناهي الجسيمات الصغيرة التي وضعها ذموفريوش ومتفقوه مبادي الاجسام  
الطبيعية فان قلت كان ينبغي على المصنف ان يذكر مذهب ذموفريوش ومتفقوه وان يرد لانه كان في ذلك  
الزمان معتبرا ومشهورا زيادة اعتبارا وشهرة مذهبنا ههنا عوراش لما قال المصنف في المتن الثاني من الكتاب  
الاول للتكون والفساد ان ذموفريوش يري ان يصرف رايه بالادلة المختصة الطبيعية ورجحه على سائر رايه في المتن الثاني



قلت لا يناسب ان يبطل مذهب زمره نوح في هذا المحل بما لا يلائمه او رد للمبادى جسيمات غير متناهية  
واورد ايضا الخلاصة على ما نقل عنه المصنف في المتن الحادى والاربعين من هذا الكتاب وفي الفصل الرابع من اول  
ما بعد الطبيعة وابطال الخلاصة ليس بمناسب لهذا المحل لكن يبطل في الكتاب الرابع وكذلك ذكر مقدمات غير قابلة  
للافتسام وابطالها مستحيل في الكتاب السادس الذي يتبين فيه ان كل متصل ينقسم دائما الى المتقسمين واسمه  
وسبيلها ايضا في الكتاب الاول من الكون والفساد واما ابطال المذهب ملسوس وبارمنديس هو واجب في هذا  
المحل لانهم اهدوا اساس الحكمة الطبيعية بالكيفية لانهم انكروا الحركة والطبيعة ولان مذهب بارمنديس كان مشهورا و  
معتبرا في ذلك العصر كما يعلم من مقالة افلاطون المسماة بكلمة بارمنديس واما ابطال سائر المذاهب فيعلم من هذه  
الابطالات ومن يراى الحق الذي سبكه في المتن الثاني والاربعين وبعده وسينكشف بطلانها في محل يقتضيه  
ابطالها وان قلت ان انا متاعورا قد كان يقول بمبدأين مادى وقاعل الحركة وكفر في الجميع كما نقل عنه المصنف  
في الفصل الثالث من اول ما بعد الطبيعة وفي مواضع اخرى لم ينقل عنه ههنا المبدأ الفاعل ايضا فلان الكلام ههنا  
انما هو لمبادى الاجسام الداخلة فيها والمبدأ الفاعل ليس كذلك فلهذا ذكر ههنا في المبدأ المادى فقط وهو  
ذكرنا كانت جسيمات الاجزاء المتشابهة الغير المتشابهة المتخالفة في حوزة المذكور كما لمياء الغير المتشابهة والغير  
الغير المتشابهة واللحم الغير المتشابهة والعظام الغير المتشابهة والاعرف والغير المتشابهة المعززة لك وسعى هذا المتخالف  
بنشأة الاجزاء ولما كان في كل شئ جميع الاشياء الاخر على رية سماه بذا كلا يعنى ان الكل مزروع في الكل **المتن**  
**للمشهور والثالثون قال المصنف** فلما كان غير المتشابه من حيث انه غير متشابه غير متشابه فيجب ان يكون الكثرة او الابدان  
كغير متشابه وتجب التسوية فكيف ما غير متشابه فمتدكون المبادى كغير متشابهة بحسب الكثرة والتسوية يستحيل  
ان يتبين الاشياء التي تحصل منها لانا انما نطق ان يتبين المركب حين نذكره من اى شئ يكون وكما هو قول **المصنف**  
فرع الصنف من غير تمام مذهب انا متاعورا اس وذكرا دلته وجوابه عما اورد عليه شرح الان ان يبين الصنف  
الصدق ويرده ولما كان مذهب متشابه لاربعين احدهما هو ان مبادى الاجسام الطبيعية اجسام غير متناهية  
متشابهة على اجزاء متشابهة والثاني هو ان الكل موجود في الكل رد المصنف كلامه ههنا في الاول وفي هذا المتن والثاني  
الافقده في هذا المتن من يتبين الاجسام وفي الاق من وجودها وتفضل في هذا المتن امرين باخذ مقدمات لا يثبت  
وتفضل بهما البرهان الاولى هي ان غير المتشابه سواء كان بحسب الكثرة او الامتداد او الصنوع من حيث انه غير  
متناه غير متشابه وأشار ههنا الى الاهتمام الثاني الغير المتشابه في الاول بحسب الكثرة كالوكانت الاعداد غير متناهية  
بالفعل والثاني بحسب الامتداد كما لو كان جسم وخط غير متناه بالافعل وقال كل منهما كى غير متشابه لان الكثرة والابدان  
من مقولة الكم والثالث بحسب التسوية فتم اكثر الشرح من غير المتشابه فيجب التسوية مهورا غير متناهية الاعداد  
ولهذا قالوا هذا الجسم متشابه للتقسيم الاول لان غير المتشابه فيجب التسوية غير متناهية بحسب الكثرة ايضا لان كل جسم  
كثير الاشياء التي تفرق فيها بالعدد فقط بل بحسب الكثرة والتسوية معا لان هذه الغير المتشابه ملابغ غير متناهية  
ايضا ليست الاول وهذا الغم ليس بمعنى عند الشارح لان كل التقسيم روبا اذا التقسيم القبيح هو الذي يكون اقساما  
متقابلة او متخالفة ولان هذين التقسيمين يكونان بحسب العدد في نفس الامر اما كون الاول بحسب العدد فقط والثاني  
بحسب التسوية ايضا فمما يراى بالعين بالنسبة الى الامتداده ومن طرف الماده لان طرف الامتداده في الماده متناه على ما فهم  
هو غير المتشابه شدة كما اذا قلنا قوة غير متناهية ونحوه شدة وبهذا المعنى شغل ههنا ردة الله تعالى غير متناهية  
وهو يمكن ان يوجد صنف كى غير متناهية عند انشطوت لا اهل يقول ان سطوت قد تم الله تعالى غير متناهية ههنا  
شدة ام لا وهل يقول يمكن ان توجد في الخارج صنف وكيفية غير متناهية شدة وبحسب ان درجات افلاطون  
سمى هذا الغير المتشابه بحسب الضمن فكيف ما غير متشابه واما اورد هذه القضية اي قول غير المتشابه من حيث انه غير متناه  
غير متشابه مؤكدة لان غير المتشابه مادية وبالفعل يتبين ولهذا يرسم ويجعل وكذا غير المتشابه بالعدة لكن غير المتشابه

من حيث انه غير متناه لا يتبين كما ينبغي في موضعه والمقدمة الثانية هي ان المركب لا يتبين الا اذا يتبين الاشياء التي يحصل  
منها ويتبين كم هو قليل هذه المقدمة هو ما ذكره المصنف في المتن الاول من قوله لانا انما نطق ان يتبين شئ ما حين نذكر  
عنده الاول وبتداه الاول حتى العناصر وتصوره دليل الصيرورة هكذا لو كان مبادى الجسم الطبيعي غير متناه لما يتبين  
طبيعى والثاني فكذا المبدأ اما بطلان الثاني فمتفق عليه وقد عترف به المصنف انا متاعورا اس فانه يقول ان المتشابه  
الطبيعى يتبين ولا نه لونه يتبين لكن العقل ويجتنبه يتبين امر عينا واما الالافه فطاهره من المقدس لان اذا كانت  
مبادى الجسم الطبيعي غير متناه لا يتبين بالضرورة بحكم المقدمة الاولى في اذ ام يتبين المبادى التي يحصل منه الجسم الطبيعي  
ولم يتبين ما هو كى لا يتبين جسم طبيعى بالضرورة بحكم المقدمة الثانية فلما كان مبادى الجسم الطبيعي غير متناه لما  
جسم طبيعى وتبينه الدليل يبطل ايضا مذهب اليه ذموفريش ولاجيوش وايضا من ان مبادى الاجسام الطبيعية  
جسيمات صغيرة غير متشابهة متشابهة لا متناهية كما قال بواليد بن رشد القرطبي وان زعم سبيل يتبين امر اخر كما  
اسكندر الافروسي **المتن السادس والثلاثون قال المصنف** فلما كان يبين ان يكون الكل الذي يقع على اجزائه ان يكون لكل شئ  
اى امتدادا كان بحسب الكبر والصغر بحيث يمكن ان يقع عليه ذلك واريدين الجزء الذي اذا وجد في الكل ينقسم اليه ولما  
كان يستحيل ان يوجد الحيوان او الشجر كى بكل امتدادا كان بحسب الكبر والصغر فطاهره ان يستحيل ان يكون جزءا من  
لان لو كان لكل ذلك والكم والعظم ومثال ذلك الجوز بين اجزاء الخبز والغمرة والشجر فطاهره ان يستحيل ان يكون  
الكم والعظم ومثالهما كى بكل امتدادا بحسب الكبر والصغر **قول** لما فرغ من ابطال مذهب انا متاعورا اس يتبين  
الاجسام شرع ان يبطله بوجودها ولا تعرف هذا يتبين ان تعلم ان الاجسام المتشابهة المتشابهة التي وضعها  
انا متاعورا اس في حوزة ليس لها نهاية الكبر لان كان اللحم مثلا غير متناهية وغير المتشابهة في ليس لها نهاية الصغر  
لان يوجد في كل قطعة من اللحم مثلا شرا لاشياء لان الكل يوجد في الكل فكل ان فصل من اللحم المذكور شئ يكون  
اصغر ثم اصغر ثم واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف استدلاله بطلان مذهب انا متاعورا اس في الاجزاء المركبة للكل العدمية  
النهاية كالكم والعرف والعظم المركبة للخيول يمكن ان توجد بكل امتداد من الكبر والصغر وكل ما يمكن ان توجد  
اجزاء الكل على اى كبر وصغر يحيا يمكن ان يوجد الكل كالحيوان مثلا كذلك في كل ما يمكن ان يتكون الانسان  
كالارض وكجميع العناصر بل كغير غير متناه وكذلك كان يمكن ان يكون مثل بقية وزرعة وكذلك يمكن ان يكون  
كل جسم كبر غير متناه وباصغر صغر وهو مستحيل كما قال يستحيل ان يوجد الحيوان او الشجر كى بكل امتدادا  
الكبر والصغر وكل جسم طبيعى باخذ كبر او صغر مناسبه محققا ومتقنا من طبعه ولا يمكن ان يتجاوز عنهما  
اصلا والصغر والكبر المتناسب المحقق المتعين من الطبيعة هو ما يكون لامتدادا لا ماضوع في غير المتشابهة ويتبين  
الكبر حين قال واريدين الجزء الى اخره يعنى ينقسم الاجزاء الى الاجزاء الذاتية التي يحصل منها الكل كى  
الاولى والصنوع والكل لما صير منها لا يمكن ان ينقسم اليها بحيث يمكن ان توجد متفرقة والى الاجزاء الثانية  
التي لو انقسم الكل اليها يكون كل منها موجودا متفرقا مثلا لو انقسم الانسان الكل الى العظام واللحم والعروق  
وعند ذلك من الاجزاء النامية الحاصل هو منها يوجد كل منها بذاته متفرقا والمصنف لا يكلم ههنا للتقسيم الاول بل  
لثاني لان انا متاعورا اس انما قال بالاجزاء الثانية وانها هي المركبة للكل والكل انما يحصل منها وتجيى ان تنفك عنها  
المصنف ههنا فانه لم يقل لما كان يجب ان يكون الكل الذي يقع على اجزائه ان يكون كى بكل امتدادا بحسب الكبر والصغر  
بحيث يجب ان يقع عليه ذلك بل قال بحيث يمكن ان يقع عليه لان عبارة اخذت ههنا ليراد بها الوقوع الصرور  
بل ان كان الوقوع اى يمكن ان يقع وانما قال كذلك ليدفع ما يمكن ان يورده انا متاعورا اس من ان اجزاء وان كان يقع  
عليها ان يكون كى بكل امتدادا اى امتدادا كان بحسب الكبر والصغر لكن العقل الفاعل يعلم ان يكون بمقدار معين  
لان يحصل الكل على استعداد مقتضى استعداد له لا بان يتجمع اكثره لخصوصه في لا يلزم انه لما كان يقع على اجزائه  
الكل ان يكون كى بكل امتدادا يقع هذا على الكل ايضا فانه قال ليس له ان الفاعل عليها كذلك ولا يلزم الوقوع بالفعل

ليس له نهاية



لكن هذا من المتأخرين وبالعرض واما بالنظر الى ذات الجسم فيمكن ان يقع على الانسان مثلا ان يكون كذا بكل امتداد  
الكبر والاكبر وهو مستحيل قطعاً فاذا ذهب اليه انا متاعور اس مستحيل ايضا **المسألة الثانية والثلاثون** قال المصنف  
لو وجد مجموعات هذا الجنس كل واحد في آخره لم يفرقوا في تفرقة واحدة وتسميت من الكثرة ومصاد كل واحد من كل واحد  
كالماء من العلم بالانفصال والكم من الماء وكل جسم متناه فلهذا لا يمكن ان يوجد الكل في الكل لانه اذا خرج من الماء  
الكم فخرج مرة بعد اخرى من الباقي بالفصل وان كان الخارج اصغراً مما كان لا يتجاوز مقداره اما في الصغر فان انتهى  
للمخرج فلا يكون الكل في الكل لانه لا يوجد الكم في الماء الباقي وان لم ينته بل يتحقق المخرج دائماً يكون في الامتداد المتناهي  
المتناهي المتساوية غير متناهية بحسب الكثرة وهو مستحيل **قول** لا فاع من ابطال القول الاول لانا متاعور من في  
في المتن المتأخرين شرع ان يبطل في هذا المتن وفي المتن الا في قوله الثاني وهو انه لا يوجد جسم خالص في الخارج  
بل يوجد الكل في الكل ويقتل اموراً ثلثة يذكر اولاً راء انا متاعور اس وتضع ثانياً مقدمة وبرهن ثالثاً فيقول  
وايضاً لو وجد مجموعات هذا الجنس كل واحد في آخره لم يفرقوا في تفرقة واحدة وتسميت من الكثرة ومصاد كل واحد من كل واحد  
مجموع الموجودات الطبيعية لوجود التعاكس يعني يوجد الكل في الكل الثاني هو ان الموجودات الطبيعية لا  
بل تفرق وتنفصل لانها كانت وجدت اولاً بالتعاكس حتى اذا ظهر انها تكون تكون ظاهرة فقط والثالث  
هو ان الاشياء تسمى كذا وكذا بسبب كثرة ما وجدت فيها ثم ذكر المقدمة وهي ان كل جسم متناه ينفذ باخره  
المتناهية دائماً وهذه المقدمة لا يجوز ان تفهم فيها ههنا سبباً لانها لو فهمت كذلك لكانت كاذبة لان برفع الـ  
المتناهية المحوّل بالانزعاع الهندسي من متصل ما لا يعني المتصل لانه قابل للانقسام الى ما يقبل الانقسام دائماً  
بل يجب ان تفهم فيها طبيعياً وحسباً واذا فهمت بهذا الوجه فظاهر ان كل متناه ينفذ باخره اجزاء المتناهية منه  
مرة بعد اخرى دائماً ولاظهار ان راءه الاخراج الطبيعي للمسي لا انزعاع الهندسي قال وكل جسم متناه ينفذ من الجسم  
المتناهي ولم يقل وكل متصل متناه ينفذ من المتصل المتناهي وايضا المقام انا يقتضي هذا الفهم لانه هكذا كانت  
حججنا انا متاعور اس ثم برهن على بطلان ما قال انا متاعور اس بقوله لانه اذا خرج من الماء الكم الى اخره يعني لنقل  
ان الكم يكون من الماء لان الكل يكون من الكل كما قال انا متاعور اس في لقاءه وفيه ماء مثله ولنقر ان العقل  
المخرج الذي قال انا متاعور اس شرع ان يخرج منه الكم بالفصل مرة بعد اخرى فيقول لما كان الماء والكم الحائط  
في متاهيين فياخرج اجزاء الكم مرة بعد اخرى بالفصل يخرج مجموع الكم الحائط فينجمكم المقدمة المذكورة  
القاتلة بان كل جسم متناه ينفذ من الجسم المتناهي اي لا يبقى منه شيء اذا اخرج منه مراراً كثيرة فيبقى الماء حياً بالكم  
اصلاً فقولنا ان الكل يوجد في الكل وقوله لا يوجد شيء خالص ايضاً باطل لانه اذا اخرج شأناً من اجزاء الاجسام المتناهية  
الحائط في الماء المتناهي في الماء خالصاً في الماء كما كان يقول انا متاعور اس ان يخرج من الماء اولاً اجزاء الكم الكبير  
ثم الصغرى بحيث يكون المخرج بعد اخر اصغر من المخرج قبل دائماً وهكذا يخرج الاصغر ثم وفراً دائماً وتوهم احدان  
يدفع دليل المصنف قال وان كان المخرج اصغراً مما كان في اخره يعني لو سلم ان المخرج بعد اصغر ثم واصغر ثم اصغر لكن لا بد من  
انه ينتهي الى اصغر من الكل ليس في الماء اصغر منه وهذا هو مراده من قوله لا يتجاوز مقداره اما في الصغر يعني لكن يوجد  
فقط لم يذبح مقدارها من مقدار اخرى وهذا التوهم يدفع بالمقدمة المذكورة ايضاً فان قطع الكم المخرج من  
وان كان المخرج منه بعد اصغر مما اخرج قبل لكن لما كانت متناهية لانه انما قد قطعاً واستخرج جميع طرفي مقدارها  
قال فينبغي ان يقال فان انتهى الاخراج فلا يكون الكل في الكل لانه لا يوجد الكم في الماء الباقي يعني ان كان انا متاعور اس قد  
كنت تفهم ان هذا الماء يوجد فيه كل شيء ليس بما خالص صاف لكنني استيقظك بان اقول ليناخذ العقل الفاعل ان يخرج الكم  
ومنا لا اجسام الموجودة في الماء المتناهي منه ثم انا ان ينتهي الاخراج اولاً فان انتهى في زمان ما فلا يكون في الماء الباقي  
امراً فلا يكون الكل في الكل ويكون الماء الباقي خالصاً في الماء فلا يكون كذا فيك كذا بان وان لم ينته بل اخرج منه  
بشيء بعد اخر غير متناهية فيخرج ان يوجد في المتناهي القدر اجزاء غير متناهية بسبب الكثرة وهو مستحيل لانه يكون

ينفذ من جسم متناه

يكون غير المتناهي متناهياً ولما كان هذا مستحيلاً وتجب ان تعرف بانتهاء الاخراج فينبغي ان يكون الكل في الكل  
ويكون الماصفاً خالصاً علم ان لا فاع وضع بعض ملامح الخط في هذا الشق الاخير في بعض النسخ اليونانية والآرامية  
على خلاف قانون رسم الخط المعبر عنه تشويشاً كما ان الشرح لجميع ههنا ولا يصل الى احد المصنفين او راجعنا الى  
قولنا وان لم ينته بل يتحقق المخرج دائماً يكون المتناهي المتساوية في الامتداد المتناهي غير متناهية طبق عبارة النسخ  
القديمة اليونانية ومعناه وان لم يكن خروج الكم من هذا الماء المتناهي متناهياً بل يكون دائماً بحيث لا ينقطع دائماً انما يكون  
الموجودات المتناهية والمتساوية في الامتداد المتناهي المتساوية في الماء المتناهي الموجودة هي في سبب كونها لحاطة  
فيه وكون الحائط المتساوي بالخط كان سطحاً ظاهراً يمكن سوا ولسطح المكان غير متناهية بحسب الكثرة وهو مستحيل قطعاً  
**المسألة الثالثة والثلاثون** قال المصنف وايضاً لما كان يجب ان يكون كل جسم اقل اذا اخرج منه شيء وكان مقداره الكم متناهياً  
بالكبر والصغر فلهذا لا يخرج من الكم اقل جسم ما ولا كان اقل من الاقل وايضاً لكان في الاجسام الغير المتناهية  
لحم غير متناه ودم ودماع غير متناهيين واذا انفصلت بالتعاكس لا يكون الموجودات اقل بل يكون كل واحد غير متناه  
وهذا غير معقول **قول** يبطل ههنا ما قال انا متاعور اس من ان الكل يكون في الكل وليس في الجسم جسم خالص فيخرج  
الاول هو ان الجسم فيعلم بقينا ان كل جسم اخرج منه شيء يبقى بالصغر وقوة اصغر مما كان اولاً في تأخذ ما وضعناه  
انا متاعور اس جسماً متناهياً متناهياً مثلاً وفيه لم يبدأ ان يخرج منه شيء على الدوام سايراً الاشياء كالماء والنار ولا  
كان اخرجنا دائماً بصغر وفيه بالضرورة الى ما هو اصغر من الكم في تسهل هل في هذا الجزء الاصغر شيء منها لا  
فان قال لم يبق شيء منها اصلاً فلا يكون الكل في الكل ويكون هذا الكم الباقي خالصاً وان بقي فيه شيء منها فان امكن ان  
يخرج منه شيء لا يكون الا اصغراً وهو باطل والثاني يصور هكذا لو كان الكل في الكل ولو لم يكن في نفس الامر جسم  
خالص بل وان يكون شيء غير متناه يبرأت غير متناهية وان يكون تلك الموجودات ايضاً حال كونها متفصلة  
غير متناهية وهو ليس الا شاقص صريح لانه اذا كان جسم منفصلاً من اخر يكون له حد لا انفصال فيكون متناهياً  
ويثبت الملازمة بالنظر الى الاول بان انا متاعور اس كان يعني اجزاء متناهية غير متناهية بالعدد وفي كل  
جزئها اجزاء غير متناهية كذلك فلو كان الكل يوجد في الكل كان في الكم مثلاً ماء غير متناهية وعروق  
غير متناهية وكذا في شأنا الاشياء وكذا كان في الماء لحم غير متناهية وغظام غير متناهية وهواء غير متناهية ونار  
غير متناهية الى غير ذلك واذا كان غير متناه واحد مثلاً على الخرف كل غير متناه يكون غير متناه يبرأت غير متناه  
واما بالنظر الى الثاني فيما قال اذا انفصلت بالتعاكس لا يكون الموجودات بل يكون كل واحد غير متناه لانه ينقل  
من الماء مثلاً مجموع الكم وهو غير متناه ومجموع الماء وهو غير متناه ايضاً الى غير ذلك **المسألة الرابعة والثلاثون**  
**قال المصنف** كون الفصيل متناهياً اصلاً فقد قيل بلا علم لكن قيل صدقاً فان الاحوال غير قابلة للانفصال  
فاكانت الالوان والملكات مقالطة فلو انفصلت لكان الابيض والصحة شيئاً من غير ان يوجد امر اخر ولا في الموضع  
فيكون العقل الطالب للحالات غير معقول لانه اذا ان يفصل ما يكون انفصاله محالاً بحسب الكم وحسب الكيف اما  
بحسب الكم فلا لانه لا يوجد مقدراً اقل ولما بحسب الكيف فلا لانه الاحوال غير قابلة للانفصال **قول** لا فاع المصنف  
من ابطال قولنا انا متاعور اس من ان المبادئ غير متناهية وان الكل موجود في الكل شرع لان ان يبطل الطريق  
الذي به كان يشع انا متاعور اس راءه المذكور وطناً نقل في ابتداء المتن قوله الذي يعلم به طريقاً في تفرقة هذا  
القول وهو عدم تحقق الانفصال الكل بما يقتضي ان اخرج الاجزاء المتناهية المتناهي الموجودة في الموضع المذكور على  
رأيه لا ينتهي ولا ينقطع ابداً لانه اذا به هذا الفصيل الفصيل الذي فعله العقل في ابتداء خلق العالم على راءه انا متاعور اس  
وان كان يمكن ان يفهم منه فصل الاشياء الموجودة في خارج الحوض بعد اخرجها منه بسبب انه ظن ان الكل  
يوجد في الكل والمصنف يحكم على هذا القول كلامين يذكر اولاً انه صادق لكنه قيل بلا فاع واما ثانياً فانه انا متاعور اس  
فيقولنا ما قال انا متاعور اس من ان يخرج الكل وفصل لا يتم ولا ينقطع حوالاً انا متاعور اس كان يقول ان يكون

في عظام غير متناهية



أي ولا يوجد  
في الموضوع

جميع الألوان والكمالات والأحوال والكيفيات مختلفة في الجاهل المذكور والحاصل أن يكون جميع الأجزاء مختلفة  
فيه وهو مراد المصنف لفظ الأحوال والمروافقة فإنه لا يمكن إخراج الكل وقسمه فإن الأحوال من قبيل لا انفصال  
أحيان الأجزاء لا يمكن أن يفصل عن مروضاتها القائمة بها ولو فرض أن يمكن أن يفصل عن مروضاتها لا يكون  
بدون مروضتها فيكون <sup>مثلاً</sup> أن يوجد بعض وصحة فقط من غير أن يوجد مروضها ولا في الموضوع ولما كان هذا مستلزماً  
بالبداهة كما قالنا فافهمنا من أن الانفصال الكل مستحيل صدقاً كما صدق المصنفه واستحسنه لكن قال أنه لا  
عن علم وتفكر لا يصنع العقل الأول أن يفسر لأن يفصل ما لا يمكن أن يفصل لأنه يجعل جاهلاً بما يمكن أن يوجد  
وما لا يمكن. واليهذا أشار بقوله فيكون العقل الطالب للتحالوت عين معقول لأنه إذا كان يفصل إلى مروضها  
ظنة العقل الأول ساعياً لا يخلق ما لا يمكن أن يخلق ظن فاسد عين جاهلاً لا معقول لأن الفصل الكل لما كان محالاً  
على رايه فاعتقاده العقل ساعياً من مروضها المحال اعتقاد غير معقول باطل ثم قد المحال بقوله بحسبكم ومحسب  
لغيره أن الفصل المذكور محال من وجهين أما أولاً فبحسبكم لأنه لا يوجد كذا في معنى يستحيل الوصول إلى ما هو  
اصغر من الكل لأنه لو وصل العقل الفاعل بالفصل إلى ما هو اصغر من الكل لا يمكن أن يوجد في هذا الكم الاصغر  
جسم يمكن انفصاله والأول أن يكون اصغر مما هو اصغر من الكل لو انفصل وهو محال بحسبكم كما يكون العقل  
الذي وضعه أفاضاً غوراً ش ساعياً ومروضه الفصل الكل عاجزاً عنه على رايه لأنه وإن صغر الأجزاء المشابهة  
الغير المتناهية لكنه لم يصل إلى اصغر الكل مع وجود سعيه وإرادته إياه على رايه مع أنه لو وصل لكان محالاً  
لرايه هذا الوضع فاسد غير معقول وأما ثانياً فبحسب الكيف لأن الكيفيات غير قابل للانفصال فيكون أراد  
العقل إياه وضعه له عيناً فيكون وضعه أفاضاً غوراً ش إياه على هذه الصفة باطلاً غير معقول **لكن الرابع**  
**قال المصنف** ولم يأخذ بتكون الأشياء الموجودة صحيحة لأنه قد ينقسم الطين إلى الطينيات وقد لا ينقسم وعلى  
هذا الوجه تكون النباتات من البيت والبيت وكذا الماء والهواء يتكون كل منهما من الأجزاء الأولى  
أخذ الغلبة والمتناهية كما فعل ابنه وقليل **قول** لما فرغ من رد راي أفاضاً غوراً ش بالنظر إلى الفصل والخراج  
من الخوض وقضه العقل الفاعل جاهلاً لما يمكن أن يخلق ولما يمكن وما جازاً فاصراً بما يريد ويسعى عليه ثم  
الآن أن يرد رايه بالنظر إلى أحد وث الأشياء الجزئية ثم يحصل نتيجة مجموع البحث المذكور من المن التسادس  
هذا المن ولما كان يقول أفاضاً غوراً ش أن الأشياء تتكون بحيث لو اقتضى أن يتكون الخلق والعظم لكان واجباً  
أن يفصل ويخرج من الجاهل المذكور أجزاء العظم الصغيرة وأن يجمع معاً حتى يظهر الخلق والعظم من الطين  
كذلك لو اقتضى أن يحدث الطين لكان واجباً أن يفصل ويخرج الطينيات من الجاهل المذكور حتى يخرج  
من الطين إلى الطين وكذا ذلك لأشياء لا يمكن أن يكون التكون ولحدوثه بالانفصال والخراج  
من الجاهل الواقع في الخوض المذكور قابل المصنف بما يشهد به المن على خلاف ما قال فقال أفاضاً غوراً ش أن الطين  
قد يكون من الطينيات الأخر المتشابهة وقد يكون من الأجسام الغير المتشابهة مثلاً من التراب والماء وقال ينقسم  
الطين إلى الطينيات الصغيرة وينقسم أيضاً إلى المادتين الطينيتين فكون الطين ليس من الطينيات المتشابهة فقط بل من  
الأشياء المتشابهة فقولنا أن التكون والحدوث يكون من الأجزاء المتشابهة مطلقاً كاذب وكذلك البيت قد يكون من  
وقد يكون النباتات من البيت وكذلك ينبغي أن يعتد أن تكون سائر الأجسام الطبيعية فإن بعضها يكون ويحدث  
من الأجزاء وقد يحدث الهواء من الماء وقد يحدث الماء من الهواء ولهذا يجب حدوث الماء أن يوجد أولاً ماء آخر  
يظهر من فصل هذا الماء أو ذلك الماء ويحدث من الهواء أن يوجد أولاً هواء آخر يظهر من فصل هذا الهواء أو ذلك  
الهواء بل يكفي وجود جسم يكون قابلاً لأن يتبدل إلى الماء والهواء ثم يحصل أن ترى الذي عين مبادي الأجسام  
الطبيعية المركبة لها بالطبع قليلة ومتناهية راجع من الأدلة التي بينها واحداً وغير متناهية. واليهذا أشار  
بقوله فالأولى أخذ الغلبة والمتناهية كما فعل ابنه وفاسد وكان محسناً أن الأولى تضع المبادي واحداً أو اثنين

لأن

أو غير متناهية يرد عليها فاسد كثيرة كما وردت على مسوس وبارمنديس وأفاضاً غوراً ش والآراء التي وضعها  
قليلة ومتناهية لا يرد عليها هذه الفاسدة الكثيرة وأيضاً لما كان يمكن أن يضبط بالمبادي القليلة المتناهية شيئاً  
التي تزد أن تضبط بالمبادي الغير المتناهية كما يمكن أن يضبط بالمبادي الستة التي هي أفاضاً غوراً ش لربعة والخمسة  
والسادسة على ما وضعها ابنه وقليل الأشياء التي يمكن أن تضبط بالمبادي الغير المتناهية على ما قال المصنف في المن  
من هذا الكتاب فالأخرى أخذ المبادي القليلة والمتناهية لا سيما أن يجب أن يكون في الطبيعيات المتناهية والأجزاء  
إذا أمكن أن يكون كما قال في المن الثامن والأربعين من هذا الكتاب الثامن للسمع الطبيعي وقال في المن  
السادس والخمسين منه فظن أن ما يكون لغيره هو يكون في الطبيعة دائماً أن أمكن وأشار إلى المنطق القليل  
والكثيره الخمسين أحد هما بين القليل والكثير والأخرى بين المتناهي وغير المتناهي وهاتان النسبتان من  
استنباط من قانون الطبيعة أحدهما هو أنها لا تفعل بأكثر مما يمكن أن يفعل بالقليل والثاني هو أن الطبيعة  
اعتادت بكل سعي وتقليد يرد وتبع الغير المتناهي لأن الغير المتناهي لا غاية له والطبيعة تطلب في كل شيء دائماً  
الغاية التي تفعل لأجلها على ما قال المصنف في الكتاب الثاني من السمع الطبيعي وقال بعض الشراح ذكر المصنف  
المتناهية بعد القليلة ولم يكف بها لأنه لا يكفي لتعيين المبادي متناهية تعينها أقل مما عينا أفاضاً غوراً ش  
لأن أفاضاً غوراً ش وضع غير متناهية كثيرة بمعنى استدادات غير متناهية وغير متناهية بالكثرة وغير متناهية  
بالكيفية فلو عينها أحد غير متناهية بالكثرة تكون أقلها مما عينا أفاضاً غوراً ش فيلزم أن يكون هي أخرى أيضاً في  
هذا ذكر المتناهية بعد القليلة يعني أن ما قال الطبيعيون من أنه لا يوجد شيء من عدم هل هو صادق أو لا  
على تقدير صدقه بأي معنى يصدق وما راي المصنف هل يقبل أم يظن أن التكون على غير هذا الوجه بأن يكون شيئاً  
من عدم يعني هل كان يقول يخلق الأشياء على غير هذا الوجه بأن يوجد من عدم أم لا أم لا هذا البحث كان  
عن خلق العالم لا ينبغي أن نذكره ههنا لأنه سيجي في الكتاب الثامن من السمع الطبيعي وسيجي المعرفة أن ثبت  
أن ليس للعالم ابتداء بل أن لا يمكن أن يكون له ذلك **الفصل الخامس** في بيان رايه في المبادي **المحل** المادد المصنف  
إلى هذا بعض رايه الحكماء الأول شرع الآن أن يبين رايه في مبادي الأجسام الطبيعية وأن يوضح كيف تكون وكما  
تكون واية تكون وعلى وجه يكون مبادي حيز إرادة بين الأول مبتدأ في ونظم رايه ويكشف الصدق وبين  
بحسب المناسبة في أي شيء أصلاً القدماء وفي أي خطأ ويعني ميز الصدق من الكذب وفحصنا ولا على أي وجه يكون  
الاصداد مبادي وهذا التقطيش حسن جداً لأنه مدخل لبيان البواقي كما ستعرف في موضعه **المن السادس والأربعون**  
**قال المصنف** فالجميع جعلوا الاصداد مبادي الذين يقولون أن المجموع واحد ولا متحرك لأن بارمنديس جعل  
الحركة والبرودة مبادي وسماها ناراً وارضاً والذين جعلوا التخلل والكثافة ونوراً ونوراً الذي جعل الماد  
والخلو الذين قالوا أن واحد منهم ما يكون كالموجود والاخر كالامر موجود بل الوضع والشكل والترتيب أيضاً  
وهذه اجناس الاصداد للوضع الفوق والتحت والقدام والخلف والشكل كذا كذا لونية وغير ذلك والذين استقيم  
والمدور فظهر أن الجميع جعلوا الاصداد بوجه مبادي **قول** بين المصنفين اثنين أحدهما أن جميع القدماء  
الفلاسفة جعلوا الاصداد مبادي الأجسام الطبيعية ثم بين الاصداد الموردة منهم فقالوا لا فالجميع جعلوا  
الاصداد مبادي غير بيان جميع قدماء الحكماء جعلوا الاصداد مبادي الأجسام الطبيعية ولا يريد أنهم جعلوا  
المبادي اصداً لعدم مساعده أصل عبارة الشيخ اليونانية لهذا المعنى اصداً ومخالفة للعقائد النورية التي  
قطعا مع أن المصنف أراد المعنى الأول في بعض المواضع الأخرى لكن يرد أن المصنف أراد أن يبحث ههنا عن المبادي  
والذين بين أنها متضادة عند جميع قدماء الحكماء لأن الاصداد وأن بين أنها مبادي أو لا كان ينبغي أن يقول  
فالجميع جعلوا المبادي اصداً فإلى ذلك إجاب الشارح بأنه لو غير كذلك لكان في معنى أن المبادي اصداً  
عندهم فأمكن أن تقع في الغلط لأن هذه القضية تظن أن تكون مساوية للكيفية أو لقولنا كل المبادي اصداً



أي كل مبدأ ضد الآخر وهو كاذب لأنه ليس كل المبادئ تضاد بل بعضها تضاد بعضها الآخر مثلاً وأما إذا قيل  
 التضاد مباد يكون القضية مبهمة وهي يمكن أن تكون ضرورية أو ممكنة وعلى كل تقدير تكون صادقة  
 لأنه لا يريد من التضاد التضاد الأول على ما فهمه ويظهر من اثبات المصروف في المتن الثاني أن القضية ضرورية  
 ويكون مساوية لقولنا جميع التضادات الأولى كون مبادئ لأن القضية المهمة الضرورية تساوي القضية  
 الكلية كما أن قولنا الإنسان حيوان مساو لقولنا كل إنسان حيوان ولو لم يرد منها مبادي الأولى بل أية تضاد  
 كانت تكون القضية ممكنة والقضية المهمة تساوي القضية الجزئية كما أن قولنا الإنسان أبيض مساوي  
 قولنا بعض الإنسان أبيض وهذه القضية أي قولنا التضاد مباد مأخوذة بكل من الوجهين إذا عكس العكس  
 المنطوق يكون صادقة لأنها إذا أخذت بالوجه الأول حتى تكون كلية تنعكس بالعكس بالعرض بأن يقال جميع التضاد  
 الأول مباد فبعض المبادئ تضاد أول وهو صادق وإذا أخذت بالوجه الثاني حتى تنعكس بالعكس المنطوق  
 بأن يقال بعض التضاد فبعض المبادئ تضاد يكون قلنا لا يحظى أحد قال كذا ولم يقل فجميع جعلوا المبادئ  
 تضاداً ثم تجد ما بين أي مباد تكون تضاداً وإيا لا يكون تضاداً لا يكون بعبارة أخرى مثل أن يقول  
 مطلقاً جعلوا المبادئ تضاداً كما قال في آخر المتن التاسع والأربعين في الفقه هذه القضية ولما كان لا أحد  
 يقول أن بارمنديس وملتسوس جعلوا المبادئ تضاداً أي الموجود على ما نقلت سابقاً وهو لا يمكن أن يكون تضاداً  
 حتى أنه قد حصلت في المتن الحشيش عدم كون المبادئ تضاداً بل المبادئ تضاداً وهي ليست بواجبة  
 فالمبادئ ليست بواجبة فالواحد ليس بضاد فلا يصح قولك فجميع جعلوا التضاد مبادي قال في الجواب الذين  
 يقولون أن المجموع واحد ولا متحرك لأن بارمنديس جعل الحرارة والبرودة مبادي لكن لا يوجب وجود الموجود  
 الواحد بل ما أرادوا ببصا دم كثره الموجودات الخاصة بالحركة اضطروا أن يضمنوا الواحد المذكور شيئاً  
 آخر كما وضع بارمنديس هذه الحرارة والبرودة اللتين سماهما نارا وارضاً وإن كانا بالذات لا فلا يلزم كثر  
 القدماء أنها تارة كاسم في المتن الستة والثلاثين من أول الفلكيات وفي الفصل الرابع من أول جواهر الكائنات  
 وفي مواضع أخرى وأما بالارض سائر العناصر الثلاثة الموجودة تحت الفلك أي الهواء والماء والتراب كما سنبين  
 المصروف في الفصل الرابع من أول ما بعد الطبيعة وكان القدماء قد عملوا بها بدرجة تستحق من الفلك والماء والارض  
 سوى الواحد الحرارة والبرودة على أن تكونا مبادئ فجميع جعلوا التضاد مبادي لأنها متضادتان قال في المتن  
 أن بارمنديس وضع المبادئ تضاداً على مقتضى عقله وكثيراً على مقتضى ظن عامة الناس ولهذا قال سيميلقيوس  
 أن بارمنديس صنف كلاً باسمه لظن الناس ولم يذكر المصنفين بحسنة كلامه ثم بين ثانياً أن  
 أن الطبيعيين الذين جعلوا مبادئ الأجسام الطبيعية واحداً متحركاً مثل الفلاسفة الملطي الذي وضع المبادئ  
 الأولى في المتن الذي وضع الهواء وهو قلتوس الذي وضع الماء والارض والارض الذي وضع المتوسط بين النار والهواء  
 جعلوا التضاد مبادي أيضاً لأنهم ضيقوا ما قالوا التخلل والتكاثف الذين سيكون الأشياء بسببها كما بينا سابقاً  
 والتخلل والتكاثف متضادان ثم بين ثالثاً أن ذموقثوس وانباص مثل لايجيوس وأبقراطوس الذين جعلوا المبادئ  
 مبادئ الأجسام الطبيعية جسميات صغاراً غير متضادة قالوا التضاد مبادئ لها إما أولاً فلا فهم جعلوا  
 واتحاداً الذين قالوا أن واحداً منها كالوجود والآخر كالعدم فأنهم زعموا خلافه غير متناهية ذوات غير متناهية  
 متشكلات متشكلات غير معدودة وممتدة ومتحركة وإنما إذا انصابت بالاجتماع الاتفاق والجنس على ترتيب كذا وضع  
 كذا يولدون وجوها كثيرة وفيها أجسام متضادة وتسمى الملائكة أي الذات المذكورة موجودة والحالة معدودة كما  
 المصروف في الفصل الرابع من أول ما بعد الطبيعة والوجود والعدم متضادان على ما ذكره ذموقثوس كون التضاد بهذا  
 الوجه مبادئ الأجسام الطبيعية فيقولون ثانياً أن التضاد لا يوجد في هذه الذوات بالنظر إلى نفسها فإن بعضها ذات  
 وبعضها عديم الزاوية وبعضها مستقيم وبعضها مدور وبالمجمل تتشكل بأشكال مختلفة غير معدودة وهذه الأشكال

متضادة فلو أنها أيضاً جعلوا التضاد مبادئ وأما ثالثاً فلا أن التضاد يوجد في هذه الذوات من حيث يوجد الأجسام  
 منها على زعمهم لأنها بهذه الوجهية تنقلب بالوضع والترتيب وقد بين المصنفان دلهما في الفصل الرابع من الكتاب الأول  
 ما بعد الطبيعة حين يتكلم فيه لذي ذموقثوس ولايجيوس قال فيه وكان الذين يجعلون الجوهر الموضع واحداً  
 وتقولون أن من الفعل لا تجعلوا التخلل والتكاثف مبادئ وكانوا الذين يقولون أن الأشياء مبادي  
 متضادة يقولون أنها ثلاثة الشكل والترتيب والوضع لأنهم قالوا أن امتياز الموجود يكون بالشكل والترتيب والوضع  
 فإن امتيازاً عن الشكل وان عن الترتيب وعن الوضع أي عن الموضع انتهى يعني أن الذات المذكورة تنبأ بالشكل  
 لأن بعضها مثل وبعضها مثل وبالنسبة لأن أحد الذوات لو وقعت قدم يحصل شيء ولو متأخرة يحصل آخر  
 كما ترى في هذا الموضع **ان** وثالثاً **ب** وبالوضع كما إذا وضع ذرة في شيء يوجهه أو جوبه الحركة كما أن حرف **ح** أي  
 إذا تغير وضعه يصير **ح** أي **و** منه يعلم أن المصنفين يبينون الموضع ففقط حين قال الوضع الفوق والحت  
 والقدام والخلف بل ذكر فيه بعض مثله الترتيب أيضاً بعد مثله الوضع فالتقسيم للوضع الفوق والحت والخلف  
 القدام والخلف لفظ وللترتيب سقط عن فلم الناسخ وتبين أن المراد أن ذرة واحدة بحسب بعض أجزاء  
 قد يكون فرقاً يوجب بعضها متخاذاً يكون بعض أجزاءه فرقاً وبعضها متخاذاً لأن بعض الذرات يكون فرقاً وبعضها  
 متخاذاً فأنها لا يكونان للوضع بل للترتيب ثم فرع على ما قال أولاً وقال فظهر أن المجمع يجعل التضاد بوجه  
 مبادئ تقريره إذا كان الجاعلون المبادئ واحداً لا متحركاً أو متحركاً وغير متناهية يجعلون التضاد  
 مبادئ مع أنهم لا يظنون أن يقولوا بالتضاد كما قال الآخر فظهر أن المجمع يجعل التضاد بوجه  
 مبادئ هذا شرح كلام المصنفين أراد مع قطع النظر من حسنة وصدقه وكذبه ولما كان يجب  
 أن يبحث عنها أيضاً فنقول أولاً أن هذه الحركة والسلوك فتبين لأن ما كان مبادئ الأجسام الطبيعية  
 ثلثة اشئان متضادان وهما الصنوع والعدم والثالث الموضع والمصنفين من هذا المتن إلى المتن  
 الحشيش عن المبادئ المتضادة ثم يبحث عن الهيولى الأولى التي هي موضوعة لها يكون هذه الحركة  
 والسلوك جميعاً لأن الحركة المستقيمة والسلوك الحسن يقتضيان بيانه الموضوع أولاً ثم التضاد أولاً  
 عليه بالاعتبار لأن الأشياء يجب أن يبين على ما توجد من الطبيعة والموضع مقدراً مما يرجح عليه على  
 ما حكم به المصنفين الثاني والخمسين فالواجب على المصنف أن يبين أولاً الهيولى التي هي طبيعة متحركة  
 على ما قال في المتن التاسع والخمسين ثم التضاد الواقعة عليها وثانياً أن هذه الحركة والسلوك أيضاً  
 فتبين لأن الواجب في تعليم الأشياء أن يبين أولاً وجودها ثم ما هيها ثم كيفيتها على ما قال المصنف في الكتاب  
 الأول للتخليل الثاني من أن السؤال البسيط تتقدم من المركب لكن المصنفين شاع من بيان كيفية المبادئ التي هو  
 المطلب الثالث من المطالب الأربعة فإن بيان أنها متضادة ليس لبيان كيفيةها فيكون حركة وسلوك فيها وثالثاً  
 أنه لما قال المصنف في المتن السابق وأولى أخذ المبادئ العقلية والمتناهية كان يجب عليه أن يعلم أية هيولى هي وأن لا  
 من هذا التعليم إلى تعليم آخر إلى تعليم أنها متضادة ويجب أن يكون حركة وسلوك حسن دقيقاً ما أولاً وثانياً بيان  
 التضاد المذكورة بوصفها معرفة لزم الهيولى وبين ضرورية التي يجب تحصيلها بآياتها ودقيقة فإن التضاد  
 يستدعيان بالضرورة وجود أمر ثالث موضوع لهما يتعاضدان عليه بأن يتحول من كل منهما إلى الآخر وأما ثانياً فلا  
 تضاد المبادئ عرف لنا لأننا ننظر باعتبارنا الأجسام تنقل من حال إلى حال متضادة للأولى ومن صورة إلى صورة  
 أخرى كذلك وطريق السلوك العظمى ما هو عرف وأظهر لنا أنها هيولى عرف وأظهر بحسب الطبع على ما قال المصنف  
 في المتن الثالث من المقدمة وأما ثالثاً فلا أنه إنما يقرر أن المبادئ تكون متضادة يعلم بالاستلزام أنها تكون لأن  
 لأن المتضادين اثنين وهما يقتضيان موضوعاً فلهذا الأسباب يكون حركة المصروف وسلوكه منها لأن الموضوع متخاذاً  
 حسناً وأما يجب أن يبين الأشياء على ما توجد من الطبيعة إذا لم يقتض وجب التعليم غيره وأن مقتضى بيانها على غير

ثم لمية كيفية



الوجه الطبيعي ببيان كذلك ومن هذا يظهر الجواب عن الثاني والثالث لأن المصطلح المبدأ عن المبدأ  
كيفية المبادىء لا يقتضى ترتيب ذلك لأنه متى علمت بوجه ذكرناه كم تكون واية تكون كذلك كما قيل في  
القرطبي وقال الجي الحوى إنما بدأ المركب ذلك ليبين وحدة المبدأ وأورد ايضا ان بين عبارات المرتضى أكثر  
أما فلا فلا قال في أول هذا المتن جميع قدماء الفلاسفة جعلوا الاضداد مبادىء ولم يقل في آخره كذلك بل قال  
الجميع جعلوا الاضداد بوجه ما مبادىء فقيدهم الاضداد بغير وجه ما وأما ثانيا فلا قال هم جميع قدماء  
جعلوا الاضداد مبادىء وقال في أول المتن الثامن والأربعين أكثرهم جعلوها كذلك وأما ثالثا فلا حكمه  
بأن الشكل يكون له ضد وقال في مقولة الكيف ليس له ضد وإنما بعبارة فلا قال هم جميع قدماء الفلاسفة  
المستند برع انه ثبت في المتن الرابع والعشرين من أول الاقوال ان المستند ليس له ضد أصلا وجواب عن الأول  
بأنه ليس في كلامه مخالفة أما أولا فلا عبارة بوجه ما متعلق بالاضداد ذكره المصليين ان مراده من المتضاد  
ههنا ليس المتضاد حقيقة الذين لا يكونان الا وجوديين بل المتضاد بوجه ما حقيقة او مجازا وجوديين  
أولا وأما ثانيا فبان هذه العبارة متعلقة بجميع الجمل فأنهم لم يجعلوا الاضداد بوجه واحد معين مبادىء بل  
مختلفة كما بينت في المتن وعن الثاني أو لا بان لفظي الجميع والكلمة المتعملة في معنى الأكثر كما اعتاد ان يستعملها  
هذا المعنى في نواضع كثيرة من كتب مثلا في المتن الرابع عشر من ثالث الثمانية وفي المتن الأول من رابعها وفي غيرها  
وثانيا بان لفظ الجميع المذكور في هذا المتن لم يؤخذ بمعنى جميع فداء الحكماء بل بمعنى جميع الحكماء المذكورين أولا  
أي بمعنى جميع من يقول ان المبدأ واحد لا يتحرك أو الموجود ومن يقول انه واحد متحرك ومن يقول ان المبادىء  
غير متناهية وهو لا أكثر فداء قدماء الفلاسفة بالردب ولذا قال في المتن الثامن والأربعين وأكثرهم  
كما قلنا في المتن الثالث بان الشكل وان لم يكن له ضد حقيقة على ما قال في فصل الكيف من كتاب الفصول لكن  
الاضداد ههنا ليست بمعنى الاضداد حقيقة بل بمعنى اعم شامل لجميع اجناس المتفادات وعن الرابع عشر من  
عن الثالث فان بين المستقيم والمدور تقابلا وان لم يكن بينهما تضاد حقيقة كما سيأتي في أول الفصلين وبما قال  
المص في المتن الثالث عشر من الثاني عشر مما بعد الطبيعية من انه يوجد في كل جنس تضاد الفصول وان لم يوجد  
تضاد الأنواع وعلى هذا يكون الناطق واللا ناطق ضددين ولا يكون الانسان والفرس كذلك لانها جوهرا  
فكذلك يوجد التضاد بين شكلي المستقيم والمستدير وشكلي ذى الزاوية وغير ذى الزاوية بسبب تضاد فصولها  
واورد ايضا انه لا تضاد بين المتخلل والمتكاثف لأن المتخلل هو الجسم الذي يتفاضل اجزائه بالتباعد والتكاثف  
هو الجسم الذي يتفاضل اجزائه بالتقارب كذا عرفت فما المصنف في فصل الكيف من كتاب الفصول بل هو الجسم الواحد  
يمكن ان يكون متخللا لا بان يتباعد اجزائه ويتكاثف بان تتقارب اجزائه ولا يخفى ان الشيء الواحد بعينه لا يكون متخللا  
فلا يصح عددها المصنفين ولجيب بان المشتقات قد تذكر في كلامهم ويراد بها معنى مبدأ الاشتقاق وقاله  
المتخلل والتكاثف هو المتخلل والتكاثف هو المتكاثف وهما من الاضداد وبأنه لو لم يكن معنى مبدأ الاشتقاق فالمراد  
المتخلل والتكاثف هو المتخلل والمتكاثف هو المتكاثف وهذا معقول لانه لا يجب ان لا يكون المبادىء بعضها  
من بعض ولا من امور اخرى والجميع منها وهذه تجد في الاضداد الاول لانها من حيث تكون اول لا تكون من غير  
ومن حيث انها متفادات لا تكون بعضها من بعض **اقول** لما بين في المتن السابق اتفاق جمهور قدماء الفلاسفة  
على ان مبادىء الاجسام الطبيعية متعاقبة وكان هذا مستحسنا عنده ايضا ولم يكن متبنا منهم مبدى لعل  
بما كانوا متفقين عليه من مبدء صدق على ما قال في المتن الثامن والأربعين وبيته في الفصل الرابع من أول  
ما بعد الطبيعة ان الاله يثبت من عند نفسه بالدليل العقلي في هذا المتن لانه انما يقبل راء الاحياء اذا  
لا خفاها مطلقا لمقتضى البرهان فقال وهذا يكون مبادىء الاجسام الطبيعية متعاقبة معقولة

أي مطابق للدليل العقلي وبهذا تعرف ان ما قال ابن رشد القرطبي ونوابه من شرح الالهيين من ان هذا  
الدليل للقدماء والمصنف نقل عنهم كذب لأن المصنف قال في المتن الثامن والأربعين ان القدماء قالوا ان المبدأ  
اضداد وان قالوا بلاد دليل وإنما وقع ابن رشد من هذا الغلط من سقائه أكثر من جزم الالهيين فان العبارة  
الواقعة فيها هي هذه وهذا بالدليل الصحيح فانه يكون المعنى على هذه العبارة ان القدماء جعلوا الاضداد  
مبادىء وضلوا بهذا الدليل الصحيح لكن هذه الترجمة غير مطابقة لعبارة الشيخ اليونانية فان ترجمته عنها  
هو ما قلنا اي وهذا معقوله وهذا المتن مشتمل على دليل واثبات القدرى لكن الكبرى مقدمة على المقتر  
على مقتضى ترتيب اليونان والالاهين فانهم تقدمون الكبرى على القدرى لسبب عرفت في الفصل الاول من كتاب  
الاول للبرهان ونصيره على اعتدنا ان نصوره يكون هكذا ان الاضداد الاول لا يكون بعضها من بعض  
ولا من امور اخرى وجميع الاجسام الطبيعية منها وجميع ما لا يكون بعضها من بعض ولا من امور اخرى وجميع  
الاجسام الطبيعية منها بحيث ان يبين مبادىء اول الاجسام الطبيعية فالاضداد الاول يجب ان يبين  
مبادىء الاجسام الطبيعية اما الكبرى فظاهر من تعريف المبادىء الاول فانها هي التي لا يكون بعضها  
من بعض ولا من امور اخرى والجميع منها كما ستفصل بعد واما القدرى فبينها المصنف قولها لانها من حيث تكون  
اول لا تكون من امور اخرى ومن حيث انها متفادات لا تكون بعضها من بعض وبما سيجي في المتن الالهية  
من ان جميع الاجسام الطبيعية فثبت عدم كون الاضداد من امور اخرى بانها اول والاو لا يكون من غير  
اخر والاو لا يكون اول فالاضداد الاول لا يكون من امور اخرى وعدم كونها بعضها من بعض بان ضدا واحد  
لا يكون من اخر هكذا يجب ان يصور دليل المصنف لانه اكثر من شرح الالهيين على صورة الشكل الثاني  
من مقدمتين موحيتين وقالوا الاضداد الاول هي الاشياء التي لا يكون من غيرها ولا بعضها من بعض  
بل يتكون الجميع منها والمبادىء الاول هي الاشياء التي لا يكون من غيرها ولا بعضها من بعض بل يتكون الجميع  
منها فالاضداد الاول مبادىء الاول ثم اعترضوا عليه بان الشكل الاول الثاني المركب من موجبتين عظيم  
فاضطروا في الجواب عنه ان يقولوا ان الشكل الثاني المركب من موجبتين انما يكون عظيم اذا لم يكن الح  
المحدود متساوية واما اذا كانت متساوية فليس بعظيم كقولنا الصالح ناطق والاشياء ناطقة فالثاني  
اشياء وههنا كذلك فان هذا المبدأ الاول والاضداد الاول متساويان بحيث يتضادان بالتعاكس  
**اقول** هذا التصور والجواب فاسد لانه ليس بين الاضداد الاول والمبادىء الاول تساويان جميع  
الاضداد الاول مبادىء اول وتسبب جميع المبادىء الاول اضداد فان المبدأ الاول مبدء اول وليس  
للمبدء من الاخرين اي الصورة والعدم ولان يفهم هذا المتن كما ينبغي يجب ان يحاشا ثلثة فقول  
**البعث الاول** في ان التعريف المذكور للمبادىء صادق وام لا وضوح ثلثة **الفصل الاول** في ان الاحوال  
المذكورة فيه غير صادقة اما الحال الاولى اي عدم كون بعضها من بعض فلا الصورة مبدء عند المصنف وهي كون  
من المبدأ لان كل صورة هي لانه يخرج من قوة المبدأ كما سيجي ولان الصورة ايضا تكون من عدم الذي  
هو مبدء ايضا على راء المصنف لان الصورة والعدم يدوران على موضوع واحد اي المبدأ كما قال المصنف في فصل مما  
بعد المقولات وفي الفصل الاخير من ثاني عشر مما بعد الطبيعة فان عدم صورة الفرس مثلا متحقق في المبدأ فصورته  
تكون منه كما ان الابيض يكون من الالابيض والموسيقى من الالاموسيقى على ما سيقول المصنف في المتن الثالث والاربعين  
وما بعد ولان المصنف في المتن المذكور الى المتن السابع والاربعين ان كل ما يكون من غير من صورته والقوى  
والعدم متضادان على ما قال المصنف في المتن العشرين فاحدهما يكون من الاخر واما الجوه الثاني اي عدم كون المبدأ  
من امور اخرى ونرى انه كاذب لانه المبدأ والقوى تكونان من مقولة الجوهر وجميع ما يكون من مقولة يوجد  
من امور اخرى لان جميع ما يكون كذلك يتوحد من الجوهر والفصل ايضا الصورة والعدم لا يكونان دائما فيكونان



حادثين في ما يتكونان من امور اخر وكل واحد من الاخر ومن الاشياء كلها لا يتكونان من الاشياء فيكونان اما  
كل واحد من الاخر ومن امور اخر واما الجزء الثالث فهو ايضا كاذب لانه الفلك جسم طبيعي وهو لا يتكون من  
المبادى الثلاثة اتم الهوى والصوره والعدم لانه لا يتحقق فيه العدم لان صورته القدم الفلك لا تتفك عن هويته  
ولا تستعد هويته صورة اخرى اصلا فلا يتكون جميع الموجودات الطبيعية من المبادى الثلاثة المذكورة وشيئا  
كلمة من قولهم والجميع منها اما ان تدل على مزاج الاجزاء المركبة حتى يكون المعنى والجميع يتركب منها او ان تدل  
على حدثه على ان يكون طرفا وحدها فان كان الاول فلا يصح على العدم الذي هو مبدأ عند المصور لعدم كونه  
من الاجزاء المركبة وان كان الثاني فلا يصح على الصوره لانه ليست حلا منها لانه يتكون من العدم بل حلا اليها  
واورد ايضا ان التعريف المذكور يصح على ما ليس بمبدأ لانه يصح على القوة والفعل فانهما لا يتكونان من امور  
اخر ولا منهما من الاخر ويتكون منهما الجميع فان تعاد الوجوب كما يكون من القوة والفعل عند اهل الملل ولا يصح  
على الاجناس العالية لانه لا يتكون من امور اخر ولا واحد منها من الاخر ويكون الجميع منها ولا يصح على  
على المبادى الخارجية كالجوهر المجردة عن الهوى **الفصل الثاني في بيان تعريف المبدأ على وجه الكمال** علما  
ان لفظ المبدأ يطلق على معان كثيرة بينها المصروف الفضل الاول من اول ما بعد الطبيعة وجميعها في تعريف واحد  
ماخر على العموم وقال المبدأ شيء اول اما يكون منه شيء او يتكون او يعلم قال اول احوال بالنسبة الى ذلك المبدأ  
لان كل مبدأ من حيث انه مبدأ اول مما يحصل منه واسناد بالكمات الباقية الى اقسام ثلاثة للمبدأ وذو المبدأ الاول  
وان المبدأ هو الذي يكون منه شيء والثاني هو الذي يكون منه شيء والثالث هو الذي يعلم منه شيء وان  
الشيء الكائن والمتكون والمعلوم ذو المبدأ وهذه الاقسام الثلاثة لا يجوز ان يجعل متخالفات بل يجب ان لا  
متغايرة متخالفه لان الرسم المذكور تعريف للاقسام الثلاثة للمبدأ على ما يدل عليه كلمة او الانفصالية  
وظاهر ان اجزاء القضية المنفصلة منفصلة فليبين كل قسم منها على وجه التحقيق **فقوله** المبدأ هو  
الذي يكون منه شيء تعريف للقسم الاول للمبادى المركبة للشيء كالهوى والصوره اللذين يتركب منهما الجسم  
الطبيعي ويحصل وهما وجدان فيه بالذات ولهذا تسميان بالمبادى فان يوجد شيء وان يكون بالفعل وبما  
وقام المبدأ داخله والعلل المادية والصوره وفيه يدخل ايضا المبدأ الذي منه يتبع اول ان يتركب الشيء  
وان يتكون ويتبع في الشيء المتكون وبذلك العجبه بعد بناء البيت مبدء البيت وفيه يدخل النقطة والخط  
والسطح فان من النقطة يتبدى ان يوجد الخط ويتبع فيه ومن يتبدى ان يكون السطح ويتبع فيه ومن  
يتبدى ان يكون الجسم ويتبع فيه وفيه يدخل الوحدة بالنسبة الى العدد فان العدد يوجد ويتبع فيه ومن  
تعرف ان المراد من كون شيء كائن المبدأ هو ان يوجد ويتحقق من الاجزاء المركبة الباقية في ذات المبدأ وهو  
او يمكن ان يكون منه شيء تعريف للقسم الثاني للبيان للذي منه يتبدى ان يتكون الشيء ولا يتبع في الشيء  
المتكون كما يكون من الليل النهار ومن الحريق الشئ ومن الصبي الرجل ومن الحمار البرودة ومن الماء  
الحارة ومن الصبي السقيم ومن الاموسقى القابل للموسقى وكل صند من الصند كمال الصورة تتكون  
من العدم وتسمى هذا يكون مؤدى كلمة من وبعد مر واحد فان مؤداه لانه يتكون من الليل على ما بيناه  
ومؤداه لانه يتكون بعد الليل امر واحد وكذا اثباتها وقد يقال للمبدأ لما يتكون منه شيء كامن الموضوع  
والماذة كما يتكون الصنم من الخاس والعشيرة من الحنابلة والصورة من الهوى وكثيرا ما يقال للمبدأ بهذا المعنى  
اخرى التي يتكون منه شيء كامن الفاعل وبهذا المعنى يقال للحوان يتكون من المني  
لان الشيء فاعله والاشد من الابد والبشر يتكون من البذر والنسر بر من النجار والعلم اكتسبي من الاذن  
المقدم عليه فان الاذن الاول حكمة فاعلية لا علم اكتسبي وبهذا المعنى يقال للغاية شيء يتكون منه  
الاختيار وهذه المذكورات مأخوذة من الفصل الاول من خامس ما بعد الطبيعة ومن الفصل الثاني

من شيء

من الكتاب الاول لتكون الحيوانات ولهذا قال في الفصل الاول المذكور جميع العلل مبدء وقوله او يعلم تعريف للقسم  
الثالث وبيان لمبدأ العلم كالمقدّمات الواقعة في علم قولنا في العلم الطبيعي كل تغير يميل الى الاسفل وكل خفيف  
يميل الى الفوق وكما علوم المتعارفة المشتركة بين جميع العلوم قولنا كل كل عظم من جنسه وانما المبدأ كونهما  
ان يكون شيء من اخر كما من المبدء شيء ويكون شيء من اخر كما من المبدء ايضا شيء اخر ويكون شيء معلوما من اخر  
كما من المبدء امر اخر كما من المبدء اتم من العلل حتى ان كل علم مبدء وليس كل مبدأ علم وليس كل ما علمنا ههنا للثبات  
المأخوذة اعم مطلقا من العلم بل بما دعى الاجسام الطبيعية وهي اذا نسبت الى العلم تكون اعم منها من وجه كونها  
شاملة العدم الذي ليس بعلم لانه ليس له تأثير وحضرتها من وجه كونها مختصة بالاجسام الطبيعية لان  
المبدأ المختص بالجسم الطبيعي ليس شاملا للعلم الفاعلية ولا للعلم الغاشية ولا للعلم المثالية واذا عرفت هذه  
فان علم المبدء امر اضافي وهذا ينسب للمبادى الى مودثاته الى انفسها الى بعضها من بعض وهذا الاول والآخر  
فاذا نسبت بعضها الى بعض بالاعتكاس يظهر منها حاله ان لا يكون بعضها من بعض لانها امتداد والاضداد لا يكون  
بعضها من بعض والحد من عدم كون بعضها من بعض عدم تركيب بعضها من بعض فغنى عن ان لا يكون بعضها من بعض  
ان لا يتركب بعضها من بعض ولانه لو كان بعضها من بعض لكانت كمالا للمبادى بدو كرم التسلسل واذا  
نسبت الى الاول حصلت حاله ان لا يتكون من امور اخر لانها لما كانت اول لا يكون غيرها اقدم منها ولا فيها  
لو كانت اى تركب من غيرها كانت مبادى اول ولا مبادى اولها من حيث تركبها من غيرها لا تكون مبادى  
اول لانها مبادى اول لا تتكون من الامور من غير ذلك المبدء ومنه اذا نسبت الى المتأخره يحصل حاله ان يكون ويتكون جميع  
قوابل التكون منها ولا يمكن ان تنسب الى امر اخر فكان رسمها بهذه الاحوال الثلاثة رسما فاعلم ان لا يخطئ  
كلما المصرا لواقعة في التعريف على ما ينبغي حتى لا يخطئ الخطا الذين لم يلاحظوها على وجه الصواب فانهم لم يفرق  
بين كلمة يكون ويتكون فاستعملوا كلاهما في موضع الاخرى وواحدة منهما في كل موضع فان بعضهم قالوا المبدأ  
هي التي لا يتكون بعضها من بعض ولا من امور اخر بل يتكون الجميع منها وبعضهم قالوا المبادى هي التي لا يتكون من  
امور اخر ولا بعضها من بعض بل يتكون منها الجميع وبعضهم قال المبادى هي التي لا يتكون من امور اخر ولا بعضها  
من بعض بل يتكون الجميع منها وبعضهم قال المبادى هي التي لا يتكون بعضها من بعض ولا من امور اخر بل يتكون الجميع  
منها وكل واحد منهم اشد وعجابه التعريف الموردة من المصرو معناها فانه قال المبادى هي التي لا يتكون منها  
من بعض ولم يقل لا يتكون ثم قال ولا من امور اخر ولا يتكون ثم قال ومنها الجميع ولم يذكر كلمة يكون ولا  
يتكون وستعرف مراده منه بعيد فاستنبط من بيان تعريف المبادى المذكور في خامس ما بعد الطبيعة الذي  
شرحنه قبل ان حين قال فيه المبدأ هو اول اما يكون منه شيء اذ ما يوجد منه شيء كما من الجزء المركب  
الباقية في مبدءنا انفا وحين قال في هذا التعريف للمبادى هي التي لا يتكون بعضها من بعض يريد ان يثبت  
لا يوجد بعضها من بعض كما من الجزء المركب الباقية في مبدءنا انفا وحين قال في هذا التعريف للمبادى هي التي لا يتكون بعضها من بعض يريد ان يثبت  
بعضها من بعض لان التكون والصبر هو من شيء كما من المبدء ابراه به حقيقة التكون من العدم ومن الحد  
منه كما يتكون من الاموسقى الموسقى والتكون والصبر وزه من الموضوع كما يصبر الصنم من الخاس وهذا  
لا يصح في مبادى الاجسام الطبيعية لان الصوره تتكون وتخلو من العدم كما من الحد منه وتتكون من  
الهوى كما من الموضوع ولهذا يجب ان يسلم ان بعض المبادى كالهوى يتكون من امر كامن من العدم وكما من الهوى  
لان الصوره تتكون كذلك لكن بوجهها المخصوص بها لان المركبات فقط تتكون حقيقة لا كى لا يجوز ان يقال  
ان مبدءا ما يكون ويوجد من اخر لانه لو قيل كان معناه في عرفه يتركب مبدءا من اخر ويكون هذا اصل معنى  
هذه العبارة ومراد المصير يتركب من مبدءا من اخر كما من الحد منه وليس البسائط فقط كذلك بل المركبات ايضا كذلك وهكذا  
ولكن قد يتكون ويتحدث مبدءا من اخر كما من الحد منه وليس البسائط فقط كذلك بل المركبات ايضا كذلك وهكذا



يتكون ويجوزنا الابيض من الابيض لكن لا من كل الابيض بل من الاسود او المتوسط بين الابيض والاسود  
 كذلك الموسيق من الاموسيقى لكن لا من كل الموسيقى بل من الموسيقى قال المصنف في المتن الثالث والاربعين  
 ولهذا يجب ان يتكون ويتحدث كل توافق من الاموافق وكل توافق من الاموافق كما قال المصنف في المتن الخامس  
 والاربعين ولم يلق المصنف موضع ما لا من المتن الثالث والاربعين الى السابعة والاربعين ان بعض المتألفين  
 يكون من الاخر لان يكون من اخر هو المركب منه ولكن قال احد المتضادين يتكون ويتحدث من اخر لما عرفت  
 بل ربما نحن فيه احيانا قال لا يكون شئ منها من اخر ولا حظ ان مراده لا يتركب منها شئ وهذا الشرح بالنظر  
 الى ان المبدأ لا يتركب من اخر يرى انه لا يلاحظ قوله الشرح كما سكتنا الا فرود بشئ وسيميلقيوس ونستوي  
 ويجوز المخير وابن رشد القرطبي فانهم قالوا لفظة من في قوله المبادئ هي التي لا يكون شئ منها من اخر لا يجوز  
 ان يلاحظ من حيث تدل على الحد منه بل يجب ان يلاحظ من حيث تدل على حال الموضوع المأخوذ الباقي في الشئ  
 المجعول ولكن لم يبين احد منهم سبب عدم دلالة هذه العبارة على الحد منه وسبب دلالة على الحد المركب  
 فقط وهذا السبب يؤخذ مما فرقنا بين ان يكون ويتحدث شئ من اخر وان يتكون ويتحدث شئ من اخر واخذنا  
 من تعريف المصنف للمبادئ في خامس ما بعد الطبيعة والحال لثانية هي ان يتكون من امور اخر وهذا الجواب ينبغي  
 ان يتوجه بوضع في الموضوع الثاني من التعريف لاني الاول لانه لا يمكن له الا ان يكون هذا المبدأ من  
 ذاته ولا هذا من ذلك فلا يكون شئ من اخر واذ لم يكن شئ من اخر يكون كل واحد اول والاو لا يكون  
 من امور اخر فالشرح الذين ذكروه في الموضوع الاول وقالوا المبادئ هي التي لا يتكون من امور اخر ولا شئ منها  
 من اخر ذكروه فيه بلفظ غير ترتيب المصنف المجعول بالفكر المصيب وعبارة الطبيعة الدالة على المبادئ  
 هي التي لا يكون ولا يتركب شئ منها من اخر ولا يكون ولا يتركب من امور اخر والحال لثانية هو وهو انها الجميع  
 انما يلق هذا ويكون منها الجميع ويتحدث منها الجميع بل ذكروه في قولهم منها بالاعتناء بخصوص يشيهر انما اراد  
 انما يكون الجميع من المبادئ ويتكون ويتحدث منها وليفهمنا مجموع التعريف الذي ذكره في خامس ما بعد  
 الطبيعة وهو شئ اول ما يكون منه شئ او يتكون اي يحدث ويعلم لانه نفور جميع قول الحدوث وانفسا  
 اما يكون منها او يتكون ويتحدث ان تعلم من مبادئها كما علمنا انفسا في اول هذا الكتاب في المتن الثاني  
 وبغوله يتكون ويتحدث منها الجميع يشيهر ايضا الى عدم الذي يتكون ويتحدث منه الجميع كما من الحد منه وبغوله  
 ويعلم منها الجميع الى ان جميع المركبات تعلم اذا علم مبادئها كما علمنا انفسا في اول هذا الكتاب في المتن الثاني  
 والثالثين فلو قال المصنف المبادئ هي التي منها الجميع لدل دلالة كافية على حقيقة المبادئ لكنه قال كما قال للتفصيل  
 ولشغفنا الاذهان وما ذكرنا تعريفه ان لا يجوز ان يؤخذ كلمة من المذكورة في موضع ثالثة دالة على معنى جالة  
 واحدة كما ذكرنا الشرح لانه في الموضوعين الاولين تؤخذ بمعنى واحد وتعلق بكلمته تكون وبما يبين و  
 ويعين وجب الوجود وحاله وفي الموضوع الاخير تؤخذ بمعنى شمل وتعلق على سبيل التنازع كما في كون يتكون  
 المحدثين **الفصل الثالث** في الجواب عن الادلة المذكورة في الفصل الاول نقل سيميلقيوس في شرح المتن  
 السبعين من هذا الكتاب عن اسكتند الا فرود دسي ما سئل في كتابه الاول للاستئلة الطبيعية  
 من ان لما كان الصنورة تتكون وتفسد كيف تكون سببا الاجسام الطبيعية لانه كما قال افلاطون في قدوس  
 اذا فسد المبدأ فحي لا يكون من اخر ولا يتكون منه شئ اخر ولا يحدث ثم نقل سيميلقيوس اجوبة ثلثة عن اسكتند  
 المذكور الاول هو انه لا يجب ان يكون جميع مبادئ الاشياء التي تطلع وتزبد بعد ان الفساد بل المتوهم  
 الاول والفاعل الاول فقط في الاول كما يمكن شئ من التكون الجديد والثاني هو ان الصنورة لم يثبت تفسد لكن  
 لم يثبت بفساد وليس من لوازم المبدأ ان يبقى في هذا التكون او في ذاته بل في التكون النوعي في نفسه ولهذا  
 كانت سببا التكون كما ان لها والباد يكونان دائما لكن لا هذا الجواب وهذا الجواب قد لا يصير التكون

في الموجودات والثالث هو ان الصنورة لا تتكون ولا تفسد لانه لا تتكون الهوي والسنورة بل المركب منها  
 فقط وهو اذا فسد لا يمكن ان يتكون بحيث لا يبقى صورة له الا شئ لا يفسد بسبب الازوال صورته تفسد  
 وافق سيميلقيوس اسكتند في ان افلاطون لم يقل ان المبدأ العنصرى للاجسام الطبيعية انما الصنورة  
 ان يكون لا يتكون بل المبدأ الذي هو منشأ الحركة ومنبعه فقط وهذا المبدأ كان من ذاته متحركا ولم يقل  
 للجواب الثاني شيئا لانه صا دق ولكن رد الثالث لان الصنورة تتكون بماله فلو وجد الان مع عدم وجوده  
 او لا وقد توجد الان ولا توجد بعد وكل ما يوجد الان ولا يمكن قبل فهو يتكون حادث بلا زيب وكذا  
 كل ما كان اول ولا يمكن بعد يقال لانه فاسد قطعها الصنورة متكونة وفاسدة قطعها وايضا كلما يتكون التمر  
 ينتقل صورته من العدم الى الوجود وكلما فسد ينتقل صورته من الوجود الى العدم التكون ليس الا  
 انتقال الشئ من العدم الى الوجود والفساد ليس الا انتقال من الوجود الى العدم فالصنورة تتكون وتفسد  
 ونفسد **اقول** ما قال اسكتند من ان الصنورة لا تتكون مأخوذة مما قال الغيلسوف في المتن الرابع عشر  
 ثامن بعد الطبيعة فانه قد روي ان الصنورة توجد ولا توجد لا تتكون وتفسد لان الصنورة لا تتكون بل  
 المركب لان كل ما يتكون يصير من شئ وشيئا ولذلك ذكر ترجمة عبارة ابن عرب وهو ان هذه لما كان بعض الاشياء  
 ولا يوجد بدون التكون والفساد مثل النقط لو كانت والافانواع والصنورة لانه لا يتكون البياض بل الجوز  
 الابيض وصار كل مركب من شئ وشيئا لا يتكون كل صندب بالتعكس وقال في المتن السابع والعشرين  
 من شابع ما بعد الطبيعة فطاهر لانه لا يتكون الصنورة ثم قال فظهر من المذكورات ان ما يقال كالصنورة او  
 او الجوهر بل المركب الذي يقال بحسبها يتكون وقال في المتن الرابع والسبعين من هذا الكتاب فظهر مما ذكرنا  
 ان كل ما يتكون مركب دائما انتهى وسببه ظاهر لان المركب فقط وجدا صالة والصنورة ليست كذلك  
 وكل شئ يتكون كما يوجد المركب فقط متكون لا الصنورة ثم **اقول** ان النزاع بينهما لفظي لا معنوي لان التكون  
 والتولد وهما في اللغة اليونانية يثبت وتثبت كالمترادفين والمتكون والمولد يقالان اولاف اصطلاحا  
 لما يتكون ويتولد بالجوهرية وعلى الاطلاق وكل ما يتكون ويتولد على هذا الوجه يتكون ويتولد بلا شبهة  
 من شئ وشيئا وهو المركب فقط ويقالان ثانيا لكل ما لم يكن اولاف ثم حدث بالتكون على الاطلاق وبا  
 بالعرض او بوجه ما كما اذا اتكون وتولد زيد مثلا بالتكون على الاطلاق وبالجوهرية تتكون وتولد غرضه  
 ايضا تكونا بالعرض وكما اذا اتكون وتولد الحزن في العود الموضوع في النار فمما في اصطلاحنا بمعنى وان كان  
 يرى ان يكون التكون اعم من التولد كما اذا وقع عنهم مظلم بين الشمس والارض فحدث ظلمة فانه يقال  
 حدث وتكون الظلمة ولا يقال تولد فراد اسكتند مما قال ان الصنورة لا تتكون ولا تتولد بل المركب فقط  
 انها لا تتكون ولا تتولد بالتكون والتولد الجوهرية على الاطلاق بل انما يتكون ويتولد بهذا المعنى المركب  
 وهذا حق وما قال سيميلقيوس من انها تتكون وتولد انما يريد به التكون والتولد بالمعنى الثاني وهو حق  
 ايضا بلا زيب فانهما تتكون من الهوي والعدم نعم برد على سيميلقيوس انه لم يفهم مراد اسكتند واعترض  
 عبثا وبالحقنا نفهم مواضع كثيرة من كتب المصنف منها فانه يتكلم في المتن الرابع عشر من ثامن ما بعد الطبيعة  
 وفي المتن الرابع والسبعين من هذا الكتاب بالتكون بالمعنى الاول ولهذا ينبغي ان يكون الصنورة متكونة ومتولد  
 ويتولد ويتكلم في بعض مواضع اخر بالمعنى الثاني ويثبت كونها متكونة ومتولدة ولهذا قال في المتن الرابع  
 من تاسع ما بعد الطبيعة كل صورة تتكون صا ر بوجه في التكون والحركة وفي المتن الثالث عشر من الثامن عشر  
 منه كل صورة تتكون تتكون ما يشابهها **اقول** فلا كليا ان الصنورة تصد من قوة الهوي والفساد و  
 تكون ما كان في القوة بالفعل فلما صارت الصنورة بالفعل كانت لم تكن صارت فتكونت وان شئت فقلها  
 آخر قول المركب فقط يتكون والصنورة فقط هي الموضوع لا يتكون بل يتكون مع تكون المركب **اقول** المركب يتكون

لا يتكون



لصالة والقصور تتكون بتعاقبها وتكون ناطق الجواب عن الدليل الاول وكذلك عن الثاني فان الصورة تتكون من  
المبدا والعدم لا كما من الاجزاء المركبة بل كما من الخلق منه وهذا الوجه يظهر للجواب عن الثالث ايضا ويجاب عنه  
ايضا بان الصندين المتزعين مغايران للصندين العنبر المتزعين المركبين واحدا الصندين لا يتكون من الآخر  
بل ولا من عدمه لان الحرارة مثلا لا يتكون من البرودة ولا من عدمها لكن احدا الصندين العنبر المتزعين يتولد  
ويتكون من الآخر مثلا الابيض من الاسود ومن سائر الالوان المتوسطة والكوسق من الالوان المتوسطة القابل  
للموسق اعلى قال المصنف في المتن الخامس والاربعين فلما اريد من الصورة والعدم الذين هما مبدآن من  
متضادان الصورة والعدم المتزعين لان المصور والمعدوم مركبان لا يمكن ان يتكون شئ منهما من الآخر  
على الدليل المورده على كذا في الثانية باننا سلم ان الهوى والصورة داخلتان في مقولة الجوهر الجسمي دخولا  
احثيا لا دخولا مستقيما لان الداخل بالاستقامة فيها ليس الا الاجسام التامة لكن لا يلزم منه ان يتركبا  
من الجنس والفصل لانهما بسيطان والاربعون ان يتركب الجوهر الفصل الجسمي ايضا من الجنس والفصل الاخر  
لدخوله في مقولة الجوهر كالصورة والمبوء وكذا فصل الفصل وفصل فصل الفصل وفصل فصل الفصل  
عن النهاية وهو مستحيل ولو سلم ان الهوى والصورة تركبان من الجنس والفصل لكن لا يلزم منه ان يتركبا من  
المبدا الطبيعية الاخر التي تتكلم عنها لان الجنس والفصل مركبان الشئ تركبا عقليا وفلسفيا وعن الدليل  
الثاني المورده على كونها ايضا بالجواب الثاني لاسكتها لافرو ديبى الذي نقله سيمبليوس لانه يقال الصورة والعدم  
الجريان يتكونان اما الكلين فلا وهذا كاف لعمى المبدأ وعن الدليل المورده على بطلان الحال الثالثة بان كلا  
الصورتين هما الجوهر الجسمي الطبيعية الكائنية تحت تلك القدر الحادثة الحاصلة بالتكون والفلك ليس بمصنوع بالتكون  
عنده وبانه يوجد في الفلك مبادئ في العناصر فانه مركب من الهوى والصورة كما سيجي في حقه فصار الهوى  
والصورة مبدآن واما العدم فينبغي ان لا يلاحظ فيه بالنسبة للصورة اخرى جوهرية والا لكان قابلا لشيء  
بل بالنسبة للصورة الابن لانه اذا كانت الشمس مثلا في المشرق تكون متصرفة بعدم كونها في المغرب وعن  
المورده على بطلانها ايضا بما بينا في الفصل السابق ان معنى ومنها الجميع يكون ويتكون منها الجميع وعن الدليل  
الاخر بان القوة والفعل وان لم يكونا من امر واحد ولا من احد هما من اخر لانه لا يكون ولا يتكون الجميع منها  
لانه يوجد بعض اشياء كالصورة المجردة والبسائط الاخر بحيث لا تتركب من القوة والفعل عند المصنف  
وبان جميع الاشياء لا تتكون من جميع المقولات وبان الجوهر المجردة وان صدق عليها الجبر الاول والثاني فيكون  
لكن لا يصدق عليها الجبر الثالث اي يكون ويتكون الجميع منها الا ان يكون معناه انها يكون الجميع كما من العلة الفاعلة  
لكن الكلام ههنا ليس للعللة الفاعلية **البخش الثاني في انه هل يكون المبادي الاول للاجسام الطبيعية متضاد**  
**ام لا وفيه فضلان الفصل الاول في تعيين البحث** اعلم ان الاضداد المناسبة للمقام بعضها اضداد وجودا  
وبعضها عدما والاضداد الوجودية الكيفيات الاول الاربع الحارة والبرودة والظلمة واليبوسة والتي  
تضاد منها كالبياض والسواد والحلاوة والمرارة وعندها **والاضداد العددية هي الملكة والعدم كالنور والظلمة**  
والعلم والجهل والبصر والعمى وكما الصورة والعدم وانما اطلق الاضداد على هذه لانه كان الاضداد الوجودية كما  
الحارة والبرودة لا يمكن ان تتحد معا في قابل **وتوجد احدها يرتفع الاخر كذلك الملكة والعدم لا يمكن ان يكونا**  
معاني قابل واحد بل اذا تحقق احدهما فيه يرتفع الاخر منه والاضداد العددية اقول الاضداد كما قال الفيلسوف  
في الفصل الرابع من عاشر ما بعد الطبيعة الاضداد الاول هي الملكة والعدم وسبب ظاهرها ان تقابل العدم والملكة  
اصلها الاضداد وسببها لانه العدم والملكة داخلان في كل منهما ومن ثم يكون عدم احد المتضادين الوجوديين  
اقول لانهما كما قال الفيلسوف في الفصل الرابع المذكور في المتن الثامن عشر من ثاني الفلكيات وكل اصل متضاد  
اقول واقدم من ذلك لاصل ذي المبدأ لان هاتين الصندين احدهما العدم والملكة فقط يوجدان في الجوهر

المتزعين

ن واحد بل اذا

وهو لما كان مبدءا سائر المقولات يلزم ان يكون التضاد الموجود فيه ايضا اول المتضادات الاخر فيصح ان يقال  
الاضداد العددية الاول مبادي اول الاجسام الطبيعية والظاهر ان يقال للصورة الجوهرية والعدم مبدآن اول المتضادات  
الطبيعية ثم اعلم ان بعض المبادي مبادي التبدل والتغير وبعضها مبادي التركيب ومبادي التركيب يجب ان تكون جوهرية  
لانها مركبة للجوهر التامة وكل مركب للجوهر التامة يجب ان يكون جوهرية لانه ما ليس بجوهر لا يمكن ان يتركب بجوهر  
وهذه المبادي هي الهوى الاول والصورة الجوهرية ومبادي التبدل والتغير هي الهوى الا والصورة والعدم  
واذا عرفت هذا فاعلم اولا ان مبادي التركيب لا تكون اضدادا اعلم ان المصنف في المتن الثاني والخمسين و  
استدل عليه بان مبادي التركيب تركب جوهر الاجسام الطبيعية والاضداد اذ لا تركب شيئا لانها لا تتحد  
في شئ والمركبات تتحد في شئ ومبادي التركيب ليس بالاضداد وانما مبادي التركيب جوهر ولا شئ من الجوهر  
بعض الاخر كما قال المصنف في المتن المذكور لانه لو كان جوهر ضد الجوهر لا يمكن ان يتحد جوهر بسبب جوهر اخر بل  
واسطة امر اخر لا يمكن ان يكون له ضد يمكن ان يعقد بسببه فاسكن ان نفس الجوهر الجوهرية بعضها من بعض  
مستحيل ومبادي التركيب ليست بالاضداد وانما مبادي التركيب هي الهوى والصورة وهما ليستا بالاضداد  
لان الهوى موضوع الصورة الحالة فيها ولا شئ من الموضوع بضد لما جعل فيه من الصورة على ما قال الفيلسوف  
في المتن المذكور فمبادي التركيب ليست بالاضداد **واعلم** ثانيا ان الهوى والعدم ليستا متضادتين على ما ادعى المصنف  
في المتن الحادي والخمسين والثاني والخمسين والسابع والخمسين وهو ظاهر لان الهوى والعدم يوجدان معا  
لان الهوى يوجد لان مثلا مع صورة واذا ارتفعت هي بوجود اخرى وتنصف مع عدم الصورة المرتفعة  
لان موضوع الاضداد يجب ان يكون امر واحد بعينه والمتضادان لا يوجدان معا فالهوى والعدم ليسا  
متضادين **وثالثا** ان مبادي التبدل والتغير للهوى الهوى الموضوع والحل والعدم الذي هو كالحركة والعدم  
التي هي كالحالة وهذا لا يعزى ظاهرة لان التبدل والتغير يكون من شئ الى شئ كما بينه الفيلسوف في المتن الحادي  
والاربعين من ثالث السماع الطبيعي وفي المتن الخامس والخمسين من خامسة وفي المتن الثاني والثلاثين  
من سادسة وفي مواضع كثيرة اخرى وهو لا يمكن ان يتحقق في الاشياء والا لموجود فطلب شيئا يكون قابلا له  
ويتبدل ويتغير وهو الموضوع والحل والعدم الذي هو كالحركة والعدم الذي هو كالحالة وهو عدم الصورة  
المطلوبة ويطلب شيئا يتبدل ويتغير اليه كالحالة اليه وهو الصورة المطلوبة فالتبدل والتغير يطلب الهوى في  
في الموضوع والعدم الذي هو كالحركة والصورة التي هي كالحالة اليه فكلما ان الماء مثلا اذا استحال من البرودة  
الحارة يكون الماء هو الشئ المتبدل المتغير في نفس الامر والبرودة وعدم الحرارة هو الشئ الذي يتبدل منه كالحركة  
منه والحركة هي التي يتبدل اليه كالحالة اليه وهو الصورة المطلوبة كذلك في التبدل الجوهرية الهوى الاولى للصورة  
بصورة الماء اذا تبدلت وتحولت منها الصورة الماء هو الشئ المتبدل المتغير في نفس الامر وصورة الماء وعدم  
صورة الماء هو الشئ الذي يتبدل منه كالحركة منه وصورة الماء هو الذي يتبدل اليه كالحالة اليه وهي  
صورة الماء فالهوى الاولى والعدم والصورة مبادي التبدل والتغير واما ان الصورة والعدم من هذه  
الثلاثة متضادان تضادا بالعدم اما انها متضادان فلا فلانها لا يرتفعان من الهوى معا بل كل منهما يتعاقب الآخر  
ويبرهن عليه بالاقسام بان يقال التبدل هو شئ من شئ الى شئ وهو يكون من الفاعل المؤثر في الشئ  
التبدل ويقضي ان يكون الشئ الان مغايرا لما كان اولا وهذا المزج والاختلاف يجب ان ينتهي الى شئ يعرف  
لاجل الفاعل المبدئ والنتي لا يمكن ان يكون هو الموضوع المتبدل وهو ظاهر ولا ان يكون عدما مطلقا مجردا  
عن كل صورة لانه العدم المطلق غير متحقق في نفس الامر ولان الفاعل لا يطلب العدم المطلق ولا يمكن ان يكون  
امر اخر موجودا بالفعل مشابها لما يتبدل لانه لا يمكن التبدل لانه لا كان له ما كان حصوله مطلوب بل له  
استعدادا لما سيحصل وهذا الاستعداد هو عدم ما سيحصل فيه اي عدم الصورة التي سيحصل فيه وهذا هو



لا يمكن ان يجمع مع هذه الصورة التي يتبدل ويتحول اليها فيقولون الصورة الانية وعدمها متضادان لانها لا  
لا يجمعان معاني الوجود وكل ما لا يجمعان في الوجود متضادان فالصورة الانية وعدمها متضادان وانما انها  
متقابلان تقابل العدم والملكة فابن من الشمس **الفصل الثاني** في ايراد بعض الادلة على خلاف ما ادعينا وردها  
ليستدل على خلاف ما ادعينا اولها ان مبادئ التركيبات الهيولى والصورة ليست متضادين بان الهيولى قوة على ما  
قال المصنف في المتن الثاني والثالث من هذا الكتاب والصورة فعل على ما قال في المتن الخامس من ثاني النفس وكل  
قوة وفعل متضادان على ما قال في المتن السابع من تاسع الفلسفة الاولى لانها بعيدان كمال البعد ويتعاقبان  
على موضوع واحد فالهيولى والصورة متضادان ويجاب ولا بانه ليس كل قوة وفعل متضادين لان القوة تطلق  
على معنيين على ما قال الفيلسوف في الفصل الخامس من تاسع ما بعد الطبيعة فالقوة بمعنى لا يمكن ان توجد مع الفعل  
الذي تهتبه بل بعدم عند وجوده كالقوة الكاشنة في العود الاحراق فانه اذا احترق لم يتوقف في القوة الاخرى ويخرج  
اخر يتقدم في الوجود مع الفعل فانه قوة الماشي لا تقدم اذا مشى بالفعل والهيولى قوة بالمعنى الثاني جامع في  
بالصورة التي هو فعل وثانيا بان الموضوع المنصف بقوة لا يقابل الفعل والصورة بالذات لان الموضوع باقيا بعينه  
يقبل الفعل بل يقابل بسبب عدمه المتحقق فيه فالهيولى لا تقابل الصورة بالذات بل بسبب العدم ويستدل على خلافه  
ايضا بان الهيولى بالذات مشعرة بغير كل صورة وعدمها لانها لا تتضمن صورة ما بالذات كما قال الفيلسوف  
في المتن الحادي عشر في اول الكون والفساد وفي المتن الثامن من سابع ما بعد الطبيعة وكل ما يشعر بغير صورة  
وعدمها بالذات ضد له عد ما فالهيولى بالذات ضد للصورة عدم ما ويجاب بان الهيولى ليست مشعرة بغير كل  
وعدمها بالذات ومن حيث انها هيولى وجوهرها لانها من حيث انها جوهر لا تضاد شيئا لان الجوهر لا يضاد شيئا  
ما قال المصنف في فصل الجوهر من كتاب المقولات بل مشعرة بغير كل صورة من حيث انها متصفة بالعدم كما ان متصفة  
بالعدم دائما لانه يستحيل ان تنظر الهيولى بحسب الذات ولا تنظر مع العدم ويستدل على خلاف ذلك في المتن الثاني وهو  
ان الهيولى والعدم ليسا متضادين بان الهيولى موجودة والعدم موجوده والموجوده والعدم موجوده يتقابلان  
تقابل الازواج والسلب لانه احاد قسمات التقابل على ما قال المصنف في فصل التقابل ما بعد الطبيعة المقولات فالهيولى  
والعدم متقابلان تقابل الازواج والسلب كما كون الهيولى موجودة فقط هزم من تقريرها المذكورة في المتن الثاني  
والثالث لانها موضوع اول فيكون منه شيء وانما كون العدم لا موجود فلا ان العدم هو الموجود بالذات على ما  
قال المصنف في المتن الخامس والسبعين والتاسع والسبعين ويجاب بان الهيولى والعدم ينظران على وجهين ينظران  
في معنى الوجود واللاوجود وبهذا الوجه يتقابلان تقابل الازواج والسلب وينظران في معنى التقابل وبهذا الوجه  
لا يتقابل العدم الهيولى بل يشترك معها كما مرلفا وايضا لما كان موضوع المتضادين واحدا كما صرح به في مواضع كثيرة  
ليزيم منه ان الهيولى كما لا تقابل الصورة بل تقابلها وتحفظها ان تقابل العدم ايضا بل تقبل كل منهما بالتساوي  
كما ان العين تقبل البصر والشيء ويستدل على خلاف ما ادعينا اربعان ان الصورة والعدم متضادان با  
بالعدم بان العدم هو لا شيء وهو لا يضاد شيئا لان الاشياء ليس بحال لشيء فلا يضاد شيئا ويجاب بان  
العدم ليس لاشياء مطلقا بل هو عدم شيء مع قابلية في الموضوع له ولا يحفظ العقل كما الصورة الواصفة للموضوع  
ولذلك قال المصنف في المتن الخامس عشر من الكتاب الثاني من الثمانية ان العدم يقابل صورة ما **البحث الثالث**  
**في ان مبادئ الاجسام الطبيعية هل هي متضادة مجردة او معدومة وفيه فصول ثلثة** **الفصل الاول** في اثبات انها  
متضادة وجوب ان الملكة والصورة والعدم لا يتقابلان تقابل التشديد والوجود بل تقابل العدم و  
والملكة لما قال المصنف في فصل التقابل ما بعد الطبيعة المقولات ان تقابل الشيء شيئا على اربعة اوجه اما كما متضادين  
او كما لمتبين او كما لعدم والملكة اولا اثبات والسلب والتشديد ايقان كما الضعف والنفوذ والصدان كما كنهن والشر  
والعدم والملكة كالعن والبيس والاحياء والسلب كالبعد ولا يفهم وسببه فانه لان التضاد الوجودي يكون بين

صورتين وجوديين كابين الحرارة والصورة والبرودة والبياض والستود والتقابل بالعدم والملكة كيون بين  
صورة وعدمها من موضوع قابل لها كالبصر والشيء والنور والظلمة فلما كان الميدان الاجسام الطبيعية المتصورة ومادة  
والعدم على هذين المشأين فهما ليسا متضادين حقيقة وتضاد وجودا بل متقابلان تقابل العدم والملكة وقال  
بعضهم انها متضادان حقيقة تضاد وجودا وقالوا يحفظ ذلك ان المصنف يرد بانعدام العدم الذي عينه مبدأ  
ثالثا للتكون وحدانه له محض عدم الصورة في الموضوع بل راد به صورة جوهرية وجودية متضادة بالوجود  
للصورة اللاحقة التي ستكون بعد وهي الصورة العجوة في الهيولى قبل الصورة اللاحقة لكن لان حيث انها  
صورة على الاطلاق بل من حيث انها مقارنته مع عدم الصورة اللاحقة مثلا لما كان معنى العن من استعدادا بالقوة العن  
لصورة العن كان عدم صورة العن صورة التي لكن لان حيث انها صورة على الاطلاق بل من حيث انها مقارنته  
العدم اعلا عدم صورة العن التي ستكون وصورة التي موجود قطعا في مبدأ ثالث وحدانه للتكون كيون  
وهي المسماة بالعدم ومن هذا عرف ظاهرا ان المبدأ الثالث لتكون الاجسام الطبيعية موجود لا عند  
ولما يمكن ان يكون جوهر متجاوزا على ما اتفق عليه كلمة العنم قالوا ان صورة التي مثلا التي هو مبدأ  
ثالث وحدانه للتكون ومسماة بالعدم المناسبة المذكورة وصورة العنم مثلا وان لم يكن متضادين حقيقة  
لكن لما لم يمكن ان يجمعان في مادة وكل واحد حديهما فهما لا يوجد الاخرى فهما متضادين بطريق الاطلاق  
لشأينهما متضادين حقيقيين والى هذا الرأي ذهب سيميلقوس على ما صرح في شرح المتن الخامس عشر من  
ثاني الطبيعة وقال الى هذا ذهب اسكندر الافروديسي في شرح المتن الثامن والخمسين من هذا الكتاب  
وهكذا نجد في الفصل الحادي عشر من الكتاب الثاني للارسطو الطبيعية لاسكندر الافروديسي وبتمها  
ابن رشد القرطبي على ما صرح في الفصل الثاني عشر من التعليق الثاني من كتابه خلاصة ما بعد الطبيعة و  
البرقوس وذا بالوس وكثير من المتأخرين ويشيرون دعوىهم نقلا وعقلا اما نقلا فيما قال المصنف  
في المتن الثالث والاربعين من هذا الكتاب ولا يتكون كل شيء من كل الا ان يأخذ احد بالعرض لانه كيف يتكون  
الابيض من الموقى لان يكون الموقى عارضا على الابيض والاسود لكن الابيض يتكون من الابيض لكن لا من كل  
لا ابيض بل من الاسود ومن المتشكك بينهما فانه ضرر مراده من الابيض بالامر الموجود وقال بل من الاسود ومن  
المتوسط الموجود في الخارج وعين ظاهرا ان الحد منه للسبيل هي صورة موجودة متضادة للصورة اللاحقة  
مثل الستود وسائر الالوان المتوسطة بين الستود والبياض ويقرب منه ان المصنف اراد ان يبين في المتن  
الثاني والستين من هذا الكتاب الهيولى المخصوصة التي يتحقق فيها عدم الصورة العينية اللاحقة قال بوجها لما  
شيء موضوع يتكون منه ما يتكون كما يتكون النباتات والحيوانات من البذر فانه عين البذر ههنا مبدأ للتكون  
الجوهر للنباتات والحيوانات لكن لان حيث انها حصل مطلقا من الهيولى وصورة البذر بل من حيث يتحقق مع  
عدم النبات والحيوان ايضا الذين سيكونون لان كل ما يتكون يكون من الهيولى المتصفة بعدم الصورة التي  
سيكون فالعدم الذي وضع لان يكون مبدأ ثالثا وحدانه للتكون الجوهر ليس هو جوهر محض عدم صورة  
النباتات والحيوان بل هو صورة البذر من حيث تشبه الصورة النباتية وان الصورة بان متضادان وجودا ولهذا  
سماه المصنف في المتن الخامس عشر من ثانی الثمانية صورة ما حيث قال فيه فالصورة طبيعة لكن الصورة والطبيعة  
تقال على وجهين لانه عدم صورة ما وما عقلا فانه لانه لانه هو الشيء المتعين الذي يظهر منه تكون الشيء  
الذي يتكون وكل ما يظهر منه تكونات الاشياء التي تكون هو العدم المتعين الذي هو عين الصورة المقابلة  
للصورة اللاحقة المتبادرة بعد ههنا بسبب الرفافة المتزوية بينهما فاحتمت هو العدم الذي هو عين الصورة  
المقابلة للصورة اللاحقة المتبادرة بعد ههنا فالعدم بهذا المعنى اي تلك الصورة هو الحد منه وهو مبدأ ثالث  
لتكونات الاشياء ويثبت الصغرى بما نقول اتفاقا من ان العدم يتكون من الطعام واللبن من الازم والنبات من البذر



والكبري باننا نقول ان شيئا من المذكورات يكون من اى عدم كان كعدم الحجر والحديد والفضة والذهب  
بل من الاقسام المعينة ككون السدم من عدم صورة الظم الذي هو عين صورة الطعام القابلة لصورة الظم  
وتكون الظم من عدم صورته الذي هو عين صورة الظم القابلة للصورة الظم وبين هذا بان الهيولى تنقل في التكون  
من صورة الى صورة اخرى والصورة التي تنقل منها هو كعدمها الى المبدأ لهذا الانتقال وتسمى عدمها من حيث تنقل  
الى صورة اخرى هو الحد اليه الى المنتهى فالصورة المتقدمة من حيث تنسب الى الصورة التي تستكون تسمى عدمها  
ومبدأ ثالثا وبانه لو كان العدم الذي نتكلم به هو عدم الصورة فقط في الهيولى لزم ان لو كان هيولى بلا صورة  
ان يمكن في التكون لتحقيق الموضوع والحد منه وهو مستحيل كما برهن عليه الفيلسوف في المتن الثالث عشر من اول  
الكون والفساد وكما حقق ابن رشد في شرح الكتاب الثامن من السماع الطبيعى وكون التكون في الهيولى العارية عن  
كل صورة مستحيل لا مسلم عند القوم حق قال في نسخة في الفصل الثاني من خامس ما بعد الطبيعة لوعزيت الهيولى  
عن كل صورة ووضعت على النار لا تفعل انوارها شيئا اما اصلا لان الفاعل الطبيعى لا يفعل شيئا الا في الهيولى  
الكيفية وهي لا تكيف الا ان يكون لها صورة جوهرية **الفصل الثاني في ان العدم الذي هو كعدمه للتكون**  
لجوهرى المعين من المسمى بالثالث الاجسام الطبيعية ليس هي الصورة الجوهرية المتقدمة على الصورة اللاحقة  
وليس امر وجودها ومن لا يكون المبدأ ومنتزعة بالفساد الوجودى بل العدمى وهذا مذهب كثير من المشايخ  
ويثبت اما اولها بان كل عدم مقابل للصورة التي هو عدمها على ما قال في المتن في فصل التقابل ما بعد المقولات وفي  
الفصل الرابع من الثاني عشر ما بعد الطبيعة وليس صورة من الصور الجوهرية متقدمة من الصور اللاحقة الى  
التكون بمقابل الصورة اخرى فلا شئ من العدم بصورة جوهرية متقدمة من الصورة اللاحقة التكون وتثبت  
الكبري بان كل من الصورة السابقة واللاحقة جوهر على ما قال في المتن في الثاني من فاني النفس وفي المتن السابع  
من سابع الطبيعة ولا شئ من الجوهر بمقابل الاخر لا وجودا وفسادا ولا عدما فلا شئ من الصورة السابقة  
واللاحقة بمقابل الاخر لا وجودا وفسادا ولا عدما ويثبت عدم كون جوهر بمقابل الاخر وجودا وفسادا واما  
المنتزعة الوجودى خاصة الاعراض اتفاقا وبان الجوهر لا تفعل بعضها في بعض ولا تنقل بعضها من بعض بدون واسطة  
الاعراض ولهذا قال في المتن الرابع من كتاب المحسوسات ان النار والتراب وسائر العناصر لا يمكن ان  
تفعل شيئا من حيث انها جواهر بل من حيث كونها متصفة بالحركة والبرودة وسائر الاعراض والاضداد فتصادا  
وجرد يا تفعل بعضها في بعض وتنقل بعضها من بعض بدون واسطة كما يمكن ان يعرف بالاستقراء فلو جواهر ليست  
باضداد ويثبت عدم كونه مقابلا لآخر تقابلا بالعدم بان جوهر ليس بعدم الجوهر الاخر والمقابل بالعدم  
يكون احدهما عدم الاخرى كالعمى والبصير والظلمة والنور فلا شئ من الجوهر بمقابل لآخر تقابلا بالعدم والملك والاما  
ثانيا فبانه لو كان العدم الذي عين الجوهر لا يكون حد منه ومبدأ ثالثا للتكون هي الصورة الجوهرية الوجودية  
في الهيولى ولا المتقدمة من الصورة اللاحقة التكون بعد ما كان الصورة اللاحقة من صورة اخرى لتكونها  
من العدم الذي هو عين الصورة الاولى عند هؤلاء القائلين بكون الصورة المتقدمة حد منه ومبدأ ثالثا  
للتكون الجوهرى فلزم ان يكون صورة جوهرية من اخرى وهكذا وهكذا فيلزم التسلسل في الصور ولزم  
ان يتكون مبدأ من مبدأ اخر من جنس واحد ولزم ان يكون من العدم لان لا يكون من العدم وهو محال وقال في المتن  
في شرح المتن الثامن والتمسك من هذا الكتاب بانهم على انراى السابق ان يكون للعدم عدم اخر ولا اخر وهكذا  
الى غير النهاية وهو مستحيل لان المقابل للعدم هو الصورة لاعداد اخر ولا زمة ظاهرة لان صورة البذر  
عدم صورة النبات على ان هي لا وفيها هذا العدم فيكون للعدم عدم واما ثالثا فبانه لو كان العدم الذي هو حد  
ومبدأ ثالث عين الصورة كان الحد اليه الى المنتهى ايضا في الفساد الجوهرى صورة جوهرية تنهى اليها الشئ القابل  
لان التكون والفساد متقابلان فكما ان التكون يتبدل من الا وجود الى وجود كذلك الفساد يتبدل من

الى الاول وجود كما بينه في المتن السابع والثامن في خامس الثمانية ولهذا كما يكون للعدم التكون اعدم على  
ذهبا من ان العدم هو كعدمه لا الصورة كذلك يكون الحد اليه للفساد هو كعدمه فكذلك لما كان الحد منه للتكون  
لجوهرى هي الصورة الجوهرية عند هؤلاء الحكماء لزم ان يكون الحد اليه للفساد الجوهرى هي الصورة الجوهرية  
المتعاقبة للشئ والصورة الفاسدين ومن يقول بكون الحد اليه للفساد هي الصورة الجوهرى هي الصورة الجوهرية  
خ الى كون لا الى لاكون وهل لا يكون تكونا لفسادا واجاب حاشا الراى السابق الذين منهم من ان لا يكون ان  
صورة البذر مثلا يمكن ان تلاحظ بوجهين الاول من حيث انها صورة لها يكون البذر منها والثاني بالنسبة  
الى الصورة المتكونة اى صورة الفرس مثلا وبوجه الاول يقال مضادة لعددها المتقدم للصورة المتكونة  
للفرس لانها بهذا الوجه ليست عددا بل صورة وفي هذا الوجه اليه للتكون لان بعض بذرا الفرس يكون من الظم  
وبالوجه الثاني لتقابل هذه الصورة اى صورة البذر صورة الفرس لا كقابل صورة اخرى بل كقابل العدم  
الصورة من حيث تغتر بعدم صورة الفرس وبهذا الوجه حد منه للتكون لان الفرس يتكون من البذر  
**اقول** هذا الجواب يذفع ادلتنا المذكورة لان صورة الفرس المتسوبة الى الفرس جوهرى بل رتب بهذا الوجه لا يمكن  
يعين ويقال انها عدم لان جوهرها لا يقابل جوهرها كالفيل في الدليل الاول وايضا صورة الفرس المتسوبة الى الفرس  
لا يخرج عن كونها صورة فيلزم ان يكون صورة من صورة كالفيل في الدليل الثاني مع انه ليس لحم في نفس الامر ان يقولوا  
على دليلنا الثالث شيئا ثم يرد الراى والجواب المذكور ان بما قال ابن رشد في شرح المتن الثمانية عشر ومائة من الكتاب  
الزابع من الثمانية وفي شرح المتن الخامس والعشرين من ثالث النفس وفي مواضع اخر ان الاعلام تتعين بالنظر  
الى ملكاتها لانه ليس للعدم من حيث انه عدم فضل انتهى وكذا قال في المتن الاول من الكتاب الاول لافقسام  
الحقوات وهذا ذهب جمهور الفلاسفة الى ان الاعلام ليست بالنوع بل تنسب الى نوع ملكة او صورة تكون على حد  
وتعريف بالنوع بسبب الملكة او الصورة المضافة اليها ولا يمكن هذا القول على ان هؤلاء وجوابهم لان الاعلام  
على انهم صور جوهرية موجودة في الخارج وانواع حقيقة لا تتعين بصور اخرى بل تتعارف بينها بالذات وبما  
قال في المتن التاسع والسبعين من ان العدم ليس بجوهر وليس بموجود بالذات انتهى وهذا لا يمكن التحقيق  
في الصورة الجوهرية الموجودة في الخارج وبما فرق في المتن السادس عشر من عاشر ما بعد الطبيعة بين التولد  
العرضى كقولنا لابيض من الاسود واحاد من البارد والتولد الجوهرى كقولنا لايد من النطفة والفرس من الذي تحت  
قال وهذه التولدات الكتابية في الهيولى من الاضداد تكون اما من النوع وحال النوع او من عدم النوع والصورة  
يعنى التولد العرضى يكون من النوع وحال النوع لانه وان كان الحد منه لكل تولد عرضيا كان او جوهريا هو  
بالفعل لكن بينهما فرق بان العدم في التولد العرضى يتنى على الموجود بالفعل ولهذا قال يكون من النوع وحال  
النوع والعدم في التولد الجوهرى يتنى على الموجود بالقوة فقط اى الهيولى الاولى ولهذا قال يكون من عدم  
النوع والصورة فالعدم في التولد ليس هي الصورة الجوهرية المتقدمة وظهر ما حققنا استلزامه العدم  
عين الصورة الجوهرية الموجودة في الهيولى ولا جله لزم مقابلا للصورة المتكونة بالفساد الوجودى  
ان يقربانه يكون مقابلا لها تقابل العدم والملك لا تقابل التصاد الوجودى بالعدم لا تقابل العدم  
والملك وما قال الجمهور من انها متقابلان تقابل التصاد شرادهم من التصاد هو التصاد بالعدم اى عدم  
تحقق الشئ في محل واحد مع اعاد ان يستعمل لقدماء هذا المعنى ولان تعرف حقيقة الحال يتبين ان تعلم  
ان الهيولى الاولى لما كان توجد دائما تحت صورة ما جوهرية فاذا يكون شئ تنقل من عدم صورة مستكون الى  
وجودها وعدم الصورة المتكونة عدم محقق في الهيولى وحد منه ومبدأ للتكون وايضا هذه الهيولى من حيث  
انها ليست بصورة مادا مستقلة مادا من صورة اخرى ومنه يكون الصورة الاولى ايضا حد منها  
ببدا التكون لكن العدم حد منه ومبدأ بالذات للتكون والصورة حد منه ومبدأ بالعرض فقط انكون العدم



ومبدأ بالذات للكون فظاهرين كلام المصنف في هذا الكتاب ولأنه إذا وجد شيء بالعرض بالنسبة إلى الفعل يمكن أن يوجد هذا الفعل بل وأنه لا يمكن أن يوجد بدون صورة بدون تحقق علمها مع الحيوان لأن التكون هو لا يتصل من العدم إلى الوجود أي من عدم الصورة إليها أو ما يكون الصورة حدا منه ومبدأ للتكون بالعرض فقط في ظاهره أيضا لأنه يمكن أن يتحقق التكون مع تحقق هذه الصورة أو تلك وهذا قال أصحاب هذا الرأي ووجدت الميول بكون كل صورة واقترنت بالفاعل المناسب يمكن أن يدخل فيها الأحوال المسبقة ثم يفعل فيها صورة ويتحقق فيها عدمها أو لا والممكن الصورة مبدأ بالذات للتكون بل بالعرض فقط وكان العدم مبدأ بالذات لا بالعرض بل بعد الصورة من مبدأ الأجسام بل أنما عدمها العدم فلو كانت مبدأ بالذات كالعدم لعدمها وصارت المبدأ أربعة لأن ذلك قال في المبدأ المبدأ مضافا بالوجود حقيقة بل متفائلة تقابل العدم والملكة كما قدرت لم يقل المصنف أنها متفائلة تقابل العدم والملكة بل قال أنها اضداد مع أنه يجب التكلم بالحقيقة لا بالجمادى والاشتراك قلت لا يفظل استعمال هذا الحكمة السبعين للمبدأ اضدادا لا متفائلة تقابل العدم والملكة كما يظهر من المتن الحادي والأربعين من هذا الكتاب ومن الفصل الثاني والثالث والرابع من أول ما بعد الطبيعة **الفصل الثالث** في رد الأدلة المودة للذات التي أتت في السابق **أولا** أن العدم المتحقق في الهيولى اثنان أحدهما عام وبعيد والثاني خاص وقريب فلو كان العدم هو عدم صورة في الموضوع القابل لها يتحقق فيه أمر لا عدم الصورة فيه واستعداد له واستعداد له لما يكون على الاختلاف فكذلك العدم فيه مثلا الاستعداد للبصر المتحقق في البرقع والعقرب مغاير لاستعداد المحقق في ذلك المتولد لأن واستعداد المتحقق في الإنسان لا في الحيوان العدم أيضا على الاختلاف لأن عدم البصر لا يتحقق في الأمثلة المذكورة بمعنى فأن البرقع والعقرب أعني وولدا الكلب المتولد لأن أعني بمعنى آخر والإنسان الأعني أعني بمعنى آخر وسيجي تفصيل هذا في آخر الكتاب ثم نقول الميول في الأولى الخسرة بالذات تنظر أولا من حيث أنها قابلة لكل صورة ولهذا تنقل بلا صورة ما وان فيها عدم سيجي سيجي ما وبعبارة أخرى تنظر من حيث أنها متعينة ومستعدة بوجه ما للصورة متعينة بحيث تكون بسبب صورة جوهرية أو لا أقل بسبب استعدادات متقدمة قبل هذه الصورة من أخرى ولهذا يتحقق ويتغير فيها عدم لخصائص مثلا الهيولى الأولى قابلة من ذاتها للصورة المغدلة والنبات والحيوان ثم إذا انضم إليها صورة التي تكون قبل الصورة المحيولة من صور أخرى وكذلك لم يصورت هذه الهيولى بصورة متخيلة الإنسان تكون قبل الصورة الإنسان من حيثها وهذا يعرف بتحقيقه من في الهيولى أحدهما عام والثاني خاص وإذا عرفت هذا **فأقول** في الجواب عن الدليل الأول أن العدم لا يؤول إلى كون كل شيء من كل شيء ولا أبيض لا يتكون من كل لا أبيض بل من الأسود ومن المتوسطات ان التكون بالذات يستدعي صورة متقدمة متضادة للصورة اللاحقة كالحمد والمبدأ بل يشير إلى الهيولى الغريبة المتحققة بالعدم الخاص الذي منه يجب أن يكون ذلك التكون ولهذا قال الشيخ في ذلك أن الأبيض لا يتكون من كل لا أبيض بل من عدم يتحقق في الهيولى كما وجه كان لأن الإنسان والخط والحجم والخاص والباردة وأمثالها لا أبيض في نفس الأمر مع أنه لا يتكون منها الأبيض بالعرض لما قال المصنف في القول المذكور كيف يكون الأبيض من الموسيقى إلا أن بعض الموسيقى عليه وعلى الأسود نعم التكون بالذات يجب أن يكون بين الأشياء التي تكون من قول واحدة كما يفيد العلم الأول في المتن الثالث عشر حيث قال لأن الأشياء التي تحتها العجس ليس لبعض منها طريق إلى بعض آخر منها بل تنفارق ولا يجمع لكن توجد التكوينات من الاستعداد كما من في الأشياء التي تحتها وتوابعها وتباينها ودورها فكذا تباعد الاستعداد وأيضا إذا قال المصنف الأبيض لا يتكون من كل لا أبيض بل من الأسود والمتوسط لا يربط الأبيض بكون بالذات من صورة موجودة متضادة للصورة اللاحقة المتكفئة كما من الحمد والمبدأ بل يشير إلى الهيولى المتحققة بالعدم الخاص فانه بين مراديه حيث قال والموسيقى من الآدمي ولكن لا من كل موسيقى بل من لا موسيقى قابل للموسيقى والآدمي لا يتكلم على صورة

من ما شر ما بعد الطبيعة

مضادة للموسيقى بل على عدم الموسيقى في الموضوع القابل له قريبا وبهذا الوجه ينبغي أن يجاب عما قال في المتن الثالث والسبعين من هذا الكتاب فإن سبب هذا القول في قولنا ان النباتات والحيوانات تكونان من التي لها ههنا قلنا ويجب أن قولهم ولهذا سماء المصنف في المتن الخامس عشر من ثاني الثمانية صورة ما بانه انما سماء كذلك لأنه يؤخذ في الهيولى كصورة ما ولا قال سيميلقيوس من ان العدم صورة ما من حيث انه يمتاز وينقسم في مقابلة الموضوع ولأنه لما كان متحققا في الموضوع كالصورة كان صورة ما الموضوع لأن العوارض صورة ما تعرض عليه بوجهها لأن ليس العدم الذي تكلم ههنا هو المطلق العدم المتحقق في الموضوع القابل للصورة هو عدمها ويجب أن لا يؤول الدليل العقلي بأن الحدس والمبدأ للتكون بالذات هو العدم المتعين لهذه الصورة أو تلك إنما وأما الصورة المتقدمة في مبدأ وحد منه للتكون بالعرض فقط كما حققنا انما وعن الثاني بأن كون الهيولى موجودة بالذات في الخارج بلا كل صورة شتمل على الشافق لا يباح تكون بالفعل بلا فعل ولهذا يلزم أيضا ان تعدر بالذات ان تقبل فعل الفاعل في نفسها وهذا يثبت الدليل المذكور وأيضا إذا سلمت المقدمات الحان توجد هي بالذات وان يفعل فيها الفاعل الموافق فلو ان يصدر منها صورة **المتن الثالث والأربعون** **فأقول** المصنف يمكن النظر أيضا بالدليل كيف يقع هذا فيجب أن يسلم أولا أنه لا شيء من الموجودات يقابل ان يفعل شيء كان ما كان وان يفعل من أي شيء كان ما كان ولا يتكون كل شيء من كل شيء إلا ان يأخذ أحد بالعرض لأنه لا يتكون الأبيض من الموسيقى إلا من غير الموسيقى على الأبيض والأسود بل الأبيض يتكون من الأبيض وهذا لأن كل لا أبيض بل من الأسود والمتوسطان والموسيقى من الآدمي ولكن لا من كل لا موسيقى بل من لا موسيقى قابل للموسيقى ومن المتوسط كان **فأقول** اختلاف الشئ في بيان مراد المصنف ههنا فذهب الأكثر إلى أن أراد ان يبين الجزئية الثالث للصغرى من القياس المذكور في المتن السابق والقياس المذكور ههنا هو ان الاستعداد الأول لا يكون بعضها من بعض ولا من أمور آخر وجميع الأجسام الطبيعية منها وجميع ما لا يكون بعضها من بعض ولا من أمور آخر وجميع الأجسام الطبيعية متشعبة بعين مبادى كل واحد للأجسام الطبيعية وقد بين في المتن السابق الجزئين الأولين من الصغرى أعني ان الاستعداد الأول لا يكون بعضها من بعض ولا من أمور آخر فإراد ان يبين ههنا الجزئية الثالث منها أعني ان جميع الأجسام الطبيعية منها ومن هذا البيان سيبين ظاهرة الاستعداد بأي معنى لا يتكون بعضها من بعض وبين هذا من هذا المتن إلى المتن السابع والأربعين ثم يستنتج فيه أنه لا يتكون كل ما هو قابل للتكون وينسب كل ما هو قابل للفساد اما من الاستعداد الأول الاستعداد او متوسطا لها ووضع في هذا المتن معصوده ثم بعض المقدمات ثم يجب عن سؤاله بقدر فقال لا يجب النظر أيضا بالدليل كيف يقع هذا يريدنا قد قلنا أولا ان الاستعداد الأول لا يكون بعضها من بعض ولا من أمور آخر ومنها الجميع وقد بينا الجزئين الأولين في المتن السابق فالآن يبين الجزئية الثالث ونقول لكن يجب ان ننظر أيضا بالدليل كيف يقع هذا الحان لجمع منها أي يجب ان ننظر بالدليل كيف يتكون جميع التكوينات من الاستعداد الأول انما إذا علمنا بالدليل ان جميع المركبات تفعل من الاستعداد كالأبيض من الأبيض القابل للبياض والموسيقى من الآدمي القابل للموسيقى ولخرجنا المتفرعات البسيطة فانه لا يتكون البياض من الأسود والموسيقى من الآدمي فافهم هذا الجزئية الثالث الحان لجمع يتكون من الاستعداد الأول ونعلم أيضا ان الاستعداد الأول لا يكون بعضها من بعض وبذلك البعض والما يخالف هذا المعنى والزميل وقالوا ان المصنف تكلم ههنا بالاستعداد بغير ما تكلم في المتن السابق فإذا قلنا ههنا ومنها الجميع أراد ومن الاستعداد الجميع ولم يذكر ههنا الاستعداد الأول أصلا بل تكلم بجميع الاستعداد على العموم وانه أخذ كل ههنا دالة على التركيب لادالة على المبدأية لأنه سببا لاستعداد الأول بعضها إلى بعض حين قال ههنا لا يكون بعضها من بعض ومنها إلى أمور آخر حين قال ومنها الجميع وكلمة من في هذين الموضوعين دالة على التركيب لأن المراد من ان الاستعداد الأول لا يتوحد بعضها من بعض ويتوحد الجميع منها وأخذها ههنا على المبدأية لا على التركيب بمعنى أن كل ما يتكون للجميع يتكون من صفة أي بعد صفة وإذا كان معصوده هذا فلا يمكن ان يكون هذا القول مشتبها

في المتن







صورة البياض وبفساد الانسان الى الانسان احوالى موضوع عدم الصورة الانسانية والابيض من الكمال  
 الى موضوع عدم صورة البياض وبفساد واحد بالذات الاول بل نوان وهذه الخدود متضادة  
 متضادة وجوز كما ان الابيض يكون من الاسود والحار من البارد وبفساد واحد وبالعرض كما ان الابيض  
 يكون من الموسيقى يكونا بالعرض والمصير يتكلم ههنا للحد والثواني للتكون وهي متضادة متضادة بوجودها كالألوان  
 والاسود ويتكلم في الكتاب الخامس للحد وبالذات والاولى للتكون وهي متقابلة تقابل العدم والملكة **والثاني**  
 هذا الجواب ليس على رأي المصنف ومخالفة للصدق والاولى فلا ان المصير يتكلم ههنا للصديقين الذين يكونون  
 مبدئين وهما العدم والملكة كما يدل عليه عبارة الموسيقى والاموسيقى ولا يتكلم ههنا بالبيدات الموجودة التي هي  
 هي مبادى بالذات ونوان على زعمه **واما** الثاني فظاهر لان الحد والمتضادة لا يصدق في كل تكون وكلما  
 بالذات يصدق في كل عا طحت الجواهر لان ما بالذات متضمن لما الكل واحد على ما قال المصير في اول كتابي للتحليل  
 الثاني فالحدود المتضادة لا تكون بالذات في التكون ولا ثواني والصغرى ظاهرة في مثله كثيرة لانه التكون  
 الظلمة يتكون في الهواء مع انه لم يتحقق فيه ضده اولا متضادا وجوديا لانه التكون عديم الضد وكذلك يتولد  
 في هذه المتعلم علم ما كان لم يعلمه اولا من غير تحقق ضده متضادا وجوديا لانه لانه ليس العلم صفة حقيقية  
 وكذلك الجواهر تتكون حقيقة لكن لا من الضد الموجود لان الجواهر لا يصاد شيئا **اقول** في الجواب عن اليراد  
 المذكور ان حد ود التكون بالذات تكون متضادة متضادا عديميا **واما** ما قال المصير كل ما يتكون يتكون من  
 شراده من الضد هو الضد بالمعنى الاعم اي بمعنى مطلق المقابل بقا اعدما او وجودا كما بينا في البحث الثالث  
 على المتن الثاني والاربعين وقد تكلمنا فيه ايضا مثال الابيض والاسود المود من المصير في المتن الثاني والاربعين  
 وقلنا ان الموضع الاسود مقام الالوان الابيض لانه اذا قال ان الابيض يتكون من الالوان كان يمكن ان يؤخذ  
 هذا سلبيا وعلا واذا اخذ سلبيا يدل على جميع الموجودات الالوان لانه لا يصدق لانه الوجوب لهما والعقول والافلاك  
 والعناصر وكل ما ليس ابيض يصدق عليها ان شيئا منها ابيض سلبيا فز هذا المعنى وقال وهذا لا من كل لا  
 لا يبيض بل من الاسود واد من الاسود مفهوم الالوان ابيض عدا مكانه فالمراد من الالوان ابيض هو الالوان  
 عدا لاسلبيا ويمكن ان يثبت هذا بان احد المتضادين متضمن لعدم الآخر كما ان الاسود والبارد يكونان  
 كذلك بالنسبة الى الالوان ابيض والحار كما قلنا المعلم الاول في عاشرها بعدا الطبيعة في مواضع اخرى ومن هذا يعرف  
 انه ليس بين كلاً من المصنفات لانه نشأ من هذا الجواب مخالفة اخرى بين كلاً من المصنفات قال في المتن الثالث  
 والاربعين والرابع والاربعين كل ما يتكون يتكون بالذات من ضده واذ كان مراده من الضد ما قلنا اي  
 لا يميز ان يتكون من العدم بالذات وقال في المتن الرابع والسبعين والخامس والسبعين من هذا الكتاب  
 ما ينافيه لانه قال ههنا الاشياء التي تتكون بالذات من الالوان موجود او من العدم الالوان بالعرض **واقول**  
 في الجواب ان العدم ينسب الى اثنين الى التكون والاشياء المتكونة فاذا نسب الى التكون يكون مبداء ووجدانه  
 بالذات له ولهذا يكون مبادى التكون بالذات ثلثة واذا نسب الى الشئ المتكون يكون مبداء بالعرض فقط كما  
 به المصير في المتن السادس والسبعين لان العدم لا يكون مركبا لشيء ولهذا يكون المبادى المركبة اثنين لشيء  
 والصورة والمصير يتكلم في هذا المتن لعدم النسبة الى التكون ولهذا قال كل ما يتكون يتكون بالذات من ضده  
 اي من العدم وفي المتن الرابع والسبعين والخامس والسبعين لعدم النسبة الى الشئ المتكون ولهذا قال  
 لا تتكون الاشياء من العدم الالوان بالعرض **واقول** في سماعين ناقلا عن الاسكندر والافروديسي على ما قال المصير  
 من ان كل ما يتكون يتكون من ضده وكل ما يفسد يفسد الى ضده ان الجواهر الاول تتكون وتفسد حقيقة  
 مع انها لا تتكون من ضدها ولا تفسد الى ضدها لانه ليس للجواهر مبداء كما قال في مقولة الجواهر **واقول** في سماعين  
 وسيلقيوس وتبعها ما ذكر من الشرح بان الجواهر الاول لا تحفظ بوجوبها اما بحسب الذات او بحسب الكيفية

المقصد هي بها والجواهر الماخوذة بالوجه الاول لا يكون لها ضد وانما الماخوذة بالوجه الثاني فيكون لها  
 ضد وبهذا الوجه تتكون وتفسد فيكون قول المصير كل ما يتكون يتكون من ضده وكل ما يفسد يفسد الى ضده  
 صادقا على الكلية والصديقا سبب لما يتكون ويفسد بالذات ولما يتكون ويفسد بسبب شئ اخر وبهذا الوجه الثاني  
 تتكون للجواهر الاول وتفسد من الضد والى الضد **اقول** هذا الجواب يرد بان الجواهر الاول من حيث انها جواهر اول  
 تتكون وتفسد فهي من حيث انها جواهر اول وبالنظر الى ذلك وانها اما ان يكون لها ضد ولا فان كان لها ضد يكون  
 الجواب باطلا وان لم يكن الجواب والحال انها تتكون وتفسد من حيث انها جواهر اول يكون قولها كل ما يتكون يتكون  
 من ضده وكل ما يفسد يفسد الى ضده كاذبا **اقول** في دفع اليراد المذكور ان الجواهر الاول وان لم يكن لها  
 جواهر اول وان لم يكن لها ضد بالمعنى الاخص لا يتقيد بوجودها بل يكون لها ضد بالمعنى الاعم اي بمعنى مطلق  
 المقابل فان اعداها مقابلة لها تقابل العدم والوجود والحد من الضد فيقال في مقولة الجواهر ليس لشيء  
 هو الضد بالمعنى الاخص لا الضد بالمعنى الاعم والمراد منه فيما قال كل ما يتكون يتكون من ضده الاخر هو الضد  
 بالمعنى الاعم واد على ما قال ان الابيض يتكون من الاسود ومن المتوسط بينهما والموسيقى يتكون من الالوان  
 المقابل للموسيقى والمتوسط بينهما لو كان انه لجزء في الاول دون الثاني فيجيب بان وجود المتوسط بين الابيض  
 والاسود من حيث انها طرفان معلوم عند كل احد بلا ريب فان شئت للمقومات مبصرة وقد بينا المصير في صدر  
 التقابل ما بعد الطبيعة المقول **واما** وجود المتوسط بين الموسيقى والالوان فيقول فليس معلوم عند كل احد بل  
 مشكوك وليس هذا المقام مقام اثباته فلهذا ذكر بكلمة الشرط المهيئة للشك وان اشبهت ان تعرف حقيقة  
 الحال ههنا فاستمع لما استلحق اليك ان المتوسط يكون على وجوه كثيرة والمناسب للمقام اثنان احدهما هو المتوسط  
 المركب من الطرفين وبهذا الوجه يكون اثنان الفاتر الذي ليس بجوار ولا بارد المستفي في التركيبة اليحيى متوسط بين  
 والبارد حصول من اختلافهما بالفعل ومثل هذا المتوسط لا يمكن ان يوجد بين الملكة وعدمها القابل لهما لان  
 العدم لما كان هو لا وجود شئ لا يمكن ان يكون مركبا لشيء والثاني ينشأ من ان الموضوع يتبدل ان يتبادر من تمام  
 عدم شئ ويتقارب الى وجوه لوجه ما حتى يكون ذا حصة منه باقل درجة من درجاته واضعها فعلى هذا الملكة  
 والصورة طرف ولحد تمام وعدمها طرف اخر تمام والذي يتبدل ان يتبادر من هذا المقام عدم ويقرب الى الصورة  
 تقريبا قليلا لا يكون متوسطا مثلاً البصر والعين طرفان وضعف البصر متوسط والنور والظلمة طرفان وحسن البصر  
 والشقق متوسطان ومثل هذا المتوسط يوجد بين الملكة وعدمها **المتن الخامس والاربعون قال المصير** وكذلك  
 هذا في امور اخر لان الموجودات التي لا تكون بشا ئط بل مركبات تكون على هذا الوجه لكن كما لم يكن الاستعداد  
 المتقابل سماء حتى هذا الواقع لانه يجب ان يتكون كل موافق والاموافق من موافق وان يفسد الوافق الى الاموافق  
 ولا الى ما كيف ما اتفق بل المقابل **اقول** ان المصير فعل في هذا المتن امورا ثلثة يضع مقصوده وهو يظهر ارتباط  
 هذا المتن بما سبق ويجب عن سؤال مقدر ويثبت مقصوده فقال ان ما ذكره وبين فيما سبق هبسا ئط من كان  
 كلما يتكون يتكون من ضده المعين اي من عدمه السابق وكل ما يفسد يفسد الى ضده المعين اي عدمه اللاحق  
 كذلك يقع هذا في المركبات ولما كان لسانا ان يسأل ان اشياء هذه الاضداد او الاعداد التي تتكون منها المركبات  
 وتفسد اليها احياء المصير بانها تتكون كذلك وان كان تتكون كذلك خفيانا لانه الاستعدادات المتقابلة اي الالوان  
 المتضادة ليست بمسماة باسماء محصورة تدل عليها مثلا لمسم ضدا لبيت اي عدمه باسم مخصوص حتى نقول  
 ان البيت تكون منه او هذا اليه كاسي الا بغير بالاعم والامور بالمظلم والابيض بالاسود او بالموسيقى  
 كالاحمر والاصفر والاخضر ومثاله ما ثبت مقصوده اي قوله كل ما يتكون من البياض فقط يتكون من ضده  
 التكوين وكل ما يفسد يفسد الى ضده كذلك يقع في المركبات بقوله لانه يجب ان يتكون كل موافق من الاموافق المتوافقة  
 وبالعكس لان يتكون كل لاموافق من موافق المعين وان يفسد كل موافق الى الاموافق المعين وكل لاموافق الى

اي عدم النور

من الاموافق



الى الموافق المعين اي كل شئ مركب يكون من هذه المعين ويعينه الصفة المعين بالضرورة **المتن السادس**  
**والا بكون قال المص** لانه لا فرق في ان يقال الى الموافق او الترتيب والتركيب لانه ظاهر ان المال واحد لان  
 البيت والصنم وكل مركب اخر يكون كذلك لان البيت يكون من ان لا يكون هذه الاجزاء مركبة بل متفرقة هكذا  
 والصنم واحد من المشكلات من الامشاكل واحد منهما ترتيب بالنظر الى اخر وتركيب بالنظر الى اخر **قوله**  
 لما كان لاحدا ان يقول لما كان الوجه العنبري تكون الاشياء الخمسة الشكل والوضع والاقوال والتركيب  
 والاستمالة على ما استقول في المتن الثالث والستين هل يكون قولك يجب ان يكون كل موافق من الاوافق  
 كليا شاملا لهذه الاقسام ام لا اجاب في هذا المتن بانه كل شئ شامل لها فقال لانه لا فرق اصلا في ان يقال الى  
 الموافق او الترتيب او التركيب يريدان ما قررنا في المتن السابق للموافقة والاموافقة من ان كل موافق يكون  
 من الاوافق وبالعكس اي كل لا موافق يكون من الموافق فنقرر للترتيب بعني الاشياء التي يتولد من الترتيب  
 وللتركيب بعني الاشياء التي تتولد من التركيب ولسائر الوجوه المذكورة في المتن الثالث والستين وان  
 ما قال بقوله لانه ظاهر ان المال واحد فيما ذكرناه هنا وفي السائر واثبت كون المال واحدا بقوله لان  
 البيت والصنم وكل مركب اخر يكون كذلك بعني ان هذه كلها اي البيت والصنم وكل مركب بوجه مشابه  
 اي يكون الموافق من الاوافق بعني من هذه المتعين او قل من هذه الخاص واثبت هذا بقوله لان البيت  
 ويجعل من كون الاجزاء والخشب والطين لا متلاصقة ومن كونهما متفرقة ولان يشترط لا يصنع  
 من كل الاصلح الاجزاء فربما كان او بعيدا بل من الغضا لها حاضرة فربما الى الاصلح والتركيب قال  
 بل متفرقة هكذا وكذلك الصنم بفعل ويرتبط من الا ترتيب اي من عدم كون اجزائه موضوعة على الترتيب  
 لان المادة التي يفعل منها كل الخاس والرخام كانت بحيث لم يكن فيها شئ ورفيقه وظهر وصدور وسائر  
 الاجزاء بافعال فيل ان يفعل بل بالقوة فقط لانه لا يمكن ان يكون هذا الترتيب فيها من الاشياء ثم اذا رتب  
 هذه فيها بالفعل حصل الصنم بالفعل من الا ترتيب بالفعل وكذلك واحد من الاشكال كالمربع او المثلث  
 فانها اذا تكونت وحدنا تكون من الاشكال المعين اي لا يتبع والا واثبت في قوله واحد منهما ترتيب بالنظر  
 الى اخر **قوله** هذا القول يمكن ان يشرح على وجهين احدهما هو ان الاشياء التي ينشأ منها التركيب  
 كما ان يكون الصنم والتي ينشأ منها اذا قصد لك الصنم تكون مغايرة ومختلفة للاشياء التي صارت  
 منها التركيب كما اذا تكون البيت وانتهى اليها اذا انهدم ذلك البيت لان الشئ الذي ينشأ منه فربما ترتيب  
 اجزاء الصنم هو الا ترتيب او قل عدم الترتيب القريب وكذلك الشئ الذي ينشأ منه الترتيب هو الا ترتيب  
 واما الاشياء التي ينشأ منها تركيب البيت فهي الاشياء الغير المركبة او قل عدم التركيب القريب للبيت والتي ينشأ  
 اليها اذا انهدم هي اجزاء المركبة المتفصلة او قل عدم التركيب والانفصال المعين وبهذا الوجه  
 يكون الترتيب بالنظر الى موخر والتركيب بالنظر الى اخر وهذا مثل ان يقال ان شئ ما انسان بالنظر الى  
 وشئ ما فرس وشئ بالنظر الى اخر لان الذي يكون منه الانسان هو الحيوان القريب العديم الصورة الانسان باله  
 والذي يكون منه الفرس هو الحيوان القريب العديم الصورة والفرسية وكذلك الذي ينشأ منه الانسان باله  
 بالفساد هي الميتة الانسانية وهي ليست ما يعينه والفرس والشجر وهذا هو ما قال في المتن السابق  
 يعينه الى الاوافق وهو لا الى اي كان بل الى المقابل والثاني هو ان كل واحد منهما اي البيت والصنم ومنه هنا  
 بالنظر الى موخر يقال عنها وبالنظر الى اخر يقال عنها كليا منها مثلا لو نظر الى البيت من حيث ان يحصل من الاجزاء  
 والنظر الى الداخل فيه المركبة له يقال مركبا لان التركيب حقيقة هو اجتماع الاشياء بعضها ببعض وان نظر اليه  
 من حيث ان بعضها مقدم كالبنا وبعضها متوسط كالحديد وبعضها متأخر كالسقف يقال متباين كذلك  
 مركب بوجه ومعرب بوجه اخر والشرح الاول والى من الثاني **المتن السابع والا بكون قال المص** فلما كان

هذا صادقا فكل ما يتكون ويعينه ما من الاضداد يتكون ويعينه ما من الاضداد والى الاضداد دا ومن  
 متوسطاتها والىها والمتوسطات تكون من الاضداد كالا لوان من الابيض والاسود فيجمع الاشياء التي تكون  
 من الطبع تكون اضدادا او من الاضداد **قوله** استنتج في هذا المتن مما قال من المتن الثالث والاربعين  
 اليمين ما شرع فيه ان ينشأ عن لفظ الثالث للصغر اي منها يكون ويتكون جميع المكونات لانه اذا تكون كل  
 ما يتكون كما قلنا من الاوافق والامريب واللامركب وفسد الصنم فظاهر ان كل ما يتكون يتكون من الاضداد  
 ويستنتج مما ذكره في المتنين تنظرا لحدود الاشياء المتكونة وفسادها والثانية تنظرا لاسطة المكونات  
 ويجب عن سائر المقادير استنتاج الاولين قالوا فلا يكون ما قلنا من الاضداد فكل ما يتكون قابلا ومستقدا  
 لان يتكون يتكون من الصنم وكل ما يتكون قابلا ومستقدا لان يفسد يعيد الى الصنم وهذه القضية كلية  
 تشمل لتكون البشائر والمركبات وما يتكون بالطبع او بالصفة وفسادها ولما كان لاحدا ان يقول  
 لا يتكون جميع المكونات من اضدادها لان الابيض مثلا كثيرا ما لا يتكون من الاسود الذي هو صفة  
 بل ولعدم المتوسطات كالا لوان الاخضر والاصفر ايضا وكذلك الاسود الذي لا يتكون كثيرا من صفة  
 هو الابيض بل من واحد من المتوسطات ايضا اجاب بقوله ومن متوسطاتها او اليها ثم لما سئل من اي شئ يكون  
 المتوسطات اجاب بقوله والمتوسطات تكون من الاضداد كالا لوان المتوسطات من الابيض والاسود بعني ان  
 المتوسطات يحصل من الاطراف ولهذا يكون بينها حتى اذا نسبنا الى طرف مثلا الى الابيض يقوم مقام الاسود  
 فيكون ضد الابيض واذا نسبنا الى الاسود يقوم مقام الابيض فيكون ضد الابيض كالماء الفاتر والحر والبارد  
 والبرودة فانه بالنظر الى البار د حار وبالنسبة الى الحار بارد ومن هذا يظهر ههنا ثلثة للتضاد الاول  
 يكون بين الطرفين والثاني بين الطرفين والمتوسط والثالث بين المتوسطين والاول هو التضاد  
 المطلق والاخران بالنسبة وكذلك التكون والتبدل من الصنم الى الصنم يكون على اقسام ثلثة ويستنتج  
 الثانية حين يقول ثانيا لو كان ما قلنا الى ان صادقا فيجمع الاشياء التي تتكون بالطبع تكون اضدادا  
 ومن الاضداد هذا فان قلت لم ذكر المص ههنا تكونها فقط دون فسادها وعبر اسلوب ما شرع لبيان  
 من المتن الثالث والاربعين من ذكرهما معا دائما وهذا ثانيا لانه لا يتكون ههنا بقوله بالطبع ولم يبق  
 اولا وثالثا لم ذكر النتيجة بطريق الانفصال قلنا لتكن لا تعرفها الا بعد معرفة عرض المص من المتن المذكور  
 الى ههنا وهل ثبات ان جميع المكونات تتكون من المبادئ الاولى التي قال لها انها اضداد اولي اشياء اجزاء  
 الثالث من الصغر الذي هو قوله ومنها الجميع الذي يظهر من بيانه بيان الجزء الثاني منه ايضا ونور  
 هذا وصورة في المكونات والتبدلات العرضية والبسيطة والصناعية والمركبة ولان يظهر معرفة ضم اليها  
 وبين فسادها ايضا فلما لم يكن معنى المبادئ ناظرا الى الفساد او القاسدات بالضرورة بل الى ما يتكون منه  
 لان المبادئ ايضا في المبادئ لم يمتدحيا ان يذكر في محل تنبيه فيه مقصوده الاصل في البشرى اي الفساد  
 بل التكون فلها لم يذكره فيه وذكر التكون فقط وايضا ان مقصوده في هذا المتن هو تعليم مبادئ  
 الاجسام الطبيعية وبعد ما بين كيف يتكون كل ما يتكون من هذه بالتبدلات العرضية والصناعية القلي  
 لنا يتبع ههنا مقصود الاشياء التي تتكون من المبادئ الاولى وهي كانت بحسب الطبع ودها به فقال  
 والاشياء التي تتكون بالطبع ثم لما ذكر ههنا الطرفين والمتوسطات والطرفان يكون من صدين ويتكون  
 كل من اخر والمتوسطات تتكون من الاضداد ذكر النتيجة بطريق الانفصال ومما حققنا نعرف ان التبدل الى  
 ذكره المص من المتن الثالث والاربعين الى هذا العمل لاثبات ان كل ما يتكون يتكون من هذه المعين ليس  
 برها ناس الاقدام اصلا كما نرى سمعنا قوس وبعده كثير من الشرح بل هو دليل استقراء مركب من القياس  
 لنا حسنا ارشدنا العلم الاول منها المعرفة التكون الجوهري والمبادئ على ما قال في مقدمة هذا الكتاب







كما ذكرنا أكثر الشرح حتى يكون المعنى ان القدماء عيّنوا المبادئ متغايرة بالتعكس بوجه ما فيها بينهم لانهم لم  
لم يعينوها متغايرة بوجه بل على الإطلاق بل هي مربوطة الى القسم الاول فقط يعنى كانوا يقولون ان  
امرا واحدا بوجه ما لانهم كانوا يقولون امرا واحدا بحسب النسبة يعنى ان جميع هؤلاء القدماء القدماء  
حفظوا في بقياس المبادئ للنسبة ما قد بينا حين قال لانهم لا يأخذون من شكل واحد يعنى ان  
الدليل على قولهم امرا واحدا بوجه ما في المبادئ هو انهم في عيّنهم يحفظون نسبة هي كونها مأخوذة من سلك  
واحد ثم قال الا ان بعض الاصناد يحيط وبعضها يحاط وهذا القول يمكن ان يشرح بوجهين الاول ان يحصل  
منه مع ما تقدم سبب تام لوحدة النسبة والثاني ان يحصل منه نسبة اخرى مستقلة مغايرة لما تقدم ولا تعرف  
النسبة المذكورة كما ينبغي في هذا الصنفين متقابلين وليكن الصنف الاول من طرفي المقياس والاخر من الشمال  
واليكبر الاول الاشياء الكاملة الشريفة والثاني الاشياء القليلة الكمال بحيث يكون في الاول الحركات الكمال وفي  
الثاني البارد كالادنى ويكون في حدها التخلل وفي الاخر المتكاثف وفي احدى الحجة وفي الاخر العداوة وفي  
احدها الكبير وفي الاخر الصغير وفي احدى العز وفي الاخر الزوج وفي ذلك الافراط وفي هذا التقريط  
وبالحجة يكون في احدى العترة وفي الاخر العدم ومن هذا تعرف انه كيف كان يأخذ جميع هؤلاء المبادئ  
من سلك وصف واحد وكيف كان يراعى في نقصان المبادئ الموضوعات منهم نسبة ما لان الاصناد الاول  
في مذهب كل واحد منهم تقوم كالاشراف مقام الشرف والكمال والاصناد للمأخرة يقوم كالادنى مقام  
الدناءة والنقصان لان احدا المتقارنين يقال دائما بحسب اعدم على ما قال المصنف في المتن الثاني عشر  
من ثانی العاكيات وفي المتن الثاني عشر من طاشما بعد الطبيعة هكذا بين المصنوع الاصناد الذي عيّنوا القدماء  
مبادئ الاجسام الطبيعية حيث قال في المتن الخامس والخمسين من هذا الكتاب هي الافراط وقل الفضل  
والا زدياد والتقريط وقل النقصان والنداءة ووضع مقامها على رايه الصورة والعدم ولما كانت الاطراف  
خاصة الكمال والصورة لانها علمها والمحاظية خاصة الكمال والعدم وضع بعدد الشيب وهوان الاصناد  
الاول يكون كالصورة والمأخرة كالعدم قائلا لا بعض الاصناد يحيط وبعضها يحاط والوجه الثاني  
الحاصل منه مناسبة اخرى مستقلة مغايرة لما يؤخذ من السلك والصف هو ان جميع هؤلاء القدماء قد عيّنوا  
المبادئ اصنادا وهذه الاصناد تكون مختلفة على وجه بعضها تكون كلياتاً زكية وبعضها تكون كلياتاً  
كلية اقل كما اشرنا في شرح المتن السابق تلك تكون كلية تحبذة لان الكليات اعم يكون شاملا لكل الاخصر  
تكون محاطة وكذلك هي تكون اقدم واعرف بحسب العقل وهذه تكون اقدم اعرف بحسب الحسن فالقدماء يقولون  
مبادئ متغايرة بالتعكس ومع كون بعضهم قائلين بانها كليات زيادة كلية وكون بعضهم قائلين بانها كليات  
قلية يقولون امرا واحدا لانه كما ان الذين يعيّنون مبادئ كليات زيادة كلية يعيّنونها اصنادا  
متناسبة كذلك الذين يعيّنون كليات قلية يعيّنونها متناسبة ولان تعرف المقام كما هو حقه ينبغي  
لنا ان نوضحه بنظرهما لوف فنقول انه يوجد في مقولة لجرهم مقول عالية ومتوسطة وسافلة وهي  
متقابلة في نفس الامر وقل انها متضادة لتكون متناسبة لا تخفى فيه ومعنيته لفهمه فالحسنى القابل  
للابعاد الثلاثة والاحسنى الاقل لها يكونان متدين وكذلك النفس الى التام واللا نفس الى الادنى وكذلك  
الحساس والاحساس والناتق والاناطق والنفس الى التام واللا نفس الى الادنى وكذلك  
مبادئه كان قائلين بانها يتغير موضع الاخر النفس والانا نفس لها ووضع الحساس والاحساس والناتق  
والاناطق وبالحجة كان كل واضع قائلين بانها يتغير موضع الاخر وقوله ومع ذلك يكون كل واحد منها مناسبة  
للاخر لانها يكون نسبة الحسنى الى الاحسنى كذلك يكون نسبة النفس الى الانفس ونسبة الحساس الى  
الاحساس ونسبة الناتق الى الاناطق لان الاول كالصورة والثاني كالعدم وكذلك قسنا لاصناد الف

وصفها القدماء مبادئ الاجسام الطبيعية ثم قال فالحكماء يتفقون ويتخلفون في الادنى والاولى فالذين  
يعيّنون مبادئ كليات كلية اريدوا عيّنوا بحسب العقل يقولون قول الاول والذين يضعون مبادئ كليات  
قلية كلية وعرفنا بحسب العقل يقولون قول الادنى ونسب هذا بان الاصناد الكلية زيادة كلية والعرفان  
بحسب العقل اقدم واعرف بحسب العقل جميع الاشياء التي تكون من المبادئ والاولى هو اقدم واعرف بحسب العقل  
جميع ما يتكون من المبادئ التي من غير ان يكون مبادئ الاجسام الطبيعية فالاصناد الكلية زيادة كلية  
هي التي من غير ان تكون مبادئ الاجسام الطبيعية وهذا اشار بقوله لان الكليات مغروفة عقلا والمجزي  
حسابا لان العقل للكل والحس للجزئ وقوله كالأكبر والصغير مثال المعروف عقلا وهما متضادان وكلياتان  
زيادة كلية وصغرها اقل طوع مبادئ الاجسام الطبيعية كما مر غير مرة وقوله التخلل والتكاثف مثال التفرق  
حسابا وهما متضادان وكلياتان اقل كلية من الكبير والصغير وصغرها تالس ودوينيس وهما قتلوس وغيره  
مبادئ الاجسام الطبيعية فيما ذكره اشار الى انه لما كان مذهب من وضع المبادئ المتضادة كليات كلية  
ازيد واعرف عقلا والى وحسن من مذهب وضعها كليات كلية واعرف حسا كان ما ذهب اليه من ان المبادئ  
المتضادة هو الصنعة والعدم والى وحسن لانها كليات كلية ازيد ما عين الاخرى واعرفا بحسب العقل  
ثم استثنى اصل مقصوده فقال لفظهم ان المبادئ يجب ان اصنادا **بعض اشارات على المتن المذكور في اعم**  
ان كلمة كان في قوله في ما ذكر اليه من كانه تعاقب ايضا اكثر الاخر يمكن ان تسلط الى الاكثر وحيث يكون  
المعنى كان اكثر الاخر ايضا تعاقب اليه من ان كل ما يتكون من صفة المعين وعلمه وان تسلط  
الى قوله تعاقب وح يكون المعنى كانه تعاقب ايضا لما ذكر وعلمه علما ضعيفا سطحي وفي عبارة تعاقب  
الى اشارة الى ان قصدتهم ما ذكر كان بتبعية بعضهم بعضا لا بالبرهان قوله لان الجميع ستموا العناصر  
مبادئ غير متجانسة جميع القدماء ستموا الاول اقل الاشياء والطبيعية مبادئ ثم ستموا اوله وبعد المص  
المبادئ عناصر كذا انقل سميلقيوس عن اودمون تلميذ المص والمص وان كان ستموا الاول اقل العناصر  
كافلا طوع لكن لم يترك استعمال اللفظ المبادئ بل كان يعبر في مواضع غير محصورة بهذه العبارة ايضا  
ولما كان المص لا يفضل في هذا المقام المبادئ الداخلة فقط التي ذكرها القدماء فيمنع فيه بل يطلق المبادئ  
متضادة فكانت اولاد داخله كانت اواخرية كالعلل الفاعلية مثل العداوة والمحبة اللتين ظنهما ابنوقلس  
علتين فاعليتين لم يكف ههنا بذكر المبادئ والعناصر اللتين تريان ههنا ان تكونا علتين دخلتين  
مركبتين للجسم الطبيعي فقط على ما يستفاد من تعريف المص للعناصر في الفصل الاول من خامس ما بعد الطبيعة  
بل ذكر العلل ايضا حيث قال لان بعضهم وضعوا الحرارة والبرودة وبعضهم الرطب واليابس وبعضهم  
العز والزوج وبعضهم العداوة والمحبة عللا لتكون لانه العلة اعم من المبدأ والعناصر شاملا للعلل الداخلة  
والخارجية ومما ذكرنا تعرف فساد ما قال بعض الكشاح كرايا رلوس من هذه الالفاظ الثلاثة كالمبادئ  
والعناصر والعلل كوت معادل لانهما على معنى واحد كما كانوا يقولون في شرحهم للمتن الاول ايضا  
كذلك قوله وان كانوا واضعين بلا دليل قال ابن رشد مراده بلا دليل تام لان القدماء اوردوا المبادئ  
لما بدليل مطلقا بل بدليل ناقص لانهم ذكروها بدليل الاستقراء الناقص الذي لم يدخل فيه جميع الجزئيات  
وقايله بعض اخر من الشراح منهم يقولون مناسب وقال ان القدماء وان قالوا بان المبادئ اصنادا لكن لم  
يقولوا هذا القول لا بدليل تام ولا ناقص ولا باستقراء تام او ناقص بل انما قالوه كيفما اتفقوا لا بالبرهان  
والنظر فقولوا وفي هذا القول كما اكثر الاطفال الذين يقولون باقول كثره مطابقة لغرض العقل ولما  
في نفس الامر لكن بلا تفكير دليل تام او ناقص واستدلوا على ادعوا بانهم لو قالوا ما قالوا بدليل  
لنقلهم المص لكان لم ينقل فلم يقولوا بدليل بل نقل عنهم انهم لم يقولوا بدليل ولهذا استنبط هذا البعض



من كلام المصنف الحكم القد ما يتبادر الى ذهنكم كما قد صدور عنهم بلا تفكير دليل وانا اقول  
ان القدماء الذين نقل عنهم المصنف حكمهم يتبادر الى المبادى طائفتان احدهما كانت سابقين بالكلية عن  
والثانية لم تكن سابقين منه بالكلية بل كانوا قريبين بل احرى اليه كالفلاطون وذو قريش واما  
وهذا التقسيم يمكن ان يؤخذ من كلام المصنف في المتن العشرين من هذا الكتاب حيث قال ان اضطر  
المتأخرين كالمقدمين فالطائفة المتقدمون وان كانوا حكيما يتبادر الى المبادى بلا دليل ولا استغناء  
تام وانا فضل ان الفلسفة كانت اولاً مشابهة بالاكل للكل كما قال المصنف في الفصل الاخير من اولها  
بعيد الطبيعة وهذه القدماء الذين كان الفلسفة كالاكل لهم بما عرفت بمسألة كثيرة على من فقط  
المجربون والمركبة لكن اجمالاً ومختلطاً لاظهار اصلا بل يرون ان لا يعلموا ما يقولون على ما قال المصنف ايضا  
في الفصل الثالث من هذا الكتاب فان لفظنا في المصنف هؤلاء القدماء يكون شرح بعض الشرح المذكورين  
صحيحاً وان اخذناه للفظائفة الثانية القريبة للمصنف كان شرح ابن رشد حقا فان هذه الطائفة انما  
حكموا بتبادر الى المبادى باستقراء ما عرفت من كتاب فزون لا فلاطون نعم لم يورد وابر هانا على  
ما ادعى ولهذا صنفه بلفظ قول المصنف بلا دليل بقوله اي بلا حجة مبتدئة وقوله لكن اضطرهم القيد  
فقالوا بالاصد ان يمكن ان يشرح بوجهين الاول هو انه لما كان كل علمنا مأخوذاً من الحس فكيف فكروا في  
تفعله انما يكون صادقا وموافقا لمقتضى العقل الصريح اذا كان مطابقا للشئ المحسوس بل غلط واذا لم  
لم يطابقه وكان المحسوس يشهد على ما يقابل الفكر والقياس يقال ان المحسوس اضطرنا وحده بنا وساقنا  
الى ما هو صدق حقا كما ان زنون لما قال انه لو تحقق الحركة لوجب ان يقطع في زمان متناه اجزاء غير متناه  
من المسافة وهو مستحيل ان يكون وجوذاً والحركة ولما نظر الى المحسوسات وراى بعينه الحركة اضطرنا باقرار وجوده  
كذلك القدماء اذا نظروا في مبادى الاجسام يحدوا التفكير ظنوا اموراً مخالفة ولا مناسبة لها ولما راوا  
باعتين حصول التكون بين الاصداد اضطرهم الصدق الصريح الى اقرار ان المبادى يجب ان تكون متضادة  
كذلك يرون لما قالوا في مبادى الاجسام لا يخلو من مبادى اجسام الطبيعة هو الموجود الواحد الا انهم  
ولما نظر الى اجسام الطبيعة واضطرهم وضع الحركة والبرودة وهذا الشرح اخذ من الفصل الثالث  
والخامس من اولها بعد الطبيعة الشافي هو ان جميع الاشياء يميل بالطبع الى ما هو خير لان الجميع يطلب  
كما قال المصنف اول الاخلاق والصدق خير كما قال العقل الانساني كما قال اسكندر الافروديسيان الصدق  
خاصة عظيمة وخير كثير الانسان ويستدل عليه بان الصدق موضوع العقل وكل موضوع لقوة خير  
لها فالصدق خير للعقل فيميل اليه بالطبع ميل الى الخير والى ما هو مكره ولهذا قد يصل اليه بالطبع والى  
لم يعرفه اولا ولا نفسه ولا سببه فاما ان الخير لا يقتل بضطر بل يبع من المكان الاشفل ويميل اليه بالطبع  
فيتم من الغنى فيميل اليه من غير شعور بما يفعل كذلك العقل يجذب ويخبر من الصدق بالطبع فيميل  
اليه ويجده وهذا الوجه جبر اضطر والاعتناء وقالوا بالمبادى المتضادة ومنه يستنبط ان حكمهم يكون  
المبادى اصداد الا يكون سببا لمدحهم لكون ذلك جبراً واضطراً والى انه لما انظرهم الصدق بهذا كان  
صادقا بالضرورة وهذا دليل لطيف لا ثبات المبدى الى بقايا المبادى وانه لما كان ميل الانسان الى  
فطره باله لا يمكن ان يكون هذا الميل في كل واحد منة عينا لان كون الميل الطبيعي لرفع عيشه لا يرفع في جميع افراد  
مستحيل ومنه يمكن ان لو اخطأ هذا اذن ان الصدق لا يمكن ان يخفى كلهم منه بل بعضهم يذهب  
الى شئ وبعضهم الى اخر وقد اشار المصنف الى ما قلنا في المتن الاول من اول ما بعد الطبيعة واما علم ان الزوج و  
المعينين من الغنى عن زنون لان يكونا مبادى اجسام الطبيعة ليسا من مقله الحكم كما انهم بعض  
الشرح لان مبادى اجسام التي هي الغنى عن شئ لست باعراض بل هي مبادى اجسام كاستعداد

من الفصل الخامس من اول ما بعد الطبيعة وبينه يقولوناس بانيا واصفا في الفصل السادس من كتابه المصنف  
قدماء الفلاسفة فان قلت لم قدم المصنف الفرض على الزوج في بيان هذا الذهب معناه مخالف للاستعمال المعروف  
قلنا لان الفرض يوضع في سلاش من السلسلة المذكورة ويقام مقام الصدق والزوج يوضع في سلاش  
منها وقام مقام عدم الصدق تقدم على عدم لانها موجودة فكما ما يقام مقامه فان قلت لم يخط هذا  
الترتيب في نقل مذهب ابنه وقلنا من المبادى المتضادة هما العداوة والمحبة فقدم العداوة على المحبة  
لانها كما ان الفرض على التكون الاشياء عند الغنى عن زنون ولهذا كان كالصدق والزوج مقله فسادها كذلك  
العداوة مقله تكونها وظهور العالم والمحبة مقله فسادها وكونها مقله فسادها كان المصنف يصدق بيان على التكون  
كان تقديمه العداوة مناسباً لصدقه فلما قدمها على المحبة واما كون العقل للكلية والمسلح لجزئية فقدناه  
مفضلاً في البحث الاول المذكور **الفصل السادس في مبادى الاشياء الطبيعية المتن للمصنف قال**  
المصنف ولا نعلم ان يقول اه هل يكون اثنين ام ثلاثة ام اكثر لانه لا يمكن ان يكون واحدة لان الاصداد  
لا تكون واحدة ولا غير متناهية لانه لما كان الموجود معلوماً ولا الجوهر جنس واحد تضاد واحد  
لان يمكن ان يكون من المتناهية لكن يكون منها كما قال ابنه وقلنا احسن من ان يكون من غير المتناهية لانه  
ينظر ان يتردى سبيل الكل كما ناقشنا عن زنون من غير المتناهية ولا بعض الاصداد يكون اقدم من بعض  
ويتكون بعضها من بعض كالحلو والمر والابيض والاسود لكن المبادى يجب ان تبقى انما اضطر من هذه انها  
لا تكون واحدة ولا غير متناهية **اقول** لما بين المصنف الى ههنا كيفية المبادى حتى فرغ في اخره فيقول  
السابقة ظهوره وجوب كونها متضادة اذ ان يبين من ههنا كم واية تكون هي فنشئ الاول الى كم تكون  
وهذا الفصل بين ايضا ضرورة ثبوت طبيعة ثلاثة موضوعات ما عدا المبدأين المتضادين الظاهر  
مما سبق وعدم الاحتياج الى اعداد هذه الثلاثة لتكون الاشياء ومنه يعرف ان المبادى ثلثة فقط  
ومن هذا البيان يظهر اية تكون المبادى ولكن يبحث في هذا في الفصل الاخير في مستقلا ويبحث عن الاول  
فوضع مقصوده في اول هذا المتن ثم اثبت عدم كون المبادى واحداً ثم بين عدم كونها غير متناهية  
ثم ذكر النتيجة فقال ولا نعلم ان يقول هل يكون اثنين ام ثلاثة ام اكثر ثم اعلم ان المبادى يجب ان تكون  
واحداً او اثنين او ثلاثة او اكثر متناهياً او غير متناهياً الاول وثالثاً من ان يكون المبادى واحداً او  
غير واحد متناهياً ام باطل عند المصنف لانه يبرهن في الفصل الثاني والثالث على بطلان كونها واحداً وفي  
الرابع على كونها غير متناهية ففي الاحتمالات الثلاثة اى كونها اثنين او ثلاثة او اكثر متناهية محتاجة  
الى البحث عنها ولهذا ذكرها فقط في الترتيب دون الاول والخامس وليقطع عرف جواز هذين الاحتمالين  
الاحتمالين بالكلية قال ولا لانه لا يمكن ان يكون واحداً لان الاصداد لا تكون يعنى ان المبادى  
اصداد ولا اصداد لا يمكن ان يكون واحدة فالمبادى لا يمكن ان تكون واحدة اما الكبرى فبينة لانه لا يكون  
شئ من نفسه ويمكن ان ثبته بان يقال للصدان هو الشئان المتباينان المتباينان كما لا يتأخذ  
المتباينان الراجع كل واحد لآخر من الموضوع القابل والواحد لا يمكن ان يباعد ويميل بنفسه ولا ان يقع  
نفسه من الموضوع القابل للاصداد لا يمكن ان يكون واحدة فان قلت للصدان يمكن ان يكون واحد  
لانها داخلان في جنس واحد والداخلان في جنس واحد واحد بالجنس فالصدان واحد بالجنس قلت  
الصدان الموجودان لما كانا داخلين في جنس واحد على مقتضى تعريفهما يكونان واحداً بالجنس كما قلت  
لكن الاصداد عدمية لانه لا يمكن ان يكون واحدة بالجنس لاستحالة دخولها تحت جنس واحد  
بل تحت مقولة لان عدمية لا يمكن ان تكون معاً من مقولة ما اصلا والكلام ههنا ليس لاصد  
الوجودية بل لعدمية وثالثاً ولا غير متناهية وبينة لانه لا يقول لانه لما كان الموجود معلوماً وهذا

نوع كل جنس واحد



وهذا الدليل قد ذكر في المتن الخامس والثالثين مفصلاً وتقرره ان اعتبار المشاهي من حيث انه غير متناه  
لا يمكن ان يعقل ويعلم لان ما ليس له نهاية ولا يمكن ان يضبط ويحاط بكل ما يعقل ويعلم يعقلنا  
بضبط ويحاط بها كانه دخل فيها غير المتناه لا يمكن ان يقول معقولاً فلو كانت المبادى غير متناهية  
لما يمكن ان تعلم ولو لم تعلم المبادى لما يمكن ان تعلم ذووها كما بينا في شرح المتن الخامس والثالثين فلو  
المبادى غير متناهية لما يمكن ان تعلم ذووها والثاني بط فكذا المقدم ويثبت بطلان الثاني بان كل واحد  
منها يجب ويميل بالطبع ان يعلم على ما قال المصنف في اول ما بعد الطبيعة ولو لم نفكر ان تعلم الاشياء لكان  
هذا الحجب والطلب الذاتي عبثاً وبانه لو لم تعلمها لكان العقل الموضوع فينا عبثاً والثاني بط فكذا المقدم  
وقال المصنف في المتن السادس والثالثين من ثانی الكون والعناد لو كان تضادات العناصر غير متناهية  
لما يمكن ان تعلم العناصر وان تعرف ولما كان ان يكون شيئاً معيناً وان يتكون وثانيها بقوله ولا يمكن  
حجب واحد وفي كل جنس تضاد واحد اعلم ان الشرح قد اختلف في بيان هذا القول باختلاف اعطى  
على ما نقله سيباقوس ويحيى النخعي وانا لا اذكر الا ما اظن انه مقصود المصنف وهو ما قاله اسكندر الافروسي  
ومتيوس وسرايوس الكبير وابن رشد القرطبي واهل لبيان اولاً ان مقصود المصنف في هذا المقام هو ان يعطى  
للموجودات لان المطلوب منها هو مبادى التكون والتمكن لان التكون حقيقة هو الجوهر التام فقط والآخر  
تابع له لكن لما كان هذا المبادى خفية لنا فقلنا ان المبادى الاستحالات العينية كما من العرفيات لنا واذا علمنا  
للموجودات انما يتبعها مبادى الاعراض ولهذا قال ابن رشد في شرح هذا المتن من يعطى مبادى الجوهر  
يعطى مبادى كل مقولة وثانيها ان الكلام ههنا للتضاد الاول وهو يكون بين المتصور والعدم لان المطلق  
هو تضاد المبادى الجوهرية ولا يوجد فيها الا تقابل العدم والملكة وثالثاً ان مراد المصنف بالحجب في العبارة  
المذكورة هو المقولة فاننا ذكرنا لجنس كثير من المقولات كما اعتدنا ان نقول الجوهر احد اجناس الموجودات  
والكم جنس اخر من اقسام الجوهر بقوله والكم مقوله اخرى ثم نقرر الدليل هكذا ان الجوهر جنس واحد مقولة  
واحدة وفي كل جنس واحد في كل مقولة يكون تضاد واحد فقط يرجع اليه سائر التضادات الواقعة  
في هذه المقولة في الجوهر تضاد اول واحد فقط يرجع اليه جميع سائر التضادات المتحققة في هذه المقولة و  
لتضاد واحد يكون طرفان فقط لان متدني واحد واحد اذا كان كذلك فليس مبادى الاجسام الطبيعية  
غير متناهية بل لما كان التضاد الاول للجوهر واحداً وطالباً للطرفين فقط الى المتصور والعدم وهما اجتماع  
الى موضوع كان المبادى ثلثة فقط وانما في المصنف حجب بالوحدة في قوله في كل جنس واحد يظهر انه يتكلم  
لجنس مشترك معنى كما يكون كذلك جميع المقولات ولينجس الجنس المناسب الذي كما لا يكون له معنى مشترك  
شامل لجميع ما يطبق هو عليه كذلك لا يكون له تضاد اول ثم اعلم ان التضاد الموجود لا يوجد في كل مقولة  
لانه لا يوجد في مقولة الجوهر ولا في مقولة الكم كما بين في كتاب قانقوريا واما التضاد العدمي في تقابل العدم  
والملكة فيوجد في كل مقولة لان كل جنس ينقسم بقسمين متقابلين غير متساويين في الكمال يدل على ان كل  
منها يلفظ بالملكة وعلى الاكامل يلفظ عدم هذه الملكة مثلاً الخبز ينقسم بالناطق والانا طق في الفصل  
الاول الكمال على يلفظ الناطق الذي هو صورة وملكته يدل على الفصل الثاني الاكامل يلفظ الاكامل  
الذي هو سلب هذه الصورة والملكة على سلب الناطق الذي كمال وكذلك في الكيف يلفظ المادى بالملكة  
عدم تلك الملكة اي احاد كما قال المصنف في المتن الثامن عشر من ثانی الفلكيات وان احد المتضادين يقال بحجب  
العدم كما قال في الفصل الثالث من تاسع ما بعد الطبيعة وهذا التضاد اقدم في كل مقولة على اهل الفصل  
المذكور من ان التضاد الاول هو الملكة والعدم فاذا كان الامر كذلك في جميع سائر التضادات المتحققة في  
جميع التضادات العدمي الواقع في هذه المقولة لان المتأخرات ترجع الى الاول ومن هذا يظهر ان كل جنس

اي مقولة يكون تضاد واحد وتفكر ههنا ما قال سيباقوس من كم عدد تكون المقولات به تكون التضادات الاول  
لكن كما ان مقولة الجوهر اول جميع سائر المقولات لتوقف وجودها عليه كذلك التضاد العدمي الواقع في المقولة  
للموجودات الصورية وعدمها اول جميع سائر التضادات الواقعة في جميع سائر المقولات ولنا ان شئنا المقولة  
المذكورة اي قول المصنف في كل جنس واحد يوجد تضاد واحد شراً ما قبل الشرح الاول الى ان يختصا بالتضاد  
العدمي بل اعلم منه بان نقول بعض في كل جنس واحد يوجد تضاد اول واحد فقط كيف ما يمكن ان يوجد  
في هذه المقولة او في تلك فلو كان المقولة تضاد وجودي يكون فيها تضاد واحد وجودي اول يرجع سائر  
تضادات تلك المقولة اليه مثلاً في مقولة الكيف يوجد تضاد واحد وجودي اول بعض تضاد الحزنة  
والبرودة لانه وان كان يظن من كون الكيفيات الاو اربعة ان يوجد فيها تضادان اولان تضاد  
الحزنة والبرودة وتضاد الرطوبة واليبوسة لكن للبرودة والبرودة تكونان اقدم من الرطوبة  
اليبوسة بسبب ان الاولين تكونان كقيمتين فاعلنيتين والآخرين كقيمتين متعكبتين والفاعل يقدم با  
بالطبع من المنفعل فالتضاد الاول الواقع في مقولة الكيف ليس الا واحداً فقط وهو تضاد الحزنة والبرودة  
واليه يرجع التضاد الثاني وهكذا وهكذا في سائر المقولات التي يوجد فيها تضاد وجودي واما  
فيما اذا يوجد كما في مقولة الجوهر والكم فيوجد فيه اول تضاد واحد هو تضاد الملكة والعدم وثالثاً  
بقوله لانه يمكن من المتناهية الى اخره تصور ان اذا كان يمكن ان يتكون شئ ويحفظ في نفس الامر كما ينبغي  
بمبادى متناهية من غير احتياج الى مبادى غير متناهية لا يجوز ان يوضع مبادى غير متناهية له لكنه يمكن  
ان يتكون ويحفظ الاشياء الطبيعية كما ينبغي في نفس الامر بمبادى متناهية من غير احتياج الى مبادى غير  
فلا يجوز ان يوضع مبادى غير متناهية له ويثبت المصنف في الدليل بان ابتدؤنا من كونه واضعاً  
مبادى ستة اي عناصر لا اربعة والحيمة يحفظ تكون الاشياء الطبيعية كما ينبغي في الدنيا  
الى وضعها غير متناهية ويعطى اسباب تكونها كما يحفظ ويعطىها انما هي عناصر بمبادى غير متناهية  
واما القضية الاولى فتوقف على قولين طبيعيين صادقين في نفس الامر هما ما ذكره المصنف  
الفصل الاول ومن اول قولنا الخيرات من ان الطبيعة اعتادت ان تحجب من غير المتناهية لان اعتبار  
المتناهية بلا نهاية والطبيعة تطلب الغاية دائماً والثاني هو ان الطبيعة لا تفعل بالكثر اذا قدرت ان تفعل  
بالقليل كما ينبغي والطبيعة كانتها عقل الاشياء فيخلق الله تعالى فلا تفعل ولا تحيط شيئاً نادياً ما قال  
في المتن السجادي والثالثين من اول الفلكيات وبنيه ابن رشد ايضا بالمثل المتأخر من الصفة في شرح  
هذا المتن حيث قال فيه لان من يقدر ان يعمل بالعمل القليل يفعل بالفعل الضاعى وان يسع بالفعل  
الكثير يفعل بالتعطيل والازد ياد واورد امثلة مناسبة في شرح المتن الثامن والاربعين من ثانی الفلكيات  
وفي شرح المتن الخامس والثالثين من ثانی الفلكيات وفي شرح المتن الخامس والاربعين من اول كتب  
النفس وادعاه بقوله ولان بعض الاضداد يكون اقدم من بعض ويكون بعضها من بعض اخر الى اخره  
نقرره لو كان المبادى التي هي اصداد غير متناهية يلزم ان يكون جميع الاضداد مبادى واللازم بطور  
فكنا الملزوم والملازمة ظاهرة من حال غير المتناهية فانه يحيط في نفسه جميع ما كان من جنسه بحيث  
لا يخرج منه شئ من جنسه واما بطلان اللازم فينه المصنف بانه يوجد تضاد كثير بحيث يكون بعضها  
اقدم وبعضها مؤخر وبعضها يتكون من بعض اخر كما لحوا والمرافها يتكونان من الرطب واليابس و  
كالابيض والاسود المتكونين من النور والظلمة وهذه الاضداد لا يمكن ان تكون مبادى لانه لا يكون  
للمبادى اقدم منها ولا يكون هي حاصلة منها ولا تفعل المبادى اخرى لان المبادى يجب ان يتوقف على  
واستنتج مطلوبه ما ذكر في اخر هذا المتن فقال فظهر من هذا انها لا تكون واحدة ولا غير متناهية فان



قلت ما أراد المصنف الموجود في قوله لانه لما كان الموجود معلوما قلت قال بعضهم اراد به مجموع الموجودات  
الشامل للماديات والجردات لان الموجود يطلق عليه ولانه لو كان المبدأ غير متناهية لا يعلم مجموع  
الموجودات للماديات والجردات ايضا لان الطبايع الجردة لا يمكن ان تعلم الا بحركة الافلاك واذ اعتبر  
المبادئ الغير المتناهية لا يعلم تلك الطبايع الجردة كما لا يعلم الماديات فلا يعلم مجموع الموجودات وهذا  
لجواب ليس بصواب لان المصنف يرد بلفظ الموجود مجموع الموجودات الشامل للماديات والجردات بل اراد  
ههنا ما يكون من المبدأ الغير المتناهية المعينة من اقسامها عوارس واتباع وذموف ونوس واتباعه  
الحاصل من هذه المبادئ على انهم كان هو الموجود المادى فقط لا الموجود الجرد لان انا ههنا عوارس من  
العقل الذي يشبه مركبا من الاجزاء المتشابهة الغير المتناهية التي عنها لا يكون مبادئ لتكون الاشياء  
الطبيعية بل جعلها جازما منقصة لا عن حقيقة بل عن كمالها كما نقل عنه المصنف في المتن السابع من ثامن  
الثمانية وفي المتن الثالث والعشرين من اول كتب النفس وفي المتن الرابع من ثامن النفس وفي الفصل  
الرابع من اول ما بعد الطبيعة وذموف ونوس واتباعه لم يجعلوا الطبايع الجردة مركبة من الذات الغير  
المنقصة فالمصنف اراد به الموجود الطبيعي وايضا لما كان المصنف يبحث ههنا من حيث انه طبيعي لا يجوز  
ان ينقل من الموجود الطبيعي الى الموجود المادى الطبيعي بل مقتضى وما استدلل على ما قال فلا ينبغي  
مطلوبه اما الاول اى قوله لان الموجود يطلق عليه فلا يوجد به فاعلمنا عرفت واما الثاني اى قوله لو كان  
المبادئ غير متناهية الى اخره فزدي لانه لو كان المبادئ غير متناهية وتركبت منها الحركة وان كان لا  
حقيقة الحركة على يقيننا وبالعلل لا يتاح غير متناهية لكان لا تعلم وجوده في نفس الامر بشهادة الحس  
واذا علمنا وجودها فقد ران بنهن ونثبت وجود الجردات كما برهن المصنف على وجودها في ثامن  
الثمانية لان المصنف بين ماهية الحركة بل برهن عليه بعد تسليم وجودها مستندا على ان كل شئ له اثر اخر  
ولا ذهاب الى غير النهاية في الحركات المرتبة بالذات فقولنا واذ عرفت المبادئ الغير المتناهية لا يعلم تلك  
الطبايع الجردة كذب فلا يلزم قوله ولا مجموع الموجودات واضل ان المراد منه في هذا المقام هو الموجود  
الطبيعي فيكون المعنى لو كان مبادئ الاجسام الطبيعية غير متناهية لما علمنا شيئا من الموجودات الص  
الطبيعية ويؤيد هذا بقوله في التلخيص الثالث لانه يظن ان يؤدى الى كبرها فاعلمنا عوارس بغير المتناهية  
لان الكل الذي يظن ان يؤدى الى اندوفلس ويمين علله هو الاجسام الطبيعية بل اقول ان المراد منه  
هو المركبات الطبيعية ويؤيد هذا بلفظ المركب الواقع في عين هذا التلخيص المذكور في المتن الثامن والثلاثين  
حيث قال لانا نقول انما نظن ان يتبين المركب حين علمنا من اية ومن كم يكون وكذلك اخذ الموجود في المتن  
للمادى والمخسرين ونظام المركب الطبيعي وان قلت ثانيا اى تضاد اولد بالقدم واهيا بالمؤخر قلت اولد بالقدم  
الاضداد الاغم وبالمؤخر الاضداد الاخص كما يتبين في شرح المتن الثامن والاربعين ولكن لما كان بعض الا  
اقدم حسا وبعضها اقدم عقلا كما يتبين فيه ايضا فاية اولد منها ههنا قلنا اراد الاضداد القديمة بحسب  
الحس كما يستفاد من مثله للعلم والمراد الابيض والاسود فانها من قبيل الحسوس واعلم انه قد خفي واضطرب  
جميع الشرح من قوله لكن المبادئ يجب ان تبقى دائما لان المصنف يكلم ههنا خاصة للمبادئ المتضادة التي هي  
والعدم وهما يصيدان ويقتضيان دائما فكيف يمكن ان يبقيا دائما مع انه قال في المتن الحادى والستين مبادئ  
الدائمات تكون دائمات ومبادئ الفاسدات فاسدات فكيف قال ههنا مبادئ الاشياء الفاسدة يجب  
ان تبقى دائما وايضا كادنه هذا ناقض مع ما قال في المتن التاسع والخمسين من هذا الكتاب انما يتبقى الموضوع  
فقط في التكون واما غير فليس كذلك قال عيسى بن عيسى ولما اورد عليه هذه سعى الشرح وقد فهمنا بوجه  
ثلاثة ورد كلها فقال قال بعضهم اراد المصنف بالمبادئ التي يجب ان تبقى دائما المبادئ الفلكية التي تكون عللا

يجوز

فاعلية للاشياء التي تكون تحتها وهي باقية دائما لانها دائمة وزعم بعضهم ان مراده بها المبادئ التي هي علل الاشياء  
للاشياء الساقطة وهي باقية بعينها دائما وتوهم بعضهم ان مراده منها هو المقدار الثالث اى الصنعة المستقيمة  
وهي كونهما مقادير للهوى غير منفكة منها تكون باقية دائما وهذه الاجوبة بعيد عن مراد المصنف اما الاول  
فلان المصنف يكلم ههنا المبادئ الداخلة والمبادئ الفلكية والمثل ليسا كذلك واما الثالث فخطا ههنا كذا  
لان المقدار الثالث اى الصورة الجسمانية اللازمة للهوى لا يعطى في نفس الامر كما بينت في محله ولان  
المصنف على ما قال عيسى بن عيسى يكلم ههنا المبادئ المتضادة والصنعة الجسمانية التي قالوا بها ليس لها صفة للهوى  
فالصنعة الصحيحة لعلامة المذكورة ليس هو ان المبادئ المذكورة اى الصنعة والعدم يبقيان بعد واحد دائما  
ويحفظان متعينين به فان هذه مستحيل ولا يحدث تكون او عدم جديدان بل هو مع ان صورة ما وعدما  
يبقيان وكل يكون وكل يكون وينبذ يكون بالنسبة اليها والى هذا المعنى اشار اسكندر الافرد وسى في الفصل الثاني  
عشر من كتابه الاول للاسئلة الطبيعية حين سمي المبادئ دائمة فانه قال فيه ويمكن ان يثبت دائمة ويثبت دوا  
بهمين اما الاول اى ان يكون المبادئ دائمة لا يمكن ان يحد بلا صورة معينة وح يحقق بها عدم الصنعة  
الاخر فالصنعة والعدم يكونان دائمين واما ثانيا فان الهوى قابلة للصنعة القابلة فلما استحال ان تأخذ  
الجميع معا فاذا صورت مع واحدة منها تكون مستعدة لاخرى واذا كانت مستعدة لاخرى يكون مع عدمها  
فالهوى يكون دائما مع صورة ما وعدم اخرى فتكون الصنعة والعدم دائمين كما يكون الهوى كذلك ومن  
يظهر الجواب عن الاعتراضات المذكورة فانه وان كان تفسد هذه الصنعة وهذا عدم لكنه سمي دائما صورة  
وعدم عين متعينين كما قال اسكندر الافرد سى وبنياه في الجواب عن التلخيص الاول على المتن الثاني والاربعين  
واما عن الثاني فبان مبادئ الدائمات تكون دائمة بمعنى ومبادئ الفاسدات تكون دائمة بمعنى اخر على ما  
المصنف في ثالث الفلكيات فان مبادئ الدائمات دائمة وتبقى متعينة وواحدة بالعدد بخلاف مبادئ الفاسدات  
فانها لا تبقى متعينة وواحدة بالعدد بل بالتتابع وتدمر غير متعينة ولا واحدة بالعدد ومن هذا يظهر الجواب  
من الثالث ايضا **المتن الحادى والخمسون قال المصنف** ولما كانت متناهية متناهية متناهية كفاية الاثنين فقط  
دليل لانه يستل احدا كيف يكون التكاثف قابلا بطبيع بطبيع لان يفعل التخلل وهذا ذلك التكاثف وكذا  
كل صفة غيرهما لانه لا يجعل الحجة العداوة ولا شيئا تفعل منها شيئا ولا العداوة الحجة ولا تفعل منها بل  
كلها طبيعية ما اخرى لكن بعضهم يأخذون امور كثيرة يفعلون منها طبيعة الموجودات **اقول** لما يمكن  
ان يكون التباد واحدة ولا غير متناهية كما بين في المتن السابق لزم ان تكون التبة معدودة ومخاطبة بعدد ولما  
لم يعلم باى عدد غلط الى ههنا اراد ان يبينه من هذا المتن ولما كان بعد الواحد عدد الاثنين وقال عيسى بن عيسى  
في المبادئ تضاد واحد ويكون للتضاد الواحد طرفان فنش ههنا هل يكون هذا التضاد لان يكون مبادئ  
الاجسام الطبيعية او يجب ان يضم امر ثالث او اكثر منه واستدل على عدم كفاية الاثنين بخمسة دلائل و  
برهن في هذا المتن على عدم كفايتها لتكون الاجسام الطبيعية وفي المتن الاخير على عدم كفايتها للشئ المتكون  
فقال لما يتبين ان المبادئ يجب ان تكون متناهية فاسب ان يبين انها لا تكون اثنين واستدل عليه بقوله  
لانه ليسا احدا اخره بصورة ان الصنعة فقط لا يمكن ان يكون بينهما الفعل ولا نفعال الا زمان لتكون  
الاجسام الطبيعية وفسادها وكل شئ لا يمكن ان يكون بينهما الفعل ولا نفعال الا زمان لتكون الاشياء  
الطبيعية وفسادها لا يمكن ان يكون مبادئ التكون والفساد لان المبادئ التي تكون منها التكون  
والفساد يجب ان يكون بحيث يكون بينهما فعل ونفعال حتى يحصل التكون والفساد فالصنعة فقط لا  
لان يكون مبادئ التكون والفساد ثابتة الصنعة بانها تفقد ان تصور وقوع الفعل والنفعال بين  
لكن شئ على وجهين الاول تصوره بان يكون فعل توليد الصنعة الاخر وليجاده والتا في تصوره بان يكون

من الجواب الاول



لصند فعل بحيث يولد به من الصند الاخر امرنا ثالثا وبن كالا وجهين الابداد بقوله لانه لا يجعل الحجة العدا  
وهذا اشارة الى الوجه الاول وبقوله ولا تفعل شيئا منها وهذا اشارة الى الوجه الثاني ولكن لا يمكن ان يكون  
الفعل منهما بوجه منها وينور هذا الصغرى بامثلة الاضداد التي قال القدامى واما ما يادى وقال التكاثف  
لا يفعل الخل ولا بالعكس وهذا مبادى التكون عند السوزيوس وهما قلوبس واما ما لم من القدامى و  
كذلك القواوة لا تفعل الحجة ولا بالعكس وهذا مبادى عند السوزيوس وقلنس وكذلك لا يفعل صند اخر صند فلا يكون  
الوجه الاول ان يفعل شي من الاضداد صند ولا يمكن الثاني ايضا لان التكاثف لا يفعل شيئا اخر من  
ولا بالعكس اولا يفعل الخل شيئا اخر من التكاثف وهذا كذلك فانه لا يقول احد بان الحرارة تفعل شيئا ثالثا  
من البرودة فلما لم يمكن ان يكون بين الاضداد فعل وانفعال لان ما لتكون الاجسام الطبيعية لا يجوز  
ان يعين صند فقط لان يكونا مبادى الاجسام الطبيعية بل هما كلاهما يفعلان شيئا ثالثا لا يعنى بدوران  
على موضوع ويفعلان منه بتعاقبها عليه شيئا كثيرة وفيه اشارة خفية الى امر ثالث ماعد الصندين هو موضوع  
وينت هذا بالحكام قدما للمكان حيث قال ولكن بعضهم يأخذون كثيرا يفعلون منه طبيعة الموجودات  
يعنى ان ما قلنا لنسنا متفردين فيه بل وكذلك الفلاسفة وضعوا ماعد الاضداد مبادى اخر لم يفعلوا  
بواحد بل وضعوا موضوعات كثيرة فيجب ان يفعل عليها الاضداد ليفعل طبيعة الموجودات الى المركبات  
كذا وضع السوزيوس قلوبس اربع عناصر المبدأ المادة وبار من النار والارض وثالثا الماء وذيئس للمواد  
وما شواهم غيره هذه **المتن الثاني والمنشور قال الصغرى** وما عدا هذا ليسا احد ايضا لوضع احد  
الصغرى طبيعة اخرى لانه لا نرى ان يكون الاضداد جوهر شي من الموجودات والمبدأ لا يجوز ان يبقا  
على موضوع والا لكان مبدءا للموضوع مبادى يرى ان يكون اقدم من الموضوع ايضا قد قلنا ان  
لا يكون صند الجوهر كيف يكون الجوهر من غير الجوهر وكيف يكون غير الجوهر قدام من الجوهر **قوله** في هزق  
هذا المتن على ان لا يكون الصندان مبدءا من كافين للشيء المتكون باريق دلائل فقال ولا واما هذا فيسأل  
احدا ايضا لوضع احد تحت الصندين طبيعة اخرى ومجرد هذه الكلمات ليست دليلا اخر على عدم الكفاية لكن  
كانهم اسكندرو على نقل عنه سمبلقيوس بل ليست هذه الامثلة التسوال والدليل انما يتبدى من قوله لانه لا  
على ما يدل عليه حرف التعليل ومعنى قوله وما عدا هذا الى قوله طبيعة اخرى هو انه كما اشبه في المتن لشيئا  
واورد دليل على ذلك ان لا يكون الصندان كافين لتكوين الاشياء الطبيعية كذلك يشبه لحد على انه  
لا يكون الصندان مبدءا للشيء المتكون ويورد ادلة على عدم كفايتهما لانه لوضع احد تحت الصندين  
طبيعة اخرى يعنى لوضع ماعد الصندين طبيعة اخرى الى الموضوع يرد التسوال ويستدل على ان لا يكون  
الصندان مبدءا من كافين للشيء المتكون وان وضع قيد في التسوال والادلة فيجب ان يوضع والمراد  
من الطبيعة التي يجب ان يوضع تحتها هي الهوى فانها طبيعة مغايرة للصندين وواقعة تحت كل واحد منها  
ولهذا عرفنا المصنف في المتن الثاني والثالثين بانها موضوع اول واذا تم هذا فلنأت الى بيان الادلة  
فتقول نعم بعضهم كما سكندرو سمبلقيوس ان الادلة الموردة هي ثلثة ونحن نرى انهم يظنون انها اربعة  
كاسينيها واعلم ان الدليل الاول وقع في اكثر النسخ اليونان هذه العبارة اذ اوردنا او يورس قول  
اسياش نانا نديا وترجمهم كاهم هذه العبارة بترجم فاشدة ترجمه اريو بولس بقوله لانه لا نرى لشي من  
الجوهر صند او كما قال سمبلقيوس وتبعها القوانس ووقع عبارة الجوهر والصند في ترجمة قديمة معربة بآراء  
مغايرة لاجراب الترجمة الاولى وهذه الترجمة ما لبثت رشت الى اصلها ذهب سمبلقيوس ويحيى بن  
وترجمها فترجم بعضهم بترجمة اخرى وتفسير اخر بعضهم باخرى واخر ولا اتفق من لم يكن يونانيا لانه  
للم يكن لغوا رعين بلغة اليونان وكيفية استعمالها واما ما لا يعدهم خطأ فيها انما اتفق من كان قائل

كافين

ها كما مالا فيها مثل اريو بولس وسمبلقيوس وسمتيوس ويحيى بن كالا فان خطاهم ارفع جدا وقد اخطأوا  
حقا فان لفظا نانا نديا ليس بمذكور ولا مؤث في لغة اليونان فان اسم اليونان تنقسم الى مذكور ومؤث والى ما  
بمذكور ولا مؤث ولفظا سيات مؤث ولا يجوز على مقتضى قولهم ان ما يكون ما ليس بمذكور ولا مؤث صفة  
لشي من الما ولا بالعكس وهم جعلوا احد ما صفة لاخر مع ان ترجمه اريو بولس وعبارة سمتيوس في كلامه لا تدين  
حفظا محض من جهة اخرى فان هذا القول يتوقف على لا نرى ولا يجوز ان يقال لا نرى الجوهر الاضداد على ما هو  
مؤدى كلامهم بل يجب ان يقال باعاب اخر واذا علم فساد الترجمة والنقاشين المذكورة فخذت لفظا نانا نديا  
الى الاضداد موضوع القضية على ما يدل عليه حرف التعريف واعلم ان مرده من الموجودات الى المركبات  
الطبيعية وقد عبارة ان يكون فان اخترت عبارة اكثر النسخ اليونان الواقع فيها لفظا سياس فيمكن ان  
يفسر على وجهين اما الاول بان يؤخذ هذا اللفظ الى سياس مفردا مجردا عن المعنى لانه لا نرى ان يكون  
الاضداد مبدءا لجوهر واحد من الموجودات الى المركبات الطبيعية واما الثاني بان يؤخذ جميعا منصوبا  
بان المقدر فالمعنى لا نرى ان يكون الاضداد جوهر واحد من الموجودات واما اقل ان اللفظ المذكور  
ليس سياس بل اسيان الى جميعا بل مفردا حين لان يكون المقدر في كلامه والمعنى لا نرى ان يكون الاضداد  
لشي من الموجودات وتقرير الدليل على الاول ان الاضداد لا تكون مبادى الجوهر من المركبات الطبيعية  
وعن نطلب مبادى جوهر المركبات الطبيعية لمعها فالاضداد لا تكون مبادى له وعلى الثاني ان  
الاضداد لا تكون جوهر شي من المركبات الطبيعية ومبادى كل مركب طبيعي جواهر فالاضداد لا تكون  
مبادى لشي من المركبات الطبيعية وعلى الثالث ان الاضداد لا تكون جوهر اى ماهية لشي من المركبات  
الطبيعية والمبادى جوهر كل مركب طبيعي وماهية فالاضداد لا تكون جوهر اى ماهية لشي من المركبات  
الطبيعية وانما ذكر من الدليل ضعفاء وذكرها كما نها بدية فانه كل احد يعلم قطعا ان مبادى كل شيء يجب  
تجتمع في الوجود وهو مناف للتضاد جز ما والدليل انما في قوله والمبدأ لا يجوز ان يقال على الموضوع ولا  
لكان مبدءا للمبدأ لان الموضوع مبدءا ويحتمل ان يكون اقدم من المحمول وهذا القول يرتبط ببعضهم بالقول الاول  
بحيث يحصل من كليهما دليل واحد لكنهم اخطأوا فيه فان هذا القول دليل اخر مستقل على عدم الكفاية المذكورة  
بل هو دليل وحيد او شطرين تفهم ان الاضداد يتقدم عليها شي اخر وتكون بديا في موضوع والمبدأ  
المركبة لا يجوز ان يتقدم عليها شي وان يكون في موضوع فالاضداد لا يجوز ان يكون مبادى مركبة وعلى الصغرى  
الصغرى كالظاهرة لان الصندين على ما قال في الفصل الثالث من عاشر ما بعد الطبيعة لما كانا المصنفين الى  
المبتاعدين الواقعيين تحت جنس واحد يكون هذا الجنس قبلها البتة وايضا الصندان يستعان لان يتكونا  
بطريق التعاقب في موضوع واحد بعينه وان يتما فانه فيكونان في الموضوع وصورتين محتاجتين اليه  
قطعا واما الكبرى فانها بكل قسميه بقوله والا لكان مبدءا للمبدأ اما اثبات القسم الاول فيصور هكذا  
المبدأ يتقدم عليه شي اخر لكان هذا الشيء المقدم مبدءا له وكان هو المبدأ مبدءا ولا مبدءا معا وهو ليس  
الاشا قص ضريح اما الملازمة فظاهرة لان كونه مبدءا كان مفروضا مسما واما عدم كونه مبدءا فظاهرة  
ايضا لان المبدأ هو الذي لا يكون قبله شي كما علم من طريقه فلو كان المبدأ يتقدم عليه شي لم يكن المبدأ  
واما اثبات القسم الثاني فيصور هكذا لو كان المبدأ في الموضوع لكان المبدأ مبدءا لان الموضوع مبدءا وير  
ان يكون اقدم من المحمول فانظر ههنا الى اللطيفين او شطرين الذين هما هو الموضوع اقدم من المحمول اى ما  
يكون فيه والاخر هو الموضوع مبدءا لما يكون فيه وقارنهما الى الكبرى كما صورنا ولا خط كيف كان هذا  
الدليلان مشتبين للقضية التي وضعناها في تقرير القياس فان المصراعنا ان يترك القضية كثيرا واما ان  
يذكر اثباتها ثم ذكر دليل اخر من حيث قال ايضا قد قلنا ان الجوهر لا يكون صند الجوهر فبأى وجه يكون

ليس



من غير الجوهر الجوهر الى اخره وضع ولا قضية ان الجوهر لا يكون ضد الجوهر البرهن عليها في مقولة الجوهر الجوهر  
لا يكون له ضد اصلا واستخرج منها هكذا ان الجوهر ليس ضد الجوهر فلو كانت المبادى اصدا ان لم تكن جوهر  
بلاديب وبعد وضع هذا تصور الدليل الثالث هكذا الجوهر يتكون من المبادى فلو كانت المبادى اصدا لا  
تكون جوهر فتكون الجوهر من غير الجوهر وهو مستحيل فالبداية لا يتصور ان تكون اصدا او الدليل الرابع مقول  
او كيف يكون غير الجوهر قدم من الجوهر بتصور ان المبادى تكون اقدم مما تكون بدلا له ومبادى الجوهر اقدم من  
الجوهر لكن الاضداد لا تكون جوهر كما عرفت من القضية فلو كانت المبادى اصدا لا يكون غير الجوهر اقدم من  
الجوهر وهذا مستحيل قطعا ولهذا قال المصنف في المتن الرابع من سابع ما بعد الطبيعة ان الجوهر اقدم معنى واما  
و زمانا وطبعاً من الكل في هذه يظهر عدم كفاية المبادى المتضادة فقط بل يجب ان تصام امر ثالث هو الجوهر  
والموضوع لو شئنا ان نحفظ ان المبادى تكون اصدا كما قلنا سابقا وان الاضداد فقط لا يمكن كما ترى  
المصنف في المتن الا في هكذا واعتبر على ما قبل في الدليل الاول من ان الاضداد لا يكون جوهر الشئ من  
الموجودات بان الصورة ضد جوهر الشئ وعلى ما قبل فيه من ان المبادى جوهر الشئ بان العلم مبدأ  
مع انه ليس جوهر شئ واقر في الجواب عن الاول بان المراد من ان الاضداد لا يكون جوهر الشئ من الموضوعات  
ان الاضداد لا يكون اجزاء مركبة لشئ لانه لا يمكن ان يتجمع معاك ان الصورة والعدم يكونان مركبتين  
لشئ فلا يمكن ان يتجعا معا وعن الثاني بان البحث ههنا المبادى الشئ لا المبادى التكون ومنه ثبت المص  
لنوم وجود الهيولى كما ينبغي في المتن واورد اولاً على ما قبل في الدليل الثاني من ان المبادى لا يتقدم عليه شئ  
ان صورة العرض مثلاً يتقدم عليها الهيولى التي هي غير متكونة ولا فاسدة على ما قال المصنف في المتن الثاني والثمانين  
فان الصورة يخرج من قوة الهيولى وثانياً على ما قبل فيه من ان المبادى لا تكون في الموضوع انه كذب لان  
الصورة والعدم مبدأ مع انها يكونان في الهيولى التي هي موضوع على ما قال في المتن الثاني والثمانين  
وثالثاً على ما قبل فيه من ان الثمانية ليس المبدأ مبدءاً ان كذب لو اخذت كلياً لان جميع ما سوى الله تعالى مبدأ  
بالضرورة هو الله تعالى فان جميع ما سواه متوقف عليه ومربط به ولهذا قال المصنف في المتن الثاني والثمانين  
من ثانياً عشر ما بعد الطبيعة ان الله تعالى مبدأ لكل باط وتلقب بالخالق والطبيعة والبرهان ما قبل فيه ان المبدء  
اقدم من المبدء كذب لان المبدء على اعم من الموضوع ولهذا يحمل بالاستقامة عليه وما هو عموماً على اقدم  
كما قال المصنف في فضل التقدم ما بعد المقولات اقر في الجواب عن الاول ان الهيولى ليست بمقدمة من الصورة  
لان الهيولى لا يمكن ان تلاحظ نزعاً من حيث انها هيولى شئ من الاشياء اى شئ كان وخاصة من حيث  
انها هيولى هذا الشئ او ذاك والهيولى العامة ليست اقدم من الصورة بوجه من الوجوه لانها لا توجد  
بدون صورة ما اصلا وكذا الخاصة لان هذه الهيولى يقال بالاضافة الى هذه الصورة على ما قال المصنف  
في المتن السادس والعشرين من ثانياً الثمانية بل كما ان الهيولى التي هي في الصورة ترى ان تكون اقدم  
من الصورة فقد ما طبعنا في حنبس العلة المادية كذلك الصورة ترى ان تقدم في حنبس من الهيولى لا العقل  
يكون كل منهما علة لآخر بالتعاقس كما بينه المصنف في المتن السادس والعشرين من ثانياً الثمانية ثم اقول ان اذا  
قلنا ان المبدء لا يتقدم من شئ اخر انما زعمنا ان لا يتقدم شئ اخر من حنبس هذا المبدء ولا يمنع ان يتقدم  
عليه اخر من حنبس اخر فعلى هذا لا مانع من ان يتقدم الهيولى من الصورة للزمنية المادية منها وعن الثاني  
ان الصورة والعدم ليسا في الموضوع فان هذا خاصة العرض كما بين في فضل مقولة الجوهر ولهذا يقال  
الجوهر الثمانية موجودة في الاول كما في الموضوع وان كانت موجودة فيها فالصورة موجودة في الموضوع كال  
كافعل الموضوع في القوة المحصورة لان فعل كل شئ يكون فيها هو بالقوة فيه وتكون في الهيولى كالمادة  
المحصنة القابلة لهما على ما قال المصنف في المتن السادس والعشرين من ثانياً النفس والعدم بحسب

الاولى

هو الهيولى على ما قال في المتن السنين من هذا الكتاب والعدم صورة لا موجود كما بينه المصنف في المتن سابع  
والسبعين فليس هو في الموضوع ايضا وعن الثالث انه خارج عن التصديق ان الكلام ههنا المبادى المتخالفة في  
الجسم المركب والله تعالى ليس بداخل في شئ اصلا فليس مبدأ بالمعنى المخصوص ههنا وعن الرابع ان الموضوع توافيق  
احدهما موضوع الاخر موضوع المقولة والا قول اقدم من المبدء الاخرية والثاني مؤخر من جملة الذي  
لا يلزم من وجوده وجود الموضوع وكلام المصنف ههنا الموضوع الاخر ومنه السؤال على الثاني واعتبر من على ما قبل  
في الدليل الثالث من ان الجوهر لا يكون من غير الجوهر اى مبادى الجوهر يجب ان تكون جوهر او لا ان المبدء لا يكون  
مغايراً الذي المبدء فلو كانت مبادى الجوهر جوهر لضافته وثانياً انه لو كانت مبادى الجوهر جوهر لم يتكون جوهر  
عبداً بل كان فيلان يتكون وهو خلاف الواقع وثالثاً انه قد تقرر فيما تقدم ان كل شئ يكون بسيطاً كان مركباً  
يتكون من صده وضد الجوهر لا جوهر في الضرورة يتكون الجوهر من غير الجوهر واقر في الجواب عن الاول ان المبدء  
الداخلية المركبة كزى المبدء يجب ان تكون بوجه ما مغايراً لكانها يجب ان تكون متجانسة مع ذي المبدء والا  
لا يمكن ان يتركب الجوهر من الاعراض والكيف من الكم وهو من الاضافة وهي من مقولة اخرى وكل شئ من  
اى شئ وهو مستحيل فالبداية المركبة لشئ يجب ان تكون متجانسة معه كالمبدء فلو كانت متجانسة مع ذي المبدء  
بعضها مع بعض تفعل حنبساً مركباً كان الهيولى والصورة بسيطتان غير تامة تفعلان من جوهر تامة  
اى الجسم ولهذا قال سبيل قيس ان الهيولى والصورة ليستا جوهرين مثل ما فعله كنهما جوهر ما يتم منهما  
ومن هذا يظهر الجواب عن الاعتراض الثاني وعن الثالث بان تكون شئ من شئ يكون على وجهين الاول  
حد منه وح يتكون الشئ من صده والثاني كما من الجزء المركب المحصل وعلى هذا الوجه لا يتكون من صده  
لانه لا يمكن ان يتركب الكاشف من الخلل والحركة من البرودة او بالعكس وهذا الوجه قال المصنف في هذا المقام  
الجوهر لا يتكون من غير الجوهر وهذا جواب مشهور لكن تذكر ما قلنا سابقاً من ان التكون من اخر مغاير لا يكون  
منه فان التكون يكون من الحد منه والتكون يكون من الجزء المركب والمصنف لا يبطل ههنا كون الجوهر من غير الجوهر  
ولهذا قال فكيف يكون الجوهر من غير الجوهر وبطل فكيف يتكون ويعتبر على ما قبل في الدليل الرابع وهذا اى  
غير الجوهر اقدم من الجوهر مستحيل ان ليس مستحيل بل هو واجب اما اولاً فلا ان العلم ليس جوهر وهو اقدم من  
الجوهر لانه مبدأ الاجسام الطبيعية الجوهرية والمبدء اقدم واما ثانياً فلا ان الجوهر يكون تواجداً لانها  
كانت لم تكن قبل لكن تتكون من الاستعدادات المقدمة كانتكون النار من الخشب بسبب الحرارة واليونسنة  
المقدمة متبين فالتي يتجوزها اقدم من الجوهر واقر في الجواب عن الاول ان العلم ان العلم ان لحد المادة فهو ثلاثة  
واحد بالعدد مع الهيولى واثنان صورة ومعنى كما قال المصنف في المتن السنين ولما كان لا موجوداً بصورة وشئ  
لا يمكن ان يكون اقدم من الجوهر وعن الثاني ان الاستعدادات الات لصدر ومعدات للجوهر كالتعداد  
في قوة الجوهر التي هي اقدم قطعاً **المتن الثالث والخمسون** قال المصنف ومن ثم لو طرأ احداً من الدليل الاول  
وهذا صاد فان يجب ان يضع امرنا ثانياً لوجوب ان يحفظ كلا منهما كما اثبت الذين قالوا ان الجوع طبيعة واحدة  
كاللآل والنار والمتوسط بينهما **اقول** استخرج المصنف ما ذكره لانهما وجوب شوب مبدأ ثالث اى الهيولى قال  
لواردنا ان نحفظ الدليل الاول الذي اثبت به في الفصل السابق ان المبادى اصدا داوان نحفظ ايضا هذا  
الدليل الذي اثبت به ان المبادى المركبة ليست باضداد تضطرب تحت المبادى المتضادة مبدأ ثالثاً  
هو الموضوع المبدأ المتضادة بحيث اذا قبل احد الصدين يرتفع الآخر واذا قبل الآخر يرتفع هذا وبنيته لغير  
وجوب شوب المبدء الثالث العنى هو الموضوع المسبب بالهيولى بما ذهابه ليه وقمالة كما اثبت  
الذين قالوا ان الجوع طبيعة واحدة كالماء والنار والمتوسط ههنا فكذلك فعل قدماء الحكماء الذين اثبتوا  
طبيعة واحدة اى مادة لان يكون مبدأ الاجسام الطبيعية فالثاني ان الجوع طبيعة لان الذين وصفوا الكائنات



والفصل في مبادئ التكوين الطبيعية وضوءها ايضا امرنا الشاكا ومع ثلث الماء وذو ينسب للماء و  
هنا قلنس النار وانما قسمنا ندوس مرستوسط بين النار والماء وهذا الامر الثالث هو المجموع يعني انه  
جميع الاجسام الطبيعية او هذه الاجسام الطبيعية وهو طبيعة الكل وقولهم ان المجموع طبيعة واحدة مبنى  
على علم فيهم من كون شئ من هذا الشئ وكونه هذا الشئ ولهذا كان يقول الذين عينو الماء ان يكون مبدأ  
ان مجموع الاجسام ماء والذين عينو النار ان المجموع نار وانما كانوا يقولون كذلك لان الهوى فقط كانت على  
راهم طبيعة كما نقل عنهم المصنف في المتن السابع وما بعد من ثانی الطبیعیات فالذين عينو الماء مثلا لان يكون  
هوى الاجسام الطبيعية كانوا يقولون ان طبيعة الاجسام الطبيعية هو الماء فعلى هذا كانوا يقولون ان هذه  
الطبيعة الواحدة هو المجموع اي مجموع الاجسام الطبيعية **المتن الرابع والخمسون قال المصنف** المتوسط بين  
اول لان النار والتراب والهواء والماء محاط ولهذا لا يجعل الحاصلون الموضوع امر اخر منها بل انما نسبة ثم  
الماء لان فضوله الحسية تكون اقل من الاخر ثم الماء **اقول** لا يثبت الى ههنا وجوب ثبوت المبدأ الثالث فحق  
طريق التعليم ان يبين امرين لخيرين الاول بالنظر الى طبيعة الموضوع العین ای ان يبين انه على الطبيعة وحسب  
يكون والثاني عدد المبادئ يعني ان يبين ان المبادئ متحصنة في ثلاثة لا يتجاوز عنها بين الاول وفي هذا المتن  
وما يليه والثاني فيما بعدها وليصل الى بيان الاول نقل راء القدماء في طبيعة المبدأ الثالث وحاله وبين  
اولية بعضها من بعض لبيع الذين افترضوا الى الحق ويحسب من الذين بعدوا منه وبين في هذا المتن نسبيا  
ثلاثا بين اول النسبة بين راء القائلين بان المبدأ الثالث الموضوع منهم مقام الهوى هو المتوسط  
بين النار والهواء وراء القائلين بانه واحد من العناصر اي النار والهواء والماء ورجح راء القائلين  
بالغنى في المتوسط على الآراء الاخر وان كان كلهما خطأ لان المتوسط بينهما يكون ان يبدل الفرق لقبول  
الاصداد من كل واحد من العناصر وكل ما يكون ان يبدل الفرق لقبول الاصداد من غيره اولى لان يعين  
مبدأ من غيره فالمتوسط اولى لان يعين مبدأ من غيره اي من كل واحد من العناصر والمصنف انما ذكر اثبات  
صغرى هذا الدليل حيث قال لان النار والتراب والهواء والماء محاطة لكن المتوسط المذكور انما لا يكون  
محاطا بالاصداد اصلا او باقل مما يحاط به العناصر فراء الذين عينو المتوسط لان يكون مبدأ ماديا  
وموضوعا اولى من راء الذين عينو واحدا من العناصر وبين ثانيا بين اقوال الذين قالوا ان المبدأ  
المادى هو واحد من العناصر حيث قال ثم للهواء يعني لو نسبتا اقوال القائلين بان المبدأ واحد منها فراء  
القائلين بانه الهواء اولى من راء القائلين بانه الماء والنار لان الهواء ان يبدل الفرق بينهما الى هذا الشك  
المستفاد بقوله لان فضوله الحسية يكون اقل من الاخر ثم بين النسبة بين راء القائلين بانه الماء والنار  
ثم الماء يعني لو نسبتا احد هذين الرأيين الى الاخر يكون راء القائلين بانه الماء ارجح من راء القائلين  
بانه النار لكونه ان يبدل الفرق بينهما وهو بعيد عن طبيعة المبدأ المادى والموضوع الاول جدا فعلى هذه النسبة  
يكون راءنا ههنا ندوس القائل بانه المتوسط بين النار والهواء اولى من راء سائر القدماء القائلين  
بانه واحد من العناصر ثم راءنا ههنا ندوس راء القائلين بانه الهواء ثم راء ثلث القائل بانه الماء  
واد في الكل هو راءنا ههنا ندوس القائلين بانه النار لانها متصفة بفضول محددة ان يبدل من  
المتوسط والهواء والماء فضاء بعد من طبيعة الموضوع التي يجب ان يكون بلافق من كل وجه لقبول  
الاصداد حتى يمكن ان يقبل جميع تعينات الاشياء التكوينية **اعلم** ان عزم المصنف من بيان النسبة بين راء  
القدماء في تعين الموضوع هو ان يعلمنا ان الموضوع المشترك بين جميع الاجسام يجب ان يكون طبيعة  
مطلقا وتجربا من موضوع جميع الاصداد وفضول الصغرى وما يكون اعز يكون اولى لان يعين موضوع  
لانه حينئذ يكون ان يبدل الفرق ويكون اقل الاصداد على قاعد المصنف المذكورة في المتن الرابع من ثلث القائل

من ثلث النفس ومن هذا يعلم ان راء اكثر المتشاكين الذين ذهبوا الى ان الهوى هو الاول قوة من قوتها  
حيث ان راء البعض الاخر منهم الذين ذهبوا الى انها متصفة بالصفوة الحسية او بالوجود بالفعل وبكم  
غير معين لانها على الراى الاول تكون ان يبدل الفرق وقبل لقبول واعتراض بان المصنف لم يذكر التراب  
بين المبادئ كاذكر الماء والهواء والنار مع ان طبيعة الهوى وحالتها تعجب فيه ان يبدل ما توجد في عينه  
لان من خواص الهوى ان توضع تحت اشياء اخرى تحاط وتبقى في التبدلات وكذلك التراب بين المبادئ  
موضوع تحت الاخر ومحاط بها وباقي التبدلات الكثيرة لصلابته وايضا ان التراب الذي يفعل  
ويصدر منه البدور والنباتات والحوانات والهوى هي التي تفعل ويصدر منها الاجسام ولهذا  
قال المصنف في الفصل الثاني من ثانی يكون الحيوانات بعد ما قال ان المذكر يحفظ اصل الحركة التكون والو  
يحفظ المادة لان المذكر هو الحيوان الذي يلد في العنبر والموت هو الذي يلد في نفسه ولهذا عينو الار  
في مجموع العالم كالام وسموا الفلك والشمس واسما لها باسم الاب وبانه لم يذكر ان يبدل وقلس الذي  
عين مبادى حاربه والذين عينو مبادى غير متناهية مثل انما عفراس وذو مفرقوس مع ان  
المناسب هو ذكرهم ايضا ويحاج عن الاول بانه لم يعين التراب احدا من قدماء الفلاسفة بهذا كما  
قال المصنف في الفصل السابع من اول ما بعد الطبيعة بل انما عينه مبدأ بعض قدماء الفلاسفة مثل هين  
كما قال في الفصل الرابع من الكتاب المذكور وسبب خروج التراب فقط من طبيعة المبدأ ثالثة الاول  
هو ان التراب محاط بالاطراف والكيفيات المحسوسة وهو مخالف لطبع الهوى كما مر والثاني هو ان  
الكل غير قابل لشئ الا بصعوبة وهو ايضا مخالف لطبعها والثالث هو ان الهوى يعين من الصورة  
والتراب غير قابل للعين الخارجة ليصعوبة ليصعوبته كما قال المصنف في المتن التاسع من ثانی الكون و  
العناد واما ما قيل في الاعتراض من ان التراب موضوع تحت العناصر الاخر فلا يجدي شيئا لان  
الهوى انما يجب ان توضع تحت الصورة الجوهرية لا تحت الاجسام وكذلك انما يجب ان تحاط وتعين بها  
لا بالاجسام الاخر والتراب يبدل تدا لاجههتها كما بينه المصنف في الكتاب الثاني من الكون والعناد فلا  
يبقى واما ما نقل من ثانی في الحيوانات فلا يعيد شيئا فان الكلام فيه الهوى في الثانية لا الاولى والكل  
ههنا انما هو الهوى وسميته الارض ما والا فلا اياه انما هو بالحاجز وعن الثاني بان عدم ذكرها  
ان يبدل وقلس القائل بان المبادئ هي العناصر الاربعة وانما عفراس وذو مفرقوس القائلين  
بانها امور غير متناهية هو المناسب للمقام فان المقصود ههنا ذكر الذين عينو طبيعة واحدة فقط  
لان يكون مبدأ الاجسام الطبيعية لانه المناسب لما سيصنع بعد واعتراض ايضا بان يرجح المص  
راء القائلين بان المبدأ هو المتوسط مخالف لتوجيه راء القائلين بان المبدأ هو النار على ما استفاد  
من الفصل السابع من اول ما بعد الطبيعة ويجب بان المصنف يحكم ههنا المبدأ الفقل فقط الذي يجب ان  
يوصف بالاصداد ويصور بالصورة فعلى هذا يعين النار المتصفة بالفضول المتقابلة للوصف والقبول  
المذكورين لسن يناسب جدا ويتكلم في الفصل السابع المذكور المبدأ الفاعل والنار لنسب لان يكون  
فاعلا بالسبب المذكور في الفصل المذكور وايضا ان المصنف ذكر ههنا المبادئ والنار بين العناصر  
نحو ان يكون لها حال الصورة وسائر العناصر في ان يكون توضع تحتها كالهوى وتكون عذاء وسببا ذ  
لها كما افادنا المصنف في ثانی النفس ولهذا قال بعض القدماء على ما صرح المصنف في المتن التاسع والعشرين ان النار  
التي هي صورة بلا ريب نأوان سئلت اي شئ اراد المصنف بالفضول المحسوسة قلت يريد الكيفيات المحسوسة  
التي تصنف بها العناصر ونرى النار ان يبدل ايضا فاهما من الاخر لانها حارة دائما لان يكون باردة اصلا ولا  
تفك عن كيفية الملوثة التي هي لحرارة بخلاف سائر العناصر فانها قد تفك عن كيفيةها الملوثة لان الماء







اولا ان عبارة المتوسط ليست مطابقة لعبارة الشئ اليونانية بل المطابقة لها هي عبارة بينهما فان العبارة  
اليونانية هي مناسبتين اي بين طرفي كل تضاد بحيث يكون الطبيعة الواحدة منفردة بين طرفي تضاد  
واحد والطبيعة الاخرى منفردة بين طرفي تضاد اخر لا عبارة من المتوسط كما في تراجم الاثنتين فلهذا  
ليست الطبيعة متصفة به في قول المصنف حتى يحتاج الى بيان سببه وليس وضعنا هاهنا تابعين لمجتمع  
الشرح الواصفين اياهما به فنقول في الجواب ثانيا ان المتوسط يطلق على اعماء كثيرة كما اشتراكية على  
ولذلك ههنا بعضها منها فنقول بعض المتوسطات هو الذي يكون ذلحصة بالفعل حقيقة من كل طرف  
كالمحلولات من المتوسط بين الحلو والمأمض والمادة الفاتر الحار والبرودة المتوسط بين الحار  
والبرودة فان كلا منهما ذو حصة من الطرفين بالفعل حقيقة واسمي مثل هذا المتوسط متوسطا  
اثباتيا وبعضها هو الذي لا يمكن ان يكون ذلحصة من واحد من الطرفين كما ان المتوسط  
بين البصير والاعمى فانه لا يمكن ان يكون ذلحصة من واحد منهما واسمي هذا المتوسط متوسطا  
سلبيا وبعضها هو الذي يكون بين الملكة والعدم وهو على ضربين احدهما يتبادر من العدم ويكون ذلحصة  
صغيرة من الملكة كالارمض الذي سره لا شئنا كالا شئنا فانه متوسط بين البصير والاعمى وكهنة  
الفرق فاتها واسطة بين النور والظلمة واسمي متوسطا بحيث انقله والكثرة والاخر هو الذي لا يكون  
ذلحصة من واحد من الطرفين بالفعل لكنه يمكن ان يكون كذلك كالطفل فانه متوسط بين العادل والظالم  
فانه ليس بذلحصة من الطرفين بالفعل حال كونه طفلا لكنه يمكن ان يكون ذلحصة  
من واحد منهما اذا كان شابا او شيخا واسمي هذا متوسطا عدليا والهيمولي الاول يقال متوسطا بين  
هذين الوجهين الاخيرين اما كونها متوسطا بالمعنى الثاني فلا نهما بالنظر الى ذاتها فكلية من كل صورة  
ومن عدمها لو اخذ العدم صورة لكنها يمكن ان تقبل كلا منهما بالتعاقب واما كونها متوسطا بالوجه الاول  
فلا ان الهيمولي ايضا متوسطا بالتعاقب من العدم والتعاقب الى الملكة ومن هذا يعلم ان الصورة او قل  
للفعل وجود حقيقة كما قال المصنف في المتن التاسع والستين من هذا الكتاب وفي المتن السابع من الثاني  
من ان الواحد والموجود يقال لثبوت كثرته وما يقال عليه حقيقة هو بالفعل الهيمولي كما كانت محض قوة  
وليس في ذاتها فعل يكون واسطة بين العدم الذي ليس له وجود وبين الصورة التي لها وجود حقيقة  
واعترض على قوله لو كان التضاد اثنين والاضداد اربعة لوجب ان يوجد طبيعة اخرى منفردة من كل  
منها بينهما اي لوجب ان يوجد موضوعان بان هذه الملازمة كاذبة اما اولها فلا يمكن ان يوجد  
موضوع واحد يحقق فيه تضادات كثيرة بين الصور والاعدام كما يحقق في تعاقب واحد تضاد  
صورة للحرة وعدم صورة البياض والبياض وتضاد صورة للملاوة وعدم الرائحة المرارة وتضاد  
الرائحة الطيبة وعدم صورة الرائحة الكريهة والرائحة والكرهية واما ثانيا فلا ان المصنفين في الفصل الثاني  
من ثاني الكون والفساد اضدادا اربعة او لحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة التي يوجد بينها  
تضادان وهما لا يطلبان ما دئيم يكون احدهما موضوعا لطرفي تضاد واحد والاخرى لطرفي تضاد  
اخر بل يوجد كلاهما في التضادان في مادة واحدة واما ثالثا فلا ان المقولات عشر وفي كل منها يكون  
تضادان كما قال المصنف في هذا المتن فيكون التضادات الاول عشرة ايضا مع انه ليس لها هيولات  
عشر لكنه لو كانت الملازمة المذكورة صادقة لان ذلك اي وجود هيولات عشر واجاب بعضهم بان  
الملازمة المذكورة صادقة لان الاضداد المتخالفة يكون وسطا متخالفة والهيمولي واسطة بين الاضداد  
فلو كان التضاد اثنين والاضداد اربعة لوجب ان يوجد هيمولي اخر متخالفة الاولى ولكن لما كان  
الهيمولي الاول موضوعا واحدا مشترك والموضوع الواحد من حيث انه واحد لا يكون موضوعا الا لشيء

نصورة

فالهيمولي

فالهيمولي الاول لا يكون موضوعا الا لشيء واحد لئلا تضاد واحد وبعضهم بانها صادقة لان الهيمولي  
الصورة مثل كمالها الطبيعي وكالقابل للكمال المكملة الطبيعي والقابل للكمال يكون كماله الطبيعي واحدا  
مكملة الطبيعي واحدا فالهيمولي يقبل صورة واحدة فقط والصورة الواحدة يكون متضادا واحدا فالهيمولي  
الواحدة يكون بين صورة واحدة وعدمها فقط فلو كان تضادات كثيرة لوجب ان يكون ايضا هيمولي كثيرة  
وانا اقول ان الملازمة المذكورة صادقة لان التضاد الاول الذي عينه المصنف هو للصورة الجوهرية وعندها  
الذين يطلبان موضوعا متوسطا بينهما اي موجودا غير معين وقوة فقط فلو وجد تضادا او اخر فهو  
اما تضاد الصورة والجوهرية والعدم او تضاد اخر فلو كان الاول فلا يكون مغايرا للتضاد الاول وهو  
وان كان الثاني لم يمتد تضادا غير تضاد الصورة الجوهرية والعدم وجودا كان او عدميا فبالضرورة  
يطلب هيمولي مغايرة الهيمولي الاولى مناسبة له ومنه يحصل انه لو وجد تضادان او اكثر لوجب ان يوجد  
موضوعان او اكثر ثم اقول في دفع السؤال الاول والا ان بين الهيمولي والصورة الجوهرية ارتباط طبيعي  
تقالان بالاضافة كما قال الفيلسوف في المتن السادس والعشرين من ثاني الطبيعيات ويكون الهيمولي  
نسبة للعدم من حيث انه ضد الصورة وليس في التفاح المذكور في الاعراض او لا هذا الارتباط  
بالنسبة الى الحرمة والبياض والملاوة وهذا معلوم من ان الهيمولي لا يمكن ان توجد بدون الصورة  
وعندها واما التفاح فيوجد بلا حرمة وبلا ملاوة وبلا طيب رائحة ولهذا يمكن ان يوجد في تفاح واحد  
تضادان او اكثر ولا يمكن في الهيمولي الاولى وثانيا ان تضاد الحرمة وعدمها والملاوة وعدمها وطيب رائحة  
وعندها كثرهما مادة واحدا صورة يعني تضاد الجوهر للصورة وعدمها فيكون في التفاح تضادا اول  
واحدا للصورة فقط وفي دفع الثاني ان الاضداد اربعة الحار والبرودة واليبوسة والرطوبة  
ليست باضداد اول على الاطلاق لكنها تقال اضدادا اول بالنسبة الى الكيفيات المتوشية لاعلى الاطلاق  
لان تضادها يرجع الى تضاد اخر اقدم يعني الى الملكة والعدم لان الحرارة صورة والبرودة عدم كما بين  
في محل اخر وكذا الرطوبة صورة واليبوسة عدم وليس في هذه كلها الاضدادا للصورة والعدم وهذا  
للجواب يمكن ان يدفع الثالث ايضا فان جميع تضادات جميع المقولات العشر يكون واحدا بالصورة والعدم  
وارد على قول المصنف الواحد كاف لافعال انه كذا ما اولا فلا ان المصنفين في المتن الثالث والاربعين  
كل شئ لا يفعل في كل شئ ولا كل شئ يفعل من كل شئ بل الضد فقط يفعل في ضد ويتفعل من ضد الغير  
وهذا القول يكون كاذبا لو كان الواحد لافعال لان هذا الواحد يمكن ان يفعل من كل شئ ويمكن ان  
يتفعل فيه كل شئ واما ثانيا فلا ان الفاعل والمفعول مضادان واذا كانا مضادين يكون الاخر ايضا  
وظاهر ان الفاعل كثير ومختلف فتكون المفعولات كثيرة ومختلفة ايضا فلا يكون الواحد وجوبا ولا  
ان المفعول على ضربين قريب وبعيد والقريب اشياء كثيرة مثل الماء والشيء والحجر وهو يستند على كثرته  
ولهذا المفعول كالمصنف في بعض المواضع المذكور واما المفعول البعيد الذي هو الهيمولي الاول فيمكن ان يكون  
واحدا والفواعل كثيرة لانه لا يقبل فعل الفاعل بلا واسطة بل من حيث انه متصف بصورة كذا وكذا  
من حيث انه هذا الجزئي او ذاك وثانيا ان فيما نتكلم فيه ويكون فاعلا واحدا فقط بالنسبة الى المفعول الواحد  
وموضوعه لان الكلام ههنا للتكون الجوهرية وجميع الاشياء التي تبدل الهيمولي الاولى بالجوهرية تعد  
كالفاعل الواحد ولهذا يكون الموضوع الواحد كافيا لجميعها كما يكون موضوع باردي جميع الشخصيات بالتعاقب  
وارد ايضا على قوله المبادى بين بعضها من بعض بالتقدم والتأخر لا يلجس ان المبادى تكون من اليبوسة  
التي يكون فيها التكون منها لكن زوات المبادى يكون من المقولات المختلفة لان جميع المقولات تكون ذوات  
المبادى وايضا ان المبادى الهيمولي والصورة والعدم لكن العدم ليس بجائسا للهيمولي والصورة لانه لا يوجد

ن اى الصورة



ولجب من الاول بان الكلام ههنا للمبادى الجوهرية فقط كما اشير اليه اولاً بالمقايضة اليها تعرف مبادى  
 سائر المصولات من انشا في بان العدم واحد بالعدم مع الميولي كما قال المصنف في المتن الستين وهذا المعنى يكون  
 محاسن الصوره لان الهيولى والصورة من حيث انها طمان بلجوهر ترجعان الى مقولة الجوهر هذا  
 لكن يقال ان المبدأ هل يقال على هذه الثلاثة بالاشتراك المعنوي او بوجه اخر وسبب هذا في البحث عن العدم  
 والان ينبغي ان يبحث عن ان المبدأ هل يكون ثلاثة لا اكثر ولا اقل ولا فاقول **هذا بحث واحد في الباب**  
**هل يكون ثلاثة فقط لا اكثر ولا اقل ولا وفيه فصول ثلثة الفصل الاول** وان مبادى الاجسام الطبيعية ليست  
 بثلاثة استدلالاً على انها اقل من الثلاثة بوجه اما اولاً فبان الصوره ليست بمبدأ التكون ولا شئ التكون لا  
 الصوره ليست اقدم من التكون ولا من التكون وكل مبدأ اقدم من ذي المبدأ في نفس الامر على ما قال المصنف في الفصل  
 في الفصل الاول من خامس ما بعد الطبيعة فالصورة ليست بمبدأ شئ منها وثبت الصغرى بالنظر الى ستمها الاول  
 بان الصوره تحصل بسبب التكون لانها ليست قريبة فليست اقدم منه والا لكان المنسب اقدم من نسب  
 وبالنظر الى ستمها الثاني بان الصوره لا توجد الا بالكل المركب لانها جزؤه والجزء لا يوجد الا بأكمله فيوجد  
 الكل ولا ثم الصوره فليست باقدم منه فليست مبدأ له واما ثانياً فلا نه لو كانت الصوره مبدأ التكون لكان  
 منتهى له بالذات والثاني بط فكذا المقدم اما الملازمة فظاهرة واما بطلان الثاني لان المنتهى له بالذات  
 هو المركب لا الصوره لان المنتهى له بالذات والذى يتكون بالذات ويكون بالذات ويوجد بالذات لانه  
 التكون ينتهي الى الموجود على ما قال في المتن الثامن من خامس ما بعد الطبيعة وما يكون كذلك هو المركب  
 لا الصوره لان الذى يكون جزئياً من جنس الجوهر هو يكون ويوجد فقط بالذات واما ثالثاً فلا نه المبدأ  
 والمنتى متقابلان لان الصوره المبدأ هو الذى يبدى منه العمل والمنتى هو الذى ينتهى اليه العمل فلو كانت  
 الصوره منتهى التكون لما امكن ان يكون مبدأ له واما رابعاً فلا نه العدم ليس بمبدأ التكون ولا التكون  
 اما الاول فلان العدم لا يتحقق اذا تحقق التكون في الهيولى لانه اذا كان التكون انما يتحقق وهذا الا التكون  
 التكون بالضرورة لان ابتدا التكون والتكون بانفسه متحدان في الامور الالهية فكما تحقق التكون  
 في الهيولى تحقق معه الصوره فيها ايضا فلهذا لا يتحقق في الهيولى عدم الاله لانه لو تحقق فيها تحقق الصوره  
 لتحقق فيها الصوره وعدمها في ان واحد وهو مستحيل قطعاً والمبدأ لا يتحقق اذا تحقق التكون فالعدم  
 مبدأ للتكون واما الثاني فلان العدم على ما قال المصنف في المتن الثامن والسبعين والتاسع والسبعين  
 لا موجود بالذات لاشئ من الوجود بالذات يمكن ان يكون مبدأ للوجود بالذات لوجوب وجود  
 التناسية بين المبدأ وذو المبدأ ولهذا قال المصنف في المتن الثاني والسبعين لا يتكون شئ من الوجود فا  
 فالعدم لا يمكن ان يكون مبدأ للتكون واما خامساً فبان الهيولى ليست مبدأ الاشياء الطبيعية لانها ليست  
 اعرف طبعاً ومبدأ الاشياء الطبيعية يجب ان تكون اعرف طبعاً كما قال المصنف في الفصل الاول فالهيولى ليس  
 مبدأ الاشياء الطبيعية وثبت الصغرى بان الهيولى اقل وجوداً ولا شئ مما هو اقل وجوداً اعرف طبعاً  
 لان الاعرف طبعاً هو الذى يكون اكثر واصدق وجوداً كالواجب شئ والعقول فانها اكثر واصدق  
 وجوداً تكون اعرف طبعاً كما قال الفيلسوف في المتن الثاني والثلاثين واستدل ثانياً على انها ازيد  
 من الازديقه اما اولاً فبان التكون معروف عليه للتكون بالضرورة كما كان الهيولى والصورة وعدمها  
 معروف عليها كذلك وكل معروف عليه للتكون بالضرورة مبدأ للتكون بالضرورة فالفاعل التكون  
 مبدأ التكون بالضرورة وثبت الصغرى بان التكون صدور وحدوث جديد وحدوث والصدور  
 للمبدأ لا يمكن ان يتحقق بلا مصدر وحدوث وهو ليس الا الفاعل التكون واذا كان الفاعل مبدأ التكون  
 المبدأ ثلاثة فقط بل ربعة لكن المقدم حق فكذا الثاني واما ثانياً فبان الزمان ايضا مبدأ لان المصنف

قال في الفصل الاول من خامس الطبيعيات لا بد في كل كون وتبدل من خمسة اشياء الحركة المبدل والحركة والزمنا  
 والمقدمة والملايه وكلما كان الزمان مبدأ كالا ديقه الباقية يكون المبادى خمسة لانه فقط والمقدم حق  
 فكذا الثاني واما ثالثاً فبان الصوره المقدمة الكائنة للهيولى مبدأ ايضا لانه لا تها حد ضرورى يبدى منه التكون  
 كما يبدى من عدم الصوره اللاحقة وكل حد ضرورى يبدى منه التكون مبدأ التكون فالصوره المقدمة  
 الكائنة في الهيولى مبدأ التكون واذا كانت مبدأ التكون يكون المبدأ ستة لانه فقط لكان مبدأ التكون  
 فالمبادى ستة واما رابعاً فبان المبادى ههنا اما المبدأ بالذات او المبدأ بالعرض والاول باطل لان العدم  
 المعدود ههنا من المبادى ليس مبدأ بالذات كما قال المصنف في المتن السادس والسبعين والخامس والسبعين  
 والسادس والسبعين والسابع والسبعين فبعض الثاني مع كون المبدأ التكون غير متناهية لانه فقط  
 لان المبادى بالعرض غير متناهية على ما قال الفيلسوف في المتن السادس من خامس الطبيعيات **الفصل**  
**الثاني في بيان ان المبادى الاجسام الطبيعية ليست اقل ولا اكثر من الثلاثة وانها الهيولى الاولى والصورة**  
 الجوهرية وعدمها وبان انها كيف تكون **اقول** هكذا استفيد من الفصل الخامس من هذا ما ذكر المصنف من الادلة  
 لكن لما اشار في المتن السادس والخمسين حين قال في القول بان العنا صرث لانه لاجل هذه واثانها يرى  
 للتأخرين ان يكون له سبب الى ان تكون العنا صرث لانه اداة اخرى سوى الادلة التي ذكرها اذ ان  
 تذكر بعض ما لم يذكره تأكيده الصغرى فنقول اولاً ان الاجسام الطبيعية اما يكون انفسها مبادى  
 او يكون لها مبادى لا يجوز ان يكون انفسها مبادى فيكون لها مبادى وهذا اما واحد فقط واكثر  
 لا يجوز ان يكون واحداً والا لكان جميع الاجسام الطبيعية ذات طبيعة واحدة لان جميع ما يحصل من واحد  
 مبادى واحد فقط يكون ذات طبيعة واحدة اي ذات طبيعة الماء والثاني بط فكذا المقدم وانها تكون وكل ما يكون  
 يتكون بالذات من هذه المعين والا لكان قبل ان يتكون والاصدار لا يمكن ان يكون واحدة لانه لا  
 ان يكون شئ ضد نفسه فلا يجوز ان يكون المبدأ واحداً فقط وان كثيراً فاما يكون متناهياً او غير  
 متناه لا يمكن ان يكون غير متناه والا لكانت المبادى مجزئة لان غير المتناه من حيث انه غير متناه  
 لا يمكن ان يحاط بشئ والا لكان غير متناه واذا لم يعلم المبادى لا يمكن ان يعلم ذوات المبادى كما  
 يتنامع المصنف في المتن الخامس والثلاثين والخمسين فيلزم ان لا يعلم شئ من الاجسام الطبيعية وهو  
 كذب فيكون كثيراً متناهياً لكن لا يجوز ان يكون الصدين فقط لان المبادى يجب ان تجتمع معاً حتى  
 يحصل منها امر ثالث والاصدار لا يمكن ان يجتمع حتى يحصل منها امر ثالث فلا يحصل جسم طبيعي ذو  
 مبدأ يجب ان يتحقق موضوع يتصف ثارة بصدور ثارة باخر وهذا الموضوع مبدأ واحداً وليس مبدأ  
 هيولياً ومبدأ مادياً وهو الهيولى في نفس الامر ويسمى الصدان المذكوران مبدأين صورين وهما العدم والصورة  
 الجوهرية فهذه المبادى الثلاثة تكون واجبة للتكون والاجسام الطبيعية ولا يجوز ان تكون اكثر منها لان  
 التكون والعناد يحصلان حصولاً تاماً بجزء هذه الثلاثة فلو اخطى اخر منها لكان عبثاً معطلاً لا فائدة للاجسام  
 الطبيعية ليست الاثلاثة الا اقل ولا اكثر وثانياً انه قد تحقق في نفس الامر كون بسيط جوهري يفعله كل فاعل  
 طبيعي ميل ان يحفظ نفسه بحسب النوع ويديمه به حتى يكون ذل حصه من الدوام الالهى كما بينه المصنف في المتن  
 الرابع والثلاثين من ثاني النفس والسادس والاربعين من اول الكون والفساد والسادس  
 والخمسين من ثاني هذا التصنيع وكلما تحقق كون بسيط جوهري كذا يتحقق الصوره الجوهرية التي بها توجد  
 الاجسام الطبيعية وتكون ذوات حصه من الدوام الالهى لكن المقدم حق فكذا الثاني فهذه الصوره  
 الجوهرية التي هي غير الخ كما قال المصنف في المتن الحادي والثلاثين مبدأ واحداً ولما تحقق الصوره الجوهرية يتحقق  
 اخر ماثل لها بطبعه وهو الهيولى الاولى وهي مبدأ اخر وميل الهيولى الطبيعي ليس بحيث يخرج الى الفعل فيحصل

كما ان جميع ما يحصل من واحد  
 يكون ذات طبيعة واحدة بالضرورة



المبوء مع الصورة واذا تحقق هذا تحقق الجسم فيتحقق مبدأ مركبان له وهذه الصورة كانت غير متحققة  
في المبدأ ولا في الواقع ولا يتحقق بعد واما فلها عدم من ابتداء ان تكون في المبدأ وهو من هذه الصورة وهو المبدأ  
الثالث وليس شيء اخر سوى الثلاثة مبدأ للتكون ولا يتكون لانه يتم بهذه الثلاثة التكون والمكونات فا  
فالمبدأ هي هذه الثلاثة لا اقل ولا اكثر ثم علم ان بعض المبادئ مبدأ التكون والتبدل ويسمى مبدأ **الاول**  
التكون وبعضها مبدأ الشيء المتكون بالفعل ومبدأ التكون بالذات هو المبدأ والعدم والصورة لان  
التبدل بالذات يكون من شيء الى شيء وكل ما يكون يكون بالذات من صفة وهذا الصفة الذي يكون منه  
شيء بالذات هو العدم كما قلنا مع المصنف في المتن الثالث والاربعين وبتينام بعد ومبدأ الشيء المتكون با  
بالذات هي المبدأ والصورة فقط واما العدم فليس مبدأ بالذات للشيء المتكون بل بالعرض لان المبدأ  
بالنسبة الى الشيء هو الذي يبقى معه مادام يكون هو باقيا والعدم يبقى في حال ابتداء التكون وقبل ان يحصل  
التكون بالفعل ولا يبقى حين حصول التكون بالفعل وحين حصول الصورة بالذات حقيقة فالعدم مبدأ بالذات  
للتكون وليس مبدأ بالذات للشيء المتكون ومنه نعرف ان المبادئ الثلاثة بمعنى اخر ثلثان والمبوء  
والعدم يكونان متحدتين في الموضوع ونفس الامر واثنين مجتبيين المعنى والتعريف كما علمنا العلم الاول في المتن  
الستين ولهذا يكون المبادئ بالنسبة الى الشيء المتكون اثنين فقط وبالنسبة الى المعنى ثلثة فقط وقد  
ذكرنا المصنف هذا ايضا في المتن السبع والستين **الفصل الثاني في الجواب الادلة المذكورة في الفصل الاول**  
اجيبا ولا عن الادلة المؤيدة على ان المبادئ اقل من الثلاثة اما عن الاول فيان حكم الصورة بالنسبة الى  
التكون مغاير لحكمها بالنسبة الى المتكون لان الصورة والمكونة اذا نسبت الى التكون ليست مبدأ له نرجح انها  
صورة بل من حيث انها متناه وحدها بالذات بالذات لانها من حيث انها صورة تكون فاهي مبدأ له وهي ليست في التكون  
بل في الموضوع فليست من حيث انها صورة مبدأ له بل هي حادثة في الشيء هو المبدأ اي منتهى التكون لان التكون  
تبدل وكل تبدل يكون من شيء الى شيء كما قال المصنف في المتن الرابع من خاتمة الثانية والثلثين  
ثاني عشر ما بعد الطبيعة فالصورة المتكونة مبدأ للتكون كالحدا اليه والتمت في فظ لا من حيث انها صورة  
كما ان العدم مبدأ له كالحدا منه فقط فكلية كبرى الدليل الاول القائلة بان كل شيئا اقدم من ذلك المبدأ  
في نفس الامر باطل واذا نسبت الى الشيء المتكون تكون اقدم منه لكن لا بالزمان لانها معه بالزمان  
على ما قال المصنف في المتن السادس عشر من الثاني عشر ما بعد الطبيعة بل اقدم منه تقدم المقوم والمقرر  
على المقوم والمقرر لان الصورة وان كانت لا ترجح الا بالكل لكن لا من حيث خاصتها ان تكون علة لكل  
العدة مقدم من المعلوم فالصورة مقدم من معلومها الذي هو الشيء المتكون فتفرع قوله في الدليل المذكور  
فيوجد الكل ولا ثم الصورة فليست اقدم منه باطل واما عن الثاني فيان منتهى التكون بالذات على هذين  
احدهما تام وهو المركب والثاني صوري وهو الصورة فلا زمة الدليل مشككة وبطلان الثاني باطل و  
مرد واما عن الثالث فيان الصورة مبدأ للتكون كالحدا اليه والتمت في فظ لا كالحدا منه حق يكون مقابلة  
لكونها منتهى التكون لكن ينبغي ان تعلم ان الصورة ليست مبدأ التكون والمتكون لكونه هذا التكون  
بل لانها يتم المركب لكونه علة لغيره لوجوده والمركب متحد بالتكون كذا في المبدأ ومن حيث انه موجود  
الصورة فالمركب لا يحد بالتكون كالمبدأ الاول الذي نحن بصدد واما عن الرابع مجتبيته الاول  
فيان العدم اذا كان مبدأ التكون كالحدا منه له لا يجيب ان يتحقق في المبدأ حين يقع فيها التكون والصورة  
المتكونة بل يزول في هذا المبدأ كما يزول القمر في الظلمة حين يتحقق النور **ثم اقول** ان التكون وان كان  
من حيث انه فعل في مع الصورة في نفس الامر لكنه يمكن ان يلاحظ بالفعل على وجهين الاول في حال البقاء  
الثاني في حال حصوله بالفعل كما يلاحظ اول ان يتبدل ان يكون شيء ثم تكونه بالفعل وحين يلاحظ

تلاحظ التكون بحيث شرع ان يجيء على المبدأ في هذا الحين العدم بمبدأ ابتداء ان يزول منها  
واذا تحقق التكون بالفعل تكون الصورة ح معه وزول العدم وبحسب سمة الثاني ان المبدأ بالذات  
لشيء المتكون والمركب له يجيب ان يكون موافقا للشيء المتكون قطعا وهذا المبدأ يريد المصنف حين قال المتن  
الثاني والسبعين لا يتكون شيء من الوجود لكن العدم ليس مبدأ بالذات للتكون بل بالعرض كما بينت  
واما عن الخامس فيان الصغرى المذكورة فيه القائلة بان المبدأ ليس باعرف طبعا باطلا لان المبدأ  
التي وضعها المصنف في الفصل الاول من هذا الكتاب مقابلة للعرفيات لنهاي الاشياء التي يكون مقدسة  
بالمبدأ او قل هي البساطة العينية للمادة والمادة هي المبدأ بسيطة فا عرف طبعا وايضا انها علة المركب  
وكل علة اعرف طبعا فالهيو على اعرف طبعا واما ثانيا عن الالة المؤيدة على ان المبادئ اكثر من الثلاثة اما  
عن الاول فيان التكون يمكن ان يلاحظ على وجهين من جهة انه تبدل بالصورة ومن جهة انه عمل وصدر  
والمحوظ بالوجه الاول لا ينظر الى الموضوع وللدمنة والحدا اليه وهذه الثلاثة فقط تكون بمعنى التكون  
كما بينه المصنف في المتن الثالث والاربعين وفي المتن الرابع من خاتمة الطبيعيات والتمت في المتن الثاني عشر  
من الثاني عشر ما بعد الطبيعة والمحوظ بالوجه الثاني ينظر الى الفاعل بل الى الغاية ايضا ومجتها ههنا  
ليس الا من التكون المحرط بالوجه الاول فلهذا قد لم يعين الفاعل مبدأ له ههنا واما عن الثاني  
فهذا الوجه ايضا لان التكون المحرط بالوجه الاول لا ينظر الى الزمان واقفا بل الى الدخول فيه  
بل انما ينظر كذلك الى الموضوع وللدمنة والحدا اليه فلا يكون الفاعل والزمان مبدأ له بهذا الوجه  
واما عن الثالث فيان الصورة المقدمه في المبدأ حادثة بالعرض التكون الذي يحصل بالذات كما  
كالعدم كما بينا في البحث على الثاني والاربعين فلا يكون المبادئ بالذات للتكون التي تبحث عنها سمة واما  
عن الرابع فيان المراد من مبدأ التكون هو المبدأ بالذات والعدم كذلك كما بينا المبدأ بالعرض حتى يكون  
المبادئ غير متناهية **الفصل السابع** في بيان اية اشياء تكون مبادئ الاجسام الطبيعية لما كان ينبغي  
ان يبين اول الارتياب هذا الفصل بما تقدم اردنا ان نبينه فنقول بين الفيلسوف في الفصل الخامس كيفية  
مبادئ الاجسام الطبيعية حين يتبين الاصلاد ثم يتبين في الفصل السادس عدد هاجين اثبت وجوب  
طبيعة ثالثة موضوعية للصدين ولهذا اشار ارجا الى انها اية اشياء تكون اي الصدين والموضوع ومراد  
ههنا ان يبينها اية اشياء يكون وما هي فردا واما افتاد وان يطبقوا للشيء امرين طلبا بسيطا  
يطلبون اولاهل هو موجود وثانيا ما هو المصيرين الى ههنا انه يتحقق التكون العدم الذي هو حادثة  
والصورة التي هو حادثة ومنتهى المبدأ احتاج ان يبين اي شيء يكون كل واحد منها وما هو حين  
يفعل هذا بين من زوية المبدأ مفصلا ومنفردا لان القانون في اكتساب معرفة ماهية شيء هو التقسيم  
كما علمنا العلم الاول في الفصل العاشر من الكتاب الثاني للتحليل الثاني وهذا القانون عمل المصنف في مواضع كثيرة  
من كتبه وسببه هو ان التقسيم عند فصل المطلوب من سائر ثم من فصله نعلم حده والمبدأين ماهية فلا ن  
يحاط ههنا معرفة ماهيات المبادئ المذكورة ابتداء من الفصل والفرق الواقع بين المبدأ والعدم ولان  
يوجد ههنا مجتبان يعلم هل العدم امر سوى المبدأ او متحد معها وان يعلم باي وجه يكون عينها وباي وجه يكون  
مغاير لها وهذا يحتاج الى تأمل كثير لانه خفي في غاية الغيا ولا نكثر من سائر الحكماء سيما افلاطون لا يفرق بين  
عن المبدأ كما سنبين في المتن التاسع والسبعين وهذا هو المشكل الذي سنبين اليه المصنف في المتن **الاول**  
**المتن السابع والستون قال المصنف** فظهر في العناصر ليست بوحدة ولا اكثر من اثنين او ثلثة واي من يكون  
فيه اشكال عظيم كما قلنا فحق نقول بهذا الوجه اي علمين او لا كل يكون لان بيان العامات اولاهل النظر في  
ما هو احسن منها موافق للطبع **ثم اقول** نصيب المصنف في هذا القول امور ثلاثة يذكر الاشياء المبنية في القول الثاني



ويجهد ما سيقول ونشير الى اسلوب تعليله الذي سيقول بعد فيقول فظهر ما ذكرنا من الهمزة ان المبدأ لا يكون واحدا ولا اكثر من اثنين او ثلاثة ثم قال وايها يكون يعني هل يكون اثنين او ثلاثة بحيث يعين عدم مقابله للهوى ولا وهذا هو المشكل ولهذا قال في اشكال عظيم وقال يا باركوس وبعض من الشرح ان المصطلح يضع الاشكال للفرق بين العدم والهوى لان الاشكال المعروف بينهما لم يذكر في تقدم من المقول وقد قال المصنف في اشكال كما قلنا ونحن نقول ان لم يكن مذكورا فيما تقدم من المقول كان مذكورا فيه ضمنا ومثالا اليه ظاهرا حين وضع الدلائل فانها تدل من جهة من المبدأ والمادة والاشياء والادب على ان المبدأ الى المبدأ باسناد ومن جهة اخرى في المبدأ والمادة والاشياء والادب على انها ليست باسناد ثم قال في المصنف في المتن الثالث والخمسين لو ارد احدنا بحفظ كلا الدليلين يجب ان يضع امرنا لثا وحفظ كلا الدليلين هو ان يبين باي وجه يكون المبدأ اصدا وباي وجه لا ثم ان يبين باي وجه تكون اثنين وباي وجه ثلثة وهذا التقدير لم يثبت فيما مر بدليل ولم يثبت الا بمثل السد ماء القائلين ان الكل طبيعة واحدة فالان ابتداء ان يبين هذا خاصة ولهذا السبب قال بطريق الانفصال لا يكون واحدا ولا اكثر من اثنين او ثلثة وان في المتن التسايع والستين حين بين حال الهوى والعدم في ذاتها ولهذا يمكن ان نقول ان المبدأ اثنين وثلثة الى اخره وكذا قال في المتن الثامن والستين والمتن التسعين وفي مواضع اخرى قوله فنحن نقول بهذا الوجه اى معلنين او لكل تكون بيان لغرضه وترتيب ما سيقول وهو عين ما قال في المقدمة من ان الشروع والابتداء يكون من المشتركات العامة اى فنحن نرى هذا الترتيب ونعلم او لكل تكون اى نرى ان اثنين او لا مبادئ التكون على العموم ثم نتحرك منه الى مبادئ التكون الجوهرى سالكون من الاعمال الى الوجود وعلى تعليله بهذا الترتيب بقوله لان بيان العامةات اولاً ثم النظر الى كل ما هو اخص موافق للطبع وفي هذا اسئلة ثلثة الاول ما مراد المصنف بكل تكون الثاني ما مراد من الطبع في قوله موافق للطبع الثالث هل راعى المصنف هذا الترتيب اى الشروع من الاعمال الى الاخص وبيان المشتركات اولاً ثم التحصيل ولا يلزم بل يرى انه لم يراعها لان موضوع الحكمة الطبيعية شامل لكل جسم طبيعي فكيف كان او عنصر فلو راعى المصنف الترتيب المذكور لوجب عليه ان يبين اولاً جميع المبادئ الشاملة للعنصرية ثم يبين المبادئ العنصرية لكنه لم يبين كذلك لانه بين في هذا الكتاب اولاً مبادئ العنصرية ثم فقط اى مبادئ الكون والفساد التى هي اخص من مطلق المبادئ والجواب عن الاول انه اراد بكل تكون مطلق التكون الشامل للتكون الجوهرى والعرضى وبما هو اخص الفصول والاشياء التى تحتص بكل تكون وهو فيما نحن بصدد الامور المختصة بالتكون الجوهرى اى المبادئ التى ينبغي ان تؤخذ ههنا اما كون مراده بكل تكون التكون الشامل للجوهرى والعرضى فقط ههنا من بيان المصنف في المتن الا فى كل واحد منهما حيث قال لانا نرى يتكون الى اخره وهذا الترتيب حتى لان ادراك العامةات اقدم من ادراك الخاصات دائما وكذا فعل المصنفين اراد ان يبين مضمون القياس فانه بين اولاً ماهية القياس على الاطلاق لان من لا يعلم ماهية القياس المطلق لا يقدر ان يعرف ماهية القياس البهائى وهو على هذا ما نحن فيه وبما حققنا تعرفنا فساد ما قال يا باركوس ان مراد المصنف من كل تكون هو التكون العرضى وفساد ما قال ابن رشد انه مراد من كل تكون كون امر واحد من واحد ومن الاخص التكون الحاصل من الكثير وهو التركيب حتى قال ان بحث من الاول في هذه الكتب وعن الثاني في كتب الكون والفساد وعن الثاني انه اراد بالطبع طبعاً فان فيها طريق طبيعى للتركيب بحيث يبدى اولاً في تعليم الاشياء من العامةات ثم الخاصات لانا بين طبعاً الاشياء التى تكون اعرف لنا حين ينبغي ان نقسم في كل صنف او العامةات تكون اعرف لنا طبعاً من الخاصات كما قال المصنف في المتن الثالث والرابع من المقدمة او اراد به طبيعة الاشياء فان ترتيب التعليم بطبيعة الاشياء هو ان يبين

اولاً العامةات والمشاركات ثم الخاصات لان العامةات توجد اولاً بالطبع ثم الخاصات لما قال المصنف في الفصل الثالث من ثانياً تكون الحيوانات من ان المصنف من غاية كل تكون والغاية متأخرة ولا شيئاً ينبغي ان ترتب وتعلم اولاً في العلوم كما توجد بالطبع لان العلوم هي هذه الاشياء بالنظر الى العامةات ينبغي ان ترتب وتعلم اولاً في العلوم ثم الخاصات كما توجد بالطبع ويجب عن الثالث باجوبة كثيرة ذكرها بقولنا ومن في شرحه والاعراض عنى من الكل هو ما ذكره فلورينوس الفري وهو ان المصنف يتكلم ههنا لمبادئ قابلات التكون والاشياء لان الافلاك لا تدخل تحت موضوع الحكمة الطبيعية بل لان المبادئ الغالبة والتكون والفساد اعرف لنا ثم يتعلم الكلام بعد هذه المبادئ الدائمة ويثبت القوى هذا من المتن الثامن والستين وهذا هو الحق عند اسكندر الافرو دليلى على ما نقل عنه ابن رشد القرطبي في شرح المتن التاسع والعشرين من ثانياً ما يرد الطبيعة لانه كان يقول بين بالمشابهة من مبادئ المائات وعلاها مبادئ المائات وعلاها ايضا لانه قد قال في الجوهر لثا ثم ايضا هو يقال بالمشابهة مع علل قابلات التكون والفساد **المتن الثامن والخمسون** **قال المصنف** لانا نقول يتكون من المبادئ مبادئ ومن الغاير مغاير ما اذا قلنا البساطة والمركبات وما قلنا كذلك لانه يمكن ان يصير الانسان موسيقياً والاموسيقى موسيقياً والاشياء البساطة والمركبات وما قلنا واسمى الانسان الصائر والاموسيقى الموسيقى الكائن ببساطة والذى يتبدل والذى لا يتكون مركباً كما اذا قلنا الانسان الاموسيقى يصير انساناً موسيقياً لكن لا يقال لبعض من هذه فقط هذا يصير شيئاً بل من هذا ايضا كما يقال من الاموسيقى يصير الموسيقى هذا الا يقال في الكل لانه لا يصير الموسيقى من الانسان بل الانسان يصير موسيقياً **قوله** يسعى ان يجلب الفرق بين الهوى والعدم ويلاحظ ان المصنف والعدم يلحقان في الحد منه للتكون فيدخل في الحد منه للتكون الجوهرى بعد ان الوجسام الطبيعية اى الهوى والعدم ويجعل الفرق بينهما بدليلين اى باختلاف وجه التغيير وطبيعتها يذكر الاول في هذا المتن والثاني في المتن الا فى ولا يتبدل من التكون المشترك العام كما قال في المتن السابق بعينه ان يكون بان بعضه ببساطة وجوهرى اى يكون المبادئ من المبادئ كما قال يتكون من المبادئ مبادئ اذ قد تفرقت الفصل المنوع الذى يقع المبادئ كما قال في قوله يورديوس في فضل الفصل وبعضه تكون عرضي والنظر الى شئ واليه اشار المصنف بقوله ومن الغاير مغاير ان يفرق بين ايضا ان التبدل بالاعراض لا يفعل مبادئ بل مغاير ما اذا قلنا البساطة والمركبات هذا القول اشرجه بوجهين الاول اخذه بمعنى بنيانه ما قال في المتن لثا من والادب عين وكذلك هذا في التسايع لثا الاشياء التى ليست ببساطة يكون مركبات تجردت من البساطة معنى واحد فاننا نرى البساطة با التكونات بالبساطة نقطة والجوهرية وفساد المركبات بالتبدلات بكل تبدل عرضى وصناعى وههنا الترخ ظاهر لان المصنفين بقوله اما اذا قلنا البساطة والمركبات قسمي المتكون اى البائيات والغايرات والى انما هي التى تصير ببساطة وبالبساطة والغايرات هى التى تتبدل بحسب العرض والطبع او بالضرورة ولما كانت المركبات اعرف لنا واد منها امثلة الانسان والموسيقى والاموسيقى والثاني ان المراد بالبساطة ههنا هو العدم فقط والموضوع فقط والصورة اللاحقة فقط والمركبات العدم والموضوع معا والصورة اللاحقة والموضوع معا وهذا الشرح اول من الاول ويمكن ان يؤخذ هذه من التى تتكون بالبساطة ومن التى تتكون بالنظر الى شئ لكن المصنف بينهما بمثل الجنس الثاني حيث قال وما قلنا كذلك الى اخره يريد اننا قد درنا نستعمل في بيان هذه التكونات الكلمات البسيطة والمركبة من جانب الحد منه ومن جانب الحد اليه والافظ البسيطة من جانب الحد منه اما العدم فقط او الموضوع فقط ومن جانب الحد اليه هو الصورة في المركب وبين المصنفين حيث قال ويسمى الانسان الصائر والاموسيقى ببساطة فان الانسان بدلى على الموضوع فقط الذى يتبدل والاموسيقى على العدم فقط ولهذا يستميان صائرين ببساطة كما اذا قلنا الاموسيقى صائر موسيقياً والاشياء



صا موسيقيا وثلاثا اليه حين قال والموسيقى الكائن بسبب الان الموسيقى يدل على صون علم الموسيقى الكائن  
في التركيب وبين الحد والمركبة من الحد منه اي الموضوع والعدم او اللداليه حين قال واسمى الذي يتبدل  
والذي له التكون مركبا ومثل بقوله كما اذا قلنا الانسان اللا موسيقى بصيرا انسانا موسيقيا وبعد هذا  
محتمل مقصوده اى الفرق بين الموسيقى والعدم حين قال لكن لا يقال لبعض من هذه فقط هذا بصير شيئا لا  
يعنى انه يوجد عبادتان مشهورتان مستعملتان مقبولتان عند جميع العلوم والموسيقى اخديهما هذا الشيء  
بصير شيئا اخر بلا ذكر كلمة من او ما يوردى مؤداها في سائر الاسئلة والاخرى من هذا الشيء بصير شيئا  
اخر باستعمالها واختلاف وجه التعبير ليس بلا سبب بل لانه حين نغير فيما نحن فيه عن عدم نستعمل كل  
واحد من العبارتين بلا تفاوت فنقول ثارة الا موسيقى صار موسيقيا واخرى من الا موسيقى صار موسيقيا  
وعن الموضوع لا يجوز ان يستعمل كلاهما في كل واحد منه بل لفرق بينه بغير معنى اذ لا يجوز ان نقول ان  
الانسان صار الموسيقى او الموسيقى صار من الانسان او صار الموسيقى من الانسان بل انما نقول الانسان  
موسيقيا او صار الانسان موسيقيا ويحصل من هذا انه يجوز ان نغير لعدم بعبارة صحيحة مقبولة  
عند الكل ولا يجوز ان نغير للموسيقى بها وكل من يجوز ان نغير عن احدهما بعبارة صحيحة مقبولة عند  
الكل ولا يجوز ان نغير بهما عن الاخر متغيران مختلفان لان اختلاف العبارات كذلك يدل على اختلاف  
ما يعبر بها فالعدم والهيولى متغيران مختلفان **المتن التاسع والخمسون قال المصنف** وبعض الاشياء  
الذى قلنا انه يصير كالسبايطيقى والاخر لا يتبدل لان الانسان يبقى اذا صار انسانا موسيقيا واللاموسيقى  
وعدم الموسيقى لا يتبدل ولا مفردا ولا مركبا **اقول** شرع المصنفان يبين الفرق بين الموسيقى والعدم من طبعهما وهو  
بين فان الهيولى تبقى بعد التكون والعدم لا يبقى بعد التكون فالهيولى ليس بعدم والا كان شي واحد باقيا ولا يتبدل  
معاويث المقدمتين بقوله لان الانسان يتبدل الى اخره فان الانسان الذى صار موسيقيا بعد ان لم يكن موسيقيا  
هو الهيولى وموضوع هذا التكون وهو باق عين كونه موسيقيا بالبداهة واللاموسيقى وعدم الموسيقى كونه  
هنا عدم صورة علم الموسيقى لا يتبدل حين تكون صورة علم الموسيقى واللا اجتماع الوجود والعدم في موضوع واحد  
معا وهو مستحيل بل نقول كما لا يتبدل عدم صورة علم الموسيقى الذى هو مفرد كذلك لا يتبدل المركب من الموضوع وعدم  
صورة علم الموسيقى اذا حصل التكون وان بقى الموضوع لانه متى تركب شي من امور مجتمعة بعد سادته وعدمه عند  
فساد بعض منها وانعدامه فقط وان لم يفسد كلها كما يحكم بقسما للجنس الذى فسد بعض اجزائه **المتن العاشر**  
وان في هيولى وانما ذكر عدم الموسيقى بعد قوله واللاموسيقى لان عبادته اللاموسيقى الموضوع موضع نون موسيقى  
يمكن ان يؤخذ سلبيا كما يمكن ان يؤخذ عدليا اى بمعنى عدم الملكة عن من شأنه ان يكون صاحبها كما ذكرنا  
في شرح المتن الثالث والاربعين ففسر بعضا موسيقى عدم الموسيقى القابل له عليه ان مراده ههنا  
هو معناه العدم القابل للموسيقى لا السلبى ومن هذا يعلم ان مراده من اللاموسيقى في المتن السابق هو العدم  
القابل للموسيقى لا السلبى لان العدم اى عدم الملكة عما من شأنه تلك الملكة صفتان بعدد قريب كما بينا في  
البحث الثالث الواقع على المتن الثاني والاربعين فالمراد بل يفظ اللاموسيقى العدم البعيد الذى يكون  
نقصه في الهيولى اقل كانه قريب الى السلبى كون استعدادها للملكة اقل وبعدد الموسيقى العدم القريب الذى  
يكون شغفه فيه اكثر كانه قريب الى الانجاب يكون استعداده للملكة اكثر واوردوا لان الفرق الذى في  
المتن السابق من ان العبادتين المذكورتين اى هذا بصير الانسان استعمالا عند التعبير عن العدم دون  
هذا التعبير عن الموضوع اذ لا يجوز ان يقال من الانسان صار الموسيقى فحافت لما قال في المتن الحادى والستين  
من انه قد يقال في الامور الباقية اى الموضوعات كذلك لاننا نقول العدم بصير من الخاس ولا نقول  
الخاس صار منما وثانيا ان الهيولى اخذ في تعريفها انها هى التى يكون منها شئ لا انها على ما صرح في المتن الثاني

ومن هذا يصير ذلك

والثاني موضوع اول بصير منه شئ وكل ما يؤخذ في تعريف شئ بوصف وكل فرد منه دائما فالهيولى  
يوجد في كل فرد منها انه يصير منه شئ فلا يصح ما قال في المتن السابق وهذا لا يقال في الكل لان الموسيقى  
لا يصير من الانسان اقول في الجواب عن الاول ان التعبير الاول اى هذا بصير ذلك يستعمل في الموضوع والعدم  
العدم لكن باختلاف المعنى فيها فانه اذا استعمل في الموضوع يراد به الشئ الذى يتبدل بالفعل وكل ما في المتن  
كما يقع في التبدل العدمى مثلا اذا صار الانسان موسيقيا والنوب ايضا وح لا يجوز التعبير الثاني لانه لا يجوز  
ان نقول الموسيقى صار من الانسان والابيض صار من النوب كما قال المصنف في المتن السابق لانه لا يصير  
الموسيقى من الانسان بل الانسان يصير موسيقيا واذا استعمل في العدم لا يراد به مفهوم العدم لان عدم  
صورة علم الموسيقى لا يصير صورة الموسيقى ولا المركب من الموضوع ومنها بل يراد به الذات العدمية لقوله  
فاذا قلنا مثلا اللاموسيقى او عدم الموسيقى صار موسيقيا يكون معناه الانسان العدمى صورة علم الموسيقى  
صار موسيقيا وكذا التعبير الثاني في هذا الشئ صار من ذلك الشئ يستعمل في الموضوع والعدم لكن باختلاف  
المعنيين لانه اذا استعمل في العدم يراد به الحد منه للتكون وعلى هذا من اللاموسيقى بصير الموسيقى قلنا  
كل عدم الصقورة حد منه للتكون جاز ان نقول دائما وبلا فرق هذا يصير من ذلك واذا استعمل  
في الموضوع يراد به معان مختلفة بسبب ان الموضوع والهيولى ينظران نظرا مختلفا فانها تنظر ولا من حيث  
انها يخرج منها الصقورة وهذا الوجه نقول الصقورة الجوهرية بصيرتين الهيولى وثانيا من حيث انها جزء  
يحصل المركب منه ومن جزء اخر وهذا الوجه المعنى نقول الانسان صار من تركيب من الهيولى وثالثا  
من حيث انها مادة فرعية للتكون الجوهرية ولا يتبدل في هذا التكون الجوهرى بل يفسد وهذا المعنى نقول  
للهيولى صار من الموسيقى والمطر صار من السحاب ورابعا من حيث انها موضوع بالفعل وفي هذا المعنى يكون  
استعمال التعبير الاول او من الثاني ولما كان الصناعات توافق الطبيعة تحفظ فيها ايضا هذا النظر  
والسببية ولهذا لو لاحظ الخاس من حيث انه جزء مركب للضئ ومادة يخرج منه شكل الضئ الى العقل  
يقال الخاس شئ يصير منه شئ هو الضئ وهكذا لما كان الخسب والجبر الخوا مركبة للبيت يقال البيت يصير  
من الخسب والجبر وهذا المعنى لاحظ المصنف الخاس في المتن الحادى والستين حين قال الضئ يصير من الخسب  
واما لو لاحظ الخاس من حيث انه شئ موضوع باق بالفعل في هذا التبدل يستعمل العبارة الاولى بان نقول  
صار الخاس منما لا الثانية اى لا نقول صار الضئ من الخاس وهذا الاختلاف اشارة الى ان  
المتن السابق حيث قال لكن لا يقال لبعض من هذه بصير شيئا بل من هذا ايضا شلا  
من اللاموسيقى بصير الموسيقى وحكم ان العبارة الثانية لا يستعمل في التعبير عن الهيولى والموضوع دائما  
وقال وهذا لا يقال في المصنف لانه لا يجوز ان يقال من الانسان صار موسيقيا قال وهذا لا يقال في الجمع لا يجوز  
ان يستعمله في البعض كما في الامثلة المذكورة وفي البعض لا يجوز والى هذا اشار في المتن الحادى والستين  
حيث قال فيه واما في الامور الباقية فيقال كذلك لحيانا على ما يستفاد من قوله لحيانا ومن هذا تعرف  
كيف يجوز ان يستعمل كلا العبارتين في كل عدم على التوام وبلا فرق وان كان استعمال العبارة الثانية  
فيه اول كما قال المصنف في المتن الحادى والستين ولا يجوز ان يستعمل هذا في كل هيولى بل قد عين فيها  
وجه التعبير عنها ومن هذا نعرف ان الفرق الذى وضعه المصنف بينهما بسبب اختلاف التعبير عنهما هو  
هذا يظهر للجواب عن الدليلين المذكورين اما عن الاول فلا بد ان تعرف باى وجه وفى اى زمان يجوز  
استعمال العبارة الثانية للهيولى وباى وجه وفى اى زمان لا يجوز واما عن الثاني فلان المصنف اعبر  
في المتن الثاني والثاني الهيولى من حيث يخرج عنها الصور الموجودة فيها بالاعراض ومن حيث انها جزء  
مركب وهذا المعنى الوحيد في كل هيولى ان يكون منها شئ لكن لا يجوز استعمال العبارة الاولى في الا



لا نقول المتيقن بما في المتن **قال المتن** واذا تبين هذا فلو نظرنا لولم يتبين ان يعلم من النقل  
الى جميع المتكونات انه يتيقن بوضع دائما شئ هو متيقن وانه وان كان واحدا بالعدم ولكنه ليس بولعدم  
صورة واذا تبين بالصورة والمعنى ان ما هيته الانسان والاموسيقى ليست بولعدم وذلك لانه يتيقن  
الانسان بولعدم الانسان بولعدم الموسيقى وعدم الموسيقى لا يتيقن ولا المركب منها كالانسان الاموسيقى **قوله**  
فدحض المصنف ما ذكره الى ههنا الفرق بين المتيقن والعدم مع لزوم المتيقن بمتيقن وجهه واضح انهما متحدان في  
الحاج والموضوع واثنان صورة ومعنى فقال واذا تبين هذا فلو نظرنا لولم يتبين ان يعلم من النقل  
الى جميع المتكونات امرين احدهما هو انه يتيقن بوضع فجميع ما يتيقن شئ هو متيقن اي موضوع والاخر  
ان هذا الموضوع واحد بالعدم اي بالميتيقن والموضوع مع عدمه متفادان صورة وحدا اي ماهية  
لان الموضوع اي المتيقن وما هيته متفادان عن تعريفه بالعدم ومفهومة وما شئنا من لفظ المتصورة لشيئا  
بين ما يتيقن به ههنا فقال ايديا بالصورة والمعنى ان واحد يعني ما اردت بلفظ الصورة ههنا المتيقن  
الثالث للتكون بل اردت به ماهية الشئ وتعريفه يعني ان المتيقن وان كان واحدا مع عدمه بالعدم  
والموضوع لكنه ليس بواحد معه صورة وتعريفه يعني ان ماهية الانسان اي الموضوع وتعريفه ليست عين  
ماهية الانسان والاموسيقى ليست بولعدم يعني ان ماهية الانسان اي الموضوع وتعريفه ليست عين  
ماهية عدم الموسيقى وتعريفه لان ماهية الانسان وتعريفه وجودية وما هيته عدم الموسيقى وتعريفه  
عدمية والوجود ليس عين عدمه واما ثانيا فاما قال وذلك يتيقن وهذا لا يتيقن يعني لان الانسان  
مثلا اي الموضوع بولعدم التكون والعدم لا يتيقن بغيره وكل امرين يكونان كذلك ليس ماهية احدهما عين الاخر  
فماهية الموضوع ليست عين ماهية عدمه وابتنى قوله وذلك يتيقن وهذا لا يتيقن بولعدم لان المقابل يتيقن  
لان الانسان يتيقن مع الموسيقى وعدم الموسيقى لا يتيقن معه يعني لان الموضوع الذي لا يقابل الصورة المتكونة  
يتيقن بكون الصورة لان الانسان يتيقن بكونها كما تشاهد باعينا وعدم الموسيقى المتقابل للموسيقى  
لا يتيقن اي عدم الصورة لعدم صورة الموسيقى لا يتيقن ولا يجمع مع الصورة كصورة الموسيقى بل بالعدم والصورة  
فقط لا يتيقن بل المركب منهما ايضا لا يتيقن واليه اشار بقوله ولا المركب منها كالانسان الاموسيقى كما  
قال في المتن السابق ونحن بينا سببه فيه وما ذكره عرف انه يجب ان يوضع في كل كون موضوعا ما لا  
هو متيقن وهي كانت واحدة بالعدم مع احد المبدئين الاخرين المتضادين اي مع عدم الصورة التي  
ستكون لكنها متفادان عن تعريف الصورة والتعريف فلي هذا لا بد من حدين منه للتكون واعتراض ولا  
على ما يتيقن من ظاهر كلام المصنف ان ماهية المتيقن والعدم وحدها متفادان ان عدمه لا موجود  
محسنا لكان كما قال المصنف في المتن الخامس والستين والتاسع والستين ولا شئ من الامور  
ذو ماهية وتعريف لانه ليس له ذاتيات والخلل ذاتية فالعدم ليس ذا ماهية وتعريف وثانيا ان عدمه  
والمتيقن لا يتيقن ان يعرف احدهما بدون اخر لانه لو اخذ في تعريف المتيقن لانه يعرف بانقضاء الصورة  
في المتيقن القابلة لها وكذلك لو اخذ في تعريف المتيقن لانه يعرف بانقضاء الصورة القابلة  
لها وكل بالعدم ان يعرف احدهما بدون اخر لا يتيقن بل احدهما عن الآخر بالماهية والتعريف فالعدم والمتيقن  
لا يتيقن انهما بالماهية والتعريف وثالثا على قوله وان الموضوع وان كان واحدا بالعدم اي الموضوع  
على ما تترنخن وجميع الشرائع ان عدمه والمتيقن لا يتيقن ان يتحققا في امر ثالث في الموضوع لانه لم يتحقق  
امر ثالث ههنا وليس المتيقن قائم بالمتيقن لعدم موجوده فيه وهو بين ولا عدم قائما بما موجودا فيها  
والا لكان امر موجودا وهو مستحيل لان عدمه لا موجود والميتقن بالموضوع ها الشئ ان الذي لا يتيقن  
في امر ثالث للموضوع ويقوم ان به كالبياض والملاقاة في العسل او يوجد احدهما في الآخر ويقوم به كالبياض

وهذا لا يتيقن

في العسل

فالعدم والمتيقن ليسا بمتحدين بالموضوع واما على قوله لكنه ليس بواحد صورة ان كل ما يتيقن عن غيرنا  
والتعريف لهما فان نوصفا علمنا العلم الاول في المتن الثاني عشر من خامس ما بعد الطبيعة حيث قال المتن  
التي تكون هيولها واحدة متحدة بالعدم والتي تكون متحدة بالعدم ويستحيل ان يكون بعض الاشياء متحدة  
بالعدم ولا تكون متحدة بالعدم وينبث هذا من قول المصنف في المتن المذكور حين بين ان الواحد يقال على اربعة اقوال  
اي على الواحد بالعدم وبالعدم وبالجنس وبالمشابهة فانه قال فيه والمتاخرات تعاقبت المقدمات دائما  
كما ان جميع ما يتحد بالعدم يكون متحدة بالعدم وجميع ما يتحد بالعدم ليس كذلك بالعدم بل جميع ما يكون  
بالجنس وليس كل ما يكون واحدا بالجنس واحدا بالعدم انتهى فلما كان يتعاقبت المتاخرات المقدمات والوجود  
العددية متاخرة عن جميع الوحدات فلو كان المتيقن والعدم واحدا بالعدم لا يمكن ان يكونا واحدا بالصورة  
والعدم فقوله ان المتيقن والعدم وليد بالعدم لا بالصورة كذب واخر ليجيب عن الاول ان التعريف لا يتيقن  
ليس الا للوجودات الحقيقية المركبة من الجنس والفصل ولما التعريف لا يتيقن فيكون للعدم ومات ايضا  
وهو ليس الا بيان الجاهل للتعريف بحسب الاسم او بحسب الشئ وهو شامل للشيء وعين كاشي والخلل والتساوي  
والعناء والعول وجميع الخصال المعذونة والعدم يعرف بمثل هذا التعريف ويبين به ماهية مع ان عدمه  
وان لم يكن موجودا خارجيا بالصورة وفي المستقيم لكنه يشترط اليه في التعريف ولهذا قال ابن رشد القرطبي  
في مقدمته لا ولا كتابه التعليل الثاني ان عدمه يعرف بالملكة لانه موجود بالرجوع الى الملكة وعن الثاني ان  
الصغرى كاذبة وقوله على انبائها بحسب جزمه الاول ان عدمه يمكن ان يعرف تعريفه صحتها بالعدم لا بولعدم  
فيه فان عدمه يوجد في امور كثيرين سوا المتيقن الاول وبحسب جزمه الثاني ان المتيقن يمكن ان لا يلاحظ على  
الاول على الاطلاق من حيث انها جوهرا تام وموجودا بالعدم والثاني من حيث انها مضافة بسبب نسبتها الى العلة  
وكونها مضافا لها على ما قال المصنف في المتن السادس والعشرين من ثاني الطبيعة والميتقن المحرط بهذا الوجه الثاني  
لا يمكن ان تعرف بدون عدم لانها لما نسبت الى الصورة التي ليست فيها بالعدم تكون في عدمه بالعدم والعدم  
اليها وكلها بعينان عدمه واما المحرط بالوجه الاول فيمكن ان تعرف بدون عدم فالعدم يمكن ان يعرف  
بدون المتيقن وكذا المتيقن بدون عدم وعن الثالث انما يقال انه متحد بالموضوع مع المتيقن على وجه يقا  
به البياض والجدار متحدان بالموضوع اي بسبب البياض متحقق في الجدرا لانه البياض صورة موجودة  
في الخارج ومغاير للجدار بالذات في الخارج بخلاف عدمه فانه انما يلاحظ بالعدم كعرض ما وصورة ما متحقق  
في الموضوع كما قال المصنف في المتن السادس والستين والتمسك من ثاني التمانية وعن الرابع ان الواحد  
المتعلق بالعدم فيه اما لو تخدما لكون واحد بالصورة او الاشياء التي تكون بالوجود متحدة بالصورة كثيرة  
لان الغاية بالصورة اقل من الغاية بالوجود او قل من الغاية الخارجية والاشياء التي تكون متحدة بالوجه  
الاول تكون متحدة بالعدم ايضا لانها بالذات تكون اشغل بالنسبة الى النوع في الخط المستقيم المرسوم في  
سلسلة المقولات ولهذا يتكلم المصنف في المتن الثاني من خامس ما بعد الطبيعة المذكور في التلخيص الرابع واذا  
كان بعض الاشياء متحدة بالوجود والذات فقط لا يتيقن بالصورة يمكن ان يكون واحد بالعدم وكثيرة  
بالصورة وبالنوع وبالجنس العالي كالعقل والانعقاد فانها متحدان بالعدم بهذا المعنى لانها حركية واحدة  
بالعدم وينتقدان بالصورة فكذلك المتيقن والعدم متحدان بالعدم لا بالصورة او قل الاشياء التي  
تكون متحدة بالعدم بالذات تكون متحدة بالنوع ايضا كالحجر وانما تناطوق فانها لما كانتا متحدتين بالعدم  
بالذات في الانسان كانا متحدتين بالنوع ايضا تكون متحدة بالعدم بالعدم لا تكون متحدة بالنوع كالاشياء  
مع البياض الغاير من عليه فانها متحدان بالعدم والموضوع بالعرض وليسا متحدتين بالنوع **المتن الحادي**  
**والستون قال المصنف** ان يقال كثيرا في غيرنا لياقيات يصير شئ من شئ لا يصير شئ شئ كما يقال

ان تعريفها واحدا يكون

بالعدم يكون واحدا

في الاشياء التي



الموسيقى يصير من الآلات موسيقى ولا يقال للموسيقى يصير من الآلات كما لا يقال  
فقول الصنم يصير من الخناس ولا يقول الخناس يصير صنما ويجعل كلا الوجهين من المقابل وغيره  
من هذا وهذا وهذا لأن الموسيقى يصير من الآلات موسيقى والآلات موسيقى يصير موسيقيا ولهذا يكون في  
الركب كذلك لأنه يقال الموسيقى يصير من الآلات والآلات موسيقى يصير موسيقيا **قوله**  
لما بين المصنفين في المتن الثامن والخمسين الفرق بين المصنفين في المتن الثامن والخمسين في المتن  
الساكن والمصنفين من طبعهما وبينه في المتن السنين رجع ههنا إلى بين الفرق الأولى بينهما ما إذا كان  
مع استثناء ما فم في هذا المتن أو ثلاثة بين أول وجه التعبير عن عدم حيث قال لكن يقال كثيرا  
في غير الباقيات يصير شيء من شيء لا يصير شيء شيئا يعني أن القاعدة في التعبير عن العدم التي بينا في  
المتن السابق إنما لا يتحقق في التكون أن يقال غالبا من الشيء يصير شيء وقليل الشيء يصير شيئا لا يصير  
الأول يستعمل فيها أكثر من الثاني فقولنا الموسيقى يصير من الآلات موسيقى أو لا من قولنا الآلات موسيقى صار  
ثم إذا قال ولا يقال الموسيقى يصير من الآلات وضع قاعدة في التعبير عن الموضوع والموضوع فكان وضعها  
في المتن الثامن والخمسين وهي أن التعبير بكلمة من لا يجوز في الموضوع لا أن تقول الموسيقى يصير من الآلات  
بل نقول الآلات صار موسيقيا كما قال في المتن المذكور وأشار إليه ههنا وهذه القاعدة ليست كلية **قوله**  
ولهذا قال وأما في الباقيات فقد يقال كذلك أي قد يستعمل في الموضوع والموضوع في حين التكون هذه  
العبارة كما تستعمل في العدم لا أن تقول الصنم يصير من الخناس ولا تقول الخناس يصير صنما وقد يتبادر  
هذا في شرح المتن الثامن والخمسين فإن رجع إليه ثم بين الفرق بينهما بحسب التعبير وقال ويقال كلا الوجهين  
من المقابل وغيره الباقين من هذا وهذا وهذا يعني أن استعمال كلا العبارة بين أي من هذا صار هذا وهذا  
صار هذا في العدم الذي هو مقابل له لكنه وعبرنا في أن نقول الموسيقى يصير من الآلات موسيقى والآلات  
يصير موسيقيا ويستعمل من هذا أنه لما كان يستعمل في العدم كلا العبارة بين استعمالا مناسباً ومن الموضوع  
والموضوع أحدهما يظهر أنها مفارقة لكن كان كذلك فظهر أنها مفارقة كان ثم قال ولهذا يكون في المركب كذلك  
أي ولهذا يستعمل في المركب من الموضوع والعدم كلا العبارة بين كما يستعمل في العدم المقابل العز الباقية لا أن  
نقول الموسيقى يصير من الآلات والآلات موسيقى والآلات موسيقى يصير موسيقيا **المتن الثاني والثستون قال**  
**المصنف** ولما كان التكون يقال على وجهين وبعض الأشياء لا يقال يتكون على الإطلاق بل يصير شيئا والتكون  
على الإطلاق للجواهر فقط ظهر أنه يجب أن يوضع في غير هاتين شيئا يتكون هو لانه الكم والكيف والاضافة و  
والأين تتكون إذا وضع تحتها شيء ولأن الجوهر فقط لا يقال في الموضوع وجميع ما شواه يقال في الجوهر  
وأما أن الجوهر وجميع الموجودات الأخرى على الإطلاق تتكون بموضوع ما فظهر لنا طرين لانه يكون دائما  
شيء يوضع تحت التكون يتكون منه ما يتكون كما يتكون النباتات والحيوانات من البذر **قوله** قد بين في المتن  
السابقة أن يوجد في التكون من جانب أحد منه مبدأ الوجود والعدم وبين باي وجه يكونان اثنين  
ولما كان لسائل أن يسأل هل يوجد هذا من الاثنين في جميع التكوينات أو في بعضها فقط أراد أن يبين  
في هذا المتن والتمس الاتي أنها يتحققان في كل تكون وبينه أن هكذا ان العدم مضر بالعدم مع الحيولى  
والحيولى يتحقق في كل تكون وتبدل فيها يتحققان في كل تكون وتبدل والضمير في ثابتة بما سبق وبينه  
الكبرى بما قال ههنا ولما كان التكون الأشياء يقال على وجهين بعضها تتكون على الإطلاق وهي التي تتكون  
بالجوهرية وهذا الموضوع بالجواهر كما قال والتكون على الإطلاق للجواهر فقط وبعضها لا تتكون على  
الإطلاق بل تتكون بالنظر إلى شيء أي يصير شيئا وهذا الوجه يتكون جميع ما يتبدل بحسب عرض ما كما إذا  
صار من حديد أو أبيض أو نارا أو لا فإنا لا نقول حديد يكون أو صار من حديد كما نقول إذا كان الجواهرية

بل نقول صار حارا أو أبيض أو ذابلا وهذا أشار المصنف قال وبعض الأشياء لا تتكون على الإطلاق بل  
يصير شيئا أي تتكون الأعراس ليس تتكون على الإطلاق وبعد تمهيد هذا التقسيم ثبت وجوب أن يوضع ما  
ما تحت كل تكون لا مطلقا كان أو مطلقا ثبت الأول بعد ما قال ظهر أنه يجب أن يوضع في غير هاتين شيئا  
أي الأعراس شيء يتكون هو بالاستقراء أو لا أي بقوله لانه الكم والكيف والاضافة والمتى والأين  
تتكون إذا وجد موضوع ما يعني أن التكون لا على الإطلاق هو تتكون الأعراس وكل تتكون الأعراس  
لا يتبدل من موضوع ما لانه الكم والكيف والاضافة والمتى والأين وسائر الأعراس إنما تتكون إذا وجد  
موضوع ما فكل تتكون لا على الإطلاق لا يتبدل من موضوع ما وبالبرهان ثانيا أي بقوله ولأن الجوهر  
فقط لا يقال في الموضوع وجميع ما شواه يقال في الجوهر يعني أن الجوهر فقط لا يوجد في الموضوع وأما  
جميع ما عدا أي جميع الأعراس فيوجد في الجوهر أي الموضوع يصير البرهان أن الأعراس لا توجد  
إلا في الموضوع وكل ما لا يوجد إلا في الموضوع يجب أن تتكون فيه لانه لا يكون الشيء إنما يكون على مقتضى  
وجوده لانه لا يكون الشيء هو بحيث إلى الوجود فالأعراس يجب أن تتكون في الموضوع وأثبت الثاني  
بقوله لانه يكون دائما شيء يوضع تحت التكون يتكون منه ما يتكون كما يتكون النباتات والحيوانات  
من البذر بعد ما قال وأما أن الجوهر وجميع الموجودات الأخرى على الإطلاق تتكون من موضوع ما  
فظهر لنا طرين يعني أن الجوهر الذي يتكون وجميع الموجودات على الإطلاق الغائبة للأعراس أي جميع  
الجواهر المتكونة يتكون من موضوع ما فظهر لنا طرين فظهر أن الجوهر المتكونة إنما تتكون بحسب صوره  
بعد ذهاب أخرى وكل ما كان كذلك يستند على شيئا موضوعا يذهب منه صوره ويحيى فيه أخرى فإ  
فالجواهر المتكونة تستند على موضوع ما يذهب منه صوره ويحيى فيه أخرى وصغر هذا الدليل مطوية والكبر  
هو المبدأ إليها بقوله لانه يكون دائما شيء يوضع تحت التكون يتكون منه ما يتكون ويحصل ما ذكر  
أن تتكون أما تتكون للجواهر وتكون الأعراس وكل منهما يستند على مادة موضوعه فكل تتكون يستند على مادة  
موضوعه **المتن الثالث والثستون قال المصنف** ولما كانت على الإطلاق بعضها يتكون بتبدل الشكل كما  
كالصنم من الخناس وبعضها بالانضمام كالأشياء التي تنمو وبعضها بالتفصيل كسبيل العطار من الخمر  
وبعضها بالتركيب كالبيت وبعضها بالاستحالة كالأشياء التي تتغير مادتها وظاهر أن جميع الأشياء التي تتكون  
كذلك تتكون من الموضوعات **قوله** زعم سبيلقيوس وبقوله مناش وبقولنا مناش وبعض آخر أن المصنف  
أراد ههنا أن يثبت على وجه الكمال ما قال في آخر المتن السابق من أن التكون على الإطلاق يستند دائما  
موضوعه وبينه بتعدد خمسة وجوه بها يقال تتكون شيء على الإطلاق وبالجوهرية وهذا النوع مؤيد بان  
لفظ على الإطلاق الواقع في قوله والتكون على الإطلاق بعضها يتكون الأخرى يجب أن يؤخذ بمعنى آخر  
في المتن السابق ولا يحد عن المصنف باستعمال اللفظ المشترك في موضوع بمعنى وفي آخره وقد أخذ  
فيما سبق فيما معنى التكون الجوهرية فيجب أن يؤخذ ههنا بهذا المعنى أيضا وبأن المصنف ان يقسم ههنا  
الأشياء التي تتكون بالجوهرية فقط وبأن المصنف قد حكم بما سبق يظهر وجوب الموضوع للتكون العرفي  
وحكم فيه بظهور وجوبه للتكون الجوهرية للناظرين فيه فلو تكلم في هذا المتن بالتكون العرفي لكان مستدركا  
لكن لما وجب النظر للتكون الجوهرية بسبب حركته إلى النظر ذكورة ههنا فقط ومنه إلى خمسة أقسام وهذا  
الزعم لا ينبغي أن يقبل بل يرد ببعض الامتصاص المذكورة ههنا الذي ليس يتكون جوهريا أصلا كما سطر  
بعبارة المصنف هو ما بينه أسكندر الأفروديسي وسريانوس الكبير وبه ما تستويوس ويحيى النخعي و  
ابن رشد القزطلي ولوما اقترنا وهو أن المصنف لما أثبت في المتن السابق وجوب موضوعه الوجودي لكل  
واحد من التكون المصلوق والمطلق على أنه أفراد أراد أن يذكر ههنا إرعاها أو شاع شاملا للتكونين معا



وسين ان جميع المكونات مطلقا اي جوهريا كان او عرضيا يستند على مادة موضوعية واما اذ لم يستعمل  
على ما نرى فمفصلة جدا لانها لا تتغير عن الاول بان المصطلح لا يلفظ على الاطلاق فهنا معنى الجوهرية كما كان  
في المتن السابق بل اذ لا بد به بمقولة دلالة القسم غير المتبدل من التكون الجوهرية او العرضية بمعنى جميع  
المكونات مطلقا سواء كان مستكونا بالتكون الجوهرية او بالعرض ودلالتنا على هذا المعنى واقع في مواضع غير  
مجموعة من كتب المصنفين عن الثاني بان المصطلح لا يري ان يقتصر ههنا المكونات بالجوهري بل مطلقا المكونات  
جوهريه كانت او عرضية كما ستعرف عن الثالث بان المصطلح حكم فيما سبق بظهور وجوب الموضوع للتكون  
العرضي كذا ان ثبت بالاستقراء البرهان فيه فالواقع ان يثبت ههنا ايضا بدليل ثالث في ضمن اثبات  
الكل وهذا ليس باستدلال قطعا بل استدلال من وجه اخر اذ عرفت هذا فاعلم ان المصطلح في هذا  
المتن امرين بعدا ولا وجهها بها يكون جميع المكونات تكونا لجوهريا او عرضيا طبيعيا او صناعيا  
وليس يتبع ثانيا وجوب ثبوت المادة الموضوعية الوجه الاول يكون بتبدل الشكل اذ تبدل الموضوع  
النوع الرابع من كيفية الصور والشكل كالتكون الصنم من الخاس سواء كان بالضرر وبالزوب  
والافراغ وهذا الوجه من التكون مختص بالصناعات والوجه الثاني يكون بالانضمام كالاشياء التي يضاف  
جميعها بانضمام مادة جديدة وهذا الوجه شامل للتكون الطبيعي والصناعي لانه يوجد في صورة المخلقة  
مثلا لو ضم اليها صفة اخرى فانها تزداد حجمها بالصنعة ويوجد في الاجسام الطبيعية التي يقال في اول  
التكون والفساد نامية مجازية كما ان النار تزداد بغير الحطب ويوجد في الاجسام التي يقال انها  
تنمو حقيقة كزوايا النفس من النباتات والحيوانات ولما كان ما ذكرنا حقا كان ما نرى سميلا فيكون  
ووقوعه فالتسويق يقولون مناس باطلا بل قول ان الانضمام يقال حقيقة تنمو كالطفل مثلا لا يقال انها  
تكون على الاطلاق بل يقال صارت كبيرة والوجه الثالث يكون بالانقسام كصنم العطار اذ انجز  
بفعل الخياط من الحجر المصنوع بالحك وهذا الوجه يوجد ايضا في الصناعات كما في المثال وفي الطبيعة  
كالاجسام التي يصير صغيرة بالانقسام بعض الاجزاء طبعيا كالاشجار والنباتات والاشجار  
الذليلت وصغرت بعد كونها نامية كبيرة وجه الرابع يكون بالتركيب كما يتركب البيت  
من الاحجار والخشب والثلث وكذا نقول في الطبيعيات انها يتركب من الهوى والكسوة او من هذه  
العناصر الاربعة والوجه الخامس يكون اذا تكون شيء بالاستحالة كالاشياء التي تتغير مادتها  
ولفظ الاستحالة ههنا يؤخذ على شاملة الاستحالة الطبيعية التي الحقيقة تكون حين تبدل الموضوع  
في احواله المتعددة او المترسطة مع كونه باقيا محسوسا كما بين في المتن الثالث والعشرين من اول  
التكون والفساد والتكون الجوهري وانما سماه المصنف استحالة الاشكال الجوهري يكون بفعل الاستحالة  
لحقيقته لانه لا يوجد التكون الجوهري بدون تقدم الاستحالة الحقيقية ولا كل ما يكون يستحيل  
بالجوهريه فلي هذا ينبغي ان يفهم من لفظ المادة في قول المصنف كاشياء التي تتغير مادتها ما يشتمل للمادة  
الموضوعية بالفعل التي تكون في الاستحالة الحقيقية مستحالة اذا استحال الماء من البرودة الى الحرارة  
والمتغيرة بالقوة الى الهوى الاول التي تبدل في الاستحالة الجوهريه بحسب الجوهر من عدم وجود شيء الى  
وجوده وهذا الوجه الخامس مخصوصه بالتكون الطبيعي غير شامل بالصناعي لان الصنعة لا يحيل  
المادة وان كانت معينة للطبيعة فان يحيلها وما حقتا فظهر ان جميع ما يكون في نفس الاوجه ما  
يجب ان يكون باحد هذه الوجوه الخمسة لا يشترط ان يكونا بعد متبدا هذا محتمل بقوله وظاهر  
ان جميع الاشياء التي تكون كذلك تكون من الموضوعات وجوب ثبوت الهوى بطريقان كل ما يكون  
في العالم يكون اما بتبدل الشكل او بالانضمام او بالانقسام او بالتركيب والاستحالة وفي كل ما يكون

كذلك يفرش تحتها هيو لا موضوعه بالضرورة كما لا ينبغي على المتفحص المتبع لان جميع ما يكون بتبدل الاشياء  
يستند على موضوعا بتبدل شكله وجميع ما يتم بالانضمام كالطفل يقتضي موضوعا يزداد ويكبر يستند  
بعض الاشياء عليه وجميع ما ينقص بالانقسام يستند على موضوعا ينقص ويصغر يستند على بعض الاشياء  
منه وجميع ما يتكون بالتركيب يطلب الاشياء التي يتركب وجميع ما يكون بالاستحالة يستند على خلافه  
الاستحالة عليه بحسب الجوهر والكيف فكل ما يكون في العالم يفرش تحتها هيو لا موضوعه بالضرورة واما  
ذكر الى ههنا محقق وجوب ثبوت الهوى والفرق بينها وبين العلم واعلم انه قد علم من المتن الثاني والثالث  
ان الاعراض تستند على موضوعا تكون فيه لان الجوهر فقط لا يقال في موضوع وجميع ما سواء يقال في الجوهر  
وقد كان صرح هذا الدليل في شرح المتن المذكور بان الاعراض لا توجد الا في الموضوع وكل ما لا يوجد الا  
في الموضوع يجب ان يتكون فيه لان تكون الشيء انما يكون على مقتضى وجوه لان تكون الشيء هو حيزه الى الوجود  
فالاعراض يجب ان تتكون في الموضوع لكن هذا الدليل منقوض بان يقال الجوهر ليس في الموضوع كما قال في  
هذا المتن وفي مقوله الجوهر وتكون الشيء انما يكون بحسب وجوده فالجوهري لا يتكون في الموضوع لكن هذه  
النتيجة مخالفة للوجه الثاني لهذا المتن فان الصورة التي هي جوهر تتكون في الموضوع التي هي الهوى ويجب  
بالعدم كون شيء بلا موضوع يكون على وجهين احدهما ان لا يكون بلا موضوع خارجي يقوم به ويستند اليه  
واذا وجد فيه بالفعل يكون عارضا له خارجا عنه والثاني ان لا يكون بدون موضوع هو جزء مركب معه  
بالذاتية لشيء والتكون في الموضوع بالوجه الاول مختص بالاعراض ولا يتحقق في الجوهر فضلا وبالوجه الثاني  
بالجوهر عا للصورة فانها توجد في الموضوع اي الهوى التي هو جزء مركب معها بالذاتية ويصورها الصور  
نصوير لجوهريا ويكونا معا لجوهر المركب ولهذا يستند على الصورة الجوهرية في التكون الجوهري مثل  
هذا الموضوع الذي يتكون فيه ومنه وايضا الصورة تكون في الموضوع الذي يصور وهو الجوهر الثاني  
ليس في الموضوع فالصورة ليست بجوهريا ثم انه يفهم مما قال في المتن المذكور واما ان الجوهر وجميع ما  
الآخر على الاطلاق تتكون من موضوع فظاهر من الاخر ان يكون عنده بعض اشياء اخرى سوى الجوهر موجودة  
على الاطلاق وهو مخالف لما في نفس الامر لان جميع ما سوى الجوهر هو الاعراض فقط ولا يكون موجودا  
على الاطلاق بل موجودات الموجود كما قال في المتن الحادي والعشرين من رابع ما بعد الطبيعية ولا يكون  
سوى الجوهر موجودات اخرى على الاطلاق متكونة لتكون هي على الاطلاق وبالجوهريه وكل ما يكون على الاطلاق  
وبالجوهريه جوهر فلك الموجودات جوهر لا مغايرة لها اجاب عنه وهو قاس وبعض اخر بان المصطلح  
يقول وجميع الموجودات على الاطلاق الاخر الصناعات التي تشابه الجوهر وتوجد بالذات ولهذا  
سميت موجودة على الاطلاق وهذا الجواب ليس بصواب عندى لان الصناعات ليست منتزعة  
ههنا ولا من صنعة الصانع عرضي فلا يكون الصناعات موجودة على الاطلاق بل بالنظر الى شيء واجبا  
ابن رشد وبقية ابا بارلوس ويقولون مناس بان الحرف الذي اقيم في موضعه الاول ليس بطرف بل حرف  
تفسير لما قبله فعلى هذا يكون معنى العبارة المذكورة واما ان الجوهر اي جميع الموجودات على الاطلاق الاخر  
المغايرة للاعراض تتكون من موضوع ما فظاهر لا طريق وانما قوله في الجواب عنه ان المصطلح لا يوجد ههنا  
الصورة الجوهريه وجميع الموجودات على الاطلاق الاخر الاجسام المركبة الطبيعية لان كل ما منها يتكون  
في نفس الامر من الموضوع وعلى هذا المراد دلالة عبارة المصنف الموجودة في جميع النسخ القديمة اليونانية  
وهي وتذكر اي واما اشياء الجوهر فان حرف في اللغة اليونانية خوف تعريف يدل على المهور والاختار و  
ويخصه مدخله بامر معين كاللام في اللغة العربية فيكون المعنى واما الجوهر المهور والمعلوم عندكم ايها  
الطالون اي الصورة فانها جوهر غير متصور ثم ان المصطلح في المتن المذكور

منه لظاهر



كل من الاضافة والمقتضى يكون فيلزم منه ان يقع فيها الحركة لانها لو كانت بالجملة قطعاً ولكن حكم في الميت  
 الخامس وما بعد من الكتاب الخامس ان لا يقع الحركة الا في مقولات ثلاثة اي الكم والكيف وليس هذا الاشارة  
 وايضا انه قال في اخره ان البذر موضوع ومادة تكون منه الميوونات والنباتات مع انه وضعه في المتن الثاني  
 والثلاثين من ثانياً في الثمانية في العمل الفاعلية وهما متساويتان اقول في دفع الاول ان تكون الشئ يقع على وجهين  
 اولاً والثاني وثانياً وبالعرض والاضافة والمقتضى وشائر المقولات ماعد الثلاثة المذكورة وان كانت لا  
 تتكون اولاً وبالذات ولا تكون اولاً بالذات والتبدل والحركة لكنها تتكون ثانياً وثالثاً وبالعرض وتبعاً كما  
 في الكتاب الخامس المذكور والمصرث اخذ التكون ههنا اعم من الذاتي والعرضي فيكون حكمه ههنا بان  
 الاضافة والمقتضى يكون صحيحاً وفي الكتاب المذكور اخذ الحركة احض اي الحركة اولاً والثاني فيكون حكمه  
 بانها لا تقع الا في الكم والكيف والاربع صحيحاً فلا تنافض بين كلامي اما اصلاً وفي دفع الثاني ان المصدر  
 في الفصل الثاني عشر من كون الميوونات ان البذر هل يكون داخل في العمل الفاعلية اي هو قابل ومنفصل  
 او فاعل ومصور واجاب بان البذر نوعين من الاجزاء تخينه غليظة ولطيفة رقيقة وهو بالنظر الى  
 اجزائه الاول مادة وموضوع بالنظر الى الثانية فاعل ومصور فالمرص لا حظ البذر بحسب اختلاف اجزائه  
 فحكم ههنا بكونه هيووناً يتكون منه النباتات والميوونات وادخله في ثانياً ما بعد الطبيعة في العمل الفاعلية فانه  
 فان قلت ان البذر لا يقع في كلا طرفي التكون والهيوون يجب ان يتوقف كلا طرفي التكون فالبذر ليس هيووناً  
 وتثبت الصنع بان يند البذر في الميوونات لا يقع في النباتات والميوونات والمنكونه قلت ان البذر مادة  
 قومية او قلة مادة مقارنه مع عدم الشئ الذي سيكون وقد تكلمنا لهذا في البحث الثالث على المتن الثاني  
 والاربعين وبهذه الملاحظة او رده المصدرنا الالهة والهيوون القرينة لا يجب ان يتوقف كلا طرفي التكون  
 اي احدهما والملايه وانما يجب ان يتوقف كانه بعيد وهيوون كائنات والميوونات البعيدة باقية فيها  
 قطعاً او ورد على المتن الثالث والستين ان المصدر سينتوي جميع وجوه التكوناته فيه لانه قال في المتن  
 التاسع من خامس الثمانية ان انواع التبدل والحركة اربعة يعني في الجوهر والكم والكيف والمكان وفي  
 هذا المقام يذكر الثلاثة فقط لان التبدل الذي يكون بحسب الكم يدخل في الوجه الثاني للتكون والذي  
 يكون بحسب الكيف والجوهر يدخل في وجه الخامس على رانياً واما الذي يكون بحسب المكان فليس بل  
 في وجه من الوجوه المذكورة ولجب ان لا بان المصدر لا يتكلم ههنا الاشياء التي تتبدل وتتحرك مطلقاً بل  
 لاشياء التي تكون فان التكون ليس هو التبدل مطلقاً بل بهما فرق لان التبدل اعم من التكون كما قال  
 المصدر في الخامس والاربعين من اول التكون والعناد وثانياً بان المصدر قد دخل الحركة في المكان في قوله  
 العدد المذكور لان الاشياء التي تكون بتبدل الشكل والصنم وبالاجزاء وبالتركيب  
 الصناعية تتبدل وتتحرك بحسب المكان لانه لا يمكن ان تتبدل كن لا بالحركة في المكان وكذلك  
 الاشياء التي تزداد من الصنم الطبيعي وتنقص من الاجزاء الطبيعي تتحرك في المكان قطعاً لان  
 الاشياء التي تزداد من الصنم الطبيعي وتنقص من الاجزاء الطبيعي تتحرك في المكان قطعاً لان  
 تزداد طبيعياً من الصنم الطبيعي يستدعي مقادرات ازيد فطلب مكانة اكبر وهذا لا يمكن ان يكون  
 الا بالحركة الكائنية وكذلك الاشياء التي تنقص وتذيل طبيعياً يستدعي مقادرات انقص فطلب مكانة  
 اصغر **المتن الرابع والستون قال المصدر** فظهر ما ذكرنا ان كل ما يتكون مركب دائماً والتكون بعض  
 شئ ويوجد بعض شئ يصير هذا وهذا اثنان لانه اما موضوع او مقابل ويقال المقابل للاوسق  
 والموضوع انسان ويقال المقابل ايضا للاشكال والاصور واللاتر ترتيب والموضوع الخناس والحجر  
 او الذهب **وقد ثبت** المصدر ههنا بين الهيوون والعدم والان اذا دان ثبت الصورة بل كانت

المادية اوفى  
العلل

والاثنين

يصلها

بمقتضاها ما ذكر وفعل في هذا المتن امرين ثبت اولاً وجود الصورة الجوهرية وبين ثانياً على الحال  
 يكون الهيوون والعدم بالنسبة الى التركيب الطبيعي استنتجت اولاً هكذا ثابت بالبرهان ان يوجد في  
 كل تكون مادة يتقاسمها ثمة غير المادة فلو تكون شئ بعد ان لم يكن وجبان يوجد شئ اخر شئ الهيوون  
 بسببه هذا الشئ او ذاك وهذا الشئ الاخر هو الصورة الجوهرية التي بسببها يوجد الاجسام فلو كان ما  
 صاد فوجبان يوجد في نفس الامر صورة جوهرية لكن القدم حتى فكنا الثاني وهذه الصورة لم تكن  
 موجودة قبل في الهيوون بالفعل والالكان الذي يتكون موجوداً قبل ان يتكون وهو موجوداً فيكون  
 في الهيوون بعد ان لم يكن فيها والهيوون والصورة اذا اجتمعتا يحصل المركب فكل ما يتكون هو المركب دائماً  
 وهذا هو دليل المصدر لكن صورة موصولة الى المتن هكذا كل ما يتكون مركب دائماً ولا شئ من المركب  
 هيوون فقط بل يوجد امر اخر سواها ايضاً يوجد بسببه هذا الشئ او ذاك الشئ فيجب ان يعبر عن الهيوون  
 والعدم امر اخر هو الصورة ثم انه من قوله ويوجد بعض شئ ويتكون هي الصورة التي لم تكن قبل ويتكون  
 بعد ان لم تكن ومن قوله ويوجد شئ يصير هذا هو الهيوون الذي لم يتكون على الاطلاق بل صارت هذا  
 صارت حجر او شجر او انسانا او فرسا اذا صورت بصورة الحجر او الشجر او الانسان او الفرس ونحوها  
 انها لم تكن قبل شيئا منها ولما كان يقول سابقاً ان الهيوون والعدم واحده بالعدد كان لسائل ان يسأل  
 هل هذا الكل الواحد المركب من الهيوون والعدم هو الشئ الذي صار هذا الشئ او ذاك الشئ او لا  
 او لا وباتى وجهه صار اجاباً المصدر بقوله وهذا اثنان لانه اما موضوع او مقابل يريد ان هذا الواحد  
 حتى له معنيان معنى الموضوع ومعنى المقابل الى القدم ويوضح هذا بالمشكلة لان الاوسق والاشكال  
 والاصور واللاتر ترتيب تكون اعداها الانسان الذي يصير من الاوسق موسيقيا والخناس والجر  
 التي يتكون منها الاشياء الصناعية تكون موضوعات فذلك الواحد لا يصير هذا الشئ او ذاك الشئ  
 من حيث انه مقابل لان عدم يزول بحدوث الصورة بل من حيث انه موضوع هذا واعترض بان في كلامه  
 المصدر خالفه فانه قال اولاً كل ما يتكون مركب دائماً فالصورة والمكون بعض شئ فلما كان كل ما يتكون  
 مركباً دائماً فاما ان يكون الصورة مركبة لكونها منكونه واما ان يكون قوله كل ما يتكون مركباً دائماً  
 وايضاً فكلمتنا على سبيل الحقيقة يراد ان تكون الصورة منكونه لا المركب لان ما يتكون حقيقة هو الذي  
 الان بعد ان لم يكن اولاً اصلاً وهذا انما يصير في الصورة لانه اذا تكون النار مثلاً انما يتكون صوراً  
 القلم تكن شئ لها موجود قبل واما المركب اي النار مثلاً فهو ان كان يراد ان يتكون الان لكونه  
 بعض اجزائه اي هيووناً موجوداً قبل لا يراد ان يكون متكوناً حقيقة فلو تكلمنا للتكون حقيقة يكون  
 للتكون حقيقة هو الصورة فقط لا المركب فيكون ح قوله الصور وكل ما يتكون مركب دائماً كذا وايضاً  
 ان الاعراض ليست بمركبة بل صوراً بسيطة وهي تتكون على ما قال في المتن الثاني والستين ولما حقق في  
 المتن السادس والعشرين من الثاني عشر مما بعد الطبيعة ان مبادئ التكون شاملة للاعراض ايضاً  
 فليس كل ما يتكون مركب دائماً واخر في الجواب عن الاول ان من ينظر الى عبارة المصدر ولو بالنظر الجليل  
 يعرف منها فاجل بين حصول المركب والصورة لانه قال لبيان حصول المركب ما يتكون مركب على الاطلاق  
 وبلا قيد وقال لبيان حصول الصورة والتكون بعض شئ اي بعض شئ من المركب لا على الاطلاق  
 بل بقيد بعض شئ من المركب لان تكون شئ على الاطلاق وتكون البعض من هذا الشئ امران متغايران  
 لان القضية الثانية يدل بها فقط على ان الصورة التي تتكون من الجريد بعض من المتكون الاول وعن  
 الثاني ان الصورة والمركب يصيران بالتركيب لكن الصورة نصير شئ به والمركب كنه هو غاية  
 صورته للتكون وفي ترتيب استلوا اول وقد اشار المصدر الى هذا في المتن الرابع عشر من ثانياً في الطبيعة



حيث قال التكوّن طريقا الى الطبيعة اى الصورة والمركب غاية تامة وهذا التكوّن واول في ترتيبا المقصد  
لان طبيعة الشيء يجب ان يفعل شيئا اخر مثل نفسه مثلا لثقلان حيوانا والنبات نباتا كما قال المصنف في المثل الرابع  
والثلاثين من ثاني النفس ففعل هذا وان كان يكون كل منهما بهذا الوجه لكن للتكوّن حقيقة وبالذات هو  
المركب لا للتكوّن حقيقة وبالذات يكون موجودا حقيقة وبالذات والموجود حقيقة وبالذات هو المركب  
فقط لانه الجوهر التام فقط وهذا الشيء واما الصورة فليست موجودة حقيقة وبالذات بل بسبب المركب  
فالتكوّن حقيقة وعلى الاطلاق هو المركب فقط واقول على ما قيل في دليل الاعتراض واما المركب فهو وان  
كان يربح ان يكون الى اخره انه كاذب لان المركب يوجد الان بحيث لم يكن له شيء موجودا قبل ان لم يوجد  
هو لان الميولي الموجودة الان في هذا الشيء لم تكن. ههنا هذا الشيء قبل ان يكون هو فاقيل فيه ان ما  
يكون حقيقة هو الذي يوجد الان بعد ان لم يكن. اولا انما يصدق على المركب لا الصورة لانه وان لم يكن  
لما قيل ان توجد لكم كانت في قوة الميولي وعن الثالث ان صورة الاعراض البسيطة لا تتكوّن بل المركب  
العرضية كما بينه المصنف في سابع ما بعد الطبيعة **المثل التاسع والسبعون قال المصنف** ولما كانت علل الاجسام الطبيعية  
ومباديها الاشياء التي اذا وجدت اولاً وتوجد وحصلت هي منها لا بالعرض بل بحسب ما يقال لكانها الجوهر  
فقط ههنا ان الكل يحصل من الموضوع والصورة لان الانسان الموصوف بتركيب من الجوهر الانسان بوجه لانه  
تخلل المعاني الى معانيها **اقول** لما ثبت المصروف ههنا مبادي ثلثة للامور والحاصلة بالطبع اراد ان ينظر لاجلها  
كيف يكون احوالها بالنسبة الى المركب الطبيعي وبالنسبة الى انفسها وبين في هذا المثل ان الهولي والصورة  
مبدئ بالذات للشيء التكوّن وبين في المثل الا في عدم كون عدم مبدئ بالذات له بل بالعرض ومنه  
يظهر النسبة بين تلك المبادي فوضع في هذا المثل دعواه وابتهها فادعى انه ظاهر ان جميع المركبات الطبيعية  
تحصل من الموضوع والصورة لا بالعرض بل بالذات ويمكن ان يعتبر الدعوى بان يقال ظاهرا ان الهولي  
والصورة علتان ومبدئان بالذات لجميع المركبات الطبيعية وابته دعواه باثباته كانت علل الاجسام  
الطبيعية ومباديها اولاً وبالذات الاشياء التي اذا وجدت اولاً وتوجد وحصلت هي منها لا بالعرض بل بحسب ما يقال لكانها الجوهر  
كان الانسان الموصوف بتركيب بوجه ما من الانسان والموصوف لكن الاول حق فكذلك الثاني وقييد الاشياء  
اى العقل والمبادي التي اذا وجدت اولاً وحصلت لان الهولي والصورة اجزاء ذاتية للاجسام ولا شيء  
اقدم من الاجزاء الذاتية ولان المركبات الطبيعية بتركيب من الاعراض ايضا لكن لانهما كما من الاول  
واراد بقوله اذا وجدت اولاً وتوجد وحصلت ههنا ان الامور الطبيعية توجد وتتركب وتحصل من ههنا  
الاشياء حال كونها موجودة كانه قال توجد وتتركب من هذه الاشياء الموجودة اولاً لكونها موجودة  
وتحصل منها لكونها حاصلة ويصور تمام دليل المصنف في المثلين ههنا ان الهولي والصورة بتركيبهما  
بالذات لا بالعرض الاجسام الطبيعية حين توجد ان كما من الاول وتحصل منهما بالذات حين تتكوّن  
كما من الاول وكل ما يتركب منه الاجسام الطبيعية بالذات لا بالعرض كما من الاول وتحصل منه بالذات  
حين تتكوّن علل ومباديها فالهولي والصورة علل ومبادي للاجسام الطبيعية وابته الصغرى بالمثل  
حيث قال لان الانسان الموصوف بتركيب من الانسان والموصوف بوجه ما واما قال بوجه ما لان هذا  
المركب اى الانسان الموصوف ليس بتركيب من الهولي والصورة لكونه بتركيب من الاول وبالذات لانه  
تخلل المعاني الى معانيها فصوره ان الهولي والصورة تخلل الهولي الاجسام الطبيعية المركبة كما لا تخلل  
الى الاول الى المبادي والعقل وكل شيئين تخلل الهولي الاجسام المركبة اخللا اوليا الى المبادي والعقل  
تركب هي منها بالذات لا بالعرض كما من الاول فالهولي والصورة بتركيب منها الاجسام الطبيعية

والموصوف

المركبة بالذات لا بالعرض واما قال المصنف ان تخلل المعاني الى معانيها المركبات الى معانيها الى الهولي  
والصورة ولم يقل لان المركبات الطبيعية تخلل الى الهولي والصورة لان التخلل يكون على وجهين الاول  
بالطبع والثاني بالعقل والتخلل الطبيعي يكون اذا تخلل مركبا الى اجزائه المركبة التي توجد بالذات وبها  
ومتفصلة بالذات وبها الوجه تخلل الانسان والثوري الهول والعظم واما الهول وتخلل الجسم المركب الى  
الانفة وهذا الاخلال يسمى طبيعيا لان الطبيعة تخلل اجزائه عن بعض والتخلل بالعقل يكون اذا  
تمت بالاعلم كليا الى اجزائه التي لا يمكن ان توجد بالذات ومتفصلة كما تخلل الانسان بهذا التخلل الى  
الميلان والتأطوق الى ان الهولي والصورة الانسان الموصوف الى الانسان والموصوف فان هذه الاشياء  
الحللة لا يمكن ان توجد بالذات ومتفصلة والعقل عال عن الطبيعة فانه يقدر ان يتصور بعض الاشياء  
التي لا تتفصل بحسب لطبع بعضها عن بعض في احوال متفصل عن بعض ويحصل معنى بعضها عن بعض  
فلما يمكن ان يتفصل الهولي عن الصورة بحسب العقل فقط لا بالطبع قال المصنف ان تخلل المعاني الى معانيها  
الى معانيها **المثل السادس والسبعون قال المصنف** فظهر ان الاشياء التي تتكوّن تتكوّن من تلك لكن الموضوع  
واحد بالعدد والصورة اثنان فان الانسان والذهب والهولي بالكلية قابل للعد لانها تتكوّن هذا الشيء  
بالزيادة وما يتكوّن منها يتكوّن لا بالعرض واما عدم والتضاد فعرض والصورة واحدة كالنسيب والمو  
او شي اخر مما يحل كذلك **اقول** لما كان لسائل ان يستل المصروف يقول انه قد عرفت الهولي والصورة ان يكونا علتين  
ومبدئين بالذات للمركبات الطبيعية فاقول لعدم هل تقول انه ايضا علة ومبدئ بالذات لهما لا وكان له ان يقول  
ان يستدل بقوله انك قد قلت في المثل الستين ان عدم واحد بالعدد مع الميولي والهولي علة ومبدئ بالذات  
للجسم المتكوّن فالعدم ايضا علة ومبدئ بالذات والا لكان الامر لواحد بالعدد علة ومبدئ بالذات له ولم يكن  
كذلك معا وهو مستحيل بين في هذا المثل حال عدم بالنسبة الى الهولي وحاله بالنسبة الى المركب الطبيعي ومنه  
يظهر ايضا النسبة بين تلك المبادي اثنان فقال لكن الموضوع اى الهولي وعدم واحد بالعدد كما قلنا في  
المثل الستين واثنان بالصورة اى بالماهية والتعريف فلو دخل الهولي في المركب الطبيعي وكان علة ومبدئ بالذات  
لما يلزم منه ان يدخل عدم فيه ايضا ويكون علة ومبدئ بالذات له لتغير ماهيته وابته كونها امرين  
متغيرين بادلة ثلثة اى بما قال اولاً فان الانسان والذهب والهولي بالكلية قابل للعد يعني ان الهولي موجود  
خارجية ولهذا يمكن ان تعد بين الموجودات والعدم المأخوذ بالصورة ليس بموجود خارجي فلا يمكن ان  
تكون معدودا بين الموجودات فهما متغيران وقوله والهولي بالكلية اى كل هولي قابل للعد لبيان ان الهولي  
مطلقا سواء كانت اولى او ثمانية والعدم متغيران لا عدم والهولي اثنان علة على ما يتوهم من مثال الانسان و  
الذهب فانهما من المواد اثنان فكانه قال ليس الهولي اثنان علة فقط معدود بين الموجودات الخارجية  
بل كل هولي اولى كانت او ثمانية كذلك والعدم ليس كذلك فهما متغيران وبما قال ثانيا لانهما يتكوّن ههنا  
الشيء بالزيادة وهذا الكلام يمكن ان يبين على الاطلاق بان يقال الهولي يتكوّن هذا الشيء اى جوهره والعدم  
ليس هذا الشيء فيتغيران وبالنسبة الى عدم بان يقال الهولي ان يد في ان تتكوّن هذا الشيء من عدم  
لان الهولي اقربا الى الجوهر وجوهرا على ما قال في المثل التاسع والسبعين والعدم ليس كذلك بوجه ما  
فيتغيران وبما قال ثانيا وما يتكوّن منها يتكوّن لا بالعرض يعني ان الاجسام المتكوّنة لا تتكوّن من الهولي  
بالعرض بل بالذات فانها على ما عرفت في المثل الثاني والثمانين موضوع اول يتكوّن منه شيء لكونه في الاول  
وهذا التعريف لا يصدق على عدم فهما اثنان متغيران معنى وفرضنا ههنا ان الذي ليس الاثنان يثبت  
كونها معدودة من الموجودات الخارجية ايضا فان ما يتكوّن هذا الشيء بالزيادة معدود وموجود خارج  
وكذلك ما يتكوّن منه الاجسام الطبيعية واما اقول الصواب انه اثبت كونها متغيرين بقوله فان الاشياء

بلغ



والذهب والهيولى بالكلية قابل العد وانبت كونهما قابل العد من المعجودات الخارجية بقوله لاها تكون  
هذا الشيء بالزيادة وبقوله وما يكون منها يكون لا بالعدم والقصد فمرس قول هذا  
القول يمكن ان يشرح بوجهين اما اولها فيان يكون ففرض بمعنى فيا المرص لان لفظ فرض ههنا مقابل لقوله  
لا بالعدم والعدم والقصد ففرض بالمرص لا بالذات كالمهوى وهذا الشرح وان كان  
لا يستفاد من ترجمته لكنه يمكن ان يستفاد من عبارة اليونانية واما ثانيا فيان يشرح على ما هو الظاهر  
من العبارة اي واما العدم ففرض للمهوى لانه قد يتحقق وقد لا يتحقق فيها بسبب محي الصفة عليها و  
وذاها منها ويحصل ما ذكر ان كل شيء يكون مبدئيا محسب ما يكون موجودا والمهوى والصورة موجودة  
بالذات فتكونان مبدئين بالذات للموجودات الطبيعية واما العدم فليس بموجود بالذات بل عارض  
للمهوى فيكون مبدئيا بالمرص لا بالذات لهما ثم قال والصورة واحدة والخبر وهذا القول ايضا يمكن ان  
يشرح بوجهين الاول هو ان المصطلح كان يقول ان بعضها من المبادى بالذات اي الهوى واحد بالعدد  
مع العدم واثان بالماهية والتعريف فلهذا يتوهم احدان البعض الاخر منها اي الصورة ايضا كذلك  
بالعد واثان بالماهية والتعريف قال والصورة واحدة اي الصورة واحدة حقيقة وبالكلية وليست  
كالمهوى والثاني هو انه قال ان الهوى قابل العدد كانه سائل باى سبب تكون معدودة بالفعل  
فانما بان الصورة واحدة حقيقة لما قال في المتن التاسع والستين من هذا الكتاب وفي المتن السابع من  
ثاني النفس الواحد والموجود مع انه يقال على الكثير فابكون حقيقة هو الفعل اي الصورة انتهى فتكون  
الهوى واحدة بالفعل بسببها ويوضح هذا بالامثلة حيث قال كالترتيب وقد بيناه في شرح المتن السادس  
والاثنين وفي مواضع اخرى والعلم الموسى او شئ اخر مما يحل كذا فانها صور منها ياخذ الاشياء وحده  
الطبيعية والتعريف **المتن السابع والستون قال المصرون** ولهذا يجوز ان يقال ان المبادى اثنتان وثلاثة وان  
يقال مرة انها اصناد كالوقال احد الموسى واللاموسى والمار والبارد والموافق واللاتوافق واخرى انها  
ليست باصناد لان الاصناد لا يمكن ان يضرع بعضها من بعض ويحل هذا السبب ان الموضوع المرص  
لانه ليس بضبط فليس المبادى اكثر من الصدين على وجه بل اثنتان كما اقول كذا بالعدد وليست اثنتان  
بالكلية لان ماهيتها متغايرة بل ثلاثة لان ماهيات الانسان واللاموسى والخاس واللاتشاكل متغايرة  
**اقول** لما كان قد لم شئ ثمانين صحتها اذا دعت منه جميع الاشكال الممكن الورد عليه وكان بعض  
اشكالات ممكن الورد على مبادى الاجسام الطبيعية اشار المصرون في المتن الحادى والاثنين وما  
يتلوه اليه الى انه هل يكون اصنادا اولاً وفي المتن الحادى والستين والثاني والستين الى انه هل يكون  
الصناد ففقط او يجيبان بضم اليها امرئالت ثم بين رأيه فالان يبين كيف ينبغي ان يفهم ويحل الاشكال  
المذكورة حل اولها ما ذكر الاشكال الثاني بقوله ولهذا يجوز ان يقال ان المبادى اثنتان وثلاثة يعنى  
يجوز ان يقال المبادى اثنتان فقط بوجه وبوجه اخر ثلاثة فانها تكون اثنتين بالعدد لانه قد  
بين في المتن الستين والسادس والستين ان الهوى والعدم متحدان بالعدد وتكون ثلثة  
بما هيها وتعريفاتها لانه قد بين في المتن المذكور ان الهوى والعدم مختلفان بالماهية والتعريف  
وكذلك المبادى بالذات تكون اثنتين لما بين في المتن الثامن والستين ان الهوى والصورة  
فقط مبدئان بالذات وتكون المبادى على الاطلاق اعم مما بالذات ومما بالمرص لثلاثة لان العدم مبدئ  
بالمرص فقط لثلاث الاشكال المذكور كما بين في المتن السادس والستين وايضا مبادى الشئ المذكور تكون اثنتين  
فقط ومبادى الاشكال المذكور تكون ثلثة كما علم من سابق فعلى هذا يجوز ان يقال انها اثنتان وثلاثة ثم حل الاول  
اي هل يكون المبادى اصنادا ام لا وقال يكون اصنادا اذا نظرت بوجه ولا يكون اصنادا اذا نظرت

ما هيها

بوجه اخر

بوجه اخر ووضع المزمع الاول بالامثلة حيث قال كما لو قال احد الموسى واللاموسى والمار والبارد واللاموسى  
واللاموسى فانه ذكر اول هذه الامثلة ههنا وفي مواضع اخرى لبيان المبادى المتضادة اي الصورة والعدم  
واثبت الجزء الثاني بقوله لان الاصناد لا يمكن ان يضرع بعضها من بعض وهذا التليل قد ذكر في المتن  
الحادى والستين لبيان ان الصدين فقط ليسا مبدئين وقد بينا في ان الصدين فقط لا يمكن ان يكون  
بينهما فعل وانفعال والمبادى التي يجيبان يكون منها الكون والفساد يجيبان تكون على الجبب يمكن  
ان يتحقق بينهما فعل وانفعال لان التكون والفساد لا يمكن ان يكونا بوجهين فالصناد فقط لا يمكن ان  
يكونا مبادى الكون والفساد والى هذا التليل اشار ههنا حيث قال ويحل هذا السبب ان الموضوع المرص  
لانه ليس بضبط يعنى يدفع الاشكال المذكور لان الموضوع امر مغاير للاصناد منفصل عن كل واحد بالذات  
وهكذا يتحقق الفعل والانفعال والكون والفساد ووقع على ما قال فلهذا ليس المبادى اكثر من الصدين على  
معناه هو ما وضع اولاً بعينه لكنه قد يقيد بغيره يجوز ان يقال ان المبادى ليس تكون اكثر من الصدين  
احدهما هو الصورة والاخر هو المجمع بين الهوى والعدم الكائين واحدا بالعدد مع الهوى فالمبادى اثنتان  
فقط بحسب الاستياد العددي والفرق الخارجى وهما متضادان بهذا الوجه لكن لما كان بين هذا المجمع  
بين عبارة الهوى الاخرى بالعدم من بيانه بعبارة العدم الذى ينفهم معه الهوى ولهذا لا يضرع  
هذا المجمع ضد الصورة لعدم كون الهوى ضد المبادى المذكور ويقيد بغيره على وجه  
وبقوله كما اقول كذا بالعدد ثم عطف كالمصح وقال وليست اثنتين بالكلية اي حين نتكلم على الاطلاق  
ليست اثنتين بالكلية لان ماهيتي الهوى والعدم وتغيرها متغايران لان ماهية الانسان شئ وماهية  
اللاموسى شئ اخر وكذا ماهية الخاس وماهية اللامشاكل امران متغايران **المتن الثامن و**  
**الستون قال المصنف** فكم يكون مبادى الطبيعة المتكونة وبأى وجه تكون كذا قد ذكر وقد ظهر انه يجيب  
يوضع تحت الاصناد شئ وان يكون الاصناد اثنتين وليس بواجب على وجه الاخر لان احد الصدين  
كاف في ان يفعل البديل عينه وحضوره **اقول** يفعل في هذا المتن امر ثلثة يحصل اولها هذه الثمانية  
الاشياء التي ذكرها اول المبادى وبعد المبادى ثانيا وبين ثانيا وجه كفاية الصورة مع الهوى لم يتبدل  
فقال قد ذكر كم تكون مبادى الاجسام الطبيعية المتكونة وبأى وجه تكون كذا ثم قال وقد ظهر انه يجيب  
ان يوضع تحت الاصناد شئ وان الاصناد اثنتين وقد مر بيانها كما راى ثم قال وليس بواجب على وجه اخر  
لان يكون احد الاصناد عينه وحضوره فان يفعل البديل ولم يبين هذا القول احد من الشراخ حوى بيانه  
فانه شرحه سميلقيوس ويحيى الخوى وابن رشد ويقولون مناس وعينهم بان المصرون ليس بواجب  
بوجه ان يعين كلا الصدين مبادى وعلى هذا بقوله لانه يكون احد الصدين اي الواحد منهما اي الصورة  
التي يحصل بعدها الفساد وبوجودها الكون ومن هذا قال قولنا شئ ومن وجه اخر ليس احد الا  
بواجب للتكون لانه يكون الواحد منها فانه يفعل البديل بعده ووجوده ثم اضطرب ويحير هؤلاء  
الشراخ وقالوا لو كان احد الاصناد اي الصورة فقط فان يفعل البديل كان ادخال الاخر الى العدم  
فانها اذا عشتا وهؤلاء كلهم لم يفهموا مقصود المصرون من عبارة اليونانية اللاتونية التي ترجمتها المطا  
هذه وليس بواجب على وجه اخر وهذا الكلام مرتبط بما قبله ومعناه هكذا ان المبادى ينبغي ان يعين  
كما قلنا اي ان يكون الاثنان صدين متغايرين وكالفا عليين والواحد موضوعا تحتها ومنفصلا و  
وليس بواجب ان يعين على وجه اخر كما عرفت بوجه بعضهم لا سيما افلاطون اقول بان احد المبادى  
فاعل والاثنان منفعلان كذا ذكر في المتن الثامن والستين واثبت كون الاصناد اثنتين متغايرين  
كالفا عليين والواحد موضوعا تحتها منفصلا بقوله لان احد الاصناد كاف في ان يفعل البديل

بلح



فنية وحسنه ولا ان قلم مراد المص من هذا الكلام ينبغي ان تعلم ان المصير يد باحدا لا تضاد ولما  
 معينا منها الى المتصوره فخطب هذه العبارة تدل على ان الصورة او العدم كاف في حق الكلام ح ان احدا  
 من الصدين حال كونه حاضرا في الهوى كافي ان يفعل التكون وحال كونه غائبا عنها كاف في ان يفعل  
 الوجود والآخر منها حال كونه حاضرا فيها كاف في ان يفعل الوجود وحال كونه غائبا عنها كاف في ان  
 يفعل التكون مثلا ان الصورة الحاضرة في الهوى تفعل التكون والغائبة عنها تفعل الوجود والعدم  
 حاضرا فيها يفعل الوجود وغائبا عنها وعين متحقق معها يفعل التكون وما ذكرنا نعرف ان ذهابا لشي  
 الا ان العدم ليس بواجب للتكون بل الصورة فقط كفي له ليس مطابقا لشي المصير صلافا قال بعض  
 المتأخرين من ان الصورة فقط قد تفل التكون بمحض وجودها وغيبها واما العدم فلا لا ليس  
 له عينية لان العدم عينية الصورة واما هذا القول فادخله عن بيان مراد المصير **التاسع**  
**والستون قال المصير** الطبيعة الموضوعية يمكن ان تعلم بالنسب لانه كما يكون الخاف الى الصفة  
 او الخشب الى السدر والهيولى الى شي من ذوى الصورة واللامصور قبل ان يأخذ صورة كذلك  
 يكون هذه الجوهر وهذه الشي والموجود فالمسك الواحد هذه وليست واحدة ولا موجودة كذا  
 الشي ولكن الواحد هو الوجه وما هذا العدم المضاف له **اولا** لا امكن ان يستفسر بعد ما بين  
 المصير والبادي والفرق بين الهوى والعدم ويقول بين لنا بآى وجه وصلت الى معرفة الهوى  
 الاول حتى فقد ربح ايضا ان تعرفها به بين في هذا الحق وجه معرفتها اول ما تم حصل عدد البادى  
 فقال الهوى الاول يمكن ان تعرف بانا لويما وسند ثوما اقونا ناسر وسقوتوس فقط انا لويما باضافة  
 الهوى الى الصورة لانهما قالان لا تعرف الهوى الا بالصورة لان الصورة والعقل مبدأ معرفته شي  
 على ما قال المصير في المتن الحاشين من تاسع ما بعد الطبيعة وهذا التفسير ليس بجيد لان انا لويما لا يكون  
 بين شيئين فقط بل الاقل بين اربعة بالضرورة فلا يمكن ان يكون بين الهوى والصورة فقط واضاف  
 الهوى الى الصورة سمي لوعنوس لانا لويما فلا تهم هذا يجب ان تعرف بين لوعنوس وانا لويما كما  
 في اقليدس من فصول المقالة الخامسة من اصوله فانه قال لوعنوس الى النسبة اضافة ما بين  
 مقدارين متجانسين بعضهما الى بعض في القدر كالأثنين الى الاربعه والاربعة الى الثمانية او خمسة  
 الى العشرة فان نسبة الاثنين الى الاربعه او الاربعه الى الثمانية نسبة بسيطة الى الضعف ثم  
 يصدد بين سبتي تلك المقادير الى اربعة انا لويما الى التناصب اى تشابه النسب بين المقادير **الاد**  
 حتى يكون نسبة الاثنين الى الاربعه كنسبة الاربعه الى الثمانية فعلى هذا لا يكون معرفة الهوى  
 بالنسب معرفة لها بالاضافة الى الصورة لان الاضافة نسبة لا تناسب فانظر كيف يأخذ المصير  
 لبيان التناصب الذى يعلم به الهوى وحد واربعة اى الهوى والصناعة والمركب الصناعي كالتناس  
 والصنم والخشب والسرير والهوى الاول والمركب الطبيعى حيث قال لانه كما يكون الخاف  
 موالى الصنم والخشب الى السرير الى قوله كذلك يكون هذه اى الطبيعة الموضوعية والهوى الى الجوهر  
 وهذا الشي والموجود وفي قوله اى الهوى الى شي من ذوى الصورة واللامصور قبل ان يأخذ  
 الصورة الوجهين تفصيل فانه اشار به الى انه يمكن ان يبين هذا بامثلة المركبات الصناعية الكثيرة  
 مثل نسبة الفضة الى الخاس والخشب الى السفينة والقراب الى الجب وعينها ما يوجد مما ركب  
 الصنم والصناعة ولور يد بقوله الى الجوهر وهذا الشي والموجود الى المركب الطبيعى على ما ذهب اليه جميع  
 الشراح وسبب هذا ظاهر فان المصير كان يتكلم للصنم الى نسبة الهوى للصناعة الى المركب الصناعي  
 قال كما يكون الخاف الى الصنم والخشب الى السرير فان شاء ان يحفظ التناصب واتحاد النسب يجب عليه

ان ينسب في الطبيعيات ايضا الهوى الى المركب الطبيعى واللامركب التناسب محفوظا وكان العلم كذا باقا  
 فاراد الجوهر الجوهر المركب المصير في اللغة المستقيم في سلسلة مقولة الجوهر وهو لما كان شيئا تاما يقال له  
 هذا الشي ولكن اشار اليه بالاشارة الحسية كما بين في مقولة الجوهر والموجود لانه الذى يكون ويوجد  
 واما ان المصير يد بالجوهر ههنا الجوهر المركب الطبيعى بل الصورة الجوهرية التى سماها في مواضع غير محصورة  
 جوهرها واد هذا الشي والموجود المركب الطبيعى فعلى هذا البيان يكون التناصب ههنا اثنين احدهما بين  
 الهوى للصناعة والمركب الصناعي وبين الهوى الى المركب الطبيعى والثاني بين الهوى والصورة  
 الصناعية وبين الهوى الاول والصورة الجوهرية وهذا الشرح يبين ان يكون اولى من الاول لانه  
 يدفع به التكرار ولا ان كلام المصير يدل على التناصبين دلالة ظاهرة لانه بين اولاد نسبة الهوى للصناعة  
 الى المركب الطبيعى الصناعي حيث قال كما يكون الخاف الى الصنم والخشب الى السرير وبين ثانيا نسبة الهوى  
 الصناعية الى الصورة الصناعية حيث قال كما يكون اللامصور قبل ان يأخذ صورة وههنا يكون نسبة  
 الهوى الى الثانية البير الصورة الى الصورة الصناعية الى المركب الصناعي فكذا ينبغي ان يكون نسبة  
 الهوى الى الاول الى اثنين اى الى المركب الطبيعى الذى يطلق عليه حقيقة هذا الشي والموجود الى الصورة  
 الجوهرية ثم يحصل ان هذه الطبيعة الموضوعية اى الهوى مبدأ واحد وموجود كهذا الشي وشي  
 هذا بان الهوى ليست بفعل وليست بموجوده بالفعل من طبعها وكلها ليس بفعل وموجود من طبعها  
 ليس واحدا وموجودا كذا الشي والهوى ليست واحدة وموجوده كذا الشي اما الكبرى فلما قال المصير  
 في مواضع كثيرة وفي المتن السابع من ثاني النفس الواحد والموجود مع كونه مقولا على الكثير فالذى  
 يكون حقيقة هو بالفعل واما الصغرى فتثبت من هذا المتن فانه علم منه ان نسبة الهوى الى الصورة  
 الجوهرية والمركب الجوهرية كنسبة الهوى للصناعة الى الصورة الصناعية والمركب الصناعي فكذلك يكون  
 الهوى للصناعة بالقوة الصغرى بالنظر الى الصورة الصناعية والمركب الصناعي كذلك تكون الهوى  
 الاولى صرفة بالنظر الى الصورة الجوهرية والمركب الطبيعى ثم يذكر الصورة التى سماها بالوجه لانه  
 الصورة وجه به يصير المركب موجودا ولاها شي يعطى وجودا لشي وماهية المركب والتبين بالعرف  
 والتعريف لشي عندهم وجهها ولاها وجهه وسبب المركب اى يعين منها ثم ذكر العدم الذى هو مضاف  
 للصورة واعلم انه يوجد في الوجود طرقات احدىها فعل صرف وهو الله تعالى والاخره صرفة وهو  
 الاول ونعلم وجود الاول اى الواجب تعالى بالحركة على ما برهن عليه المصير في الكتاب الثامن من الثانية و  
 الثاني بالتبدل والتكون الجوهرى كما برهن عليه المصير في هذا الكتاب ثم اعلم ان معرفتنا ماهية الواجب تعالى  
 وكيف يكون مشكلا بل متعززا بغير عقولنا التى بالنسبة اليه كنسبة عين الخفاش الى نور الشمس على  
 ما قال المصير في المتن الثاني من ثاني ما بعد الطبيعة وكذا معرفة ماهية الهوى الاولى وكيف يكون متعززا  
 لصغرها وجهها ولاها في ذى مراتب الجوهرية الى العدم ولهذا نعرف الواجب تعالى وكيف يكون والهيولى  
 وكيف تكون بوجهين اى بالسلب والتناصب اما معرفتنا الواجب تعالى بالسلب فبان تعلم انه ليس كشي من  
 الممكنات ولهذا قال بعض من القدماء ان الله تعالى يعلم غاية العلم بعدم العلم واجاب بما وسجلت  
 عنه سقراط وقال اى شي الله تعالى بان قال علم انه ليس بشي من الاشياء اى المركبة ولا يعلم اى شي هو كذا  
 كذا فنقل عنه افلاطون في كتاب ما وسجلت واما معرفتنا الهوى بى فبان تعلم ان هذا وليست كما وليست  
 شيئا اخرها يتعين الموجود كما قال المصير في المتن الثامن من سابع ما بعد الطبيعة وفي المتن الرابع من  
 من عاشره وقال افلاطون في ما وسجلت ان هوى جميع التكوينات ليس باذن من ولا هو اذ لا انا ولا انا  
 ولا يجوز لا منها او شيئا من الاشياء لوحيد هو به حقيقة بل صورة ما عين محسوسة وجب الوجود او

ولست واحدة



ووعاء الكل وفي معرفتها سلبا فرق فانما نعرفه تعالى سلبا بان لا يحفظ انه ليس عنصرا ليس بعدا ليس  
بنا قال ليس جوازا ليس اناسا ليس نزعاً من المليون ليس فلكا ليس نفسا ليس ملكا بل فوق الكل ونعرف  
الهيولى سلبا بان لا يحفظ انها ليست ملكا ليس نفسا ليست فلكا ليس انسا قال ليست حيواتا ليست نباتا ليس  
ليست عنصرا بل مرافق واد في جميع وهذا وجه ما قالوا معرفة الشيء سلبا يمكن ان يبين بالكمال  
والنقصان ومعرفة الهيولى بالوجه السلبى مخصوص بالحكم الالهي لان معرفة ان الشيء موجودا وجوها  
وكم او كيف او مقولة اخرى من المقولات والمعرفة المقابل لهذه انما تكون ان بما بعد الطبيعة فانها الباقية  
عنها واما معرفتنا الواجب تعالى بالنسبة فكلوا كما ان الملك واحد يحكم ويتصرف في ملكه الذي هو جميع  
الكائنات ولهذا قال المصنف في الكائنات الشا في عشر مما بعد الطبيعة الموجودات بان يكون ان توضع  
ان هو وضعها فيما قاله واحد واما معرفتنا الهيولى به فكلما هو كمالا فلا طول في ثما وس كما يكون  
نسبة المكان الى المتحرك كذلك يكون نسبة الهيولى الى الصنعة الجوهريه وكما يقولون كما يخرج الولد  
من بطن الام كذلك يخرج الصنعة من بطن الهيولى وهذا المعنى سماها المصنف في المتن الثمانين اما  
باقية سماها افلاطون استعارة امرأة حاضنة فيجوز ان الاستعارة ترجع الى التشايب كما قال المصنف  
في ثالث رطوريقا ومعرفة الهيولى بطريق التشايب مخصوص بالطبيعي ولهذا اورد المصنف معرفتها  
بهذا الطريق في هذا الكتاب قال سيميلقيوس اخذ المصنف هذا الطريق الى معرفة الهيولى بالتشايب عن  
ثما ووس لغينا غور في كما اخذ عنه ايضا افلاطون قائلا ان الهيولى تعرف بوجه التميز كما قال ثما ووس  
في كتابه المخصوص ومعرفة الهيولى بوجه التميز معرفتها بانها تعرف بطريق مستقيم وحركة مستقيمة بل  
بالتشبيه والتشايب انتهى وان سئلت لم لا نعد ان نعرفها بايجابا وبالذات ونفسا في معرفتها بانها  
هذه الوجوه اقول الجواب عنه ان ردا لغيره بان قال في شرح هذا المتن لان الهيولى الاولى وليست  
شيئا بالفعل زاما هية ومبدأ العلم كما قال الفيلسوف في المتن العشرين من تاسع ما بعد الطبيعة هو  
العقل لان الاشياء التي تكون بالقوة توجد اذ رجعت الى العقل وسبب ان العقل فعل بالقوة فاعلم من  
العقل واجاب سيميلقيوس بان الهيولى الاولى تشابه بلاس صوره بصورتها الا فريخ ويضعها  
بعضهم على وجه التلا يعرف فلو نسبها احد في مدة عمره ولم يظهرها فكما نعرف ان تحت هذه الصنعة  
جوهري ما ولا نعرف اي هو وما هو وكيف يكون كذلك يجيب ان تخيل للهيولى انتهى ويمكن ان تعرف  
الهيولى حيث تنسب الى الصنعة لان لكل صوره هيولى على ما قال المصنف في المتن السادس والعشرين  
من ثاني الطبيعة لكن انما نعرف بهذا الوجه انها قوة موجودة ويمكن ان تعرف ايضا كالمركب بالبدل  
الجوهري لكن انما نعرف بهذا الوجه انها قوة موجودة ولا نعرف ماهي وكيف تكون فلما كانت الهيولى  
الاولى موجودة في القوة المحضة فهي وان كانت موجودة في ذاتها لا يمكن ان تعلم بالذات ولا  
تقدر ان تحرك العقل بالذات لانه لا يحرك العقل شيء الا الذي يكون في العقل مصورا فلا تعرف الا  
بالغير فاذا عرفتها لا تعرف الا بالغير مصورة بمصورتها المحصورة بهيابل بصورة اخر لانها لا تعلم ان تحرك  
العقل بنفسها اليها لم تقدر ان تفعل صورها فيما تعرف بل بعين مثالا بالتشايب فانما تعلم بانها شيء يكون  
نسبة الى الموجود بالفعل كنسبة الفاس الى صورة الضم والضم وهذا التحقيق اذ افلاطون  
من قوله العقل انما ان الهيولى لا تعرف الا بوجه التميز والتبليس واما ان ردا لغينا غور في ثما ووس  
ان الهيولى لا تعلم بالنظر المستقيم بل بالغير لان نرى عقولنا لا تصل اليها مستقيما بل بنظرها  
امر اخر المتن السبعون قال المصنف وقد ذكرنا سابقا وجه ثمانين ووجه اكثر ذكره  
ان الاضداد فقط تكون مبادى وبداية ان يوضع شيء اخر فيها وتكون ثلثة وظهر من الذي ذكرنا لان

سلطنة كذلك الوجه ثمانين  
واحد يحكم ويتصرف في ملكه

ما فوق الاضداد وكيف يكون نسبة المبادى بعضها الى بعض وما المصنوع واما ان الصنعة او المصنوع  
جوهري فليس بظاهر الان وما هو ظاهره وان المبادى ثلثة وبداية وجه ثلثة وما وجهها فكم تكون المبادى ثمانية  
ليست من هذه **اقول** فعلها ثمانية جميع ما ذكره من المتن للمادى والاربعين الى هذا المتن ومنها على الترتيب  
السابق ثم سئل المصنف فقال وقد ذكرنا سابقا وجه ثمانين ووجه اكثر ذكره لانها قد ذكر  
في المتن للمادى والاربعين الى المتن الحسين ان الاضداد فقط تكون مبادى وهذا الوجه يري ان تكون المبادى  
اثنتين فقط ثم ذكر في المتن للمادى والحسين الى المتن السادس والحسين انه يجبان يوضع تحت الاضداد امر اخر  
ويكون ثلثة ثم قالوا ثلث الاشياء التي ذكرت الان في هذا الفصل من المتن التاسع والحسين الى هذا المتن  
ما الفرق بين الاضداد وكيف يكون نسبة كل مبدء الى اخرها ما يكون الموضوع يعني ظهور من المتن ثلثة المذكورة  
الى ههنا امر ثلثة اما اولا فظهر الفرق بين الاضداد بان احدا للمادى المتضادة هو الذي يكون فيه  
التكون والاخر اى الصنعة يكون التكون للاجله وان الصنعة مبدء بالذات والعدم مبدء بالعرض وان  
الصنعة التي هي احدا لصنعتين واحدة وبالكلية والصنعة الاخرى العدم مع الهيولى الكائنة معها واحدا بالعرض  
على ما علم من المتن التاسع والسبعين وليس يواحد بالكلية بل اثنتين بالماهية والتعريف واما ثانيا فظهر نسبة  
المبادى بعضها الى بعض فان الهيولى الاولى تبقى والعدم والصنعة لا يتقيان والهيولى ليست بصنعة بل شيء  
من المبادى والصنعة والعدم متضادان والهيولى موضوع والعدم عارض لها واما ثالثا فظهر ان يكون  
الموضوع والهيولى وقد فصلنا هذا ثم سئل يقول المصنف واما ان الصنعة او المصنوع جوهري ولم يجيب عنه  
ههنا بل قال ليس بظاهر لان من المذكورات الى ههنا بل يري ان ينشأ منها وقد سئل سيميلقيوس ويحيى  
النحوي ثما ووس اقوالنا جميع شرح الذين بان ههنا هل الصنعة او الهيولى ازيد في ان يكون جوهريا واخلاقا  
في الجواب فقال سيميلقيوس ويحيى النحوي ان جوابه سياتي في سابع ما بعد الطبيعة وثامنه وقال ثما ووس  
في ثاني الطبيعة **وانا اقول** ليس السؤال ما ذكره اصلا لان كلام المصنف لا يدل على اختلافه من نسبة زيادة  
الجوهريتها فان قوله ليس الا عبارة واما ان الصنعة او المصنوع جوهري ولا ان السؤال الذي ذكره لا ينشأ  
ما تقدم فينبغي ان يقال ان المراد بالجوهريتها ماهية الشيء المركب وطبيعته فانه يذكر لفظ الجوهريتها  
ويراد به الماهية والطبيعة فتقر بحل الصنعة او المصنوع جوهري ماهية الشيء المركب وطبيعته وعلى  
كما كان معنى العبارة فظهر كذلك من السؤال لان القدماء كانوا يرون ان ماهية الاجسام الطبيعية  
وطبيعتها هي الهيولى فقط والمصنف هذا الذي تفرق في ثاني الطبيعة والاربعين الى هذا المتن  
فيما سبق ان تكونا جزئين مركبين ومبدأين بالذات للاجسام الطبيعية نشأ منه سؤال هل الصنعة  
تكون ماهية الجسم الطبيعي وطبيعتها او الهيولى كما ذهب الى هذا القدماء فاجاب بان هذا ليس بظاهر  
وما هو ظاهره وان المبادى ثلثة وبداية وجه ثلثة وما وجهها ثم قال فكم تكون المبادى واية ليست من  
**الفصل الثامن في حل مشكلات الحكماء القديمة وبيان طبيعة الهيولى المتن للمادى والسبعون قال المصنف**  
سئد كبر هذا الاول بينه القدماء بهذا الوجه الواحد فقط الان اوائل الفلاسفة حال كونهم طائفتين  
الصدق وطبيعة الموجودات ضلوا كما انهم مدفعون الى طريق اخر من عدم التميز فقالوا لا يكون ولقد  
من الموجودات ولا بعدد لانه يجبان يكون ما يكون اما من الموجودات او من العدم لكن يمكن ان  
يكون من شيء منها لانه لا يمكن ان يكون ما هو موجود لانه موجود ولا يمكن ان يكون شيء ما هو  
معدم لانه يجبان يوضع شيء **اقول** يمكن ان يثبت رأي واحد بوجه ثلثة بدليل ثبت له مستند اليه  
فرض مستقيم وبدليل مبين كذب ما يخالفه وباطال دليل ما يناقضه وهذا ان يثبتانه بطريق  
عزيب وبهذه الوجوه يثبت المصنف وعأويه دأما وكذلك فعل في هذا الموضوع للمبادى لانه اثبت مضمونه



اولا من الممكن للمادى والاربعين الى السبعين بذكر كراهة قرينة مثبتة له وبكل في هذا الفصل العجيبين  
الاسمين يعني بين بطلان الرأى الخالف الذي كان رده مفصلا من الفصل الثاني وذكر دليله وابطاله  
ويتم في هذا المتن امرين يذكر معصوده وشبهه ليقدر القدماء ان يحلوا فقره في الخطايا العنيفة ثم  
ذكر في المتن الا في خطاياهم فقال وسنذكر بعد هذا الفصل شبهة القدماء بهذا الوجه الوجه الوجه فقط يعنى بما  
عينا حتى للمادى وهذا بمنزلة ان يقال ان رايانا في المبادئ يدفع به فقط جميع الخطايا ويرفع به فقط  
جميع الشبهة الممكن الورد على المبادئ وكل ما يدفع به فقط جميع الخطايا ويرفع به جميع الشبهة الممكن الورد  
على شئ حتى صادق لان المصدق قوة كالنور فكما اذا طلع النور يرفع به جميع الظلمة فكذا اذا ظهر المصدق  
يرفع به جميع الشبهة حتى صادق ثم قال لان اوائل الفلاسفة حال كونهم طالبين المصدق وطبيعة  
الموجودات صلوا انهم مدفعون الى طريق اخر لم يرد بالاولى على المصادق لانه لما كان العالم عنده  
قد بما لا يمكن ان يعطى الا على المصادق بل ان الاول قد بين الذين ليس فيهم فلو طوون وسفراط ولبز  
وايندوقلس ودموقريطس وفيثاغورث وكان اساميهم وآراءهم مشهورة في زمان النصر وهكذا فوق  
في المتن الحسنيين من هذا الكتاب حيث قال فيه قد كان المتأخرون يضطربون بالاولى وبين الفرق بفضله  
في المتن الثاني والثالث من اول ما بعد الطبيعة قال مدفعون لانهم دفعوا بقوة الشبهة التي لم يقدر  
واصلها جبر او قهرا قال في طريق اخرى صلوا الى طريق مغاير لطريق المصدق والعلم وبقوا فيها مثلكا  
ان بعض المسافرين يصلون عن تمام الطريق بحيث يدخلون في غمر الخفاف بالكلية وبعد الدور والسير  
الكثير يضطربون ان يكونوا فيه كذا اوائل الحكماء صنوا عن تمام الطريق الى العالم الحق ودخلوا في غمره بحيث  
لا يرجعون هم اليه بل يقولون فيه ابداءا واما ضلوا منه ودفعوا الى طريق خالف من عدم التجربة لان عدم  
علم المنطق كان في راسد لان لفعل التجربة لا يدل على المنطق يريد انهم دفعوا اليه لانهم كانوا يسعون  
بالمشركات العامة في محصيل الطبيعيات كالتامين في العلوم المنتزعة الفاضلة عن اعمال الطبيعة الخشنة  
التي يحصل منها التجربة التي هي للحيوانات كما قال الفيلسوف في الفصل الاول من اول ما بعد الطبيعة ولهذا كان  
يقول الفيلسوف معرفة المبادئ ينبغي ان يحصل من المتكونات وتحليل المركبات الطبيعية وكلتاها تكونان  
من الحركات وهكذا وصف الموصلة افلاطون بعدم التجربة في المتن السابع من اول الكون والفساد  
فان افلاطون لما كان ساعيا غاية شغى في التزيينات المنتزعة التي تصعد بها الى المثال الجردة لم يقدر ان ينظر  
في اعمال الطبيعة فاورد لمبادئ الطبيعيات الاشياء التي لا يمكن ان توافق طبيعتها ولهذا قال بشدة من الاخلا  
اشاب يمكن ان يكون عالما ولا يمكن ان يكون حكيما حكمة خلقية ولا طبعيا لان حصول الحكمة الحقيقية و  
وعلم الطبيعة يحتاجان الى التجربة ثم بين الطريق الذي دفعوا اليه فقال بطريق المقرب فقالوا لا يكون  
واحد من الموجودات ولا يقصد ثم ذكر دليلهم الذي دفعهم عن الطريق الحق الى الطريق الباطل حتى كانوا  
يقولون لا يكون شئ من الموجودات ولا يقصد فكأنوا وحدا جدا وقال لانه يجب ان يكون شئ  
اما من الموجود او من المعدم ثم قرره لكون شئ من الموجودات لكون اما من الموجود او من المعدم  
لا يمكن ان يتكون من الموجود واللا كان موجودا قبل ان يتكون وايضا لكون من نفسه وكلها سكا  
مستحيلان ولا يمكن ان يتكون من المعدم لانه يجب ان يضع شئ في التكون ولانه لا يتكون شئ  
من المعدم الصبر وعلى هذا الوجه قبل للفساد وقل لو صدق شئ من الموجودات لانه لا يمتد الى المعدم  
او الى المعدم لا يمكن ان ينتهي الى الوجود والاول بعد ان هذا وكان فاسدا قبل ان يقصد كما  
استدل الفيلسوف في المتن الثاني والثالث ولا يمكن ان ينتهي الى المعدم لانه كما لا يتكون شئ من المعدم  
في التكون كذلك لا ينتهي الى المعدم في الفساد واذ كان كلا الطرفين مستحيين كان كلا الطرفين مستحيين

في الاول

ايضا فلا يمكن ان يكون شئ ولا لا يقصد المتن الثاني والسبعون قال المصنف وايضا قالوا شائين ما يقع  
مبدان الاشياء ليست بكثيرة بل موجود واحد فقط فهو لا قبل هذا الرأى التي ذكرت **اقول** اعلم انه اذا  
اعطى بطلان واحد يعقبه بطلانات كثيرة ومتى وقع خطأ في المبادئ التي هي المجموع بالقوة ينشأ بعد ذلك  
خطا كثيرة وهذه الحال قد وقعت على اوائل الفلاسفة ايضا لانهم لم يرفعوا التكون والفساد فقط من  
العالم بل انكروا كثرة الموجودات قائلين انها ليست بكثيرة بل موجود واحد وهذا مخالف للصدق  
للمس لانه ليس لحد لا يعلم ان نفسه متفرقة ومتين عن جميع الاعيان فان قلت من الذين قالوا بهذا القول  
اقول سمبلقيوس وبجيقي النجوى وابن رشد انهم يارشدس وبلسوس فانها كانتا يقولان ان جميع الموجودات  
واحد كما مر في الفصل الثاني ونقل في الفصل الثالث من اول ما بعد الطبيعة وقال ثوما اقواسوس ويقولون  
وذا بارلوس انهم اكثر القدماء فعلى هذا ينبغي ان يقرر الدليل لاثبات ان الجميع واحد على هذا القول بوجه  
وعلى القول الاول بوجه اخر وينبغي ان يقدم لتقريره على هذا القول مقدمتين احداهما هي ان اكثر القدماء  
عينوا هيتو واحد لجميع الاجسام الطبيعية لا متكونة ولا فاسدة والاخرى هي انهم ظنوا ان يكون هذه  
الهوى تمام ماهية الاجسام الطبيعية وجوهها فاعلى هذا نقول لجميع الاجسام الطبيعية تمام ماهيتها  
وجوهها واحدة لا متكونة ولا فاسدة بحكم القدمتين والاشياء التي تمام ماهيتها وجوهها واحدة  
لا متكونة ولا فاسدة واحدة لا متكونة فجميع الاجسام الطبيعية واحدة لا متكونة وتقرر الدليل على القول الاول  
يكون هكذا لو كانت الموجودات كثيرة ولا تكون واحدة لوجب ان يكون بينها فاضل يمتاز بوجوده عن  
اخر فلكنه ليس بين الموجودات فضل يمتاز بعضها عن بعض فالموجودات لا تكون كثيرة بل واحدة و  
ثبت الصغرى بعد وضع مقدمته هي ان كل ما يكون ماعدا الموجود معدوم بان يقال الفصل المذكور  
اما موجود او غير موجود ولا يمكن ان يكون موجودا لان الموجود يمتاز عن موجود بالموجود ولان  
جميع الموجودات يتوافق في الوجود ولا يمكن ان يكون مابه التوافق مابه الخالف فالعقل المذكور ليس  
بموجود فكيف غير موجود لكن لا يمكن ان يعرف موجود عن اخر غير الموجود فثبت انه ليس بين الموجودات  
فضل يمتاز بعضها عن بعض **المتن الثاني والسبعون قال المصنف** لكن نحن نقول ان يقال يتكون شئ من  
الموجودات ومن المعدم او يفعل المعدم او الموجود شيئا او يفعل شيئا او يصير شئ كان هذا الاستعداد  
بوجه واحد كما لا يتفاد ان يقال يفعل الطبيب شيئا او يفعل او يكون منه شئ او يتكون **اقول** لما فرغ من  
ذكر دليل الاول على مطلبهم شرع ان يردده بوجهين بغير ماهو بالذات وما هو بالعرض وبغير ماهو  
هو فعل وما هو قوة وبين الفرق الاول ويذكر دعواه من هذا المتن الى المتن السابع والسبعين وبين  
الثاني في المتن الثامن والسبعين فيقول لكن نقول ان يقال يتكون شئ من الموجود او من المعدم او  
يفعل المعدم او الموجود شيئا لا يتفاد بوجه واحد اي ليس فرق من عبارتي يتكون شئ من الموجود  
ويتكون شئ من المعدم وبين عبارتي يفعل المعدم شيئا ويفعل الموجود شيئا وبين عبارتي يفعل  
شئ من المعدم من شئ ويفعل الموجود من شئ اذا اخذ كل من العبارتين بوجه واحد على الاطلاق  
اي بالذات او بالعرض وتتفاد اذا اخذ بوجه اخر اذا اخذ بعضها بالذات وبعضها بالعرض  
لان تكون شئ من الموجود او من المعدم بالذات وتكونه بالعرض متفادان وكذلك ان يفعل المعدم  
او الموجود شيئا او يفعل شئ منها بالذات وان يفعل او يفعل بالعرض متفادان ثم يعم كلوا ويقول  
او يصير شئ كان هذا يعني كذا نقول على الكلية ان يقال يصير شئ كان هذا او ذاك  
يقع على وجهين اي بالذات او بالعرض ويوضح ما قال بالمثل حين يقول كما لا يتفاد ان يفعل الطبيب  
شيئا او يفعل او ان يكون منه شئ او يتكون يعني كما لا يتفاد بوجه واحد ان يقال يفعل الطبيب



شيئا او يفعل او يكون منه شيء او يتكون ويضاف بوجه اخر فلما كان هذا الوجهان اي بالذات وبالعرض المبدأ  
في المتن الا في المتن الرابع والسبعون قال المصنف فلما كان يقال هذا الوجهين فظاهر ان التكون من الموجود او  
الموجود وان يفعل شيئا او يفعل يقال على وجهين ايضا فالطبيب يخرج من حيث انه طبيب بل من حيث انه خبير  
ويصير ايضا من حيث انه طبيب بل من حيث انه اسود وعلج ويصير لا طبيا من حيث انه طبيب وانما نقول زيادة حقيقة  
الطبيب يفعل شيئا او يفعل او يصير من الطبيب اذا افعل وفعل من حيث انه طبيب فظاهر ان التكون يكون  
من المعدوم ويدل عليه عبارة من حيث انه معدوم وهو لا يغير فراهنا هذا فضلا ولاجل هذا الجمل  
كما نواجه اهل غاية جمل حتى نوهوا ان لا يتكون شيء من الاشياء او يوجد بل يرتفعون كل تكون **اقول**  
حصل اولاً من النظر المذكور ودعواه المقصودة ثم بين وجهي القول المذكور ثم يذكر اخر وقوع الاول  
في الخطا بينهم يدين الوجهين فقال فلما كان يقال هذا اي ما ذكرنا في التفسير على وجهين اي بالذات  
وبالعرض كما مر وسجي فظاهر ان التكون من الموجود والموجود وان يفعل شيئا وان يفعل يقال على  
وجهين اي التكون من الموجود يقال على وجهين اي بالذات وبالعرض والموجود يقال على وجهين اي  
بالذات وبالعرض وكذا ان يفعل شيئا وان يفعل يقال بالذات وبالعرض ثم بين وجهي القول المذكور  
حيث قال فالطبيب يخرج من حيث انه طبيب بل من حيث انه خبير فظاهر ان الفاعل يفعل شيئا ما بالذات  
اذا فعل من حيث انه متصف بعنوان الموضوع وكذلك نقول الفاعل يفعل بالذات حين يفعل حين  
انه متصف بعنوان الموضوع ايضا وكذلك نقول يصير شيء من شيء بالذات اذا صار منه شيء من حيث  
انه كذا مثلاً يقال الطبيب يفعل شيئا بالذات اذا فعله من حيث انه طبيب وهذا يكون حين يعالج الا انه  
الطبيب يتبى بالذات للعلاج وهذا المعنى يورد المصنفين يقول وانما نقول زيادة حقيقة الطبيب  
يفعل شيئا او يفعل او يصير من الطبيب اذا افعل او فعل من حيث انه طبيب انتهى وانما نقول الطبيب  
يفعل بالعرض حين لا يفعل من حيث انه طبيب بل من حيث انه خبير مثلاً لانه انما يقال يفعل من حيث يقع  
ان يقابل مع طبائه صنعة التجار لانه لا يخرج من حيث انه طبيب بل من حيث انه خبير كما قال المصنف وعلى  
الوجه اذ نقول يصير شيء من شيء يمكن ان يفهم الصيرورة بالذات اذا صار الذي صار منه من حيث  
انه كذا مثلاً اذا صار الاطبيب من الطبيب حين نسي الطب او الصيرورة بالعرض اذا صار منه ما صار  
لا من حيث انه كذا مثلاً اذا صار الاطبيب من الطبيب لانه صار ايضا من حيث انه طبيب بل من حيث انه  
اسود ثم قال فظهر ان التكون من المعدوم الى العرض يعني ان كان ما ذكره حقاً فظاهر ان التعبير المذكور  
اي حين نقول ان شيئا يتكون او يصير من المعدوم يدل على هذا لاننا نفهم منه انه يتكون او يصير  
بالعرض لا بالذات بل يدل على هذا زيادة دلالة حين نقول من المعدوم من حيث انه معدوم لان  
هذا اللفظ اي من حيث انه معدوم يحيلان يفهم بالعرض وعلى هذا يصير الاشياء من المعدوم الذي  
هو معدوم بالصورة ثم قال وهو لا يغير فراهنا هذا لغيره يعني لما لم يعرف الا في هذا الفرق  
اي وجهي القول المذكور لخطاوا من عدم معرفتهم هذا ما راجاهلين بمرتبته حتى حفظوا هذا  
الموجود او الواحد الذي يتبع مبدأ التكون او الموجود لاشياء الاخر ولهذا فعل من العالم كل  
تكون **المتن الخامس والسبعون قال المصنف** ونحن ايضا نقول لا يتكون شيء من المعدوم على الاطلاق ولكن  
يتكون منه بالعرض لانه من المعدوم الذي هو معدوم بالذات وليس بموجود حيث ان يتبع هذا ويرى  
استقلا ان يتكون شيء من المعدوم **اقول** يطبق بما اذاه الفرق المذكور ويشير باي وجه يدفع هذا  
الفرق شبهة الاول ولما كان بجي الشبهة المذكورة بالمتن ديد مثلاً بان يقال لو صار شيء من شيء لصار  
اما من الموجود او من المعدوم لكن الثاني مستحيل بطلا فسميه فكذا القدم حل المصنف في هذا المتن

المز الثاني ولا مبتدا كقضية امكان صيرورة شيء من المعدوم وعدم امكانها وبين في المتن الا في  
كيف يمكن ان يصير شيء من الموجودات وكيف لا يقال ونحن نقول لا يتكون شيء من المعدوم مطلقاً  
اي لا فرق اي سواء كان بالذات او بالعرض لكن نصيف قولنا بالعرض ونقول يتكون شيء من المعدوم  
بالعرض اي من المعدوم لانه المراد من المعدوم كما بينه المصنف هنا بقوله لانه يتكون من المعدوم الذي  
هو معدوم بالذات وانما قال كذا ليمتاز من الهيولى كما استعرف قريبا وظاهر ان المعدوم الذي يتكون  
منه الاجسام الطبيعية بالعرض لانه لا يدخل في تركيب شيء منها بالمعنى الذي عيّن في المتن السادس  
والستين ان يكون مبدأ بالعرض لها فعلى هذا يمكن ان يستخرج ويقال للاجسام الطبيعية تتكون من المعدوم  
والعدم معدوم فالاجسام الطبيعية تتكون من المعدوم بالعرض ولان تعلم المحل المذكور كما ينبغي ذكره  
الذكر من المتن السابق اي يتكون شيء من شيء بالذات هو التكون منه من حيث انه كذا ويكون شيء من  
بالعرض هو التكون من شيء يعرض لشيء يتكون منه الشيء بالذات كما يظهر في الطبيب والاجسام الطبيعية  
تتكون من الهيولى من حيث انها هيولى يعرض لها العدم لان العدم والتضا دعوى لها كما تعلمنا من المتن  
السادس والستين فالاجسام الطبيعية تتكون بالذات من الهيولى التي هي موجودة ما ومعدومة  
وهذا الشيء ازيد ومن العدم الذي هو معدوم بالذات بالعرض ومن هذا ظهر بيان اخر للتكون بالذات  
والتكون بالعرض وهو انه انما يقال يتكون شيء من شيء بالذات حين يدخل الشيء الثاني في الاول المتكون  
ويؤتيه وهذا القيدان اي التحويل والبقاء لا يوجدان في الشيء الذي يتكون منه شيء اخر بالعرض  
فعلى هذا يكون الهيولى داخل في الاجسام المتكونة ويؤتيها بعد تكوينها واما العدم فلا يدخل فيها ولا يتو  
معاصلوا وهذا اشار المصنف بقوله لانه يتكون من العدم الذي هو معدوم بالذات وليس بموجود فيه  
يعني ان الموجود يتكون بالعرض من المعدوم لكن لما كان بعض المعدوم معدوماً بالذات وهو العدم وبعضه  
معدوم بالعرض فقط وهو الهيولى التي تتكون منها الاجسام بالذات بين من اي معدوم تتكون الشيء  
بالعرض فقال يتكون من العدم الذي هو معدوم بالذات وليس بموجود فيه اي المتكون وصرح بان يتكون  
من العدم لئلا يترجم ان التكون بالعرض يكون ايضا من الهيولى التي هي معدومة ايضا ولو بالعرض مع  
ان الاجسام تتكون منها بالذات فانهما موجوده فيها وباقية معها ومن هذا عرفت باي معنى يقال الموجود  
يتكون من المعدوم ثم قال لكن ينبغي هذا انما ترجمنا عبارة اليونانية هكذا ولم نترجم كما ترجمه الاولون  
بعبارة لكن هذا عجيب لان بين العبادتين فرقا فان عبارة هذا عجيب تدل على انه عجيب في ذاته وهو  
بعبارة عبارة اليونانية وعبارة يتبع هذا تدل على انه وقع التعجب من هذا التي هي المعكاة المعاصر  
لنا من هذا وهذا المثلول هو المطابق لعبارة اليونانية يريدانه قد وقع التعجب بيقين وبينهم فحين  
الموجود يتكون من المعدوم فيجبوا منه وراي لهم ام مستحيل يحيلهم بالعرض المذكور **المتن السادس**  
**والسبعون قال المصنف** وكذلك لا يتكون الموجود من الموجود الا بالعرض وهكذا يتكون هذا ايضا  
بهذا الوجه كما لو يتكون الحيوان من الحيوان ولو يتكون بعض الحيوان من بعض الحيوان كما لو يتكون الكلب  
من الفرس لانه لكون الكلب لا من بعض الحيوان فقط بل ومن الحيوان لا من حيث انه حيوان  
لانه قد كان حيوانا ولو يجب ان يصير شيء حيوانا لا بالعرض لا يتكون من الحيوان **اقول** على هذا  
المتن المز الاول من صغرى دليل الاول اي بين كيف يتكون الموجود من الموجود ويقع في هذا  
المتن امرين جمل الشبهة الاول ثم يوضحه بالمثال فيقول في حتمها وكذا اي كما قلنا في المتن السابق لا  
الموجود من المعدوم بالذات بل بالعرض كذا نقول لا يتكون الموجود من الموجود بالذات بل بالعرض  
ويوضحه باقوله هكذا يتكون هذا ايضا اي كما مر في المتن السابق بهذا الوجه اي بالعرض علم ان المز



بالموجود هو الموجود بالفعل التام المركب الطبيعي والهيولي ليس بموجود كذا بل الأولي يقال لا يوجد  
والأول موجود أي المعدوم على ضربين أحدهما لا موجود ومعدوم بالذات ومطلقا لعدم كما مر في المتن  
السابق والأخر لا موجود ومعدوم بالنسبة إلى الغير والهيولي معدوم بهذا المعنى ومن ثم قال  
الفيلسوف في المتن الثامن من سابع ما بعد الطبيعة أن الهيولي الأولي بالذات ليس هذا الشيء ولا كذا  
ولا كذا إلى آخره فالصور يريان الأجسام المركبة الطبيعية التامة تتكون بالذات من المعدوم أي من الهيولي  
الأول وتكون بالعرض من موجود طبيعي كذا أو موجود طبيعي كذا إذا تكون الهواء من الماء فانه أي  
يتكون منه بالعرض وإنما يتكون بالذات من المعدوم أي الهيولي الأولي وسبب هذا ظاهرهما أن فلا  
صورة الماء وقع على الهيولي الأولي وأما ثانيا فلا أن تتكون بالذات يكون ما يدخل في تركيب الشيء لا يتكون  
ويبقى فيه بعد كونه والتكون بالعرض يكون ما لا يدخل في تركيبه ولا يبقى فيه بعد كونه بل يرتفع والهيولي  
الأول يدخل في تركيب الشيء لا يتكون ويتبقى بعد كونه فالهيولي يتكون منها بالذات وأما فلا يدخل في تركيب الشيء  
التكون أي الهواء ولا يبقى فيه بعد كونه فلا يتكون منه بالذات بل بالعرض وحين قال كما لو تكون حيوان  
من الحيوان ولو تكون بعض حيوان من بعض الحيوان كما لو تكون الكلب من الفرس بين ما قال بالمثل لا يتكون  
ليفر من الحيوان يتكون من الحيوان وليس مراده يتكون من الحيوان هو التكون منه كما مر في القائل بل كما مر  
الموضوع والمادة لأن كلا منهما هنا للتكون إنما هو بهذا المعنى وهذا أي التكون من الحيوان كما مر في المتن  
وإن كان مستحيلا لكنه لا يصح أن لا نفقد ان تصور ونفرضه للبيان ولنفرض أيضا أن حيوانا مقينا  
كالكلب مثلا يتكون من حيوان معين آخر مثلا من الفرس كما من الموضوع والمادة فلو كان كذلك لا يتكون  
هذا الحيوان المعين أي الكلب من الحيوان المعين أي الفرس فقط بل يتكون من الحيوان أيضا لأنه لا يوجد  
حيوان معين ليس بحيوان لكن الكلب يتكون من الحيوان بوجه لا يتكون بهذا الوجه لأنه لا يتكون من الحيوان  
بالذات لأنه لا يتكون منه من حيث أنه حيوان لأنه لو تكون بحسب هذا الوجه لكان حيوانا قبل أن يتكون  
والمصائب هذا بقوله لأنه قد كان حيوانا يعني أن الكلب لا يتكون من الحيوان من حيث أنه حيوان وكل  
أنما يتكون من شيء بالذات حين يتكون منه من حيث أنه كذلك فالكلب لا يتكون من الحيوان بالذات بل بالعرض  
فقط لكنه يتكون بالذات من الحيوان أي الفرس الذي ليس بكلب لا المطلق إلى هذا أشار المصنفين قالوا  
وجبان يصير شيء حيوانا لا بالعرض لا يتكون من الحيوان ومنه نعرف أن كل واحدة من هاتين التعيينتين  
لشئ الكلب لا يتكون من الحيوان والكلب يتكون من الحيوان صادقا لأن الكلب لا يتكون من الحيوان من حيث  
أنه حيوان ويتكون منه لأنه يتكون من حيوان ليس بكلب وكذلك قولنا الموجود لا يتكون من الموجود  
والموجود يتكون من الموجود صادقا لأن الموجود لا يتكون من الموجود من حيث أنه موجود ويتكون  
من موجود ولو يكن هذا المتكون وعلى هذا فكما يتكون الكلب بالعرض من الحيوان ويتكون بالذات من الكلاب  
كذلك الموجود يتكون بالعرض من الموجود ويتكون بالذات من الموجود أي الهيولي الأولي وبين المصنفين  
هذا في المتن الذي **التاسع والسبعون قال المصنف** وكذلك إذا تكون موجود لا يتكون من الموجود ولا  
من الموجود لا نقدر ذكر أن التكون من الموجود يدل على ما يدل عليه التكون من حيث أنه لا موجود  
ولكن لا نضع كل شيء أما موجود أو معدوم **أقول** هذا مربوط بقوله كما لو تكون حيوان من الحيوان  
بالمشابهة أي كما قلنا في مثال الكلب نقول إذا تكون موجود لا يتكون من الموجود بالذات ولأن الموجود بالذات  
ولا نقدر ذكرنا إلى آخره ولما كان القائلان يقولان أن لا يسطر تسلم المتناقضين لأن الموجود والألا موجود متما  
متناقضان وكذلك التكون من الموجود والتكون من الموجود متناقضان وإن تقول بهذا وتهد  
الطبيعة البهيمية عند الكل ليس كل شيء أما موجود أو لا موجود بوجه لا يتكون لكن لا نضع أن كل شيء لما

من الفرس  
العين

او معدوم لأن المتناقض اثبات شيء لنفي وسلبه منه بعينه بالنظر إلى وجه واحد بعينه وهذا لا يتحقق  
فيما نحن فيه لأننا لا نقول الشيء يتكون من الشيء الآخر بالنظر إلى وجه واحد بل بالنظر إلى شقين  
مختلفين كما يرى فيما إذا تكون الهواء من الماء فانه يقال تكون من الموجود ويكون من اللا موجود وهذا  
الوجه يقال له موجود ولا موجود بحسب اختلاف وجهين لا موجود بالنظر إلى نفسه وليس بموجود  
أنه ليس بهوية وليس الموجود الذي لا يكون فيما حقق عرفت أن الفيلسوف المحلل شبه القدماء  
التي القتهم إلى خطأ كثيرة بوجه بفرق بالذات وما بالعرض وهذا هو الوجه الواحد كما سبق في المتن  
الذي **التاسع والسبعون قال المصنف** وهذا هو الوجه الواحد والآخر هو أنه يقع أن يقال هذه بالقوة  
والفعل وهذا مبين في مواضع أخر سيبلغ فكما نقول أن الشيء الذي باضطرابا فأنكروا بعض ذلك  
لأنه لا يحمل باضلالا من الطريق الموصلة إلى التكون والفساد والكثرة لأنه لو علم هذه الطبيعة  
لا يحمل جهلهم هذا بالكلية **أقول** هذا هو الوجه الثاني محل شبهة الحكماء الأوائل وهو يحصل بتفسير آخر  
وهو بحسب القوة والفعل وهذا الوجه يقع شبهة من أصلها لأنه يستلزم من طبيعة الهيولي الأولي  
وحالها وأحوال المصنفين هذا الفرق بكما للبيان إلى مواضع أخر منها الكتاب التاسع من الفلسفة الأولى  
ولم يضع أمر أخر منها محل الذكر كذا وضع وقول الموجود على صفة من أحدهما هو الموجود بالفعل كالأجسام  
المركبة والآخر هو الموجود بالقوة والهيولي الأولي وكذلك التكون من الموجود أو من المعدوم على  
أحدهما تكون الموجود بالفعل لا يتكون الموجود بالفعل من الموجود بالقوة فعلى هذا الهيولي الأولي  
مثلا الموجود بالفعل لا يتكون من الموجود بالفعل بل من اللا موجود بالفعل والموجود بالقوة وهذا  
اللا موجود بالفعل والموجود بالقوة هي الهيولي الأولي التي يخرج منها جميع الأجسام الطبيعية وبما حقق  
عرفنا أن الموجود لا يتكون من الموجود بحيث يكون قبل أن يتكون ولا من الأشياء لأنه لو تكون من الأشياء  
لتكون من اللا موجود بالفعل والفعل ثم قال متجها فكما نقول أن الشيء الذي باضطرابا فأنكروا بعض  
الذات يعني ما ذكرنا محل الشبهة التي اضطربا بينها الأولي فأنكروا بعض المذكور أي التكون والنفس  
وكثرة الموجودات كما ذكرنا في المتن الثاني والسبعين والثالث والسبعين وضلوا لإجها عن الطريق  
الموصلة إليها لأنهم كانوا يعرفوا طبيعة الهيولي لأنهم لم يعرفوها إلا بحسبهم بالكلية وبما حقق ظهر  
ما قلنا في المتن الحادي والسبعين وأنشأوا شبهة القدماء بمنزل هذا الوجه الواحد فقط **الفصل**  
**التاسع في الفرق بين العدم والهيولي وبيان ما لا يتصوره المتن التاسع والسبعون قال المصنف**  
فهم قد وصل أيضا بعض آخر إلى هذا لكن لا كافيا أما أولاهم اعترفوا بأن ما قال بآراء من أن اللا  
يتكون من اللا موجود على الإطلاق صادقا وأما ثانيا فلا أنهم يزعمون أنها لما كانت واحدة بالعدد  
أيضا واحدة بالقوة لكن هذا يغاير كثرنا لأننا نقول الهيولي والعدم متغايران والهيولي لا موجود  
بالعرض وأما العدم فبالذات والهيولي قريب إلى الموجود بوجهها وأما العدم فليس كذلك أصلا **أقول**  
هذا المتن مربوط بما قال في المتن السابق لأنه قد لو علم هذه الطبيعة لا يحمل جهلهم هذا لأنه لما قال المصنف  
كذلك كان لأحدان يقولان أولا طول وجده وعلم طبيعة الهيولي وأحوالها ما كما في ما كان قاضيا  
أيضا أن يحمل شبه الأولي فليس وجه حلهما واحدا وما ذكرته فقط متدها ومتفخرا فأراد أن يبين أن  
الثلاثة أن أفلاطون لم يحذر ولم يعلم طبيعة الهيولي وأحوالها ما كما في ما كان قاضيا ناقضا فعلى  
هذا المتن أمورا ثلاثة يشهدون إلى معصوده ويذكر ثانيا فصوره أولون طول ويضع ثالثا راية  
فقال نعم فوصل بعض آخر إلى هذا لكن لا كافيا يعني قد وصل بعض آخر كما فلو طول إلى هذه الطبيعة الهيولي  
وصالها كما يعرف من كتاب فلو وسله وكتاب سوطياله لاسيما من أو اسط كتاب نما وشل فانه كتب

من الموجود بالفعل



امور كثيرة للهسولي لكن لم يعلمها تاما وكافيا كما يستدعي البحث عنها بل قصرتم قال معللا لانهم اعتبروا بان  
ما قال باد مندرسان الموجود يتكون من الاطلاق صاف يعني قصر واو لا لانهم اقرروا  
بان الموجود يتكون من الاطلاق وبالذات وانما قصروا لانهم زعموا ان ما قال بالاندرسان  
حق لعدم قدرتهم على دفع ما استدلل على ان الموجود واحد من ان كل ما عدا الموجود لا موجود كان  
كل ما عدا الابيض لا ابيض وكل لا موجود لا شئ فالموجود واحد من ان كل ما عدا الموجود لا موجود كان  
في كنهه المذكور كان مبسلا انها ما عدا الموجود بلا تقسيم ماله فسلم انها لا موجودة وانها لا موجودة  
كما وضع بان مندرسان لا شئ فلم يعلم انه يكون في الهسولي امر لا موجود اى العدم ولكنها ليست في ذاتها  
معدومة على الاطلاق بل موجودة ما في القوة كما بينا سابقا ويلزم من تسليم افلاطون هذا  
ان يتكون الاجسام الطبيعية من الاطلاق وبالذات وعلى الاطلاق او قل من الاشياء وهذا يصح  
هكذا الاجسام الطبيعية يتكون من الهسولي وهي معدومة على الاطلاق والاشياء فالاجسام الطبيعية  
تتكون بالعدم على الاطلاق والاشياء وهذا مستحيل كما بين في المتن الخامس والسبعين فيكون افلاطون  
قاصرا اولاهم قال واما ثانيا فلا يلزم من اى اخره يعني قصر واما ثانيا لعدم فهم الهسولي  
بل زعموا انه لما كان الهسولي واحدا بالعدم والموضوع مع العدم يجب ان يكون ايضا واحدا فقط اى  
بالمهنية والحد وقد اخطاوا فيه كثيرا لان هذا ليس هو شئ واحدا بالعدم والموضوع مع شئ  
وكونه واحدا بالمهنية والحد تغايران تغايرا كثيرا كما بين في المتن السادس والسبعين الا ترى ان الذين  
والبياض وكذا التفاح ورايحته وحلاوته وامثالهما مما لا يحصى واحدا بالعدم والموضوع لكن  
ماهيتها وحدودها متماثلة ثم اذا قال ونحن نقول ان الهسولي لا موجوده بالعرض الى اخره غير رايه  
فيما نحن بصددده وقال ونحن نفقد ان الهسولي مغايرة للعدم وبين التغاير بينهما وجهين احدهما هو  
الهسولي لا موجود بالعرض فقط والعدم لا موجود بالذات والاخر هو ان الهسولي مغايرة للموجود وجوهها  
والعدم ليس كذلك وكان المصدر مستتب مما ذكر ان طبيعة الهسولي وحالها تعرف من الفرقين الذين ذكرنا  
هما وهؤلاء البعض اى افلاطون واتباعه لم يعرفوا اصلا من اوله لم يعرفوا طبيعتها وحالها كما فيا ولهذا  
لم يقدروا ان يحلوا شبه الاول **المتن الثامنون قال المصدر** لكن هؤلاء سموا الا موجود كبيرا وصغيرا  
اما مجتبعين او منفردين على السوية فوجه هذا التثنية وذلك مختلفان بالكلية لانهم وصلوا الى انه  
يجب ان يوضع طبيعة ما لكن جعلوها واحدة لانه وان فعلوا واحدة لثنية فالتاثيرات كبيرة وصغيرة لكنه  
فعل امرا واحدا لانه شاع الاخر لان البياض مع الصفرة علة التكون كالاتم واما الطرف الاخر للتضاد  
فوجه لمن ينظر في شئ ان يتكون اصلا **المتن** لما قال في المتن السابق ان بعض الحكماء اى افلاطون واتباعه  
وصلوا الى معرفة الهسولي الاول لكن لا كما فيا لانهم لم يعرفوها من العدم كان لاحد ان يقول يخالفونهم  
ففرقها منه ايضا لان افلاطون قد وضع امرين في جانب الهسولي كما وضعت ثمانيتان با ارسطو فانه عين  
اولا للبياد الكبير والصغير والواحد هذه مباد ثلثة متغايرة فلم قلت انهم لم يعرفوا الهسولي من العدم ايضا  
كما عينت ان في جانب الموضوع مبادان الهسولي والعدم كذلك عين افلاطون في جانب مبادان اى الكبير  
والصغير فانه كان يسمى الا موجود اى الهسولي الاول بهذين الالامتين فقد كذبت في ذلك عنه علم الفرق  
اجاب في هذا المتن اوله ثم ذكر الاختلاف الواقع بين رايه وراي افلاطون ثم ذكر هذين الجانبين فالا  
فقال لكن هؤلاء سموا الا موجود صغيرا وكبيرا على السوية نعم ان افلاطون وتابعيه سموا الا موجود  
له الهسولي الاول كبيرا وصغيرا لكن فعلا هذا على السوية اى لا فرق بين وبين الهسولي والعدم اى  
لم يريوا هذين الطرفين متفرقين او مجتبعين الا الهسولي فافلاطون وتابعوه لم يعرفوا العدم من الهسولي

اصلاح

ولهذا وصنعوا مبادا ثلثة بوجه مغاير بالكلية لا وضعنا لان ثلثا لبادي الموضوع منا معنوي  
لكون كل مبادا عندنا مغاير الاخر بالصورة والحد وثلثا لمبادا الموضوع من افلاطون واتباعه  
الكبير والصغير يسمى الواحد فقط وثم يكون المبادا عندهم حقيقة اثنين فقط اى الهسولي والصفرة  
ولفظا ثلثة الكبير والصغير الهسولي والواحد اى الصفرة وهذا اشار المصنف حين قال فوجه  
هذا التثنية وذلك مختلفان بالكلية واتبعه بقوله لانهم وصلوا الى انه يجب ان يكون اى افلاطون  
واتباعه علموا ان يجب ان يوضع تحت التكون طبيعة ما يظهر منها التكونا لكن جعلوها واحدة فقط  
فقط وهؤلاء وان كانوا يرون ان يضعوا فرقا ما وان يراعوا في تلك الطبيعة الاثنيتي حين يسمونها  
كبيرة وصغيرة لكنهم فعلوا امرا واحدا ولم يضعوه ولم يراعوها ولم يريوا هذين الطرفين التلاية  
على الاثنيتي لما قال لانه اى افلاطون ثم اتبعه صاحب الاخر اى العدم كانه يعتد من قبل افلاطون  
يريدانه لم يبين العدم عن الهسولي لانه عده حقيرا لانه انما يتبقى في التكون الهسولي وهي مع الصفرة فقط  
علة تفعل التكونا بقولها الصورة في نفسها وتخرج من بطنها كما تخرج من بطن الام الاولاد كما  
واما الطرف الاخر للتضاد الاخره يعني واما العدم الذي هو الطرف الاخر وصندا الصفرة لم يحلوا  
مناسبا لان يعطى له اسم المبادا لانه معدوم بالكلية وكل ما هو معدوم بالكلية لا يناسب ان يعطى له اسم  
المبادا فلا يناسب ان يعين مبادا اما لانه معدوم بالكلية فلا لونه نظر احد الى شئ الذي هو الفساد  
الذي نهايته عدم الوجود بحكم بانه معدوم بالكلية ومنه يحصل من قبل افلاطون ان الهسولي الاول  
علة تفعل مع الصفرة التكونا ويتبقى في التكون معها وانما كالام وكل ما كان كذلك يناسب ان  
ان يعين مبادا فالهسولي يجب ان يعين مبادا لها فذلك عينها افلاطون ايضا مبادا لها وان العدم  
شخص ومعدوم بالذات وكل ما كان كذلك لا يناسب ان يعين مبادا للتكونا فالعدم لا يناسب ان يعين  
مبادا فذلك لم يعينه افلاطون كذلك وسامحه **المتن الحادي والثمانون قال المصدر** لانه اذا وجد  
امر الهسولي وحيز ومغوب نقول بوجود امر اخر مضاد له واخر مستعد من طبيعته لا رايه وليستاق اليه  
حسب طبيعته ويلزم على هؤلاء ان يشتاق الضد الى ضدا نفسه لكن لا يمكن ان يشتاق الصفرة  
الى نفسها لانها لا تحتاج ولا الضد لان كلا من الضدين يعتد الاخر بل هذا هو الهسولي كالاثنيتي  
الى المذكور والقياس الحسن لكن ليست حقيقة ولا اثني بالذات بل بالعرض **المتن** فدين ارتباط هذا  
القول بما سبق بوجه مختلفه وايته انا بالاقول لما بين في المتن السابق عدم عدا افلاطون العدم  
بين المبادا مبسلا كونه شرا اذا ان يبين في هذا المتن انه وان كان شرا يجب ان يعد منها لو كان مغايرا  
للهسولي مبسلا يذكروا ثم يصح قولنا اخر لا افلاطون وحرف التعليل اى بط هذا القول بما سبق بان لعل  
وجوب العدم مبادا ثالثا مغاير الهسولي الذي هو المقصود مما سبق وان شرا حتى يظهر خطأ هؤلاء  
لعدم فرقته من الهسولي وليس لتعليل كون العدم شرا كما قال اكثر الشراح فالمصدر اشار بقوله لانه اذا وجد  
امر الهسولي وحيز ومغوب الى اخره الى دليلين يضيح بهما افلاطون الاول هو انه يوجد في المبادا امر الهسولي  
وحيز وهو الصفرة فيوجد ايضا امر مضاد لها وهو ليس هو الهسولي لانها انما توجد في المبادا العدم  
المغاير للهسولي فقدم غير افلاطون اياه منها ركا والاولى ظاهرة لان الاعلى والحيز مستعد  
من اخر وهو ناقص منه في العلو والحيز بهما يكون الظلة ناقصة من النور والبرودة من الحرارة  
والسواد من البياض ولهذا تكون الظلة ضد النور والبرودة ضد الحرارة والسواد ضد البياض  
ولكون هذه الملازمة ظاهرة مسلمة عند الحكماء قال نقول بوجود امر اخر مضاد له بصيغة التكلم مع العدم  
والدليل الثاني هو انه يوجد في المبادا امر مغوب مشتاق اليه لانه لما كان الهسولي وحيزا يكون محبوبا ومشتاقا اليه

بج



فيوجد بينهما امر آخر مستعد من طبعه لا يشق ولا يشاق اليه بحسب طبعه وهذا العاشق المستأق  
من طبعه ليس هو الصورة ولا العدم بل هو الهوى فظهر ان الهوى والعدم ليسا امرا واحدا قال ويلزم على  
هؤلاء ان لا يكونوا متباعدين ان يشاقا الصدا لئلا يفسدوا لانهم لم يفهموا الهوى من العدم ثم قال  
لكن لا يمكن ان يشاق نفس الصورة الى نفسها لانها ليست بحاجة الى الشى لا يحتاج الى نفسه ولا يحتاج  
الى نفسها لا يشاق اليها اذا اشتاق شى الى شى انما يكون لاحتياجه اليه من هذا يظهر ان العاشق المستأق  
الذى نتكلم له ههنا ليس هو الصورة واما انه ليس هو العدم فينبه بقوله ولا الصدا لان الصديق يكون  
كل منهما مفسدا لآخر يعنى ولا يمكن ان يشاق صدى الصورة الى العدم الى تلك الصورة لان كلامه مفسد  
لآخر وكل شئ يكون كل منهما مفسدا لآخر لا يكون شى منهما عاشقا لآخر ومشاقا اليه فالعدم الذى هو صدى  
الصورة لا يكون عاشقا ومشاقا الى الصورة فتبين ان العاشق والمستأق اليها هو الهوى كما قال المصنف  
هذا هو الهوى واذا بين هذا كذلك يضيء افلاطون بما قال ويلزم على هؤلاء ان يشاقا الى نفس  
نصير اللى لعل هكذا لو كان العدم والهوى امرا واحدا بالكلية كما قال افلاطون ويتبعه يلزم ان يشاق  
شى الى نفس نفسه والتالى يطل فكذلك المقدم اما لا لزوم فلا نه قد ثبت ان الهوى مشتاق من طبعه الى  
الصورة فلو كان العدم عين الهوى كما افلاطون كان مشتاقا الى الصورة لكن الصورة مفسدة  
لعدم لانها كما حصلت يزول العدم فلو كان العدم عين الهوى لكان مشتاقا الى الفساد نفسه واما  
بطلان التالى فلا من كل شى يجب تحققه ويسعى ان يحفظه ولما قال ان الهوى هو العاشق للصورة و  
المشتاق اليها اراد ان يبين كيفية عشقه واشتياقه فقال لا ان شى الى الذكر والفتى الى الحسن وهذا  
الاستنباط ما خردا من افلاطون فانه شبه الهوى في تناووس بالانثى المشبهة الى الذكر والفتى  
المشتاق الى الحسن ومعنى التشبيه الاول على ما ذكره الشرح اليونانيون هو ان الهوى يحب الصورة ويشاق  
اليها كما يحب الانثى ان يجتمع مع الذكر ويشاق اليه لكن لا لاجل لذته الجماع وان كانت مقصودة من  
طبعها بل لاجل ان تكون كاملة طبعها من هذا الاجتماع وهذا يعلم من ان زيادة كمال الانثى هو التوليد  
ولهذا قال بعض الحكماء ان الانثى تخلق لاجل التوليد والنسل وهي مبذبة انفعالى الى قابله ولهذا  
تكون لا متعينة بحسب طبعها وبلا فرق بالنسبة الى هذا الولد والولد كذلك كما ثبت مفصلا في نافي النظر  
والقابل يحتاج في حصوله الفعل الى المبدأ الفاعل وهو الذكر في التوليد فالانثى تحتاج طبعها  
الى الذكر فتجده ويشاق اليه طبعها فيحصل منها التوليد بالفعل وتصير متعينة بالفعل كما وجد كمالها  
الطبيعى كذلك تبدأ انفعالى له قابله وعين متعينة لكنها تصير بالفعل ومتعينة في نفس الامر وتوجد  
بالصورة واذا اجتمعت معها يحصل منها المركب كالولد ولهذا يحب ويشاق ان يجتمع معها كما يحب  
ويشتاق الانثى الى الجماع مع الذكر وبالحق قد ساند ما قال بعض الشراح من ان الانثى تحب الذكر وتشتاق  
اليه لا لتكون كاملة منه بل لذته الجماع والهوى يحب الصورة ويشاق اليها لتصير كاملة فالتشبيه ليس  
ومن جهة الانثى واشتياها الذى ذكره ليس ان يزد من جهة الذكر الى الانثى واشتياقه اليها فلو كان تشبيه  
صحيحا لكان ان يقال الهوى يحب الصورة كما يحب الصورة ابها ولا يقل به احد وجه الدفع ان الانثى  
تحب الذكر وتشتاق اليه لتصير كاملة بحصول التوليد منها والذكر يحب النسل بالطبع كما قال المصنف في المتن  
الرابع والثلاثين من نافي النفس توليد كل ذى نفس ما يشاق به طبعه ويلزم منه ان يحب ويشاق  
طبعها الى الانثى التى لا يمكن ان تكون ساء النسل بدونها كما بينه المصنف في الفصل الثانى من اول السياسة  
المدنية لكنه لا يجزمها ولا يشاق اليها كالحمل لنفسه بل كالحمل لها والاشتياق الطبيعى العرفى يكون الى ما  
الاجيد واحد وكجمل من كسبه واشتياق الهوى الى الصورة من هذا القبيل كما بينه بعد مفصلا في

الهوى

ومعنى التشبيه الثانى اى قوله والفتى الى الحسن ان الفتى يشاق الى الحسن ويحب ليزين منه فان قالوا  
لما الحسن يحب ما لغيره لنفسه وهو مشتاق الى صدى اليونان من قالوا اى دعوى الحسن بل لا يدعى  
ما سواه اليه فان قلت ان الفتى صدى الحسن ولا شى من الاصداد يحب لصدقه ومشتاق اليه كما قال المصنف في  
المتن قال الفتى لا يحب الحسن ولا يشاق اليه قلت احد الصديقين المنزهين لا يحب الاخر كما ان الصورة والعدم  
كذلك وعلى هذا الاقبح لا يحب الفتى الحسن ولا يشاق اليه واما المركبان فتبين احدهما الاخر كما قال المصنف في  
سادس الاخلاق ان الارض يحب السحاب ثم يحج كل واحد من الثالين المذكورين وقال لكن ليست فتية  
والانثى بالذات بل بالعرض فان افلاطون كان يسمى الهوى انثى وفتية على الاطلاق بلا تقييدها والفتى  
انها ليست انثى ولا فتية بالذات لانها يكون بالذات كذا لا يمكن ان يتبدل منه الا بان يفسد فالهوى  
لو كانت فتية بالذات لما يمكن ان تنزى بالصورة ولو كانت بالذات لا معنى ولا كمالا انما كان شقيق  
وتصير كماله بالصورة بدون ان يفسد فتبين ان الفتى بالعرض اى بتبعية العدم لانها طالبة  
للصورة العدمية فيها **المتن الثانى والثالثون قال المصنف** لكنها قد تتكون وتفسد من جهة واحدة لا من جهة  
اخرى لانها من حيث انها تكون الشى الذى يكون فيها تفسد بالذات لان ما يفسد فيها هو العدم ومن حيث  
انها قوة لا بالذات بل بحسب ان لا تتكون ولا تفسد لانها لو كانت يجب ان يوضع شى اولي تكون منه حقا  
كونه موجودا ولكن هذا هو طبيعتها فيلزم ان يكون قبل ان تتكون لاني اقول الهوى هو الموصوف او  
لكل شى يمكن منه شى اخر اذا وجد بالعرض ولو فسد شى ينتمى اليه لخرافيشا قبل ان يفسد  
ثبت في هذا المتن ثمانية تعليمات الهوى انها ليست متكونة وحادة ولا فاسدة بالذات وانما يتبين لبيتين  
ان الهوى لا يمكن ان تتكون او تفسد بالنظر الى ذاتها ولكن تتكون وتفسد من حيث يتحقق فيها عدم  
الصورة الاحققة اى تتكون وتفسد استعدادها اليها ومن هذا يظهر انها والعدم ليسا واحدا  
بالكلية كما عزم افلاطون وليبين انه ذاهب الى انها قد تمت ابدية ولا نه لما قال فيما مر بعد اخرى  
انها تتولد وتكون وجعل عليه ان يبين باى وجه تتكون وباى وجه لا وتبين في امر ثلاثة يدعى  
اولا ان الهوى قد تتكون وتفسد من جهة وقد لا من جهة ثم ثبت ان الجزء الاول بان العدم الذى يكون  
في الهوى يفسد بالذات ثم ثبت الثانى بقوله ومن حيث انها قوة لا بالذات بل بالعرض لا تتكون ولا تفسد  
ويثبت هذا العجز وبكل جزئية بقوله لانها لو كانت الى اخره فيقول لكنها تتكون وتفسد الى اخره الهوى  
او قل المركب من الهوى والعدم تتكون وتفسد من جهة وقد لا تتكون ولا تفسد من جهة اخرى ثم  
ثبت جزؤه الاول بقوله لانها من حيث انها تكون الشى الذى يعيد فيها بالذات يعنى لان الهوى  
اى المركب منها ومن العدم من حيث انها تكون الشى الذى يوجد في الهوى كالعرض من حيث انها  
تكون عدما يتحقق فيها كالعرض تفسد بالذات اى من حيث انها عدم تفسد بالذات اى العدم يفسد  
بالذات كما صرح بعيد هذا حيث قال لانما يفسد فيها هو العدم وهذه الترجمة هي المطابقة لبيان  
اليونانية وجميع من جمى الآتين ترجوها بعبارة بعيدة عن مقصوده بل مفسدة له فانهم  
عبارة ترجيها هذه لانها من حيث انها شى فيه تفسد بالذات وهذه العبارة لا تؤدى مقصود المصنف  
بل تفسد لان شى فيه هو الهوى الذى يوجد فيها شى اخر لى العدم وعلى الترجمة الثلاثية يكون  
معنى كلام المصنف الهوى او قل المركب من الهوى والعدم من حيث انها هوى تفسد بالذات وهذا  
المعنى ليس مقصود المصنف بل ما فضل فانه يحكم بانها لا تفسد بالذات فاطلا واما لاسيما المتأ  
كثيرا من تاسيس وينداسيس وذا بارلوس ويقولون ما وس فانهم قالوا ان في كلام المصنف تضادا ونحن  
لم نزد ان نذكر خطاياهم لعدم الغاية لكن الخطايا الواقعة منهم ومن الترجمين والتأرجيف

اخرى

نفسه



في زمان الملوك العباسية ليست بجديدة فانهم كانوا عارفين بلسان اليونان معرفة سطحية فضلا عن ان يعرفوا  
دقائق عبارات المصطلحات المغلفة بل لم يصل احد من الشراح الى مقصوده ههنا سيميل لقبول معنى كلام  
هوان الركن من الهيولى والعدم يفسد بالذات من جهة ولا يفسد بالذات من جهة اخرى يفسد بالذات  
من حيث انه عدم وكه من مافي الهيولى اي يفسد بالعدم ولا يفسد بالذات من حيث انه هيولى فعلم من هذا ان  
الهيولى والعدم متغايران تغايرا **بينما** لعدم معرفة افلاكن هذه المغايرة لخطا فاما قال انها واحد بالكلية  
هذا هو الشرح الضيق المطابق لرئيس المرحقا ويرى صحة نقل شرح هذا الكلام على ترجمة لانها من حيث انها  
شيء فيه يفسد بالذات قال بعض الشارحين لان الهيولى لا تخطا ولا يصحبا لوجود وانما يصحبا للذات  
وليس لها وجود محض بل تأخذ الوجود من الصور ولها ذات وماهية محضه لانها قوة جوهرية  
فالمعروف ان الهيولى من حيث انها شيء فيه اي من حيث انها شيء توجد فيه الصورة اي من حيث انها توجد سر  
بالذات فانه اذا انعدم صورتها المعينة بغير وجودها واذا انضم اليها وجود **اخر** تأخذ وجودا  
اخر والذي يعدم وجوده ويأخذ وجودا اخر هو الذي يقال انه يفسد بالذات فكذلك يقال ههنا الهيولى  
من حيث انها شيء فيه اي من حيث وجودها يفسد بالذات وانما الهيولى بحسب ذاتها وماهيتها فلا تتكون ولا  
تفسد كما سيقول المصنف انتهى **اقول** هذا الشرح وان كان دقيقا لكنه ليس مطابق لمقصود المصنف لانه لا  
يفسد ههنا بالذات ولان هذا الشرح مخالف لقوله لان ما يفسد فيها هو العدم اي الهيولى ولا وجودها  
ثم اثبت الجزء الثاني وقال ومن حيث انها قوة لا بالذات بل بحسب ان تكون لا مستكنة ولا فاسدة يعني ان  
الركن من الهيولى والصورة من حيث انها قوة اي من حيث انها هيولى وماهيتها القوة بالذات اي لا يفسد بالذات  
بل يعدم الحثية بحسب ان يكون لا مستكنة ولا فاسدة واثبت هذا بكونه بانه لو كان الهيولى مستكنة وفا  
بحسب ذاتها وماهيتها لزم ان يكون هيولى قبل ان تصير هيولى وان تكون فاسدة قبل ان تفسد وهو محال  
فلا يمكن ان تكون ولا ان تفسد وتثبت الملازمة بانها لو كانت لوجبان بوجود في هذا التكون مو  
موضوع تتكون هي حال كونه موجودا لان ما لا يتكون يجب ان يتكون من امر موجود او لا لانه لا يتكون  
شيء من العدم لكن طبيعة الهيولى تقتضي ان يكون موضوعا اول للتكون تتكون منها حال كونها موجودة  
جميع الاجسام الطبيعية فلو كانت الهيولى كانت موضوعية او قبل ان تتكون وكذا لو كانت كانت  
فاسدة قبل ان تفسد وبقيت بعد لان كل ما يفسد ينتمي الى الهيولى لانه لا ينتمي الى العدم لكن طبيعة الهيولى  
تقتضي ان تكون باقية دائمة بحيث تنتمي اليها الفاسدات وتثبت المصنف من الجزءين سيقدم تعريفها  
حين قال لاني اقول الهيولى هو موضوع اول لكل شيء يتكون منه شيء اذا وجد لا بالعرض ولو فسد  
ينحصر اليه احر وكل جزء من اجزاء هذا التعريف يعلم بثبوتها من المتون المتابقة اما كونها موضوعية  
فلا توضع تحت الصورة ولا انه يكون التكون فيها وهذا الجزء بمنزلة الجنس لانه اعم من الهيولى ولما كان  
لجوهر الشان موضوعا ايضا كما يجدد فانه موضوع للصورة العرضية وكان يتقدم جزءه الذي هو الهيولى  
كالموضوع ولهذا سمي هيولى ثانية وصف الموضوع في التعريف بالاولى الهيولى هو الموضوع الاول الذي  
لا يدخل الى موضوع اقدم ويكون موضوعا للصورة الجوهرية وبهذا من القائلين بمتا الهيولى عن  
الصورة ومن الهيولى الثانية قوله لكل شيء متعلق بقوله موضوع اي موضوع اول لكل شيء قوله يتكون  
منه شيء حال كونه موجودا اي حال كون الموضوع الاول موجودا فالجميع الشارح الا الذين قوله حال  
كونه موجودا في الشيء والمعنى يكون منه شيء اي صورة حال كونها موجودة في الموضوع الاول  
لا بالعرض بل بالذات اي يفسد من الهيولى حين تكون الصورة موجودة فيها بالذات لانه لا يفسد  
لجوهرية حاطة في الهيولى بالذات لا بالعرض من اقول ليس بقيد للشيء بل حال من صير منه الرجوع الى

على وجهين  
تلاحظ

الموضوع الاول وس يكون المعنى الهيولى موضوع اول لكل شيء يتكون من هذا الموضوع شيء حال كون  
هذا الموضوع موجودا وباقيا في الشيء المتكون لان المراد من الشيء ههنا الجنس الطبيعي للشيء لان  
للتكوينات هي الجزئيات وصور الاجسام توجد بالقوة في الهيولى دون الاجسام فالهيولى هي الموضوع  
الذي تتكون منه الاجسام حال كونه موجودا فيها وبهذا يمتا الهيولى من العدم امتيازا ظاهريا لا  
الاجسام تتكون ايضا من العدم كما في اللق الناس والحسين والثالث والتسعين لكن لا كما لا يكون  
موجودا وباقيا في الشيء المتكون لانه لا يوجد ولا يمتا في الشيء المتكون كما حقق في التسعين المذكورين  
بل للشيء يتكون منه كما من احد منه وقوله لا بالعرض يشرح على وجهين قال سيميل لقبول معنى كلام  
عليه قوله يتكون منه شيء حال كونه موجودا لان المتبادر من تكون شيء من شيء حال كونه موجودا  
وباقيا في المتكون هو تكونه بالذات لا بالعرض فقوله لا بالعرض كما مضى انهم متا قبله فشره به ليتبين  
امتيازا الهيولى عن العدم بتبيننا اظهر فتمام المعنى ان الهيولى هو الموضوع الذي يتكون منه شيء حال كونه  
موجودا وباقيا بالذات لا بالعرض كما يتكون من العدم وقال سكندر الافروديسي على ما نقل عنه  
سيميل لقبول هذا القول لم يذكر لاجراج العدم وامتيازا الهيولى عند لانه خرج وقعه الامتيازا  
بقوله لما لكونه موجودا ولانه لا ينبغي ان يذكر في التعريفات الفاظ دالة على معنى بل ذكر لاجراج  
بعض اشياء يمتا في الهيولى في الاجسام المتكونة لكنها تتكون بالعرض مثلا للموضوع من الجنس الاحمر من  
لا يصير منها من لون الحمر الا بالعرض وان كان يوجد وينبغي في الصنف المتكون فالمصنف يقول على ما قال  
اسكندر الهيولى هو الموضوع الاول لكل شيء بلية صورة يتكون منه حال كونه موجودا في الشيء المتكون  
شيء بالذات لا بالعرض كما يجدد في حجرة الجنس في الصنف فان الصنف لا يقال انه يتكون من الجزء با  
بالذات والشرح الاول والى عندي من الثاني فان المصنف يحسب ههنا الهيولى التي يمتاها عن ثنائية  
بقوله اول ولا يمتا مع الهيولى الاول في التكون للجوهرية عرض ما لان في مثل هذا التكون يكون لاجراج  
الكل كما سيبين في محله فقوله لا بالعرض لا يمكن ان يذكر لاجراج اشياء يتكون منها الاجسام حال كون تلك  
الاشياء موجودة باقية فيها ولانه لا يخرج منه شيء حال كونه موجودا فيه العدم فقط بل يخرج بعض  
الاشياء التي قال سكندر الافروديسي انها تخرج بقوله لا بالعرض لان كون شيء من شيء حال كونه  
تكون بالذات على ما هو المتبادر في هذا القيد يخرج جميع الاشياء التي لا تتكون منه شيء بالذات فيخرج  
الاشياء التي قال اسكندر لا يتكون منها شيء بالذات ايضا فاما قال من انها تخرج بقيد لا بالعرض ليس  
بصحيح وما قال من انه لا ينبغي ان يذكر في التعريفات الفاظ دالة على معنى واحد فاما هو في الجرد  
لما في الرسوم لانه قد يذكر فيها الفاظ دالة على معنى لزيادة بيان الفاظ المقيدة كما فعل المصنف  
في تعريف الطبيعة في المتن الثالث من ثافي الطبيعة وفي تعريف المكان في المتن الثاني والاربعين من  
دايمها وفي مواضع اخر قال واذا صدق شيء ينتمي اليه لخرى اذا صدق كجوهري ينتمي اليه لخرى لانه  
اول فطرة ليس فيها موضوع وكل ما كان كذلك يدخل اليه المركبات اذا صدق لانه الصناد لا يمتا في  
فتنتمي اليها ولما كانت الهيولى امر باقيا متاخرا ينتمي اليه الفاسدات يستحيل ان تفسد والاكالات  
فاسدة قبل ان تفسد وانما كانت باقية بعد ان تصير فاسدة والتالي بكونه باطل فكذا القدم  
فالهيولى لا مستكنة ولا فاسدة هذا شرح هذا المتن اقول يمكن ان يورد على قوله لانها من حيث انها  
تكون الشيء الذي يكون فيها تفسد بالذات لانه من حيث انها تكون العدم الذي يكون فيها تفسدانه بط  
باطل لان العدم لا موجود والا لا موجود لا يفسد لانه لا يذهب الى العدم وما يفسد بالذات يذهب الى العدم  
كما كان يمكن اولا فالعدم لا يفسد ولا ان العدم فسادا فلا يمكن ان يفسد والا لكان فسادا لفساد

الاولى

بقوله يتكون منه



وان يورد ايضا ان المصروف في اول هذا المتن ان الحيوان او المركب منها والعدم قد يكون وتفسد من جهة  
وقد لا ثم يبين وجه فساد عدم فقط فلم يبين وجه تكملة ايضا واقول في الجواب عن الاول ان ما قاله المص  
رف من ان عدم يفسد الذات ليس على سبيل الحقيقة وعلى انه يفسد في نفس الامر بل نقول انه يفسد بالذات  
بالنسبة الى الحيوان لان الفساد يليق بعدم بسبب معناه لا بالعنصر ولا يليق بالذات وبسبب معناه  
اصلا بل بالعرض من حيث انه يفسد في هذا العلم او في هذا الوجود او في الوجود ذاته او في الوجود  
هذه الصورة الجوهرية او تلك وايضا ان عدم ليس بلا موجود بالكلية كالشيء الصنف بل هو امر دال على قلة  
واستعداد في الحيوان كما يعلم من المتن التاسع والعشرين من كتابنا من مباحث الطبيعة فيمكن ان يفسد  
بالذات بوجه ما وعن الثاني ان الفساد ليس عدم بالصورة بل كالطريق الى عدم الذي يستعقبه  
كصورة ما وهذا المعنى قاله المصروف في المتن الخامس عشر من ثانی الطبيعة ان عدم صورة ما وعن  
الثالث ان وجه التكون يعرف من معرفة وجه الفساد فلهذا لم يبينه ويورد ايضا ان المصروف  
ههنا الحيوان على الاطلاق وبلا نسبة الى شيء والتعريف يفيد معرفة الحيوان فيعرف على الاطلاق وبلا  
الشيء فيكون الحيوان معلوما على الاطلاق وبلا نسبة الى شيء وهذا مخالف لما قال في المتن التاسع  
والستين من انها انما يعلم بالنسب وانما قال في المتن الحادي والستين من ثالث الفلكيات انه يجب  
ان يكون مبادى الجسميات شتى والثالثات دائمة والفاستات فاسدة وحكم ههنا بان تميز ههنا  
الاجسام الطبيعية الفاسدة على الحيوان ليس بقابل الفساد بل دائما وهذا ناقض وان حكم في المتن  
الثاني والعشرين من مباحث ما بعد الطبيعة ان الفساد لا يكون بالعرض وحكم ههنا ان الحيوان يفسد  
وليس الاناقض صحيح وانما قال في المتن الاول من تاسع ما بعد الطبيعة ان الاشياء الدائمة تكون اقرب  
طبعا واشرف من الفاسدة ولما كانت الهبوط دائمة والافاسدة كما قال ههنا والصورة فاسدة ولا دائمة  
يجب ان يقر بان الهبوط اقرب واشرف من الصورة وهو امر فاسد لا يقبل احد وان المركب يفسد  
ذاته كما قال في المتن الخامس من سادس ما بعد الطبيعة فالحيوان يفسد فسادا ازديتيا لان كل  
يكون كذا الاجل شيء اخر يكون هذا الشيء الاخر ان يدرك منه اقرب في الجواب عن الاول ان تعريف الحيوان  
التكديهيها انما كان بالنسبة الى الصورة والجسم المركب واعطى بالنسب لانه لما كان الهبوط  
موضوعا فاما تكون كذا بالنسبة الى ما يكون موضوعا له وهو الصورة ولما كان يتكون منه شئ  
كونها موجودة فاما تكون كذلك بالنسبة الى المركب لان الذي يتكون منها هو المركب ولما كانت متحدة  
الفساد كان التعريف والاعلى المركب الذي يفسد وبالحيلة كان نسبة الهبوط الى الجوهر وهذا الشيء  
والموجود كنسبة الفاضل الى الصنم والمشتب الى الستر او الهبوط الى الشيء من ذوى الصور واللامتصور  
قبل ان تأخذ صورة كما قال المصروف في المتن التاسع والستين المذكور في الشئال وعن الثاني ان مبادى  
الدائمات يجب ان تكون دائمة كما قال في المتن الحادي والستين المذكور في الشئال واما مبادى  
الفاستات فبعضها فاسدة في الحيز كالصور والعدم وان كانت تحفظ دائمة في الكل وبعضها  
الحى الهبوطي مبادى مشتركة بين الاجسام الفلكية وما تحتها وان كان مع فروق كما سنبينه وفي كتاب الفلك  
الفلكي وهذا لا يمنع كون الفلك غير قابل لفساد دائما وعن الثالث ان فساد شيء بالعرض وعدمه  
كذلك يمكن ان يلاحظ على وجهين لانه يقال شيء بالعرض اذا فسد بسبب فساد موضوعه الذي فيه لا  
فساد نفسه وبهذا الوجه نقول ان الامراض تفسد من فساد موضوعها فسادا قطع عند فسادها  
واسمها افساد الموضوع ويقال فساد شيء بالعرض اذا فسد عرض في موضوعه الذي هو فيه وهذا الفساد  
ليس به سلبا بل هو فساد موضوعها وبهذا المعنى نقول ان الفاسد لا يفسد اذا فسد البياض الذي

فيه ويهدل

وهذا المعنى يقال تفسد الحيوان بالعرض اذا فسد عدم بوجه الصورة والوجود الذي كان يوجد الهبوط  
بالصورة الموجودة اولها والمصروف يتكلم ههنا في الفسادين في الكتاب العاشر المذكور مما بعد الطبيعة  
بل كان يتكلم في شيء يفسد بالذات في نفس الامر فانه عيّن في ذلك الحيز ان بعض الافساد مع كونه كذا في  
في نفسه يمكن ان يصير من بالعرض كما ان الغراب الذي هو سود في ذاته يمكن ان يصير احمر بالعرض  
لو صيغ بلون احمر وبعضها لا يمكن كقابلية الفساد والافاقيل لافساد لان ما يكون قابلا للفساد في ذاته  
لا يمكن ان يكون قابلا للفساد بالعرض قال لانه لا يفسد بالعرض لان الكون قابلا للفساد ولا قابلا  
الفساد من لوازم الطبيعة وما هيته التي لا يمكن ان تبدل ولو بالعرض كما ان الانسان لا يمكن ان يكون  
عينا طلقا والى هذا اشار حين قال في المتن القابل للفساد من عداد الاشياء التي يوجد فيها البتة ما يليق  
بها والالكان شئ واحد بعينه قابل للفساد ولا قابلا للفساد قال في المتن في شرح هذا القول وان كان  
هذا صافا بحسب الطبيعة لكن لا يلزم منه ان لا يفسد الله تعالى ان يفسد الفاسدات بالذات لا فاسدة بل  
هو قادر عليه وعن الرابع ان الامور الدائمة انما تكون اقرب واشرف من الفاسدة اذا كان النسبة بين الاشياء  
المصنفة بصفة وفي هذا السؤال الرابع انما نسبت الهبوط الى قوة بطبيعتها وناقضه جذا الى الصورة و  
والفعل فقد النسبة ليست بشئ وعن الخامس ان القاعدة القائلة ان كل شئ يكون كذا المبدأ شئ اخر  
يكون الشيء الاخر ان يدرك منه لا يجري في الجسم والهبوط لان ما هو محمول في القضية المذكورة وهذا  
السؤال اعقوبه الجسم المركب يفسد لا يصدق على الهبوط والمركب مع انه يجب ان يصدق على كل طرف يجري  
القاعدة المذكورة **المتن الثالث والثامن قال المصروف** واما المبدأ بحسب الصور هل يكون واحدا او  
كثيرا او كم يكون فاليق عنه وبيانه بالاستقصاء من وظائف الفلسفة الاولى فليترك الى ذلك الوقت  
واما الصورة الطبيعية والفلسفة فستبحث عنها فيما سيبين بعد فان يكون المبادى واية وكم يكون لكن  
مبينه متا بهذا الوجه لكن يتكلم بعد اخذين مبادى اخرى **اقول** لما حكم المصروف بان مبادى الاجسام ثلثة  
الهبوط والصورة والعدم وبين الهبوط الاولى والعدم الى ههنا ولربيب الصورة مع انها مبادى  
داخلية كالهبوط ومضاييف لها على ما قال المصروف في المتن السادس والعشرين من ثانی الطبيعة واذ بان احد  
المضاييفين ينبغي ان يبين الاخر ايضا كان لسائل ان يقول قد حصلنا بيانا ذلك الذي معرفة الهبوط الاول  
المضاييف للصورة فيبين لنا الصورة كما بينت الهبوط حتى تحصل معرفتها ايضا اجاب المصروف ارى وفعل  
وهذا القول مورا ان يبين عين اولها التحل المناسب لتعليم الصورة وبين ثانيا انه سيبين عن الصورة  
الصورة الطبيعية وفعل الثالث خاتمة بيان المبادى ووزايعا ان يتكلم بعد هذا المبدأ الخرفقال ولا انما  
المبدأ بحسب الصورة هل يكون واحدا او كثيرا او كم واية يكون فيانه مع الدقة من وظائف الفلسفة الاولى  
يرى بالنظر الاولى ان اراد بالصورة ههنا الصورة الطبيعية لانها المناسبة للهبوط الاولى ولا الصورة  
التي ينبغي ان يبين ههنا هي الصورة الموضوعية بين مبادى الاجسام الطبيعية وهي الصورة لكن يعلم بالعلم  
بالنظر الثاني ان الامر ليس كذلك بل اراد بالمبدأ بحسب الصورة جنس الصورة المجردة ولا تعرف هذا كما  
ينبغي ذكر ما قال في المتن الثالث من ثانی ما بعد الطبيعة من ان في كل جنس العلة يؤخذ واحد او بحسب  
يكون اشتراكه معنوي في البؤى واعلم انه يوجد في الخارج واحد او هو فاعل الكل وحركه واحد او هو  
الاول لكل واحد اول هو الصورة الاولى وواحد اخر هو غاية الكل والاولان اي الفاعل الاول والهدف  
والهبط الاول اعلى ما بينه وبين رتبة القربى في مقدمة هذا الكتاب احسن بيان يكون بالنظر الطبيعي لان الحكم  
الطبيعي طلب ومبدأ كلاهما بالافساد وجدا للهبوط الاولى بالكون المجزئ ووجدا لفاعل الاول بالكون  
كما وجده المصروف في الكتاب الثامن من التسماع الطبيعي واما الاخير ان الصورة الاولى والغاية الاخير

نفسه  
س وايضا يكون

الطبيعية



فلا يتأنيان لنظر الطبيعي بل الصفة الفلسفية الأولى وهذه الصورة الأولى أراد المصنف قوله وأما المبدأ  
محسباً الصورة لانهما متضادان في المبدأ الأول ومبدأ الأجناس الطبيعية ومركب مع المبدأ الأول يا هابل  
ليسير إلى أصل الصور والطرف الآخر الذي يكون في جنس الصورة صورة أولى على الإطلاق منها يوسد  
الاشتراك المعنوي في شأنا الصور كما بين المبدأ الأول التي هي على الإطلاق في جنسها والصورة الأولى  
على الإطلاق وان كانت واحدة بالعدد لانه العقل والموجود الذي يرتبط به وينوّه عليه الغايات وحل  
الطبيعة كما قال المصنف في المتن السادس والاربعين لكن المصداق بالمبدأ المحسب الصورة بمناسبة ما للصورة  
الجزئية فانه بالاستقصاء انما يتبين ان المبدأ المحسب الصورة هل يكون واحداً أو كثيراً وإذا كان كثيراً  
فكم عدداً يكون ولا يكون ليس من وظائف الحكمة الطبيعية بل من وظائف الفلسفة الأولى فيلزم بانه  
بالاستقصاء الى ذلك الوقت ويخرج ما وعد في الثاني عشر من الفلسفة الأولى فيلزم بانه  
بالاستقصاء الى الحكمة الطبيعية قد بحث عنها ايضا لكن لا بالاستقصاء بل بالاحتمال وبالنظر الى وجوده  
ثم قال وأما الصورة الطبيعية والقاسية فسنبحث عنها فيما سيبين بعد قال زيار لوس وبعض آخر  
ان كلمة الواو ههنا للتفسير لان كل صورة طبيعية قابلة للعناد فالتفسير هو الصورة الطبيعية  
وهي القابلة للعناد فسنبحث عنها ومقصود من هذا التفسير ادخال النفس الناطقة في الصورة الطبيعية  
واقول ان الواو ههنا للتفسير بل العطف الخاص على العام ليسير الى ان بعض الصور الطبيعية  
كالنفس من الناطقة ليس بقاسية فحصل كلامه انا سنبين بعد عن جنس الصورة الطبيعية والقاسية  
فان النسخ عنها من وظائف الحكمة الطبيعية وهذه الصورة هو المصداق للمبدأ ومبدأ الأجناس المتكونة  
فان قلت الحكيم الطبيعي يبحث عن الصورة الفلكية الحركة كما يظهر من ثامن الطبيعي مع انها ليست بقاسية  
العناد ولا طبيعية فاستفاد من كلامه ههنا من ان الطبيعي انما يبحث عن الصورة الطبيعية والقاسية  
ليس بصحيح قلت ان بحث الطبيعي عن صورة الافلاك الحركة ليس على الإطلاق من حيث انها صورة جزئية  
عن كل مادة بل من حيث تكون مبادى الحركة وهذه الحقيقة يكون لها نسبة الى الحركة والحركة وهذا يكون  
لان بحث الطبيعي بالقصد عنها كما سنبينه في اول الكتاب الثامن من الطبيعي ثم قال فان يكون المبادى  
وايه ولم تكون سببية مشاهير الوجه يريد انه قد بين بحقوق المبادى بما ذكر في المتن السابقة لكن  
بيانه هذا ليس بطريق الاستقامة وبالذات لان هذا العمل ليس من وظائف الطبيعي بل فعل هذا  
تارة بطريق الاخر فبرء الذاهب الاخر القاسية للقدمات الذين وضعوا بعض الاشياء التي لا  
لا يمكن ان تكون مبادى مبادى وتارة ملبسا بلباس الجدل والفلسفة الأولى وبين اية تكون هي  
وبين هذا حين وجد وجوب المبدأ والمضاد بين الصورتين والعدم وبين كم عدد ان يكون انما ثلاثة  
كما علم تمام وهذه الخاتمة تطابق المتن الاول فخرج من باب دخل منه اولاً ثم قال لكن سنستكمل  
بعد من سبب اخر قال ابن رشد لعل المراد من المبدأ الاخر المبدأ الاول الذي يبحث في هذه الكتب  
الثمانية لانه كل ما بحث عند المصنف كان لاجله فالمراد به ابتداء تعليم العلم الطبيعي لان  
ابتداء تعليمه بالحقيقة وعلى الإطلاق من الكتاب الثاني واراد به الطبيعة التي هي مبدأ الحركة  
والتي يشروع ان يبحث عنها في الكتاب الثاني وقال الشارح المراد الاول كذب لان المصنف يبحث في  
الكتاب الثمانية لاجل المبدأ الاول بل يبحث عنه فيها لاجل الحركة كما سنبينه في اول الكتاب الثامن و  
والثاني كذا ايضا كما سيعرف من بيان ربط الكتاب الثاني بما قبله والثالث ليس لان المصنف يقول  
سنقول بعد اخذ من مبدأ على الإطلاق بل في المبدأ بالآخر فراه بالقول الذي ذكره هو الاشياء  
الحقيقية المبدأ المذكورة فاحذره بالوجه الآخر كما سنبينه في بيان ان سباط الكتاب الاتي

لكن

ليس

مادة

بما قبله ونحن اردنا ان نذكر بعض ابحاث متعلقة بما سبق فقول **الباب الاول في المبدأ المادي** سيبين المصنف  
اول الكون والعناد المبدأ الاول بالعدد والتفصيل وسينكشف في طبيعتها وحوالها بالتحقيق والدقيق  
وفيه بحث الشرح عنها على وجه الكمال ونحن سنبحث فيها ايضا على غاية التفصيل لكن لرفع اشتغالك اليه اردنا ان  
نعلم اهمتها على وجه الاحمال والاختصار وفيه فصول **الفصل الاول** فان المبدأ الاول موجود بالذات  
في الخارج بالقوة وجوهها فاض علم ان كونها موجودة فيه قد علم مما ذكر المصنف في هذا الكتاب الاول الثاني  
ان الاجسام الطبيعية تبدل في الخارج تبدل اجزئها بحيث لا يحفظ فيها اسم نوع الجسم المبدل وتعرفه  
ولا يتغيران بل يتغيران ويتبدلان قطعاً وكل ما يتبدل في الخارج كذلك يجب ان يوجد فيه موضوع يفرش  
تحت التبدل والتكون كما يمكن ان يرى في التبدلات العرضية التي ترى فيها موضوعاً تقع عليه فالاجسام  
الطبيعية يجب ان يوجد فيها موضوع يقع هو عليه وموضوع هذا التبدل الجوهرى هو المبدأ الاول  
ويمكن ان تعلم هذا من حال الفاعل الطبيعي فانه هو المبدأ المبدل لشيء اخر من حيث انه اخر كما عرف المصنف  
في المتن الثاني من تاسع ما بعد الطبيعة وكل ما يتبدل الفاعل الطبيعي انما هو على او شئ له هو على والا  
لما يمكن ان يقع عليه فله فوجب ان يوجد المبدأ وله المبدأ حتى يتبدل واحداً منها فيتبدل وايق  
ان كل ما يتكون حقيقة هو المركب الطبيعي كما قال المصنف في المتن الرابع والستين من اول الطبيعي واي  
التابع عشر من سابع ما بعد الطبيعة وفي المتن الرابع عشر من الثامن منه وكل مركب طبيعي يحصل من المبدأ  
والصورة الداخلة فيه وايضا لولم يوجد المبدأ لما ذكرنا من الافراد الداخلة تحت نوع لانها هي العلة  
الرئيسة لتكونها لان كل كثر باعد يجب ان يكون له هو على كما قال المصنف في المتن التاسع والاربعين  
من الثاني عشر ما بعد الطبيعة ولهذا عرف الواحد بالعدد في سابع ما بعد الطبيعة بانه الذي يكون  
يكون مائة واحدة وايضا يوجد في جنس الموجودات فعل محض هو طرفه على كالمبارى تعالى الذي  
هو على جميعها كما برهن عليه المصنف في ثامن الطبيعي والتاسع والثاني عشر مما بعد الطبيعة ويوجد  
افعال مختلطة مع القوة كالمركبات فيجب ان يوجد قوة في جنسها ايضا وهذه القوة من حيثها طرف  
ادنى تكون في ذاتها عادية من كل فعل لانه كلما وجد في الخارج احد المتضادين يجب ان يوجد فيه الآخر  
ايضا كما برهن في المتن الثامن عشر من ثاني الفلكي ولما كان المبدأ احوالاً يكون بلا شبهة موجودة  
اي موجودة بالقوة لا موجودة بالفعل كما بينا في المتن الثامن والستين من اول الطبيعي وجوه  
بالذات ولا موجودة بالعرض سبباً فتراها بالعدم على ما علم في المتن التاسع والستين منه امكنها  
موجودة بالذات فيعلم من كونها جزء الاجسام الطبيعية الموجودة بالذات ومبدأها بالذات  
وهو الموجود بالذات المنقسم الى الفعل والقوة ومن كونها موضوعاً اولي للتكون الجوهرى حتى  
ظن اوائل الحكمة ان المبدأ فقط موجودة على الإطلاق وانها الجوهرى وطبيعة الاشياء كما بين في المتن  
الثامن من ثاني الطبيعي واخافهم فلا طون فقال فما هو وفي في سوفستيا وفي مواضع اخرى ان المبدأ  
لا موجودة والمصنف المتوسط اي قال انها موجودة بالفعل موجودة بالقوة فقط ولهذا قال في المتن  
الثاني عشر من اول الكون والعناد المبدأ يكون هذا او موجودة بالقوة فقط واتما على الإطلاق  
فليس هذا ولا موجودة الى اخره وهي اى المبدأ الاول جوهرها انها من الجوهر وكل قسم جوهرى هو  
فالمبدأ الاول جوهره ونسبته الصغرى بانه كلما قسم المصنف الجوهر منه الى ايا والصوره والاولى المصنف  
منها كما قسمه في المتن الثاني من ثاني النفس وفي المتن السابع من ثامن ما بعد الطبيعة وفي المتن الثاني  
من الثامن منه ولا انها لولم تكن جوهر لكان الجوهر من الجوهر كما كان المبدأ جوهره من الجوهر  
والثاني بعد فكن المقدم لانها طبيعة على ما بين في الفصل الاول من ثاني الطبيعي والطبيعة جوهر ولا انها

بالج

مادة



تقبل الصورة الجوهرية بلا واسطة وجميع الاعراض بالواسطة وكل ما كان كذلك جوهر فالحق هو جوهر  
ولقد قال الفيلسوف في المتن الثامن من سابع ما بعد الطبيعة الهبوطي جوهر لها لو لم تكن جوهر فاق  
لشيء غيره يكون لا فرق فلا غير ما يجيء عليها ويذهب منها وهي تنويعا واعلم ان بعض الجواهر تام ومركب وهي  
التي توضع في الخط المستقيم في سلسلة مقولة للجوهر وبعضها لا تام وبسيط وهي التي توضع في الخطوط  
المجنية في السلسلة المذكورة والهبوطي الاول ليست من القسم الاول بل من الثاني والا لما كان حصل  
منها ومن الصنعة واحد بالذات ولانه لما كان الجوهر المركب التام هو الجوهر لياقة واصالة كما يستفاد  
من فصل مقولة الجوهر وهذا يقال في المتن الثالث من ثاني النفس الاجسام ترى ان يكون جوهر اريد  
لزم ان يكون يحكم بكون الهبوطي تحت الجوهر دائما كالمستوية اليه ولهذا قال في المتن التاسع والسبعين  
من اول الطبيعة انها تؤول الى الجوهر وجوهر بوجه ما وفي المتن الثامن من ثاني ما بعد الطبيعة ان الهبوطي  
ليست شيئا اكسوها وقال سميت بغيره في شرح المتن الثاني والخمسين من اول الطبيعة الهبوطي والهبوطي  
مبدأان حقيقيان للجوهر الذي هو الجسم المركب وكل منهما له الهبوطي والصورة ليس بجوهر بالذات بل جوهر  
فقط وليس بجسم بل جسمين والوهو اشار اذ مؤيد المصريح سمي الهبوطي جسمين انتهى والجوهر بسيط  
الذات تام فتمان احدهما صورة والاخر فعل كذا نعلم من المتن الثاني من ثاني النفس والهبوطي جوهر بالقوة  
والصورة جوهر هو فعل ومن تركيبها يحصل الجوهر التام ويكون واحدا بالذات كما علمنا في المتن  
لثامن عشر من ثامن ما بعد الطبيعة وفي المتن السابع من ثاني النفس وما بينت الى ههنا فقم عدم  
قمتها الى الصفة الهبوطي بحيث المقبول السهروردي وعدم ورود ما اورده على المشايخ في المطارحات  
على ما فهمنا من انه اذا لم يبق من رسم الهبوطي الا الوجود كانت ماهيتها نفس الوجود بل لوجبة الوجود  
اورده عليهم في حكمة الاشراق من ان حاصل ما سموه هبوطي يرجع الى انه موجودا وجوهرية شبيهة بالهبوطي  
عنه وهو ليس بامر وجودي وقولنا وجود ما امره حتى لانه لا مضرورة له في الاعيان وما كان كذلك لا يولد  
الا في الذهن فالهبوطي لا يوجد الا في فاستقوه هبوطي ليس بشيء له موجود في الخارج بل هو امر من اعتباري  
ونفهم ايضا كونه تعريفي الهبوطي المعطيين من المصلا اول هو ما ذكر في المتن الثاني والثامن من الكتاب الثاني  
وهو ان الهبوطي هو الموضوع الاول لكل شيء يتكون منه حال كونه موجودا شيئا لا بالعرض ولو فسد ففسد  
اخر ما بعد وقد شجناه فيه والاخر هو ما ذكره في المتن الثامن من سابع ما بعد الطبيعة ليقوله في الهبوطي  
هي التي ليست في ذاتها شيئا ولا كما ولا شيئا اخر اذ لا ما يتجدد في الوجود وسبب هذا ان الموضوع امر  
مغاير لما يوجد فيه كما علم من المتن الثاني والاربعين من الكتاب السابق والهبوطي الاول موضوع اخير  
لجميع المقولات البسيطة لان المقولة البسيطة اما جوهر او واحد من الاعراض التسعة والاعراض  
تخل على الجوهر في وجوده والمراد من لفظ الجوهر ههنا هو الصورة الجوهرية التي هي الشيء الذي يوجد  
منه الاعراض في الكل والجوهر له الصورة على الهبوطي لانه يوجد فيها فكما ان الجوهر من حيث هو جوهر ليس  
مغاير للاعراض من ذلك الهبوطي او قل الموضوع الاخير لكل امر مغاير للجوهر اي الصورة والكم والكيف ولذا  
الاعراض من ههنا ليست في ذاتها شيئا اكسوها ولا كما الى اخره وعلى فيه بقوله لان الهبوطي شيء يحمل عليه كل  
واحد من هذه وذاتها وان كل شيء مقولة متغايرة لانه عندما يحمل على الجوهر وهو على الهبوطي فاهو اخير  
بالذات ليس شيئا ولا كما ولا شيئا اخر فغنى التعريف هو ان الهبوطي الاول يجب ما هيته ليست بجوهر تام  
ولا صورة وفعل وليست كما بالفعل ولا كيفا بالفعل ولا شيئا من بقاء القوة بل هي مقولة لا عرض بالقوة كما  
ابن رشد في بيانه واليه اشار المصنف في المتن الثاني والثامن من الكتاب السابق حين قال ونسب  
لها جوهر بالذات بل ببيان لا يكون ولا تستند **الفصل الثاني في ان الهبوطي الاول ثبت وجودها في**

لكن

**في الحكمة الطبيعية** اوله ابن رشد في شرح الكتاب الاول من الطبيعة وفي شرح المتن الثاني والعشرين  
من الثاني منها ان ابن سينا عزم انه ليس من وظيفة الحكيم الطبيعي ان يبحث ويبرهن على ان الهبوطي الاول  
توجد في الخارج بل هو من وظائف الفيلسوف الاول والحكيم الطبيعيين باخذها مسئلة الثبوت ويبحث  
عنها بعد هذا كما عزم ان اثبات الصنعة الاولى اي الوجب تعالى ليس من وظائف الحكيم الطبيعي بل  
من وظائف ما بعد الطبيعي وعلى هذا الزاى كان سمي بقصود من فانه قال في شرح المتن الثامن من اول  
الطبيعة ليس من وظائف الحكيم الطبيعي ان يبين انه يكون للاجسام الطبيعية مباد وضا صبر  
ولهذا لم يهتم المصنف بهذا البحث بل هو من وظائف الفيلسوف الاول واليه هذا الراى ذهب بعض المتأخرين  
ايضا منهم من يحسب قس يقبلون ما شافانه قال في شرح المتن الحادى والخمسين من اول الطبيعة ان  
ارسطو لم يبين ان الهبوطي موجودا بل يبين كونه من المبادى وانه وكيف يكون واستدل ابن سينا  
عليه بانه الهبوطي الاول مبدأ اول للاجسام الطبيعية والمبدأ الاول علم لا يبرهن صاحب هذا  
العلم على وجوده في ذلك العلم كما علم المصنف الاول في الكتاب الاول من التحليل الاول والذات البرهات  
لأوجبان يتركب من المقدمات الاول اعترضا والوسطى القديما العرفي وليس في علم من العلوم  
مبدأ اقدم من مباديه يستحيل ان يبرهن عليها فيه فالهبوطي الاول لا يبرهن للحكيم الطبيعي على وجودها  
وبانه كما يكون الصنعة الى المصنوع كذلك يكون الطبيعة الى الاجسام الطبيعية كما علمنا في العلم  
الاول في مواضع كثيرة لكن لا ينظر صفة من التصانيع الى المادة الاولى لشيء من المصنوعات  
بل الى مادته المخصوصة كما ينظر الحاد الى الحديد والقيان الى الحجر والحطب والطيب الى البرق الاشياء  
القابل للصنعة فالحكيم الطبيعي لا ينظر الى الهبوطي الاول الى الاجسام الطبيعية لانه لا يبرهن على وجودها  
فعل ابن رشد عنه في الموصفين المذكورين وقال قال ابن سينا الطبيعي لا يتكلم في المادة القرية  
لكل شيء ولا يتكلم في الاولى ولا ينظر اليها الا الفيلسوف الاول واما كون اثبات وجودها من وظائف  
الفيلسوف الاول فثبت بان الهبوطي الاول في غلة الجوهر ومبدؤه وكل غلة الجوهر ومبدؤه يبحث عنه الفيلسوف  
الاول كما قال المصنف في المتن الثاني عشر من سابع ما بعد الطبيعة فالهبوطي الاول يبحث عنها الفيلسوف الاول وهذا  
بحث المصنف عنها بالفعل في المتن الثامن من سابع الفيلسوف الاول وفي المتن الرابع من ثامن ما بينت  
وجودها فيها واقول لشيء هو ان اثبات الهبوطي الاول من وظائف الحكيم الطبيعي لان الحكيم الطبيعي  
ينظر مضافا وجبر ان الحد الاوسط الاقول القوي الذي يبرهن على وجودها وكل من ينظر مضافا  
في وجدان الحد الاوسط الاقول القوي يبرهن على وجودها فمن وظائفها ان يبينها ويبرهن على وجودها  
وتثبت الصغرى بانه لا يمكن ان تثبت الا بالبدل الجوهرية لانه ثبت انه يوجد سوى الصور الجوهرية  
المغايرة بعضها بعضا امر لا يكون موضوعا لها ويوجد مع كل واحد منها كما علم من الكتاب السابق فلما  
كان النظر الى البدل الجوهرية من اصول نظرية الحكيم الطبيعي وراساها وكان هو الحد الاوسط  
القوي لاثبات الهبوطي كان اثباتها من وظائفه قطعاً ولا ينبغي ان يثبت احد على ما قلنا بل يجب عليه ان ينظر  
الى ما كتب المصنف في المتن الثاني والاربعين من الكتاب السابق الى اخره الى ما كتب في الفصل الاول من اول  
الكون والعناد فانه بين في الاول انه يجب ان يبرهن تحت كل بدل موضوع يقع عليه البدل ويثبت  
في الثاني انه يوجد يكون على الاطلاق يوضع تحت مادة ما واليه هذا ذهب اكثر المشايخ ولهذا قال  
ابن رشد في مقدمته للكتاب السابق للحكيم الطبيعي ان يعلم الهبوطي الاول والحكمة الاول  
ان يعلم الصنعة الاولى والغاية الاولى نعم قد يبحث عنها الحكيم الاول ايضا لكن بحثه مغاير لبحث  
الذي يبحث عنها الطبيعي كما فصلنا في الفصل الثالث من البحث الاول للمقدمة وما ذكره المصنف من ان



دعوى ان لا تدل على شئ من العلم انما يبرهن على وجود موضوعه برهان قوي لا تدل  
مبدأ اقدم منه لكنه يبرهن عليه وينتهي برهان افي واما الثاني فلا تدل على شئ من العلم  
المجردة عنها في الفلسفة الاولى لانها مجردة عن كل مادة بل هي مبدأ الاجسام الطبيعية نعم قريب  
عنها بطريق التبعية وبجانبية اخرى ولهذا ليس باخر من لو بحث عنها في الكتاب السابع والثامن منها كما ذكر  
في التلخيص الثالث بل اقول انما ذكر المصنف ما ذكره في الطبيعة على ما يدل عليه لفظ الاوسط المذكور  
البيد فانه اثبات طبيعي بلا ريب **الفصل الثالث في ان الحق الاول لها بالنظر الى ذاتها فعل ما امر**  
قسم بعض الحكماء العلم الى الفعل والصور وهو الصوري وهو الصورة الجوهرية الكاملة الطبيعية التي بها يقال  
شئ وهذا كمال المصنف في المتن الثاني من في النفس كصورة الحيوان والنبات والفرس والادسان للجوهر  
الفعل الجاهل والى الفعل الوجودي ولا بد فيهم هذا يقولون ان القوة على ثلثة اقسام احدها قوة فاعلة  
وثانية قوة منفعة وثالثة قوة امكانية والقوة الاخيرة ليست الا ان تكون شئ غير موجود في الخارج قابل  
لان يوجد فيه بايجاد العلة القادرة لايجادها بان تكون اصدارة في وقتها ولهذا قالوا انها عدم امتناع ما لا يكون  
كالورد في ايام الشتاء فانه قوة امكانية مسبوقة بها في الترتيب مع علة وكالعالم قبل ان خلقه الله تعالى فانه  
كان في قوة امكانية وقابل لان يوجد فاجده الله تعالى بقدرته ولما كان يقابل لكل قوة فعل يقابل هذه القوة  
الامكانية الفعل الوجودي الذي به يوضع شئ بعد ما كان اولا في تلك القوة وفي قوة علمها خارجا عنها  
ويقال وجد بالفعل في نفس الامر ويعقد في سلسلة الموجودات فالمتولد فيما نحن فيه تكون الان في قوة  
منفصلة بالنسبة الى الفعل الصوري الذي يقبل فيها كما في الموضوع وليست في القوة الامكانية ككونها  
صادرة وموجودة في نفس الامر من علمها فتكون في الفعل الوجودي كالفعل في القوة الامكانية او قل يكون  
لها فعل به تكون موجودة في الخارج موضوعا بالفعل خارجا عنها كما قال سقراط في موضع شرحه  
لكتاب الصور وتلا مبدء وكثيرون واخرون من لا يميزون بين ما كان في القوة والآن في القوة  
جنس وسما ليس ولبس ومبني هو لا وهو ان الهيولى الاولى بالنظر الى ذاتها موجودة بالفعل  
خارجا عنها بوجوه خارجي مغاير لوجود كل موجود اخر وكل ما يكون موجودا بالفعل خارجا عنه  
خارجا عنها بوجوه كل موجود اخر يكون له فعل بالصورة به يكون بالفعل ولا يكون في القوة  
وقوة المصدر فقط كما كان قبل فلهيولى الاولى بالنظر الى ذاتها يكون لها فعل به تكون الان خارجا  
عنها ولا تكون في القوة الامكانية وقوة المصدر فقط وهذا فعل وجودي وقال بعض الحكماء  
الاولى منظورة بذاتها فلهيولى الثانية اي فصلها ذاتها لانها في ذاتها متميزة عن الصورة والهيولى  
الفلكية وكل ما يمتاز عن شئ بمتاز عنه بفعل بالضرورة لان المميز والفاضل هو الفعل كما قال المصنف  
في المتن التاسع والاربعين من سابع ما بعد الطبيعة فلهيولى الاولى منظورة بذاتها فعل طبيعي اي فعل  
ذاتي ولحق بعض الشراح من المضاري بالهيولى الاولى صورة الصورة النوعية الجوهرية صورة جوهرية لجزء  
مقارنة لها دائما وتبعها بنسبها وفصلها وقال انها صورة جوهرية بجزء مقارن للهيولى دائما غير مقارن  
عنها انما مشترك بين جميع الاجسام الفلكية والعنصرية هي ماهية نوعية لا فرق لها الجزئية وسماتها  
صور ولا متعينة من نفسها متعينة بالصورة النوعية بها لوجود الهيولى في الخارج بالفعل وبها يحصل ان  
الطاق وسماها صورة الجسمانية ومقدار اتصالها امتدادا ووزن الجسم المطلق مستعمل في نفسها مع  
قطع النظر عن الصورة النوعية والامتداد وان صورة الجسمانية الجوهرية جزء منه وتبعه جميع من علم  
بعد من حكمنا الاساطير الا ان ابن رشد ويحيى المقتول السهروردي وبقايعا ووزنهم اكثر علما  
ان هذا مذهب ارسطو ومن جاء بعده من الحكماء المشايخ حتى في عصرهم انهم اثبتوا الهيولى بان الجسم

متصل قابل للاتصال والافصال والارتصال الى الصورة الجسمانية لا يقبل نفسه ولا صفة الجسم  
ليس بالاتصال فقط ففيه ما يقبلها وهو الهيولى وتبعه ايضا من علم الاثني سقراط وتلا مبدء  
في حجة انما هي الصورة الجسمانية بالهيولى لانها في انفسها انفسها بنسبها وسائر حكمنا الاساطير فانه  
وبعض الشراح المصنف لابن سينا اشتوها بما بينها ارسطو وسائر المشايخ كما عرفت في الكتاب الاول  
المشروح مفصلا قال ابن سينا في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من العن الثاني من منطق الشفا  
ان يعلم ان كل جسم من متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم من حيث هو الجسم المشاهي من حيث هو متناه  
والشاهي ليزم كل جسم بعد ما يفور من الجسمانية حسبا ولذلك قد يعقل الجسم حسبا ولا يعقل شئ  
ما لا يوضع بالبرهان فالشاهي ليس داخل في ماهية الجسم فالسطح ليس جزء من الجسم ومع ذلك  
فانه وان كان كل جسم متناه فانه لا بعد ليس بواجب حصولها في الجسم بالفعل فان الكوة  
هي كوة جسم وليس يحيط بها الا نهاية واحدة وليس يعرف من انبعاث الفعل متميزة بل الجسم  
انما هو جسم لا نه من شأنه وفي طياته بحيث يمكن ان يعرف فيه ثلاثة ابعاد على الاطلاق ومقاطعة  
على حد واحد مشترك في تقاطعها على حد واحد وهذه صورة الجسمانية فالشاهي الذي يمكن ان يعرف فيه  
بعدا ثم يعرف اخر يقاطعه على قائمه ثم ثالثا تقاطع الاولين على المقاطع الاول على قول ثم هو الجسم  
ثم اذا اختلف الجسمان بان احدهما يقبل ابعادا والآخر لا يقبل ابعادا او اثنين منها او ثلثة منها او اربعة  
من الابعاد التي في الجسم الاخر فانه لا تقاطع في ان يقبل ثلثة ابعاد على الاطلاق والنتيجة فيها هي  
من الابعاد على ما ذكره في موضع حيث يقبل ثلثة ابعاد على الاطلاق وحسب ومن حيث يقبل ثلثة ابعاد بعينها او  
ثلثة هي موجودة فيه بالفعل ان يمكن من حيث يقدر وذلك من حيث انه يقدر سواء كان التقدير لا يقدر  
ان امكن او بعينه والصورة الجسمانية التي هي صورة الجوهرية التي لا يربط فيها جسم من جنس الجسم  
الاول وهي صورة جوهرية بجزء مقارن لها والعين المقارن التقدير في الابعاد الثلاثة تقدير واحد  
او غير محدود من العرض الذي من باب الكم والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرف له ان يختلف بحسب  
الكية ولا يختلف بحسب الصورة فان الشبهة بان شكل شكلها يحفظ عليها ان يكون بحيث يعرف  
انبعاث ثلثة مطلقا في العلم بالصورة المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين  
فيها من الابعاد طولها وعرضها وعمقا بالفعل والقوة اذا حدد ذلك الشكل فانه ان شكل الشمع يشك  
كوة كان معرضا لنسبة ابعاد محدودة هي غير المحدودات المعنية التي يقبلها اذا كان شكله شكل مكعب وذلك  
يكفيه والمادة يحفظ جوهر ماء ويزن حجمه عند التحلل فيكون في شئ له جوهرية النوعية فضلا عن  
الجسمانية الجسمانية وتغير مقدار الجسم ثم قال والجسمانية بالمعنى الاول لا يقدر بشئ البتة لان المقدور  
يجب ان يكون مساويا للمقدور او غاليا له او متغيرا منه والمساوي لا يقدر بالمساوي ولا يجمع بل بما يخالف  
المقدور ولا يشعر بكون غاليا لا يقدر فاما لا يكون غير غاليا فما يما ينسب مقدرة بل لا بد من ان يكون غاليا  
لبعض ما يجانس مقدرة وكذلك ما يقدر فلا يقدر بهيولى المعنى الذي لا يخالف به جسم جسمه ان يكون  
مقدورا او مقدرا فاذا انما يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الاخر فذلك هو الكية وان كان ما يقع  
فيه المساوات والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم حسبا فليست الصورة الجسمانية هي  
الجسمانية التي هي الكية بل الجسمانية التي هي عرض جسمانية بمعنى لغوي وقال في الفصل الثاني من المقالة الاولى  
من طبيعيات الشفا والجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن ان يعرف فيه امتداد وامتدادا حقيقيا طوعا  
على قولهم وامتدادا ثالثا مقاطع لها جميعا على قولهم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم  
حسبا وليس الجسم حسبا بانه ذو امتداد ان ثلثة مقرونة فان الجسم يكون موجودا ذاتيا وان عرفت

في جميع



وان عرفت الامتدادات المتوحد في فعله فان الشئعة او قطعة من الماء قد تحبب في ابعاد الفعل  
ملولا وعرضا وعمقا رودة باطرافها ثم اذا استبدلت شكلا بطل كل واحد من اعيان تلك الاعداد المتوحد  
وحصلت ابعاد امتدادات لوزي والجسم باق جسيمته لم يمتد ولا يتبدل والصورة التي اوجبت ابعادها  
كونها بحيث يمكن ان يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل وتساوي الى هذا في غير الموضع ولهذا ان  
الامتدادات العينية هي كية اقطار وهي الحقيقة وبذلك صورته وجوهه لا يتبدل وهذه الكية ربما يمتد  
بذلك اعراف فيه او صور كالماء يستحق فيزداد حجم الكون هذا للجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له ميا  
ومن حيث هو كائن فاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي فالمبادي التي بها يحصل جسيمه منها ما هي  
اجزاء من وجوده وحاصله في ذاته وهذه اولي عندهم بان يستحي مبادي وهي اثنان احدهما قائم  
مقام الحسب من الترتيب والآخر منه قائم مقام صورة الترتيب وشكلها من الترتيب فالقائم منه مقام  
الحسب من الترتيب يستحي هيولى والقائم منه مقام الصورة الترتيب يستحي صورة فاذن صورة الجسمية  
اما متقدمة لسائر الصور التي للطبيعية اجناسها وانواعها وامكانها لا تفك هي عنها فيكون هذا  
الذي هو الجسم كالحسب للترتيب هو ايضا لسائر زوايا تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها متقدمة او  
مع الجسمية فيه فيكون ذلك جوهرا اذا نظر الى ذاته غير مضاف الى شئ واحد خالكا في نفسه عن  
هذه الصور بالفعل ويكون من شأنه ان يقبل هذه الصور ويقترن بها ثم قال في موضع للطبيعية  
ان الجسم بما هو جسم مبدأ هو هيولى ومبدأ هو صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة او شئت صورة  
نوعية من صورة الاجسام وان شئت صورة عرضية اذ اخذت الجسم من حيث هو كالا ينص او  
القوى والصفات وليوضع له ان هذا الذي هو هيولى لا يتجزأ عن الصورة قائما بنفسها البينة ولا يكون  
موجودة بالفعل الا بان يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل وتكون الصورة التي تزول عنها الوان  
زوالها انما هو مع حصول صورة اخرى ثوب عنها وتقوم مقامها الصند مقامها الهيولى بالفعل وقال  
في الفصل الثاني من المقالة الاولى من الهيا الشفا واما المقدار فلفظه اسم مشترك فانه ما يقال له مقدار  
وعني به البعد المقوم للجسم الطبيعي الى الصورة الجسمية ومنه ما يقال له مقدار ويعني به كية مستقلة  
تقال على الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت الفرق بينهما اي في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفين  
الثاني من المنطق وفي الفصل الثاني من المقالة الاولى من الطبيعية الشفا كما عرفت انفا وليس ولا واحد منها  
مقدار فالمادة ولكن المقدار بالمعنى الاول وان كان لا يقارن بالمادة فانه ايضا متوحد في الوجود للجسم  
الطبيعية فاذا كان مبدأ الوجود لها لم يجز ان يكون متعلقا بالقوام بها بمعنى انه يستفيد بالقوام من الحسب  
بل الحسب يستفيد منه القوام هو ان متقدم بالذات على الحسب وقال في الفصل الثاني من المقالة  
الثانية من الهيا الشفا وان معنى هذا السهم للجسم في ما يقال من ان جوهرا طويلا يعنى هو ان الجسم  
هو الجوهرا الذي يمكن ان يفرض فيه بعدا كيف شئت ابتداء فيكون ذلك المبدأ هو الطول ثم يمكنك  
ان تفرض ايضا بعدا اخر مقاطعا لذلك البعد على قوائم فيكون ذلك البعد الثاني هو العرض ويمكن ان  
فيه بعدان ثالثا مقاطعا لهما من على قوائم يتلاقى الثبوت على موضع واحد ولا يمكن ان يفرض فيه  
ابتداء عموما بان هذه الصفة عن هذه الثلاثة عليه ثم قال وهكذا عيما يعرف الجسم وهو الجوهرا الذي  
كناصورته وهو بها هو ما هو ثم سائر الاعداد المعروضة في نهايتها ايضا وانكاله وا  
واوضاعه وورثته معقولة له بل هي اقلية الجوهرا ولو انك اخذت شئعة فشكلها بشكل اقترن لها  
الاعداد بالفعل بين تلك النهايات معدومة مقدرة معدومة ثم اذا عرفت ذلك الشكل لم يبق شئ منها  
بالفعل واحدا بالشئ في تلك الحد الذي لا يحد بل حدث ابعاد اخرى مخالفة لتلك بالعدد هذه الاعداد

هي التي من بابا لكم فان القوان كان جسمها كالفلك مثلا لم يزل ابعادا فليس ذلك له بما هو جسيم بل  
لطبيعة اخرى لصورة التسمية حافظا لكانه الثانية فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لها  
فلنا من فرض الاعداد الثلاثة وهذا المعنى غير المتعارف من الجسمية التعليلية فان هذا الجسم من حيث  
له هذه الصور المتوحد جسيمها اخر باه اكثرا واصغر ولا يناسبه بانه مساو لمعدومه او عادله  
او متناهية او مبين وانما ذلك له من حيث هو مقدار حيث خروجه وهذا الاعتبار له غير اعتبار  
الجسمية التي ذكرنا ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلل ويتكاثف بالتشخيص والزيادة في مقدار  
جسميته ولا يتخلل جسميته التي ذكرناها ولا تتغير وقال السعد التفتازاني في شرح المقاصد ان قوله  
اجزاء الشاؤون على ان كل جسم مركب من الهيولى والصورة الجسمية للجوهرا ثبوت بانه لا يبطل كون الجسم متناها  
من اجزاء لا يتجزأ اصلا او يتجزأ وهذا لا يثبت انه متصل بنفسه كما هو عند المنصورين بل لا  
نظر الى ذاته وكل ما كان كذلك فله امتداد جوهري يتبدل عليه المقادير المختلفة اعني الجسم التعليلي  
الذي هو من قبيل الكائنات كالشئعة التي تجعل تارة نار مدورة وتارة مكعبة وتارة مسطحة وقبيل  
الجزء ذلك ونعم حقيقة الجسم لا يعقل بدون تعقله بل لا بد له في باري النظر من الجسم من هذا  
الامتداد الجوهري الذي له الامتدادات العرضية الاخيرة في الجهة الثالثة فليس هو خارجا عما عرفت  
الجسم بل هو عندنا فلا طون واتباعه نفس الجسم ويقبل الانفصال لذاته وعندها سطو واتباعه  
جزء منه حال في جهة اخرى هو القابل للانفصال لان القابل يجتمع مع المقبول والاتصال المتبع  
ان يتوحد الانفصال فلا بد من جوهرا قابل للانفصال والانفصال يبق معها ويتبدل عليه الهويات  
الاتصالية المختلفة باله لتخصص وهو السهم الهيولى والجوهرا للمال بالصورة الجسمية وتحقيق ذلك ان  
اول ما يدرك من الجسم هوية امتدادية لا تتعدم باعدام مقدار عنها وحدوث اخر ولا يعقل الجسم  
بدون تعقله بل انما لا يعقل في باري النظر من الجسم شواها وهم يستوفا بالانفصال والمتصل  
بمعنى الجوهرا الذي شأنه الاتصال ويعنون بالانفصال الذي هو شأن ذلك الجوهرا كونها بحيث يفرض فيه  
الاعداد الثلاثة المقاطعة الاخيرة في الجهة الثالث وان كان فقط الاتصال يطلق على معان اخرى عرضية  
اضافية كقولنا الجسم حيث يتجزأ بحركة جسم اخر وكون المقدار متحد النهاية بمقدار اخر كصلى الزاوية  
او غيرا ضافية كقولنا الشئ حيث اذا فرض لنفسه حدث مشترك هو بداية لاحد جسميه ونهاية  
كالسطح لقسم الجسم والخط لعتي لخط السطح والنقطة لعتي لخط والمصل بين العنق فصل الجسم  
بميزان احد نوعيه وهو المقدار عن الآخر وهو العدد ويقع على الجسم التعليلي لانه ذات اتصال بهذا العنق  
وعلى الصورة الجسمية لانه ذات اتصال بمعنى الجسم التعليلي وعلى الجسم الطبيعي لانه ذات اتصال بمعنى  
الصورة الجسمية ثم لا يخفى ان تلك الهوية الاتصالية لا يتوحد بينها عند طر كان الانفصال بل تتعدم  
ويجوز هويتان اخرتان مع القطع بانه يتوحد في اتصال والانفصال امر واحد هو القابل لهما  
بالذات للفرق الضروري بين ان يتعدم جسيم بكيته ويحدث جسيمان اخران او يتعدم جسيمان ويحدث  
جسيم ثالث وبين ان يتفصل جسيم فيصير جسيمين او يتصل جسيمان فيصير جسيما واحدا كما لم يمتد  
في كونين او ماء الكونين يجعل في جرة فذلك الامر الباقى في الحالين هو المراد بالهيولى وهو شئ  
محمول ليس في نفسه بواحد ومفصل لمتبع طر بان الكثرة والاتصال عليه مع بقائه بحاله ولا كثرة و  
مفصل لمتبع طر بان الاتصال عليه بل وحرته واتصاله بحول الصورة الاتصالية فيه وانفصاله  
وكثرته بطر بان الانفصال عليه وان ثبت سقوطه وسقطه ما ادعوه من انه يوجد في الهيولى صورة  
جسمية جوهرية ما عدا الصورة النوعية الجوهرية بان النفس على ما عرفت في المصنف في المتابع من تارة





ففي قوة امكانية فقط قال الشارح لو بين المراد من الفعل الوجودي هكذا الانما الغرض في هذا ان يقال ان الوجود  
الاولي موجود في الخارج وليس في قوة امكانية اعني قوة علمية فقط غير صاد ولا خارج عنها كالا مودر  
المستقبل بل موجود خارج علمه وجوهرية ومغايرة للقوة وكلها معاها لكن المصنف لم يسم الوجود  
الاولي فعلا او شيئا يكون له فعل او شيئا يكون بالذات بالفعل في موضع من كتب بل انما سماها قوة وموجودة  
بالقوة في مواضع كثيرة كما مر ولهذا قلنا ان حصول الواحد بالذات تنبئ به ما يحصل من القوة والفعل  
كما قال في المتن الخامس عشر والسادس عشر من ثمانية ما بعد الطبيعة وفي مواضع اخرى لو كان الوجود  
فعلا كاذبا لكان شقوف من الجاز ان يقال في بيان حصوله انه يحصل من الفعل والفعل مع انه لم يقبل  
احد كذلك ولا ينبغي ان يقال اضداد ثم قال وقالوا ان الفعل الوجودي مما قال به الفيلسوف في المتن  
عشر من ناسخ ما بعد الطبيعة فانه قال فيه ان الفعل الوجودي لا يكون له قوة بل بالقوة فالقوة المص  
حكم ههنا حكما ظاهرا بان الفعل هو وجود شيء وهذا ليس بالفعل الوجودي الذي يوجب شيئا  
خارجا ملها واستفاد من قوله الفعل هو ان يوجد شيء بالفعل الوجودي ومن قوله لا كما نقول بالقوة  
القوة الامكانية المقابلة للوجود الفعلي ثم قالوا بل المصركاة قال ما اعطيت القوة العاكلة الفاعلة  
والقوة المفعلة فقط بل اعطيت ايضا قوة اخرى ظاهرة من تقسيم الفعل هي القوة الامكانية حين  
قال لا نقول الممكن لهذا الشيء الذي ليس بعد الا ان يتحرك شيئا او يخرج من اخر فقط بل من اخر ايضا قال  
الشارح عبارة المص الاولي وان كانت في اكثر تراجم الاولين وفي الشرح الكثيرة اليونانية كما نقلوا من ان  
الفعل هو ان يوجد شيء لا كما نقول بالقوة لكن ان اظن ان هذه العبارة سقيمة كما قال اليسار يولي فيلي  
وان سلم انها صحيحة لا يستفاد منها شيء للفعل الوجودي والعبارة الصحيحة لكن يوجب بالفعل  
لا كما نقول بالقوة كما ترجمها في وقتي اليان في لسان معصود المص ههنا ان بين الفعل والوجود  
بينه يبين الوجود بالفعل والوجود بالقوة لان القوة يقولون بعض الاشياء يوجد  
بالفعل وبعضها بالقوة يبين المص الثاني حين يقول لا كما نقول بالقوة كما في المنسب العطار وافي  
الكل النصف اى في كل المصداق وضيقه بسبب انه يمكن ان يخرج وكان العالم لشيء لم يتفكره لكن لم  
يقدر ان يتفكره ثم يبين الاولين ويؤكد بان الفعل كالباني بالنسبة الى المبنى والميقظ الى الناسم  
والمبصر الى الغامض وظاهرا انما يبين هذا الكلام الاشياء التي توحيد بالقوة والتي توحيد بالفعل  
لان الباني والميقظ والمبصر ليسوا فعلا بل يوجدون بالفعل والمصريين هذا بالفصل لان الشيء  
اذا كان في القوة يوجد بوجهه واذا كان بالفعل يوجد بوجهه اخر ثم يعلم من هذا معنى الفعل علما ظاهرا  
لانه يعلم ان الفصل حاله مقابل للقوة والاشياء التي يكون هذا الحال لها يقال موجودة بالفعل والتي يكون  
مقابلها لها يقال موجودة بالقوة وايضا لو كان العبارة الصحيحة كما نقلوا اعتمد المص من عدم تعذر  
الفعل حين قال ولا ينبغي ان يطلب تعريف جميع الاشياء التي فان الفعل والقوة بيتان والبسائط  
لا تعرف كما قالوا لكنه اعتمد العبارة المقولة ليست بصحيحة وثبت الملازمة بان العبارة المقولة لو كانت  
صحيحة لكان المص مرفا له بانه هو ان يوجد شيء حذا او رسا فلم يكن اعذاره من عدم تعريفه صحيحة  
وايضا ان العبارة المقابلة لهذه العبارة التي بالقوة وتؤيد كون هذه بالفعل لا الفعل على ان عبارة  
بالقوة وقعت في الموضع المذكور في خمسة مواضع وعبارة بالفعل وقعت في اربعة مواضع تكون هذه  
الرافعة اللاحقة فكما وقعت في اربعة مواضع عبارة بالفعل مقابلة لعبارة بالقوة فكذلك ينبغي ان  
ان يقع هذه العبارة الاولى مقابلة لعبارة بالقوة وايضا يستفاد من ما ذكرنا من النسخ التي ذكر المص في  
الموضع المذكور حيث قال فيما يكون وكيف يكون ما يوجد بالفعل ليس كما ظاهرا لان من هذه ومن امثاله وان كان

والسادس عشر

الاولي

قوة امكانية

ففي اول الجسيم طبيعى الى موضع الجسيم الذي هو فعل له مقدما عليها وهذا الجسيم حاصل من القوة الطبيعية  
وبانه يتحقق في الانسان ان يكون جسيما وهذا لا يمكن ان ينشأ من نفسه الناطقة لانه لا جسيمية له  
ولا هيولانية ولا يمكن ان يعطى الاخرى والاهيولانية شيئا ان يكون هيولانيا وجسميا انتهى ما  
قال الشارح ينبغي ان تعرفوا ولا ان التكلم بالذات الهيولي الاولي مغاير للتكلم بوجودها اي لوجود  
يوجد به الهيولي والان تتكلم بالذات الهيولي ثم ستتكم لوجود موجود بها فذات الهيولي الاولي موجودة  
في الخارج وجوهر لادام كما بين سابقا موجودة خارج قوة علمها كالموجود بربية من كل فعل يات  
ولهذا سميت محضة وموجودة بالقوة فقط لانه بهذا الوجه يحصل منها ومن القوة الجوهرية معا  
واحد بالذات اي الجسيم الطبيعي كما علمنا المعلم الاولي حين سماها بهذا القوة كما قال في المتن الثاني والثاني  
من النسخ الاولي السابق وفي المتن الثاني عشر من اول الكون والعناد وفي المتن الثاني في كتاب  
النفس وفي المتن الثالث من ثمانية ما بعد الطبيعة وفي المتن الخامس عشر من ثمانية ما بعد الطبيعة  
محصورة وقد فصلنا هذا المقام في كتاب الكون والعناد ثم قال ثم قول ولا ان الراي الاولي لا يراي  
منه لان الفعل الوجودي فيما نحن فيه ليس الا الهيولي الاولي وكل فعل يكون لذي فعل فليز من ان يكون  
الهيولي فعل الهيولي وايضا ان الفعل الوجودي هو الهيولي الاولي فاقالوا من ان الهيولي الاولي يكون له  
فعل وجودي هذان لانه لا يجوز ان يقال الشيء يكون لنفسه لان ما يكون له الفعل فيجب ان يكون امرا  
والفعل الذي يكون له امر اخر مغاير له مع انه اذا كان الفعل الوجودي هو هذه الهيولي الاولي كما نقولنا  
الهيولي الاولي يكون لها فعل وجودي وقولنا الهيولي يكون لها الهيولي الاولي بمعنى واحد والتا في طبر  
الفاصل فكذلك المقدم وايضا ان الملاقاة على الهيولي الاولي في الفلاسفة المستفيضة لها دائما قوة  
لان الفعل مضادة للقوة كما قال في الثامن من سادس ما بعد الطبيعة لانه كان يقول الهيولي الاولي موجود  
بالقوة ولا موجود بالفعل قال في المتن الثاني عشر من اول الكون والعناد ونقول لان بابا الفخضا رتبة  
يكون من الاولي موجودا على الاطلاق بوجهه ومن الاولي موجودا دائما لان هذه الهيولي الاولي موجودة بالقوة  
ولا موجودا بالفعل فاذ هب اليه سقوط من وراءه فالفلاسفة المصرفانهم قالوا ان الهيولي موجود بالفعل  
وفعل واما ما استدعاه على رتبهم فهو استدلال بوجود الاعم لاثبات الحضور هو استدلال الموجودات  
لما كان يتقسم الى الفعل والقوة كما علمنا المعلم الاولي في المتن الثالث من ثالث الطبيعيات وفي المتن الحادي عشر  
من اول الكون والعناد وفي المتن العشرين من رابع الطبيعيات وفي المتن السابع من الثاني عشر من الطبيعيات  
وفي الفصل الثالث من الثالث عشر من ثمانية ما بعد الطبيعة وفي مواضع اخرى كان الاستدلال المذكور هكذا الهيولي موجود  
خارجا عن علمها فتكون فعلا او يكون لها فعل وهذا الاستدلال كان يقال هذا الشيء حيوان فيكون نشا  
وهذا فاسد فكل ما ذكرناه بل كان يجب ان يقال الهيولي موجودة بوجود خارج علمها فتكون امرا  
او قوة او فعل يكون اما بالفعل او بالقوة فان هذا الاستدلال صحيح لان الهيولي قوة وبالقوة هذا ثم اعلم ان الغير  
سقوطين مثل ما سترس ويلبس قالوا المراد بالفعل الوجودي والهيولي المتصفة به هو الوجود بالفعل  
المقابل للوجود بالقوة وهو الوجود الخارج فان الاشياء وجودي حقيقة وجود بالفعل الوجود  
خارجي وجود بالقوة اي وجود في قوة العلم والهيولي المتصفة بالوجود بالفعل والوجود الخارج  
لا المتصفة بالوجود بالقوة بان يكون في قوة امكانية لانه في قوة علمها فقط غير صاد عنها بل الموجودة  
في الخارج يوجد خارجا جليسا الموجود خارج علمه القادرون عنها العبارة اعلمنا ما عداها وايضا كقولنا  
كذلك بكونه سقوف من اللان من دلالة التي ذكرها في كتابه وهي هذه فثبت ان الهيولي شيء ليس في قوة  
امكانية فقط بل في علمه الادلة المذكورة انما قالوا انه لم يرد ان يثبت شيئا الا ان يكون الهيولي

نسخ



ما ذكرنا تحقيرا يكون ما قالوا من ان الفعل الربوي يستفاد من المنزلة المذكورة لغوا ثم قال ولو سلم  
 صحة العبارة المفقولة عنهم لا يستفاد منها الوجود والقدرة الامكانية كما لا يخفى ثم قال في رد ما قالوا  
 من انه يظهر من تفسير المصنف للفعل قوة اخرى سوى القوة الفاعلة والمفعلة هي القوة الامكانية انه  
 لا يستفاد منه هذه القوة الاخرى اي القوة الامكانية بل يقول المصنف ان ما عدل القوة الفاعلة والمفعلة  
 الكاشيتين مع الحركة المعنوية لئلا من علمها كالكون باثباته والكون مبنيا لوجودها بقوة فاعله و  
 منفعله لا يخرج بين بل هو كمالا بضرار والتفعل والكون منصرفا والكون متفعلا كما بين في آخر فصل  
 القول المذكور انتهى ونحن نقول يمكن ان يجاب عن بعض ما قاله الشارح في الرد عليهم تركا ذكره مخافة الاطراء  
 واحالة الى فطانة القاطنين ثم قال الشارح ان الراي الثاني ان يكون الوجود الاول منظورة بذاتها ذات  
 فعل ما بعد طبعه ذات فعل ذات كبر لان الفصل يتوقف على الجس و لا يكون بدونها فلو كان في الوجود  
 فصل كان فيها ايضا جسيم بالضرورة فكانت مركبة من الجسيم والفصل وكل مركبة تام من الجسيم والفصل  
 مركبة تام فكون الوجود الاول المحوطة بذاتها جوهرا مركبا تاما وموضوعة في الحظ المستقيم المستقيم في  
 سلسلة مقولة الجوهر وهذا املا يقبله احد من اولي الاثبات اما الدليل المذكور في الاثبات هذا الراي  
 ثور من عدم معرفة الفرق بين المنفصل والمتفرق في اصطلاحنا وبين التميز الاصطلاحي ايضا لان  
 كون شيء منفصلا ومتفرقا عن الاخر مغاير لكون شيء متمازا عن اخر لان كل ما يتفصل ويتفرق من آخر  
 يجب ان يتحقق فيه حالان احدهما ان يشارك مع ما يتفصل منه في امر مشترك بينهما والاخر ان يتفصل  
 ويتفرق منه بفصل فاصل يخص به مثلا الانسان يتفصل ويتفرق من الفرس فهو يشارك له في الحيوان  
 وذو النفس والجسم ويتفصل ويتفرق منه بفصل فاصل يخص به اي التعلق ولهذا يكون كل منفصل  
 ومتفرق من آخر مركبا من المشترك بينهما والفصل الخاص به والتمياز عن الآخر لا يجب ان يكون متمما لشيء  
 بفصل يخص به بل يكفي ان يكون هو متمما بنفسه من اخر كما تميز البشاة نط بعضها من بعض كما لا يخفى  
 وما قلنا مستفاد مما قال المصنف في المتن الثاني عشر من عاشر ما بعد الطبعه حيث قال فيه الانفصال والاشياء  
 متماز لان المتماز من شيء وما يميزه هو منه لا يجب ان يميز منه شيء والمنفصل من شيء منفصل منه  
 شيء انتهى والوجود الاول للعناصر تميز بنفسها من الصور وهو الاول فلا بد وما عداها ومن اجل هذا  
 الفرق ذهب الكندي وشي الا يفرق على ما قال البرنس الكبير واداد الثاني ان الوجود غير متماز عن الوجود بل  
 متماز كما يقول الجاهلون واستدل على ما ادعاه بان قال ان يكون الواجب تعلقا والوجود اجزا او يكونا  
 منفصلين بالفعل لا يجوز ان يتفصلا بفصل والذات كذا وهو حلالها بسطان الاجزاء لشيء منها اصلا  
 فيكونا واحدا وعينا انتهى وهذا التعليل فاسد غير متبع لما ادعى لانه لا يلزم من عدم كونها منفصلتين  
 بفصل كونها واحدا لهما متمازا لان بالذات فان الواجب تع فعل محض ثم عند جميع الحكماء والوجود محض  
 انفس من الكل انتهى انما قولنا ما قال ابن سينا في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن الثاني من  
 منطق الشفا مبيحا ان يعلم الى قوله بل الجسيم تام هو جسيم حق واما هذا القول على الجسيم تاما هو جسيم لانه  
 من شأنه وفي طبعه بحيث يمكن ان يفرض فيه ثلاثة ابعاد على الاطلاق الى قوله فهو الجسيم فلا يخفى انما ان  
 به عند الجسيم الطبيعي وسعد الجسمية حقا حقيقيا كما هو المتبادر من سياق الكلام او ربما ارشاد  
 حقيقيا او غيرهما تعريفا فاعلم ان اذ لا لا في غير من عليه اولاد بان امكن ان يفرض بعده ثم بعد  
 يقاطع على قائم ثم ثالثا يقاطع على قائم ثم اتم اعتبارا في كيفيته امر موجود في الخارج حقا الى الجسيم  
 الطبيعي و امر موجود فيه على غير ابعاد القوة الجسمية الموجودة في الخارج على غير ابعاد ثانيا بان يفرض  
 الشيء حقا حقيقيا انما يكون بعد ان يعلم وجوده لان مطلبه هو موجود مقدرة على مطلب ما هو كما اذا

الكسندر وسيد

المعلم الاول في الكتاب الاول من كتاب البرهان وفي مواضع اخرى قبله من جاء بعده من الحكماء وابن سينا ايضا  
 والصورة الجسمية للجوهرية ليس وجودها معلوما فكيف تحدد فان قلت وجودها معلوم بالضرورة  
 كما صرح اكثر حكمائنا الاشراق في كتبهم قلت لو كان كذلك لعلمه بالضرورة ايضا والاول بالاشراق لا لحد  
 طولان الحكماء كالفريقين والاطلاقين والرواقين والكلابيين والعقورين وايضا الكثرة  
 والمشتابين لكنه لم يعلم احد منهم كما يعلم من كتب ارسطو وشروحه القديمة والحديثة واما بعض الشارحين  
 القائلين بوجودها فليس من الحكماء بل من علماء ارضاء اليونان واما سقراطس فهو ليس من الحكماء بل من علماء  
 تضاريا الذين جاء بعدهم في سينا بعد مضي اربعمائة سنة وبعده كما تبين من كتابه في حكايا الاشراق واذ لم  
 يعلم احد من هذه الحكماء مع كمال جوده ذهنيهم وتام اشتغالهم في معرفة الجوهر ان يكون الحكم بالضرورة  
 معلوم بالضرورة حكما باطلا قطعيا وان اراد الثاني في علم الجسيم الطبيعي بما ذكره في حقا حقيقيا صحيحا  
 في سقراطس الجسمية بما ذكره في حقا حقيقيا بطلان رسم شيء في حقا حقيقيا انما يكون بعد علم وجوده كما  
 صرح به اكثر الحكماء والعلماء بل ابن سينا ايضا في اول منطق الشفا والصورة غير معلومة الوجود فلا  
 رسم حقيقيا بل مراد ان الثالث هو مع كون غير محتمل لان براد من كلامه هذا يكون نقيضه  
 عبثا وهذا لا فائدة لا يفرغ على تعريفا اللفظي من ثمة من الحكم المتصل في حقا حقيقيا مع انه انما هو بصديقه  
 اذ ان يدعى بما قال ثانيا ثم اخذت الحاشية بان احد ما يقبل احد الابعاد او الاثنين منها او ثلثها  
 اكبرا واصغر من الابعاد التي في الجسيم الاخر فانه لا يخالفه فانه يقبل ثلثة ابعاد على الاطلاق البتة  
 وخالفه فيما قبل من الابعاد على ما ذكره من حيث يقبل ثلثة ابعاد على الاطلاق جسيم على الاطلاق ومن  
 حيث يقبل ثلثة ابعاد بعينها او هي موجودة فيه بالفعل ان امكن فهو بحيث يقدر وذلك له من حيث  
 انه يقدر سواء كان لا بعينه او امكن او بعينه والصورة الجسمية التي هي صورته الجوهرية التي لا يرد  
 فيها جسيم على جسيم هي من جملة العنصر الاول وهي صورته الجوهرية لجوهره وليست عرضا والعنصر  
 العرضي المقدري في الابعاد الثلاثة قد يحدودا او غير محدودا فهو العرض الذي من باب الحكم  
 والجسيم الواحد قد يرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة ما يمكن ان يرد عليه  
 من ان ما قلت من ان كون الجسيم بحيث يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد على الاطلاق على حد واحد  
 مشترك تقاطعا على قائم هي صورته الجسمية ليس كذلك بل هو الجسيم العقلاني من مقولة الحكم المتصل  
 والافا الفرق بينهما فاجاب بما حاصلا ان الابعاد تؤخذ في الصورة الجسمية للجوهرية بطريق  
 الاطلاق والاباهيم ولا يخالف جسيم يتحقق هذه الابعاد المطلقة المبهمة فيه الاخر لثقلها فيه  
 ايضا بالافرق ولا يقدر هذه الابعاد شيئا ولا تقدر بشيء والابعاد تؤخذ في الحكم المتصل العرضي  
 بطريق التعيين ويختلف يتحققها جسيم لاخر وتقدر يمكن لا يخفى عليك ان ذلك انما يصح بقرينات  
 الصورة الجسمية والالكان فمنها عنه كعرف العنقا وعنه معنى لشيء وهي لم تثبت مع ان ما قال  
 من ان الابعاد الماخوذة في الصورة الجسمية للجوهرية مطلقة مبهمة والابعاد الماخوذة في الجسيم  
 التعييني معينة وكون الجسيم غير زائد على جسيم اخر في الصورة الجسمية و زائد على اخر في الجسيم التعييني  
 مع ان كلاهما ماهية نوعية ما على ما قالوا وكون افرادها متميزة بحسب التعيينات النوعية والاشياء  
 حكم قوله والجسيم الواحد قد يوجد بحيث يفرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة  
 فان الشبهة باي شكل شكلها لا يحفظ عليها ان يكون بحيث يفرض له ثلثة مطلقا ويختلف مع  
 كل شكل ما يتحدد ويتعين في ان الابعاد طولها وعرضها وعمقا بالفعل او بالقوة اذ احدث ذلك الشكل الى  
 اخره ما نقلت عنه لا يجوز به نفعا فان كون الشبهة بحيث يفرض له ثلثة مطلقا محسوبة عليها لا يجوز







كما سنبين من عليه بعد قال ومنه ما يقال له مقدار الى قوله وقد عرفت الفرق بينهما فاعرف ما ورد عليه  
وستعرف بعد ما سنبين قال وليس ولا واحد منها مفارقة للمادة اقول عدم مفارقة الكمية المتصلة  
واما عدم مفارقة البعد المقوم للجسم الطبيعي فلما يصح بعد ان كان موجودا ولو ثبت قال ولكن المقدار  
بالعنى الاول وان كان لا يفارق المادة فانه انما يتصل بالوجود والاضحام الطبيعي اقول قد عرفت ما  
ما عليه قال فاذا كان مبدأ الوجود دها الى قوله فهو اذن متقدما بالذات على الحسوس اقول انما يصح ما  
بعد ان ثبت وجوده ولو ثبت ثم ما قال في الفصل الثاني من المقالة الثانية من الميات الشفاعة معنى هذا  
الوجه الجسم الى العرف صحيح وانما ما قال فكذلك يجب ان يعرف الجسم وهو ان الجوهري الذي كذا صورة  
وهو بها هو ما هو فاقول لا يجوز هذا التعريف لان الجسم لا يكون بالصورة الجسمية هو ما هو  
ثم سائر الابداد المفروضة الى قوله كما لانه الثانية حتى وانما ما قال فالجسمية بالحقيقة صورة  
الاتصال القابل لما قلنا من فرض الابداد الثلاثة فليس حتى كما عرفت وستعرف ثم قال وهذا المعنى  
غير المقدار الى قوله قد عرفت ما وردت عليه هذا وانما ما عرفت ان الجسم المطلق متصل  
في نفسه كما هو كذلك عند الجسم مع قطع النظر عن الصورة النوعية والمقدار وان الصورة الجسمية  
الجوهري تجزئ منه وزعموا ان هذا هو مد هيا سطوح ومن جاء بعد من الحكماء المشايخين  
حتى زعموا ان اسطوحا وسائر المشايخين اثبتوا الحيولى بان الجسم المطلق متصل في نفسه قابل للاد  
والانفصال والانفصال الى الصورة الجسمية لا تقبل نفسها الى الاتصال ولا ضده الى الانفصال  
فالجسم ليس بافصال فقط اى صورة جسمية فقيه ما يقبلها وهو الهوى فكل ذلك فاسدا ما  
اولا فلا ينفصل اسطوح ولا واحد من الحكماء المشايخين يكون الصورة الجسمية للجوهري جزئية  
بل هم اجزاء انما قالوا ان الجسم الطبيعي مركب من الهوى والصورة النوعية للجوهريتين فقط والانفصال  
والانفصال انما يفرضان له بواسطة الكم المتصل العاد من بواسطة الصورة النوعية كما صرحوا  
في نواضع كثيرة وقالوا ان مبادي الجسم الطبيعي التكون الدخلة فيه اثنان فقط الهوى والصورة  
النوعية ومبادي تكون الاجسام الطبيعية المكونة ثلاثة فقط الهوى والصورة النوعية  
والعدم كما علم ذلك من الكتاب الاول المشروح من الكتب الثمانية العمول لبيان مبادي الاجسام  
الطبيعية ومما نقل في هذا الشرح من مبادي الحكماء المشايخين ومن كتب الكون والعنسا وشروحا  
مفغفلا وما بعض الشرح وسقوتوس فليسوا من الحكماء بل من علماء التصاري كما قلنا سابقا بل نقل  
احد من طوائف الحكماء بوجود الصورة الجسمية لا يكون لها جزء من الجسم ولا يكون لها منفردة  
كما نقل السهروردي وسائر حكمائنا الاسلام واكثر علماء المتفلسفين بالحكمة كما نقل من كتب  
ارسطو وشروحه القديمة والحديثة وانما ثانيا فلا ينفصل اسطوح ولا واحد من سائر الحكماء  
كون الجسم الطبيعي المطلق متصلا في نفسه مع قطع النظر عن الصورة النوعية والكم المتصل  
بل ذهبوا الى انه لو لم يكن فيه كم متصل لم يكن متصلا ولا متدا اصلا كما نقلنا عن الفيلسوف  
من انه قال في المتن الخامس عشر من الكتاب الاول في رد ملسوس القائل بكون جميع الموجودات  
واحدة غير متناه ان كان الموجود الواحد جوهر الا يكون غير متناه ولا تلك امتداد اما اذ تلك  
كان كمتا وقبله جميع شراعه ولو حجب احد منهم من طرف ملسوس بانه اذا كان الموجودات  
جوهر واحد كان متصلا وممتدة في نفسها اصلا وامتداد اجوهر لا اكتمالا ولا متدا  
الى الجسم مركب من الهوى والصورة النوعية فقط واذا كان كذلك فلو لاحظ الجسم يكون  
النوعية والكم المتصل في الحيولى هو الحيولى المتصل على انهم والحيولى المحركة فقط لا يكون لما في

امتداد ما اصلا لانها في ذاتها بسيطة لا مركبة اصلا وكل بسيط لا مركبة في ذاتها لا ينقسم  
في ذاتها اصلا وكل ما ينقسم في ذاتها اصلا لا يكون له امتداد لما في ذاتها اصلا اما الصغر في  
فيثبت بان الحيولى المحركة كذلك لو كانت مركبة لكانت اما مركبة ككبيرة الاجزاء او كالمتحرك  
المركب او كالبيت او مركبة جوهري او عرضية والثاني بطل بجمع اقسامه فكذا المقدور فالحيولى بسيطة  
لا مركبة اصلا ويثبت بطلان الثاني بان عدم كونها مركبة ككبيرة الاجزاء او كالمتحرك المركب فلا  
عنى البيان وانما عدم كونها مركبة جوهري فلا ان المركب الجوهري هو حاصل من القوة والحيولى الفعل  
الى الحيولى والصورة كما افادنا المعلم الاول في المتن الثامن والعشرين من خامس ما بعد الطبيعة  
وفي مواضع اخرى صرح به ثوما اقول تاسس في مواضع كثيرة من كتبه وهو ما ذهب اليه جمهور الفلاسفة  
فلو كانت الحيولى المحركة بدون الصورة النوعية مركبة جوهري لكانت مركبة من نفسها ومن  
النوعية المحركة هي بدو وثباتها في ذاتها لا يتركب من نفسه ولا من خلافه من  
فكان المقدور وانما عدم كونها مركبة عرضية فلا ان المركب العرضي هو حاصل من الجسم  
الموضوع والعرض كما صرحوا بما قلنا سابقا والحداد الابيض ولو كانت الحيولى المحركة بدون الصورة  
النوعية مركبة عرضية لكانت مركبة متاهوكل بالنسبة اليها الى الجسم الموضوع وما هو خارج عنها  
وهو مستحيل بدو واما الكبري الاول والحيولى لكان بسيط لا مركب اصلا لا ينقسم في ذاتها  
فلا تالوا فثبتت في ذاتها لم تكن بسيطة لا مركبة في ذاتها اصلا بل مركبة فليزج اجتماع المشايخين  
واللازم مستحيل قطعافكذلك المزور واما الكبري الثانية فلا ينفصل في ذاتها  
اصلا امر امتداد لا ينقسم واجمع المتناقضان والثاني بطل فكذا المقدور ولو لاحظنا الجسم المركب  
عندهم من الهوى والصورة النوعية بدون الكم المتصل لا يكون امتدادا اصلا كما عرفت من المتن  
الخامس عشر من الكتاب الاول المنقول فيما سبق ولان سيبا امتداد الجسم الطبيعي انما هو الكم  
عندهم على ما صرح به المعلم الاول في المتن الثالث عشر من خامس ما بعد الطبيعة فلم تاحص  
حققنا انه لا يوجد في شئ من الهوى والصورة النوعية والمركب منها بالنظر الى ذاتها اتصال  
وامتدادا ما بالفعل اصلا وهو مد هيا الغلا شفة كما نقلنا سابقا في غير جنس عنهم واليه  
ذهب اكثر فحول علماء اللاتين نعم قد ذهب بعض الفلاسفة من علماء النصارى اللاتين الى انه لو وجد  
في الحيولى امتداد جوهري لكه لا يضرنا واما ثالثا فلا ينفصل في ذاتها ان المشايخين اثبتوا الحيولى  
بان الجسم المطلق لا يمكن مركبا من اجزاء لا تجزئ اصلا او فعلا كان متصلا في نفسه قابلا  
للاتصال والانفصال والاتصال الى الصورة الجسمية لا تقبل نفسها ولا ضدها فالجسم  
المطلق ليس بصورة جسمية فقط فقيه امر لخر باق وهو الحيولى نعم فاسد لانه ليس في ذاته  
اثر في كنههم بل هم انما ينو هاد ليل الكون والعنسا على ما علم من الكتاب الاول من الكتب الثمانية  
وكيف يمكن ان يثبتهم بما نقلوا عنهم مع ان الجسم الطبيعي ليس في ذاته متصلا وممتدا عندهم  
فان الاتصال والامتداد انما يوجد في بواسطة الكم المتصل كما عرفت ثم اقول اجمالا ان الامتداد  
والدليل الذين نقلنا السعد عن المشايخين ليس شئ منها لم لا يثبت لم يدعوا ان الجسم الطبيعي  
مركب من الهوى والصورة الجسمية حتى يحتاجوا الى ايراد الدليل بل هذا الدليل من جوانب  
ابن سينا ونفس الامر ذكره سابقا في كونه وان كان الظاهر من كلامه انه اخذه من المشايخين  
ثم من جهة بعد اخذه من كتبه في اعين انه اخذه من المشايخين لكن لما كانا نورد في هذا الدليل  
لا ثبات تركب الجسم منها ولا امتدادا له ناسبا ان نتكلم ماله وعليه تعميلا ونقول ان

في الحيولى المحركة فقط لا يكون لها امتداد ما في ذاتها اصلا

نأوكا لبيت م

قلت م

اليونان اوم

مثل هذا







اتصاله وحادث اتصاله ان اخر ان بعد الانفصال علم ان الجسم ليس متصلًا لذاته وكذا الثاني  
 فانه لو كان خارجا عن ماهية الجسم لم يتوقف تعقله على تعقل الاتصال والثاني بطلان كذا المقدم  
 واذا لم يكن عينه وخارجا فهو جزؤه واذا كان جزؤه فله بالضرورة جزء اخر هو قابل للاتصال  
 والاتصال وهو الحيواني والاتصال المصنوع هو الصورة فالجسم مركب من الحيواني والصورة  
 وهذا الاتصال الصوري في الجوهر ليس هو السبيل على الشبهة الواحدة من امتدادات مختلفة  
 متغيرة فانها اعراض لا يتبدل الشبهة عن حقيقتها بتغيرها وهذا الاتصال المذكور ثابت  
 من متغير اصله وهو الصورة الجسمانية وصورة العيان المنبع لعدم كون الاتصال نفسانية  
 الجسم قابل للاتصال والاتصال الى الصورة الجسمانية ليس يقابل شيئا منها  
 فالجسم ليس بصورة جسمانية والثاني هو قولهم الجسم من حيث هو متصل بكونه بالفعل ومن  
 حيث ان له قوة فيقول ان بعد امتداده واتصاله واتصاله بكونه بالفعل لقوة والشئ الواحد  
 من حيث هو بالفعل لا يمكن ان يكون بالقوة فلو كان الاتصال اي الصورة المتغيرة للابعد  
 العرضية نفس هذه القوة على الاشياء الجسمانية لوجب ان يعقل الامتداد المتبدل وجميع ما تعرض  
 للجسم عند تعقل الجسم وكان تعقل الاتصال مستغابا ومن هذه الاشياء التي هي نفس القوة  
 عليها والثاني بطلان المقدم وصورة العيان هي كذا الجسم بالفعل من جهة ذاته وكل ما هو  
 بالفعل من جهة ذاته لا يقارنه قوة لينبع من الاول ان الجسم لا يقارنه قوة ثم يجعل النتيجة  
 صفري وهي الاشياء من الجسم بمقارن القوة والحيوانية مقارنة للقوة لينبع من الثاني الاشياء من الجسم  
 بمقارن يكون الحاصل القوة التي تعرض للجسم غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو  
 متصل بالفعل بل الحاصل لتلك القوة هو الذي فيه قوة الاتصال والاتصال من الصور  
 والاعراض وذلك هو الحيوان فيجب ان يكون للجسم مركبا من مرتين احدهما ماعنه الفعل وهو  
 الصورة والثاني ماعنه القوة والحيواني انتهى فلما كان هذا الفاضل ذاهبا الى مذهب الاول  
 الى الذين كانوا قبل افلاطون وافلاطون على زعمه الباطل الناشئ من تقليده لما قال يحيى  
 الشهرزدي في حكمة الاسراف وغيرها من ان الجسم هو الحيواني الاول والحاصلة لجميع الصور والاعراض  
 الشاغلة للجزء المتد في الجهات وهو على زعمها متصل واحد وصورة وحدانية التركيب فيه  
 اصله لكنه قابل للانقسام الى غير النهاية وهو من حيث جوهرية الجسمانية يستحق جسمها ومن حيث  
 انه يقبل الصور والحيوانات هي حيواني وهو امر واحد في حقيقة ذاته شرع ان يرد على الحق الاول  
 من طرف الاول ان يقال اما الحقيقة الاولى فالاعراض عليها من وجوه الاول انها مبنية على اتصال الجوهر  
 في الجسم متباينة وعن تنوع وجوده فيه وان لا يكون فيه الا الاتصال الذي عظمته من  
 عوارض الكم لا غير وفكر ان الامتدادات يتبدل على الشبهة ببقاء الاتصال  
 للجوهرية منوع لان الشبهة اذا كانت طولية جعلت مستديرة فانه يجمع فيها الجزاء كانت متفرقة  
 وبالعكس يفرق فيها الجزاء كانت متصلة فالامتدادات المتعينة المختلفة والامتدادات  
 المتغيرة تكون في الشبهة حاصلة على سبيل البديل فامتداد واحد ثابت واما امتداد متغير  
 فيزمن متغير فغير مسلم اصله وجوده الثاني ان الاتصال المذكور في الحقيقة انه جوهر هو عرض  
 لان ذلك هو الذي يقابله الانفصال وبطله لوجوده عليه ثم يعود الجسم الذي بطل عنه  
 الاتصال الاول متصلا بالاتصال اخر مثله ثم يقابل هذا ايضا بالاتصال اخر في غير النهاية فلهذا  
 الاتصال المتجدد متبدل متغير مع بقا الحقيقة الجسمانية والنوعية واستغنائها في قولها

هكذا الجسم

عنها

عنها فيكون اخرضا واما الاتصال الذي بين في الحقيقة انه غير الجسم فهو ما يقابل الانفصال وبطل  
 الحكم والجوهرية فهو الجسم لا غير وهو كذا ان الاتصال الذي بين مع الانفصال ولو كان نفس الجسم  
 لوجب بقاء الاتصال مع الانفصال كما في الجسم مع الانفصال فلما ان الاتصال بطل الانفصال  
 بالانفصال هو الاتصال العار من الاتصال الجوهرية ولو كان الاتصال الجوهرية بطل الزمان  
 لا يبقى الحقيقة الجسمانية مع الانفصال وليس كذلك وايضا نقول من طريق اخر فيما يتعلق بهذا  
 انه لو لا وجود المقدار ما يمكن الانفصال على المادة ولو لا الاتصال الجوهرية الذي اذ عظمته انه  
 يصح الابدان الثلاثة ما يمكن وقوع الابدان الثلاثة ولا الانفصال فيكون القابل للانفصال  
 الجسم لا المادة ثم لما كان الاتصال الجوهرية جزء الجسم على ان يكون فاذا كان الجسم في مع الانفصال  
 والاتصال الجوهرية جزء الجسم كان عظمته وجبان بقي الانفصال مع الاتصال الجوهرية الذي هو  
 ايضا فعلم ان الاتصال الجوهرية بقي مع الانفصال على ما فرضتم فيكون الاتصال بمعنى الانفصال  
 وجزء القابلة ولكن لقال ان يقول ان الاتصال الجوهرية وهو الجسم اذا كان قابلا للاتصال العار  
 والانفصال فلا يحتاج الى حائل الحيواني بطل ما ذكره والثالث انكم عظمتم ان في الجسم امتدادا  
 جوهريا وهو الصورة الجسمانية وامتدادا اخر عرضيا هو الامتداد الثلاثة والامتداد من حيث  
 ماهية الامتداد طبيعة واحدة غير مختلفة فلا ينبغي ان يختلف مقتضاها فان اقتضى بعض تلك  
 الطبيعة ان يكون جوهر او يجب ان يكون الكل جوهر وان اقتضى شيئا منها العرضية وجبان كون  
 الكل كذا الرابع ان الاتصال اذا كان بمعنى الامتداد اصطلاحا فقل ان يقول الامتداد  
 لا يقبل الانفصال فيكون الامتداد نفس الجسم وهو القابل للاتصال والانفصال والاختلاف  
 الامتداد الجوهرية ان لم يكن واقفا في الاعيان فيمتنع ان يكون جزء للجسم الموجود في الاعيان  
 لا متنازع كون الذهني مقوما للعياني وان كان واقفا في الاعيان فهو موجود والامتدادات المتعينة  
 العرضية موجودة ايضا فيكون في المادة الواحدة امتدادان وذلك محال وايضا اذا كان في المادة  
 الواحدة امتدادان متباينان فما مقدار ان يكون كل منهما حاصلا بالفعل فيكونان مقدارا في  
 بالضرورة واحدا المقدارين جوهر والآخر عرض فاذا فصل احدهما على الآخر فيكون في المادة الواحدة  
 امتدادان كبير وصغير فان تقدرت المادة باحد هاتين فصل احدهما على المادة او تنقص عنها  
 فيكون بعض الامتداد الا في مادة او بعض المادة لا امتداد لها وهما لا ان وتساويا في  
 جميع اقطار فلا يكون بينهما امتياز البنية فيكونان واحدا من جهة الامتداد وبقين الحاصل  
 المقدار وايضا الامتدادات الثلاثة اذا تبدلت على الشبهة ان تبدل الامتداد الجوهرية التي هي  
 المختلفة بطل ما ذكره من تبدل الاعراض وبقاء اتصال واحد وثباته بل الثابت ليس الانفصال  
 المقدار فان الشبهة التي لها مقدار معين اذا تبدلت طولها وعرضها فكلما زاد في الطول  
 نقص من العرض والعكس بالعكس فالذهاب في الجهات المختلفة عرض المقدار والمقدار مقدار  
 ثابت لم يتغير في الشبهة واما التعديل لا وضاع والذهاب في الجهات المختلفة وح لا يترك ان يحكم  
 بغير متنية المقدار المحسوس لا بطل التبدل المتغير فان الامتداد الجوهرية المفروض بتدله حكمه هكذا  
 وان لم يتبدل الامتداد الجوهرية الى جهة من الجهات فهو عاذا فيمتنع ان يكون الجسم الذي فيه ذلك  
 الامتداد الى جهة ولا يكون الامتداد المتناهي الى جهة ولا اطراف ثم الامتداد الجوهرية المستحق  
 المتناهي اذا لم يتبدل بل بقي كما كان قبل التبدل في قطر حال صغير كما كان اتصالا كبيرا فيكون القطر الصغير  
 امتدادا اخر فاصل عليه وحال واما الحقيقة الثانية فالاعراض فلما ان قولكم الجسم ليس نفس القوة

بالانفصال



على اشياء فحقن نسلم ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون القوة تابعة له ولا يلزم من ذلك ان يكون  
نفس الحسب فان ادعيت ان القوة لو كان نفس الاتصال فقط وفي الحسب قوة الاتصال فكان ان  
ينبغي الاتصال مع الاتصال فهو رجوع الى الحقبة الاولى وقد فرغنا من الكلام عليها من ان الاتصاف  
اذا كان هو الامتداد فيجب ان ينبغي مع الاتصال لئلا يرد ما ذكرناه هناك وقولكم ان القوة لو كان  
الحسب من حيث هو حسب لزم من ذلك ان يكون الشيء الواحد بالفعل والقوة معا وهو مخالف  
ولما كان الحسب من حيث هو حسب بالفعل فيكون القوة لعينه فلت المتنع ان يكون الشيء الواحد  
من جهة واحدة بالفعل والقوة معا اذا كان ذاته وحقيقة بالفعل وله مع ذلك قوة شيء  
او اشياء اخرى فليس ذلك بممتنع والوجود مشتمل بامثاله فان النفس ذاتها بالفعل ولها  
قوة قبول العلوم العقلية وجميع الاحساس من حيث الحسبية بالفعل ومن حيث ان لها قوة قبول  
امور غير متناهية من الصور والاعراض بالقوة والهيولى التي اثبتنا المشاؤون يجب ان يكون ذا  
ذاتها وجوهرها بالفعل فانها حاملة للصورة والاعراض ويمتنع ان يكون حاملا للشيء كقول  
له جوهر موجود بالفعل وذات الهيولى ليست نفس القوة لان نفس القوة لا تكون امرا  
جوهريا فتعين ان يكون ليس بنفس القوة بل هي من شيء مع قوة ويكون ذلك الشيء مع القوة  
غير نفس القوة فيكون موجودا بالفعل الا انه يجوز ان يكون ذلك الحصول بسبب الغير  
وليس ذلك بممتنع فان جميع الممكنات الموجودة حصوها يكون مجموعها حاصله بالفعل  
فمن هذا النظر ان الهيولى التي اثبتنا المشاؤون بالفعل لا نفس القوة بل فيها قوة على امور  
اخرى ولهذا سئل الكبري القياس الاول وهو كل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يقارنه قوة  
وصورة القياس هكذا النفس بالفعل من جهة ذاتها وكل نفس يقارنها قوة امر ما ينبثق عنها  
بعض ما هو بالفعل من جهة ذاته يقارنه قوة امر ما ينبثق عنها فواصل الذكور وانما اقول  
على سبيل الاختصار انه لم يذهب المعلم الاول واتباعه ولا واحد من الحكماء الى ان الحسب مركب  
من الهيولى والصورة الحسبية ولم يذكر احد منهم شيئا من الحسب الذي ظن النافلون انهم احتجوا بهما  
وهذا الثاني كثيرا ما ينقل عن الحكماء المتقدمين والمتأخرين كانه جالس معهم في كبريتهم لكانه  
كذب وكثير من نقوله ونافية ما كون الحسب البسيط شيئا واحدا في نفسه اى كون الحسب البسيط متصلا  
اتصا لا جوهريا في نفسه اقول لم يبين المشاؤون حجة من حججهم لاثبات الهيولى على هذا كيف وهم يقولون  
بالاتصال الجوهري اى بالصورة الحسبية الجوهرية قوله وذلك الاتصال اى الصورة الحسبية  
اما نفس حقيقة ماهية الحسب الى اخره هذا الحكم موقوف على وجود مثل ذلك الاتصال ولم يثبت  
وليس يثبت ولم يقل به احد من الحكماء وعلى تقدير وجوده نقول على قوله لانه لو كان نفس حقيقة  
كان ذلك الاتصال قابلا للاتصال والاتصال والتالى بطبقته اما الاول فلو ان شيئا  
لا يكون قابلا لنفسه واما الثاني فلو ان شيئا لا يكون قابلا لنفسه لو كان الاتصال اتصالا  
او لكانه لو كان بينهما تقابل العدم والملكة ان ذلك الاتصال جوهري على ما ذكرناه والمقبول عرض فلا  
يكون قابلا لنفسه وانه ليس بمتصل الا بغيره او مقابلا له تقابل العدم والملكة بل هذا الاتصال  
ومقابله هو الاتصال العرفي قوله ولانه لو كان المذكور اى الاتصال المذكور الى اخره اقول  
ولو كان جزءا على ما ادعوه لزم ان يكون متصلا بجزءه لا بالاتصال وان كان على ذاته وما من جزء  
الشيء لا يعدم عنه ولما اعدم اتصاله وحده اتصالا ان احران بعد الاتصال علم ان الحسب  
ليس متصلا بجزءه مع انهم قالوا ان الحسب البسيط بجزءه وقد عرف فيما مرهال قوله وكذا الثالث

الى اخره وحاصل صورة القياس قوله والثاني هو قولهم الحسب من حيث هو متصل الى اخره اقول  
هذا ليس بقولهم فانهم انما يقولون ان الحسب مركب من الهيولى والصورة النوعية والهيولى  
والصورة النوعية فعل ويظهر الصورة النوعية من بطن الهيولى فيحصل الحسب بالفعل فيعرف عليه  
الاغراض بحسب اقتضاها هذه الصورة وقابلية الهيولى فالحسب عندهم بالفعل مجرد ظهور تلك  
الصورة من الهيولى مع قطع النظر عن كونه متصلا نعم الاتصال المطلق من لوازمه هذه القول  
ليس قول حكماء اليونان بل هو قول ابن سينا واتباعه فهو لا ان ارادوا بقولهم الحسب من حيث  
هو متصل يكون بالفعل الحسب من حيث هو متصل باتصال الجوهرى اى بالصورة الحسبية يكون  
بالفعل فيحتاج الى اثبات وجودها وان ارادوا به الحسب من حيث هو متصل باتصال عرضي  
يكون بالفعل فيحتاج الى اثبات وجودها وان ارادوا به الحسب من حيث هو متصل باتصال عرضي  
الحسب موجود بالفعل حسب بالفعل مجرد تركب من الهيولى والصورة النوعية مع قطع النظر عن  
كونه متصلا باتصال عرضي وان ارادوا يكون بسبب عرضي هذا الاتصال العرضي محذوم  
وموضوعا للاغراض بالفعل اقول مع قطع النظر عن عدم مساعدة هذه العبارة لا يكون هذا القول  
مقابلا لقولهم ومن حيث ان له قوة فيقول بعد استبداله واتصالات وانفعالات يكون القوة  
على انه لا يجدهم نفعاً في مطلوبهم اصل قولهم فلو كان الاتصال اى الصورة الحسبية الى اخره  
اقل هذا من قبيل تخيل المعقولات عين الموجودات باستئلاء مرض ما تخول مع ان هذه الشرطية  
ليست بلزومية لان الهيولى قوة للصورة وجميع المعقولات العرضية على ما قال الفيلسوف وازيد  
وسلمه جميع المشايخ مع انه لا يجب ان يتصل جميع الصور والمقولات عند تعقلها ولا ينبغي تعقلها  
بدونها ثم يرد على كبريتهم اى قولهم وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يقارنه قوة انه ان  
لا يقارنه قوة من جهة ذاته فسلم لكن يمكن ان يمتنع من جانبنا التمسرد ووردى كبرى القياس الثاني  
اى قولهم والهيولى مقارنه للصورة كيف والهيولى هو الحسب البسيط الموجود بالفعل غير مقارنه  
للقوة من جهة ذاتها وان ارادوا لا يقارنه قوة اصله من جهة ذاته ولا من جهة غيره فكذلك  
ظاهره وما اوردنا من الاعتراضات على ادلة تركب الحسب الطبيعي من الهيولى والصورة الحسبية  
ومما اورد الفاضل المذكور وان كان بعض ابراده مدفوعة وبعض ما ادعاها غير مشبهة علم  
انه لم يثبت تركبها من غيرهن على علمه وجود الصورة الحسبية التي ادعوا انها ماهية نوعية  
وجزء الحسب الطبيعي فيقولون ولان هذه الصورة الحسبية الجوهرية الهيولى ماهية نوعية ليست  
بوجوده لانها لو كانت موجودة لكانت ماهية نوعية اضافية او ماهية نوعية حقيقية  
لكنها ليست باضافية على ما علم من كبريتهم فتكون حقيقية واذ كانت حصة ماهية نوعية حقيقية  
فاما بسبب سبب او مركبة والتالى بطبقته فكذلك المقدر فليست بموجودة وبييت نظرون  
التالى بانها لو كانت ماهية نوعية بسبب او مركبة لوجدت في الخارج مجرد انضمام الشخصيات  
الجزئية هي من غير احتياج الى انضمام الصور النوعية ووجدت افرادها الشخصية متميزة  
عن سائر انواع الجوهر كما يكون شأن سائر الماهيات النوعية كذلك كما يعلم من كبريتهم والتالى  
بطبقته لا توجد بدون انضمام الصورة النوعية فكذلك المقدر وايضا لو كانت مركبة لزم ان  
يكون الحسب الطبيعي مركبا من اجزاء او اربعة عندهم والذات الى خلاف مذهبهم فكذلك المقدر  
وثانيا انها لو كانت موجودة في الخارج لكانت اما فعلا او قوة او فعلا وقوة او فعلا ولا  
قوة فان كانت فعلا والصورة النوعية ايضا فعل فيكون الحسب واحد فعلا وهو مستحيل



وان كان قوة فتكون هيولى وان كانت فعلا وقوة يلزم الشافق وان كانت لا فعلا ولا قوة  
تكون مقدومة لان الموجود اما قوة او فعل وثالثا لو كان الجسم مركبا من الهيولى والصورة  
الجسمية والنوعية كما قالوا لزم ان يكون الحد الثامن المنطوق الذي يحده الجسم الطبيعي الحد  
مركبا من ثلاثة اجزاء مأخوذة من الاجزاء الثلاثة الخارجية مع انه ليس كذلك فانه مركب  
من الجبس والعسل فقط وقالوا ان الجسم مأخوذ من الهيولى والعسل من الصورة النوعية فلو كان  
الصورة الجسمية جزءا لا يتجزأ من شئ فكان حد الثامن مركبا من الجبس والعسل وهذا  
الشئ فلا يكون المركب من الجبس والعسل فقط حدا تاما والثاني باطل فكذلك المقدرة والعكس  
انهم قالوا بان الجسم الطبيعي موجود في حد ذاته ان كان الصورة الجسمية كافية فيكون الجسم الطبيعي  
مستقلا في الحد الثالث والا فانه كان كافيا فيكون الجسم الطبيعي عينا لان ما يحصل به  
محصول بما هو جزء من الجسم وان كانت الاكافية فاما ان يكون الجسم الطبيعي كافيا والا فانه  
لا جاز ان لا يكون كافيا الكون امتدادا في الجهات الثالث حتى قالوا انما سمي امتدادا لكونه سببا  
لامتداد الجسم الطبيعي كما فصلنا في فصلكم من كتاب قانقور بافتقار ان يكون كافيا فيكون  
الجسمية عينا خارجية عن مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي لا يقال الامتداد الحاصل بالصورة الجسمية  
كما فصلنا مطلق وبهم والحاصل بالجسم الطبيعي متعين لا بهم فلا يكون شئ منها عينا لانا  
نقول الامتداد الحاصل مطلقا للجسم الطبيعي مطلقا كالامتداد الحاصل من مطلق الصورة  
الجسمية والامتداد الحاصل بعينه الجسم الطبيعي متعين فكل الامتدادين حاصلان فيكون  
فيكون الصورة الجسمية عينا خارجية عن مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي لا يقال يجوز ان يكون  
جوهرية لا اتحاد الهيولى بصورة من الصور النوعية فلا يكون عينا لانا نقول قد عرفت فيما سبق  
ان اتحاد الهيولى بالصورة النوعية ليس بوسيلة داخل لان الهيولى قوة جوهرية والصورة  
النوعية فعل جوهرية والقوة والعقل الجوهرية ان يحدان بالذات ويحصل منها واحد بالذات  
بل ان يحدان ايضا ان الصورة النوعية لا تنقسم الى الهيولى من خارج الهيولى حتى يحتاج الى  
رابط متاوبان يكون موجودا او لا في خارجها ثم ترتبط بهما بل يظهر بايجاد الفاعل من هيولى  
وقد عينا عينا استعدادهما كما قال الفيلسوف في المتن السادس والعشرين من الكتاب الثاني من  
كتاب النفس وبعده من ادلة ابن سينا واتباعه لاثبات الهيولى مزدوجة وان الصورة الجسمية  
الجوهرية ليست بمزدوجة عرفت ان المسائل المذكورة في كتبهم لم توفقهم على الهيولى والصورة  
الجسمية او كليهما غير ثابتة ولهذا ينبغي اكثر الايراد ان الذي يورد هذا العلم عليها وعلاقتها او  
عليها غير متدعة وانما اطينا الكلام في تحقيق المقام قال الشارح ان هذا الرأي الثالث ان يكون  
الصورة الجسمية الجوهرية لاحقة بالهيولى الاولى اخل عن الصديق لان المصنف قال في المتن التاسع  
والستين من الكتاب السابق ان نسبة الهيولى الاولى الى الصورة النوعية والمركب الطبيعي  
كنسبة الخاس والجسم الى الصورة الصناعية والمركب الصناعي فكما ليس في الخامس والستين  
مع قطع النظر عن الصورة الصناعية الصناعية والسريرية صورة صناعية اخرى وكذلك  
ليس في الهيولى صورة جوهرية اخرى ولا لانه لو كان يحمل في الهيولى مثل هذه الصورة الجسمية  
الجوهرية لكان في كل جسم طبيعي صورة ان جوهرية بالافعال فاذا كان كذلك فلان يكون الجسم  
بكل واحد منهما ماهية نوعية او يكون باحدهما ماهية حسية وبالاخرى ماهية نوعية فان  
الاول يلزم ان يكون جسم واحد بعينه فزم النوعين سابقين وهو محتمل وان كان الثاني فهو محتمل

اصلا لان الصورة الجسمية صورة لا يمكن ان يعيد صورة ما وجودا جسيما شئها الصورة  
الجسمية لا يمكن ان تعيد وجودا جسيما بل كل صورة انما تعيد وجودا نوعيا كما عرفت في  
الصورة العنصرية لانه لا زرع ان يكون شئ ما ملقونا ولا يكون انفسا او اسودا واحدا في  
اوشيا اخر من الملونات بل ولا يمكن ان يكون كذلك لان الجبس لا يمكن ان يوجد بدون النوع  
ولانه لو كان كذلك الصورة موجودة في الخارج محصل منها واما انفسا معه طبعها غير انفسا  
العوارض المشخصة مركبة جزئيا داخل في نوع والاكات صورة كلية كالمثل الا فلا طوئوتيه  
وهي لا يمكن ان توجد كحكمة لا يحصل منها واما انفسا معه جزء في داخل في داخل نوع فليست  
موجودة في الخارج وهذا الدليل مثل دليلنا الاول قد وقع نواردا شام اجاب عن الدليل المذكور  
ذكره سقونوس بان تعريف المص لنفسها فاعل الجسم الى ليس لان الجسم يتعد علميا  
وهي تتعلق به حين ما يوجد فيه صورة اخرى والما يحصل واحدا بالذات بل معنى كونها  
فعل الجسم كونها سببا للجسمية الكاشة معها والاكات مقدما عليها كيف كانت فعلا ومن  
الثاني بان النفس الناطقة تحيط بالقوة النفس البتائية والحانية كما يحيط العدد الموتر  
للمقدرة والشكل الموتر للعدد على ما قال المص في المتن الثاني والعشرين من ثاني النفس في هذا  
الوجه ينشأ منها الجسمية ويعطى شئها موجودا جسيما بالصورة وان كان الجسمية ولا هيولى  
**الفصل الرابع في انه هل يوجد في الهيولى الاولى ملحوظة بذاتها او لا** اعلم ان بعض العلماء  
قسموا الكم الى المعين وغير المعين والاول هو الكم المرتبط بكل جسم الى فعله في علمه انفسا  
صورة الجوهرية لان من خواص الصورة على ما قال الفيلسوف في المتن الحادي والعشرين  
من اول كتب النفس ان يقوم ويحدد ولهذا يحد ويشكل الانسان كما يقتضيه صورته  
الانسانية ويحدد ويشكل الفرس كما يقتضيه صورته النوعية والثاني هو الكم المتقدر  
في الهيولى من قبول الصورة وهو لا كائن ولا فاسد غير مفارق عن الهيولى ابدان يتبع  
من الصور هكذا قسم ابن رشد الفيلسوف في شرح المتن السادس والثلاثين من اول الطبيقات  
وفي الفصل الاول من كتابه في جوهر العالم وفي مواضع اخر وبتبعه كثير من علماء الالاف منهم الرازي  
سيفتس ويعقوب زبارلوس ويرى ينبغي التخييل ان يكون على هذا الرأي على ما استفاد من  
شرح المتن الثالث والثلاثين من الكتاب الاول الكون والفساد وينشأ دعواهم بانه لو كان  
الهيولى بلا كم ما في نفس الماك ان ما حصل منها ومن الصورة الجوهرية كجاء بل صار غير متفكر في النقطة  
وينشأ هذه الملازمة بتقدم مقدمات ثلاثة احدها مأخوذة من المتن الثاني وعشرين من اول  
ما بعد الطبيعة وهي ان الانقسام خاصة محض منه بالكم بحيث لا يمكن ان ينقسم شئ ليس كم  
ولو كان قابل الانقسام يكون البتة وثانيها لو اخذ من المتن الثامن من اول الكون والفساد  
ومن المتن الثاني من سادس التماسية ومن المتن الثامن من اول الكون والفساد وهي لا يمكن  
ان يصير شئ من الالافيات والالافيات كجاء وثالثها استفاد من المتن العاشر من ثامن ما بعد  
الطبيعة وهي ان الصورة الجوهرية لا تقبل الزيادة والنقصان بل هي غير منقسمة فيقولون  
لو لم يكن الهيولى قبل قبول الصورة منقسمة بكم ما كانت لا منقسمة بمقتضى المقدرة الاولى  
والصورة الجوهرية ايضا غير منقسمة بحكم المقدرة الثالثة فلا يحصل منها شئ منقسمة كجاء  
بحكم المقدرة الثانية فلما كانت الاجسام الطبيعية كجاء ومنقسمة وجب ان تفرق بالهيولى  
فان كم ما في نفسها اقول هذا الرأي مخالف لما قال المص في المتن الثامن من سابق



ما بعد الطبيعة من ان الهوى في نفسها ليست بحية لا يقال انها ليست في نفسها بحية بكم متعين لا بكم  
غير متعين لانه قال انها ليست في نفسها بحية على الاطلاق ولو وجد في نفسها كم ما غير متعين كما  
في نفسها بحية بل لا بحية مطلقا ونحو ذلك لمقتضى البرهان لانه لو كان في نفسها كم ما يحصل من جنس  
مختلفين اى الهوى الجوهرية والكم العرضية واحد بالعرض ثم حصل من الهوى والصور الجوهرية  
واحد بالذات ويستحيل ان يكون الواحد بالعرض مقدما من الواحد بالذات كما يستحيل ان يحصل  
اولا البيت الابيض ثم يحصل البيت فلا يمكن ان يوجد في نفس الهوى كم ما قبل قبول الصورة وان  
عن ذلك لم يكن المذكور بان الهوى الاول منطوقه في نفسها لا منقسمه ولا بحية بالفعل كما يكون  
كل جوهر كذلك ومنقسمه وحيه بالقوة لانها تكون بالقوة جميع المعولات كما قال المصنف في المتن  
الثاني عشر من اول الكون والعناد وما يكون بالقوة يكون بالفعل وهكذا يتعاقب الوجود  
المقتضى الصور لان الصور تعيد الوجود للهوى الاول وما يعيد وجودها يعيد ايضا ما  
يتعاقبه فاقالوا لو لم يكن الهوى قبل قبول الصورة كانت لا منقسمه والصورة الجوهرية  
اصيا غير منقسمه فلا يحصل من هاتين العيز المنقسمتين شئ منقسم كى فان اذادوا قوله كى  
الهوى في نفسها قبل قبول الصورة بحية لا بالفعل ولا بالقوة كانت لا منقسمه لا بالفعل ولا بالقوة  
فاللازمة مسئلة لكن الهوى ليست في نفسها الا بحية بالقوة بل بحية بالهوى في نفسها جميع المعولات  
بالقوة كما عرفت وان ارادوا ان يكون الهوى في نفسها بحية بالفعل كانت في نفسها لا منقسمه بالفعل  
فاللازمة مسئلة لكن لا يلزم ان لا يحصل منها من الصورة العيز المنقسمه شئ منقسم لان  
الصورة لما افادها الوجود وكان في فوقها ان تكون بحية يعيدها ان تكون بحية ايضا  
**الفصل الخامس في انه هل يكون الهوى الاول منطوقه بذاتها موجود حقيقه ام لا**  
**كل وجود من الصورة** فقول فيه اختلاف عظيم بين العلماء قال بعضهم ليس للهوى الاول في  
نفسها مع قطع النظر عن الصورة موجود تميزا بل انما يأخذ الموجود تميزا من الصورة الجوهرية  
ولهذا قالوا ان الهوى لا يوجد في الخارج بنفسها لانها ليست بموجودة بالفعل بل بالقوة  
مقطر ولهذا يكون محفولة مع شئ لا بالاستقلال وقال في موضع اخر كل ما يوجد في طبيعة الوجود  
له في الخارج يوجد بالفعل ولا يكون هذا الهوى الاول الهوى الجوهرية التي هي فعلها و  
التي يكون هذا هو رأي الفيلسوف لا لجزء انه سميها لا موجودة او موجودة هو بالقوة او  
جوها بوجه ما كما سبق بل وكذلك لما قرئ في المتن الخامس عشر من خامس ما بعد الطبيعة  
ان الصورة علم الوجود لوجود الاجسام بسببها لانه بعد ما قال الاجسام السبيطة كالقوى  
والثقل والماء والى ذلك من الاجسام بالكلية والتي تركها منها الحيونات والوجنة و  
الخزفها كلها اتفقا لاجزاء الله تعالى لا توجد في الموضوع بل توجد في غيرها اى في الاعراض قال القس  
وبوجه اخر كل ما يكون علم الوجود وموجود في مثل هذه الاشياء التي لا توجد في الموضوع  
فكأن نفس الحيوان وهذا الرأي مسلم دائما في المدارس النورية كما قال لها بين فنيستين  
وقوله كما قبله فابن اول وقتنا سنو و فابن اول سنو سنو و فابن اول سنو سنو و فابن اول سنو سنو  
اخر من هذا المدارس المذكورة واستدلوا عليه بانه لو وجدت من نفسها مع قطع النظر عن  
الصورة كانت موجودة بالفعل لان كل ما يوجد من نفسه موجود بالفعل وكان الصورة  
الها بالكون موجودة بالفعل مشهور ان ما عني الى الموجود بالفعل لا يفعل واحد بالذات  
بل واحد بالعرض فلو كانت الهوى موجودة من نفسها لكانت تحقق في الحاصل منها ومن الصورة

ومن واحد بالذات وهو بطلان فقلت هذا الدليل انما يتم لو كان وجود الهوى الحاصل في  
نفسها تاما كاملا وهو ليس كذلك بل هو ناقص بكل من الوجود الذي يعينه الصورة بعد  
ولهذا حصل من الهوى والصورة واحد بالذات اى المركب الطبيعي فلما ابا بواغته اصحاب  
هذا الرأي بانه لا يمكن ان يكون شئ في سلسلة ترتيب واحد بعينه فعلا وقوة وان كان  
يمكن ان يكون في ترتيبين وسلسلتين لان العقل والقوة متقابلان ولهذا لما كان الصورة  
في ترتيب الذات فعلا لا يمكن ان يكون في هذا الترتيب بعينه قوة بوجهه ما لكن تكون قوة  
في ترتيبها الموجود تميزا لانها تستلزم فعل الوجود بوجهه القوة لكن كل وجود فعل في ترتيب  
الوجود فلو تحقق وجود الهوى الناقص لكان فعلا البتة لان الوجود فعل وكان في عين هذا  
الترتيب قوة بالنسبة الى الوجود التام المقاب و ايضا ان الوجود انما يتحقق بكون طرفا  
متاخرا على مقتضى مضمومة الحقيق فلو تحقق في الهوى من نفسها لما افادها الصورة وجودا  
بعده لانه لا يمكن ان يكون امر اخر مؤخر من المؤخر فجنس واحد بعينه وبعضهم قسم  
الى الوجود التام والناقص كما مر في السؤال المورد من قبلهم والهوى الاول يوجد في  
في نفسها مع قطع النظر عن الصورة بوجود ناقص ولا بوجود تام ولهذا الرأي ذهب كثير  
من الفحول مثل هنريش وسقونش والراهب ساريج وبرديش وبنهم استولار وبنو  
وهناوش وارتاناو واديو وما سترليس وبنيس واستدلوا على انهم بان ذات الهوى  
الاولى مغايرة لذات الصورة فيكون للهوى وجود مغاير للوجود الذي يعينه الصورة لان  
الذات والوجود واحد لا يستلزم في السلسلة وبانه لو اخذت الهوى كل وجود من الصورة والمركب  
لوجدت وحدت بمقدار العدد الذي يوجد بعينه الصورة والمركبات بهذا العدد لان  
لان العناد ليس الا ذوات الوجود لان الاشياء عند العناد تنقل من الوجود الى الوجود  
فلو لم يكن الهوى موجودا في نفسها كما هو الرأي الاول لوجدت وحدت بمقدار ما يوجد  
وعنده الصور والمركبات بهذا المقدار والتالي بط فكن المعده وهد الشارح مقدسه  
لما ذهب اليه وقال كما ان الفعل مشترك بالاسم لانه يطلق ويراد به الجوهر والصور  
كما قال المصنف في المتن السابع من ثاني النفس ويطلق ويراد به العرض مثل الحركة كما قال المتن  
السادس من ثالث الثمانية ويطلق ويراد به علم جميع الاشياء اى الوجوب الوجود بالذات كما  
قال في المتن التاسع والاربعين من الثاني عشر ما بعد الطبيعة كذلك لفظ الوجود والوجود  
مشترك بالاسم وكما يكون الانفعال والتغير والتبدل مشترك بالاسم لان بعض الانفعال  
فساد من المقابل وبعضه زيادة سلامه الشئ الذي يكون بالقوة مما كان بالفعل كما قال  
المصنف في المتن السابع والحسين من ثاني النفس ولانه يظهر ايضا من ان الانفعال والتغير  
والتبدل الكمالي الباعث للصحة والسلامة مع كونه اخذ المعنى الانفعال والتغير والتبدل  
اخذ اخفيا صغيفا حيدا اضطررنا ان نسميه بهذه الاسامي كما قال المصنف في المتن الثاني والث  
والسبعين ايضا لما كان حصول هذه غير متناهية وحيات ليستعمل الانفعال والاستحالة مع  
كالاسماء المحصورة كذلك تفكر واحكم الوجود والموجود تميزا وقوله بعض الوجود والموجود  
حقيق وهو الذي يوجد شئ في طبيعة الاشياء بالذات واسمى هذا الوجود والموجود تميزا  
صوبيا وفضليا ووجودا بالفعل وهو فعلية ما وفعل ما وجد بالوجه المذكور وبعضه  
عاجز لا يراد به معناه الموضوع له وهو ليس الا ماهية الشئ وذاته من حيثية يكون حقا



علاؤه وبه يتنازل هذا الشيء من كل شيء يكون في قوة القاعل فقط مثل الهيولى فيما نحن فيه وان كانت  
موجودة بالقوة لكنها لما كانت الان صادرة في نفس الامر خارج علمها شيء في هذه الحال موجودة  
بوجه مغاير للوجه الذي كانت تسير به موجودة حال كونها في قوة المصدر فقط واستحقاق هذا الوجود  
والموجودة ذاتيا ووجودها بالقوة وتمايزها عن غيرها في اوقات هذا الوجود في اي الصور  
والوجود بالقوة فان الاول يكون من حيث سلسلة الفعل والقوة والثاني لا يتبع صورة ما با  
بالضرورة بل يكون ايضا في حجرة الذات في سلسلة القوة المحضة لا يمكن ان يبين هذا الفرق  
الذي كانا يقولون ان الهيولى الاولى ملحوظة في نفسها بالصوره ما توجد بالوجود التام لان  
التام والتام فيكونان من سلسلة واحدة وبغيره ان بالزيادة والنقصان ولهذا يرى ان يكون كل  
وجود تاما كان او ناقصا من فعل وهذا الفعل لا يوجد في الهيولى الملحوظة بنفسها وبلا صورة  
لا يكون موجودة بالوجود التام والوجود الذاتي وبالقوة لا يبين ان يتعاقب فلا واذ افرقت  
هذا القول ولا ان الهيولى الاولى ملحوظة في نفسها بالصوره ما ليس لها وجود صورتي لان  
الوجود الصوري هو الذي لا يوجد شيء بالذات في طبيعة الاشياء والهيولى الاولى ملحوظة  
بذاتها وبلا صورة جوهرية لا توجد اصلا في طبيعة الاشياء وليست قابلة لان بالذات وهكذا  
ينقسم من كلام افقنا حيث قال الهيولى لا توجد بذاتها في طبيعة الاشياء احيانا لا توجد ماحوزة  
بفعلها وبلا صورة ما كان توجد الاجسام وهذا الوجود هو الوجود الصوري ولهذا يفرق  
عن الهيولى الاولى ولا يكون بهذا الوجود موجودة بالاستقلال بل موجودة مع امر اخر كما قال  
افقنا في ان الوجود بالاجساد بالاستقلال ان يكون لشيء وجود حقيقة وبالذات وهي ليست كذلك  
ولهذا الوجود الصوري يتكلم المصنف في الخامس عشر من كتابه ما بعد الطبيعة حين قال في الصور  
علة الوجود لان المصنف انما يتكلم في الوجود الموقوف على حقيقة وهو الوجود الصوري  
ولهذا الوجود انتم ادلة الرأي الاول لانه لو كانت الهيولى موجودة بمثل هذا الوجود دلالة  
موجودة بلا ريب فلما حصل منها ومن الصورة امر واحد بالذات ولا يرد عليه السؤال  
المرتد لان الوجود الصوري والوجود بالقوة يكونان من سلسلتين مختلفتين كما قلنا وثانيا  
ان الهيولى الاولى ملحوظة بذاتها وبلا صورة ما يكون لها وجود ذاتي وبالقوة لان ذات الهيولى  
الملحوظة في نفسها اما يكون لها وجود وذات بعمل العقل وفي ذات علمها فقط او يكون لها وجود  
وذات في نفسها بلا عمل العقل ولا في ذات علمها فقط والاول بطلانها لانه لا توجد اصلا  
فنعين الثاني اي يكون لها وجود وذاتها من غير عمل العقل ولا في ذات علمها فقط وهذا الوجود  
وجودها الذاتي ووجودها بالقوة لا يقال نعم الهيولى الملحوظة بذاتها يكون لها وجود من نفسها  
بلا عمل العقل لكن هذا الوجود وجود ماهيتها لانه يكون لها ماهية ذاتية متميزة من كل  
شيء اخر وليس وجود الموجودية اي ليس وجودا يوجد به الهيولى لان وجود الموجودية  
يصيد من الفعل الذي ليس يتحقق في الهيولى الماخوذة بنفسها الا ان تقول هذا لا يتحقق  
لان الهيولى الملحوظة في نفسها توجد بدون عمل العقل وكلما يوجد بدون عمل العقل يتحقق  
فالهوى يتحقق في نفسها وكل ما يتحقق في نفسه يوجد هذا الوجود الذي يتحقق به في نفسه فالهوى  
توجد هذا الوجود الذي يتحقق به في نفسها كما يقال الاول والعناصر والركبات توجد بدون  
عمل العقل وكل ما يوجد بدون عمل العقل يتحقق في نفسه فالذات والعناصر والركبات  
يتحقق في نفسها وكل ما يتحقق به في نفسه فالهوى يوجد هذا الوجود الذي يتحقق به في نفسه فالهوى

والعناصر والركبات لتوجد بهذا الوجود الذي يتحقق به في نفسها وكما يقال الصور توجد  
بتعلقها بالهيولى وكل ما يوجد بتعلقها بالهيولى يتحقق بتعلقها بالهيولى فالصوره تتحقق بتعلقها  
بالهيولى وكل ما يتحقق بتعلقها بالهيولى يوجد بتعلقها بالهيولى فتوجد بتعلقها بالهيولى  
وايضا ان وجود الهيولى عين ذاتها فلو كان لها ذات بدون فعل العقل ومن غير توقف على الصور  
كان لها وجود بالضرورة لكن لها ذات فلها وجود بالضرورة وبنيت كون وجود الهيولى عين  
ذاتها والابان المصنف كما قال اول في المتن التاسع من ثالث النفس من ان المقدار وما هيته  
والمادة وما هيته متغايران يعني ان هذه الاشياء الخارجة رتبة كانت اوطبقية وما هيته  
متغايران ومن هذا استنبطنا ان نفس الغزق الماهية والوجود عقبة بعقله وكذلك  
في اشياء اخرى لكن لا في كلها لان بعضها ماهية التمام واخرى هي الهيولى الاولى  
وكذا الصور من البعض الذي يكون ماهيته عين هذا الشيء كما استحققه في شرح المتن  
المذكور وثانيا بان الماهية والذات تمتاز عن الوجود امتياز ملحوظ والاختلاف الحاد  
والمأخوذ كما حققه افقنا في مواضع كثيرة وظاهرا له ليس في الهيولى الاولى ملحوظة وما  
وما خذ واحد ولا قوة وفعل لها سبب فليس فيها وجود مغاير لذاتها وقد بين المصنف  
في المتن الثالث من فاس ما بعد الطبيعة حيث قال النفس وما هيته واحدة والاشياء  
وما هيته ليست بالوحدان الهيولى كالنفس وستفصل هذا في مقامه المناسب وهذه القصة  
التي استعملها اصحاب الرأي الثاني ايضا لوجود الهيولى اظنها قبيحة لكن المبني الثاني لهذا  
الرأي وان قبلها واستحسنه كثير من قول الرعايا لكن اظن ان ليس لشيء في نفس الامر  
لان الهيولى الاولى لو لم يكن موجودا في نفسها واخذ كل وجود من الصورة والركب لا يبر  
ان يقال انها تنقسم بعدد ما يعين الصور والركب لان الشيء مع انما يعين اذا انما يعين  
بحيث لا يكتسب الاخر والهيولى اذ جعلت صورة اخر ليست صورة اخرى في ان الخلق واذ  
رفع منها وجودا فاما وجود اخر في حال الوقوع فلا تنقسم كذا اجاب الذين سئلوا عن وجود  
الهيولى الاولى **الفصل السادس في انما هل نشأ الهيولى من الصورة ام لا** اعلم ان بعض  
نفساني ويستنبط من الخارج وبعضه طبيعي كما يتبين انما افقنا في مواضع كثيرة من كتابه  
والاول يحصل بعد الادراك به يتقل الى ماهو حسن وغيره عند المتقل فان كان لا انتقال بالادراك  
العقلي يسمى ارادة وان كان بالادراك الحسي يسمى الشوق المتعلق به شوقا حسيما وهيولى نشأ  
بمثل هذا الاشياء كقوله ادمية الادراك والشوق الطبيعي ليس الاميل طبيعي به بمثل كل حسيتم  
بل ادراكنا الى ماهو موافق لطبيعة وخير غيرنا اصل فيه بالفعل كمثل الحجر الى حبة النخس والذات  
الى الفوق ونجتنا ههنا عن هذا الشوق وانكر بيبوسش والتكلم النهراني في رد قواين ارسطو  
ان يكون الهيولى الاولى شائعة بهذا الشوق لان الهيولى لا تسع ولا يجهد لوجدان الصورة  
لان الشيء حمل والعمل يكون من الصورة كما قال المصنف في الخامس عشر من اول الكون  
والفساد وصاحب هذا الشوق ليس يجهد لوجدان ما يشاق اليه كما يمكن ان ينظر في شرح  
من الادراك فانه يميل بطبيعته وسعيه بتقلد ان ينزل ويصل اليها فالهيولى الاولى ليست مناسبة  
هذا الشوق ولا لها لو كانت مستنافة الى شيء اعلى صورة ما سوى الصورة الحاصلة فيها لا شاقة  
الفساد المركب الذي هي جزء لانها لو اشافت يجب ان يخرج ما تشاق اليه الى الفعل ولا يكون  
ان يخرج اليه الا بزال الصورة الكاشفة فيها وهذا المركب لكن الجزء لا يشاق الى فساد المركب



لأننا نرى كل جزء من الكل يحفظ الكل بل إن قيل لا يجوز تحريك الكل المركب من غير نظر إلى غيره  
المخصوص فالهوى لا يشتهق الصورة ما وبتبعه ابن سينا وقال في الفصل الثاني من المقالة الأولى  
من طبيعيات الشفاء قد يذكر في مثل هذا الموضوع حال شوق الحيوان إلى الصورة وبشبهتها  
بالإنشائي وبشبهه الصورة بالذكري وهذا شيء ليس في نفسه أما النفساني فلا يختلف في سلبه عن  
الحيوان وأما الشوق الشهواني الطبيعي الذي يكون ابتغائه على سبيل الاستيفاء كما في الحيوان إلى الشغل  
ليس كذلك بل يفتقر له في آتية الطبيعة وهذه الشوق أيضا بعيد عنه ولقد كان يجوز أن يكون الهوى  
مشتاقا إلى الصورة لو كان هناك خلوع من الصور كلها أو ملال في صورة قانيتها أو فقدان  
الغشاعة بما يحصل من الصورة المكتملة أي أنها لو كان لها أن تتحرك إلى اكتساب الصورة كما في  
في اكتساب الإنسان أن كان فيها قوة تحركه وليست خالية عن الصور كلها ولا يليق بها المبالغة للصورة  
الحاصلة فيحصل في نقصها وفيها نقص فأن حصول هذه الصورة أن كان موجبا للمبالغة في حصول  
وجبان لا يشتهق الهوى أن كان لمدة طالت فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا أمرا في جوارها  
فيكون هناك سبب يوجب ولا يجوز أن يكون عارضا لها بعد حين لا أمرا في جوارها  
فيما فأن هذا محال زبنا ظن أنه يشتهق إليه بالاشتياق الشهواني فأنما يكون في غاية في الطبيعة  
المكتملة والغايات الطبيعية غير محالة ومع هذا فكيف يجوز أن الهوى يتحرك إلى الصورة وأنما ياتينا  
الصورة الطارئة من سبب ينطلي صورها الموجودة لا أنها تكتسب بالحركة ولو لم يحصلوا هذه الشوق  
إلى الصورة المقومة التي هي كالأشياء الأولى بل إلى الكمال الثانية الواقعة لكان بصورة معنى هذا الشوق  
من المقدور فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا إلى المقومة فمن هذه الأشياء نفس على أنهم هذا الكلام مرق  
الغرض الذي هو أن يشتهق به كلام الصورة من كلام الفلاسفة وعلموا أن يكون عري فيهم هذا الكلام  
حق الغرض انتهى وأما اشتياق إليها بمعنى سنذكره على ما ذهب إليه أفلاطون والمصر وتبعهما  
كل من جاء بعدهما من الحكماء لأن الهوى الأول من نفسه خالية عن جميع الصور بأكملها كاستيائها  
بها تميز حسنة وتوجد في طبيعة الأشياء وتصير هذا الشيء وجوه في الخارج وكل ما كان كذلك  
يشتهق سعيًا طبيعيًا لتحقيق كماله وأخيرًا المناسبات له اعتبارا حاصل فيه بالفعل من نفسه لأن الكل  
يشتهق إلى الخير كما قال المصنف في قول الأخلاق فالهوى لا يسعى سعيًا طبيعيًا لتحقيق كماله وأخيرًا المناسبات  
لها اعتبارا حاصل فيها بالفعل من نفسها وهي إنما تكمل بالصورة النوعية فتسعى طبيعيا لتحقيقها فنت  
فتشتاق إليها اشتياقا طبيعيا لأن الشوق الطبيعي هذا الشيء الطبيعي فإن قلت أي شيء اشتياق  
الطبيعي الأول الطبيعي قلت ليس بعرض لأنه لا يقوى عرض ما بها بلا واسطة وليس لها من شأنها  
في الخارج والأما كان الهوى بسيطًا بل هو عين ذاتها فيه من حيث تسعى بذاتها وميل إلى الصورة  
التي هي خير وكما لها ومقابلها بالمفهوم كما اعتدنا أن يقال لقوة الهوى الأولى أنها غريزة في الخارج  
ومقابلها بالمفهوم ثم إن قلت إلى أي صورة تشتاق الهوى اشتياق إلى الصورة الكلية أم  
إلى الصورة الجزئية قلت هي تشتاق أولا وبالتساوي إلى الصورة الكلية بمعنى أنها حال كونها  
تحت صورة قابلة الزوال تشتاق وتسعى لتحقيق صورة ما لا فرق ثم إذا انصرفت ببعض  
الاستعداد ذات الجزئية تشتاق بالتساوي إلى الصورة الجزئية أي إلى هذه الصورة أو  
تلك لأنها حسب ذاتها تكون ميلها إلى هذه أو تلك لا فرق لكن إذا استعدت باستعداد معين  
بميل إلى هذه أو إلى من ميلها إلى تلك ثم إن قلت هل ميل الهوى إلى الصورة الزائلة عنها أم الأبد  
إلى التي كانت لم يحصل قبل فقلت هي من حيث ذاتها تميل إليها إلى الصورة التي كانت لها

وانخلت

وانخلت عنها لأنها من حيث ذاتها تكون نسبتها الآن إلى الصورة التي ذلت عنها كشيء إليها  
في زمان كانت لم يحصلها فكما كانت قبل مشتاقا إليها تكون بعد أيضا كذلك ولهذا لا يقال  
إذا انصرفت صورة الماء مثلا وصورت الهوى إلى صورة أخرى أنها انصرفت بالكلية فانها  
وان زالت ولا توجد بعد بعينها لكنها لم تصير إلى شيء عينا بل بقيت موجودة في قوة الهوى  
كل ما يوجد بالقوة فيها شوق هي إليه لأن كون شيء في قوة هو اشتياقها إليه وما قلنا هو لشيء  
الغلو سفة ولا قوة الهوى واشتياقها إلى الصورة الزائلة عينا سببها أنها لا يمكن أن يحصل فيها  
بعد لأن هذا أمر ينشأ من ذات الهوى بل من غير ما لأنه لا يوجد فاعل طبيعي معطى للهوى  
عين الاستعدادات السابقة ويخرج تلك الصورة بعينها من قوة ذاتها إلى الفعل لكن هذا لا  
لا يتبدل ذات الهوى وطبيعيتها فبقيت شاقية إليها بالطبع على أنه وان قلت لم يكن أن تعود هي  
بعينها لكن يمكن لأن لا يكونا عينا إنما خرجتا إلى الفعل بصور أخرى من هذا النوع أو بآلية  
وهذا يرى ظاهره الآن حقيقة هوى الخطب قبل أن يصير خطبا كانت في قوة أن يصور بصورة  
الجزء وشاقية إليها فأنها لم تصور بها ولا يصور لا بقولان قوتها واشتياقها إليها عينا فكذا  
لأن قول في القوة والاشتياق بالنسبة إلى الصورة الزائلة ثم إن قلت هل تشتاق إلى الصورة  
الحاصلة فيها بالفعل قلت الشوق مستان أحدهما يسمى شوق الطلب والثاني شوق القضاء  
وكلاهما ظاهران في الأفعال الاختيارية فأن شوق الطلب يسوقنا إلى طلب غير الحاصل لنا  
وخصيلتها وشوق القضاء يكون الشيء الحاصل لنا والمطلوب الآن الغير الحاصل والمطلوب  
أقلا وهذا الوجه يمكن أن يلاحظ هذين القسمين في الأشياء الطبيعية وفي الهوى إلى آتية  
والهذين القسمين اشارة في المن الحادق والثاني حيث قال وأخر مستعد لانجته و  
ويشتاق ولقد كان تحقيق اشتياق الرضا في العدم لم يذكره في المن المذكور حين تكلم  
للعدم بل إنما ذكر الاشتياق فقط المراد منه الاشتياق الطبيعي ويجاب عن الدليل الأول الذي  
ذكر يستنوب بانه أن أراد بالهوى أن الهوى لا يسعى سعيًا طبيعيًا كما يسعى الصورة فسلطة لكن  
نقول أن أراد بالكبرى أن كل صاحب هذا الشوق يسعى ويجهد سعيًا وجهداً عملياً لوجوب ما  
يشتهق إليه فغير مسئلة لأنه يمكن لطا حيا الشوق الطبيعي أن يسعى سعيًا ذاتيًا بدون عمل بالهوى  
بالقوة ويميل ويجهد مثله وجهداً باطنياً لأن يصير بالفعل والحاصل كفي كونه مستعداً وقوة  
لأن يكمل وإن أراد بها أن بعض الشوق يسعى فلا ينبج مع الصغرى لفقدان كلية التحرك  
الكبرى التي هي شرط نتائج الشكل الثاني وعن الثاني بأن الهوى التي هي جزء من المركب لا تملك  
الرضا للمركب بالذات بل بالعرض ولاجل حصول الخير العظيم والكمال التام ولهذا الاشتياق  
مناسب لأكثر الأجزاء ولا يسلب عنها ولا نعرف هذا على وجه التمام ينبغي أن يعلم أن كل صورة  
نوعية لا وجب شام الفاسدة إنما يصور الهوى بصورة زائلة بعد لأن كل صورة منها قابل للفناء  
وسبب هذا أن شيئاً منها لا يشبع الهوى ولا يخرج تمام قابليته إلى الفعل ولما لم يكن واحدة  
منها مشبعة لها وجزئية تمام قابليتها إلى الفعل وكان كل ما حصل فيها في ممر الزوال فذلك لا يتوقى  
عائنه ونفسه فتنفس بالكلية مشتاق طبيعياً إلى صورة أخرى ويميل مثلاً باطنياً إليها أعني أنها  
قوة لها ولا يمكنها إلا بالزوال الحاصلة فيها وفساد الكل فتشتاق إلى زوالها وفسادها بالنتج  
والعرض وأيضا أن الخير العظيم والكمال الذي شتهق له بعضه وطبيعياً هو الخير الكل المجمع  
الفاسدات وكما هو هو يحصل بالذات الجزئية لأن الأشياء التي تكون تحت فلاك القسم



من حيث انها فاسدة سبالة لا تدوم الا بها والتركيبات المجردة يحصل منها الفاسدات المجردة  
لان تكون هذه الصور يكون فسادا اخرى ولهذا يشق الحيوان الى الصورة الثمانية وما لم  
يكن ان يصور بها الا بتزوال الحاصلة فيها وهذا المركب يشق بالعرض الى فسادها لانها  
متحدة بالجزء الكل والكل التام وتماحققتا تعرف الجواب عما قال ابن سينا ايضا وانما اصاب  
فيما قال وهذا شيء استأمنه وفيما قال وعسى ان يكون عجز في فهم هذا الكلام هو الغم وما  
وما ذكرنا الى فهمنا كيف لهذا الحيوان في اوسني في لبحا اخرى متعلقة به في كتب الكون والفساد  
ثم لذكر بعض لبحا المبدأ الصور حتى فقول **البحت الثاني في المبدأ الصور** وفيه ان بعض  
**فصل في الفصل الاول في بيان ان الصورة الجوهرية من اى فدا الحكما كانت مجعولة ومن**  
**ايج صارت مفيدة** لما كانت الصورة الجوهرية مبدأ فانيا للاجسام الطبيعية ولم يعلمها المص  
في الكتاب السابق فخصها ولا يعلمها في كتاب اخر فصد بالذات ما تعلمها بحسب المناسبة بقلنا  
متفرقا نسب لنا ان تعلمها بقلنا ان يد من تعلمها الحيوانى الاول فقول ان احدهم قد ما الحكما  
لم يعلمها علما تاما ولم يعيها واضحا كما قال المص في الفصل السادس من اول ما بعد الطبيعة لانهم انما  
وحيدوا العلة المادية والقاعدية اما الصورية والغائية فلم يجدوها الى زمان سقراط كما نقل  
ابن رشد عن الفصل الاول من اول فساد الحيوانات المص ويعرف هذا ايضا من ان المص نقل  
ازاء هم المتألفة في الحيوانى في الكتاب السابق واول الكون والفساد واول ما بعد الطبيعة  
ولم نقل عنهم فيما ولا موضع اخر شيئا للصور فاكثرت القدماء كافتا ذهبن الى ان مجموع طبيعة  
الاجسام الطبيعية وذاها هو الحيوانى لكن اختلفوا في تعيينها فقال بعضهم هو لحواء الماء وبعض  
وبعضهم هو الهواء وبعضهم هو النار وبعضهم هو من وسط بين النار والهواء وبعض  
الفلسفين انها هو النار كما قال بعضهم هي النار والتراب وبعضهم هي النار والهواء وبعضهم  
هي العناصر الاربعه وبعضهم هي المضادات العشرة وبعضهم هي الجسيمات الصغيرة الغير المتناهية  
وبعضهم اجسام الاجزاء المتناهية المتألفة العنبر المتناهية كما فصلت في شرح المتن السادس  
من الكتاب الاول وسيجي في الفصل الاول من اول الكون والفساد وفي الفصل الثاني من اول  
ما بعد الطبيعة وقالوا جميع الامور الباقية الموجودة في الاشياء اعراض وملكات وهيئات  
لها قال المص في المتن السادس من ثاني الثمانية كما كان يضع كل واحد منهم المبادئ والاعراض  
او كثيرة كان يقول هذه او تلك المقدار جوهر جميع الاشياء وجميع ماعداه انفعالها وملكات  
واحد لها وانما سلبا المص من كل واحد من القدماء تمام العلم وصنوح العقول لا مطلقا  
وقال ابن رشد لم يجد القدماء الى زمان سقراط العلة الصورية لان البعض ينسبونها في زمان  
سقراط ونالوا اليها لا متعينة خفية ولهذا قال المص في المتن الثاني والعشرين من ثاني الثمانية  
ان ائبدا وقلس وذو قدر من وصال قلوبها الى الصورة والى انها موجودة انتهى ثم علمها  
معينة تماووس ثم عليها افلاطون وسمى في كماله تماووس صور الموجودات الدائمة اى  
الاشياء الدائمة واما كل اولاد الآلة كان يقول ان الحيوان يتو بقية في السبلات مع فساد  
الصور كما في الفاسد والذهب بعينها مع تغير الاشكال قال في تماووس الاشياء التي تدخل  
وتخرج اعظام الاشياء الموجودة حقا واما كما تكون مشكلة بوجه متغير صير اليك  
حكما من هذه الاشياء الموجودة حقا واما كما تستقر بعد تعيينها في زمان ثلثة اشياء  
الاول ما يتولد الثاني ما منه يتولد الثالث هو الذي منه تاخذ السبلات المتناهية ولهذا يليق

ان نشيها

ان نشيها وسنبيها الحكماء القابل اما وما تقبل منه والدا والطبيعة المستطعة بينها والذات  
وهو دل على الصورة الجوهرية بلقط الواحد كما نقل عنه المص في المتن الخامس والعشرين من  
الكتاب السابق لسوا في المتن السادس من اول ما بعد الطبيعة وقد فصل لما قلنا بلوتنسور  
وانا ووس وما من سلس فليس ويليقي فان يلدش فان قلت لا يحكم بلوتنسور ان يثبت عن الصور  
الجوهرية الطبيعية للفلسفي قلت ذهب بعضهم الى انه يليق للفلسفي اما اولافلون الفلسفي يثبت  
عن الصورة الاولى من الكل كما يظهر من الكتاب الثاني عشر مما بعد الطبيعة وكل من يثبت عن  
علة اولى لترتيب يليق ان يثبت عن بواقي علل هذا الترتيب المرتبطة بها فالفلسفي يليق ان يثبت  
عنها واما ثانيا فلون الفلسفي يثبت عن الماهية والصورة ماهية فيثبت عنها وتثبت الصغرى بان  
مجموع شايع ما بعد الطبيعة معقول لبيان الماهية وتحقيق الحق في هذا المقام يحصل بتقرير  
مسائل ثلثة الاولى هي ان الطبيعي مناسب له ان يثبت عن الصورة من حيث عمومها الثانية ان  
الطبيعي يثبت عليه ان يثبت عن الصور الطبيعية والفاسدة الثالثة ان الطبيعة يثبت  
عن وجود الصور المجردة من الحيوانى عن ماهيتها وذاها اول يثبت عنها من حيث انها متناهية  
يعنى يثبت وجودها ولا يثبت ماهيتها واليحيث عن ماهيتها من وظائف الفلسفي والمسئلان  
الاوليان نظيران من المتن الاخير من الكتاب السابق حيث قال واما المبدأ الصور هل يكون  
واحدا او كثيرا وكما ايا يكون فالبحت عنه وبيانه بالاستقصاء من وظائف الفلسفة الاولى  
واما الصورة الطبيعية والفاسدة فنبعث عنها فيما سيبين بذكرنا قال في المتن الثاني  
من ثالث الفلبيكات وسبب هذا ظاهر لان الصورة المجردة على عمومها تستدل على عال  
صورته مختلفة لانها محيطه بالصور الفاسدة والصور المجردة الامدادية وكل ما كان  
كذلك لا يثبت عنه صاحب علم واحد فالصورة الواقعة على العموم لا يليق ان يثبت عنها صاحب  
علم واحد ولا يليق ان يثبت عنها الطبيعي ويظهر المقدمة الثانية ايضا بان كل صورة طبيعية  
وفاسدة لا توجد في الحيوانى وتكون مبدأ الحركة وكل صورة جوهرية توجد في الحيوانى  
مبدأ الحركة يليق ان يثبت عنها الطبيعي فالصورة والفاسدة يليق ان يثبت عنها الطبيعي  
اما الصغرى فملوثة من الكتاب الاول والثاني من الثمانية واما الكبرى فلون الطبيعي  
يثبت عن الهيكل صندا وبالذات فيثبت ايضا عما يوسع فيها اى الصورة لان الحيوانى والصورة  
الطبيعية والفاسدة متضايقان كما قال المص في المتن السادس والعشرين من ثاني الطد  
الطبيعية وكل متضايقين يثبت عنهما في علم واحد ولا يثبت عن الحركة بالعقد فيثبت  
عن مبدأها الذي يصدق رهي منه اى الصورة فانها مبدأ الحركة كما قال الفيلسوف  
في المتن الثالث من ثالث الطبيعية والثالثة بحسب جزئها ظاهرة مما قال المص في المتن  
المذكور من ان البحت عن المبدأ الصور اى عن الصورة الجوهرية المجردة عن الهيكل  
وبيانه بالاستقصاء من وظائف الفلسفة الاولى لانه يستفاد منه ان الطبيعي يثبت عن  
الصورة المجردة ايضا لكن لا بالاستقصاء لانه انما يثبت عن وجودها فقط والفلسفي يثبت  
عن ذاتها وكيفيتها وعدد ها ولما كان هذا البحت اعظم من الاول جدا وكان عنوان يؤخذ من  
الاعظم الاكثر كما قال المص في المتن الثاني من ثاني النفس اعطى المص الفلسفي البحت عن الصور  
المجردة عن الهيكل لمطلقا كما قال المص في المتن الحادى والسبعين من ثاني الطبيعية والصغرى  
الاول والسابع من اول الفلسفة الاولى وفي مواضع اخر وولن اعين صريحنا في المتن الخامس



من الكتاب الاثني عشر من هذا الصنيع الجوهر المحسوس الفاسد والذات ثم ان يكون النظر  
الطبيعي والجوهر العز المحسوس لنظر الفيلسوف والدليل على ان الطبيعي يجب عن وجود الصور  
المجردة وكونها مبدأ الحركة هو الكتاب الثامن من الثمانية الذي يعلم فيه من الحركة الدائمة  
وجود الحركة العز المحسوس ثم يعلم بوقوع تحركات الافلاك وبروز الدليل الاول لرأى الاول بان  
انما يبحث بليق ان يبحث من حيث من علة او من ترتيب العلة عن بوقوع هذا الترتيب اذا كان  
حال بوقوع الترتيب كحال اوله كما يظهر في العقل وبوقوع العقول فانه لما كان حالها واحدة يبحث عن  
جانبها الفلسفي وان كانت البوق في مختلفه بالطبع من اول هذا الترتيب كما فيما نحن فيه  
فان الصورة الاولى مجردة عن كل هيولى والصورة الطبيعية مقارنة لها فاما فلا يلحق ان يبحث  
عن بوقوع الترتيب من حيث من اوله ويرد الثاني بان الصورة كما يبحث عنها الفيلسوف بحثه بحسب  
كذلك يبحث عنها الطبيعي بحثه بحسبته اخرى فان الفيلسوف يبحث عنها من حيث انها موجودة و  
الطبيعي يبحث عنها من حيث انها مبدأ الكون ومن حيث انها جزء للمبسم الطبيعي ومن حيث انها مبدأ  
الحركة ومن حيث كونها حاصلة في الهيولى والبحث عن شئ واحد في علوم كثيرة بحسب اختلاف  
المجاهات ليس امر محذور لا قال الفيلسوف في المتن الرابع من رابع ما بعد الطبيعة قد يكون  
موضوعات كثيرة لعلم واحد وقد يكون واحد للكثير **الفصل الثاني في انه هل يكون يعطى**  
**صور جوهرية في طبيعة الاشياء ام لا** اعلم ان جمهور المشائين وبعض الافلايين ذهبوا  
الى انها مغطاة في طبيعة الاشياء وتبينها المصروف في الفصل الاول من ثانی الثمانية حين قال انها  
طبيعة لان الطبيعة جوهرية ولانه قسم الجوهر في مواضع كثيرة الى الهيولى والصورة والركبة  
منها ويقصد في هذا من طرق ثلاثة من تقو الاجسام ومن التبدل الجوهرية ومن افعال  
الاجسام اما علمه بالطريق الاول فبان بلا حط ان جميع الاجسام اما متحركة بالماهية والنوع  
او مختلفة بها لكنها ليست متحركة بها لانه الانسان والفرس والبقر والحمار والطير والسمك  
والفيل والبقعة والنبات والمعدن والزراب والماء والهواء والنار المتخالفة المتباينة تخالفا  
وتباينا بينا ليست متحركة بالماهية جزما كما يشهد به الفطرة الانسانية ومن يقول ان الحجر  
ناطق كالانسان هو جاد كالحجر وان هذا الخاص مثلا لا يثبت من زيبا لذات والماهية كما  
لا يثبت من رومته بها الشئ من هذا خرج عن الفطرة الانسانية بل عن الحيوانية ايضا فغير ان  
متخالفة فيها ولا يمكن ان تخالف فيها بالهيولى الاولى لانها مشتركة بينهما واحدة في كل ما  
تحت تلك العرف فتخالف باخر وهذا الامر الاخر ليس عرضا لان العرض لا يمكن ان يكون  
مفعولا للجوهر بقوته العرضية والارفع شيئا فوق قوته وهو يشتمل الشاخص ولتركت  
الجوهر المتام من العرض وهو مستحيل لانه لا يحصل الجوهر من الاوجوه كما قال المصنف في  
المتن الثاني والشمسين من الكتاب السابق ولانه لو كان عرضا لما كان حسيما ما مر جودا  
بالذات وواحد بالذات ولما كان داخلا في مقوله واحدة بل كان كل جسم طبيعي مؤخرا بالعرض  
واحد بالعرض لتركبه من جسمين مختلفين انما الهيولى الجوهر والعرض ولان الصورة  
العرضية لا يحصل شيئا بالفعل على الاطلاق بل كميها بالفعل او كميها بالفعل او مضاعفا بالفعل  
او ذائبا او داعم من اخر مثلا بحسب ان يفيض او يكتسب او يابا او متخا كما بين في المتن الثاني عشر  
من اول الكون والفساد وسببه ظاهر فان العرض لم يلق الموضوع الموجود بالفعل قبل ان يكون  
فبما ان يكون الامر الذي به يتقو الجسم الطبيعي ويكون جزءا داخلا فيه ومبينان من اخر

بالماهية والنوع وجوها وهو متحد بالذات مع الهيولى الحاصل منها فقط الجسم الطبيعي وهو  
ليس بواحد بل كثير يتبين كل نوع الجسم الطبيعي من اخر ماله من هذه الصور وهذه الصور  
صور اجهرية متنوعة واما علمه بالطريق الثاني فبان بلا حط ان التبدل المحقق في الخارج فبان  
الاول عرضي والثاني جوهرية يتولد جوهره ويتبدل اخر وهذا التبدل ان بينهما المصروف المتن  
الثاني عشر من اول الكون والفساد من اتفاق جميع الناس لانهم يرون ان بعض الاشياء  
يتبدل ولا يقولون انه يكون على الاطلاق ولا فيقولون انما يتبدل يقولون انه صار كميها او كميها مثلا  
اذا صار الماء حارا او باردا لا يقولون على الاطلاق بل يقولون انما يتبدل يقولون انما صار حارا او باردا  
وسمي هذا التبدل عرضيا ويرون ايضا تغيرها يتبدل يتبدل اخر ويقولون انه يكون على الاطلاق  
ولا فيقولون او فسذلك كما اذا تزلزل انسان وفسد ماء وصار هواء وسمي هذا التبدل جوهريا  
من كلبعض الاشياء يتبدل ويكون اسمه وحدة الاولات تحوطين كالماء اذا استقر وبعضها  
يتبدل ويتبدل ايضا اسمه وحقيقته كالماء اذا صار هواء وايضا ان بعض المتبدلات يعقل  
بعد التبدل الافعال التي كان يفعلها او لا وبعضها الاوهذا الفرق لا يمكن ان يكون الاول  
باليتبدل ويتكون ويتبدل وهذا التبدل الذي سميته تكونا جوهريا من جوهرية وهذا  
الجوهرية لا يمكن ان يكون في الهيولى فيكون جزءا اخر متباينة صورة نوعية جوهرية واما علمه  
بالطريق الثالث فبان بلا حط ان افعال بعض العناصر تخالف افعال بعضها الاخر ولا فاعل  
سائر الاجسام وكذا افعال بعض المعادن تخالف افعال بعضها الاخر ولا فاعل سائر الاجسام  
وكذا افعال بعض النباتات والاشجار تخالف افعال بعضها الاخر ولا فاعل سائر الاجسام  
وكذا افعال بعض الحيوانات تخالف افعال بعضها الاخر ولا فاعل سائر الاجسام وافان  
الانسان تخالف الاجسام فاعل سائر الاجسام وهذه الافعال الغريبة العجيبة المتخالفة  
حقا لا يمكن ان تصدر عن الهيولى الاولى لانها واحدة في الاجسام التي تحت تلك الصفة  
وبلا فرق بالنسبة الى جميع الافعال ولانه ليس لها ثابرا ضلوا ولا عن الاعراض لاها لو  
صدرت عنها لصددت اسما من الكيفيات الاولى الاربع اى الحرارة والبرودة واليوستة  
والرطوبة او عن الاعراض الثانية كاللؤلؤ والطقور والروائح وامثالها لان ما بعد  
معلولات فقط لا على لا جاز ان يصدر عن الاول لان بعض الافعال اكمل منها والاكمل  
لا يصدر عن الناقص لان المعلوم لا يمكن ان يكون اكمل من العلة وبعض الافعال لا يصدر  
عنها لان بعض الاجسام اذا تبدل كقيته الاولى يصير عنه فعله الاول كما اذا استقر  
المغناطيس فانه يجذب الحديد كمن الاول حين كان باردا فلو كان قوة الجذب من كقيته  
البرودة لبطلت وقت سخته وكان لا اقل بعض باردا ان اخر كالتراب جاز باله ايضا  
ولا عن الاعراض الثانية وما بعد هالعين ما ذكرنا ولاها يصدر من الاجسام وان  
بطلت اعراضها الثانية وما بعد هالعين ان يوجد في الاجسام امورا اخر اكمل واسم وطبعا  
من جميع الاعراض كونه علة لهذه الافعال والاعمال وهذه الامور هي السمات بالصور  
الجوهرية النوعية كالامر الذي يربيع الماء الى البرودة بعد سخته والذي يكون سببا للبرو  
لبرودة التراب ويوسته والذي يكون سببا لحرارة الهواء ورطوبة والذي يكون سببا  
لحرارة النار ويوسته والذي يكون سببا لخصائص المعادن والنباتات والحيوانات ولها  
كالامور التي تكون سببا لامتياز الثاني بين العناصر مع اتحاد هيولىها ولا امتياز بين



المولود الثلاثة فان قلت ان الافعال والاعمال المذكورة والظاهرة من الاجسام وان كانت  
لا يمكن ان يصدر من الكيفيات والاعراض المذكورة الظاهرة لنا لكنها تكون صادرة من  
اعراض اخرى اول واقد من المذكورة خفية لنا وغير محسوسة بسبب كونها مستورة تحت  
الاعراض المحسوسة قلت هذا لا يدفع الدليل المذكور لان هذه الاعراض الاول المستورة  
الخفية لنا ليست مبنية بدليل حتى يصح ان يقال انها مبادي تلك الافعال والاعمال الظاهرة  
التي هي المتفكرين فيها ولا يجوز ان يبنى الموجودات الخاصة على المحملات العقلية المتفرقة و  
ولانها لو وجدت كانت تحمل طبعا من جميع الاعراض الظاهرة وكل ما هو محتمل وعلى طبقها منها  
جوهر لا عرض فالاعراض المذكورة جوهر لا عرض بل هو الصور الجوهرية التي يتكلم لها الان  
المستورة تحت انواع الاعراض المرتبة بها الحقيقة حسنا لان الجوهر لا يحسن بنفسه كما قال المصنف  
في المتن الرابع والثلاثين والمائة من ثاني النفس ولهذا نقول بالاعراض ونقول ايضا في بيان صفته  
لما كانت الحيوانية الاولى قوة جوهرية يجب ان يكون فعلها ايضا جوهرية حتى تكون مناسبة  
لها والاكوان المبدأ في من المستغلة ولا بد بعض الخواص ترتب دائما بالاختصاص على بعض  
انواع الاجسام المعينة وسببه ليس بالصورها الجوهرية ولا يري ان يقول في الاجسام طول  
متوافقة ومتخالفة لا يمكن ان يكون مبدؤها الا امور جوهرية كقوتها فيها استمارة بذواتها  
ولان النفس الناطقة صورة بدن الانسان وهي اذا قارنته توجد بالذات في جوهرها اذا كان  
جميع ما ذكرنا حقا يكون ما ذهب اليه جميع المشايخ وبعض الاقدمين حقا والآخران تخالفا ونقول  
اولا ان المصنف قد علمنا في المتن الثامن من سابع ما بعد الطبيعة ان الحيوان فقط جوهر وما عدا  
انفعالات الجسم وخواصه وقوته لانه اذا ارتفع ما عداها لا يري ان يبقى الحيوان وقال في المتن  
السابع من الكتاب الثاني للنفس وفي المتن الخامس عشر من ثامن ما بعد الطبيعة ان المركب من  
والصور واحد كما ان الشئ والشكل والحد والخاص والاستدانة واحد كما ان الشكل والحد  
عرض فكذلك الصورة والنفس الناطقة ولنا ان نقول في ظهور المصنف ذهب الى ان الصورة  
جوهرية كما يدل عليه ما نقلنا عنه انما هو كما يشهد ايضا في المتن السابع عشر من المتن المذكور  
من سابع ما بعد الطبيعة حيث قال ان الصورة اقدم وموجودان يري من الحيوان واذا عرفت  
هذا فحينئذ من الاول بان المصنف لما ذكر في المتن الثامن المذكور في الاقدمين الزاعمين ان  
الجوهر في الحيوان فقط ودليلهم الذي ذكره فيه وهو انه اذا ارتفع ما عداها لا يري ان يبقى  
الا الحيوان كما شرح هذا المتن اسكندر الافندي ولسي وابن رشد وثي ما افوتنا من ولما اخط  
لخطا في تعيين الحيوانين قال بعضهم انها الماء وبعضهم الهواء وبعضهم النار وبعضهم  
المستوسط بين النار والهواء وقد علمهم المصنف وبيّن ان اراءهم المذكورة ناشية من جهل  
الحيوان ثم تبين على ما هو عليه في نفس الامر وقال انها ليست بصورة ولا كما اخبره كما قال ثوماقوناليس  
في شرح المتن المذكور وبيّن المصنف هذا منقلا في الفصل الاول من ثاني الطبيعيات وفي الفصل  
من الكتاب الاول لا قسم الحيوانات وما نقل عنهم الاثبات ما ايقوه من انه اذا ارتفع ما عداها  
لا يري ان يبقى الا الحيوان فاجاب عنه ظاهره عن الثاني بان ملاد المصنف من التشبيه المذكور في  
المتن السابع من الكتاب الثاني للنفس ومن المتن الخامس من ثامن ما بعد الطبيعة هو ان  
كما لا يشك في وجه حصول من الشئ والشكل والخاص والاستدانة امر واحد لان  
احدهما مادة والاخر صورة كذلك لا ينبغي ان نشأ من المركب من النفس والبدن واحد كما قال

المص

في المتن السابع المذكور وذكر هذا القول لبيان ان تعريف النفس بانه فعل البدن صحيح  
وليس مراده منه ان الصورة والنفس الناطقة عرض من كان الشكل والاستدانة كذلك بل يري  
فيها وحدة المركب الجوهرية كالاشارة المركب من البدن والنفس بما هو ظاهر لنا في وجوده  
المركب العرضي للمركب من الشئ والشكل والخاص والاستدانة ونقول ثانيا ان الصورة  
الجوهرية ليس لها فعل بل هي مخصوص بل جميع الافعال الطبيعية تصدر عن الصور العرضية  
والاشياء مما ليس له فعل طبيعي بوجوده في الخارج لانه لا يعطى في الطبيعة كما قال المصنف في المتن الثاني  
والثلاثين من اول الفلكيات وفي المتن الخمسين والسادس والخمسين من ثانيا وفي المتن الثامن  
والاربعين من ثالث النفس فالصورة الجوهرية ليست بوجوده في الخارج وتنبى الصغرى  
لان الصور الجوهرية انما تنبى لتركيب ونفوق منها الاجسام وتكون مبادي لصدر الافعال  
والاعمال وكلها محصورة من الصور العرضية العلوية الوجودية احتياج ما الى الصور الجوهرية  
فان الكيفيات الاربع العرضية تركب العناصر ونفوقها اي تركب العناصر منها ومن الحيوان  
عند الحاجة الى انضمام الصور الجوهرية كما ذهب اليه بعض العلماء السالكين في طريق المشايخ  
وصودا المركبات بل النفس لا يري ان يكون شيئا الا انواع امتزاجات الكيفيات المذكورة و  
والافعال والاعمال بما يصدر من الصور العرضية من غير احتياج الى الصور الجوهرية اطلاقا  
فانها مبدؤها قطعنا ولهذا تغير افعالها اذا تغيرت بالازدياد والانتقاص ولنا ان نجيب  
بان صغرى الدليل المذكور كما ذهب ونقول على اثباتها بالنظر الى القسم الاول ان الكيفيات الاول  
لا تركب الاجسام ولا تقومها اطلاقا كما بين في كتب الكون والعنسان على ان العلماء المذكورين  
خالفا قول المشايخ وقالوا ان الكيفيات المذكورة الحاملة منها العناصر عند جوهرها لا عرض  
لانهم تعلمون من المتن الثاني والخمسين من الكتاب السابق ان لا يمكن ان يحصل من الاجزاء  
جوهر وان امتزاجات الكيفيات المذكورة ليست صور المركبات ونفوقها كما يري من المصنف في الكتاب  
الاول من كتب النفس ونقول عليه بالنظر الى القسم الثاني ان المبادي العرضية للافعال والاعمال  
الصادرة من الاجسام هي كيفياتها المذكورة والاشياء المبادي الاول والاصول هي الصور  
الجوهرية كما بين في المتن الرابع والخمسين من ثاني النفس لنفسها التي هي مبدؤها في الاول  
في المتن الاربعين منه على الذين حكموا بانه علية النماء والكبر في النباتات والحيوانات هي النار  
والحرارة ولم يذكروا النفس وحكم بان النار ضمنية العلة ومعها انما دخل وسببه في توالفها  
والحيوانات وكبرها بوجه ما كتبنا ليست علة على الموطوء بل النفس ان يدمها في العلية وليس  
تغير الافعال بعينها اذا اشتد الكيفيات المذكورة وقويت وضعفت لانها اذا تغيرت يتغير الافعال  
الجسمانية والمبادي العرضية التي بها تفعل النفوس وشائر الصور الجوهرية افعالها واذا  
تغيرت هذه الالات يتبدل افعال جميع الصور الفاعلة اياها بسببها وان نقول ثالثا ان كون  
شيء جوهرية وكونه صورة متافيان لان كل صورة متنوعة توجد في الموضوع بالبهرون لا يمت  
لا يمكن تقويم وتوجد بنفسها ولهذا قال المصنف في المتن الثاني عشر من ثاني الطبيعيات ان الصورة  
لا توجد منفصلة الا بالاعتقالات التي الوجودها دائما في الحيوان ولهذا سمي الحيوان النفس والاشياء  
من الكتاب السابق موضوعا اول ولا شيء من الجوهر بوجوده في الموضوع لما قال المصنف في فصل  
الجوهر من كتاب المعقولات فلا شيء من الصور النوعية جوهر وان نقول رابعا ان الصورة  
لا تفعل الاضداد والجوهر يفعل الاضداد كما قال المصنف في فصل الجوهر المذكور فالصورة







وحيزوا محيوا قال الشارح انما سميت الهية لان نادى الى آلى لسان البونا  
يجي بمعنى باو ما سئون اى بمعنى الامر الجيب لانها تكونها فكله مشابهة للعقل الاول  
الذي هو الوجه تعالى عندهم ولا تة كما يعطى الباشع تعالى لثانته وجودا وحيوة لجميع الاله  
لكن لبعضها النوار ولعصها مظهر كما قال المصنف في المتن المائة من اول الفلكي كذا كذا الصور  
يكون شيئا لوجود بعض الاشياء فيكون مشابهة له تعالى في الجملة وراهم وسميت خيرا  
لانها كال وكل كال خبير وسميت محيوة لانها محيية للحيوي وتشتاق اليها كما مر **الفصل الرابع**  
**في بيان ماهية الصور الجوهرية** قال سبطوس في شرح المتن التاسع والستين من الكتاب  
السابق ويلتزم ان اوس في الفصل الخامس من الكتاب السادس من كتابه وفارس سبطوس  
في الفصل الثاني من شرحه لشؤون افلاطون ذهبنا لاقاد نيتون الى ان الصورة الجوهرية  
صورة المثال والامثلة في الاله المنطقية في الهيولي قال مارسلين في الموضوع المذكور الصور  
في الاجسام ليس شيئا الا نضابو بر المثل الالهية كما ان الاشكال المنطقية في السمعة ليس الا  
صورا كما قالوا كما تنفس في المرأة صورة الشئ المقابل لذلك تتعكس من الصور المثل  
صور الاجسام الفاسدة ولهذا تكون هذه الصور اشياء صغيرة فانية وتكون لشيئها  
باطلال الصور الدائمة او في من سميها بالصور قال بولس بقس من انش الصورة طبع  
ليس الا صورة صغيرة للخير وشبه ظلي انهي قالوا وفي نور ظاهر في الهيولي فكما يتعكس  
النور من الجسم النير الجسم المقابل كذلك يتعكس الصور وتطلع من المثال الى الهيولي  
القابلة لها ومنه قال مارسلين فحين كل صورة توثير بالعين ويتعكس والمكانات متناهية  
فهو ظل ما بالنسبة الى الصورة الله تعالى وتويرة انتهى بقول الشارح عن ثوما اقواسنا فلا  
عن بعض علمائنا الاغلاو رحمهم الله تعالى ان الصورة حقيقة كذا الاول المنطقية  
في الاجسام لانها لا تزل ان تكون شيئا الا بجلى الوجه تعالى وظهوره في الهيولي قال الشارح  
لكن في الاقاديين مره ود عند علماء الاثين واقول علماء الاسلاف رحمهم الله تعالى محيوة  
على الجان وانا اقول لشيئها المصراياها بالالهية مستعرة بما قال بعض علمائنا العظام لا بطلاله  
مثل الافلاطونين وتوجيه وجهها بما مر خلا في ظاهر التسمية بلا ريب وتحقيق الحق  
لا يلحق بهذا المقام فانه طور ورا طور العقل لا يمكن الوصول اليه الا بالفيض المقدس  
من غيبض الخير والوجود قال الشارح عرفها المصنفين عرفها في المتن الثامن والعشرين  
من ثاني التمانية بانها سبب ماهية الشئ وفي المتن الثاني من ثاني النفس بانها التي بها يقال  
شئ هذا الشئ ومعنى هذين التعريفين عرف من بيان وجوه اسمائها وعرفها شرح الاثين  
تعريفات اخرى عرفها شارح بانها جوهر بسيط لا كامل فكل الهيولي يفعل معها ماهية الجوهر  
الركب فقط الجوهر فانه مقام الجسم شامل لها وساير الجواهر وبالسبب يخرج الجوهر المركبة  
وباللا كامل خبيث الصور المفادعة الكاملة التي هو جواهر بسيطة ويعقوله فعل الهيولي الى اخر  
مخرج الهيولي التي هي جوهر بسيط لا كامل ايضا لكنها ليست فعلا لنفسها وعرفها هابين قولين  
جس من بانها فعل بسيط جوهر في جاعل مع الهيولي امر واحد بالذات قالوا يكونها فعلا ونما  
من الهيولي من اول الامر وبالسبب نمان من المركب من الافعال المتخالفة كما لا ينص والحادث  
والمفاد انه ليس فعلا بسيط او بجوهر في نمان من العرضيات وبالعقد الاخير يميز عن الصور  
الجوهرية المجردة والعقول فانها لا تتعقل مع الهيولي امر واحد بالذات وهذا التعريفان وان كانا

بريان محيوي لا يتخلو من فيق فانه كما يجب ان يدكر في التعريفات ما يجب ذكره على واثين التعريف  
كذلك يجب ان يترك الزوايد التعريف الاول لا يخرج من الزوايد على ما اطلق فانك لو قلت الصورة  
هي الجوهر الفاعل مع الهيولي جوهر مركب لا متناهي من كل ما امتا ذت منه بالتعريف الاول فانها تمانا  
بالجوهر من الاغراض وبلغنا لفاعل مع الهيولي جوهر مركب امتا من الهيولي فانها لا تتعقل مع  
نفسها جوهر مركب ومن الجوهر المركب فانه لا يفعل مع الهيولي جوهر مركب ومن الجوهر المركب  
فانها لا تتعقل مع الهيولي جوهر مركب والتعريف الثاني لا يتخلو من التعريفان فان بعض الافعال لا يمكن  
كالعلم وبعضها فان كان نظير كما قال المصنف في المتن الثالث والخامس من ثاني النفس كان ينبغي ان يقال  
فيه فعل اول كاعرف المصنف النفس في المتن السابع من الكتاب المذكور بانها فعل اول للجسم فقط  
البسيط يرى ان يكون مسند كما لا تة سيم التعريف بخبر ان يقال الصورة فعل جوهر في جاعل  
مع الهيولي امر واحد بالذات فانها امتا بخبر هذا القول من جميع الاعيان فانها امتا من المركب  
الجوهرية لانه لا يقال انه فعل وانما يقال بالعدل ومن المركب من الافعال المتخالفة فانه لا يقال  
فعلا وكذا لفظ الجوهر ليس لوجب الذكر لان الفيد الاخير اى قولهم جاعل مع الهيولي امر واحد  
بالذات يفيد كونها جوهرية فانه ظاهر عند الكل ان العرض مع الهيولي لا يجعل امر واحد بالذات  
فلما كان الصورة فعلا جاعلا مع الهيولي امر واحد بالذات يظهر منه انها جوهرية فيكون لفظ  
الجوهرية غير لازم والذكر وعرفها هابين فوسيلتنسوس بانها فعل اول للجسم وهذا التعريف  
لا يخرج عن خلا فان الصورة التي تنكلم لها في هذا المقام لا تمانا بهذا التعريف من الصورة  
الناظرة كالنور فانها فعل السقنية كما قال المصنف في الحادي عشر من ثاني النفس والامر الصور  
العرضية فان البياض فعل اول للجسم اما انه فعل فظا هو واما انه اول فانه فعل يحصل لبيان  
فعل واما انه للجسم فلو انه كيفية ولا من الصور الصناعية فانها ايضا افعال اول للجسم الصناعي  
واعترض على هذا التعريف ايضا ثوما جيلس ويقولون مناس بوجه اخرى وانا اذ شتما برينين  
ارسمها اول بانها جزء المركب الجوهرية اذا وجد يوحد هو واذا انعدم يتقدم وقولنا جزء مركب  
مع كونه قائما مقام الجسم لان الجزء المركب شامل لامور كثيرة يمتاز الصورة من المركب  
الذي ليس جزء المركب وبالجوهرية من الاغراض فانها ليست اجزاء المركب الجوهرية بل المركب  
العرضي ومن الصور المجردة والناظرة لانه فانه لا يتعقل من العقل والفلك ولا من النور  
والسقنية مركب جوهرية وبالعقد الاخير من الهيولي فانها وان كانت جزء المركب الجوهرية  
لكنها اذا وجدت لا يزل ان يوحد المركب الجوهرية فان الانسان اذا مات يوجد حقيقة  
بدنه التي هي هيولي الانسان ولا يوحد الانسان لكن متى ما وجدت الصورة يزل ان يوحد  
المركب لانها معيدة لوجوده وثانيا بانها العقل الاول الجوهرية المصورة للجسم الطبيعي  
وهذا الرسم ايضا نمان عن جميع الاعيان فانها تمانا بل فقط العقل من الهيولي والمركب الاول  
من العقل الثاني والجوهرية من العقل الاول العرضي كالعلم والشكل والمصورة من الصورة  
الناظرة ويبين بالعقد الاخير موضوع الذي يوحد فيه لان الصورة تعرف بوجه العقول  
ونوعها في تعريف الموضوع كما قال المصنف في المتن الرابع من ثاني ما بعد الطبيعة وبنيه ثوما  
اخرنا لنس هذا فان قلت الصورة ليست بفعل اما اول فلو انها لو كانت فعلا فاما كونها  
عقلا لا يوحد فيها فانه ما اول فلو انها لو كانت فعلا فاما كونها  
فعل منفرد والثاني مستحيل لانها لو كانت كذلك لكان كل صورة وليا لوجود بالذات فان



ما هو فعل محض الا الواجب تعالى عند اهل الملل وان كان الثاني فيكون مركبة من القوة والفعل  
ولا يعمل عليها الفعل لان الفعل جزء منها ولا شيء من الاجزاء يعمل على الكل وايضا لو كانت  
الصوره ففلا تحتل طامع قوة بحيث تتركب هي منها كانت لاحد ان يستل ان هذا الفعل الذي  
فيها هل هو فعل محض لا قوة فيه اصله ام فيه قوة فان كان الاول لزم ان يكون وليا بالذات  
وهو محال وان كان الثاني يكون هذا الفعل ايضا مركبا وهكذا يستل فيلزم ان يكون جزء  
المبسم الطبيعي واجبا بالذات والتسلسل وكلاهما مستحيلان واتاننا فلا نراها لو كانت فعلا  
لشي لا يكون جوهر لان العقل شيء لا يوجد بالذات لان العقل والكل شيء لا يمكن ان يكون  
بدون ما يحمله بالفعل وبكماله ولا يوضع تحت شيء بل يوضع تحته آخر وكل جوهر يوجد  
بالذات ووضعه تحت شيء قلنا في الجواب عن الاول والا ان الصوره منظورة في نفسها امر بسيط  
ليس بمركبة اصله لا من العقل والقوة كما من الاجزاء ولا من اشياء اخرى لكن لا يجوز ان  
يقال انها فعل محض لا يتاوان كانت بهذا الوجه فعلا فقط ليس فيها قوة اصله لا يتاوان  
الى المهيول التي يكون فعلا لها ليس بقوة اصله لكنها قوة بالنظر الى امور اخر اما اولها فلا يتاوان  
قوة بالنسبة الى الكل فان الكل لما كان محض منها ومن المهيول يكون كل منهما بالقوة بالنسبة  
اليه كقالب الاتحاد بحيث اذا اتحد افعلا من الكل كان يوحده من المثلن الحادى والثاني  
من ثاني الثمانية فان المصالح كونه متفكر العلة المادية عند الاجزاء ايضا حيث قال بعض  
العلماء يكون كالموضوع كالاخرى ثم قال لان جروفا لهما ومادة المصنوعات والسائر  
والاشياء المماثلة لها واخرى الكل يكون علولا كالذي منه انتهى فانه يفهم منه انه كما يكون  
لحروف بالنسبة الى الهجاء والمادة الثانية الى المصنوعات مادة والعناصر المركبات كذلك  
يكون الاجزاء بالنسبة الى الكل وهذا يكون الكل بمنزلة الصورة بالنسبة الى الاجزاء والا  
بمنزلة المادة وهكذا قال في المثل الثاني من خامس ما بعد الطبيعة وثانيا ان الصوره  
بالقوة بالنسبة الى العوارض لانه كانت او مفارقة فانها تقبلها كالموضوع به وثالثا ان  
الصورة الثمانية الى النفس بالقوة بالنسبة الى افعالها واثباتها بالقوة الى الموجودات يعنى  
ههنا ما قاله افلاطون من انه وان لم يكن في الملك تركيب للصورة والمهيول لكن يوجب فيه  
قوة فعل ثم قال ويمكن ان يكون هذا ظاهرا من نظر الاشياء المادية التي يوجب فيها لفظان  
من التركيب الاول من الصورة والمهيول الحاصلة منها طبيعة ما والطبيعة المركبة كذلك  
وجود النفس بالوجود ففعلها ولهذا سبب هذه الطبيعة الى وجودها كما سبب القوة  
الى الفعل فاذا اخذت من المهيول ووضع انها توجب بلا هيولى ينجى نسبة الصورة الى الوجود  
كنسبة القوة الى العقل انتهى فالصورة ح وان كانت فعلا لكنها قوة ايضا والواجب تعالى ان  
هو فعل مهيول عنده هو فعل بحيث لا يكون بالقوة بالنسبة الى شيء ما اصله قال السارح  
ومن هذا صدف ما قاله علماء من الواجب تعالى لا يمكن ان يكون علة صورته لشيء ما وان  
يقوم مقام صورة ما واذا عرفت هذا فقول على ما قيل من ان الاجزاء لا يعمل على الكل ان هذا  
محتمل من الجبر والكل الطبيعيين واما الجزء والكل الما بعد الطبيعة فيعمل الكل الجزء على الكل  
فانما يعمل المهيول والتا طلق مثلا صفتا صادقا ونقول لا انسان حيوان ولا انسان ناطق  
وسر ان الاجزاء الما بعد الطبيعة اجزاء عقلية والاجزاء العقلية تعمل على كل ما فيها خلافا  
وعلى ما قيل من ان لو كانت الصوره فعلا تحتل الى ان ذلك الصوره بسيطة لا مركبة

لكنها

لكنها فعل بالنسبة الى المهيول وقوة بالنسبة الى العجود او الى شيء اخر فلا يلزم التسلسل  
ولا كون جزءا واجبا بالذات ولا جزءا لها وفي الجواب عن الثاني ان الموجودات بالذات  
والموضوعية تحت شيء اخر انما يلزم ان يتحققا في الجوهر المركب الكامل لا في كل جوهر تاما كان او  
ناقصا لان المهيول جوهر من انما لا يمكن بالذات ان توجد بالذات بلا واسطة الصوره  
**الفصل الخامس في ان الصوره الجوهرية هل توجد في المهيول بكماله او بشيء منها او كونه**  
**بالكلية** قد عرفت متاخران الصوره الجوهرية موجودة في الخارج وما هي الا ان ينبغي ان نعرف  
ان بعضها منها كيف تتكون وتحدث وهذا البحث مشكل جدا لكن ينبغي ان نعرف اولانا لا نبحث  
ههنا عن النفس الناطقة التي توجد ولا قبل المبسم وتحدث معه كالصورة الناطقة وكالحرك  
مع المتحرك على مذهب بعض المذاهب مثل فيلوسوفينا عرفت وافلاطون وعلمنا ان على رأي  
المصريين على ما يستفاد مما قال في الفصل الثالث من تافى يكون المهيول انما يتغير من اجزاء  
وقد فصلنا هذا البحث في البحث الرابع من كتابنا الاصول الثلاثة للنفس وفي شرح المثلث النفس  
من ثالث النفس هو لاد واتباعهم لما حكموا بانها موجودة قبل البدن ثم تعلقت به لا ينبغي ان يقال  
هل هي موجودة قبل البدن او لا وكذا لا ينبغي ان يصدر التسلسل المذكور من اكثر اهل الملل  
القائلين بانها لمادة عند استوية البدن واعتداله فانها عندهم تكون مقابلة من الواجب  
تعالى الى البدن وتحدث بعد من ميزان يكون لها شيء فيه اصله لا يتاوان في خلقها وفيه وثبات  
بعد ان يكون مفردة في الخارج ثابتة في علم المقدس وايضا هذا البحث كلامه اول من المشا  
يستشون من الصوره صعودا فلاك والعناصر لا تنهم لما ذهبوا الى انهم لا يمتنع ان لا يتاوان  
هل توجد في هيولها بكماله او بشيء منها او تكون مجردة وسبب البحث والاشكال هو انه  
لما كان بعض الصوره الجوهرية حادثة موجودة في الخارج مغايرة للمهيول ناسبان يستل  
هل كانت موجودة في المهيول قبل حدوثها ام لا فان كانت موجودة فيها قبله كانت بناتما  
موجودة فيها لانها لا تنقسم بالذات والتا مع لانها لو كانت بناتما موجودة فيها كانت  
الاختصاص الحادثة موجودة قبل ان تحدث لانه متى ما توجد هيول الجسم وصورة تدور  
الجسم ايضا ولا تحدث حشتم ما وتحدث معا في المهيول الوحدة الصوره الغير المحصورة في التا  
القابلة للخروج من المهيول والتا مستحيلة فكذلك القدم وان لم تكن موجودة فيها قبل حدوثها  
يلزم ان تحدث من العدم والتا محال عند العلا سفة فكذلك المقدم لا يقال ان الصورة لم تكن  
ولم تحدث بل المركب لان كل ما يحدث مركب كما قال الفيلسوف في المثل الرابع والستين من الكا  
السابق وهو حدث من الهيول فلا يلزم ان يحدث شيء من العدم لا نقول وان كان المركب  
حادا حقيقة لكنه لا يجوز ان يتكون حدوث الصورة بوجه ما بل حادثة ايضا كما حققنا في  
شرح المثل المذكور وايضا نأخذ صورة معينة مثا صورة هذا الثور الجزئي من حيث انها  
مغايرة للمهيول ونقول هذه الصورة الموجودة لم تكن موجودة ثم وجدت بعد فتكون  
حادثة وايضا اذا قصد المركب قصد الصورة الموجودة فاذا حدث حدثت الصورة  
حال حدوثها لانها لم تكن قبل فتكون حادثة ومن قوة هذا الاشكال لفظا انما فضلوا  
ولاحظ هذا الجهل كما نواجه هذين غاية جهل حتى نوهوا ان لا يكون شيء من اشياء اخرى بل  
كانوا يرفون كل شيء كما قال المصنف في المثل الرابع والسبعين وهو لا اول ولا اخر ولا  
في دفع هذا الاشكال صار ومنظرين لدفعه الى انكار التكون والحدوث الجوهرية والصورة



المركبة لكتبتهم وان زعموا دفعه بما قالوا لكنه لا يندفع الا ان يكونوا جميع التبدلات باسرها  
والصور العرضية والحركة الابدية وهو لم يتكروها والاكتفاء بالثاني وفي هذه المسئلة قد  
الحكماء على فرق ثلثة فذهب بعضهم الى ان صورته ما حسيتم لم يتكون ولم يحدث بل قد كانت  
بتمامها موجودة بالفعل أولا وبعضهم الى ان الصور القابلة للتحرك قد كانت موجودة  
في الجوهرية او لا لكنهم لم يكن تمامها موجودة بالفعل فيها بل بشئ منها وبعضهم الى ان صورته ما  
ما لم يكن موجودة بالفعل فيها اضلا بل انما تحدث نامة اذا كون الحسبم والى الراي الاول  
ذهبنا فاساعدوا راس فانه على ما قال المصنف في المنحاش والخامس والثلاثين وفي الفصل الاول  
من اول الكون والفساد وفي الفصل السادس من اول ما بعد الطبيعة مظهر بما قال من  
البذر الكل المتشابهة الاجزاء ان يكون كل جسم مختلطاً بكل جسم في كل جسم في كل جسم  
ولا يحل هذا يكون جميع صور جميع الاجسام موجودة في جميع الاجسام نعم كذا انفسا  
والصور خفية لنا وانما يظهر لنا الحسبم الذي يكون جسميما له المتجانسة اكثر ولهذا  
باسم واحد قال المصنف في المنحاش الرابع والثلاثين من الكتابيات السابقة المستقرات  
ولسببها مختلفات يكون مما يربط عليه بسبب كثرة غير المتشابهة في الاختلافات استهوا وانما  
اعتقد كذا الاشكال المذكور لانه كان يقول نرى كل جسم يصير من كل جسم واحد  
الصدين من الاخر فصوره الابيض مثلاً الصبارة الا ان من الاسود اما كانت او لا  
موجودة في الاسود او لا فان لم يكن او لا موجودة فيه بل حدثت جديدة فاما كونه  
من نفس الاسود وهو بدئية اذ لا يتقد اخذان يصير البياض من نفس الاسود وكذا  
من نفس البرودة والنار من الماء او كونه من العدم وهو ايضا كما ينبغي ان كانا ولا يكون  
في الاسود ولذا ذكره هنا ما ذهب ذو موقن من وابتدوا فلسفوا اصلين الى الصورة في  
المجلة كما قال المصنف في المنحاش الثاني والعشرين من ثاني التماسه فاعلم ان ذو موقن من ذهب  
الى ان الاجسام تتكون من جماع الذرات وابتدوا فلسفوا بكميات العناصر وتخلطها على ما قال  
الاوائل وقد انطلق المصنف ههنا فاساعدوا راس في المنحاش المذكور من الكتابيات السابقة ومذهب  
ذو موقن من الفصل الثاني من اول الكون والفساد وهما لم ينفعا الصور التي هي احد  
جزئي المركب على ان توجد ولا لكن وضعاً جسيماً تاماً وضعاً انفساً غداً جسيماً تاماً  
تجانسة متشابهة الاجزاء ووضع ذو موقن من ذرات متخالفة بالوضع والشكل والوزن  
وهي اذا تجمعت وتقاتلت تظهر هذه الطبيعة اى الصورة او تلك واذا تقاتلت وتقاتلت  
تظهر العساد ولما انطلق المصنف لا يستغل بعد ذلك بهما بيان مذهب الذين عتوا في الهبوطيات  
**الصفحة كذا لهم** ذهب الفقرة الثانية الى ان الصور الجوهرية كانت او لا موجودة  
في الجوهرية بالفعل لكن لا تمامها وكما لها بل بشئ لها وهو مبدأ أو مشرع ما الصور ويزدها الذي  
تحرك بعد يصير صورة كاملة وهذا الراي يبين بوجوه مختلفة قال بعضهم لو حدثت  
الاولى فربما انفسا انفسا اليها يكون الجوهرية قابلة للصور الجوهرية المتعاقبة ولهذا  
السبب متبينة الجوهرية صوراً اول كل شئ والاخرى فقرة صورة صادرة من صورة  
غير متفكرتها انفسا لانه في حالها انما تكون هذه الصورة تسمى صورة للشيئية وهي  
والفكرة الصورة كقوتان في الجوهرية بالفعل وكقوتان مبدأين لجميع الصور التي تتكون  
بعد على السوية والصور للشيئية تمام في تلك الصورة لا انفسا ما يخرجها الفاعل

الطبيعية منها متبينة متفرقة فالاولا انه هكذا فعدنا انفسا نعلم بسهولة احاطة صور بالصور  
صورة واصدا زها الصور المتشابهة لنفسها وعدم تكون الصور من العدم والى هذا  
ذهب بعض متأخري علم الاولين كلسفوتيس وبعض اخر وبعضهم لم يصنعوا مشرعاً ومبدأ  
فقط لجميع الصور كما وضعه اصحاب الراي السابق بل قالوا يوجد الجوهرية بالفعل مشرعاً ومبدأ  
مخصوص لكل صورة حادثة ثم افترقوا في بيان المشرع المذكور قال بعضهم ان الصور  
الجوهرية تكون صاحبة درجات كثيرة كما ان مركباً وتجنس منها وتكمل قالوا لو يوجد دائماً  
واحدة من تلك الدرجات لكل صورة حادثة في الجوهرية ثم كل بقوة الفاعل الطبيعي حتى يصير  
تمام الصور وتكمل فذلك الدرجة الاولى والى الدائمة لكل صورة حادثة هو مبدأ الصور  
ان الكيف كما حركت شتى لاسباب درجاته الموجودة او لا الموضوع يتأصل فيه زيادة  
بأصله ويكمل ويخرج الى الفعل لان العدم كذلك حال هذه الصور وتلك فلا تتكون من العدم  
كما قال بانس وشوتزس وبعض اخر من علم الاولين وقال بعضهم ان مشرع الصور ومبدأ  
ومبدأها الموجود او لا في الجوهرية ليس الا مكان الصورة اى فقهها واستعدادها وهو  
ينقلب في التكون الى الصورة التي كان لها قوة واستعداد في الجوهرية او على هذا الوجه اذا عرفت  
الفساد ينقلب الصورة وينقلب الى هذا الامكان والاستعداد كما انقل سارج عز الدين  
وقال يونس باينسقوس الذي لا يسلم ان حدث الصور من العدم انه يوجد في الجوهرية  
الاولى وفي كل جزء من اجزائها دائماً ماهية درجاتية حاله فيها غير متعاقبة عنها اى اوصاف  
من النار في تعاقب الجوهرية وهي من حيث ذاتها الكاملة بمنه غير متعاقبة في نظنها درجات  
كثيرة وهذه الدرجات هي الصور المتعاقبة المحصلة طباع المركبات والمستندة في هذه  
الماهية الروحانية كما في المبدأ اذا انزلنا الجوهرية فقرة الفاعل الخارج باستعداد معد  
ومضى الى طبيعة ما تحرك وتور درجة تلك الطبيعة المتبينة اى صورتها وصور الجوهرية  
معيناً بحسب فعل طبقها واورد مثلاً وقال مثلاً وانما ان موضوع كالشجر من الخزانة والسو  
واستعدته لعقل صورة النار يخرج في الحال من المبدأ الروحاني المستقبل به درجة كانت  
مسترة فيه وتنشور وتزود حتى تقلب درجة الشجر الصورة له وتختفيها ويؤتى هذا الجسم  
طبيعة النار واذا انقل وانقلب الموضوع المذكور الى طبيعة اخرى مثلاً اذا الخبز في هذا  
الموضوع اى موضوع النار باستعداد الحرارة والرطوبة صورة الهواء لا يندم درجة النار  
التي كانت تصور وتعين الموضوع لكن تسقط من حال القيور والقيور وتسقط في حال  
البذر المذكور الى ان يتجدد استعداد مشابه لما كان او لا فتر زاد وتستغل بصورة له  
انفساً وان عمن هذه الدرجات اى الصور المندرجة في المبدأ الروحاني يكون بمقدار طباع  
الجوهرية المتبينة المتكئة الوجود **ذكو الادلة الرئيسية لمبادئ الصور المحققة في الجوهرية** استدلوا  
بما قال الفلاسوف في المنحاش التاسع والعشرين من سابع ما بعد الطبيعة ان الفرق بين تكون  
الاشياء الطبيعية والاشياء الحسية هو مبدأ الطبيعة اذ لكل منها مبدأ الصناعات خارج عنها  
قالوا ان المصنف يد هذا المبدأ المبدأ المفضل للجوهرية الا انها داخله في كل منها بل ان المبدأ  
الفاعل لها وجبان يكون مثل هذا المبدأ المبدأ الفاعل داخله في التكون الطبيعي لا يمكن ان  
يكون هو شيئاً الا صورته ما اوشيا لها لان الفعل الصورة والانعقاد الجوهرية فقط كما علمنا  
المصنف في المنحاش الثالث والحسين من اول الكون والفساد وزاد واعليه انه يستعد من كلام



المصراة يوجد في هيولى الطبيعة اجزاء من الشيء الذي يستكون ومثل هذا الجزء لا يوجد  
في الهيولى فقط الصناعات ثم تحرك هذا الجزء حتى قال بغير الصفة من الصنعة والاتفاق  
لا البيت لا يوجد فيها جزء الشيء بحيث يحرك من ذاتها وقد لا يوجد لان الشيء الصناد  
بالصنعة لا يوجد جزء في الصناعات وانما يابا لولم يوجد في الهيولى صورة ما غير الصورة  
التي توجد فيها تمامها امر مشرعها او مبدا وهما اللزيم ان يكون النكون الطبيعي يتلاحيثا  
والثاني بط فكل المقدور وثبت الملازم به بان الميزى على ما عرفت في الفصل الاول من ثالث كتب  
الاخلاق هو الهيولى الذي يكون مبدا او اخرها حيث لا يتبدل ان يقامه فلو لم يكن في الهيولى  
صورة ما امر مشرعها كان المبدأ الفاعل للنكون امر خارجيا ولو لم يكن الهيولى مقامة له لان الهيولى  
من حيث انها هيولى ليس لها فعل أصلا فكان النكون جبريا وانما الثابتان الصورة تنكون وكل ما يكون  
حيث ان يكون اولاً في القوة حتى يكون فالصورة كانت اولاً في القوة فيكون في الهيولى شيء كان اولاً  
في القوة لم يصير بالفعل وما يكون في القوة لا يمكن ان يكون هيولى لان الهيولى او هيولى هيولى  
ما يصير صورة بل هي التي تقبل الصورة لان هذا هو طبيعة الموضوع فهو مشرع الصورة ومثل  
واستدل بواحد لا يشقوس بان الصورة الجوهرية لا يوجد شيء يمكن ان يحدث هي منه متعينة  
الا ان تقارن ذاتها موضوعا معينا وكل ما كان كذلك لا يمكن ان يكون مصدر من الفاعل لان  
الآن يقارن ذاتها موضوعا معينا فالصورة الجوهرية لا يمكن ان تصدر من الفاعل الا ان يقا  
ذواتها موضوعا معينا لكنها صددت فتكون ذاتها مقارنة بالهيولى ذاتها اما الصغرى فتثبت  
بان الشيء الذي يمكن ان يصدر منه الصور متعينة اما هيولى او صورة او مركب وغير ذلك  
لا يمكن ان تصدر وتنكون من الهيولى لانها خالفة لها بالذات لانها موجودة بالقوة فلا يمكن ان  
يصدر ويتكون منها امر موجود بالفعل بوجه ما ولان المبادي لا يصير بعضها من بعض كما  
قال المصطفى المتكفي في الاربعين من الكتاب السابق ولا يمكن ان يصدر من الصورة لان  
هذه الصورة اما صورة المولد وهو مح لا المولد لا يصيب كل صورة في البدن والصورة  
المتقدمة وهو ايضا مح لا يتغير قابلية الانقسام ولا يمكن ان يصدر من المركب والالم تكن مبدا  
الاجسام الطبيعية بل ذات مبدا ولا من العرض لان الجوهر لا يصير من العرض واما الكبرى  
فتثبت بان الذي يحدث صورة جديدة لا من موضوع ما يجب ان يكون له قوة غير متناهية  
وهي لا توجد في فاعل طبيعي اصلا وبان المصير بهذا المعنى اوضح ان كل ما يحدث يحدث من ال  
لا من اللاتشي واستفوت في المتن الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين من الكتاب الشا  
ما اتفق عليه الحكماء من ان اشياء لا يصير من اللاتشي وانبت في المتن الخامس والسبعين  
انه يستحيل ان يكون شيء من الامور موجود وحصل في المتن الثاني والعشرين من سابق ما  
في الطبيعة ان كل ما يحدث يحدث من شيء ومن شيء ويصير شيئا فلما لم يمكن ان يحدث الصور  
الطبيعية كذلك فيجب ان يفترق باها موجودا دائما ولما لم يمكن ان يكون لها وجود متعينة  
وكامل فيجب ان يكون لها وجود مجمل غير متعينة والقوة ما دام كانت مسترة في بطون الد  
الروحانية المستندة الى الهيولى الاولى دائما التي هو مشرع الصور الجادثة ومزجها  
حيثما ظهرت فيها صورة جديدة بالحدث لا تظهر كما من الذات المتخالفة بل انما تظهر بسبب  
ان تدخاها هذه الذات الروحانية تغلب على سائر الدرجات الكائنة فيها وتحركها فاعلة  
عليها فنعين ونصور الشيء الحادث بسبب حقيقة طبيعتها **الفصل السادس في ابطال ابطلات**

**الصور المستندة بالفعل الى الهيولى** اعلموا انه لا يوجد في الهيولى الا في شيء ما مقاب لها صور متعينة  
كان مع قوة صورته او درجة دائمة لكل صورة حادثه او استعداده او قوامه روحانية  
ساحبه درجات كثيرة بالفعل اولاً قبل يكون الصورة واليه ذهب اكثر ظاهراً الا ان ذكر اكثرهم  
باسمهم امس الرأب وما شتر يس ولبس واليه ذهب نفما افوتنا بس افضلهم وشقوتهم  
قالوا في الس في مقابلة معونة يابا هل يخلط الخلق في اعمال الطبيعة والصنعة ام لا انه ينبغي ان  
يقال ان هذا السؤال يورد للصورة التي عليها بعضهم ان لا يحدث بفعل الطبيعة بل ان توجد  
اولاً في الهيولى مستندة وانما وقع في هذا من حيث انهم بالهيولى لا تعلم يعلموا الفرق بين القوة و  
الفعل لان الصورة تكون في الهيولى بالقوة وهم يزعمون ان توجد فيها بالفعل والى هذا الرأي  
ذهب الشارح ايضا وقال وانه اولاً بان الامور المذكورة لا تقبل فسادا عن ان يثبت  
اى شيء هي وكيف تكون لانه لو وجد شيء منها في الهيولى الاولى كان اما جوهرا بالفعل او جوا  
كذلك لكنه ليس بجوهرا اما اولاً فلو لم يوجد الجوهر على ما قال الفيلسوف في المتن الثاني من ثالث كتب  
الفسف اما هيولى او صورة نوعية ومركب منها والامور المذكورة الساكنة بالفعل والهيولى  
ليست هيولى ولا كانت الهيولى في الهيولى وهو اخرها صالها لان ولا صورة نوعية والا  
لكات قبل ان تكون ولا مركب منها وهو يثبت فليست بجوهرا واما ثانياً فلو لم يكن جوهرها  
الموضوع الاول للنكون هو الهيولى فقط بل الهيولى وهذا الجوهر الموجود فيه بالفعل وهو يربط  
على راسهم ايضا واما ثالثاً فلو انبتا الشيء الذي يحدث بعد ويزعمون ان يكون متفقا  
بالطبع مع ذلك الشيء والصورة التي يحدث بمرور الزمان متعينة ومتباينة فتكون لئلا  
وبن ودها ايضا متعينة ومتباينة فاذا كان الامر كذلك يلزم ان يوجد في الهيولى البسيطة  
ابتداءات متخالفة ومتباينة غير معدودة فلا يكون الهيولى هيولى المعروفة بل يكون خليط  
انما استفادش ويكون جميع الاجسام موجودة ومتخالفة فيها واللازم ربط فكل الملتزم  
واما ابعادا للصورة الحاصلة في الهيولى بطريق العقاب غير متناهية فلو كان ابتداءها  
موجودة بالفعل في الهيولى لوجدت بالفعل في الهيولى جوهرها غير متناهية وهو مح فقط ولوقا  
الفرقة الاولى منهم ان ابتداء جميع الصور الجزئية هي صورة الحسية والقوة الصورة  
الكائنة فيها قلنا يلزم ان يكون ابتداء صور البسائط والمعادن والنباتات والحيوانات  
امرا واحدا فبان ان يكون الماء البسيط مثلا بدون التركيب معدنا او نباتا او حيوانا وهو  
مح عندهم وايضا قد عرفت فيما سبق عدم ثبوت صورة الحسية فلا توجد القوة الصورة  
الكائنة فيها ايضا وليس بعرض لا عتواف القائلين به انه ليس بعرض ولان العرض ليس  
موضوعا موجودا بالفعل كما قال ابن رشد في شرح المتن التاسع من الكتاب السابق و  
وسلمه كل من جاء فلو كان عارضا لها بالفعل بلا واسطة لزم التساوي لان الهيولى قوة صفة  
في نفسها وايضا لو كان عرضا لما يمكن ان يكون شروعا وبدا الصورة الجوهرية لان الجوهر  
لا يمكن ان يحدث من الاقبحه فليزمن ان تنكون من الاشياء فلا يرفع الاشكال المذكور  
مع انهم لما ذهبوا الى ما ذهبوا لاجل دفعه فبان ان ابتداء الصور وشروطها هو  
صورة في ذاتها موجودة بالفعل في الهيولى بالوجود الاكامل متواتر في جميع الانحاء  
لم يصير كائنة بفعل الفاعل الطبيعي وبما انهم لم يتركوا هذه امر وديا لادلة  
المذكورة في البحث ههنا لا يبداء الموجود بالفعل في الخارج المعابر المتيز من الهيولى فلو



كان هذا صورة لكان صورة بمعنى الصورة التي لها بصير شئ هذا احسبها طبيعيا كما في  
المصور والتالي بط لانه لا يصير شئ بالابتداء المذكور حسبما فكنا المقدة وايضا ان الابد  
المذكور ان الصورة الاكاملة اما مستق عليه بالنوع مع الصورة التي يكون ابتداء لها  
او مختلف بالنوع لها فان كان متفقا بالنوع مع ما يكون شئ الطبيعة لا يخرج تلك الصورة  
عنها لانه يحكمها الصورة الاولى المتفقة بالنوع مع الصورة التي تستلزم ان يصدرها مع  
غيره الطبيعية من اصدا للجزئيات هو حفظ النوع ودوامه وهو يحفظه بالاولى فيكون شئها  
عشا وان كان مختلفا بالنوع لها فلا يمكن ان يكون ابتداء او شروعا لها لان شئها من النوعين المتباينين  
لا يكون ابتداء او شروعا لآخر وايضا لو كان الشروع المذكور صورة بالفعل الاكاملة بالوجود  
لا يمكن ان يكون الكمال يمكن ان يفهم على وجهين بان يتم وبكل لقوة بعد ما كان لا كاملا بالفعل او  
ينقلب الى صورة كاملة والا احتمال لوجه اخر منها لانه اما يبقى على الكمال بان يحركه بقوته فيصير  
هو بقية صورة كاملة او لا يبقى بل يفسد ويحصل منه صورة كاملة اي ينقلب الى صورة كالة  
وكلا الوجهين مستحيلان اما الاول فلا ان الصورة الجوهرية لا تقبل الزيادة والنقصان واما  
الثاني فلا انه لو فسدت الصورة المذكورة بحسب وجودها الاكامل فلا يصير كاملة وانفصلا  
ان الرأي المذكور مردود لانه يلزم منه ان يتحقق في شئ واحد الصورة واعدتها معا والاول  
باطل لان الصور واعدتها متقابلان بالعدم والملك والمتقابلان نقابل العدم والملك لا  
يمكن ان يتحققا في موضوع واحد فكل المنزوع وايضا ان الصورة الجوهرية لا تحسبها الطبيعية  
المتخالفة بالنوع كصورة النار والذهب والنبات والحيوان وانما لها متباينة بالذات والمتباينة  
بالذات لا يمكن ان تجتمع في موضوع واحد بسيط فالصور الجوهرية لا تحسبها الطبيعية المتخالفة  
بالنوع لا يمكن ان تجتمع في موضوع واحد بسيط فلو كانت الصور المتباينة بالذات ودافها  
موجودة في الحقيقة البسيطة الواحدة كما قال اصحاب الرأي المذكور لزم ان تجتمع فيها والتالي بط  
فلما فكل المقدة لا يقال ان الصورة والعدم المتطورة بحسب الذات الكاملة او بحسب  
المنفعة في الحقيقة وحسب الوجود متقابلان فطفا بحيث لا يمكن ان يتحققا في محل واحد وان ولد  
لكن العدم والصورة الاكاملة بحسب الذات والدرجة والوجود ليسا متقابلين بل يحسبهما  
في محل واحد وان واحد ولما لا يكون الصورة لان توجد في نفسها بل لان توجد في شئ لا تا  
نفس هذا ليس بشئ اما اول فلا ان الصورة الجوهرية ليست لها جزء ولا درجة بل هي ذات بسيطة  
لا تنقسم بالذات غير قابل للزيادة والنقصان فلا يجوز ان يقال انها كاملة في وقت لا كاملة في  
وقت اخر وانما بحسب جزءها درجة يمكن كذا وحسب جزءها درجة اخرى يكون كذا ونشيت  
هذا بما قال الفيلسوف في المتن العاشر من ثامن ما بعد الطبيعة ان الصورة الجوهرية كالعدد  
الذي لو ضم اليه شئ ما اقل قليل او تفصل لم يكن هو العدد الاول بل يترفع مع ان اصحاب الرأي  
المذكور يفترون على الصورة ويقولون انها ممتدة واحدة بعينها واما ثانيا فلا ان ذوات جميع الصور يكون  
في حقيقة واحدة على الرأي المذكور ووجود الاشياء البسيطة عين ذواتها كما يتبين سابقا في  
تحقيق ذوات الحقيقة ووجودها وهذا يتحقق في ذات الصورة ووجودها بالطريق الاول لما  
حقق في المتن الثامن من ثامن ما بعد الطبيعة من ان وجودها عين ذاتها فيلزم ان يتحقق  
صورتها بنفسها في حقيقة واحدة عيش ووجودها وهذا امر ظاهر للبلدان فان قلت الصورة

ليست بمتباينة بالذات بل بالعرض والاحوال فقط اذا اجتمعت قلت هذا ليس بشئ ايضا فان الصورة  
التي نفس والصورة التي هي ليست بنفس متباينة بالذات فان صورة النار تنفع بالذات ان يكون  
صورة العرس وكذا صورة العرس تنفع بالذات ان يكون صورة النار ثم اقول لو سلم الابدان  
والشروعات المذكورة لا يدفع بها الاشكال المذكور مع انهم انما ذهبوا اليه ليدفعوا بها لان الجزء  
ودرجة الصورة التي لم يكن اولها موجودة ما يفعل في الحقيقة بل يحدث من الان يار او من  
الدرجة المنفعة او من وجه اخر غير ذلك بعد ان لم يكن من الاشياء التي لم يكن اي من العدم  
لان جزء الصورة ودرجةها كان لم يوجد ولا في الحقيقة بالفعل وجزءها ودرجةها متباين بالذات  
لما كان موجودا في الحقيقة الاولى لان هذا كان بدون ذلك فهذا صان من العدم والاولى لا  
ومنه يلزم ان تتكون تمام الصورة من الاشياء لان السبب المذكور باره في الحقيقة في الجزء الذي  
**في رد ادلة اصحاب الرأي الخالف** يجب عن الدليل الاول بان المصور يفرق في المتن المذكور بين  
بين تكون الاشياء الطبيعية والصناعية بل بين الصناعية فقط فانه سأل في اول المتن بانه لم  
يصير بعض الاشياء التي يكون بالصناعة بالاتفاق ايضا وبالصناعة كالصناعة فانها اذا كانت قد  
حصل بالعلل وبقد لا يحصل به وبعضها لا يصير بلا صفة اصل واجاب بانه يقع هذا لانه قد يقع  
في الحقيقة التي عليها يعمل الصناعة جزء الشئ الذي سببه وجزءه مبدأ لجزءه كذا في الحقيقة  
فاعل اخر خارجا عنها كما يقع كذلك في الصفة العائدة فانه يقع في الانسان حرارة غير زكية هي  
الخراج زيادة تقي وتقوية زيادة تقوية حتى يحصل الصفة بسببها المتابعة للصناعة العالوج اصلوا  
قد لا يتقدم فيها مبدأ كذا او قد فاعله كما لا يتقدم في مواد الاجزاء والحسب والطبيات قوة  
فاعله يحصل بها البيت بلا صناعة النجارة ويظهر من الكلام المنقول من المصراعين احدهما كذب  
العلماء الذين قالوا ان المصروف في المتن المذكور بين كون الامور الطبيعية والصناعية  
والثاني ان المصور يفرق بين شئ ابتداء الصورة وشئها ولا استعدادا للحقيقة للصورة كما  
نؤمن ان الناس بل انما اذ اذ القوة الفاعلة التي قد توجد في الحقيقة على ما شرحه اسكندر وابو  
ثم وضع المصنف في المتن الحادي والثلاثين هذا الفرق بين الاشياء الطبيعية ايضا لان القابل  
الذي يتولد منه الشئ قد يكون قوة منفصلة فقط وح لا يمكن ان يتولد منه شئ الا بفعل الفاعل  
الخارجي الخارج آية الى الفعل كما لا يمكن ان يصير من الحسب نارا الا اذا فزى النار الخارج وقد  
يوجد في القابل قوة بذرية فاعله كانهما جزء من مادته وجزء الشئ المتكون بعد كما يقع في البدن  
والصبر وح يمكن ان يحدث الفعل بدون الفاعل الاخر الخارجي وعن الثاني بان الجزء هو الذي  
بما فاعله القابل وحصوله فيه والحقيقة الاولى لا يمنع الفاعل في التكون الجوهرية بل يميل اليه حش  
انها قابلة ومستعدة للحصول الصورة فيها وعن الثالث بان الصورة تكون في قوة الحقيقة وتكون  
شئ في قوة شئ لا يكون بان يكون تمام الشئ الاول وشئ منه في الشئ الثاني بالفعل بل بان يكون  
بحيث يمكن ان يخرج من الثاني في الخارج كما سنبين بعد وعن الرابع الذي ذكره ابو الفوارس في المتن  
اي قوله الصورة الجوهرية لا يوجد من موجود يمكن ان تحدث في منه باطلة لان الصورة  
حاطة في الحقيقة او لا بالقوة ثم يخرج منها ويصير بالفعل كما سنبينه بعد ولهذا قال الفيلسوف في  
المن السادس عشر من ثامن ما بعد الطبيعة ان الحقيقة قوة لاها مستعدة من الصورة فوله  
لانها خالفة لها بالذات لانها موجودة بالقوة فلا يمكن ان يصدر ويتكون منها امر موجود  
بوجه تامد فوع بانه لو كان صادقا لانه القوة المنفصلة بالكلية لانها مقابلة بالفعل لان كل ما



ينفعل يكون في القوة وهي مغايرة للعقل لا ريب لان القوة المنفصلة في المنفعل مبدأ السبل الا  
من الغير من حيث انه غير كما قال المصنف في المتن الثاني من تاسع لما بعد الطبيعة فلا يصديق ما قال  
من ان الحيوة قوة فلا يمكن ان يخرج منها الصورة وقوله ولا ان المبادئ لا يصير فكلها بعضها  
من بعض كما قال المصنف في المتن الثاني والاربعين من الكتاب السابق قد دفع بآية المصنف  
كذلك فيه بل ما قال لا يكون ان لا يتركب بعضها من بعض كما يتبين في البحث الاول على المتن المذكور  
فذكره **الفصل السابع في تفسير رأي القائلين بان الصور الجوهرية تحدث حين تتكون**  
**الاجسام التي هي صورها من فاعل على رتبة ذهاب الفرقة الثالثة الى ان الصور الجوهرية**  
وسببها ان لا توجد في الحيوان الا اضلال يكون حادثه بتامها حين يتكون الاجسام التي هذه  
الصور صورها وهذه الفرقة افترقت ايضا الى ثلثة فرق فان بعضها قالوا ان جميع الصور  
الجوهرية الحادثة تحدث في الحيوان من المبدأ الخارج الذي هو من سلسلة على من سلسلتها  
ووجودها منه في الصور او في من خرج وجها منها وقال بعضهم انها تتكون من العدم وقال بعضهم انها  
تتكون وتحدث من الحيوان وسبب هذا التكون صدورها وخرجا من الحيوان ونحسنا ههنا  
اولا انما هو من جزء الرأى الاول فاقول هذا الرأى الاول هو رأى افلاطون على ما يستفاد  
من كتاب فذون ونقل عنه ابن رشد في شرح المتن الحادي والثلاثين من سابع ما بعد  
الطبيعة وكذا نقل البرقوس الكبير وهو رأى ابن سينا وابو نصر الفارابي على ما نقلت ههنا ابن  
ابن رشد في شرح المتن المذكور ويستفاد ايضا من الفصل العاشر من المقالة الاولى من  
طبيع الشفاء من الفصل الرابع من المقالة التاسعة من الهيات الشفاء وهذه الرجال  
الثلاثة اتفقوا من وجه واختلفوا من وجه لعمري فاقول ان كل صورة جوهرية صادرة في  
في الحيوان من مبدأ خارجي وهذه الصور هي صورها قال الساجي هذا الرأى مثل ما ذهب  
اليه القصار في النفوس الانسانية فقط من انها فقط خلقها الله تعالى عند استقراء الماد  
فانهم ذهبوا الى ان المبدأ الصادقة هي المثل فقط وصور الاجسام الفاسدة هي لشبهه هذه  
المثل واطلاها واصنامها انبعث وتحركت عنها وانطبع في الحيوان كما انطبع النفس من الحما  
في الشبهة وكما انعكست صورة الجسم في المرآة ولهذا كان يسمى هو وساير الاقاربين  
هذه الصور اولاد متولد من المثل كما من الذكر ومقبولة في الحيوان كما في الانثى وابن سينا  
زعم ان صور الافلاك الستة صادرة من العقول الستة وصور ما تحت تلك القدر صادرة  
من العقل العاشر المسبح بالفعل لفعال واهب الصور الصادرة من العقل التاسع وكان  
هذا العقل محيطا بالقوة جميع الصور الكاشنة تحت تلك العر فيصيرها الى الهيولى حسب سببها  
واستفاد ههنا من الفاعل الطبيعية ويحلها فيها وقال بعضهم منهم ثوما جيا نش قد وقع الا  
الاختلاف بين افلاطون وابن سينا بوجه اخر وهو ان افلاطون قد كان يظن ان انبعاث  
هذه الصور الفاسدة ودخولها في الهيولى من المثل الدائمة يكون بلا تدخل الهيولى وتغيرها ولا  
بوجه من الرجوع وانما ابن سينا كان يقول ان الهيولى تتحول وتغير من الفاعل الطبيعية  
فتستعد لقبول الصور فتفيض العقل الفعال صوراً مناسبة لاستقبالها قالوا وانما قلنا  
كذلك لاننا هكذا فاما من كتب افلاطون لانه كان يعتقد ان يتكون الصور في الهيولى مثل انما  
انعكاس صور الاجسام الكثيفة في المرآة وانعكاس صور الاجسام فيها يكون بدون  
تحويل وتغير لهما فكم كان لا الصور الجوهرية في الهيولى يكون بدون تحويل وتغير لهما ولا ان

الهيولى لا يتبعه من القوة المحصورة ولا يتقرب الى الفعل كما قال افلاطون في ثاويش وكل ما يتحول  
وتغير يتبعه من القوة التي كانت فيه ويتقرب الى الفعل التحول والتغير فالهيولى لا تتحول ولا تتغير  
اقول لكن هذا الاختلاف ليس بواجب بينهما بل متفقان فان الهيولى تتغير وتتحوّل وتستعد وتتهيأ  
من الفاعل الطبيعي لقبول الصور المتكونة وانما اختلافنا واهب الصور فقط فقال ابن سينا  
انه الفاعل العاشر وقال افلاطون هو المثل الدائم الوجود وما قلنا هو المستفاد من كلامه  
المفصل في ثاويش وما قال فيه من انها لا يتبعه من القوة المحصورة فزاده من القوة  
المحصورة هي ما هيها المحصورة عبر عنها بالقوة لانها غامضة صرفة وكذا سماها المصنف في المتن  
الثاني والثلاثين لانه بعد ما قال انها تستعد بالنظر الى العدم قال لكن بالنظر الى القوة لا بالذات  
بل بحسبان كونها لا قابلة للفساد ولا مستكونة والمشابهة فيما قال افلاطون من ان  
الصور تنطبع في الهيولى من المثل كما تنطبع عكس الاجسام الكثيفة في المرآة ليست في ان  
لها كما لا تتغير ولا تتحول ولا تستعد ولا تتهيأ للرأى من الفاعل الخارجى لقبول العكس  
كذلك لا تتغير ولا تتحول ولا تستعد ولا تتهيأ للهيولى لقبول الصور من الفاعل الطبيعي بل  
في ان كان صور الاجسام المرئية في المرآة ليست باجسام حقيقة كذلك الصور الخارجة  
في الهيولى كالمعكوسة فيها من المثل ليست صور حقيقة بل عكس المثل واسمها ههنا  
**الفصل الثامن في بيان مبنى افلاطون وابن سينا الصديقين من مبدأ خارجي**  
قال ابن رشد في شرح المتن الحادي والثلاثين من سابع ما بعد الطبيعة ان مبنى افلاطون انما  
الاول هو ان كل ما يكون في القوة يصير بالفعل مما يكون من نوعه او جنسه في الفعل  
وهذه القاعدة لو اخذ من كلام المصنف ايضا في المتن المذكور وحق ان كل ما يكون يكون  
مما يكون في الفعل مماثلة له كالا انسان من الانسان والفرس من الفرس وجماداته  
كالنمل بصورة ثلثة ان كثيرا من الحيوانات والنباتات تخرج وصدور من القوة الى الفعل  
بل بصداد ومما يشابهه صورة وكل ما كان كذلك بحيث ان بعض صورته من صورة اخرى  
موجودة بالفعل مماثلة او جنانسة مع الصادرة وتلك الصورة الموجودة هي المثل الدائم  
الوجود والمبنى الثاني لو اخذ من الاشياء التي تتولد بالضرورة بالذات فانه ظاهر  
الصورة الجوهرية مغايرة للكيفية والمزاج فاذا تكونت هذه الصورة اما تتكون من ذاتها  
وهو مستحيل لانه لو كان كذلك لكان التكون من اللا يكون او تكون من خارجي وهو  
اما امر جزئي مماثل او جنانس صورة تلك الصورة او صورة منفصلة لكنه ليس هو  
الامر الجزئي لانه اذا تكون الشيء من البذر لا يرى ان يكون مماثله او جنانسه لان الفاعل  
القريب هو البذر وهو لما لم يكن ذاتا ليس مماثل ومماثل له فيكون هو الصورة  
المنفصلة والمبنى الاول لو اخذ من المتكونات من المادة المتقنة والثاني من المتكونات  
بالتكون البذر وكلها ليستدان الى مبنى اخر هو ان كل موجود بالقوة لا يخرج الى الفعل  
الا بوجود اخر بالفعل مماثل او جنانس الاول ثم ذكر ابن رشد مبدئين لابن سينا احدهما هو ان  
ما يكون في القوة لا يوجد بالفعل الا من مصدر مماثل او جنانس والآخر هو ان الصور الجوهرية  
الهيولى لانه لا يكون فاعلة ولا منفعة بالذات والفاعلة والمنفعة هي الكيفية الاولى ويلزم  
مما ذكر ان يكون فاعل هذه الصور مبدأ لا ماديا انتهى بصور الدليل لو صدرت الصور  
الجوهرية الهيولى من الفاعل الطبيعي لوجب ان تصدر من صورته التي هي جوهرية الجوهرية

عل



بالقوة يجيبان يصدر من الجوهر بالفعل المماثل أو الحاسس له لكن لا يمكن ان يصدر منها الا تارة  
كثيرا اما سكوت الصورة للجوهر حيث لا يوجد فاعل طبيعي حتى يصدر اياها كما قلنا في دليل  
افلاطون ولا تلو صد الصور للجوهر من الصور الجوهرية للفاعل الطبيعي لجيبان تكون  
تلك الصورة فاعلة لكنها لا تكون فاعلة بل الفاعلة هي الكيفية وهي لا يمكن ان تصدر وتعمل  
الصور للجوهرية والا فعلت ما ليس في قوتها ان تفعله وما هو زبد رجه منها فالصور  
الجوهرية هي لانية يجيبان يصدر من صورة منفصلة وهي العقل العاشر **ابن سينا** رأى  
**افلاطون وابن سينا** قال الشارح وهذا ان الرايان مرد ودان من عامة العلماء الذين جاؤا  
بعد هذا اما مثل افلاطون فابطلها المصير في مواضع كثيرة من كنهه ومن جاء بعد واما العقل  
الفاعل الذي قال به ابن سينا فهو من مسئلة ومخرقة ودر ابن رشد في الموضع  
المذكور كل واحد من الرايين المذكورين بانه لو كانت الصورة للجوهرية هي لانية من  
الصورة المجردة مثلا لان او عقلا فاعلا لان الكون بلا مقدم الهيولى واللازم بطاقتا  
اللزوم ونشأ الملازمة بان الصورة المنفصلة لا تتوقف في وجودها الى الهيولى  
فلا تتوقف في عملها الى الهيولى لانها تعمل كما لو كانت في وجه العمل تابع لوجه الوجود فبان  
ان يصدر الصورة من غير توقف الى الهيولى لان كل مصدر يصدر عما يشابهه اما ان كان  
او جيبا فلو كان المصدر صورة منفصلة او عقلا فاعلا لاجتماعها لاصد رصود اخرى  
مجردة لاجتماعها لا الصور الهيولى لانية لحيثما والتالي بطاقتهم وفي الانفس فكنا  
المقدم وبان الفاعل المجرد لا يغير الهيولى وكل ما يولد صورة هيولى لانية وحيثما ينبغي  
ان يغير الهيولى فالفاعل المجرد لا يولد الصورة ولا يكون لها ونشأ الصغر في بان الفاعل المجرد  
ليس بجسيم ولا قوة جسيمانية وكل مغير تحول الهيولى جسيم او قوة جسيمانية البتة لان المغير  
والتحول يصير بالكمية المحركة المعتبرة فالفاعل المجرد من حيث انه لا جسيم ولا كيفية مغيرة  
لا يغير الهيولى فلا يصدر الصورة الجسيمانية فيها ولما كان لاحد ان يقول من طرف افلاطون  
وابن سينا ان الفاعل الفاعل الجزئي يغير الهيولى ويجعلها مستعدة والفاعل الكلي يفعل  
الصورة ويدخلها فيها على ما قاله الاسعدي ابن رشد ان يبين ان فاعلا واحدا يقينه يغير الهيولى  
ويجعلها مستعدة فيعمل الصورة ويدخلها فيها وليس المغير امرا خالفا للفاعل قال الشارح  
وهذه القضية مباداة اذا كانت الصورة متفق البر يتبع التغير والاستعدادات اخذا  
كانت هيولى لانية جسيمانية كالقوة والاستعدادات اما اذا كانت من ترتيب عال وسلسل  
عالية كما يقع في الجواهر الناطقة فليست بصادفة فرد ابن رشد من الصورة  
في قوله فيعمل الصورة هيولى لانية الجسيمانية على ما يدل عليه المقام وقد قد بعض  
الشارح على ابن رشد واجاب بعض اخر عنه وان لم تر من ما قال ابن رشد البيان الذي  
اورد المصنف في المتن السادس والعشرين والسابع والعشرين والثاني والثلاثين و  
لخصه ثم ما اقرناش في مواضع كثيرة من كنهه وقال دد الراي افلاطون وابن سينا  
ان هذين الرايين نشأ من اصل واحد لانهما يطلبان العلة الصور كما انها تكون اصل  
وبالذات لكن اثبتا استطوعا في سابع ما بعد الطبيعة ان ما يكون حقيقة هو المركب  
فقط واما صور الاجسام الفاسدة فقد تكون ولا يكون بلا يكون وفساد بل  
تكون اذا كانت المركبات ولا يكون اذا فسدت لانه ليس لها وجود مستقل بل المركبات

توجد بها

توجد بسببها ولما لم تكن مستعدة اصالة لا ينبغي ان يطلب علة كونها ويقال ان علة هي صورة  
هيولى لانية مع ان الصورة الا هيولى لانية ليست مماثلة ومجاسنة لها فلا تكون علة لها بل كما  
المركب متكونا والمتكون انما يكون مما يشابهه في النوع والجنس فيجب ان يطلب علة كون المشد  
في احد هما ويمكن ان يصير ان المعلول الى الصورة الحادثة جزئية فيجب ان يكون الحث  
ايضا جزئيا لما قاله الفيلسوف في المتن الثامن والثلاثين من ثاني الطبيعة ان علة المعلول  
الجزئية جزئية وحلل الكلياتية قال ابن رشد في شرح هذا المتن كذا يجوز من رأي  
افلاطون من ان الكليات تكون على الجزئيات **ابن سينا** **افلاطون وابن سينا** بيان  
**كيفية كون النشأ من المادة المتعقنة الجاهل** اعلم ان النشأين واللاتين  
يطبقون الى معنى اعم على النباتات والحيوانات ولا يطبقون الى النشأ على النبات بل يخصون  
بما هو ذو حش وبقولون ان في النبات حيا نابلا لحش ثم اعلم انه اجاب الشارح عن الدليل  
الاول لافلاطون بان العلة الفاعلية للحيوانات المتكونة من بعض المادة هو الفاعل العقل  
الفاعل به بالطبع الذي هو حجة ودوح هذا العقل على ما صرح به المصنف في مواضع كثيرة قد  
هذا الفاعل الحث والروح ليس بجسيم ولا قوة جسيمانية واشعة الكواكب واقترانها والست  
الواقعة بينها التي هي كالات الاجداث جميع ما يكون تحت فلك القمر كما بينت في المتن الثاني  
من جواهر الكائنات لكن بوجه مختلفة لا يشبه المتكون للحيوانات المتولدة من المني كالعلة  
المشتركة لانه منه ينشأ وينظمه فلهذا العالم الماثل الفاسدة وكما له كمال المصير  
في الفصل الثاني من اول جواهر الكائنات ولا تترك هذا المعلول سوى الفاعل ايهو علة  
المخصوص الاصلية ويكون له ايضا علة مادية هو المعنى ولهذا المعنى الشمس والاشنان  
بل ان الانسان كما قال المصنف في المتن السادس والعشرين من ثاني الطبيعة ولا يشبه المتكون  
المتولدة من الهيولى المتعقنة كالعلة العامة بل هو مخصوص به من حيث تفيض الال المذكور  
قوة مستعدة بحية سماها المصنف في مواضع كثيرة روجا وهذه القوة تفيض حياة من الفاعل  
الفاعل الى حيث يصير ذات حياة لكن لا تأخذ هذه القوة الحياة من الفاعل من حيث انه فاعل  
بحيث يصدر ههنا حيا نابلا وههنا كحيا نابلا اخرى مثلا بحيث يصدر ههنا صغرا وههنا لا  
منبالا الفاعل بالافرق بالشيء الكلي من هذا الوجه بل انما يكون لها ذلك من حيث لو  
في مادة مستعدة باستعداد كذا او باستعداد اخر كذا ومن حيث يكون في مقدار كذا وتكون  
او مقدار كذا مناسبتين لهذا النوع او ذلك وما ذكرنا تعرف كيف يكون الفاعل علة للحيوان  
المتولدة من المني ومن الهيولى المتعقنة وتعرف انه لا يطلب ما عدا هذا العلة علة اخرى  
مثلا لان كما قال افلاطون او عقلا فاعلا كما قال ابن سينا وقال الثوما اقرونا سن كيف يكون الحيوان  
الا كالملة الفاعل الكلي هو قوة الفاعل الذي يشابهه لا بالنوع بل بتاسيب ما ولا يجوز ان يقال  
ان صورها تكون من الفاعل المجردة الا هيولى لانية في انهي فان قلت الفاعل ليس بمائل ولا  
مجانسا للحيوانات الصادرة من الهيولى المتعقنة فينبغي ان يعين علة اخرى لها مما لا او  
مجانسا لها لان كل ما كان في القوة يصير في العمل كما كان مما لا او مجانسا له قلت اجاب  
الشارح بان عدم كون الفاعل مما لا او مجانسا للحيوانات الصادرة من الهيولى المتعقنة  
مرة ود فان الفاعل مشابه لها بالجس فانه في مثلها وان لم يكن مشابها لها بالنوع وبما قال  
اقونا نشأ للحيوانات الا كالملة الصادرة من قوة الفاعل مشابه له لا بحسب النوع بل



بالحسب تناسب ما وهن المشابهة كفى لان يصدد منه وهذا الدليل منقولا فلو لم يكن  
كمال التصديق لان الفلك الذي هو جسم من ذر وروح عند هيا ايضا يشابه النباتات النسيجية  
والحيوانات مشابهة ان يد من مشابهة المثل والعقل الفعال المحرر من الالهية لا يتبين لهما وان  
شئت ان تعرف كيفية صدور الحيوانات من بعض الهوى والقوة الحسية المستخنة الفاعلة  
من الافلاك فاعلم ان الجسم يتغير ويرق لان حرارته الطبيعية تحتل وتتغير وتزول في رطوبة  
المخصوصة التي تحتلط معها الحرارة الطبيعية فقلب بالآخر حتى تحتل الرطوبة من هذا القسم  
وتتغير لانه اذا خرجت الحرارة الذاتية يتغير معها الذي يكون رطبا بحسب طبقة كما قال المص  
في الفصل الثاني من رابع ملجوا الكائنات ولا اذا عرفت الرطوبة عن الحرارة الذاتية المحسنة  
الحافظة اياها فلا تتغير بالضرورة وينع كاشي المانع ثم يأخذ ان يزاد الحرارة كما  
الحاجة في الجسم الرقيق فتشع ان تنصرف فيه فقلب بقوتها ذلك الرطب السائل فيه ونظما  
ويقلظ هذا الرطب بالطلع ويجدد ويظبط فيصير جسما محذورا كمنصفيا بالحرارة العالية  
ويصير كما قال في الفصل الحادي عشر من ثالث ملجوا الكائنات كالحما المتزايد ويصير جسما  
مناسبا لهذا الحيوان او تلك الحيوان الذي يليق ان يتولد من تلك المادة المتعقبة فاذا  
كل هذا الجسم من الحرارة يصير حيوانا معينا ومن ثمة قال في الفصل الخامس من كتابه لطلو  
الحياة وقصرها ان الحيوان رطب وبار بالطلع وان يكون خالصا يكون كذا ولتقل ههنا  
كل ما هو المذكور في الفصل الحادي عشر من ثالث ملجوا الكائنات قال تتكون الحيوانات والنباتات  
في الارض الرطبة لان الرطوبة توجد في الارض والروح في الرطوبة وفي الجميع الحرارة الحوية  
حيث يكون كانه مملو من الروح ولاجل هذا تقوم سريرا اذا استسكت تلك الحرارة فلبس  
وتسلك اذا استسخت بالرطوبة الحسية تكون كالحما المتزايد وتزول بعضا منها اقل وبعضا  
اذ في اشتغال المذا للحيوان في وسبب هذا الشيء يكون هو الكمال والجسم المأخوذ ولما  
عن الثاني بان الصورة تتكون وبعبارة اخرى بان المركب يتولد من البذر كما ان الالهة التي  
تعمل بقوة الفاعل لا تشاء ولهذا لا يجب ان يكون العقل مشابها للبذر بل الفاعل المستقل كما ان  
السرير لا يشاء المشارة بل الصورة الموجودة في عقل الفاعل لان البذر يفعل كالأشياء التي تكون  
من الصنعة لانه توجد فيه الصورة بالقوة ومن هذا يكون البذر الاله على ما قال المص في المتن  
الحادي والثلاثين من سابع ما بعد الطبيعة ومن هذا يظهر الجواب عما قال ابن سينا فيقول على  
ما قال من ان الصورة الجوهرية ليست فاعلة في الآخر انها فاعلة بعيدة كامنه واصليه والكيفية  
الاولى فاعلة ايضا كما انها فاعلة في المركبات مباد فعمل بالحقيقة كما قال المص في الفصل الاول  
من اول الفلاسفة الاولى وعلى هذا النار يفعل ناروا الفرس ونسبها **الفصل التاسع في بيان ههنا**  
**عجبي الخري في خروج الصور من الاشياء العزقة التي عينت ان تتكون الصور اذا استعدت**  
الميولى وتثبت تنقسم الى فرق ثلث كما مر احد باطن انها تحل في الهوى من الفاعل الخارج الذي  
هو من ترتيبها في منها وهو عملة الفاعلية لا غير وقد باعنا معهم الى ههنا والثانية زعمت الصور  
الجوهرية تتكون من الفاعل الطبيعي وهو علمها الفاعلية لا غير اذا كانت الاجسام لكن تتكون من  
من عدم لان ههنا قوة الهوى وبغنا جشنا الان معهم اعلم ان سبيلهم في نقل عن عجبي الخري  
في شرح المتن السادس من ثامن الثانية ان عجبي الخري زعم ان جميع صور الاجسام الطبيعية  
بل الصناعات ايضا اذا كانت تتكون من الهوى عدم والاشياء من قوة الهوى واذا استعدت

نفسد وتذهب اليه ولذا سأل ان يبين ان لما قال للكلام من ان لا تتكون شئ من عدم والاشياء  
كذب ثم نقل سبيلهم في ثلثة عجبي الخري ذكرها عجبي في مقابلة بر وفلس الاقول و  
والثاني في نظر ان كان الخلق العالم والهوى الاولى من الباري تعالى شانه وستفسر ما في ثامن  
الطبيعية وستفسر ايضا فيه فوطم المشهور من انه لا يتكون شئ من عدم والاشياء والثالث  
الخروج الصور من عدم وكلا منها ههنا انما هو انما لهذا فاعلم ان عجبي الخري ادعى ان الاشياء  
التي تتكون من طبيعة او من الصنعة تتكون من عدم ونفسد وتذهب الى عدم واستدل  
عليه بان الاشياء التي تتكون من الطبيعة او الصنعة او نفسد هي الصورة فقط وهي تتكون  
من عدم والاشياء ونفسد وتذهب اليه فالاشياء التي تتكون تتكون من عدم ونفسد  
وتذهب اليه وابنت الصغرى بان الهوى لا تتكون لانها ليست بخاتمة ولا نفسد لانها توجد  
دائما وكذلك فمن الهوى الثانية بالنظر الى الصناعات وكذلك لا يتكون تمام المركب لانه لا يوجد  
كل جزء من جزئية في الصورة هي متكونة فقط وبسبب كونها يقال تتكون المركب وابنت  
الكبرى بان الصور الجوهرية تتكون بعد ان لم يوجد لها شئ وكل ما كان كذلك يكون  
من عدم والاشياء فالصور تتكون من عدم والاشياء وكذا يقال لفسادها لانها  
نفسد بحيث لا يبقى شئ لها فنفسد وتذهب الى عدم وتبعه يورغوس زاعس وقال الصور  
من عدم لكن لا نقال انها مخلوقة لان الخلق لا يتغير عليه استعدا ذات الشئ الذي  
سيكون وكل ما خلق يوجد الله تعالى بدون قوة سبب ما هو صدور الصور بتقديره عليه  
استعدا ذاتها المثبتة لها اليه فانها خرج الى الوجود من الفاعل الطبيعي بسبب الاستعدا  
الكاشنة في الهوى ثم قال انه اخذ هذا التعليم عن فرنا ليس وقال متفقا مع الصورة تصدر  
من الاجرام الفلكية الى الهوى القابلة كالنور الصادر من الشمس الى الجسم القابل له والاجرام  
الفلكية علمها الفاعلية **في بيان ان راي عجبي الخري مخالف للواقع ولراي اسطو**  
كون راي مخالف للرأي اسطو ليس بان عجبي لانه انما ذهب اليه ليبين مخالف الرأى اسطو  
ان العالم والحركة ليسا بقدر بين كما ذهب اسطو اليه واستدل عليه في ثامن الطبيعية وانما  
خالفه وسائر المشايخ لظهر لظهوره معتقدا معتقدا به اهل الملل فانه كان نظريا بطر  
اشكك في ردة سبيلهم في شرح الكتاب الثامن من الثانية قال السارح لكن اعتقاد  
الصادق لا يتوقف على راي اسطو وانما تكلم ههنا على مقتضى القواعد الحكيمة وانا اقول  
اذا ارسلطو وجميع الحكماء المتقدمين والمتأخرين انما يكون صادقة اذا طبقت بشرط  
الحقة قطعا والافكا ذرية بل راي استدل السارح على ان الصورة الجوهرية لا يتكون من عدم  
والاشياء بل من الهوى الذي استدل به عجبي المذكور كما نقل عنه سبيلهم في موضع المذكور على  
ان الله تعالى يجعل الاشياء من الاشياء فانه استدل عليه بقدمها ولا ان كل ما يكون  
ذاته وجوده هيو لا يتوقف فعله على الهوى مثل ذاته وجوده وكل ما يكون ذاته وجوده  
هيو لا يتوقف فعله وايضا شئها كالا يتوقف ذاته وجوده عليها ويتوقف ذاته وجوده  
الاشياء من الاشياء بان قال ذات الواجب ذات الواجب فاعلم وجوده لا يتوقف على الهوى  
وكل ما لا يتوقف ذاته وجوده على الهوى لا يتوقف فعله وايضا وجوده عليها ويتوقف ذاته وجوده  
الاشياء من الاشياء وكل ما كان كذلك يوجد ها ويخلقها منه اذا اراد الواجب تعالى يوجد  
الاشياء ويخلقها من الاشياء اذا اراد بخلاف الفاعل الطبيعي فان ذاته وجوده متوقف



على الهيولى فيوقف فعله عليها أيضا وقال إذا سلم هذا التليل نقول إنما ماله أن الصور الجوهرية تكون  
 متوقفة على الهيولى لأنها تكون من الفواعل الطبيعية كما قال يحيى الخواري ولا من طبيعتها أن تفعل ما  
 كما تكون انفسها الحيوان حيوانا والنبات نباتا وجميع الفواعل الطبيعية متوقفة فعلها على الهيولى  
 لأنها هيولانية وكل هيولى لا يتوقف فعله على الهيولى كما قال يحيى الخواري وكل ما يكون متوقفا  
 على الهيولى لا يتكون من الاشياء كما هو ظاهر مما قال يحيى المذكور فالصور الجوهرية لا تتكون من الاشياء  
 والعدم ولا تفعلها الفاعل الطبيعي منه ثم قال وهذا الدليل يكون حجة عليه ومكره ماله وأورد  
 عليه أيضا أن ما قال من أن كل ما كان ذاتا وجوده هيولانية لا يتوقف فعله على الهيولى وقد  
 أن يفعل شيئا من الاشياء إذا أراد أو كاذبا إذا أخذ على الاطلاق والالتفات الملائكة أن يفعل  
 ويخلق شيئا من الاشياء ثم استدلل الشارح على ما ادعاه من أن الصور الجوهرية لا تتكون من الاشياء  
 بان الصور الجوهرية تكون أولا بالقوة في الهيولى ثم تصير من الفاعل الطبيعي والفعل والاشياء مما  
 أولا في قوة في الهيولى تصير من الفاعل الطبيعي بالفعل يتكون من الاشياء لان ما يتكون من القوة  
 يتقدم تلك القوة التي هي مترجحة والذات يوجد فيه تلك القوة وما يتكون من الاشياء بحيث  
 أن يتقدمه الاشياء المحض فالصور الجوهرية لا تتكون من الاشياء الصغرى مما حكم بها المصنف في  
 غير محصور منها لما قال في الفصل الثالث من ثانی كون الحيوان متفخفا كغيبه صيرورة  
 الصور والنفس في الحيوانات التي تستولد من ان النفس النباتية التي هي صور جوهرية  
 كون أولا بالقوة في البذر التي المأخوذ في الرحم ثم تصير بالفعل اذا صدرت فاعلم انما قال  
 لان الجميع اى النفوس يجب ان تؤخذ أولا بالقوة قبل ان توجد بالفعل فزاد في الفصل المذكور بان  
 النفوس بان النفوس النباتية والحيوانية لا تأتيان من الخارج لانهما مبدآن لا يمكن أن تفعل فعلهما  
 كما تفعل في النار والحرارة في الاين والكم بالاجسام والمبادى التي لا يمكن أن تفعل فعلها بالاجسام  
 لا يمكن أن تأتي من الخارج بل تتكون من الهيولى بالضرورة فالنفوس النباتية والحيوانية لا يمكن  
 أن تأتي من الخارج بل تظهر من الهيولى المفروشة أولا والنفس الناطقة فقط تأتي من الخارج و  
 وفي الحقيقة فقط فلو كانت جميع الصور الحادثة من العدم والاشياء كانت هذا الفرق غير  
 معقول لان ما يتكون من العدم لا يتكون من الهيولى وان يكون في الهيولى كما يتكون النفس  
 الناطقة من العدم فإنها تتكون منه في الهيولى البذر عند اهل الملل وقال سائل في الفصل  
 الاول من الكتاب المذكور باى وجه تتولد النباتات والحيوانات من البذر لان ما يتولد  
 لا بد ان يتولد من شئ وعن شئ فمن شئ هو الهيولى ثم قال فيه ان ما يكون بالقوة يحصل علم  
 بالفعل في افعال الطبيعة والصنعة ويجب ان يكون الصور فيه وكل ما يفعل بالطبع او كما  
 بالصنعة كما يكون بالفعل يفعل كما يكون بالقوة ثم قال فيه البذر والثمرة حشمان كذلك بالقوة  
 اى نفسان اى فاعل حيي المذكور من ان كل صورة نفسا كان أولا لا تتكون من العدم غير متوقفة  
 لان لو كان كذلك لما وجب ان توجد بالقوة أولا وناسبا ان يذكر ههنا ما حقق ابن رشد في  
 شرح المتن الثامن عشر من عاشر ما عهد الطبيعة من ان التكون متوسط بين الخلق والعدم  
 انما هو انفسا من انفسا فان العالمين بالسنة يقولون ان كل شئ يكون في كل شئ وان التكون هو  
 خروج الاجسام بعضها من بعض وان الفاعل الطبيعي ليس الا المخرج والفاصل اياها بعضها  
 من بعض والفاصلين اياها بالخلق يقولون ان الفاعل يخلق كل شئ من العدم وهو لا يحتاج الى اداة  
 تفعل عليها افعاله بل يخلق كل شئ من غير التماسيح الى امره قال والثالث رأى ان سطوتك تسقط

ان الفاعل لا يفعل الا المركب من الهيولى والصور وهذا يصير تحتك الهيولى وتغير حتى  
 يخرج منها ما يكون بالقوة فيها الى تلك الصور بالفعل ثم قال فيه ان الفاعل عند سطوتك  
 ليس بجامع بين شيئين فيقتل الامر بالصور يخرج ما يكون في القوة الى الفعل كما جامع بين القوة  
 والفعل احدين الهيولى والصور من حيث ان يخرج القوة الى الفعل من غير افساد الموضوع الفاعل  
 للقوة وح يفعل في المركب ثبات الهيولى والصور ويشابه الخلق من حيث ان ما كان في القوة بالعدم  
 بالفعل ويغير منه الى اخره لكن لقال ان يقول ان الصور الجوهرية تتكون بحيث لا يمكن نفسها  
 ولا شئ لها تتكون في منه موجود في الهيولى ولا وكل ما يتكون كذلك يتكون من الاشياء  
 فالعدم فالصور الجوهرية تتكون من الاشياء والعدم ويجب بان ما يتكون من العدم يجب  
 ان لا يوجد نفسه ولا شئ له او لا بالقوة ولا بالفعل والصور الجوهرية وان لم توجد ولا  
 نفسها ولا شئ لها في الهيولى بالفعل تتكون هي منه لكن كانت نفسها فيها بالقوة كما مر مر وثبات  
 الصور لا يتقدمها الاشياء بل والعدم بل موجودا في الهيولى وما يتكون من الاشياء والعدم  
 يتقدمها الاشياء والعدم فالصور لا تتكون من الاشياء والعدم وزعم يحيى المذكور ان  
 جميع الصور العرضية والصناعية ايضا يتكون من الاشياء والعدم ولكن هذا محتمل  
 بلا دليل فلا يقبل بل يحكم بانها صادرة بعد ما كانت في الموضوع بالقوة بدلالة الادلة التي  
 على كون الصور الجوهرية من قوة الهيولى ونقل يونس بن عيسى عن بعضهم المعترضين بكون  
 الصور الجوهرية من العدم عن الفاعل الطبيعي انه لا يتكون فرد من الاعراض من الاشياء  
 والعدم قالوا لان الاعراض يصدر بالترشح من الجواهر لانها اذ في الموجودات كما يكون  
 النور الذي ليس شيئا الا اشعة خمر من لامعة في الجسم القريب الشفاف وكذلك جميع الكيفيات  
 كالحرارة والبرودة والبياض والسواد واللباض والريحية وانما لها فانها تصد بالترشح  
 من بعض الجواهر الموجودة بالفعل وهي اما موضوعها كجواهر النار بالنسبة الى الحرارة او فاعل  
 خارجي كالنار بالنسبة الى الحديد المشتمل ككلام هؤلاء ليس بناسبا او بالافلاكية لما  
 الصور الجوهرية من العدم عند ههنا كون شئ لها بالفعل او لا في الحقيقة كما يمكن شئ لا يخرج  
 بالفعل او لا في الموضوع ولم يكن شئ للصور الصناعية او لا بالفعل فيه وحيث يعرف انها اى  
 الاعراض الطبيعية والصور الصناعية ايضا تتكون من العدم كالصور الجوهرية او لا تتكون  
 هذه من العدم لم تتكون الصور الجوهرية ايضا من العدم ثم اذ لم تتكون الاعراض التي هي في  
 الموجودات من العدم يلزم بالطريق الاول ان لا تتكون الصور الجوهرية ايضا من العدم  
 واما ثانيا فلا نجل شئ من العدم هو حيلة بلا نقد الهيولى او الموضوع منه وهذا ظاهر  
 من تعريف الخلق الذي هو خروج الشئ بتمامه من العدم من غير ان يتقدمه الهيولى او الموضوع  
 عنده ومن رأى يحيى المذكور لقال بان الهيولى الاولى خلقها الله تعالى من العدم من غير ان  
 يتقدم منها هيولى اخرى او موضوع والقوا في الطبيعة لا تقد ان تفعل شيئا ما بدون ان  
 يتقدم عليه الهيولى او الموضوع لانها من حيث انها هيولانية لا تقد ان تصدر شيئا الا بتدريج  
 نافذ وتغير طبيعي وظاهر ان التأثير النافذ والمغير الطبيعي يستدعيان امر موضوعا  
 فيه الفعل ويتغير فظهر ان الفاعل الطبيعي لا تقد ان تفعل الصور الجوهرية من العدم  
 واما ثالثا فلا نجل ان يحقق في الفاعل المستقل المصدر شيئا من الامور والعدم الى الوجود  
 فذلك وقوة غير متناهية كما ذهب اليه ما كثر من ثوما اقوالناش والبرون من الكبير وسقوط

الطبيعية والصور  
 الصناعية صرح



وقايتان وباشروا فرد ليس وقاير وال وسارح قال السارح وانا وسائر العلماء استدلاله بان  
قوة الفاعل وكما لا يعلم من الشيء المفعول فقط بل ومن الاصداد انهما واصدا من  
اللا موجود والعدم يدل على قوة غير متناهية كاشنة في الفاعل لانه يجب ان يوجد في الفاعل الازد  
صورة ما من القوة الى الفعل قوة يصدرها بها منها وسكان القوة انعدم من القوة بحيث  
ان يوجد فيه قوة ان يمتد لا يجب ان يوجد فيه اذا خرج من الماء النار قوة ان يخرج منها  
الهواء لكن الوجود متباعد من الموجود بمتباعد غير متناه لانه ليس بينهما سبب وتعارف  
وح يقال ان كل فاعل طبيعي مستقل ذو قوة متناهية ولا شيء من ذوقه متناهية متصدة لشيء  
من الاشياء والعدم الى الوجود فلا شيء من الفاعل الطبيعي المستقل يصدر لشيء ما من الاشياء  
والعدم الى الوجود **وجواب البعض** **وبلان ان التباين بين الموجود والعدم غير متناه** اعلم ان  
بعضهم من الدليل المذكور الى ما وضع فيه قوة اي ان الموجود والمعدم متباعد غير متناه  
لانهم قالوا ان المعدوم متباعد عن الموجود بوجه والموجود متباعد عنه بوجه اخر المعدوم  
متباعد عن الموجود بمتباعد واحد ونهاية لانه لا يمكن ان يتباعد شيء من الموجود بمتباعد ازدي  
من متباعد المعدوم ومنه ولا لانه ليس لمتباعد المعدوم مرتبة متعينة بل يكون متباعد منه ان يند  
فازيد فازيد بحسب درجات الموجودات ومرتبتها واما الموجود فلا يتباعد كل واحد منه من  
من المعدوم ومرتبة غير متناه بل يتباعد منه بحسب درجات الوجود المالك هو لها فان كان درج  
وجوده غير متناهية كما يكون الموجود الغير المتناهي ووجوده متباعد غير متناه والافلاوا  
عليه بان احد المتقابلين اما يتباعد من الآخر بحسب تحقق درجات التباين فيه فلا يتباعد  
غيره يتباعد غير متناه الا الموجود الغير المتناهي ولهذا قلنا ان الهبوط الاولى قريته الى العدم كما  
قال ارسطو في الحكيم والاشياء ما هو وسبب العدم متباعد غير متناه فالهبط الاولى لا يتباعد  
من العدم يتباعد غير متناه كذا نقل الراتب سارح عن هنريوس وكذا قال راجدس وسقراط  
ونوما افاناس قال السارح وانا اقول ان بين كل موجود مخلوق وان كان اذ في الموجود  
والغيرها كالهبوط الاولى وبين المعدوم حين تنكلم على الاطلاق بمتباعد غير متناه وان بين كل  
موجود مخلوق وبين التوجب تعالى شانه الموجود بوجوه غير متناه بمتباعد غير متناه ايضا وان  
كل موجود واحد من التباين الماخوذ من الفعل الواحد من طرف الموجود المخلوق مثلا  
من الهبوط الاولى ليس غير متناه من طرفها بل متناه وعندها وبان الاول بانه اذا وقعت الحركة  
مثلا من الهبوط الموجودة الى جهة العدم لا يمكن ان يشار الى متباعد كين غير اكبر من غير المتناهي  
لانما لا يمكن ان يصل الى نهاية العدم لا يمكن ان يوجد او لا يحفظ متباعد لا يوجد ولا يلا  
بالخط منه والعدم المتباعد الغير المتناهي ان يكون اذا لم يمكن ان يشار الى متباعد لا يكون غير  
اكبر فاكبر الى غير النهاية لان غير المتناهي على ما قال المصنف في المتن الستين من ثالث الطبيعيات  
هو ما ينبغي اخذه دائما فالمتباعد الماخوذ من الهبوط الاولى الى جهة العدم على الاطلاق غير متناه  
وانتبه التباين الماخوذ من الهبوط الموجودة الى جهة العدم ليس له حد غاية وغير المتناهي  
هو الذي ليس له حد غاية اما من الطرفين او من طرف واحد فمتباعد الهبوط الاولى الموجودة من  
العدم غير متناه ولهذا الوجه يثبت الثاني لانا اذا صعدنا من الهبوط الاولى الى الموجودة الى جهة  
الجهاب الموجود او لا الغير المتناهي بالعدم يكون التباين غير متناه لان بعض الموجودات تحمل من  
بعض لانه اقرب الى الاول لكن لا يمكن ان يوجد مخلوق كامل بحيث لا يمكن ان يخلق كامل متناه

الغير النهاية والالما كان قدرة التوجب كما غير متناهية بين المخلوق والمخالق بمتباعد غير متناه  
والثالث ظاهر لاننا لو حركنا بالمتصور من العدم الى جهاب المخلوق الذي احدنا فاقى الى  
هذا الموجود بالفعل الذي هو طرف بالفعل للبناء والحركة فينتهي التباين من هذا المخلوق  
فلا يكون غير متناه وكذلك انزلنا من الموجود الغير المتناهي بالوجود الى هذا الموجود  
الماخوذ من الحركة فكذلك التباين حيث منسب الى الموجود المخلوق الذي منسب ان يكون بالفعل  
متناه ولعل هذا اذا اقتضت بقوله ليس بين الموجود والعدم بمتباعد غير متناه من جهات  
الموجود الا اذا كان الوجود غير متناه ولهذا قال من جهات الموجود وصفنا التباين  
بقولنا الماخوذ من بالفعل لانه يمكن ان يختلف التباين ويمتد لواحد موجود اخر يحمل بمتباعد  
من العدم بمتباعد ازدي ولا يقل بالمادة ويقرب كذلك الى الموجود الا الغير المتناهي وابين ما  
ما قلنا بالامثلة ليمتد خط من نقطة الى جهة **ب** الغير النهاية فاذا فرض هذا الخط غير  
فقط اهتد اذا وقع الحركة من **الـج** يحصل بمتباعد غير متناه لانهما متساويان مع الخط المذكور  
لكن اذا وقع الحركة من **ب** الى **الـج** ثم امد خطا اخر غير متناه من النقطة المذكورة الى نقطة  
**الـج** يكون التباين بمتباعد غير متناه لو حركت من **الـج** ولو حركت بالعكس اي من **ج** الى **ب** فصل  
الى الحد المذكور وان لم يكن الا الف موجودا مخلوقا اي الهبوط الاولى والباء هو العدم والحليم  
هو الموجود الغير المتناهي بالوجود ولما اتفق ان مختلف الموجودات بالكمال والاكمال  
بالقرب الكثير او القليل من الموجود الغير المتناهي يختلف التباين ويصير ان يداوفا  
لكن بالمادة ولا يختلف بحسب معنى عدم التناهي كما يختلف الخط المذكور الغير المتناهي  
بين **ا** و **ب** لو زيد عليه من طرف اخر مثلا مقدار ذراع وتفكر ما نحن فيه اهكذا  
صنع وسلم ما قال الفيلسوف من ان الحركة والزمان غير متناهيين من الطرفين فانه العدم  
جزء الحركة الماضي وجزء الزمان الماضي والموجود جزء هاهنا الا في ثم خذ هذا اليوم فهو  
فيصير بعيد بلا نهاية من المتقدمة لانك اذا ابتدأت منه الجهة الزمان الماضي لا تصل الى  
يوم قبله لم يتقدم عليه يوما اخر وكذلك يتبع بلا غاية من الزمان المتأخر لانك اذا ابتدأت  
منه الجهة الزمان الا في لا تصل الى الا في هذه اخر هذه اليوم بمتباعد من القسم المتقدم  
والمتأخر بمتباعد غير متناه كذلك الموجود المخلوق مثلا الهبوط الاولى الى التباين بلا نهاية من طرف  
العدم لانك لا تصل الى حد من هذا الطرف وكذلك يتباعد بلا غاية الموجود الغير المتناهي  
وجوه ايضا اليوم الاولى بعد مضي الف سنة من هذا اليوم بمتباعد من المتقدمة الغير المتناهي  
يتباعد ان يمد بمتباعد هذا اليوم منه ويتقارب الى المتأخر منه تقاربا ازديا من تقارب  
هذا اليوم اليه كذلك يكون فيما نحن فيه فان بعض الموجودات بمتباعد من العدم بمتباعد ازدي  
من بمتباعد اخر منه ويقرب الى الموجود الغير المتناهي فربا ان يمد من وراء الاخر اليه لكونه احمل منه حركه  
الى الموجود الغير المتناهي والى العدم غير متناهية ويعلم متباعدنا بالاشتداد ان الذي ينبغي  
ان يخرج شيئا من العدم الى الوجود يجب ان يكون له قوة غير متناهية وهي لما لا يوجد في فاعل طبيعي  
لا يقدر ان يفعل شيئا من العدم اصله واما دليل جوي المذكور من انه لا يكون المركبات  
مقابل لروح الفيلسوف من ان كل ما يكون مركب دائما قال في المتن الرابع والستين من  
اول الطبيعيات وكذا قال في المتن السابع والعشرين من سابع ما بعد الطبيعة وقد بينا في الفصل  
البعض الاول على المتن الثاني والاثرين باي معنى يقال الصورة متكونة او ليست بمتكونة



وايضاً الصور لا يقال تكون حقيقة لانها موجودة بالقوة في المصور فيصير من قوتها الى الفعل  
كما يستبين بعد بل ما يكون حقيقة هو المركب فقط وكذا لا يقال بقصد الصور بقصد الصور  
حقيقة لانها لا تنعدم بالكلية بل تبقى في قوة المصور ولما لا ينعدم ويبقى بالقوة لا يقال حقيقة انه بقصد  
بل ما يقال بقصد حقيقة انما هو المركب ومنه يحل ما استدلال بعضهم بان الصور الجوهرية تكون  
بعد ان لا يوجد شيء منها وكل ما كان كذلك يكون من العدم فالصور الجوهرية تكون من العدم  
لان ما يكون من العدم وهو الذي يكون بعد ان لا يوجد لها شيء الا بالفعل ولا بالقوة هذا  
واما ما يكون بعد ان يوجد شيء لها بالقوة كما يكون الصور الجوهرية كذلك فلا يكون من العدم  
واما ما استدلاله رافض من ان الصورة تكون من العدم فكيف لا يتحقق لانها تكون بسبب  
استعداد ذات متقدمة في الهيولى والخلوق لا تكون بسبب الاستعداد ذات المتقدمة فالصور  
ليست مخلوقة فكذلك محض فان النفس الناطقة مخلوقة بعد كون المادة مستعدة باستعداد  
متقدمة ثم اعلم ان هذه الآراء وانما لها مخرج ودعنا المشايخ فانهم يدخلون الصور الجوهرية  
في الهيولى من فاعل خارج من سلسلة عالية منها ولم يوجد فيها شيء لها ولم يكن من الاشياء والقدر  
حيث ان تكون من قوة الهيولى بالقوة الفاعل الطبيعي انتهى ما قاله الشارح قال **الفصل العاشر**  
**في بيان خيرية الصور الجوهرية** اعلم ان الشارح يتناول خيرية الصور الجوهرية  
من قوة الهيولى بوجوه مختلفة بينها الراغب سارج منها بوجوهين الاول هو ان خيرية من  
قوة الهيولى هو ان يصير بفعل يصير المركب من الهيولى المتقدمة لا يصير هذا الفعل قال  
والى هذا الرسم اشار ثوما اقواس حين قال ان الصور غير مخلوقة بل خيرية لان ما وجد  
بالذات بل الموجود بالذات انما هو المركب والصورة توجد مع المركب من الهيولى المفروشة  
اولاً وانتهى سارج بالاستقراء وقال انه ظاهر ان يكون الحال كذلك في جميع الصور المتقدمة  
عن الهيولى وان الخيرية انما توقف على فعل الفاعل بالذات المتعلق بالهيولى بالذات وبهذا  
الفعل يكون الصور مع كون المركب وتحدد بالهيولى وهذا يكون المركب اولاً بالذات  
وتكون معه الصورة بالنتيجة وهذا الرسم ليس بجيد لانه قص من وجهه ويشتمل على التاكيد  
اخر انما ناض فلا نه ان كان رسماً لخيرية الصور الجوهرية كما قال الراغب المذكور يدخل فيه  
خيرية الصور العينية ايضاً لصحة عليها لان الاعراض الازمنة تكون بفعل يكون به  
المركب من الهيولى المتقدمة لان النار مثلاً اذا صلحت ناراً فكما اصبحت معها صورة النار  
كذا اصبحت معها حادثة فكان يحيا يقال هو ان تكون بفعل يكون به المركب الجوهرية  
من الهيولى وان كان رسماً لخيرية الصور مطلقاً جوهرية كانت او عينية لا يصح في علم  
الصور الصناعية التي هي عينية لانها لا تكون بفعل يكون به المركب من الهيولى المتقدمة  
لان المتبادر من الهيولى المتقدمة هي الهيولى الاولى بل تكون بفعل يكون به المركب من الهيولى  
الناخرة الى الموضوع بالفعل واما انه مشتمل على امر فاذ فلا ان توصيف الهيولى بالذات لا يكون  
بهذا الفعل متبادراً الى الابد لانه لما وجد ان تفقد الهيولى من هذا الفعل والاصداع على  
يتبادر من العرف فيستفاد منه يد به انها لا تكون بهذا الفعل فلا حاجة الى التوضيح  
به والثاني هو ان خيرية الصور من قوة الهيولى هو كونها متوقفة عليها في وجه  
وتكونها وذكر هذا الرسم كثير من اخرين مع تعارضها قال بعضهم خيرية الصور  
من قوة الهيولى ليس في نفس الامر شيئا الا انها تكون بالارتباط بالهيولى المتقدمة لها وقال

بعضهم

وقال بعض اخر خيرية الصور من قوة الهيولى هو ان توقف على الهيولى في الوجود والتكون  
والتحفظ ومن هذا المقياس بعض المتأخرين مع الراغب برزبين خواص والاشياء لها كما يستبين  
وهذه البيانات صحيحة اكثر من ان يذكر اسباب خيرية الصور هكذا اشار اليه ثوما اقواس  
حيث قال خيرية العقل من قوة الهيولى ليس شيئا الا ان يصير شيء كان في الهيولى او لا بالقوة  
وهذا هو ما لمصير لا ريب فانه حين كان يقر في المن الحاشي عشر من ثامن ما عدا الطبيعة  
كيفية كون الصور واتحادها بالهيولى قال الفاعل هو العلة لان يصير ما هو بالقوة بالفعل  
ولان تفهم هذا على وجه الكمال ينبغي ان تعلم ان كل معلول غاط بالقوة في علة والاكال  
مصدرة لما لا يحيط لانا بالفعل ولا بالقوة ولا صلداً ما لا يقدر ان يصير وهو مستحيل  
ومن هذا يعلم ان شيئا يمكن ان يكون في قوة اجر بوجوهين الاول ان يكون في قوة الفاعل كما  
الولد في قوة والده قبل ان تولد كما يكون المصنوع في قوة الصانع قبل ان يصنع بالفعل وكما  
يكون كل صورة في قوة فاعلها قبل ان يفعل والثاني ان يكون في قوة الهيولى والعلة المادية  
كما تكون الصور فيها فالصور تكون في قوة الفاعل وفي قوة الهيولى اي في قوة فاعله وفي قوة  
الفعالية هكذا يستفاد من المتن الثاني من ناسخ ما بعد الطبيعة وسبب هذا هو ان كل  
خريطة معلولها على مقتضى عملية الخسنة بها ولما كان الفاعل يؤثر من حيث انه بالفعل يحيط  
معلومه بوجهه الفاعلية والثاني اثر ولما كان الهيولى تكون علة من حيث انها قوة صرفه يحيط  
معلومها بخيرته الفعز والقابلية فعلى هذا خيرية الصور من قوة الهيولى هو ان يخرج الى  
الفعل بالخروج الفاعل ايها من قوة الهيولى التي كانت هي غاطة فيها واذا كان الامر كذلك فـ  
فالصور التي كانت غاطة في قوة الهيولى فقط خيرية منها لا غيرها فلو لم يكن ولحد منها  
مخاطبة فيها لا يقال انها خارجة منها كما النفس الناطقة على رأى اهل الملل فانها لا يخرج من قوة  
الصور الهيولى بل يخلفها الله تعالى فيها اذا استعدت وسويت وقال المصنف في الفصل الثالث  
من ثاني كون الهيولى انما تأتي من الخارج انتهى ونعلم اي صورة غاطة في الهيولى وانه  
لا من افعالها لان الصور الغير الخيرية من بطنها يكون لها فعل مخصوص لا يشتركها  
فيه الهيولى ولا فعل جسماني كفعول الكليات والصور الخيرية منه يكون جميع افعالها  
متعلقة بالهيولى ومرتبطة بها ولما ذكر تعرف ظاهراً حقيقة خيرية الصور من قوة الهيولى  
وان سببها هو ما اشار اليه المصنف ثوما اقواس كافتلتاة وكون الصور متوقفة منه على الهيولى  
في ان توجد وتكون وتحفظ تنشأ من هذا السبب فان الصور المتقدمة قد كانت اولاً بالقوة في  
الهيولى ثم صيرت بالفعل وهذه الصور معلولات الهيولى لانها كانت غاطة فيها وكل معلول يتوقف على  
علته في ان يوجد فالصور المذكورة توقف عليها في ان يوجد ولما كان يكون ويحفظ كل شيء كما  
يوجد فتوقف عليها في ان تكون وتحفظ ومن هذا الامثل يتفرع الخواص الخمس التي اوردتها  
بعض الشارح لاستبصار برزبين الراغب وزعموا انهم يتناول حقيقة خيرية الصور من قوة  
الهيولى الاولى هي ان تلك الصور الهيولى لاشية الخيرية من الهيولى يصدر الفاعل الطبيعي مشتملة  
بسبب الاستعدادات والحالات الهيولى لاشية الثانية هي ان تلك الصور متوقفة في كونها على الهيولى  
فيكون لا يمكن ان تصدر الا من بطن الهيولى الثالثة هي انها متوقفة عليها في وجودها لانه لا  
لا يمكن ان توجد بدون بدو الهيولى التي صدرت منها ولو انما بل انفسها منها عين  
فصادها الرابعة هي انها متوقفة عليها في افعالها الخامسة هي انها متوقفة عليها بالماهية ولهذا



ان صدق وتعلم علما تاما بدونها لكن لا يمكن ان يعلم بهذه المذكورات سبب خرجتها واصبله بل هي  
 انما اثار وعلاجات تعلم بها الصور المصدرة وتكون اثار العلة التي ذكرناها لان كون افعال  
 هذه الصور مخرجة عن القوا على الهيولانية نسبيا لا حول ولا استعدا اذا ان الهيولانية كما يدل  
 عليه الخاصية الاولى انما تستأمن كونها اولاً في قوة الهيولان كل قوة انفعالية لما كان يحازها  
 فاعلى مناسبت لها كما قال المصنف في المتن السابع عشر من خامس ما بعد الطبيعة وفي المتن الثالث  
 من تاسعة وكل ما يكون في قوة شئ يجب ان يخرج الى الفعل بما يناسب له وهو موضوع الذي هو فيه  
 وكان تلك الصورة في الهيولان هيولانية لزم ان يخرج الى الفعل من الفاعل العيني بالافعال الطبيعية  
 ومن هذا الاصل يقع الخاصية الثانية والثالثة يعني ان هذه الصور تتوقف في كونها  
 وان توجد على الهيولان كما كانت في الهيولان في العلة المادةية يجب ان تتوقف فيها على الانكسار  
 معلول يتوقف على علة واذا توقف عليها في وجودها يجب ان تتوقف عليها في افعالها ايضا لان  
 الفعل والعمل يتوقف على الوجود فتخرج منه الخاصية الرابعة ايضا واما الخاصية الاخيرة في  
 كونها كون ما هيها متوقفة عليها فاعلم تمام سبق ومنه تعلم ان ما قيل ان المخرجة من قوة الهيولان  
 هي صورة شئ كان بالقوة بالفعل هو وتعلم ان جميع الصور الهيولانية والفاصلة يخرج  
 من بطن الهيولان واما النفوس الناطقة الانسانية فليست كذلك وتقدر ان يجب عما ينسب اليها  
 الصور مخلوقة مع انه يمكن شئها اولاً بوجودها في الهيولان بقول لان هذه الصور تتكون من  
 الموضوع المتقدم الذي كانت هي مخاطبة بالقوة فيه والخلق هو ضد تمام الشئ من العدم يعني  
 من غير ان يكون اولاً في الوجود موجوداً في الموضوع بالقوة لان النفس الناطقة وان كان تتكون  
 في المادة لانها فعلها وفعل كل شئ توجد فيما كان فيه بالقوة ويستعد بها الطبع ان تتكون في الهيولان  
 الخاص كما قال المصنف في المتن السادس عشر من ثانياً في النفس كما لم تتكون من المادة هذا لما  
 قاله ونحن نقول ان جميع ما شئ الله تعالى وصفاته العلى محمولة وتخلو في عبادة الله تعالى على ما  
 دل عليه الايات القرآنية قطعاً ولنا برهين عقلي يقيني تركها ذكرها مخافة الاطراب ومن  
 يستدعيها قلنا فقد مثل هذا لا بعيداً **الفصل الحادي عشر في ان جميع الصور العرضية**  
**تخرج من قوة الموضوع** انما قلنا من قوة الموضوع ولم نعمل من قوة الهيولان كما قلنا في مخرجة  
 الصور الهيولانية لان الهيولان انما قال حقيقة بالنسبة الى الصور الهيولانية والموضوع بالنسبة  
 الى الصور العرضية وهو المركب كما يستفاد من المتن العاشر من ثانياً في الكون والعناد ومن  
 المتن الثاني عشر من ثانياً ما بعد الطبيعة ومن المتن الرابع من ثانياً النفس وهذا المعنى  
 لا يقال الصور الهيولانية توجد في الموضوع كما قال في فصل الجواهر من كتابا المقولان نعم قد يطلق  
 الموضوع ويراد به الهيولان كما اطلقه المصنف في المتن الثاني والثامن من الكتابا السابق لكن لا  
 بل يحازنا وايضا الظاهر من مخرجة شئ من القوة الانفعالية هو صدوره من قوة انفعالية  
 شئ يوجد هو فيه بعد الفعل والصور العرضية توجد في الموضوع فهذا قلنا من قوة  
 الموضوع والصور العرضية اجناس بعضها يتعلق بموضوعها ويصفه بلا احتياج الى التعلق  
 باخرها كالبياض والحرارة وبعضها يتعلق به ويصفه باخرها كج مع احتياجه الى تعلقه  
 به كالفعل والتأثير فانه انما يتصور ما فاعله ومؤثره اسبب تعلقه وتاثيره في شئ اخر اي  
 المفعول والتاثير كما يمكن والتأثير وبعض اعراس القسم الاول في ثمانية وبعضها نفسانية  
 اقل معنى كالتصور المعنوي والاعراض الجسمانية تنقسم الى اربعة اقسام

بعضها خالص

بعضها خالص وطبيعية كحرارة النار وبرودة الماء وقابلية الضحك للانسان وبعضها كون من  
 من غير ميل طبيعي للموضوع وتسمى فسر كالحركة في الماء وتبعها كون كالموسم بينهما كالحركة  
 والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في الخشب من الفاعل الخارج لانه وان حصلت الحركة  
 في الماء والخشب من الفاعل الخارج جبراً وفسر لكن استعدا لانفعال مختلف فلهذا قال المصنف  
 من حيث انه بسيط وبارد اسند برودة من الخشب بخلاف الحركة وبما عتها اسند خالفة وعما  
 من خالفة الخشب اياها لانه مركب من العناصر وليس بارداً كالماء وبعضها يكون صوراً عينية  
 كصور البيت والتربة والصم وصور امثالها **في بيان اعراس الجسمانية الطبيعية كاشا ولا قبل**  
 تصدر من قوة الموضوع ان لا بد من بيان بعض الاعراض الجسمانية اعراس وطبيعية وبعضها ليس  
 كذلك والاعراض الاول تصدر مع اصدار بقدر رية الصور للجوهرية وتام المركب لان مثل  
 هذا الاعراض يفيض من الذات في الشئ الطبيعي بفيضان ما واعراض القسم الثاني بفعل يفعل  
 مغاير لفعله فعل الموضوع كما يفعل النار والحركة في الخشب واذا عرفت هذا فاعلم انه ذهب بعض  
 المتأخرين منهم سونجيس وسأرجح واوارجح الى ان الصور الجسمانية الطبيعية ينبغي ان يقال على  
 الاطلاق انها تصدر من قوة الموضوع لانه لا يمكن ان يثبت كونها من العدم وخلفها ولا يمكن  
 ان تسمى مخرجة باسم اخر محض قال الساجح لكن لا ينبغي ان يقال انها مصدرية على الاطلاق  
 بل لا يوافق ان يقال انها مصدرية مع مصدرية الصور الجوهرية لان هذه الصور لا تتكون بفعل  
 محض خصوصاً ان قيل تتكون بفعل بقدر رية الصور للجوهرية بوجوهها وتتكون فصدور مع  
 مصدرية الصور الجوهرية فلا ينبغي ان يقال انها مصدرية على الاطلاق بل ينبغي ان يقال  
 انها مصدرية مع مصدرية الصور الجوهرية وايضا الذي يعطى الصور للجوهرية يعطى لوانها  
 انه ايضا واعراض المذكورة لانه الصور للجوهرية بطبيعتها فلهذا صدرت الصور للجوهرية  
 من بطن الهيولان فصدور هذه الاعراض معها بهذا الاصدار ومن هذا عرفت بان اسم ينبغي ان  
 يسمى مخرجة هذا الاعراض وكذا الكيفية الثانية كالقوة والرايحة والطعم الطبيعية للجسم الموضوع  
 تصدر باصدار الصور للجوهرية واما القسم الثاني الذي يكون بدون ميل طبيعي كالحركة في  
 في الماء فاختلافها في ان هل يصدر من قوة الهيولان الموضوع ام لا قال بعضهم ان مثل هذه الاعراض  
 لا تصدر من قوة الهيولان مثل هذه الاعراض لا تخاط في قوة الهيولان الموضوع لانه كيف يعتقد  
 ان يكون الحرارة مخاطبة في قوة الماء مع انه يتركز بالطبع باعلى مراتب البرودة وكل ما لا يحاط  
 في قوة شئ لا يصدر من قوة كالمرفق الفصل السابق فامثال هذه الاعراض لا تصدر من قوة  
 الموضوع انتهى لكن حقوق بعضهم انها مصدرية من قوة الموضوع الذي حصلت فيه بفعل  
 الفاعل الخارج مثلاً ان الحرارة الحاصلة في الماء من النار اصدارت من قوة الماء لانها لا تتكون  
 من العدم لانها تتكون من الفاعل الطبيعي ومن الموضوع المتقدم والفاعل الطبيعي لا يخرج  
 شيئاً من العدم الى الوجود ولا تتكون من الانقلاب كشيء اخر اليها لان العدم لا يتغير  
 من معرض الى معرض اخر ولا يصدر مع امر اخر فيكون مصدر رية الفاعل من قوة موضوع  
 وايضا ان مثل هذه الاعراض تتوقف في ابدان كونها وجودها على موضوعها وكل ما يتوقف  
 في ابدان كونها وجودها على موضوعه يصدر من قوة موضوعه فامثال هذه الاعراض  
 تصدر من قوة موضوعها واجابوا عن دليل اصحاب الراي الاول بان الحرارة مخاطبة في قوة  
 الماء لكن لا يوجب صورته بل يوجب مادته لان الهيولان يتركز كل شئ وكما قال الفيلسوف



فالمثل الثاني عشر من اول الكون والفساد من اتها كون كل شئ بالقوة ولما قال في المثل  
الرابع والعشرين من ثانياه ان العناصر تتولد من هيولى واحدة بالتبادل واذا كان الامر كذلك  
كانت الحرارة ايضا في قوة هيولى ما فتكون وقوة فاذا كانت في قوة تصدر من قوة ايضا  
لكن المذهب في الثاني واما القسم الثالث اى الاعراض المتوسطة كالحرارة في الحسب  
فتصدر من قوة الموضوع بسبب الفاعل الخارج للدليل الذي ذكره لا نبات صمد واما القسم  
الثاني منها من قوة واما القسم الرابع اى الصور الصناعية فالعلماء اختلفوا في اتها  
هل تصدر من قوة موضوعاتها ام لا فذهب بعضهم الى انها لا تصدر منها لكن لا بد من  
واحد ولا دليل واحد لان الراهب سارح زعم انها ليست الا بعض صور عرضية ولما  
لم يكن لا يعمل طبيعي بالذات وبلا واسطة تحصل بالتعاقب والتبعية فقط ولا يكون  
مخرجة مخصوصة منها وبين هذا وبين هذا بان الصانع يميل الى صورة يفعل بالصنعة فيسند  
بالصنعة عمله ليعمل الصورة المفصورة لكن هذا العمل الذي يصير الى مقصوده  
لا ينهى بالذات وبلا واسطة الى هذه الصورة بل الى وجه اخر تنشأ منه لان امثال  
هذه الصور يحصل دائما بالحركة المكانية التي تنهى الى المكان ومنها تنشأ اشكال للم  
المصوغات اما بقطع الاجزاء ونقر فيها ونحتها او بتركها ووضعها مرتبة ولهذا ليس في  
عمل هذه الصور مخرجة مخصوصة كما يكون في الظهور الطبيعي وحصل من هذا ان لا يكون  
هذا خصبها بالصورة الصناعية من حيث انها صادرة بالصنعة بل يكون شاملا لجميع الاشكال  
وان حصلت بغير عمل طبيعي لانها تصير دائما بالتعاقب والتبعية فقط اما المخرجة المقادير  
او الخلق او كفاية او لوضع وذهب رهايين فوهم جنسنا الى ان الصور الصناعية  
لا يخرج من قوة الموضوع لان الصور الصناعية لا يكون للموضوع بالنسبة اليها قوة  
طبيعية ولا يميل اليها شيئا طبيعيا بل يكون في قوة طبيعية وتنبط طبيعي بالنسبة اليه لان مثل هذا  
يخرج من قوة الموضوع يكون للموضوع قوة طبيعية وتنبط طبيعي بالنسبة اليه لان مثل هذا  
الموضوع يكون علة مادية وكل علة مادية تميل بالطبع الى مقولته فالصور الصناعية لا يخرج  
من قوة الموضوع ووافقهم ثوما جيلانس وبعض اخر في انها لا تصدر من قوة الموضوع بل  
لان القوة التي تكون في مادتها مطيعة لا طبيعية بل لان هذه الصور يحصل بدون استعمال  
الموضوع لانه ليس للصنعة قوة تحركه للموضوع ولا يصدر صور بدون الاستحالة من قوة  
المادة وهكذا يعتقدون للحركات الجبرية قال السارح ان جميع الصور الصناعية والاشكال  
الحادثة في موضوع ما مصدره من قوة موضوعها وانبت دعواه اولها بالصورة الصناعية  
تكون من الموضوع بعد عدمها وتغير موضوعها لان الفاس الذي لم يكن صما يصير بعد  
ستواح يصير صورته من الموضوع متوقفة عليه بعد عدمها بتغير الصنعة اياه فان الصنعة  
مباد مبدلة لآخر من حيث انها اخر كما قال المصنف في المثل الثالث من ناسخ لما بعد الطبيعة وكل ما  
تكون من الموضوع بعد عدمه وتغير موضوعه متوقفا في وجوده عليه فيصدر من قوة  
موضوعه فالصور الصناعية تصدر من قوة موضوعها وثانيا بانها مخرجات خارجية  
مطلقة بلا ترتيب وهي لا تنقل الى الموضوعات من موضوع اخر لان العرض لا ينقل من غير  
الى الموضوع ولا يمكن ان يصير من موضوعاتها غير التعاقب والتبعية كما سبق فبقى  
انها تصدر من قوة الموضوع بالصنعة ثم قال ان الاشكال الحادثة في الموضوع تصدر ايضا

من قوة الموضوع لان الاشكال التي يعيها الموضوع وتلازمه بالطبع تصدر مع صدور  
شكله الغرس والبقية لما كانا الا من تصورهما تصديان من قوة الموضوع اضدادا  
الجوهري من هيولى هاتين كالمثل الاعراض الطبيعية وكذا اذا صنع صنم من الحجر بالصنعة الحارة  
هاتين الصنعتين قد ما قال سارح من انه لما لم يكن لا يعمل حصول الصورة الصناعية عمل طبيعي  
بالذات وبلا واسطة تحصل بالتعاقب والتبعية فقط ولا يكون حصولها مخرجة مخصوصة  
منها بانها خطأ فاحش لان ما لا يحصل بالذات وبلا واسطة بفعل الطبيعة لا يلزم ان لا يصدر  
من قوة المادة والاما اضدرت الصور الجوهرية والا العرضية الطبيعية من قوتها الا ان ليس  
لا يعمل حصولها بفعل طبيعي بالذات وبلا واسطة لان الصور على الاطلاق لا تتكون بالذات  
كما قال الفيلسوف في المثل السادس والعشرين من ناسخ ما بعد الطبيعة لانه لا يتكون صورة  
الغرس بالذات بل الغرس لم يتكون البياض بالذات بل الابيض مع ان هذه الصورة مصدره  
من قوة المادة قطعافا للازمة المذكورة اى قوله لما لم يكن يحصل الصور الصناعية بفعل  
وعمل طبيعي بالذات وبلا واسطة تحصل بالتعاقب والتبعية فقط باطلة لا يقال ان الصور  
الصناعية حاصلة بالتعاقب فلهذا لا يكون لها مخرجة مخصوصة بخلاف الصور الجوهرية  
والعرضية الطبيعية ولهذا لا يكون لها مخرجة مخصوصة لاننا نقول ان الصور الجوهرية والعرضية  
الطبيعية ايضا حاصلة بالتعاقب وبعد الاستعدادات الحاصلة في المادة فلو كان التعاقب  
ما نال الصمد وشئ من قوة شئ لما كانا صادريين من قوة المادة والثاني باطل فكذا  
ورد ما قال فوهم جنسنا بان الموضوع الصناعي قوة مطيعة للصنعة الانسان وهذه  
القوة ليست خارجية من ذائفة سعة قوة الطبيعة لانها يمكن ان يخرجها الفاعل الطبيعي الى  
الفعل سواء كان هذا الفعل مناسبا لها طبعيا او لا ولهذا اذا فعل الصانع هذه الصورة  
يفعلها بالقوة الحركية الطبيعية وان كان يخرجها بالارادة وسددها بالصنعة ولهذا  
يقع كثيرا ان تعمل هذه الصورة باجتماع الاسباب الكثيرة وقليلا ما بالانفاق والنجود  
ما قال جيلانس وبعض اخر بان قوتهم لان هذه الصور يحصل بدون استعمال الموضوع  
كاذبان اخذت الاستحالة اهم من الحقيقة والحجازية لظهور تغير حال الموضوع بها وغير  
مفيد لهم ان اخذت حقيقة لان الاستحالة الحقيقية ليست بلا من في كون الصور  
الصناعية **الفصل الثاني عشر في ان الكيفية المعنوية كالنور والصور المعنوية والصور**  
**العقلية هل تصدر من قوة موضوعها ام لا** قال بعض المتأخرين انها لا تصدر منها الا هذه  
الصور تتكون في ان واحد بلا مقابلتها صدها ولا تبدل الموضوع بتدليا طبيعيا ولهذا استحق  
صور الاما ديا والصور المصدرة من قوة موضوعها يجب ان تتكون تدريجا ومع مقابلة  
صدها لها وتغير الموضوع تغيرا طبيعيا فالصور المذكورة لا تصدر من قوتها موضوعها  
ولا انها لا توجد في الاجتماع الخ تحت تلك الصورة فقط بل توجد في الافلاك ايضا وظاهر  
ان صورة ما لا يمكن ان تصدر من قوة الفلك والافلاك انفعالات وتغيران خارجية وكان  
مع هذا للشك وهو مخالف لقول المشايخ فلا يجوز ان يقال انها مخرجة من قوة موضوعها  
على انهم انتهى الى ان يقال ان الصور والنور المعنوية كيفما تكون كيفيات موجودة لا  
مادية بل نفسانية كذا يصدر من موضوعها القابلة لها بوجهها المحصور بها ولا يثبت هذه  
الدعوى بضع مقدمة وثبت اخرى بضع ان الكيفية المذكورة موجودة في خارجها خجعية



لا طبيعية ولا هيولانية بل روحانية ومعنوية ولهذا يكون موضوعها هو  
الافعال والاعراض الطبيعية الهيولانية توجد في موضوعاتها بالاستناد اليها والاعراض  
الطبيعية توجد في موضوعاتها في الجاهل ولهذا لا يجوز ان يقال انها تصدر من موضوعاتها  
بوجه يصدر به الاعراض الهيولانية بل بوجهها المخصوص بها وينبغي ان نبين ما قلنا بان  
تكملة هذه الصور مع ملاحظة نسبتها الى الصور الطبيعية فتكون جميع الاشياء التي تخرج في  
تخرجه الصور الطبيعية الهيولانية توجد في النور والصور المعنوية على وجه مناسب  
فما يوجد في تخرجه الطبيعية فاعلم مخرج اياها كذلك يوجد في تخرجه النور على  
ما قاله الفيلسوف في المناسبات والتسعين من ثاني النفس هو حضور الطبيعة الميز وكما يوجد  
هنا في موضوع يعقل فيه الصور الطبيعية التي هي افعال له له كذلك يوجد فيها مناسب  
موضوع حامل اي جسم منبصر يعقل فيه النور الذي هو فعل له لما قال في المناسبات المذكور  
المناسبات والثالث والسبعين من الكتاب المذكور ان النور فعل المميز وهو كالقول للبصر  
وكما يكون الموضوع هناك خاليا عن الصورة او لا ثم يخرج من قوة كذلك هيها يكون الموضوع  
والموضوع الخامل للنور والصور خاليا عن النور والالوان بالفعل وقابل لان يأخذ  
ها لما قال في المناسبات الحادي والسبعين من الكتاب المذكور قابل للقول يكون بلالون وقابل  
الصوت بلا صوت وايضا كما ان الاعراض الطبيعية تتوقف في وجودها وبقائها على الموضوع  
كذلك النور والصور تتوقف على موضوعها الخامل لها ولهذا استنعى المصنف في المناسبات الرابع  
والسبعين من الكتاب المذكور في موضوعات القائل بانه لو توسط الخلاوة بينا وبين القائل  
لا يصيرنا انصار عيان لو كان فيه ثمة بان هذا ينبغي ان ينظر في الاالا لان صور الالوان ينبغي  
ان تصل بواسطة الخلاوة ليس كذلك لانه لا يكون حاملا لموضوعها وايضا كل منهما يكون  
يجوز للموضوع اما الصور الهيولانية في الخلق الطبيعي لها الصناديق واما هذه بالخلق الكمال  
المعدن ايضا كل منهما يكون بعد عده الخاص ويعتدنا فافرة نامة ما قال المصنف في المناسبات  
والعشرين من المناسبات عشر مما بعد الطبيعة من ان يكون يوجد في التكون والسيد الطبيعي امور  
ثلاثة اعني الحد منه كالاسود والحد اليه كالابيض والموضوع كالسطح كذلك يكون الظلمة  
فيكون النهار كاحد منه والحد كالموضوع والنور كاحد اليه ومن هذه الثلاثة يتكون  
الليل والنهار لكن فيكون الليل يكون الحد منه هو النور وفيكون النهار يكون الحد منه  
هو الظلمة فانا نحقق فيكون النور والصور المعنوية هذه الامور التي يكون في الصور  
الغرضية الهيولانية اما ان تخرج منها من قوة الموضوع يكون ههنا ايضا مخرجين من قوة  
موضوعها بوجهها المخصوص ثم قال ونثبت ايضا بان النور والصور المعنوية موجودة  
خارجية واعراض مطلقة وهي لا تتلفا ولا يتكونان في شيء واحد في الفاصل وفي  
الموضوع بحيث اذا كانتا داخلان في الموضوع الذي يكونان فيه الا ان يجعلا في القابل  
الذي يكونان فيه وتوقفان على هذا المخصوص على هذا القابل الذي هو علمها المادية كما يتبين  
انما يخرج من قوة موضوعها ثم رد الدليل الاول لا ضحايا لراي القابل بان ما قالوا ان  
الصور المصنوعة يجب ان تكون تدعى لان في كذب لان الصور الجوهرية تكون في قوة  
ولكن كما يتبين من اول خامس الثمانية واثان ما قال ان صدور الصور فيجب ان يكون بحد  
الحد من الموضوع كذا ايضا لان الصور الجوهرية تصدر من الهيولانية لا من الارادة عند

مصدر تبيينها

مصدر تبيينها صورة جوهرية اخرى مصادرة لها لان الجوهر لا يصاد شيئا وان ما قاله المصنف  
ان مصدر تبيين الصور يستدعي تغير الموضوع وتبدله الطبيعي كذب نعم مصدر تبيين الصور  
الطبيعية تستدعي تغيرا طبيعيا مقسدا ويكفي لصدور الصور المعنوية بتبدل موضوعها  
الكامل لان الجوهر الهوائي مثلا او جسيما اخر شفا فاكذلك في قبول النور بالذات وان كان  
يتبدل قليلا لانه يعود من القوة الى الفعل ويتحول من عدم صورة الى وجودها ولا تارة  
ياخذ في نفسه امرا موجودا لكن لما لم يكن مثل هذا التغير طبيعيا وهيولانية سميت هذه  
الصور صور ابدامادة وتكونها تكون بالامادة وما ذكره في الدليل الثاني ايضا لان  
القابل قابل للتبدل والتغير الكمال الذي لا ياتي به العناد بل الكمال **الفصل الثالث عشر**  
**في ان الصور الواقعة من الطبع هل تصدر من قوة موضوعها ام لا** قال الشارح  
فبحث علم المضاري في ان الصور العالية عن الطبيعة المستمدة بالقابضة بالذات  
كالكرم والطف والانيان الشفقة وسائر الفضائل هل تصدر من قوة موضوعها  
ام توجد بوجه اخر فذهب بعض متكلميهم الى انها لا تصدر من قوة لان النفس الانسانية  
لا تحيط بالفضائل احاطة العلة بالعلول وكل ما يصدر من شيء انما يصدر عنه بعد ما  
كان هذا الشيء محيطا به احاطة العلة بالعلول لان صدور شيء من شيء اخر وجبه  
منه هو صيرفته بالفعل بعد ما كان بالقوة فيه فالفضائل لا تصدر من قوة موضوعها  
اي النفس الناطقة وتثبت الصغرى بان الكيفية العالمية من الطبيعية ليست منتظمة في  
سلك ترتيبها النفس الناطقة بل اعلى منها ومن قوةها يبرز غير متناهية احياس ينتمى  
وكل ما محيطا به في شيء احاطة العلول في العلة يجب ان يكون منتظما في سلك ترتيبه والا  
لتخالفا لعله والعلول ولم يكن نامسا سنيين وبان النفس الناطقة لا تنبئ الى امثال هذه الكيفية  
العالية تكونها امرا طبيعيا والعلة يمثل الطبع الى العلولة وانتموا ما قالوا ايضا بان النفس الناطقة  
وقواها الى العقل والارادة التي تقوم بها الكيفية المذكورة ليست لها قوة طبيعية بالنسبة اليها  
وكل موضوع يصدر شيء من قوته يجب ان يكون له قوة طبيعية بالنسبة الى ما يخرج منه والقصور  
فالنفس الناطقة ليست بموضوع يصدر منها تلك الكيفية المذكورة انتهى ما قالوا وذهب بعض  
هم الى انه وان لم يكن صدور العالمية صدورا طبيعيا لكنه ليس خارجا من سعة دائرة صدور  
الصور من قوة الموضوع فلذلك يجب ان يقال على الاطلاق ان هذه الكيفية توجد بالصدور من  
قوة موضوعها الطبيعية قال كذا قال ثانيا اقربا لسنس وبارح من سنس وسارج واعرابا  
فتميلت سنس وبعض اخر واستدلوا بان الصور المذكورة تتوقف على موضوعها في وجودها  
وبقائها لانها اعراض وكل ما يتوقف على موضوعها في وجوده وبقائه يصدر من قوته فالصور  
المذكورة تصدر من قوة موضوعها وبان الصور المذكورة لا تخلو لانه اعراض والمخلوقة  
في عدمه ثم يكون الجوهر كما يكون التكون والنور لها كذلك فاما ان تلك الاعراض لا تكون  
ولا تنزل فكذلك لا تخلو ايضا بالمعية يقال لما تخلق مع الغير بفعاله وهو لم تخلو النفس  
الناطقة فلما لم تكن مخلوقة مستقلة ولا مخلوقة بالشيء يجب ان يعرف بانها صادرة من قوة  
الموضوع لان صدور الصور في الاشياء المطلقة يكون مساويا لعددها لوقية بحيث  
يصدر ان يقال هذه الصورة غير مخلوقة بالاستقلال ولا بالبيع فصادرة من الموضوع  
لا يقال ان الصور ان كانت لا يجوز ان يكون الصور الواقعة ايضا لا تكون حقيقة واصلا



كما ترى من كنه لما كانت النفس الناطقة التي هي صورة انفسها مخلوقة على ما ذهاب الى اهل  
الملايحيز ان يكون الصور الرقيقة ايضا مخلوقة لا تانقول النفس الناطقة موجودة بالذات  
وساكنة في البدن كالجوهر المستقل والصور العالية ليست كذلك بل لا يمكن ان يكون كذلك  
لانها اغراض والى هذا الرأي ذهاب الشارح واجاب اصحاب هذا الرأي عن الدليل الاول  
لاصحاب الركبي الاول بان كون الشيء خاطا بالقوة في شيء كما في الهيكل الموضوع يقع على وجهين  
الاول ان يخطا في قوة الطبيعة كما يخطا الصور في الهيكل واذ كان كذلك يكون العلة  
والمعلول من سلك ترتيب واحد ويميل العلة الى المعلول بالطبع والثاني ان يخطا في قوته  
للبطبيعة والمخطط بهذا الوجه لا يجب ان يكون من سلك ترتيب واحد مع الخطا ولا ان يميل  
الى المعلول بل يكفي ان يكون له قابلية فقط لان يستعمله فاعل الترتيب العالي على مقتضى ذاته  
وهذه الاخاطة يخطا الصور العالية في النفس الناطقة لانها استعداد او قابلية لا يوجد  
في غيرها ومن هذا قال اوغوستينس قوة احد الانسالك الكرم والمجد طبيعي له واما اخذها  
من الله تعالى وعن الثاني بان الكبرياء كل موضوع تصيد من قوته شيء يجب ان يكون له قوة  
طبيعية بالنسبة الى ما يخرج منه كاذية ان اخذ موضوعها اعم لانه لا يجب ان يكون لكل موضوع  
ما كان اول تصيد رتبة صورة قوة طبيعية لانه يكفي ان يكون له قوة طبيعية او قوة اخرى  
وان اخذ لخصاى يخفى كل موضوع طبيعي فلا يستلزم المدعى ونعم ما قال شارح ان الموضوع  
لا يسبق الى القوة الطبيعية للصور العالية وهذه الحال التي يظلمها اصحاب الرأي الاول  
في الموضوع ليصح ان يقال ان الصورة العالمية صدرت من قوته ولما كان لم يجدوا لها كنه  
بانها لا تصدر منه كنه هذه الحال وان كانت وليمة للصدور الطبيعية كنهها ليست بوجبة  
للتصور المطلق الذي خلقه صدور الصور العالية وقال فانيا لسن ان القوة الطبيعية  
وان كان من طرف الموضوع طبيعيتها لانها استعداد النفس الناطقة لكتمان طرفا قال  
واخذ اليه في القوة الطبيعية وسببه ظاهر لان معنى القوة المنفصلة لا تعلم الا من موضوعها  
الذي هي هيها لانه توجد في موضوع واحد في كثير بل يعلم من النسبة الى الفعل المقيس  
والفاعل لما قال المص في المتن الثاني والعشرين من ثا في النفس ان القوى تتنوع بالفعل وتكون  
هذا تعرف تحقيق نسبة كاتفية بين القوة الطبيعية للنفس الناطقة والصور العالية كما ان  
من تلك القوى لها وعن الثالث بان صدور امثال هذه الصور يستعمل خلقا على مقتضى علم  
الاخلاق من حيث انها لا تكون من الاستعدادات وتستعمل قاضيه من حيث انها لا يخطا في  
القوة الطبيعية للنفس الناطقة ويصدر من الفاعل الا على **الفصل الرابع عشر**  
ان صعود الافلاك والعناصر هل صدرت في ابتداء خلق حله العالم من قوة الهيكل هذا  
البحث لا يخرج بين المتأخرين القائلين بقدم العالم بل بين القائلين بجدونه وتركيب الجسم  
من الهيكل والصور ذهاب الى بعض المتأخرين قال الشارح افترقت النصارى الى فريقين فمن  
بارتلس وولينا واسفرج وابناهما الى انها تصدر من قوة هيولاها لان صعود الافلاك  
والعناصر يتوقف في ابتداء ايجادها على هيولاها وكل ما يتوقف في ابتداء ايجادها على الهيكل  
تصدر من قوة الهيكل وصعود الافلاك والعناصر يصدر من قوة الهيكل وتثبت الضمير بان  
المدكون يتوقفون في وجودها وبقائها على الهيكل وكل ما يتوقف الا في وجوده  
وبقائه على شيء يتوقف في ابتداء ايجادها عليه لان كل شيء يحدث كما يصعد الصور المذكورة

يتوقف في ابتداء ايجادها على هيولاها ولان صعود العناصر في ابتداء خلقها لا يمكن ان  
يجعل به هيولاها الا في ابتداء ايجادها على هيولاها ولا جعلت هيولاها على هيولاها  
صار من مصدر من قوة هيولاها لكن المقدم حق فكذلك الثاني اما الملازمة فظاهرة واما  
حقيقة الثاني فلا في الجدل الذي وجدته به هيولاها قد سبق الى هذا الا ان لا يتصور وجود  
الهيكل وابقاء الشيء هو ذا وام جعله والمعلول الذي وجدته به بعض صورها لم يتصور الا ان  
لانها استندت فانقطع الجدل الموجد باها عن ايجادها على هيولاها كانت الجدل المتبق لوجود هيولاها  
متحققة الا ان الجدل المتبق لوجود صورها غير متحققة الا ان كان الابقاء والمعلول اثر واحدا  
بالذات فظاهرا ان الهيكل وجدته بجعل الصور بجعل اخر ولما لم يمكن ان يوجد الصور  
قبل خلق الهيكل لتوقفها في وجودها عليها يجب ان نعرف بان الهيكل اوجدت او لا كما لموضوع  
فاخرجت منها وجعلت فيها في الحال الصور فقبلها وذهب ثوما اخذنا سن وابنا ع الى ان الصور  
الافلاك والعناصر ليست بخرجية من قوة هيولاها بل خلقت مع خلق الافلاك والعناصر  
واستندت لوابان هيولاها الافلاك والعناصر وصورها ليس لها وجود مستقل بالذات بل في  
الكل ووجدان بسبب الكل المركب وكل شيء يمكن ان يوجد لان السكون يرتب للوجود  
فما في ابتداء خلقها لا يخلو ان يخلو مستقل بالذات بل مع خلق الافلاك والعناصر وبان  
صعود الافلاك والعناصر ليست متأخرة بالزمان في ابتداء خلق العالم من الهيكل وكل ما يصيد  
من قوة شيء يجب ان يتأخر منه بالزمان وصعود الافلاك والعناصر ليست بخرجية من قوة  
هيولاها اما الكبرياء فلا ان كل ما يكون فيه قوة وفعل وكل ما يتنقل من القوة الى الفعل يكون  
الفعل متأخرا بالزمان واما من القوة كما يظهر من المتن السادس من ثا في النفس وفي المتن  
العشرين من ثا في النفس وفي المتن الثالث عشر من ثا في النفس فلو كانت صور  
في ابتداء خلق العالم في قوة هيولاها وانهدرت منها الى الفعل كانت متأخرة من هيولاها  
واما الصغرى فلا ان الهيكل الاول لم يكن في ابتداء خلق العالم مخلوقة او لا ففقط هيولاها  
بالصور بل هي والصور خلقنا معا فانه اذا خلق الله تعالى اول الفلك والارض على ما  
في قول سفر التكوين انما خلقها تامين مستملين على هيولاها وصورها معا وبانه متى ما  
اصد صور من قوة من قوة موضوع يجب ان يكون هذا الموضوع في عدمها الخارج  
اي عدم الصور في الخارج ولما يكون في عدمها الخارج يكون اقدم منها فالهيكل يكون  
اقدم منها ولو كان اقدم منها لا يمكن ان يتدع منفردة بقوة ما لا ينفذ ذاتها امر بالقوة فلو  
ابن عت منفردة كانت بالقوة وبالفعل معا والثاني مع فكذلك المقدم فاذا لم يكن هيولاها  
اقدرا لا يكون صورها خرجية منها واجاب الشارح عن الدليل الاول لاصحاب الرأي الاول  
برد صغره فان صورها لا يتوقف في ابتداء ايجادها على هيولاها فانها خلقها معا متبع  
مخلق الافلاك والعناصر وعن الثاني بان ابقاء الشيء ليس فعلا مغايرا في الخارج لخلقها  
بل هو بقا فعلة كما ان ابقاء النور في الهواء هو بقا الغرض من الشمس على ما قال ثوما افولس  
وسببه ظاهرا لانه يحصل بجعل الفاعل المؤثر شيء في المفعول فلو كان الابقاء فعلا مغايرا  
في الخارج لوجب ان يحصل بجعل المفعول شيء في الشيء المخلوق وهو محال لانه لا يمكن ان  
يحصل بمثل هذا الفعل وجود الشيء لان ما يحصل لا يحصل ما حصل ولا امر زائد ولا  
اما ما بقي وجوده مستمرا واما لا نفهم الى الشيء المخلوق شيء اخر والتأبط فكذلك المقدم قال



اذا عرفت هذا اقول في ردّه ان كان الكلام في بقاء الفلك فاقول انه ينبغي جنيته وتبطل العمل  
 الذي خلقه من اول الامر بعينه لانه يجعله هو جليله الاول وكذا جعله هيوالة وصورة  
 معه باق الى الان لان العمل المستمر المسمى بالذات ينبغي جزيته بالتبع واذا كان كذلك  
 لا يمكن ان يجري الدليل المذكور عليه وان كان في بقاء العنصر فاقول ان هذا مستبعد  
 العنصر الواحد مثلا اذا انقلب بعض الهواء الى الماء وصلار بعض صورة الهواء فاستد  
 ينقطع بقاء الله هذا البعض من الصور وانقائه بعض هيوالة لان ابقاءها معا كان  
 عين خلقها معا بغير خلق كل شيء من الهواء ونشأ بقاء اخر هو عين انشاء تعالى المذكور  
 قال الشارح هذا المقدار كاف لبيان احوال الصور فليست بعد من العدم الذي هو الحق  
 منه والمبدأ الثالث لتكوين الاجسام الطبيعية وحدوثها **المبدأ الثالث في بيان العدم**  
**الذي هو مبدأ ثالث لتكوين الاجسام الطبيعية وحدوثها وفيه وصول ستة**  
**الفصل الاول في بيان مفهوم العدم واقتسامه** فذكر في المبدأ الثالث حدوث  
 الاجسام الطبيعية هو العدم على راي الفيلسوف وجميع المشايخ ولما كان معرفة  
 ماهيته مشكلا ينبغي ان تتبع لما قال الفيلسوف في كنهه لبيان فاعلم انه قال في المتن الذي  
 من اربع ما بعد الطبيعة وفي المتن الخامس عشر من عاشره ان العدم اي عدم الملكة  
 هو عدم الصورة في الموضوع لها بالطبع انتهى ومن ثم يستدعي مفهوم هذا العدم امرين  
 عدم الصورة وقابلية الموضوع لها بحيث لو نقص شيء منها لا يتحقق اي عدم الملكة حقيقة ومن هذا  
 الفرق بين هذا العدم اي بين هذا العدم اي عدم الملكة والعدم المطلق اي العدم بمعنى السلب  
 المطلق فان عدم الملكة بل يدل على عدم الصورة في الموضوع مع قابلية لها والعدم المطلق  
 يدل على عدم الصورة في الموضوع لكن لا مع قابلية لها ولهذا لا يقال بالمعنى الاول المحرر عدم  
 البصر بل بالمعنى الثاني وهذا هو بعينه لما قال بعض العلماء من يقولون ما سأل ان السلب والتفني  
 المطلق يتعد ولا يصنع شيئا ولهذا تعدى المصنف من الاشياء التي لا توجد والعدم بالمعنى الاول  
 يتعد الصورة ويضع القابلية ثم اعلم ان الفيلسوف قال في الفصل الثاني والثلاثين من خامس  
 ما بعد الطبيعة ان العدم يستعمل على وجوه مختلفة من طرف القابلية ومن طرف سلب الصورة  
 وتبينه من طرف القابلية وعدم وجودها حتمه الاول ان يراد من طرف الشيء المعنوي لانه  
 طرف الموضوع لانه يقال بهذا الوجه هذا الشيء غير الفلان اذا لم يتصف به هذا الشيء  
 ويمكن ان يتصف به الاخر ويقبله قال فيه العدم يقال بوجه واحد اذا لم يكن في شيء امرين  
 الامور التي تكون قابلة ومستعدة بالطبع ان يقبلها شيء اخر وان لم يكن الذي لا يوجد  
 فيه امرين قابلين لان يأخذ شيئا منها وهذا الوجه يقال للنبات عدم العين انتهى لان العبد  
 لما كانت قابلة ومستعدة لان يأخذها فوجوده لغيره المليون يقال بهذا الوجه النبات  
 عدم العين وان لم يكن قابلا لان يأخذها والثاني ان يراد من جبريل الموضوع لانه نوعه بان  
 العدم امرين شيئا لا يكون قابلا له بالذات لكن يكون من جنسه قابلا له وهذا الوجه يقال  
 بالربيع عدم البصر لانه وان لم يكن نوعه قابلا له لكن يكون من جنسه قابلا له بل يكون  
 اكثر الفلاسفة ما كاله بالاعمال وانما يكون بعضها مدعية شيئا فشيئا ففصله لانه يستحيل  
 بل بسبب جنسه يكون قابلا له والثالث ان يراد من نوع الموضوع لانه مستعدة بان العدم امر  
 من شيء يكون قابلا له بالذات ولا يأخذ بهذا الوجه يقال لبعض الانسان عدم البصر لانه

هذين الوجهين ايضا فيه والرابع ان يراد من الموضوع بالنظر الى البعض اجزا لان منه والاشياء  
 او بالنظر الى البعض اجزا الموضوع وبالنظر الى شيء اخر اما بالنظر الى الزمان فكما اذا كان شيء  
 قابلا بالطبع لان يأخذ صورة لكنه ليس في البعض اجزا الزمان قابلا لان يأخذها بالاعمال  
 لا ينبغي ان يقال عدمهم الصورة بل ينبغي ان يقال بغير اعتبار اخر مناسبه مثلا لا يقال  
 لا ولا الكلاب في ابتداء ولا زهرهم انها اعز وعدمهم البصر بل يقال انها لا تبصر واما بالنظر  
 الى المكان فكما ان الليل الذي هو عدم النور لا يقال في كل مكان لا يوجد فيه النور لكن انما  
 يقال في مكان قابل ومتهي لان يوجد فيه النور ولهذا لا ينبغي ان يقال يوجد الليل في  
 جوف الارض ومعاذاتها وكذا بالنظر الى جزء من اجزاء الجسم وهذا الوجه لا يقال  
 الانسان اذ لم اجد عدمهم السن بسبب عدم كونه ذاتا في البدا والرجل بل انما يقال ذلك  
 اذا لم يكن ذاتا في جزء القابل له وكذا بالنظر الى شيء اخر كما اذا لم يكن شيء متصفا بشيء  
 كما يتصف به الاخر لان في هذا مثلا لا يقال فيضو عدمهم القدر الكبير لان قيل ان ليس له قد  
 مثل في الجبل وكبره بل انما يقال كذلك اذا لم يكن له طول وقدر يكون طبع الانسان قابلا  
 واستعداده والخامس ان يراد من الموضوع المفسور اذ ارفع شيء بالعدم لانه لما كان كل من  
 وجبريخا القامقضي فعل طبيعي الشيء المفسور فظا ارفع بالعدم كونه بالنظر الى ما  
 يكون قابلا ومستعدا لان يأخذ شيئا لكنه يبعد عنه كما يرى في الحجر المرفوع من الارض هذا  
 ما ذكره المصنف لعدم من طرف قابلية الصورة الممكن القبول والموضوع ثم بينه من طرف سلب  
 الصورة وقال انه يستعمل على وجوه كثيرة لا يفيدنا ذكرها هنا وما ذكرنا الى ههنا ان  
 ان تفرغ العدم المشهور بانه هو لا وجود الصورة في الموضوع القابل للطبع لها وان  
 يبين العدم من وجهه لكن ليس به بيا نانا ونفرغه التام هو ان العدم هو لا وجود صورة  
 في الموضوع القابل لها بالطبع بحيث لا يأخذها متى كان قابلا ومستعدا لان يأخذها ثم  
 اعلم ان بعض الاعدام يكون في الموضوع بالعدم كما يكون عدم السواد في الجدار الابيض و  
 وبعضها يكون في الموضوع بالقوة كما يكون الحيوان الاول كذلك وتبينها من الصورة وبعض  
 وبعضها بعد الصورة ونسأدها والعدم قبل الصورة يتعد الصورة من الموضوع القابل  
 لها ويرفعها منه ولا يرفع قابلية اخذها وقوة والعدم بعد الصورة ونسأدها لا يرفع  
 الصورة فقط بل قوة اخذها بعينها ايضا ولا يقال للصورة تعاد ولا تعاد من العدم  
 الاول لانها لم تكن قبل ان يقال للصورة صارت من العدم وهذا العدم في الحيوان الاول  
 هو المحدث منه للتكون ومبدأ الاجسام الحادثة ولا تعاد الصورة بعينها من العدم الا حق  
 بالطبع وهذا هو المراد مما قال المصنف لهذا المصنف والشارح اقول القول بان الصور  
 بعينها لا تعاد من العدم بالطبع لشعبان به يمكن ان تعاد لا بالطبع بل بعينها بالاعمال الغالب  
 على الاطلاق وبيان امتناع الاعادة على الاطلاق ليس من ههنا الحكم **الفصل الثاني في ان العدم**  
**هل هو عدم موجود او لا وكيف يكون موجودا فيه** العدم يراد ان يكون موجودا احتيايا اما  
 اولافلان العدم ملكة كما يستفاد من المتن السابع عشر من خامس ما بعد الطبيعة من ان  
 من تلك في نفسه عدم ما تلك شيئا وان لم يكن ان يورثي ملكة ما وما قال بعد من ان ملكة العدم  
 ملكة ما نصير جميع الاشياء الملكة له شيئا وصورة ما على ما قال المصنف المتن الخامس عشر



من ثانی الثمانية وعرض الهيكل كما قاله المن السادس والستين من اولها وكل ملكة وصورة  
وعرض موجود في الخارج فالعدم موجود في الخارج وايضا ان العدم يقال عليه الموجود  
فانه يقال بالنسبة على الجوهر وعلى عمله وعلى الطريق اليه وعلى انفعالاته وكيفية وعلى  
العدم كما قال المصري المن الثاني من رابع ما بعد الطبيعة وكل ما يقال عليه الموجود  
فالعدم موجود واما ثانيا فلان العدم محسوس بالبصر لما قاله المصري المن الثامن و  
الثلاثين والمائة من ثانی النفس ان الظلمة التي عديم النور مبهر وكل محسوس بماسة  
موجود في الخارج بل موجود حسيما لان الحس لا يتعلق الا بالعدم فالعدم موجود في  
الخارج بل موجود حسيما في امانا ثانيا فلان العدم يعمل في الخارج لانه يفسد الصورة  
في الخارج كما يفسد الصورة البصرية وكل ما يفسد فيه يعمل العدم فيه وكل ما يعمل  
في الخارج موجود في الخارج لان ما لا يوجد فيه لا يعمل فيه شيئا فالعدم موجود في الخارج  
واما ان يقال ان الطبيعة تتحرك في الكون والعنسا تتحرك ما وكل حركة من حركات تكون  
بفساد امر موجود لانها لا تتحرك الفانية ومنفعة كما قال المصري المن السابع من ثانی  
الثمانية فالطبيعة تتحرك بفساد امر موجود بفساد الكون الصورة وبالفناء العدم  
فالعدم موجود ما كالصورة واما خامسا فلان العدم محبوب ومشتاق لان تحت عدم جميع  
ما يصير لنا ونشتاق اليه وكذلك الغنى يحب عدم الذب ونشتاق اليه وكذا الفاقة تحب  
عدم الهرم ونشتاق اليه وكل محبوب ومشتاق امر موجود وخير لان حجة الاشياء  
والشر واشتياؤها امر غير معقول فالعدم امر موجود وخير **نقله العلماء في هذا البحث**  
**وبان راي الفيلسوف فيه** قال بعضهم ان المراد من العدم الذي وضعه الفيلسوف  
مثلا الاجسام المتكونة هي الصورة الاولى من حيث افتراضها بعدم الصورة اللاحقة  
ولاشك انه بهذا المعنى امر موجود في الخارج وقد فصلنا هذا الرأي مع ادلتها وبردها  
في البحث الثالث على المن الثالث والاربعين فالا حاجة الى ان نعيد ههنا وقال العدم  
بعضهم ان العدم صورة ما موجود في الموضوع مغايرة له بالذات حتى نقول  
سبيل قسوس عن اسكندر الافرو ليس ان قال انه كيف وان كان نقل عنه ان باربارس  
ما يغايرهم وبعضهم قسم الموجود الى الموجود الوضعي والموجود العددي  
الا وضعي ثم قالوا العدم ليس موجودا خارجيا وضعيا بل هو موجود خارجي عددي  
لا وضعي واليه ذهب كثير من المتأخرين كما قاله الماستر ليس ولبش وبقسم بعضهم  
ثانيا من سقراط الى ارسطو بعضهم سلقوب عدديا عقلية وبعضها سلقوب خارجية والسادس  
العقلية هي التي هي تحقق في الاشياء بخبر ملاحظة العقل كسلب مفهوم الموضوع من ان  
الانسان المحل في قولنا زيد انسان فانه انما يتحقق فيه بخبر ملاحظة العقل والستة  
الخارجية هي التي تتحقق في الاشياء بدون الاحتياج الى ملاحظة العقل كسلب الحزن  
الانسان فان الانسان ليس بخير في نفس الامر بالطبع لا بخبر ملاحظة العقل والاعداد  
تدخل في هذا القسم ويعتقد ان الاعداد امر خارجي وبقسمهم ما ستر ليس ولبش  
وان كانا يقولان لعدان السلب والعدم موجود في الخارج لكن لا يستعمل لفظ  
الموجود فيه استعمالا فصيحا كما يستعمل في الموجودات العقلية للاشياء البتة  
بل استعمالا فصيحا وهذه الازالة منقطة في انه امر موجود في الخارج وظن بعضهم ان العدم

والسلب ملحوظا بالصورة موجودا عقلي وحاصل سلب العقل ليس موجودا في الخارج  
الامادة ومبنى ثمانية ومبناه موجود فيه فقط كما يمكن سائر الموجودات بسبب  
العقل كذلك والى هذا الركن ذهب سقراطيس والارسطو ليس وديونسيوس  
يعلم من كلام ابن رشد وافقنا ليس وبعضهم ذهبوا الى امر متوسط فانهم يقولون  
ان العدم ليس موجودا في الخارج بل موجود الوضعي ولا موجودا بالعقل فقط بل له  
وجود خارجي عددي في الموضوع والى هذا ذهب سقراطيس وبقسمنا ليس وقابر ولوقائنا  
وقرار ليس وبقسمنا ليس ورويس واورس وبقسمنا ليس وقال السارح وانا اظن ان  
العدم يمكن ان يلاحظ بثلاثة اوجه لانه قد يذكر ويراد به المادة والموضوع وقد  
يذكر ويراد به قابلية موضوعه ويذكر ويراد به صورته ومفهومه اي محض لا وجود  
الصورة في الموضوع وهذه الوجوه الثلاثة في العلم قد يذكر ويراد به مادة الى غير  
العددية البصرية لان العين من حيثها ينبغي ان يكون لها بصر وقد يذكر ويراد به قابلية  
العين للبصر لان العين قابل له بالطبع وقد يذكر ويراد به صورته ومفهومه اي لا  
لا وجود البصر وكن الظلمة التي هو عدم النور قد يذكر ويراد بها موضوعه الذي هو الهواء  
المظلم وقد تذكر ويراد بها قابلية الهواء التي بها يأخذ النور وقد تذكر ويراد بها صورته  
ومفهومه اي صرف لا وجود النور واذا عرف هذا فاقول العدم المحفوظ في المادة  
والمحفوظ في قابلية موضوعه للكون امر موجود في الخارج اما الاول فانه لما كان العدم  
لا وجود الصورة في الموضوع القابل لها يجب ان يتقدم الموضوع منه وهو امر موجود  
في الخارج بل لا ريب فيكون العدم المحفوظ بهذا الوجه موجودا في الخارج وهذا هو  
لاحظة المصنف العدم حين قال في المن الستين والسابع والستين من الكتاب السادس  
انه واحد بالعدم مع الهيكل كما ان الهيكل موجود في الخارج كذلك العدم بهذا الوجه  
موجود فيه واما الثاني فلان قابلية الموضوع للصورة العدمية امر طبيعي كقابلية  
العين للبصر والهواء للنور وقابلية الهيكل الاولى للصورة الالهية لان قابلية الهيكل  
في نفس الامر ليست الا تلك الهيكل كائنا في تعليم الهيكل والعدم المحفوظ بالوجه الثالث  
اي بالصورة من حيث انه محض لا وجود الصورة في الموضوع ليس بصورة خارجية  
والامر موجود في الموضوع بوجود خارجي لان العدم المحفوظ بهذا الوجه محض لا وجود  
الصورة في الموضوع ولا شيء من لا وجود الصورة فيه بصورة خارجية وامر موجود  
في الخارج فالعدم المحفوظ بهذا الوجه ليس صورة خارجية وامر موجود في الخارج  
وهذا المعنى لاحظ المصنف العدم حين يقول في مواضع كثيرة انه مفقود بالذات ومما  
حققتنا به راي الذين قسموا الموجود الخارج الى الوضعي والعددي الا وضعي وقالوا  
وان لم يكن العدم موجودا في الخارج بوجود خارجي وضعي لكنه موجود فيه بوجود  
خارجي عددي لانهم لو اذادوا به ان العدم المحفوظ في المادة والقابلية موجودا في الخارج  
بوجود خارجي عددي فبطلت اذلة ظاهر لان العدم المحفوظ في هذه المعاني موجودا في  
الخارج بوجود خارجي وضعي لا عددي كما عرفت وان اذادوا ان صورة العدم اي  
محض لا وجود الصورة في الموضوع موجود في الخارج بوجود خارجي عددي فبطلت اذلة  
بين لان صورة العدم اي محض لا وجود الصورة في الموضوع ليس موجودا في الخارج

بها







لا وجود للصورة وقابلية الموضوع لما كالمركب من جزئين وذهب سوجنس وسأرجو  
وعامة المتأخرين الى انه لا وجود للصورة لا المركب منه ومن قابلية الموضوع لما  
واستدلوا عليه اولاً بانه يعرف برؤية على انه لا وجود للصورة وفيه في الموضوع  
القابل له بيان لمحل تحقق هذا الوجود ليس محمول عليه كحل المعرف وانجزه على المعرف  
وثانياً بوجهه الغير فانه يقال قولاً صحيحاً ان المعنى لا وجود قوة البصر ولا يقال قولاً  
صحيحاً ان المعنى قابلية قوة البصر نعم يقال قولاً صحيحاً ان المعنى لا وجود للصورة البصر  
في الموضوع القابل لها وثالثاً بان لا وجود للصورة لا يمكن ان يتحقق مع الصورة بل يقع  
من الموضوع والقابلية يمكن ان يجمع معهما ولا يرفع بها المعنى الصوري لعدم الصورة ليس  
هي قابلية الموضوع لها بل انما هي قيدتين لمحل تحققه **في بيان ان المعنى لا وجود للصورة** لكن اظن ان المعنى  
الصوري لعدم الملكة وماهية حسب حاله اى فضله لا يستقر في الوجود للصورة في الموضوع  
على الاطلاق بل يستقر في قابلية الموضوع لتلك الصورة واخيراً بانه عدم الملكة لا يتبين من  
العدم المطلق ولا وجود للصورة في الموضوع بل بقابلية الموضوع لها على ما عرفت كلامهم  
وبينه المصنف في المتن الساتع والعشرين من حاشي ما بعد الطبيعة حيث قال ان السلب  
وعدم الملكة يقال بوجه واحد بالنسبة الى ارتفاع الصورة الذي يعبر عنه واذا التفت  
الى لا يتبين عدم الملكة منه بقابلية الموضوع للصورة وكل ما يتبين شيئاً بالصورة من اخر  
فيه لان المحيز والمعين امر واحد وكل ما يعين شيئاً فهو معنى ذلك الشيء وماهية اى فضله  
فقابلية الموضوع هو معنى عدم المذكور وماهية اى فضله لا الوجود للصورة وانما  
وهذا اضطرب ههنا كثير من العلماء فقال بعضهم ان عدم الملكة لا يتبين من السلب المطلق بل  
داخل فيه بل يندلوه بالمتعلق الموضوع فقط والقاعدة القائلة بان المميز عين المعين  
انما صدق في الوجوديات لا في العدميات وقال عامة المتأخرين ان القاعدة المذكورة  
عامة صادقة في الدلالات الرئيسة لا في الدلالات التبعية في المعية لا انها لا تمان بالذات  
وبالدلول الرئيس بل بالدلول بالتبعية والمعية لكن القول الاول لا يكون جواباً عما  
دللنا عليه من عند التحقيق اليه لانه اذا لم يتميز العدم من السلب المطلق بامر داخل  
فيه اى لا وجود للصورة بل بالموضوع كما قال ذلك البعض لا يكون معنى عدم الملكة  
الصوري ما عرفت من لا وجود للصورة لانه مشترك بينه وبين السلب المطلق بل من  
قابلية الموضوع للصورة ومن هذا يعلم ان خصصتهم القاعدة بالوجوديات ان خصصت  
موجب لان المميز في العدميات انما هو المعين واما القول الثاني فكذب لان الابيض و  
والاسود من الاسماء الدالة بالمعية لكن لا يفرقان بمذلولها المعنى الذي هو موضوعهما  
فالرمان ان الدلالات بالمعية لا تتبين بالذات وبالدلول الرئيس بل بالدلول المعنى فقط  
كزناً ما كون الابيض والاسود من الاسماء الدالة بالمعية فقطاهر ولهذا يقول عامة  
العلماء ان الابيض يدل بالصورة على الصورة فقط ويدل مع الدلالة عليها على الموضوع و  
وقالوا ان البياض البسيط هو عين ما يستتبه نخاء البؤنان واللاتين اسماء جوهريتان وذا  
وهو الذي يدل بوجهه القيام بالذات والدال بالمعية هو عين ما يستتبه ضفان وهو الذي  
يدل بوجهه القيام بالغير واما عدم افتراقها بمذلولها المعنيتين من فانه لان الابيض والا  
والاسود لا يتبين ان معنى الموضوع بل بمعنى السواد والبياض فقط لانه قد يكون موضوعهما

نه ويوقف  
عليه كما يوقف  
على الوجود  
الصوري

امر واحد بطريق الشاوب والتعاقب وثانياً بانه لا وجود للصورة في الموضوع عامة  
مشترك بين السلب المطلق وعدم الملكة لانه يتحقق في الحجر الذي يكون فيه سلب البصر  
يتحقق في الانسان الاغني الذي يكون فيه عدم البصر وكل ما يكون فاما مشترك بين الشاوبين  
لا يمكن ان يكون معنى صوراً وماهية لشيء منها فلا وجود للصورة في الموضوع لا يمكن  
ان يكون معنى صوراً وماهية لشيء من السلب المطلق وعدم الملكة وثالثاً بانه لو كان المعنى  
الصوري لعدم الملكة المذكور هو لا وجود للصورة في الموضوع في الموضوع بل من ان يتحقق العدم  
المذكور كما يتحقق هذا المعنى الصوري بالبدنية ولما بينه المصنف في المتن الثامن والتاسع  
والاخر بط فكذا المثل لان عدم البصر يتحقق في الحجر ولا يتحقق فيه العدم المذكور وثانياً  
بان لا وجود للصورة قائم بمقام الجنس في تعريف العدم المذكور وقابلية الموضوع لها  
قائم بمقام الفضل والمعنى الصوري لكل شيء وماهية يؤخذ فضله لا من حيث لا  
الاشياء لشيء باسنان كونه حقيقاً بل كونه ناطقاً بالمعنى الصوري لعدم المذكور  
وماهية لا يؤخذ من الوجود للصورة بل من قابلية الموضوع والعقيدة الاولى اى  
لا وجود للصورة قائم بمقام الجنس في تعريف العدم المذكور يعرف من قانون تعريف  
الاعراض المتنوعة والمركبة فانه اذا عرفت المركب بوضع الموضوع مقام الجنس للصورة  
او قل العرض بمقام الفضل واذا عرفت المتنوعة بوضع الصورة مقام الجنس والموضوع  
مقام الفضل كما قال المصنف وثالثاً بان ما بين قولين متضادين وبينه ثبات او  
المصروف هو الاطس والقطس لان الاطس مركب وعذبه لانف المستقيمة ويعرف بانه  
انف شققة والانف الذي هو الموضوع وضع موضع الجنس والعقيدة الذي هو صوراً  
وضع موضع الفضل والقطس صوراً وعرض منقوع وعدم يعرف بانه تعرف لانف شققة  
العقيدة الذي هو صوراً وعرض بمقام الجنس فيه والانف الذي هو الموضوع مقام الفضل  
لان العقيدة كما يوجد في الانف يوجد في اشياء كثيرة اخرى والانف محضه بها في  
فضله للقطس ومنه يظهر صدق القضية القائلة بان لا وجود للصورة في تعريف  
العدم قائم بمقام الجنس وقابلية الموضوع لها قائم مقام الفضل ثم اجاب عن الدليل الاول  
لاصحاب الراي الخالف بان العدم يعرف كالعرض المتنوعة ولهذا يقول لا وجود للصورة  
الذي يعلم بوجه الصورة الواصفة للموضوع في تعريف مقام الجنس ومقام الفضل  
وظاهر ان المعنى الصوري لكل شيء يؤخذ من فضله لا من جنسه وعن الثاني ينبغي كون  
تعريف المعنى سلب القوة البصرية ولا وجودها صحيحاً لان هذا التعريف يصدق في الحجر  
لا يتحقق فيه المعنى كمن يمكن ان يعرف تعريفاً صحيحاً بان قال المعنى هو قابلية الموضوع للقوة  
البصرية لانا اذا قلنا قابلية الموضوع نفهم امرين احدهما هو نفس قابلية الموضوع والاخر  
هو لا وجود القوة البصرية لان قابلية الموضوع واستعداده يكون بالنسبة الى شيء لا  
يوجد فيه ويمكن ان يوجد وعن الثالث بان قد بعض القابلية بعيد وكل ما كان قابلية  
الموضوع كلية وبلا فرق بالنسبة الى الصور وبعضها قريبة وجزئية وهي تكون با  
بالنظر الى صورة معينة وترفع محصورها ولا يجمع معاً **الفصل الرابع في الفرق بين العدم**  
**الذي هو السلب وبين الموضوع** ذهب فلاطون الى ان عين الحيوان الكلية وليس بينهما فرق  
اصلاً كما نقل عنه المصنف في المتن التاسع والستين وفي الثمانين من الكتاب السابق والى

ول



الراي ذهب الاطالون لاسيما بلوتوس حتى يظن ان ثبت هذا ببعض كمال الفيلسوف فانه قال  
في المنطق السنين والسادس والستين من الكتاب السابق ان المتيقن والعدم متحدان بالعدد  
وكل شيئين يكونان متحدتين بالعدد لا يتغيران لانهما الوحدانية العددية كما قال المصنف في  
المنطق الثاني عشر من خامس ما بعد الطبيعة اكبر الوحدان واعظمها فالتحيط والعدم لا  
يتغيران بل هما امر واحد وذهب سوبجنس وكثير من المتأخرين الى ان العدم ليس  
عين المتيقن بالعدد بل الصورة بل مغايرتها مغايرة خاتجة عدمية ولا ان يقوم المقام كما ينبغي  
وتجمل الشبهة ينبغي ان يذكر الوجوه الثلاثة المحيطة بالعدم المذكورة في الفصل الثاني  
من هذا البحث من ان العدم لا يوجد بمعنى المادة والموضوع وبمعنى قابلية الموضوع  
للصورة وبمعنى نفس لا وجود الصورة في الموضوع وان يعلم ان المغايرة ههنا ان العدم  
احدهما مغايرة ذاتية والاخر مغايرة عقلية والمغايرة الذاتية ايضا ههنا ان احدهما  
ليس ذاتية على الاطلاق ومغايرة خاتجة كالمغايرة بوجود خارجي لموجود خارجي اخر  
وهذا الوجه تغير زير لغيره والثاني يستلزم مغايرة ذاتية صورته ومغايرة صورته فقط  
وهذا الوجه يتغير الاشياء التي تكون واحدة بالذات والوجود في الخارج وتكون تغايرها  
متغيره وهذا الوجه يغاير الفعل لافعال فانها حركة واحدة بالذات والوجود في الخارج  
لان الحركة الواحدة من حيث تصدد من الفاعل بشئ فعلا ومن حيث تتعلق بالمفعول بشئ انفعلا  
لكنه يكون تغايرها متغيرين لان الفعل يعرف بالتأثير والافعال بالتأثر وهذا الوجه  
يبرز ان تغاير صورته والمغايرة العقلية تنقسم ايضا الى قسمين احدهما يستلزم مغايرة عقلية  
معتبرة بفتح الباء وهي تكون بين الشئين الذين يكونان امرا واحدا بحسب الذات والصورته  
ونفس الامر لكن يكون على كماله ان يكون مبنيا يمكن ان يبنى العقل عليها مفهومين  
متغيرين وهذا الوجه يغاير فينا النفس الناطقة للنفس الحيوانية وهذه الثباتية والثالث  
يستلزم مغايرة عقلية اعتبارية صرفة وهي تكون بين الشئين الذين يكونان امرا واحدا بالذات  
والصورته في نفس الامر ولا يكون على حال يمكن ان يكون مبنيا يمكن ان يبنى العقل  
عليها مفهومين متغيرين بل يكون المغايرة بحسب صرف العقل واختراعه وهذا الوجه  
يغير في نفسه بحسب صرف العقل وصورة اياه مغايرة لنفسه واذا ذكرنا ما مر من علم  
فلم نغفل الشبهة بتجديت بتغير ان ثلثة الاول هو ان العدم المأخوذ بمعنى المادة والصورته  
لا يكون مغاير المتيقن بشئ من ضمن المغايرة الذاتية ولا بالمغايرة العقلية المعبرة بل بالمغايرة  
العقلية بحسب صرف العقل ونصرون فقط والثاني هو ان العدم المحيظ بمعنى اصل قابلية  
الموضوع للصورة التي تكون بلا فرق بالنسبة الى كل صورة لا تكون مغاير المتيقن بقسم  
من ضمن المغايرة الذاتية لكن يغايرها بالمغايرة العقلية المعبرة والثالث ان العدم  
المحوي بمعنى نفس لا وجود الصورة في الموضوع يكون مغاير المتيقن ونفس الامر لكن لا يغاير  
ذاتية حقيقة كما مر من وجود لموجود بل يغايرها بمغايرة ذاتية بخارج يتجسده فيتحقق  
في المتيقن ولا يتحقق في بقاها وهذه المغايرة ليست علماء اللاتين مغايرة خاتجة عدمية  
ثم ليس كل واحد على التفضيل فنقول ان العدم بمعنى المادة والموضوع والمتيقن ليس  
امرين موجودين في الخارج بل واحد في نفسه فقط وكل متغيرين تغاير ذاتيا على الاطلاق  
اي تغايرهما تغاير مغاير لموجود موجود موجود موجود في الخارج كزيت وعصير

فالعدم المحوي بمعنى المتيقن والمتيقن ليس متغيرين تغاير ذاتيا على الاطلاق احتياجا خارجيا  
وتغاير موجود لموجود فثبت ما قلنا في الجزء الاول من التقرير الاول وان العدم المحوي بمعنى  
المتيقن والمتيقن ليس تغايرها تغايرها صورته بل مغايرتها بل لمها بل تعريف واحد صورته وكل متغير  
تغاير صورته ههنا الشبهة ان يكون تغايرها صورته بل مغايرتها بل لمها بل تعريف واحد صورته وكل متغير  
وجود واحد في الخارج فالعدم المحوي بمعنى المتيقن والمتيقن ليس متغيرين تغايرها صورته  
فثبت ما ادعينا في الجزء الثاني من التقرير الاول وان العدم المحوي بمعنى المتيقن والمتيقن ليس  
لها حال يمكن ان يكون مبنيا فربما يمكن ان يبنى عليها العقل مفهومين متغيرين احدهما  
المتيقن والاخر للعدم لان العدم المحوي بمعنى المتيقن والمتيقن ليس متغيرين تغايرها  
تغاير عقليا معبرا يكونان امرا واحدا بالذات والوجود في الخارج لكن يمكن ان يكون  
لها لمها مبنيا يمكن ان يبنى عليه العقل مفهومين متغيرين فالعدم المحوي بمعنى  
المتيقن والمتيقن ليس متغيرين تغاير عقليا معبرا فثبت ما ادعينا في الجزء الثالث من  
من التقرير الاول انهما يتغيران مغايرة عقلية صرفة لان المغايرة العقلية الصرفة تكون بين  
الشئين الذين لا يوجد بينهما حال في نفس الامر يمكن ان يبنى عليها العقل مفهومين متغيرين  
بل كل التغاير يكون بصرفه بصورته العقل واختراعه كما نصور زيدا مغاير لنفسه فكذا  
نصور العقل العدم المأخوذ بمعنى المتيقن الذي هو صفة مغايرتها وهذا هو ما ادعينا من  
الجزء الرابع من التقرير الاول وما ذكرنا يحصل ونعرف الجزء الاول والثاني من التقرير  
الثاني اعني ان العدم المحوي بمعنى اصل قابلية المتيقن للصورة ليس يغايرها تغاير ذاتية  
على الاطلاق ومغايرة لموجود لموجود ولا مغايرة صرفة لان اصل قابلية المتيقن لما كان  
موجودا لا مغايرتها ولا صورة اخرى والامكانات المتيقن بسيطة فظاهرها لا يكون مغايرها  
بوجه من هذين الوجهين ولكنه يكون مغايرها مغايرة عقلية معتبرة كما ادعينا في الجزء الثالث  
من هذا التقرير لان اصل قابلية المتيقن وان كان عين المتيقن لكنه يتفهم تحت مفهوم اخر كما قرنا  
سابقا في بيان الفرق بين القوة المتيقن والمتيقن وانما اخذنا اصل القابلية دون القابلية  
مطلقا لان القابلية والاستعداد القريب ليس عين المتيقن بل يحدث فيها من بعض الاسباب  
واما اذا اخذنا العدم بالصورة فيكون مغاير المتيقن بالمعنى الذي ذكرناه في التقرير الثاني  
وهذا ظاهره كما قال المصنف في المنطق السنين من الكتاب السابق من ان ماهية الانسان  
واللاموسيقى ليست بواحدة وتلك التي وهذا لا يتفق لان اللاموسيقى ليس لان الانسان يتق  
والموسيقى وعدم الموسيقى لا يتفقان ولا المركب منهما كالانسان اللاموسيقى وقال في المنطق  
السادس والخمسين منه وبعض الاشياء الذي قلنا انه يمكن ان يكون كالموسيقى وبعضها  
لا يتفق لان الانسان يتق اذا صار انسانا موسيقيا واللاموسيقى وعدم الموسيقى لا يتفق  
كان او مركبا فانه يؤخذ من هذين القولين برهان تغاير العدم المحوي بالصورة وهو  
المتيقن لانه اذا بقى احد الامرين مع استقاء الاخر يكون مغاير له قطعا وهذا قال في المنطق  
التاسع والسبعين ان المتيقن والعدم متغيران وان المتيقن لا موجود بالعرض والعدم  
فلا موجود بالذات والمتيقن في الجوهر وجوهها واما العدم فليس كذلك اصلا  
وكذلك اثبت في المنطق السادس والستين ان المتيقن والعدم اثنان بالمعنى والصورة  
فالعدم المحوي بهذا الوجه وان لم يكن موجودا لكن يقال انه مغاير المتيقن مغايرة ذاتية عدمية

يرين



بسبب انه قد يتحقق فيها اثر ولو لم يكن فيها الوضوء ليقولون ان الظلمة مغايرة للهيولى لكن اشتبه  
 ههنا بالوجهين الاول هو انه لو كان يقال العدم مغاير للهيولى من حيث انه قد يتحقق في الهيولى  
 وقد يتحقق فيها مع بقائها كما قد يتحقق الصورة فيها وقد لا يتحقق مع بقائها بل من منه انه كما يتحقق  
 الصورة في الهيولى اذا قالت عنها الصورة ان يتحقق فيها كذا العدم اذا قالت عنها العدم بل  
 ان يتحقق في الهيولى عند غير منتهية والادلة غير مقولة فكذلك المثلث هو انه اذا  
 تغير العدم بالمحيط بالصورة والهيولى بالوجه المذكور في التفريق الثالث كما ثبتت شيئا  
 بالوجه يتغير الاعداد بعضها من بعض ويدفع الشبهة الاولى بان يقال ان المثلث قد  
 العدم ليس مما لا يتصوره لان الصورة ملكة فيكون لها عدم واما العدم فلا وجود  
 فلا يكون له عدم كما لا يكون الوجود لا وجود ولا وجود للوجود ووجود وحقيقة ان عدم العدم  
 هو الصورة في قولنا ان العدم اذا زال من الهيولى يتحقق عدم العدم برهان يدل به ان العدم  
 اذا زال من الهيولى يتحقق الصورة التي كانت منعقدة بهذا العدم بهذا العدم ويدفع  
 الثانية بان الاعداد على ما بين المصنف في المتن الخامس عشر من غاشرنا بعد الطبيعة يقال  
 مما اضيفت اليه من الملكات والصور ولهذا يتغير بعضها لبعض بسبب تغير ملكة  
 التي اضيفت اليها بحيث لو تغيرت الصور بحسب الاعداد تغيرت اعدادها ايضا كذا كعب  
 زيد وعمر ولو بحسب النوع ٢٢ تغيرت اعدادها ايضا بحسبه كالبحر والصمم ولو بحسب الجنس  
 كصورة الانسان وصورة النار تغيرت اعدادها بحسبه كعدم صورة الانسان وعدم  
 صورة النار ومنه يستنبط اولاً ان عدم الملكة لا يمكن ان يعرف الا بما اضيف اليها  
 من الصور والملكات ولهذا قال المصنف في الفصل السادس من ثامن الجدل بعض ابناء المتأخرين  
 يعرف كل منه بالآخر كما لم يتصايفات وبعضها يعرف واحد منه بالآخر لا بالعكس كالاغنام وهـ  
 والملكات لان الملكة توضع في تعريف العدم والعدم لا يوضع في تعريف الملكة لان تعريف  
 الظلمة تعريفها صحتها بانه عينية النور لا يعرف النور تعريفها صحتها بانه عينية الظلمة وثنا  
 ان عدم الملكة اي لا وجود الصورة لا يدرك الا بملكته كما علمنا المصنف في مواضع كثيرة بل  
 لا يدرك الا بالصورة المعدومة ومن ثمة لا يمكن ان يدرك الا بعد ذلك الصورة ولهذا  
 قالوا ان المبدأ الذي لا يفسد النور في الرحم لا يفسد الظلمة ومن تعريف البصر لا يعرف العدم ومما  
 ذكرنا يعرف بطلان ظن انباء الاعداد والهيولى والحد بكمالات المصروف لان العدم المحيط  
 بالمادة عين الهيولى واما العدم المحيط بصورة فغاير لها قطعاً كما بينا انفاً والى هذا ذهب  
 المصنف في المتن السادس والسابع والستين لانه تعديماً قال ان العدم والهيولى واحد حكم  
 بانها ليست متماثلتين بالصورة والمعنى **الفصل الخامس في بيان ان العدم باق معه كذا**  
**المتكبر والمتكبر** قد بينا في البحث الثالث على المتن الثاني والاربعين ان استعداد الهيولى  
 عدم عين حتمانه للكون ومبدأ ثالث لا لا جسام الطبيعة الحادثة وتبين ايضا في البحث  
 الواحد على المتن السادس والستين ان اشياء كذا كون مبدأ بالذات للكون وانه يكون  
 ايضا مبدأ بالذات للكون بالفعل ولا ينبغي ان نكره ههنا تعديلاً بل نقول انما لا ناعد  
 مبدأ بالذات للكون وهذه الدقوة مشككة عند الكل وتبينها المصنف في المتن الثالث والاربعين  
 وفي المتن السادس والستين من الكتاب السابق بان كل ما يتكون يكون من صفة لانه  
 لا يتكون الا شئ ما كان من اشيء كان ما كان الا ان يأخذ احد بالعرض لانه لا يتكون

الابيض من الموسقى الآن يعرف الموسقى على الابيض او الاسود بل الابيض يتكون من  
 الابيض وهذا الامن الكل بل من الاسود والموسقى من الابيض لكن الامن كل للموسقى  
 بل من الابيض سقى القابل للموسقى وبنين ايضا ان العدم لا يمكن ان يتحقق وتعلم التكون بدو  
 لان كل تبدل يكون من شئ الى شئ وكل ما كان كذلك يكون مبدأ بالذات للكون فالعدم  
 مبدأ بالذات للكون ولا سيما منه يكون حتمانه له ثم اقول ان العدم المحيط بالمحيط بمعنى  
 الهيولى والموضوع ليس مبدأ ثالثاً نتكلم به ههنا لانه العدم المحيط بمعنى الهيولى والموضوع  
 ليس حتمانه للكون لان العدم المحيط بهذا الوجه عين الهيولى التي هو موضوع  
 التكون والباقي بعد التكون والحتمانه لا يبقى حين التكون والعدم انما يكون مبدأ ثالثاً  
 من حيث انه حتمانه للكون فالعدم ليس مبدأ ثالثاً نتكلم به ههنا وكذا العدم المحيط  
 بمعنى الاستعداد الكلي البعيد ليس مبدأ ثالثاً لان العدم المحيط بهذا الوجه عين  
 الاستعداد الكلي البعيد والاستعداد الكلي البعيد عين الهيولى ويكون نسبة الجميع  
 الصور على السوية ولا يبعد محض صور الهيولى المعينة بل يتقربا فلينسب مبدأ ثالثاً واما  
 العدم المحيط بمعنى الاستعداد الجزئي القريب اي هذه الاستعداد القريب لصورة  
 معينة فهو هيولى الهيولى وسيلها ومخصصها الحاصل من القاع بحيث يكون به الهيولى  
 متعينة لان تصور هذه الصورة لا يتك ويؤول هو اذا حصل التكون وكل ما كان هـ  
 كذلك فهو مبدأ ثالث فالعدم المحيط بمعنى الاستعداد الجزئي القريب مبدأ ثالث و  
 وقد بينا ههنا الاستعدادين في البحث الثالث على المتن الثاني والاربعين وكذلك  
 العدم المحيط بالصورة اي بمعنى لا وجود الصورة مبدأ ثالث لانه حتمانه للكون ويؤول  
 اذا تم التكون وكل ما كان كذلك فهو مبدأ ثالث فالعدم المحيط بهذا المعنى مبدأ ثالث  
 وهذا يستفاد من المتن الثالث والاربعين والسادس والاربعين والستين والسبعين والسبعين  
 والستين من الكتاب السابق ثم اقول ان العدم ليس مبدأ بالذات للشئ المتكون بالفعل  
 لكن بالعرض وهذا المدعى متفق عليه ويتبين من المتن الخامس والستين والسادس و  
 والستين اما انه ليس مبدأ بالذات للشئ المتكون فلان العدم لا يمكن ان يكون منه الجسم  
 المتكون ولا يوجد اذا وجد وكل مبدأ بالذات له هوذا يترك هومنه ويوجد اذا  
 وجد فالعدم ليس مبدأ بالذات للجسم المتكون ولان العدم لا يبقى في الجسم المتكون وكل  
 مبدأ بالذات يتوقف فيه فالعدم ليس مبدأ بالذات للجسم المتكون واما انه مبدأ بالعرض  
 فيبين بما قال المصنف في المتن السادس والستين من الكتاب السابق من ان الهيولى والصورة  
 امران موجودان بالذات والعدم موجود بالعرض فقط لانه غارض على الهيولى يقال  
 انها على الصورة ومغاير لها وكل شئ يكون مبدأ على حسب ما يوجد فالعدم مبدأ  
 للجسم المتكون بالعرض فقط وبما قال في المتن الخامس والستين من السادس  
 والسبعين من الكتاب المذكور ان العدم لا موجود الصور الا موجود لا يكون الا  
 بالعرض **الفصل السادس في بيان ان العدم متى تبدل للكون هل ان يتحقق**  
**الموضوع ام اذا لم يتحقق فيه** اعلم ان علماء الاوائل قد كتبوا لهذا البحث اموراً كثيرة و  
 استوفينا عظيمها ونحن نشعر ان مختصر الكلام وبنين المقاميات ظاهرة فنقول حاصل  
 الاشكال هو انه اذا سلم ان التكون والحتمون الجوهر حتمي وانما التكون بالفعل

ع



والتكون بالفعل امر واحد في الانيات بر دانه لو قلت ان العدم يتبدى بالفعل للتكون  
 اذا تحقق في الموضوع بلزم ان يتحقق التكون ايضا في هذا الان وان يتحقق الصوره ايضا  
 فيه لانها تكون في ان واحد مع التكون فليز من ان يتحقق الصوره وعدمها معا في موضوع  
 واحد في ان واحد معا وان يتكون وان لا يتكون واللازم مستحيل بالبداهه ونجاء  
 للكلام المشهور المسلم عند الكل الذي حكم به المصنف في المتن السابع والاربعين من  
 رابع ما بعد الطبعه من انه يصيد في الاجاب والسلب على كل شيء ولا يصيد في كل شيء  
 معا على شيء ولو قلت في المقابلة ان يتبدى بالفعل للتكون اذا لم يتحقق في الموضوع بعد  
 تحقق فيه او لا يرد عليك ان الابداء فيه بالفعل للتكون متضايف العدم واذا تحقق  
 احدا المتضالين يجب ان يتحقق الاخر ايضا لانها يكونان معا بالطبع فليعلم ان معا على ما  
 حقق في فصل الاضافه من كتاب المقولات في ان ما يتحقق الابداء فيه بالفعل للتكون وهو  
 والتكون يتحقق فيه العدم بالفعل بالضرورة وايضا ان التكون والسلب لا يغلول  
 العدم لانه يتوقف عليه توقف ذي المبدأ على المبدأ وذي المبدأ والمغلول بالفعل  
 يطلب علته بالفعل فيتحقق التكون والسلب بالفعل يجب ان يتحقق العدم بالفعل ايضا  
 ولما كان يكون الصوره في ان التكون لان ابداء التكون والتكون بالفعل يكونان  
 في ان واحد تقع فيما فرقت منه قال بعض علماء الايمان على الاطلاق ان العدم يتبدى للتكون  
 ويتبدى له حين يكون في الموضوع ولهذا سئلوا يتحقق الصوره والعدم في الهيولى المعينه الو  
 في ان التكون والعدم في هذا ذهب بواقر لسر وبار حسن وذهابين فوئد جرس على ما حصل  
 في البحث الثامن من الفصل السادس من اول الطبيعيات لكن قالوا مطلقا في البحث الثا  
 من الفصل الثامن من ثامن الطبيعيات لا يتحقق في ان واحد وجود شيء وعدمه وقال  
 بعض المتأخرين في دفع المستحيل المذكور ان العدم يتحقق في الهيولى الواحدة المعينه في  
 ان واحد مع الصوره وعينها في رجبين يكون في اخذها العدم لا الصوره وفي  
 الاخرى الصوره لا العدم وقال اكثر المتأخرين على الاطلاق ان العدم يتبدى  
 للتكون اذا لم يوجد لكن كان متحققا قبل الابداء بلا توسط زمان والى هذا الرأي  
 ذهب ثلثا افرناس وقايتا نس وقايتا نس وقايتا نس وهذا الرأي مشهور ومعتبر الا ان  
 قال السارح وانا اقول ان كون العدم في الموضوع حين يتحقق التكون والصوره  
 بالفعل يمكن ان يلاحظ بوجهين اى بان يلاحظ ان العدم يكون في الموضوع كصوره  
 مستند وحاصله فيه وامهاله ولو اذا لوحظ بالعقل وهو بعد ذلك يقال ابتداء للتكون  
 كما ان الملامه متحققه اذا ابتدأت بالفعل المستبين وبان يلاحظ ان العدم يتحقق في  
 الموضوع بوجه البتة اذا حصل التكون بالفعل يعني انه كان في جميع الزمان المتقدم  
 وهذا الموضوع كصوره ما وكان الموضوع به عديم الصوره ويتأكد في الان الذي  
 يكون التكون فيه اذا عرف هذا فافهم في حل الشبهة لو اخذ العدم بالوجه الاول اى  
 اى بوجه الصوره المحاصله والمستند في الموضوع يتبدى للتكون اذا لم يتحقق بل  
 من حيث كان قبله بلا واسطه ولو اخذ بالوجه الثاني يتبدى له اذا تحقق ونشبت الاول  
 بان لو كان العدم الناعت الموضوع بكونه عديم الصوره اذا تحقق التكون والصوره  
 لا يجمع في هذا الموضوع الواحد الصوره وعدمها فليز ان العدم هو بغيرها وان لا

وهو تافه

وهو تافه مستحيل ونشبت الثاني بان العدم متبدى للتكون بان يكون حدثا منه له وكل  
 حدث منه للتكون من حيث انه حدث منه له يكون على حال بحيث يتبدى له بان يتبدى عديم  
 الموضوع فمثل هذا المذهب يتحقق في الموضوع بالتباعد فالعدم المحفوظ بالتباعد يتحقق  
 في الموضوع اذا تحقق التكون والصوره نظيره ان الظلمه من حيث انها عديمه لو اخذ  
 كما مر باق الحق ومن حيث ان ناعت له بالمطلبيه لا يتحقق في الهوى حين يتحقق فيه النور  
 والا كان هذا الهوى مظلما ومنورا معا في ان واحد ولو اخذت ولو خلت كالعدم  
 منه كون فيه بالتباعد اذا تحقق فيه النور فلا يلزم ان يكون الهوى مظلما ومنورا  
 معا لان الظلمه كون بالتباعد والنور بالتباعد حتى صدق ان يقال يتحقق النور  
 فيه في ان بعد منه الظلمه فيه والشبهه المذكوره تأتي في تاكون الصوره ونشبت  
 ايضا فانه اذا فسد الماء وتكون الهوى فاذا تحقق في الهيولى كون الهوى فاما يكون في  
 صوره الماء او لا يكون فان كان الاول فلما كان كون الهوى من الماء فعلا وانما  
 يلزم ان يتحقق في الهيولى الواحدة صوره الماء والهوى معا وهو مستحيل على التناقض  
 وان كان الثاني يعني اذا تحقق في الهيولى كون الهوى من الماء لا يتحقق فيها صوره الماء  
 بل كانت في الزمان الاول فاذا كان يتباعد في الان المتقدمه صوره الماء من الهيولى  
 وكان يكون كون الهوى في ان اخر يكون بين الاثنين زمان بالصول ضرورة والا  
 لكان مركبا من الاثنا وهو ليس كذلك كما بينه المصنف في الفصل الاو من الكتاب  
 السادس من الثمانية فليز ان يوجد الهيولى في ذلك الزمان بلا صوره ما هو  
 مستحيل قطعا واول في دفعها ان صوره الماء المتقدمه يمكن ان تلاحظ كصوره  
 وجوديه باقية في الهيولى ناعته لها وكتبا عده عنها والعدمه وهي غير متحققه بال  
 الاول حين يحصل التكون وصوره الهوى لكن بالوجه الثاني بحيث نقدر ان نقول

صدقا ان صوره الماء متباعدة في هذا الان ففيه  
 محي صوره الهوى وهذا خاتمة شح  
 الكتاب الاو من التسماع  
 الطبعي والمحدث  
 رب المعالي  
 لمين  
 على الاختتام والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى آله واصحابه  
 الكرام العظام  
 بت تمام



SU	414
101	
Yeni	
Dev	